

المثال النحوي المصنوم في العربية

دراسة تحليلية تقويمية

أطروحة تقدم بها

كريم عبد الحسين حمود الريبي

**إلى مجلس كلية التربية الأولى - ابن رشد - جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة
في اللغة العربية / لغة**

بإشراف

الأستاذ الدكتور

نعمه رحيم كريم العزاوي

2005 م

1425 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾

آل عمران / 7

الإهداء

أولنا مُحَمَّد وأوسطنا مُحَمَّد وآخرنا
مُحَمَّد

إلى

سادة شهداء القرن العشرين

محمد باقر الصدر
و محمد محمد صادق الصدر
و محمد باقر الحكيم

شكراً وتقديراً

أود هنا أن أقدم شكري وتقديري لأستاذِي الدكتور نعمة رحيم العزاوي الذي اختار
أن يكون مشرفاً على هذه الرسالة ورافقي في كتابتها منذ اليوم الأول ، وافقاً منها
موقف الناقد البصير من كل جملة أو فكرة أو كلمة ؛ إذ ساعدتني شخصيته العلمية
الفذة على أن أرى الأشياء كما هي ، وأن أتحرر من أغلال التقليد والتقديس لكل ما
هو قديم ، وأن أقف وقفة نافذ ، أقبل ما يخضع لمنطق اللغة وأرفض ما ليس منها ، و
مع هذا علمني أن أحبّ التراث وأن أكون حريصاً عليه بتبني الأفكار الحديثة التي
تصحح ما كان خطأً من المفاهيم القديمة ، وترعى ما توصل إليه القدماء مما كان
موافقاً للبحث العلمي الحديث ، وإننيأشكر له توجيهاته القيمة التي رفدنـا بها في
السنة الأولى من هذه المرحلة – مرحلة الدكتوراه – من خلال محاضراته في (مناهج
البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة) و (الدراسات اللغوية الحديثة) و (الدراسات
النحوية و الصرفية في القرآن الكريم)، وأظن أنني أجهدته وأنثقلت عليه ، فجزاه الله
عني خيراً .

و أود كذلك أن أشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربية في كلية التربية الذين تأقـيت
عنهم في مرحلة (البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه) وأخص منهم الدكتور
هاشم طه شلاش والدكتور خليل بنـيان والدكتور قيس الأوسي .

ولا أنسى أصدقائي وأخوتي الذين أعاـنوني بكل ما يملكون وبذلوا جهودهم الطيبة من
أجل اجتياز هذه المرحلة بنجاح وأرجو من الله أن يكون نجاحـي لهم ، وأن يجزيهم
بالإحسان إحساناً وأن يغفر لهم ولوالديهم وأخص منهم الدكتور حسن على الفرمان
والأستاذ غازي نجم لمـلـوم والأستاذ عادل سالم .

و الحمد لله رب العالمين

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ (المثال النحوي المصنوع في العربية دراسة تحليلية تقويمية) التي قدمها الطالب (كريم عبد الحسين حمود) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها و فيما له علاقة بها، و نعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة (دكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ لغة) بتقدير (مستوف) .

التوقيع :
الاسم:أ.م.د. فاخر جبر مطر
عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :
الاسم :أ.د. محمد علي حمرة
عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. احمد جواد العتابي
المشرف و عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :
الاسم: أ. د. علي ناصر محمد
عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :
الاسم: أ. د. قيس إسماعيل الأوسى
رئيس اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :
الاسم: أ. د. نعمة رحيم كريم العزاوي
عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.

صادق مجلس كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع :
الاسم :أ.د. عبد الأمير عبد دكشن
العميد
التاريخ : / / 2005م.

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (المثال النحوي المصنوع في العربية دراسة تحليلية تقويمية) التي تقدم بها الطالب (كريم عبد الحسين حمود) قد جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد – كلية التربية / ابن رشد ، و هي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / لغة .

التوقيع :

الاسم : أ.د. نعمة رحيم العزاوي .
(المشرف)

التاريخ : ٢٠٠٥ / / م

بناءً على التوصيات المتواافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عهود عبد الواحد عبد الصاحب
رئيسة قسم اللغة العربية

التاريخ : ٢٠٠٥ / / م

المحتويات

الصفحات	الموضوع	ت
-	الإهداء	-1
-	شكر وتقدير	-2
أ - د	المقدمة	-3
17 - 1	التمهيد : الشاهد النحوی تعدد مستوياته ومشكلاته	-4
193-18	الباب الأول : المثال النحوی المصنوع دراسة تحلیلية	-5
25-19	الفصل الأول : حقيقة المثال النحوی المصنوع	-6
20	1- المثال في اللغة	-7
21-20	-2 المثال في الدرس النحوی	-8
23-22	-3 الفرق بين التمثيل بالشعر والمثال النحوی المصنوع	-9
25-23	-4 الفرق بين الشاهد المصنوع والمثال النحوی المصنوع	-10
45-26	الفصل الثاني مزايا المثال النحوی المصنوع وسماته	-11
45-27	المبحث الأول مزايا المثال النحوی المصنوع	-12
35-28	-1 الإيجاز والاختصار	-13
40-35	-2 المرونة	-14
45-41	-3 الجانب الفني	-15
52-46	المبحث الثاني عيوب المثال النحوی المصنوع	-16
50 -47	-1 تكرار الأمثلة و جفافها	-17
52-50	-2 رداءة التعبير	-18
110- 53	الفصل الثالث : وظائف المثال النحوی المصنوع و عوامل اللجوء إليه	-19
89 -54	المبحث الأول : وظائف المثال النحوی المصنوع	-20
74 -56	أولا : أمثلة لبيان الممتنع من القواعد النحوية	-21
61 -58	أ- مخالفة الضوابط النحوية	-22
64 -61	ب- التقديم و التأخير	-23
70 - 64	ج- الأمثلة الممتنعة و الضرورة الشعرية	-24
72- 70	د- الأمثلة الممتنعة و الدلالة	-25
74 - 73	هـ الأمثلة الممتنعة و اللهجات العربية	-26
83- 75	ثانيا : أمثلة لإيضاح دلالات معجمية	-27
89- 83	ثالثا : أمثلة منطقية	-28
110 - 90	المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلى المثال النحوی المصنوع	-29
102 - 91	-1 العامل التعليمي	-30
102	-2 غياب الشاهد	-31
110 -102	-3 الخصوص للفلسفة التربوية	-32
132 - 111	الفصل الرابع : أقسام الكلام في المثال النحوی المصنوع	-33

132 - 113	المبحث الأول : الاسم في المثال النحوی المصنوع	-34
122 - 114	1- الاسم المفرد	-35
119 – 115	أ- الاسم المفرد الثلاثي	-36
122 - 119	ب- الاسم المفرد غير الثلاثي	-37
125 -122	2- العلم المركب	-38
127 – 126	3- أسماء الإناث	-39
129 -127	4- الأعلام النحوية	-40
132 – 130	5- الأسماء في المباحث النحوية الحديثة	-41
152 -133	المبحث الثاني : الفعل في المثال النحوی المصنوع	-42
137 -135	أولا : الزمن في الأفعال	-43
141 – 137	ثانيا : إعرابه و بناؤه	-44
140 – 137	أ - إعراب الفعل	-45
141 – 140	ب- بناء الفعل	-46
145 – 141	ثالثا : أقسام الفعل	-47
147 -145	رابعا : صور غير جائزة في تراكيب الأفعال	-48
150 – 147	خامسا : التسمية بصيغ الأفعال	-49
152 – 150	سادسا : اللهجات في صيغ الأفعال	-50
152	سابعا : خلافات النحوة في بعض صيغ الأفعال	-51
166 – 153	المبحث الثالث : الحرف في المثال النحوی المصنوع	-52
157 – 155	أولا : معاني الحروف و الأمثلة	-53
159 -157	ثانيا : معاني الحروف و الشواهد	-54
161 – 159	ثالثا : الشواهد و الأمثلة في حروف المعاني	-55
162 – 161	رابعا: الوجوه الممتنعة في حروف المعاني	-56
164 – 162	خامسا : المعاني الحقيقية و المجازية	-57
165 – 164	سادسا : المعاني الغريبة و النادرة	-58
166	سابعا : التسمية بالحروف	-59
193 -167	الفصل الخامس: مظاهر البيئة العربية في المثال النحوی المصنوع	-60
177 – 170	المبحث الأول: الجانب الاجتماعي في المثال النحوی المصنوع	-61
189 – 178	المبحث الثاني : الجانب الديني في المثال النحوی المصنوع	-62
193 – 190	المبحث الثالث: الجانب الاقتصادي في المثال النحوی المصنوع	-63
290 – 194	الباب الثاني : المثال النحوی المصنوع دراسة تقويمية	-64
230 – 195	الفصل الأول: غياب الشاهد و حضور المثال النحوی المصنوع	-65
200	المسألة الأولى : تنوين التكير	-66
201 – 200	المسألة الثانية : عوامل الفعل (لما و لم و قد و سوف)	-67
201	المسألة الثالثة : إعراب (هن)	-68
203 -201	المسألة الرابعة : نواصب الفعل المضارع	-69
203 – 201	أ- (إذن) الناصبة	-70
203	ب- فصل (حتى) عن الفعل	-71

206 - 204	المسألة الخامسة : فعل الشرط و جوابه	- 72
207 - 206	المسألة السادسة : تقديم الضمير الأخص	- 73
208 - 207	المسألة السابعة : المبتدأ و الخبر	- 74
213 - 208	المسألة الثامنة : كان و أخواتها	- 75
209 - 208	أ- حذف (كان)	- 76
211 - 209	ب- زيادة (كان)	- 77
212 - 211	ج- معمول خبر (كان)	- 78
213 - 212	د- تقديم خبر (كان) و أخواتها	- 79
215 - 213	المسألة التاسعة : أحكام النفي	- 80
214 - 213	أ- إعمال (لا) عمل (ليس)	- 81
215-214	ب- عمل (إن) عمل (ليس)	- 82
116-215	المسألة العاشرة : أفعال الرجاء	- 83
217 - 216	المسألة الحادية عشرة : العطف على اسم (إن)	- 84
220 - 217	المسألة الثانية عشرة : أحكام الاستثناء	- 85
218 - 217	أ- تقديم المستثنى و المستثنى منه	- 86
218	ب- تكرار أداة الاستثناء	- 87
220 - 219	ج- (غير) في الاستثناء	- 88
221 - 220	المسألة الثالثة عشرة : حروف الجر و الإضافة	- 89
221-220	أ- حروف الجر	- 90
221	ب- الفصل بين المضاف و المضاف إليه	- 91
223- 221	المسألة الرابعة عشرة : إعمال المصدر المعرف بـ (ال)	- 92
230 - 223	المسألة الخامسة عشرة : التوابع	- 93
224 - 223	أ- التوكيد	- 94
228 -224	ب- العطف	- 95
230 - 228	ج- البدل	- 96
244 - 231	الفصل الثاني: المثال النحوی المصنوع في التمارین غير العلیة	- 97
242 - 236	سمات أمثلة التمارین غير العلیة	- 98
237	أولاً : الطول	- 99
240 - 237	ثانياً : مخالفة الضوابط البلاغية	- 100
242 - 240	ثالثاً : مخالفة الضوابط النحوية	- 101
244 - 242	رأي التحويین و النظرية اللغوية الحديثة	- 102
269 -245	الفصل الثالث : القياس و المثال النحوی المصنوع	- 103
258 - 248	المبحث الأول : أن يكون المقيس عليه مسماوا	- 104
250	نصب المضارع بعد (فاء) السببية	- 105
251	بناء (كان) للمفعول	- 106
253 -251	الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل	- 107
253	بناء الأفعال التي تنصب مفعولين و ثلاثة للمفعول	- 108
253	العطف على اسم (أن) المفتوحة الهمزة	- 109

255-254		التنازع	-110
256 -255		النداء	-111
256		نون الوقاية	-112
256	عمل اسم الفاعل في التثنية و الجمع		-113
257-256	عمل اسم التفضيل		-114
258-257	اشتقاق أفعال المدح و الذم		-115
258	تصغير (أ فعل) في التعجب		-116
269 -257	المبحث الثاني : أن يكون المقيس عليه كثيرا		-117
264-263	نصب المضارع بعد (أو)		-118
264	نصب المضارع بعد (كي أن)		-119
265-264	(ان) المخففة من الثقيلة		-120
265	نصب الفاعل و رفع المفعول		-121
265	الحال من النكرة		-122
266 -265	تعريف الحال		-123
267-266	تقديم الحال على صاحبها المجرور		-124
267	تقديم التمييز على عامله		-125
268 -267	عمل صيغة المبالغة (فعل)		-126
269 -268	عمل اسم الفاعل المجرد من (ال)		-127
269	تقديم الصفة على الموصوف		-128
290 – 270	الفصل الرابع للهجات في المثال النحوى المصنوع		-129
273-271	أولا : الهجات في الدرس النحوى		-130
276 – 273	ثانيا : مشكلات الخلط و نتائجه		-131
277 – 276	ثالثا القياس على لغات العرب		-132
277	رابعا : الهجات في المثال النحوى المصنوع		-133
279-278	بناء صيغة (فعل) في الأسماء و إعرابها		-134
279	(هم) في لغة الحجاز و تميم		-135
280 -279	اللغات في الأسماء الستة		-136
280	لغات المثلث		-137
281	اللغات في نون المثنى		-138
282 – 281	التطابق بين الفعل و الفاعل المتعدد		-139
282	الجزم ب (لن)		-140
283	لام الجحود		-141
283	إهمال (أن) المصدرية الناصبة		-142
283	(ذو) الموصولة		-143
285 -284	(ما) النافية العاملة عمل (ليس)		-144
286	(عسى) في لغة الحجاز و تميم		-145
286	زيادة (كان)		-146
286	(أن) بمعنى (لعل)		-147
287-286	إعمال (إن) المخففة		-148

287	نصب (ليت) و (لعل) الاسمين	-149
287	اجراء القول مجرى (الظن) في نصب المفعولين	-150
288	الجر ب (خلا)	-151
288	الاستثناء المنقطع	-152
288	(ال) في الإضافة المحضة	-153
289-288	الفصل بين المضاف و المضاف إليه	-154
289	حذف واو القسم	-155
289	عمل اسم التفضيل	-156
290	حذف فاء (كيف) الاستفهامية	-157
296– 291	الخاتمة	-158
294 -292	أ – النتائج	-159
296 – 295	ب- الاقتراحات	-160
310 – 297	ث بت المصادر	-161
	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	-162

ملخص الأطروحة باللغة العربية

إن موضوع (المثال النحوي المصنوع) لم يسبق الباحث إليه أحد من الدارسين ، وهذا يدعونا إلى القول إن نتائجه ووصف جوانبه المختلفة واستقصاء جزئياته كانت جديدة .

ولأسباب تخص طبيعة الموضوع تحدثت في التمهيد عن الشاهد النحوي وقد وضح الباحث أن الشاهد النحوي كان من مستويات مختلفة كما هو معروف لدى الباحثين من المنظوم والمنثور ، وقد أكد هذه الحقيقة الذين درسوا أصول الفكر النحوی ذكرى أن الكلام الذي يحتاج به في النحو هو (القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر عن العرب من شعر ونشر) وقد رأى الباحث أن هناك نتيجتين ترتبتا على ذلك ، الأولى أن كلام هؤلاء كان أقرب إلى الواقع النظري ، فليس كل ذلك احتاج به ، فالحديث الشريف أثيرت حوله الشبهات ، وامتنع أكثرهم ولاسيما المتقدمون منهم من الاحتجاج به ، إلى جانب كون النحو العربي في حقيقته ذات صبغة شعرية فالشعر هو الغالب فيه ، ثم إن هؤلاء لم يذكروا المثال النحوي الذي اعتمد النحاة عليه في تقعيد بعض القواعد وترسيخ بعض المسائل التي لم تثبت بكلام الناطقين ، والنتيجة الأخرى أن هذه المستويات بمجموعها ترتب عليها مشكلات ، فالقرآن الكريم يمثل لغة الإعجاز ويصل إلى الذروة في فن البيان لهذا تعارضت معه أكثر القواعد النحوية التي مثلت الشائع على ألسنة الناس ، والشعر هو كذلك يمثل لغة تخضع لبعض القيود التي تدعو الشاعر إلى الانحراف عن القواعد ومن ثم ظهرت قواعد في ضوء هذا الانحراف ، واعتمادهم على المثال النحوي مناهض للبحث العلمي السليم ، فليس من وظيفة العالم والدارس للغة أن يدرس اللغة من أجل ترقيتها أو استحداث قواعد لها ، وإنما يجب أن يكون موقفه منها موقف الواصل لخصائصها وقوانينها وأنماط جملها وما إلى ذلك .

أجمع النحويون واللغويون على أن وظيفة المثال النحوي إيضاح القواعد وتقريبها إلى أذهان المتعلمين وقد حرصوا على أن يذكروا ذلك في حد المثال النحوي ، وقد حاول الباحث أن يفرق بين المثال النحوي الذي مصدره الدارسون النحاة والشاهد المصنوع الذي انحدر من عصور الاحتجاج ولكنه لا ينسب إلى أحد من الناس أو أنه مما وضعه النحاة أو أحد الرواة ، وكذلك فرق الباحث بين المثال النحوي من جهة والنصوص التي ذكرها بعض النحاة على سبيل (التمثيل) وهي تلك النصوص التي تخطت حدود عصر الاحتجاج كما رأينا ما ينسب إلى أبي نواس وأبي العلاء الموري والعباس بن الأحنف .

وقد كان للمثال النحوي مزايا كشفت لنا عن سبب احتفاء النحاة به وميزته من الشواهد ومنها :

1- الإيجاز والاختصار ، فقد قصدوا ذلك بغية تقريب القاعدة وتوجيه أذهان المتعلمين إلى الموضع المراد توضيحه .

2- المرونة ، وقصد الباحث بها قدرة النحو على التحكم بهذه الأمثلة وتاليفها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريد لها ويصوغها بحسب القاعدة التي يستتبعها ، ومن ذلك قدرة المثال على أن يصور اجتماع التوابع كلها في مثال واحد واجتماع العناصر التي تتوب عن الفاعل في جملة واحدة وغير ذلك من الأمثلة التي عرضتها في الفصل الأول من الباب الأول .

3- الجانب الفني وأعني به الأخيلة وجمال الصور والتعبير الجاد في المثال وما يظهر به من طلاوة وجمال ومعنى يتصل بموافق الحياة ، ولكن هذه المزية لم تكن في درجة واحدة فأكثر أمثلة المتقدمين نعدم فيها هذه المزية وحاول بعض المؤخرین أن يصوغوا أمثلتهم على وفق هذه الصفة . وإن للمثال عيوباً ذكرنا منها عيب التكرار والجفاف ورداءة التعبير ، وقد حاول الباحث استقصاء أهم الوظائف التي يؤديها المثال النحوي وأهم العوامل التي أجيأت النحاة إلى التمثيل به ، فمن وظائفه بيان الممتنع من القواعد وانها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطاً من شروط الصحة وفارقت الضوابط التي احتجأها المتكلّم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة والى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم ، ومن وظائفه إيضاح دلالات معجمية من خلال تفسير بعض المصطلحات النحوية بأمثلة مصنوعة وإيضاح دلالة الجمل التي توفرت على عنصر اشتراك فيها والتفريق بينها كما في (كان) وأخواتها و (ظن) وأخواتها وغيرها . ومن وظائفه إظهار بعض الجوانب المنطقية وأغلب هذه الأمثلة يغلب عليها الجانب العقلي ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنها ليس لها شواهد واقعية ولعل أوضح مثال على ذلك ما قرره النحويون في باب الفاعل ووجوب تقديمها على المفعول به خشية اللبس كما في واحد من أمثلتهم المشهورة (ضرب موسى عيسى) . أما أهم العوامل التي أجيأتهم إلى استعمال هذه الأمثلة في رأي الباحث فهي :

1- العامل التعليمي : وهو ما يرجع سببه إلى طبيعة الشاهد النحوي من جهة وطبيعة المثال النحوي من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب المأثورة تكون سبباً في (تشتيت) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعانٍ بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزيد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ، ومن هنا فإن الشواهد لا تمكن النحوي من اللالعب بألفاظها ولا تتيح له القدرة على إعادة تأليفها بحسب ما تقتضيه قواعده .

2- ومن هذه العوامل (غيب الشاهد النحوي) وافتقار جملة من المسائل للشاهد الذي يعطيها الشرعية ويجعل منها قواعد واقعية، وقد عرضنا لهذا العامل في الفصل الأول من الباب الثاني ، وقد أظهر الباحث أن هذه المسائل اكتسبت شرعيتها من أمثلة النحو الصناعية لا غير ، وأبدى تحفظه إزاءها والدعوة إلى إعادة النظر فيها ومن ثم استبعادها من الدرس النحوي .

3- ومن هذه العوامل (الخضوع للفلسفة التربوية) للدولة وقصدنا بذلك الأمثلة الحديثة التي ترمي إلى :

ا - تنمية عقل الطالب ثقافيا وتزيد في تجربته وخبرته بتضمينها حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تثيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه .

ب - اشتمالها على جوانب أخلاقية وعقائدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية التي يعُدُّ غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تتغيرها العملية التربوية

وعرض الباحث في الفصل الرابع (أقسام الكلام في المثال النحوي) الاسم والفعل والحرف ، وأوضح طريقة استعمال النحو لهذه الأقسام التي تألف منها المثال وطريقة اختيارهم لها والكشف عن جوانب مهمة فيها وأسباب احتفائهم بهذه العناصر المكونة لها وما يتصل بذلك من مسائل مددنا القول فيها بشكل أوضح عن جزئيات مهمة ونتائج علمية تتناسب والبحث العلمي ووجهات النظر الحديثة .

ومن الجوانب المهمة التي كان للمثال النحوي علاقة واضحة بها موضوع (التمارين غير العملية) التي وضعها النحويون لاختبار المتعلمين بحسب ما نصَّ على ذلك النحو أنفسهم واتفقوا عليه ، فأوضح الباحث أهم سماتها ومنها الطول ومخالفة الضوابط البلاغية والنحوية ، والوقوف على حدِّ هذه الأمثلة في هذه التمارين والأسباب التي دعت النحو إلى إيجادها وأخيراً موقف النحويين منها ووجهة النظر اللغوية الحديثة ، وتبني الباحث هذا الموقف على وفق الأسس التي رفضت في ضوئها هذه التمارين . وللقياس النحوي علاقة بأمثلة النحو المصنوعة وتتضخ هذه العلاقة من جانبيين ، الأول أنهم قاسوا على شواهد قليلة وأجازوا في ضوئها وجوها معينة أظهرها المثال النحوي ولم يتجاوز هذا القياس أمثلتهم ، والجانب الآخر أنهم قاسوا في بعض الأحيان بلا سمع يرکن إليه ومن ثم كان المثال أبرز ما وضح هذا الجانب .

وأخيراً برزت في المثال ظواهر لهجية ، فبسبب قدرة النحو على تأليف المثال وتحكمه به استطاع المثال أن يتمثل هذه اللهجات ونطوق العرب المختلفة ، ولعل من أبرز المشكلات في هذا الموضوع أنهم ضمنوا المثال النحوي المصنوع من اللهجات ما ليس له واقع فعلي بسبب فقدان الشواهد التي تثبت وجود هذه اللهجات .

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقع الاختيار على موضوع (المثال النحوى المصنوع فى العربية . دراسة تحليلية تقويمية) ، بوصفه جزءاً من متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، وهو موضوع جدير بالدراسة يؤيد ذلك أن عدداً من أساتذة القسم وافقوا عليه واقرروا تسجيله ، لقد استقصى الباحث أكثر جوانب الموضوع من جهة ، وأبدى تحراً من النظرة التقليدية عند تحليل المسائل ونقداً لها وبيان ما يطابق الواقع اللغوي منها وما يخالفه ، بل حاول الباحث أن يظهر رأيه في كل مسألة في هذه الدراسة فقد كانت له وقفاتان في هذه الدراسة ، الأولى تحليلية تصف أجزاء الموضوع ومسائله ، والأخرى نقديّة تدعو إلى استبعاد كل ما لا يستقيم مع الضوابط النحوية وترى تحرير النحو من مشكلاته التي ظهر بعضها في هذا الموضوع .

وبحسب ما أعلم فإن هذا الموضوع (جديد) لم يسبق لباحث أن درسه من قبل سوى ما كتبه الدكتور هادي الحمداني في مقال عنوانه (الأمثلة النحوية) جاء في ثلاثة صفحات نشرته مجلة الجامعة المستنصرية¹ ، وقد أطلعني عليه الأستاذ المشرف ، وقد تحدث فيه الحمداني بشكل موجز عن المثال النحوى وطريقة استعمال النحاة إياه وبعض صفاته والجوانب التي استعمل فيها ، ومع ذلك لم أغفله في هذه الدراسة ، بل أشرت إليه في موضعين أو ثلاثة ، وأفدت من بعض عباراته وجمله ، ولكن هذه الدراسة هي الأولى في هذا الباب لما اتسمت به من استقصاء الأمثلة ، وتحديد وظائفها ، والمضامين التي انطوت عليها ، ثم نقد هذه الأمثلة وبيان ما فيها من فوائد وعيوب.

افتضلت طبيعة الدراسة أن تكون في بابين ، الباب الأول للدراسة التحليلية والباب الثاني للدراسة التقويمية ، أما الباب الأول فقد اشتمل على خمسة فصول ، خصصت الأول منها بالحديث عن (حقيقة المثال النحوى المصنوع) ومددت القول في معنى (المثال) في اللغة والاصطلاح النحوى وبينت حده عند النحاة واللغويين ، وكان أقدم مصدر عرفه هو (لسان العرب) وجاء التعريف نفسه في (كتاب اصطلاحات الفنون) للتهانوى وعرفه أحد شراح (الازهرية في علم العربية) وهناك ذكرت أن النحاة المتقدمين أمثال سيبويه (ت 180هـ) كانوا يدركون حقيقة (المثال) وأنه ليس من كلام العرب وإنما يوتى به للتوضيح ، وورد ذلك في مواطن كثيرة من (الكتاب) كنت قد أشرت إليها .

¹ - العدد الثالث . السنة الثالثة 1982 م .

وافتضى تعريفه أيضا التفريق بين المثال النحوي المصنوع والشاهد المصنوع ، وبين المثال النحوي ومصطلح (التمثيل) عند النحاة ، وخصصت الفصل الثاني بالحديث عن مزايا المثال النحوي وعيوبه فكان في مبحثين ، الأول لمزاياه والآخر لسماته ، وقد ذكرت من مزاياه (الإيجاز والاختصار) وذكرت سبب ذلك ، و (مرونة المثال) و (الجانب الفني) فيه وأما عيوبه فأبرزها (التكرار والجفاف) و (رداءة التعبير) .

وخصصت الفصل الثالث بالحديث عن أهم الوظائف التي يوديها المثال النحوي المصنوع عند النحاة ، وأهم العوامل التي أجالتهم إليه ، فكان في مبحثين ، الأول (وظائف المثال النحوي المصنوع) وذكرت أبرزها وهي :

- 1- أمثلة لبيان الممتنع من القواعد
- 2- أمثلة لإيضاح دلالات معجمية
- 3- أمثلة منطقية .

أما المبحث الثاني فهو (عوامل اللجوء إلى المثال النحوي المصنوع) واهم هذه العوامل :

- 1- العامل التعليمي
- 2- غياب الشاهد النحوي
- 3- الخضوع للفلسفة التربوية .

أما الفصل الرابع فكان بعنوان (أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع) وأعني بها الاسم والفعل والحرف ، فافتضى أن يكون في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : (الاسم في المثال النحوي المصنوع)

المبحث الثاني : (الفعل في المثال النحوي المصنوع)

المبحث الثالث : (الحرف في المثال النحوي المصنوع) .

وقد عرضت فيه لمسائل معينة ولم يشمل البحث كل جوانب الاسم أو الفعل أو الحرف ، وإنما كانت الدراسة بقدر ما يتعلق بموضوع المثال .

وخصصت الفصل الخامس وهو الأخير من هذا الباب بالحديث عن (مظاهر البيئة العربية في المثال النحوي) وكانت أبرزها ثلاثة مظاهر ، جعلت كل مظهر منها في مبحث :

المبحث الأول : (الجانب الاجتماعي في المثال النحوي المصنوع)

المبحث الثاني : (الجانب الديني في المثال النحوي المصنوع)

المبحث الثالث : (الجانب الاقتصادي في المثال النحوي المصنوع)

فاللغة تاريخ بل هي أصدق سجل للتاريخ الأمم ، فعرضت في هذه الجوانب الثلاثة الجمل والأمثلة التي تحكي طبيعة المجتمع العربي وتؤرخ بعض جوانبه .

أما الباب الثاني فهو لدراسة (المثال النحوي المصنوع - دراسة تقويمية) فقد جاء في أربعة فصول ، الفصل الأول منها عنوانه (غياب الشاهد وحضور المثال النحوي المصنوع)

وهو أهم الفصول في هذه الدراسة ، فقد رأى الباحث أن هناك جملة من المسائل افتقرت إلى الشاهد الصالح للدراسة وحضر المثال النحوی عوضاً منه فترتب على ذلك، نتيجة سيئة تمثل بظهور قواعد نحوية لا وجود لها وليس لها ما يمنحها شرعية أو يجعلها من واقع اللغة ، وقد عرضت لهذه المسائل على نحو موضوعي ، وناقشت كل جزء من أجزائها مناقشة علمية بعدما بسطت القول في كل ما يتعلق بها وما أثر فيها من أقوال النحاة واللغويين القدماء والمحدثين .

أما الفصل الثاني فقد خصصته لـ(المثال النحوی المصنوع في التمارين غير العملية) وأظن أن هذا الموضوع لم يعرض من قبل في بحث مستقل ، فبسطت القول في تعريف هذه التمارين وعرضت سماتها بعد استقرائها ، ومن هذه السمات : (الطول) و (مخالفة الضوابط البلاغية) و (مخالفة الضوابط النحوية) ، وذكرت أهم الأسباب التي دعت النحاة إلى إيجادها ، وموقف النظرة اللغوية الحديثة منها .

أما الفصل الثالث فقد خصصته بالحديث عن (القياس والمثال النحوی المصنوع) وبينت فيه تعريف القياس عند النحاة واللغويين وأركانه وذكرت خروج النحاة وعدم التزامهم ركنين مهمين من أركانه وهما :

- 1- أن يكون المقيس عليه مسموعا .
- 2- ان يكون المقيس عليه كثيرا .

وكان الفصل في مبحثين ، بينت في الأول منها أن أكثر قياس النحاة لم يكن في مسموع مطرد وكثير كما اتفقوا هم على ذلك ومن ثم وقف قياسهم عند حدود أمثلتهم ، وفي المبحث الثاني بينت أن هناك مسائل ظهرت بفعل القياس بلا سماع ومن ثم برزت الأمثلة واضحة هنا .

أما الفصل الرابع والأخير فهو (اللهجات في المثال النحوی المصنوع) فبسبب قدرة النحاة على تأليف هذه الأمثلة استطاعوا أن يظهروا خصائص لهجات العرب ونطوقهم المختلفة في إطار المثال النحوی ، وذكرت أبرز مشكلة في هذا الموضوع وهي ظهور لهجات ليس لها ما يؤيدتها من كلام العرب .

وقد سبق هذين البابين تمهيد تحدث فيه عن الشاهد النحوی وتعدد مستوياته وما ترتب على ذلك من مشكلات ، وقد كان هناك مسوغان لكتابه هذا التمهيد ، الأول : أن لموضوع الدراسة (المثال النحوی) علاقة بمصادر الدراسة النحوية ومادتها التي اعتمد عليها النحاة في توضيح القاعدة أو ترسيختها أو إثباتها في بعض الأحيان إلى جانب الشواهد المختلفة ، والمسوغ الآخر : أن هذا التمهيد جاء استدراكا على ما قاله الباحثون في أصول الفكر النحوی ومنهم السيوطی (ت 911ھـ) في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) فانهم حين ذكروا ما يحتاج به من كلام العرب ذكروا (القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من المنظوم والمنتور) وفاتهم أن يذكروا هذه الأمثلة التي اعتمد عليها النحاة في مواضع كثيرة من أبواب النحو .

أما خاتمة البحث فكانت في محورين ، الأول خصصته بذكر نتائج هذه الدراسة التي توصلت إليها ، والآخر ذكرت فيه بعض المقترنات التي جاءت على هامش هذه الدراسة ، ثم ثبت للمصادر التي استعانها الباحث في هذه الدراسة ، وينبغي لى أن أبين ملاحظتين في هذا الموضوع :

الأولى تخص المصادر القديمة، فقد تتبع الموضع في أقدم الكتب النحوية كتاب سيبويه ومقدمة خلف الأحمر (ت 180هـ) والمقتبس والأصول وشرح ألفية ابن مالك وغيرها من الكتب النحوية الكثيرة بغية الكشف عن جوانب الموضع عند المتقدمين وبيان موقفهم من هذه الأمثلة ومتابعة ما طرأ عليها من تغير وتجديد على مر المراحل التي قطعها المثال النحوى .

الأخرى اعتمد الباحث على قسم آخر من المصادر وهي المراجع الحديثة وهذه على قسمين ، الأول الكتب النحوية المدرسية الحديثة، وكان الهدف من استعمالها هو بحث هذه الأمثلة موازنة بأمثلة المتقدمين وإظهار أسباب الجوء إليها والوقوف على الأخطاء التي وقع فيها المتقدمون وتابعهم فيها المحدثون، وكانت أبرز هذه الكتب كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن و (النحو المصنفى) لمحمد عيد، و (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلايىنى، والكتب المدرسية العراقية التي تمثل عقدين من الزمن من سنة 1980م إلى سنة 2000م.

والقسم الآخر يخص الدراسات الحديثة التي تناولت القضايا النحوية بالدرس والتحليل والنقد والتي تبنت آراء الدراسات الحديثة التي حاولت تحرير النحو التقليدي مما أثقله من قيود وأغلال وخروج بالظاهرة النحوية عن الواقع العلمي للظاهرة المدرسة .

ثم ملخص باللغة الإنجليزية أوضح عن جوانب الدراسة على نحو مختصر ومفيد .

وبعد :

فلربما ينتاب من قرأ هذه الدراسة الشك في الطالب الباحث فيتوهم أنه أراد أن يغض جهود النحاة أو أعمالهم ، وأعود ((بالحق أن يشم مما بسطناه أن نقصد انتقاد جهد من جهود أولينا أو نزدري عملاً من أعمالهم ، معاذ الله أن يدور في خلقنا شيء من ذلك ، كيف ونحن في ضعاف الساقعة وفقاء الاتباع ، نباهى بالانضواء إلى أعلامهم ، والانتماء إلى خدامهم ، وهل استقينا إلا من بحورهم ، واقتبسنا إلا من نورهم وفقدنا إلا بهادهم ... وهم الذين فجروا ينابيع هذا العلم ، وشرعوا شرائعه وأنهروا سبله ، وما برحوا يعالجونه حتى تفتحت لهم أبوابه وذلت لهم عتابه وأذعنوا لهم مشكلاته ودانت معضلاته))¹ ، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وساهمت في خدمة لغة القرآن الشريف ولغة السلف الطيب والصالحين والأولياء وعباقرة الفكر العربي ، وأرجو أن تكون هذه الدراسة قد سدت فراغاً في المكتبة العربية ، واستغفره من الزلل والتقصير انه سميع مجيب .

1 - نظرات في اللغة والنحو . طه الروى : 35 . الطبعة الأولى. منشورات المكتبة الأهلية. 1962.

التمهيد

المشاهد النحوي تعدد

مستوياته و مشكلاته

يعد الشاهد النحوي من أهم مصادر الدراسة اللغوية بشكل عام؛ لأن قواعد اللغات تؤسس في ضوء كلام الناطقين بها ، وهو بعد، شاهد على صحة نسبة لفظ ، أو صيغة ، أو عبارة ، أو دلالة إلى تلك اللغات ، وإذا ما أراد الباحث دراسة لغة شعب، يقتضيه ذلك اتباع منهج علمي سليم ، يضمن لها السلامة من التناقض وتصادم الأقيسة ، وأن يعمد إلى المستوى الأدائي الشائع والغالب الذي يعكس الخصائص العامة للغة المدرستة (صيغًا وتراتيبًا) ، ومن هنا فرق الدارسون للغات بين ثلاثة مستويات : المستوى المفهوم ، والمستوى المفهوم الصحيح ، والمستوى المفهوم الصحيح البليغ^١. فاللغة المفهومة (المستوى الأول) هي التي تكون أدلة للافهام في أدنى درجاته ؛ ((كما)^٢ لا يراعى فيها غالباً عرف اللغة المستعملة ، وما يقرره من نظام في الأصوات والصيغ والجمل)^٣ ومن يتبع الجاحظ (ت 255 هـ) في كتابه (البيان والتبيين) يجد فيه نماذج من استعمال أجانب عصره هذه اللغة ؛ إذ كانوا يستعملون اللغة بقصد الإفهام مع التخليل في نطقهم أصواتاً وصيغًا وجملًا كما يستعمل الأجانب عن اللغة العربية الآن هذه اللغة للافهام من دون مراعاة مستوى الصحة . أما المستوى الثاني وهو اللغة الصحيحة فهي في درجة أعلى من كونها للافهام ، فلا يتحقق لها هذا الوصف - الصحة - إلا بمراعاة ما تتميز به اللغة من نظام في الأصوات والبنية والإعراب أما المستوى المفهوم الصحيح البليغ فهو المستوى الذي يحقق مستوى الجمال في التعبير ، أو استعمال الكلمات استعمالاً صحيحاً تصور به الظلال الدقيقة للمعاني التي يرغب المنشئ في إثارتها ، وهذا المستوى لا يأتي لكل الناطقين إلا لأولئك الذين منحوا موهبة كالشعراء والخطباء . وقد قرر الباحثون صلاحية أحد هذه المستويات الثلاثة للدراسة ((وهو المستوى الثاني ؛ لأنه يمثل اللغة مجردة من كل قيد ومطلاقة من كل ما ينحرف بها لأسباب فنية عن سمتها المعهود ونظمها المطرد))^٤ . كما يحصل ذلك في لغة الشعر - اللغة المفهومة الصحيحة البليغة - فإنها لغة فنية بطبيعتها مقيدة بقيود لا يحيد عنها الشاعر، فالشاعر ((موضع اضطرار، أو موقف اعتذار، وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله))^٥ .

والآن بنا حاجة إلى معرفة الكلام الذي احتاج به نحويو العرب في دراستهم والمنهج الذي اختطوه لهم في ذلك ، ونستشهد بكلام أحد الذين درسوا أصول الفكر النحوي وهو السيوطي ، فقد ذكر أن الكلام الذي يحتاج به هو ((القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر من كلام العرب

1- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 100 . منشورات المجمع العلمي العراقي 1421 هـ . 2001 م

2- الصواب : (إذ)

3- في اللغة ودراساتها . د . محمد عيد : 4 . الطبعة الأولى . عالم الكتب . القاهرة 1974

4- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 101

5- الخصائص . ابن جني : 188/3 . تحق محمد علي النجار . الطبعة الثانية . بيروت

شعرًا ونشرًا ، منذ الجاهلية حتى نهاية عصر الاحتجاج))¹ ويبدو أنَّ كلام السيوطي تعوزه الدقة ؛ لأنَّ الذي ينظر في كتب النحو يجد ، هذا الكلام أقرب إلى الواقع النظري منه إلى العملي ؛ لأنَّ الاحتجاج بهذا الكلام لم يكن بدرجة واحدة فقد تفاوت في الاستشهاد ، وبعض الكلام الذي ذكره اختلف النحويون في إدخاله إلى حقيقة الدراسة النحوية وهو الحديث الشريف، زُد على ذلك أنَّ النحويين اعتمدوا على كلام الدارسين في تعقيد القواعد الذي يتمثل بتلك الأمثلة المصنوعة التي يذكرها النحويون² وهي مما لم يذكره السيوطي .

بقي أن نناقش مسألة أخرى تخصُّ ما ذكره السيوطي وهي المنهج الذي اتبעה النحويون في تعاملهم مع هذه الشواهد أو الكلام المحتاج به ، هل يمكن أن يكون صحيحاً؟ وهل يصلح هذا الكلام لاستبطاط القواعد النحوية منه؟ وما الذي ترتب على ذلك؟ .

إنَّ النحويين جانبهم الصواب حين نظروا إلى هذه الشواهد على أنها تمثل مستوى أدائياً واحداً، وأنه كلام العرب الذي يمثل لغتهم ، ويصحُّ استبطاط القواعد النحوية منه ، والواقع يخالف ذلك ، فالقرآن الكريم يمثل مستوى الإعجاز الذي أعجز فصحاء الأمة عن مسايرته وأنه يخالف المسلك اللغوي العام الذي كان عليه العرب ، وكذلك لغة الحديث الشريف كانت دون لغة الخالق وفوق كلام المخلوقين ، أما كلام العرب من النثر فلم يكن يمثل المستوى العام للناطقيين وهو الصالح للدراسة ، بل كان يمثل لهجات محلية خاصة ببعض المتكلمين يخالفون فيه المسلك اللغوي العام ، ومن هنا تباينت القواعد وأخذت تتفرع الفاعدة الواحدة إلى وجوه متعددة ، وتتضارب أحكامها . أما الشعر فهو الصبغة التي طبعت النحو العربي في كل أبوابه وكان المقدم على كلِّ شاهد وأنه إذا أطلق (كلام العرب) فالمراد به أشعارهم لا غيرها .

نتحدث الآن عن الشاهد القرآني لنرى كيف نظر إليه النحويون ، وهل أفادوا منه؟ . من المعلوم أنَّ الشاهد القرآني يتسم بسمات تميزه من الشواهد الأخرى ، في الفصاحة والوثاقة فهو كتاب الله وكتاب المسلمين الذين أحاطوه بالقداسة التي منعهم من تحريفه أو تزويره ، متعبدين به بأمر الله تعالى ، وقد برهن العلماء بأدلة كافية شافية على أنَّ القرآن الكريم هو النص الوحيد المؤثوق بصفحته كلَّ الوثوق ، فلم يدخله الوضع أو التحريف ، وقد نُقل نقاًلاً متواتراً بخلاف الحديث والشعر ، فقد دخلهما الوضع والافتعال ، أمَّا النص القرآني فلم يدع أحد ذلك فيه ، فهو ((أقدم نصٍ يمكن أن نطمئن إليه))³ في الاستشهاد في المسائل النحوية واستخراج الشواهد الفصيحة الصحيحة منه . وهنا نسأل : هل أفاد النحويون من القرآن الكريم في الدرس النحوي؟ وكيف نظروا إليه؟ . وأنرك الإجابة عن هذا السؤال للباحثين المحققين المحدثين ، فهم يرون النهاة قد قصرُوا ((ولم يستفيدوا الفائدة المرجوة في الاستشهاد؛ إذ

1- الاقتراح في علم أصول النحو . السيوطي : 48 . تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة القاهرة سنة 1396 هـ 1976 م .

2- سنرى ذلك في الباب الثاني من هذه الدراسة وسنرى كيف ظهرت في نحونا قواعد لا شواهد لها سوى هذه الأمثلة .

3- من حديث الشعر والنشر . طه حسين : 25 . الطبعة التاسعة . مطبعة دار المعرفة . مصر

اعتمدوا اعتماداً كلياً على الشعر)¹ ولا سيما الجاهلي منه على ما فيه من عيوب ، و (لعل ما يؤيد هذه الفكرة – الاعتماد على الشعر اعتماداً كلياً – أنهم حين ألقوا في شواهد النحو جاءت كل كتب الشواهد محسوّة بالشعر وشرحه والتعليق عليه ، حتى أصبحت لفظة (الشواهد ذات معنى عرفي يقصد به الشعر ولا يتadar إلى الذهن آيات القرآن أو الحديث)² ومن شاء أن يثبت من صحة هذا الكلام فليراجع شرح الشواهد الكبرى للعيني (ت 855 هـ) وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطى ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمرى (ت 476 هـ) وغيرها ، ويمكن هنا أن نتحدث عن بعض المظاهر الدالة على موقف النحاة من القرآن الكريم وتقديرهم من الإفادة منه ومن هذه المظاهر :

1. لم يفطن النحويون إلى أنَّ القرآن الكريم يعُدُّ مستوى أدائياً مستقلاً ، له خصائصه وسماته ، وكان الأجدر بهم أن يدرسوه في جانب مستقل عن المستويات الأخرى (الشعر والأمثال وغيرها) ؛ لأنَّه كلام يرتفع إلى حد الإعجاز ، وكان بإمكانهم أن يقدعوا للعربية (في حدود التعبير الذي يتأتى للمتكلمين بها في عفوية وتلقائية معززتين إياه بما يناظره مما جاء في القرآن أو الشعر أو الأمثال تاركين لغة القرآن لتدرس في إطار آخر)³ فلو أنهم أخذوا بالسلوك اللغوي العام وما وافقه في القرآن وأشعار العرب وأمثالهم ما كان بينهم هذه الخلافات التي نراها في آية قد خالفت الكثير المشهور ، فإذا كان المسلك العام للغة العربية يمنع وقوع الفعل الماضي المجرد من (قد) حالاً هو الذي يرکن إليه ، فقد جاء ذلك في القرآن الكريم فلأنَّه يشكل مستوى مستقلاً وطريقة للتعبير مخالفة لطريقة الفصحاء وعاداتهم النطقية ، كذلك يمنع المسلك العام مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان ، ولما دخلوا النص القرآني إلى جانبه اصطدموا بقوله تعالى: « مسجداً أنسِّ على الشوى من أول يومٍ »⁴ ، ولنستمع إلى ما يقوله ابن يعيش (ت 643 هـ) في عمل (ما) : ((إنَّ أهلَّ الحجاز يشبهونها بـ(ليس) ، فاللغة الأولى (لغة الإهمال التمييمية) أقيس والثانية (كذا) (لغة الإعمال الحجازية) أفتح وبها ورد الكتاب العزيز « ما هذَا بَشَرًا »⁵ ويروى عن الأصممي أنه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب))⁶ يعني نصب خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) ، وكذلك لم يرد في كلام العرب ؛ لأنَّه لم يؤثر عنهم ذلك وعادة النحاة الاكتفاء بإيراد الأمثلة المصنوعة زيادة على آيتين من القرآن الكريم ، فمثل هذه المواقف لم يفهمها النحويون ، فأخذوا يصدرون أحكاماً لا تستقيم مع قداسة الكتاب الكريم ، فابن عصفور (ت 669 هـ) مثلاً تورط حين سلك المنهج التقليدي فرأى أنَّ في القرآن كلاماً (نادراً) وأنَّ فيه (شاداً) لا يقاس عليه ، فعندئ وعند غيره ((الضمير العائد على المعطوف

¹- الرواية والاستشهاد باللغة. محمد عيد : 123-124 الطبعة الثانية . عالم الكتب القاهرة 1976

²- المصدر نفسه .

³- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 141-142

⁴- التوبة / 108

⁵- يوسف / 31

⁶- شرح المفصل . ابن يعيش : 1/108 . عالم الكتب . بيروت (د ، ت)

والمعطوف عليه لا بد أن يطابقهما ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر أو نادر من الكلام ومنه قوله تعالى : «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِرَسُولِهِ أَحَقُّ أَنْ يُضُوِّعَ» ¹ ثم يقول : ((إِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِغَيْرِ ذَلِكَ (أَيْ بِغَيْرِ الْوَao وَهَتِ الْفَاءِ وَثُمَّ) لَمْ يَجُزْ فِي الضَّمِيرِ إِلَّا لِلْإِفْرَادِ فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : «إِنْ يَكُنْ عَنِّيْا أَوْ فَقِيرًا فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا» ² فيقول ابن عُصُفور فيه إنه : ((شَذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ)) ³ .

2. اصطدام أقيسة النحاة وقواعدهم ، فماذا يقولون في الآية التي لا تتفق وقياسهم؟ هل يذهبون إلى أنها ((من الضرورة أو مجحولة القائل أو مصنوعة كما هو قولهم في الشعر المخالف للقياس ؟ أم (كذا) ⁴ يقولون إنها : مروية بالمعنى كما قالوا في الحديث؟)) ⁵ فكان (التأويل) الذي يدور في مخيلة النحو وحده مخرجا لهم من هذا المأزق ، التأويل الذي يجعل النصوص المخالفة لقواعد مسايرة لها ، وهنا أسرد مثلاً من هذه الآيات التي لم تتفق مع قواعد النحاة :

﴿ قَرَرَ النَّحْوَيُونَ مَنْعِ تَقْدِيمِ الصلةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، قَالَ الْمَبْرَدُ (ت 285 هـ) : ((فَكَمَا لَا يُجُوزُ أَنْ تَتَقْدِمَ حُرُوفُ الاسمِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَقْدِمَ الصلةُ عَلَى الْمَوْصُولِ)) ⁶ إِلَّا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ رَدَّ كَلَامَ الْمَبْرَدَ فَاحْتَوَى آيَاتٍ مَنَاهِضَةً لِكَلَامِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَقَاتَسَهُمَا إِنِّي لِكَمَالِ الْمِنَ النَّاصِحِينَ» ⁷ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «وَشَرِفَةٌ يَتَمَنِّي خَسْرَانَهُمْ مَعْذُوفَةٌ وَكَانُوا فِي مِنَ الْزَّاهِدِينَ» ⁸ فَقَالُوا فِي الْآيَةِ الْأُولَى إِنَّ (لَكُمَا لَيْسَ دَاخِلًا فِي الصلةِ ، وَالْتَّقْدِيرُ : إِنِّي نَاصِحٌ لِكُمَا لَمْنَ النَّاصِحِينَ) ⁹ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (فَكَانُوا فِيهِمْ مِنَ الْزَّاهِدِينَ) فَ(فِيهِ) مَتَعْلِقٌ بِمَحْذُوفٍ

¹- التوبة / 62

²- النساء / 135

³- المقرب . ابن عصافور : 257-259 . تحقيق . د . أحمد عبد الستار الجواري و د . عبد الله الجبوري .
بغداد سنة 1986

⁴- الصواب : (أو)

⁵- الشواهد والاستشهاد في النحو . د . عبد الجبار علوان النايلية : 203 . الطبعة الأولى . مطبعة الزهراء .
بغداد 1976 .

⁶- الكامل في اللغة والأدب . المبرد : 39/1 . تحقيق . تغار يد بيضون ونعميم زرزور . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان 1409 هـ - 1989 م .

⁷- الأعراف / 21

⁸- يوسف / 20

⁹- الجامع لأحكام القرآن . القرطبي : 7 . صحّه أَحْمَدُ عَبْدُ الْعَلِيِّ الْبَرْدُونِيُّ . الطبعة الثانية . دار إحياء التراث العربي . بيروت 1965 م .

دللت عليه صلة (ال) لا بصلتها والتقدير : (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) ¹ وهذا نلاحظ تركيبين ظهراء بسبب (التأويل) :

إني لكما لمن الناصحين ----- إني ناصح لكما لمن الناصحين
وكانوا فيه من الزاهدين ----- وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين
وقابل بين هذين التعبيرين ، واعرضهما على الذوق البلاغي السليم فلن تجد لهما تأييدها منه
لهمَا ، وانظر إلى هذين التقديررين كيف أذهبها رونق الآيتين وجمالهما وموسيقاهما .

❖ ومنع جمهور النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، فلم يجيزوا قول القائل : (مرزٌ جالسة بهنِ) ² ، وهنا اعتبرضتهم شواهد من الشعر والقرآن الكريم ومنها :

إليَّ حبيباً إنها لحبيبٌ ³ فلن	لَئِنْ كَانَ بِرْدُ الْمَاءِ حَرَانَ صَادِيَا فَإِنْ
يَذْهَبُوا فَرْغًا بَقْتَلِ حِبَالٍ ⁴	تَكُنْ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنَسْوَةً تَسْلَيْثٌ
بِذِكْرِ أَكْرَامٍ حَتَّى كَائِنُوكُمْ عَنْدِي ⁵	طَرَّارًا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

فكان من السهل على النحاة أن يقرروا الحكم على هذه الشواهد وهو ((جواز ذلك مخصوص بالضرورة)) ⁶ ، ولكن ماذا يقولون إزاء الآية الكريمة « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ » ⁷ ، غير تأويلها بما يتاسب والقاعدة ، فكثرت التأويلات فيها ، ومنها ((أن كافية حال من الكاف والباء للمبالغة لا للتأييث أي كافا لهم عن المعاصي)) ⁸ ورأى الزمخشري (ت538هـ) أن ((كافية صفة مصدر محنوف . أي : إرسالة عامة للناس)) ⁹ فمثل هذه ((التأويلات

1- منهاج السالك على الفية ابن مالك (شرح الاشموني). الاشموني علي بن محمد (ت929هـ) : 25 / 1 .
تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . بيروت لبنان سنة 1375 هـ - 1955 م.

2- شرح ابن عقيل 641/1 . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة العشرون . دار التراث . القاهرة 1980

3- البيت لكثير عزة . ديوانه - قسم الأبيات التي تنسب إليه - 522 جمعه وحققه د . إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت لبنان 1971 .

4- البيت ينسب إلى طليحة بن خويلد الأسدية من الأدعى النبوة وارتدى عن الإسلام . ينظر . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . العيني : 3/154 . مطبوع بهامش خزانة الأدب . للبغدادي . الطبعة الأولى المطبعة الميرية ببولاقي . سنة 1299هـ

5- البيت لا يعرف قائله . ينظر شرح عمدة الحافظ . ابن مالك : 426 . تحقيق . عدنان عبد الرحمن الدوري . مطبعة العاني بغداد 1977 .

6- شرح الاشموني : 249/1

7- سبأ / 28

8- شرح الاشموني : 1/249

9- الكشاف عن حقائق غوماض التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل . الزمخشري : 290/3 . طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت لبنان (د ، ت)

والتقديرات ... لآية فصيحة واضحة تخرج الكلام الفصيح عن فصاحته وتجعله سمجا ، فشتان بين قوله (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كافتاً لِلنَّاسِ) وتقديرهم : إرسالة كافة للناس)¹ .

3- قلة استشهاد التحويين بالقرآن الكريم موازنة بالشواهد الأخرى ولاسيما الشعر بأنواعه ، فما مقدار الشواهد القرآنية التي وردت عند النهاة ؟ ولو تصفّحنا كتاباً من المكتبة النحوية لاستطعنا الإجابة عن هذا السؤال ، ففي أي ((كتاب نحوئ نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر ، فأيات من القرآن الكريم ، فشيء من الحديث النبوي وقليل من الأمثال والحكم ونبذ من كلام العرب))² فكتاب سيبويه قد ضمَّ ألفاً وخمسين شاهداً شعرياً ، ونقل عن أربعين آية ، وهو عدد قليل إذا وزن بالشعر ، وبلغت شواهد (المقتصب) الشعرية خمسة وواحداً وستين شاهداً شعرياً ، على حين كانت شواهد القرآنية أقلَّ من ذلك . وكانت شواهد أبي بكر بن الأبياري الكوفي (ت 328 هـ) في كتابه (الأضداد) مئتين وسبعين آيةً واثنين وخمسين حديثاً، في حين بلغت شواهد الشعرية سبعين آيةً وخمسة وسبعين شاهداً ، زيادة على الرجز الذي بلغ تسعه وتسعين شطراً ، ولو قرأت كتاب (الواضح في علم العربية) لأبي بكر محمد بن الحسن الربيدي (ت 379 هـ) فلن تجد فيه سوى شاهدين أو ثلاثة من أمثال الشواهد المعروفة ، وحشى كتابه بتلك الأمثلة الجافة المكررة في كل كتب النحو التي اصطمعها النهاة³ ، وهذا الحكم يسري على كل كتب النحو العربي ، ومنها تتبيّن ضاللة عدد الشواهد القرآنية واحتفال النهاة (كوفيين وبصريين) بالشاهد الشعري . وقد حاول أحد الباحثين أن يفسِّر قلة الشواهد القرآنية عند النهاة والنظر في نصه وعدم الاحتياج به يعود إلى (التحرز الديني) ومن هذا ((التحرز الديني نفسه صرفوا أنفسهم عن الاحتياج به واستبطاط القواعد من نصه الموثق ... ذلك أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النصّ اللغوّي - كما هو واضح في كتب النحو - والنّص القرآني لا يتحمل ذلك ويطيقه ، فكان لابد لهم من موقف دراسي يحفظ القرآن قدسيته الدينية في نفوسهم وفي نفوس غيرهم ، ويحقق لهم في الوقت نفسه رغبتهم في التصرّف الحرّ بالنّص المدرّوس فكان الموقف السابق الذي تقرّر فيما سبق ...)⁴ وهو قلة استشهادهم بالنّص القرآني والنظر فيه ... والباحث لا يوافق على ما جاء هنا ؛ لأن الواقع يخالفه فالتحويون تجرؤوا وذكروا التأويلات التي أخرجت النص القرآني عن بلاغته ، وذكروا الأوجه المتعددة في الآية الواحدة ، وهذه كتب التحويين وكتب إعراب القرآن تشهد بذلك وما مرّ قبل قليل غيض من فيض من تأويلاتهم .

ومما يتصل بالقرآن الحديث عن قراءاته ، فقد أخذت مكاناً لها في الاستشهاد ، ويعُدُّ هذا من المنهج المخطئ الذي اتبّعه النهاة ؛ لما ترتب على ذلك من مشكلات ؛ لأنَّ حقيقة القراءات لها

1- الشواهد والاستشهاد . د . عبد الجبار النايلة : 203

2- المصدر نفسه : 29

3- سنعرض لهذه الأمثلة وسماتها ووظائفها في هذه الدراسة .

4- الرواية والاستشهاد : 126

علاقة وثيقة باللهجات العربية ؛ إذ ((كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شئ ، يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لا الشيخ والمرأة ... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطيع))¹ فكان ((من تيسيره: أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي يقرأ (عَنْ حِينَ) ² يُرِيدُ حَنِي حِينَ

)³ ؛ لأنَّه هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدِي يقرأ (تَعْلَمُونَ وَتَعْلَمُونَ) و (تسوْدِجُوَةَ)⁴ و (الْأَمْ إِعْهَدُ إِلَيْكُمْ)⁵ والتعميَّ يهمز والقرشي لا يهمز))⁶ والمحدثون يرون ما يراه القدماء في القراءات ((هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي بقراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير ، والتي جاءت وفقاً للهجة من اللهجات العربية))⁷ إذن هذه هي حقيقة القراءات فهي تمثل مستوى لهجيا ، ولكن النحاة كانوا سبباً في إدخالها إلى الدرس النحوية واللغوية ، ونظروا إليها على أنها من المستويات الأخرى التي تشكل مستوى واحداً (القرآن والشعر والأمثال وكلام العرب) فكان ذلك سبباً في ظهور مشكلتين :

الأولى : اضطراب القواعد النحوية واصطدام أقيسة النحاة المؤسسة على أكثر كلام العرب مع هذه القراءات فتورطوا بعد ذلك بوصف هذه القراءات بالشذوذ والرداءة والضعف وبعد جواز القياس عليها .

الآخرى : تحطئة القراءات ورمي القراء واتهامهم باللحن والطعن في قراءاتهم ، مما أثار حفيظة عدد من النحاة والعلماء والمفسرين ؛ لأنهم يرونها ((سنة لا تخالف و يجب الأخذ بها)) والحقيقة أن هذه المسألة قامت على سوء فهم منهم ؛ لأن منهج القراء في قبول القراءة يخالف منهج النحاة ، فالقراء يقبلون القراءة ((الثابتة في الأثر والأصح في النقل)) أمّا النحاة فيقبلونها متى ما كانت الأفمشى في اللغة والأقىس في العربية ، وهذا يحتم عليهم التفريق بين أمرين ابتداء :

الأول : النظرة الدينية إلى القراءات وكونها مقدّسة وسنة متبعة لا تخالف ، هذا حكم ديني مقبول وما كان ينبغي للنحاة أن يصفوا بعض القراءات بالقبح أو الرداءة أو الضعف أو تحطئة

¹ - النشر في القراءات العشر . ابن الجزري (ت 833هـ) : 1/22 . دار الكتب العلمية بيروت لبنان (د،ت) .

² - قرأ ذلك ابن مسعود في سورة يوسف / 35 . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه (ت 370هـ) : 63 عن بنشره . ج . برجمشتراسر . دار الهجرة (د ، ت) .

³ - المؤمنون / 54 .

⁴ - آل عمران / 106 .

⁵ - يس/60 وهي بكسر همزة (اعهد) وهي قراءة يحيى بن وثاب . ينظر . القراءات الشاذة: 125

⁶ - تأويل مشكل القرآن . ابن قتيبة : 54 - شرحه ونشره السيد أحمد صقر الطبعة الثانية - دار التراث - القاهرة 1973 .

⁷ - البحث اللغوي عند العرب . د . أحمد مختار عمر : 16 . الطبعة الثالثة . عالم الكتب الفاهرة 1398 هـ - 1978 م .

القراء ؛ لأنهم ((صرّحوا من ناحية بأن القراءة سَنَةٌ وبأن الرواية تصلها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول: « وَمَا أَنْكِرُ الْمُسْلِمُ فِي دِينِهِ وَمَا لَهُ كُمْ عَنْ فَانِيهَا »¹ ...))².

الأمر الآخر : نظرة الدراسات النحوية واللغوية ، التي تقضي الأخذ بما يوافق الأصول العامة من هذه القراءات ، وما جرى على النمط العربي الفصيح ((فذلك عين الصواب ؛ لأن القراءات تمثل لهجات متعددة ومن المصلحة إبعاد اللهجات المحلية في مجال التقييد ، ووضع معيار للصواب اللغوي))³ ولو أنهم فعلوا ذلك لاختفت مثل هذه التعبيرات (لم يذهب الرجل) و (لن يذهب) ولو ضعنا حدًا لغرور بعض النحاة وجرأتهم وسَدَّدْنَا الطريق أمام أمثال الزمخشري الذي يقول في قراءة لابن عامر (ت 118 هـ) : ((أما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن .))⁴

❖ المديح النبوى الشريف

لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلاماً يسامي الكلام النبوى أو يدانيه ، فصاحة مبني ، وببلغة معنى ، وبراعة تركيب ، وجمال أسلوب ، وروعة تأثير ، وطبيعة الحديث تعكس جوانب مختلفة من المجتمع ، وطريقة التخاطب مع طبقاته المختلفة ، ومع ما قيل من أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان أفعص العرب وأبلغهم إلا أنه كان يستعمل اللغة التي يستعملها أكثر الناس بعفوية وتلقائية ، وهي المسلوك العام الذي يفهمه العرب جميعاً في مواسمهم التجارية والأدبية ، وفي النادر من المواقف كان يلجأ إلى محاولة الناس بلغاتهم أو يأتي بالكلام العالي في الفصاحة .

وقد انصرف النحويون عن النظر في الحديث والاستفادة مما فيه من مادة نحوية بأعذار واهية لا يسندها النظر العلمي السليم ، ويكتفى أن تعرف أنَّ أكثر الباحثين المحدثين لم يوافقو المتقدمين في صنيعهم هذا ، فدعوى نقل الحديث بـ(المعنى) رفضها أكثر الدارسين . يقول تمام حسان: ((إذا كان لنا من تعقب على هذا الموقف ، فإنه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول (ص) (كانوا من الصحابة ، وهم عرب خُلُص من ذوي الفصاحة ... فلو أنَّ واحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدَى المعنى بالألفاظ فصيحة من عنده ...))⁵ ويرى محمد عيد أنَّ الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن في المتن ((فان ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من روایة

¹- الحشر / 7

²- البحث اللغوي عند العرب . د. احمد مختار عمر : 16 .

³- المصدر نفسه : 24

⁴- الكشاف / 54

⁵- الأصول - دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب . د. تمام حسان : 100 . دار الشؤون الثقافية العامة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر . نشر مشترك . بغداد 1988

الحديث وجمعه ودراسة اللغة واستنباط قواعدها ؛ إذ التقى الاثنان (كذا)^١ الأولى توثق النص ، والثانية (كذا) تجتهد وتقدّم ، فكان مقتضى الأمر أن يستخدم (كذا)^٢ الحديث))^٣ إلا أنهم انصرفوا عنه مع كونه مدوناً محفوظاً في الصحف والصدور ((والعناية كانت به أشدّ وأقوى من العناية بالنصوص الأخرى التي رويت عن عصر الاستشهاد))^٤ وإذا كان ((قد وقع في روایة بعض الأحاديث غلط أو تصحيف ؛ فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة ، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط ، وحمله على قلة ضبط بعض الرواية في هذه الألفاظ خاصة))^٥ .

ولهم دعوى أخرى في هذا الموضوع تتصل برواية الحديث ؛ فإن أكثرهم كانوا من الأعاجم الذين لا يحسنون العربية ، وهم من التابعين ، ولم تصمد هذه الحجة أمام المحققين ، فرواية الحديث كانوا ((أحد فريقين إما عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما يصدق على الصحابة (رضوان الله عليهم) وإما من الأعاجم الذين عرّفوا بصدق حرصهم على حرفيّة النصوص وانهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضواً عليه بالتواجذ على ما كان لديهم ، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومتناً ما يدعون إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النص ... زد على ما تقدم أنَّ هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يرونون الأحاديث في عالم غير عالم النّحّاة الذين بدؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح ... ولم نسمع الأحاديث التي كانوا يروونها خالفة القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص))^٦ .

وبعدُ فإن لنا هنا ملاحظات :

الأولى : تخصّ اختلاف روایة الحديث ، فإنه لا يدعو إلى ترك الاستشهاد به ، لأن ذلك لا يختص بالحديث وإنما شمل الشاهد الشعري ، فكثير ما نجد للشاهد الواحد ثلاثة روايات فأكثر وكل واحدة منها ربّوا عليها حكماً نحوياً . وكان الأجر بعده أن يكونوا منصفين ، فمثلاً أمنوا بأنَّ وجوه القراءات المختلفة باختلاف ألفاظها مرورة عن الرسول (ص) عليهم أن يؤمنوا بالروايات المختلفة للحديث الواحد وصدورها عن النبي .

الثانية : تخصّ الأعاجم من رواية الحديث ، فإنَّ هؤلاء لم يختصوا برواية الحديث وإنما تدعوه للعمل برواية الشعر وقبلت مرويّاتهم ، ولم يرحب النّحّاة عن الشعر لهذا السبب .

الثالثة : يؤكد الدارسون أنَّ موقف اللغويين كان أفضل من موقف النّحّاة فاللغويون أدركوا مبكراً أنَّ الحديث يعُدُ ثروة لغوية مهمة لذلك راحوا يدرّسون ألفاظه وتراسيبه البليغة والغريبة ، ولكن كانت استشهاداتهم تتصل في الغالب بلغة من لغات العرب أو باللفظ الغريب مع قلتها ، وفاقهم في ذلك كله ابن مالك (ت 672هـ) وبلغ الذروة في كتابه (شواهد التوضيح والتصحّح

^١ - الصواب : (إذ التقى الاثنان) .

^٢ - الصواب : (يستعمل) .

^٣ - الرواية والاستشهاد : 135

^٤ - المصدر نفسه .

^٥ - البحث اللغوی عند العرب : 26

^٦ - الأصول . د . تمام حسان : 100

لمشكلات الجامع الصحيح)¹ إذ عقده ((للأحاديث التي يشكل إعرابها ، وذكر لها وجوها يتبعين بها أنها من قبيل العربي الفصيح))² ويرى الباحث أنَّ ابن مالك لم يفهم ما كان ينبغي له أن يفعل ، فقد أدخل الأحاديث التي تمثل نصوصاً خارجة عن المسلك العام ومخالفة للشائع الكثير ، وكان الأجدر به أن يأخذ من الأحاديث ما يناظر المستوى اللغوي العام تاركاً ما عاده ليدرس في إطار مستقلٍ مما يعني باللهجات أو اللغة الفنية .

❖ الشاهد الشعري

حظي الشاهد الشعري باهتمام النحاة إلى درجة الاهتمام عن النظر في كلام العرب كافة ، واهتموا بروايته ، فكان النحو العربي ذا صبغة شعرية ، فهو الغالب على كل أبوابه ، وأصبحت كلمة الشاهد عندهم تطلق عرفاً ويراد بها (الشعر) وكلمة (كلام العرب) أرادوا منها (أشعارهم) فقد كان ((كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنشر على حد سواء ، ولكن كان ذلك من الناحية النظرية ، أما من حيث التطبيق فقد رأينا النحاة يختلفون بالشعر إلى درجة الاهتمام أو كانت تلهيهم عمّا عداه من الكلام))³ ومن هنا عَدَ صنيعهم هذا من الأخطاء التي أصابت منهجهم⁴ . لقد التفت دارسونا إلى حقيقة أنَّ الشعر ((لا يصح أن يكون المصدر الذي تستتبط منه قواعد لغة من اللغات))⁵ ؛ لأنَّه يفارق المنثور من جهات كثيرة ومنها :

1. الوزن والقافية التي يعتمد عليها الشعر ، بل لا يُعدُّ شعراً إذا خلا من هذين القيدين ، فالشاعر ((مقيد بمراعاة أحكام الوزن وتنفيذ شروط القافية وإقامة الروي ، وملزم بعدد معين من التفاعيل ليستقيم العروض))⁶ فهو مضططر إلى ((أن يسلك من السبل كلَّ شاقٍ ؛ بسبب إقامة الوزن))⁷ وهذا ما يفرض على الشاعر أن يخرج عن المألوف من الكلام ، ويفارق نظامه المعهود .

2. طبيعة الشعر وما يحتويه من معانٍ يجعل الشاعر إنساناً انفعالياً فهي تفرض عليه موضوعات خاصة ، تفرض عليه ((إحساساً غير عادي فيطلقه غناءً شعرياً جميلاً منغماً ؛ وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلةً لحياة الناس في التعامل والتفاهم))⁸ ، فاللغة الشعرية لغة فردية تعكس إحساس إنسان واحد مهمته ((أن يرتفع باللغة عن عموميتها ويتحول بها إلى

1- تحقيق الدكتور طه محسن . دار آفاق عربية . بغداد 1985

2- البحث اللغوي عند العرب . د. أحمد مختار عمر : 28

3- الأصول . د. تمام حسان : 102 - 103

4- ينظر : تشذيب منهج النحو . شاكر الجودي : 10 . مطبعة المعارف . بغداد 1368 هـ - 1949 م - في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث . د. نعمة رحيم العزاوي : 19 . دار الشؤون الثقافية . بغداد 1995 .

5- من أسرار اللغة . د. إبراهيم أنيس : 326 . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو المصرية . 1972

6- الشواهد والاستشهاد : 131

7- النحو العربي نقد وبناء . د. إبراهيم السامرائي : 91-92 - دار الصادق بيروت

8- الرواية والاستشهاد : 137

(صوت شخصي) ، أن ينظمها من خلال رؤيته وموهبته في أغنى الأشكال تأثيراً مستمراً دلالاتها وأصواتها وعلاقات بنائها وإيقاعها على نحو فريد))¹ فالشاعر لا يلتفت إلى كيفية ترتيب الفاظه التي اختارها وجمله بقدر اهتمامه بالحالة الانفعالية التي هو فيها ، ((فلا يسمع لقيود الشعر أن تلزمه حداً معيناً لا يتعداه ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما ساحت له الفرض ، فهو في أشاء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعبير إلا بقدر ما تخدم تلك التعبير أغراضه الفنية ، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام))² زد على ذلك هناك من الألفاظ والمقاطع الصوتية ما تأبه لغة الشعر ، ويحظر عليها صيغاً وتركيباً³ ، وتختص بألفاظ ، فاللغة الشعرية تفرض على مستعملها أن ((يتخير من ألفاظ اللغة قdra خاصاً يسمى عادة بالألفاظ الشعرية يتبعها الشعراء ، ويحرصون عليها أشد الحرص ، مهما اختلف النقاد في تحديد سماتها وصفاتها))⁴ وقد فطن كثير من قدماء اللغويين العرب إلى اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر في بعض الأحيان ، فابن جني (ت 395 هـ) يرى الشعر ((موضع اضطرار موقف اعتذار وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله))⁵ ، وأبو العلاء المعري (ت 449 هـ) يقول : ((لا يزداد في المنظوم على جمع بين أربعة أحرف متحركة ، فأما النثر فيجمع الناطق فيه بين متحركات كثيرة ؛ لأنّه يقدر أن يقول: ضرب وَفَعَلَ وَصَنَعَ ... إلى أن ينقضي النفس))⁶ كل هذه الأمور مجتمعة كانت تفرض على الشاعر مفارقة النظام المعهود للغة في بناء اللفظ وتركيب الجمل ، فكان عليهم أن يلتفتوا إلى الفرق بين هذين المستويين ، وأن يعترفوا بـ(أخطاء الشعراء) وينحوها جانباً إلا أنهم جانبهم التوفيق ، وحاولوا أن يجدوا ملخصاً ومسوغًا لهذه الأخطاء ، وكانت (الضرورة) التي يقول فيها طه الرومي : ((والضرورة عندهم مركب وطيء فكل ما جاء في النظم مما تأبه ضوابطهم يمكن حمله على الضرورة))⁷ مثلما رأينا حاجتهم إلى مسوغ للخلاص من الآية القرآنية التي تختلف ضوابطهم فكان (التأويل) عوناً لهم .

لقد كان موقف دارسي الأدب ونقاد الشعر مختلفاً عن موقف النحوة ((فالذى يفهم من كلام من تعرض للحكم على الضرورة الشعرية من أهل الأدب أنهم يضيقون بها ذرعاً ، ويعتبرونها (كذا) أمراً قبيحاً يشنين الكلام ، وكأنما هم بذلك يدعون إلى اجتنابها))⁸ ، هذا الموقف نجده عند ابن طبا (ت 322 هـ) الذي علق على نماذج من الضرورة بقوله ((فهذا هو الكلام

1 - لغة الشعر في العراق بين مطلع القرن العشرين وال الحرب العالمية الثانية . د . عدنان العوادي : 9 .
منشورات وزارة الثقافة والإعلام . دار الحرية للطباعة . 1985

2 - من أسرار اللغة : 339 - 340

3 - ينظر . فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب : 157 - 158 - 161 . القاهرة . الطبعة الثانية 1404 هـ - 1983 م

4 - من أسرار اللغة : 336

5 - الخصائص . ابن جني : 188 / 3

6 - رسالة الملائكة : 90 . تحقيق وتعليق . محمد سليم الجندي . المكتب التجاري . بيروت . لبنان . (د،ت)

7 - نظارات في اللغة والنحو . طه الرومي : 26 .

8 - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر . د . محمد عيد : 144 . عالم الكتب . القاهرة .

الغث المستكره للغلق ، فلا تجعلنَّ هذا حجة وليجترب ما أشبهاه)¹ ومن كلام أبي هلال العسكري (ت 395هـ) عليها ((وينبغي أن تجتب ارتکاب الضرورات وإن جاء فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمانه ؛ وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم - كان - بقباحتها ؛ ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزَّلة ، وما كان أيضاً تقد عليهم أشعارهم ، ولو نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أذى عيب لتجنبوها))² ، أما ابن رشيق القيرواني (ت 463هـ) فيرى أنَّ الضرورة ((لا خير فيها))³ وقد كان هؤلاء ابن فارس (ت 395هـ) حين صرَّح بأخطاء الشعراء ولم يؤمن بما يسمى بـ(الضرورة) يقول إنَّ : (ناسا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم وأخطأوا في السير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية ، يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ويتمحرون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبواباً ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتاباً ... قال ابن فارس : فيقال لجماعتهم : ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله الشاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب ؟ فإنْ قالوا ؛ لأنَّ الشعراء أمراء الكلام ، قيل : ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم ؟ ... فإنْ قالوا : إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ))⁴ وقد أشار ابن فارس إلى هذا مرة أخرى في كتابه الصاحبي ، فقال : ((ولا معنى لقول من يقول : إنَّ الشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوْقُون الخطأ والغلط ، مما صحَّ من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود))⁵ ويبين أنَّ النحاة من هم في الطبقة الأولى أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) لم يكونوا يعرفون فكرة (الضرورة) وهذا ما رأيناه من خططته لفرزدق (ت 110هـ) حينما رأى انحرافه عن قواعد اللغة بمحضره ولو أنه كان يعرفها لسكت عن خطنه تسلیماً منه بهذه الفكرة .

إذا كان هذا موقف اللغوين ونَّقاد الشعر ، فموقف النحاة مغاير لهم ، ولم يؤمنوا أنَّ الشعراء يخطئون ؛ لأنَّ اللغة في نظرهم ((لا تناول بالتعلم وإنما هي شيء يورث ، وبسبب هذه النظرة رفضوا فكرة خطئه الشعراء الجاهليين ومن تلاهم من شعراء الحقبة الأولى من العصر الإسلامي والأموي ؛ لأنَّ شبهة الخطأ لا ترقى إلى أمثال هؤلاء الشعراء وحين عثروا في

1 - عيار الشعر . ابن طبا طبا العلوى : 43 . تحقيق . طه الحاجري ومحمد زغلزل سلام 1959

2 - كتاب الصناعتين . أبو هلال العسكري : 113 . تحقيق . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل . عيسى الحلبي وشركاؤه . مصر . الطبعة الثانية . 1971م

3 - العمدة في محسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيق القيرواني : 2/269 . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة حجازي بالقاهرة . 1363هـ - 1944م

4 - رسالة نَّم الخطأ في الشعر . ابن فارس : 17 . حققه وقدم له وعلق عليه . د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي مصر . 1980.

5 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ابن فارس : 75 . تحقيق . د . مصطفى الشويمي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت 1964

شعرهم على عدد من الأخطاء راحوا يتألونها ويلتمسون لها التخريج ، ولو أنهم فصلوا بين الوراثة واللغة وفطنوا إلى أنَّ اللغة تكتسب ، وأنَّ كلَّ فرد معرض لأن يخطئ فيها مهما كان عصره وأيَا كان جنسه لا يترنَّح بتلك الأخطاء وأراحوا أنفسهم من عنااء التخريج والتأويل) ١ ، وأزيد على ذلك سبباً في عدم تصريح النحاة بأخطاء الشعراء ذلك يعود إلى (الرَّهْبَةِ) التي يفرضها سلطان الشعراء وسلطنة أسلاطهم ، فالنحاة اعتبروا بما حدث بين الحضرمي والفرزدق ، وما موقف بشار بن برد (ت 168هـ) مع سيبويه بخاف علينا ، ولهذا من يتبع سيبويه في كتابه يدرك أنه كان في غاية الذكاء فهو يراوغ في إصدار حكم الخطأ على الضرورة ، يقول في ((باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر)) : (ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كي ، وكى خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة) ٢ ، وما حكم عليه سيبويه هنا بالخطأ ورد في شعر القائل :

وإذا الحرب شمرت لم تكنْ كَيْ حين تدعُو فيها الكمة نزال³
 بقى أمر مهم يخص النهاة الذين آمنوا بـ(الضرورة) ، فانهم لم يتتفقوا على مواردها ، ولم
 يفهموا الموارد التي يضطر فيها الشاعر ، وهكذا الأمثلة الآتية :

1. منع البصريون حذف حرف النداء ، إذا كان المنادى اسم جنس معينا وهو النكرة
 المقصودة نحو : (يا رجل أقبل) ، وأجازوا الحذف للضرورة ومن ذلك قول العجاج :

* جاري لا تستنكري عذيري *

يريد: يا جارية . أما الكوفيون فيرونـه واردا فيـ النثر ، ومن ذلـك قوله (ص) : ((ثوبـي حـجر))⁵ وقولـه: ((اشتـدي - أزـمة - تنـفرجي))⁶ فـهل الـضرورة من مـوارـد النـثر ؟ .

١- من قضايا تعليم اللغة العربية - رؤية جديدة - . د . نعمة رحيم العزاوي : 8 . مديرية مطبعة وزارة التربية . بغداد . 1988

² - الكتاب . سيبويه : 2 / 385 . تقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب . الطبعة الثالثة
هـ 1403 - 1983م

³ - الشاهد معزٰى إلى أبي محمد اليزيدي . ينظر . ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيَّان الأندلسي : 2 / 436 . تحقيق وتعليق د . مصطفى أحمد النماص . الطبعة الأولى . مطبعة المدنى . مصر . سنة 1408 هـ - 1987 م

⁴ - ديوان العجاج (رواية الأصمعي) : 221 . تحقيق . د . عزة حسن . دار الشرق . بيروت 1971م .
وينظر . الكتاب : 325/1

⁵ - صحيح مسلم : 267/1 . تحقيق . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت

⁶ - هذه العبارة من كلام النبي (ص) جاءت موزونة من غير إرادة الشعر ، وقد اقتبس هذا المعنى الشيخ يوسف التوزي فجعله مطلاً لقصيدة المنفرجة وهو قوله : اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليك بالبلج . ينظر . الدرر اللوامع على هم الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطي : 149/1 - 150 . الطبعة الأولى . مطبعة كردستان العلمية - الجمالية . مصر . سنة 1328هـ .

2- العطف على المضرر المجرور دون إعادة الجار من موارد الضرورة عند البصريين، إلا أنه ورد في النثر ومنها قراءة حمزة (ت 156هـ) التي يذكرونها «اقروا الله الذي تسلون به والأرحام»¹ بخفض (الأرحام)².

3- لاحظ النص الآتي كيف حار فيه النحويون وفي تخريجه والخلاص منه؛ لأنه خالف الكثير الشائع، قال ابن هشام: ((وزعم قوم أنَّ (كانَ) قد تنصب الجزأين وانشدوا:

كانَ أذنيه إذا تشوقاً قادمةً أو قلماً محراً³

فقيل الخبر محفوظ، أي: يحكيان، وقيل: إنما الرواية (تخال أذنيه) وقيل الرواية (قادمتا أو قلماً محراً) بالآيات غير منونة على أن الأسماء مثابة وحذفت النون للضرورة، وقيل أخطأ قائله وهو أبو نحيله، وقد أنسده بحضره الرشيد فلحنَه أبو عمرو والأصمعي⁴ فماذا لو أنهم اكتفوا بتخطئة الشاعر، فهو يريح الناس من هذه القواعد المضطربة، ويبعد هذا الخلط الفاحش.

4- وهنا مسألة مهمة يقررها أبو علي الفارسي (ت 377هـ) لنقض فكرة الضرورة، حين تحدث عن النكرة والمعرفة في باب (كان) قال: ((إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذى يجعل اسم كان منها المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة، وذلك قوله (كان زيد منطلاقاً...) وقد يجيء في الشعر للأضطرار الاسم نكرة والخبر معرفة، ولا يجوز هذا؛ حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية⁵)، ولم يلتفت النحويون إلى ذلك ودعوا الشواهد الآتية ضرورة تصحيح وزن ولا إقامة قافية⁶، ولهم عذر في ذلك، وإنما أنا أذكرها كبيان لحالات ممكنة:

* كانَ سبيلاً من بيتِ رأسِ يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ⁶
 * فإنَّكَ لا تبالي بعدَ حولِ أظبيٍ كانَ أمَّكَ أمَّ حمارٍ¹

¹- النساء 1/

²- ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 226 . تحقيق . د . شوقي ضيف . دار المعارف . مصر . 1972

³- الشاهد من الرجل ينسب إلى محمد بن ذؤيب العماني والى أبي نحيله يعمر بن حزن الحمانى . ينظر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) : 4 / 292 . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي بالرياض 1401هـ - 1981م . مغني اللبيب . ابن هشام الأنصاري : 255 . تحقيق . د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . راجعه سعيد الأفغاني . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت 1985م

⁴- مغني اللبيب : 255

⁵- المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) : 1 / 403 . تحقيق . د . كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . بغداد . 1983م

⁶- الشاهد لحسان بن ثابت . ينظر : شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : 59 . ضبط الديوان وصححه . عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس . بيروت . 1980 .

* أ سكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إِذْ هجا تميماً بجوفِ الشامِ أَمْ متساکرُ²
ومن هذه المواقف وغيرها كثير نستدل على عدم اتفاقهم في هذه المسألة ، وكانت
الضرورة أدلة بأيديهم ينقضون بها حجتهم لفض نزاعاتهم .

وزيادة على ذلك نجد في الشواهد الشعرية أسلقاً وعيوباً كثيرة ، فقد أصابها التحريف
والتحريف بفعل النحاة لتأييد مذاهبهم ، وبفعل الرواة تقربا ، وهناك من الشواهد المصنوع
الموضوع ، ومنها ما أسيء فهمه وبني عليه حكم مخطئ ، كل هذه المشكلات يفرض على
النحاة أن يفصلوا بين لغة الشعر والنشر ، وأن يتلفتوا إلى أنَّ الشعر لا يصلح لأن يكون ((هو
الطريق للقوانين النحوية ؛ لأنَّه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود))³ .

بقيت الأمثلة المصنوعة التي أغفلها السيوطي وغيره ، فمن المعلوم أنَّ اللغوي حينما يريد
دراسة لغة من اللغات عليه أن ينظر في كلام أهلها لتتضاح خصائصها والوقوف على قواعدها
وقوانينها ، وليس من وظيفته أن يدخل فيها ما ليس منها ، فتقوم الدراسة على أساس غير
صحيح وتظهر الفروق بين القوانين وكلام الناطقين ، فالحاجة إلى الشواهد في اللغة ملحة ((
حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها في أي من المجالات ... ولأنَّ ذلك يترتب عليه فساد في
الأحكام الدينية بالإضافة (كذا) إلى الفساد اللغوي))⁴ ، وعلى الرغم من أن النحاة ذكروا
الكلام العربي الذي يحتاج به وهو (القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر من كلام العرب
شرعاً ونثراً) إنهم خرجوه عن ذلك وأخذوا يستندون إلى كلامهم وعدوه موثقاً لقاعدة النحوية
تدفعهم إلى ذلك دوافع ، وفهم مخطئ ، وارتباطهم بمفاهيم منطقية ، و حاجتهم في موضع كثيرة
من أبواب النحو إلى الشواهد الحية التي افتقرت لها ، ومن هنا ((ابعد النحويون عن هذا النهج
، وتنكبوا وامتلأت مصنفاتهم بالضعف المصنوع من الشواهد النثانية والشعرية ، وربما وجدت
في كل باب من الأبواب شيئاً مما لم يجر على لسان فصيح من الناس ، وأنَّ لون الاصطناع
ظاهر فيه ، فأنت تجد مثلاً قولهم : (زيدٌ هنْدٌ ضاربُها هُوَ) و (زيداً أنا ضاربٌ غلامٌ أَبِيهِ) و (
 جاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَاراً) ، وأنَّ واقع على مثل هذه الألاعيب في كل صفة من صفحات تلك
المطولات))⁵ .

¹ - الشاهد لخداش بن زهير وهو في . الكتاب : 23/1 المقتصب : 93/4 . تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب بيروت سنة 1963 . شرح المفصل : 91/7 .

² - الشاهد للفرزدق . ينظر . شرح ديوان الفرزدق : 481/2 . عنِّي بجمعه وطبعه وتعليق عليه : عبد الله
الصاوي . المكتبة التجارية الكبرى . مصر (د ، ت) .

³ - في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - . عبد الوارث مبروك : 29 . الطبعة الأولى . الكويت .
1406هـ - 1985م

⁴ - الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته . د . محمد حسن : 51 . دار الفكر العربي . القاهرة . (د ، ت)
⁵ - التطور اللغوي التاريخي . د . إبراهيم السامرائي : 79 . معهد البحث والدراسات العربية . 1966

الباب الأول

المثال النموي المصنوع

دراسة تحليلية

الفصل الأول

حقيقة المثال النموي

المصنوع

1. المثال في اللغة

ذكر ابن منظور (ت 711هـ) في مادة (مثَلٌ) معاني كثيرة لها ، ولم يعرض لمادة (المِثَال) في النحو ولم يعرفه إلا في موضع آخر من كتابه في مادة (شَهَدَ) ، وهنا اكتفي بما يخص هذا الموضوع من معانٍ (مثَلٌ) يقول :

((والمثال القالب الذي يقدّر على مثله ... ومثل له الشيء : صوره حتى كأنه ينظر إليه ، وامثله هو : تصوّره ... ومثل له كذا تمثيلاً : إذا صورت له مثلاً بكتابه أو غيرها ... ومثل الشيء بالشيء : سواه وشبيهه به وجعله مثله وعلى مثاله))¹ ، ومن هنا يتضح المعنى العام: المماثلة وتشبيه الشيء بالشيء ، وجعله على مثال آخر يضارعه ، فالمثال النحوي مثله النحويون وصوره للمتعلم على مثال كلام العرب وعاداتهم النطقية ، فكلام العرب رفع المثلّي بألف ونون قوله تعالى : « قال رجلان منَ الَّذِينَ يَخافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا »² ، فشبّه النحويون ذلك بمثال يحذيه ويشبهه من جهة الاستقامة النحوية وطريقة المتكلمين فقالوا مثال ذلك : (جاءَ الزَّيْدَانِ) ، وحالة النصب تكون بـ(ياء ونون) قوله تعالى : « وَرَجَدَ مِنْ دُوْنِهِ أَنْزِينِ »³ فقالوا على مثاله : (ضربَتِ الزَّيْدَيْنِ) ، ولكن ثمة فرق بين كلام الناطقين وأمثلة النحاة هذه سنذكره فيما بعد - ويلاحظ أنَّ المثال يصنّعه النحوي نفسه محذياً طريقة غيره ، ومن هنا صار المثال مشتملاً كل نطق العرب ، فالنحويون يذكرون شواهد حيَّة عن الناطقين تعرّض عادة مخالفة للمسلك العام كلغة هذيل في الجر بـ(متى) ولغة عقيل في الجر بـ(العل) ولغة بحراث بن كعب بالتزام إعراب المثنى بالآلف مطلقاً فيمثلون لذلك بقولهم: (جاءَ الزَّيْدَانِ) و (رأيَتِ الزَّيْدَانِ) و (مرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ)⁴ ، كذلك يصوّرون لهجات بالأمثلة من دون الجموع إلى الشواهد الحية ، فمن ذلك حديث الدكتور رمضان عبد التواب عن لهجة (الكشكشة) يقول فيها : ((أما إلحاقي كاف المؤنثة شيئاً فلم يوردو له شواهد من الشعر أو من النثر ، وإنما اكتفوا بالتمثيل لذلك بقولهم : (رأيتكشن ، وبكشن ، وعليكشن)⁵ .

2. المثال في الدرس النحوي

أقدم من عَرَفَ المثال النحووي ، وذكر وظيفته وحقيقةه هو ابن منظور ، قال : ((والمثال ما يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال مصنوع))⁶ ، وجاء مثل هذا المعنى عند أحد أصحاب الحواشي على (الأزهرية في علم العربية) قال : ((قوله بـ(المثال)

¹ - لسان العرب . ابن منظور : مادة (مثَلٌ) : 14/134-135 . طبعة مصورة عن طبعة بولاق . المؤسسة المصرية للتتأليف والطبع والنشر . الدار المصرية للتتأليف والترجمة (د ، ت) .

² - الماندة / 23

³ - القصص / 23

⁴ - شرح المفصل 3 / 128 - شرح ابن عقيل 1 / 58 . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ابن هشام : 46 تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . مصر 1953

⁵ - فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب : 144-145

⁶ - لسان العرب : مادة (شَهَدَ) 4/355

هو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ...))¹ ، وذكر الشيخ التهانوي (ت 1158هـ) المعنى نفسه في قوله : ((المِثَالُ : بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله (كذا) إلى فهم المستفيد ، كما يقال : الفاعل كذا ومثاله (زيد) في (ضرب زيد...)))² ويقول أحد المحدثين بعدما ذكر أمثلة نحوية مثل (ضرب عبد الله زيداً) و(ضرب زيد عمراً) : ((هذه أمثلة تعليمية يلجاً إليها النحاة المعلمون ، حتى لا يعدوا الأمثلة ولا يكثروا من الاستشهاد حتى تتمثل القاعدة بارزة أمام المتلقى))³ .

فمجمل هذه النصوص يشير إلى أنَّ وظيفة المثال هي توضيح المفاهيم النحوية وتقريبها للمتعلم ، وقد أشار سيبويه⁴ في مواطن من كتابه إلى هذه الوظيفة للمثال من خلال تكرار عبارته (تمثيل ولا يتكلم به) أو (تمثيل وإن كان لا يستعمل) وغيرها ولكن المتتبع لطريقة النحاة في استعمال هذه الأمثلة يجد أنها خرجت عن هذا المنهج إلى أبعد من ذلك ، فأخذوا يستعملون المثال لإثبات صحة القاعدة ، وورودها عن الناطقين مع أنَّ الواقع العلمي لا يثبتها فليس لها من الشواهد ما يسندها ويثبت صحتها ، فعند الحديث عما ينوب عن الفاعل يقررون أنَّ ما يصلح للنيابة هو المفعول والظرف بنوعيه والجار وال مجرور على وفق شروط يذكرونها في هذا الباب و(إن) اجتمعت هذه في كلام واحد يعطِّ المفعول الأولوية من دون غيره ، ولكن هل هناك ما يثبت صحة هذا الكلام ؟ وهل يمكن أن تجتمع هذه الأمور في عبارة واحدة ؟ هذه المسألة ليس لها إلا أمثلة النحاة ومنها : (ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره)⁵ ، وأما قراءة أبي جعفر يزيد بن القعاع (ت 130هـ) « ليجزى قوماً عاكناً يكسبون »⁶ ، فهي تمثل واقعاً لهجياً ، ولم تجتمع فيها هذه التوابير ، وكذلك يذكرون الأولوية لما يتقدم من التوابع إن اجتمعت ، ولكن لم يثبت ورود مثل ذلك غير الأمثلة التي ذكروها ومنها (جاءَ الرَّجُلُ الفاضلُ أَبُو بَكْرٍ نَفْسُهُ أَخْوَهُ زَيْدٌ)⁷ .

ثمَّ أخذت هذه الأمثلة بعد ذلك تخضع للفلسفة التربوية لتعزيز فكرة معينة : أخلاقية أو وطنية في نفس المتعلم ، فالمثال النحوي كان في أول أمره لغاية تعليمية و النحاة تجاوزوا به هذه الغاية .

¹ - الأزهرية في علم العربية . الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي الشافعي (ت 905هـ) :

81

² - موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون) . الشيخ محمد أعلى ابن علي التهانوي : 6/150. خياط . بيروت (د ، ت) .

³ - في نقد النحو العربي . د . صابر بكر أبو السعود : 9 . دار الثقافة للنشر والتوزيع . 1988

⁴ - ينظر . الكتاب : 212/1 - 300 - 118/2 - 28/3 - 34 -

⁵ - شرح ابن عقيل : 121/2

⁶ - الجاثية / 14 - وينظر . غاية النهاية في طبقات القراء . شمس الدين بن الجزري / 2 . 382 . نشره . برجشتراسر . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . مصر . مصر . 1351هـ - 1932م

⁷ - شرح الأزهرية : 74-90

3- الفرق بين التمثيل بالشعر والمثال النحووي المصنوع

إنَّ مصطلح (التمثيل) يشير إلى معنيين في الدراسات النحوية والذِّي يفرَّق بينهما نوع النص ومنتجه . من المعروف أنَّ النحويين تعارفوا على حقبة زمنية تمتدُّ في ثلاثة قرون من قبل عصر الإسلام بمنطقة سنة تقريباً حتى نهاية سنة (163 هـ) ، واصطاحوا عليها بعصور الاحتجاج والاستشهاد ونظروا إلى كلام الناطقين في هذه الحقبة على أنه أصحُّ كلاماً والاحتجاج به صحيح ، ولا ينبغي لنحوئي تجاوزه .

وقد عُدَّت النصوص التي وصلت من تلك الحقبة الزمنية (شعراً كانت أو نثراً) أساساً للقواعد وأصحابها (أفراد وقبائل) موثوق بهم ، وينبغي الاطمئنان إليها واحترامها . أما الذين جاوزوا تلك العصور من الناطقين باللغة شعراء وغيرهم فقد نظر إليهم نظرة ازدراء ورأى النحاة أنَّ كلامهم لا يصلح لاستنباط مادة القواعد النحوية ولا الاحتجاج به ، وقد ذكر النحاة المتأخرُون قليلاً من كلامهم في كتبهم (نثراً وشعراً) وكانوا يحرضون على أنَّ يؤكِّدوا عقب تلك الأبيات أنَّ هذا جاء على سبيل التمثيل لا الاحتجاج ، ومن هنا أصبحت كلمة (التمثيل) تطلق على تلك النصوص التي تجاوزت عصور الاحتجاج ولم يكن إنتاجها من أحد أفراد تلك العصور .

وقد تمثل النحاة ببعض الأبيات ومنها ما نجده في شرح الألفية وهو هذان البيتان للعباس بن الأحنف (ت 192 هـ) :

بكىٰ على سربِقطا إِذْ مَرَّنَ بِي فَقَلَّتْ وَمَثَّيَ بالبكاءِ جَدِيرُ
أَ سربِقطا هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ لَعِيَ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيَّ أَطِيرُ¹

ومنها ما يتردَّد في باب (أفعال) التفضيل لأبي نواس (ت 198 هـ) وهو:

كَأَنْ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ قَوْاعِهَا حَصْبَاءُ دُرَّ على أَرْضِ مِنْ الدَّهْبِ²

والبيت الآخر في باب المبتدأ والخبر ينسب إلى أبي العلاء المعري (ت 494 هـ):

يَذِيبُ الرَّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغَمْدُ يَمْسُكُهُ لَسَالًا³

وشعراء هذه الحقبة الذين يندرجون تحت هذا المصطلح اختلف النحويون إزاءِهم على ثلاثة أقوال ، فمنهم فريق رفض الاحتجاج بكلامهم ، ومنهم من احتجاج به ويمثل هذا الفريق الزمخشري ، ومنهم من أكثر من إيراد الشواهد لهؤلاء وهم علماء المعاني ، ولذلك رأينا أصحاب شروح الشواهد يسقطون مثل هذه الأبيات من شروحهم⁴ .

¹ - شرح ديوان العباس بن الأحنف : 129 شرحة وحققه وعلق عليه عبد الحميد الملا . مطبعة المشهد الحسيني . مصر . وينظر . شرح ابن عقيل : 1/148

² - ديوان أبي نواس برواية الصولى : 90 . تحقيق . د . بهجت عبد الغفور الحديثي . دار الرسالة للطباعة . 1980 م .

³ - شروح سقط الزند : 104 . تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري . 1368 هـ .

⁴ - ينظر مثلاً : شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطى .

أما المعنى الثاني لمصطلح (التمثيل) فهو يستعمل كثيراً جداً في ((الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة (لزيد وعمرو) ، لقصد تثبيت القواعد وبيانها ...))¹ ، وهو موضوع هذه الدراسة .

والخلاصة أنَّ (التمثيل) يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص - على وفق مصطلح النحاة - متجاوزاً عصر التوثيق للغة أو مصنوعاً للبيان والإيضاح .

4- الفرق بين الشاهد المصنوع والمثال النحوي المصنوع

يجدر بنا هنا أن نفرق أيضاً بين هذين العناوين بغاية الدقة وخشية الالتباس ، فالشاهد المصنوع يناسب إلى عصور التوثيق والاحتياج ولكن لا يناسب إلى قائل معين في الغالب ، فتحوم حوله الشبهات ، وهذه الشواهد كثيرة في تحونا ((يضعها صاحبها وينشدها على أنها مما قالته العرب الفصحاء))² وهي في حقيقتها أبيات يتيمة ليس لها سوابق أو لواحق ، وتتردد في كتب النحو ولا يخلو منها كتاب نحوٍ ومن هذه الشواهد ما يناسب إلى أمرى القيس ، الذي يرد عند الحديث عن حذف نون التوكيد :

اضربَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارَ قَهَا ضَرِبَكَ بِالسَّيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ³

وقول الشاعر الذي يرد في الترخيم والحدف من آخر المضاف إليه في النداء :

أَسْعَدَ بْنَ مَالَ أَلْمَ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُولُ يَصُدُّقُ⁴

وقول الآخر الذي يذكر في إثبات نون الجمع في الإضافة :

هُمُ الْقَانِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا حَشَوْا مِنْ مَحْدُثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا⁵

وقول الآخر الذي يرد في الموضوع نفسه :

وَلَمْ يَرْتَقْ وَالنَّاسُ مَحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُعْتَقِنِ رَوَاهَقَه⁶

وهذه الأبيات التي تنسب إلى أهل اليمن ، التي ترد في لغة من يلزم الأسماء الستة في الإعراب بالألف رفعاً ونصباً وجراً وترد أيضاً في لغة من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً :

أَيُّ قَلْوَصَ رَاكِبٌ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلَاهَا

وَأَشَدُّ بِمَثْنَى حَقْبٍ حَقَواهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًّا أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَيْتَاهَا

وقد قال أبو عبيدة (ت 210هـ) لأبي حاتم (ت 255هـ) ((إنها من صنعة المفضل الضبي نفسه))¹ ، كذلك الشاهد الذي يناسب إلى زهير بن أبي سلمى² الذي يرد في استعمال (مِنْ) لابداء الغاية الزمانية :

¹ - الرواية والاستشهاد : 101

² - ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي : 1/177 . تحقيق . جاد المولى وإبراهيم بجاوي . شركة البابي الحلبي . مصر . (د ، ت)

³ - لم أجده في ديوان أمرى القيس . ينظر . النوادر في اللغة . أبو زيد الانصاري (ت 215هـ) : 165 تحقيق ودراسة . د . محمد عبد القادر أحمد . الطبعة الأولى دار الشروق بيروت لبنان 1981 . الخصائص . ابن جني : 126/1

⁴ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . الشنتوري : 332 . حفظه وعلق عليه . د . زهير عبد المحسن سلطان . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية . 1992م .

⁵ - ينظر . المصدر نفسه : 152

⁶ - المصدر نفسه : 152

لَمَنِ الْدِيَارُ بِقَتَّةٍ حَجَرٌ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ
 ((قيل إنَّ حماد الراوية صنعه مع بيتهنَ آخرين وألحنه بقصيدة زهير))³. وهذه الأخبار تشير إلى أنَّ مصدر هذه الشواهد الرواية الوضاعون أمثال حماد وغيره ومنها ما لا يعود إلى الرواية بل ((ربما صنعه النحوي))⁴، يروي الأخفش الصغير علي بن سليمان (ت 315هـ) أنَّ أبي العباس المبرد أخبرهم أنَّ المازني (ت 248هـ) سمع الأصمعي (ت 216هـ) ينشدهم :

.....
مَنْ يَفْعُلُ الْخَيْرَ فَاللَّهُمَّ اشْكُرْهُ

قال : فسألته عن الرواية الأولى :

مَنْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عَنِ اللَّهِ مَثَلَنِ⁵

فذكر أنَّ النحوين صنعواها⁶.

ويرى أحد الدارسين أنَّ الناظر في هذه الشواهد يستخلص منها ثلاثة نقاط جديرة بالاهتمام:
 أ. أنَّ هذه الشواهد لا يعرف واضعوها فيأغلب الأحوال ، فنجد عبارات غامضة تشير إلى الوضع مثل (ويقال وضعه النحوين) أو (فزعموا أنه مصنوع) و (قيل إنه مصنوع).
 بـ. يغلب على هذه الشواهد الطواهر الغريبة والشاذة ، بل فيها خروج فاحش جداً عن القواعد ومن ثمَّ أخذوا يصفونها بـ(الضرورة القبيحة) ومن ذلك الشاهد الذي يروي أكثر النحاة عجزه ، وجاء ابن عقيل وأتمَّ صدره :

يَلُومُونِي فِي حَبِّ لِيلِي عَوَانِي وَلَكَنِّي مِنْ حُبِّهَا لِعَمِيدٌ⁷

فنرى في صدر هذا البيت الجمع بين فاعلين لفعل واحد على لغة (أكلوني البراغيث) المنسوبة إلى بلحارث بن كعب ، وفي عجزه خروج آخر رفضه النحوين وهو إدخال لام الابتداء على خبر (لكنَّ).

ج. أنَّ النحوين استشهدوا بهذه الشواهد بالرغم من علمهم أنها مصنوعة وإشارتهم إليها وهذا أحد المآخذ عليهم⁸ ، وعلى أي حال الذي يعنينا هنا التعريف بهذه الشواهد وتفريقها عن عنوان موضوعنا (الأمثلة المصنوعة) و (الشواهد المصنوعة) مما نسب إلى عصور الاحتجاج إلا أنَّ أصحابها مجاهلون ، أما الأمثلة المصنوعة فتنسب إلى الدارسين من النحاة ، ولا يخلو منها باب من أبواب النحو ، ويدخل في هذا النوع أيضاً ما يسوق من أمثلة فيها من التكلف والصنعة ما ليس في غيره وهو ما يطلق عليه اسم (التمارين غير العملية) وكذلك

¹ - النواذر . أبو زيد الأنصاري : 164

² - ديوان زهير بن أبي سلمى : 27 تحقيق وشرح . كرم البستاني . دار صادر بيروت 1968

³ - خزانة الأدب : 440 / 9

⁴ - الفعل زمانه وأبنيته . إبراهيم السامرائي : 70 . مطبعة العانى . بغداد 1966

⁵ - الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وينسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه . ينظر خزانة الأدب : 3 / 435-547 - الكتاب : 1 / 644-655 . مغني اللبيب : 80

⁶ - النواذر . أبو زيد الأنصاري : 31

⁷ - قائله مجاهول . ينظر . الإنصاف . أبو البركات الانباري : 209 . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة . مطبعة السعادة 1961 . شرح المفصل 8 / 62-64-69 . مغني اللبيب : 307 . همع الهوامع . السيوطي : 1 / 140 عن بتصحیحه السيد محمد بدر الدين النعسانی . الطبعة الأولى . مصر 1337هـ.

⁸ - ينظر . الشواهد والاستشهاد : 71

التراتيب التي لا يمكن ورودها في نصٍّ عربي قديم أو حديث مما توجد نماذجه الكثيرة في أبواب (التنازع) و (الاشغال)، و (ما لا ينصرف) كما هي في كتب المطولة النحوية . وعلى الرغم من ذلك وجدها من المحدثين من يعبر عن الأمثلة المصنوعة بالشواهد المصنوعة ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي ، الذي نجد في كتابه (النحو العربي - نقد وبناء) مثل هذه العبارة ((وأتوا من ذلك بشاهد صنعوه هم أنفسهم))¹ ، ونجد مثل هذا الخلط عند الدكتور أحمد عبد الستار الجواري² .
 بقي أن نذكر الفرق بين الشاهد والمثال بحسب ما جاء عند اللغويين ((والفرق بين الشاهد والمثال بالعموم والخصوص من وجه، فإن كلَّ ما يصلح شاهداً يصلح مثلاً من غير عكس))³، فإذا كان المثال غايته توضيح القاعدة ف((الشاهد جزئي يذكر لإثباتها ويشرط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب المؤتوق بعريبتهم))⁴.

¹ - النحو العربي- نقد وبناء : 63

² - ينظر . نحو الفعل . الجواري : 41 . بغداد . 1974م . وجهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتنسيقه . د . نعمة رحيم العزاوي : 102 . مجلة الصاد . العدد الثاني . جمادى الآخرة . كانواون الآخر . 1989 م

³ - الشواهد والاستشهاد : 21

⁴ - شرح الأزهرية في علم العربية : 81

الفصل الثاني

مزايا المثال النحوي المصنوع

وتحيّرها

المبحث الأول: مزايا المثال النحوي

المصنوع

المبحث الثاني: عيوب المثال

النحوي المصنوع

المبحث الأول

ميزايا المثال النموي

المعنى

إن أمثلة النحاة توافرت فيها مزايا لم تكن للشواهد مثلها ؛ ولذلك أسباب سنذكرها في هذا المبحث ، وهذه المزايا أوجدها النحويون فيها بحكم قدرتهم على تأليفها ، ولعلَّ أبرز هذه المزايا الآتي :

- 1 - الإيجاز والاختصار

من مزايا المثال المصنوع الوجازة وقصر تركيبه ، فتجد أكثر الأمثلة رشيقية لا زيادة فيها ولا نقصان ، وأكثرها تتألف من ثلاث كلمات ، ولا تزيد على ذلك إلا في بعض الأحيان إذا اقتضت القاعدة .

ويبدو أنهم قدروا ذلك بغية تقريب القاعدة إلى أذهان الدارسين وتوجيهه أذهانهم إلى الموضع المراد توضيحه ، فهذه الأمثلة تتتألف بمشيئة النحوي ، فإنْ أراد الفعل جاء بالفعل وحده ، وإنْ أراد الاسم جاء به وحده ، وإنْ أراد الحرف جاء به وحده على الرغم من عدم دلالته إلا مع غيره .

والجملة الفعلية في أمثلة النحويين لا تتعذر الفعل والفاعل إنْ أرادوا المعلوم ، والفعل ونائب الفاعل إذا أرادوا الفعل المبني للمفعول ، وكذلك الجملة الاسمية ليس أكثر من مبتدأ وخبر لا يتعديان لفظتين اثنتين مجموع أحرفهما ستة أو سبعة في أغلب الأحيان .
ولا تأتي الفعلة عندهم إلا إذا اقتضاها المثال ، فالظرف إنْ أرادوا الظرف والجار والمجرور إنْ اقتضى ذلك وكذلك الشأن في الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى ¹ .

وهذه المزية نعهد لها في أمثلة المتقدمين من غير استثناء أحد منهم ، ويبدو لي – كما قلت – أنَّ سبب ذلك هو الدافع التعليمي الذي يقتضي التمثيل بجمل سهلة وقليلة العناصر ، واختزالها ما أمكن كما يوصي اليوم التربويون ، مما يساعد على توجيه أذهان المتعلمين إلى المطلوب من غير تشتيت أفكارهم .

نمضي الآن مع النحويين ونعرض نماذج من أمثلتهم التي جاءت رشيقية خفيفة خاضعة لما يريده النحوي وسهولة الحفظ ، يقول سيبويه في علامة الفعل المضارع وهي في أوله ((الزوائد الأربع : الهمزة والناء والياء والنون ، وذلك قوله : أ فعل أنا ، تفعل أنت أو هي ، يفعل هو ، ونفعل نحن)) ² ، وهو ((نقوم وأقوم ويقوم زيدٌ وتقوم يا زيد)) ³ .

والحديث عن الإعراب وهو الآثار الظاهرة في الأسماء والأفعال بحسب عرف النحويين تبرز أمثلة قائمة على اختيار دقيق من النحويين ، وإيجاز غير مخل ، فالإعراب يكون في الأسماء والأفعال ، ويكون ظاهراً ومقدراً ، أما الظاهر فيمثلون له بكلمتين إحداهما فعل

¹ - ينظر : الأمثلة النحوية . هادي الحمداني : 104 . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة الثالثة . 1972.

² - الكتاب : 13 / 1

³ - شرح شدور الذهب . ابن هشام : 24

والأخرى اسم ، ولا يتجاوزونهما ، وهاتان الكلمتان تكونان صحيحتي الآخر إن كان الحديث عن الإعراب الظاهر ومن ذلك الأمثلة الآتية :

(هذا زيدٌ) و (رأيُتْ زيداً) و (مررُتْ بزيدٍ) ¹ ، قولهِم (هذا رجلٌ) و (رأيُتْ رجلاً) و (مررُتْ برجُلٍ) ² ، ونحو (نَفَعَنِي زيدٌ) و (نَفَعْتُ زيداً) و (انتفَعْتُ بزيدٍ) ³ ونحو (هذه أرضٌ) و (رأيُتْ أرضاً) و (مررُتْ بأرضٍ) ⁴ .

فهنا نلاحظ تراص الجمل الموجزة التي توضح الهدف من التمثيل بها أحسن التوضيح ، فالإعراب الظاهر واختلاف الحركات على آخر الكلمة من رفع إلى نصب وجر يتطلب اختيار اسم تظهر الحركات عليه مع ملاحظة أن أكثر هذه الأمثلة تتالف من كلمتين مع أي حالة إعرابية كما يبدو ذلك واضحا .

وربما كان بعضهم أدق تمثيلا حينما تحدث عن الإعراب الظاهر والمقدار ، فقدم مثالين في غاية الدقة وهما :

(زيدٌ يَقُومُ) و (موسى يَخْشِيُ) ⁵ .

فهو هنا يجمع الإعراب الظاهر والمقدار في مثالين ، وكل مثال يتتألف من كلمتين ، فالمثال الأول يشير فيه إلى الإعراب الظاهر وأنه يشمل الاسم والفعل ، فاختار اسماء معربا صحيحا وفعلا معربا صحيحا ، أما المثال الآخر فيه كلمتان أيضا إحداهما فعل والأخرى اسم لكنهما تعبان بحركات مقدرة ، فالفعل (يَخْشِيُ) معتل الآخر لا تظهر عليه الحركات ولا يتقبلها ، والاسم (موسى) له الحكم نفسه ، فذكر هذا النحوي الحكم العام للأسماء والأفعال من جهة الإعراب الظاهر والمقدار جامعا ذلك في مثالين موجزين .

وفي حديثهم عن الأسماء التي تقدر عليها الحركات لاعتلالها ، وهي الأسماء المقسورة والمنقوصة ، فإن الأولى تقدر عليها الحركات كلها : رفعا ونصبا وجرا ، والأخرى تقدر عليها في حالي الرفع والجر ، وهنا ترد الأمثلة الموجزة المختصرة التي تضم الأسماء مع العوامل التي تؤثر فيها إلا أن آثارها لا تظهر معها ، التي يمثل بها النحويون لتنوين العوض عن (الياء) في الاسم المنقوص ، رفعا وجرا ، في حال تكيره نحو : (هذا قاضٍ يا فتى) و (مررٌ بقاضٍ) و (هذه عصا يا فتى) و (رأيُتْ عصا يا فتى) و (مررُتْ بعصا يا فتى) ⁶ و (نَفَعَنِي القاضي) و (انتفَعْتُ بالقاضي) و (نَفَعْتُ القاضي) ⁷ و (جاءَ الفتى) و (رأيُتْ الفتى) و (مررت بالفتى) ⁸ .

¹ - الكتاب / 13 - اللمع في العربية . ابن جني : 91 . تحقيق . حسين محمد محمد شرف . القاهرة 1977

² - المقتضى في شرح الإيضاح : 1 / 97

³ - شرح عمدة الحافظ . ابن مالك : 107

⁴ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : 1 / 25 تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة السادسة . دار الفكر بيروت لبنان 1974 .

⁵ - ارتشاف الضرب : 1 / 421

⁶ - اللمع في العربية : 97

⁷ - شرح عمدة الحافظ : 112

⁸ - أوضح المسالك : 1 / 25 . شرح شذور الذهب : 33

فهذه جمل قصيرة توضح القاعدة بكلمات قليلة . وأوضحت من ذلك حديثهم عن العلامات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال وهي الرفع ومثاله : (زيد يقوم)¹ ، فهنا عمد النحوى إلى اختيار اسم صحيح الآخر تتعاقب عليهحركات وتنظر واضحة ، و فعل مثاله ، وكان المثال في كلمتين موضحاً الفكرأحسن توضيحاً .

والنصب أيضاً تشتراك فيه الأفعال والأسماء ومثالهم : (إنَّ زيداً لَنْ يَقُوم)² ، فـ(إنَّ) من خصائصها الدخول على الأسماء وتنصبها ، والفعل (يَقُوم) مضارع ينصب بأدوات منها (لَنْ) ، وقد كان هذا المثال موجزاً أيضاً بزيادتين على المثال الأول وهما العنصران: (إنَّ و لَنْ) لإظهار معنى الاشتراك بينهما .

أما الحديث عن إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر فيسوق أيضاً بأمثلة موجزة جداً ، فانهم يذكرون أن ما كان معتلاً بالألف والواو والياء يكون مرفوعاً بحركة مقدرة ، وكلها تخضع لحكم واحد من هذه الجهة ، وأكثر الأفعال التي يمثّلون بها هي : (يخشى ويدعوا ويرمي) ، وهنا لا يأتون بفاعل أو مفعول مع هذه الأفعال ؛ لأنَّ الأمر يختص بالحديث عن رفعها لا غير ، أما حالة النصب فتظهر الحركة الإعرابية على ذي الواو والياء ، ويتمثلون بذلك بأمثلة لا تزيد على أداة النصب والفعل المعتل بعدها نحو (لَنْ يَدْعُ زِيداً و لَنْ يَرْمِي)³ ، أما المعتل بالألف فيبقى على حاله نحو (لَنْ يَخْشِي)⁴ ، يقول ابن مالك في حديثه عن الفعل المضارع المعتل بالألف : ((ذو الألف يقدر رفعه ونصبه ويظهر جزمه بحذفها نحو (هو يخشى) و (لَنْ يَخْشِي) و (لم يخش) ، ويذكر الفعل المعتل الآخر بالواو والياء فيقول : ((ذو الواو يقدر رفعهما ويظهر نصبهما بالفتحة وجذمهما بالحذف ، نحو (هو يرمي ويدعوا) و (لَنْ يَرْمِي) و (لَنْ يَدْعُ) و (لم يَرْمِ) و (لم يَدْعُ)))⁵ . وبعض النحوين يحاول أن يوجز هذا الحكم الأخير بعبارة واحدة وهو أن الألف والواو والياء تمحى في الجزم نحو : (لم يخش ولم يغز ولم يرم)⁶ .

ويذكرون ما يختص بالدخول على المضارع وعلامة من علاماته وهي دخول (لَمْ) عليه، ولا يزيدون على ذكر الأداة والمضارع بعدها شيئاً في أمثلتهم نحو (لم يفعل - لم يقم - لم يشم - لم يضرب - لم يقعد)⁷ ، أما ما يخص الأسماء وهو الجر مثلاً فلا يزيدون على الحرف

¹ - شرح ابن عقيل : 1 / 43 . شرح شذور الذهب : 35 . شرح قطر الندى . ابن هشام : 45 . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . مصر 1963. أوضح المسالك : 1 / 28

² - المصدر نفسه

³ - المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 181

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - شرح عمدة الحافظ : 115

⁶ - شرح ابن عقيل : 1 / 85 . المطالع السعيدة في شرح الفريدة . السيوطي : 1 / 185 تحقيق . د . نبهان ياسين حسين . دار الرسالة للطباعة 1977

⁷ - الكتاب : 1 / 14 . شرح عمدة الحافظ : 107 . شرح ابن عقيل : 1 / 25 . أوضح المسالك : 1 / 28

والاسم المجرور به شيئاً نحو (بزيده) ¹ و (لزيده) ² ، ويرد عندهم هذا المثال أيضاً (مررت بزيده) ² بكثرة وهو لا يقل إيجازاً عن الأمثلة المتقدمة .
ويتحدثون عن علامات الفعل ، فيمثلون لذلك بأمثلة تضم الفعل المتحرث عنه وعلامة من غير أن يتجاوز ذلك الفعل ، فالفعل الماضي يعرف بقبوله تاء التأنيث الساكنة نحو (قامت) ^(و) ³ قعدت

و كذلك الأمثلة التي توضح علامة الفعل من جهة أخرى ، وهو ما يحسن فيه (قد) على حد تعبير ابن جنّي ، وهنا تضمُّ الأمثلة (قد) والفعل لا غير ، والفعل إما ماضٍ وإما مضارع نحو (قدْ قَامَ - قدْ قَدِّمَ - قدْ يَقُولُ قدْ يَقْدِمُ)⁴ .

ومن علامات الفعل كونه أمراً وهو ما دلّ على طلب مع قبول ياء المخاطبة نحو (فُمْ - اقْعُدْ - قُومِي)⁵ ، وألفاظ الأفعال هنا واحدة لم تتغير في كل المسائل التي يذكرها النحويون ، وقد يكون ذلك مقصوداً لسهولة تكرارها ؛ ولأنَّ تكرارها يجعل المتعلم يلاحظ أثر التغيير فيها واختلاف تصرفاتها مما يساعده على معرفة الموضوع بسهولة ويقرب المفاهيم النحوية ويوضّحها .

وترد الأمثلة الآتية عند الحديث عن الضمير المرفوع المتصل ، وهنا يقتضي أن يرد معه الفعل لإيضاح دلالته ولا يزيد على الفعل شيء آخر ، فللمتكلم التاء المضمة و المخاطب المفتوحة و المخاطبة المكسورة نحو (قفتُ) و (قمْتَ) و (قمْتِ). ونون النسوة للمخاطبات والغائبات نحو : (قمْنَ) و (يقْمَنَ) ، ووأو الجماعة للغائبين والمخاطبين نحو : (قَامُوا) و (قُومُوا) ، وألف الاثنين للمخاطبين والغائبين نحو : (قَاماً) و (قُومَاً) ، والياء للمخاطبة المؤنثة نحو : (قُومِي)⁶ .

أما الحديث عن جماعة المذكرين العقلاء فيستدعي الحديث عن نيابة الواو في الرفع عن الضمة والياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر ، وأمثلتهم أوجز من سرد القاعدة التي يشيرون إليها عندهم ومن ذلك (قام الزيدون) و (مررت بالزيدين) و (ضربت الزيدين)⁷ و (نفعني الزيدون والمسلمون أولو الفضل)⁸ و (جاءعني الزيدون) و (رأيت الزيدين) و (مررت بالزيدين)⁹ . ونجد عند بعضهم أمثلة تضم الكلمة التي يراد الحديث عنها من دون أن تسبق بألفاظ عاملة فيها أو عناصر زيادة تؤثر أو تقتضي تأثيرا معينا ، فرفع الاثنين يكون

¹ - شرح ابن عقيل 1/43 . شرح شذور الذهب : 35 . أوضح المسالك : 28 /1

2 - شرح قطر الندى :

3 - شرح شذور الذهب :

٤ - اللُّمُعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ :

⁵ - اللمع في العربية : 90 . شرح شذور الذهب : 20

٦ - المطالع السعيدة : 196

7 - اللمع في العربية : 105

٨ - شرح عمدة الحافظ : ٧

٩ - شرح قطر الندى :

میری ترجمہ : ۵۰

بالألف كقولك : (رجلان) و (فرسان) و (غلامان) و (جاريتان) ، ونصبهمما وخصبهمما
بالياء المفتوح ما قبلها كقولك: (رجلين) و (فرسين) و (جاريتين)¹.
وبعضهم يمثل لحالة الرفع بكلمات مثناة من دون عناصر أو عوامل تسبقها ، يقول : ((فإنْ
كان مرفوعاً لحقة ألف ونون نحو (رجلان وفرسان وشجرتان وحجران وضرباتن)² ، أما
حالتا النصب والجر فتقترن هذه الكلمات بعوامل ، يقول : ((وإنْ كان مجروراً أو منصوباً
لحقة بدل الألف ياء نحو (مررث برجلين) و (رأيَتْ رجلين...))³ ، وبعضهم لا يكتفي
 بذلك ويورد مع هذه الكلمات العوامل المختلفة لبيان حالة الرفع والنصب والجر نحو (قام
 الزيدان والمعمران) و (مررت بالزيدين) و (ضربت الزيدين) و (قامت الهنдан) و
 (مررت بالهندين) و (ضربت الهندين)⁴ ، ونجد النحوين أحياناً يحاكون بعض النصوص من
 الشواهد والنسج على منوالها في الإيجاز والاختصار كما فعل ابن هشام (ت 761هـ) في
 مواضع من كتبه النحوية ، فمثلاً حديثه عن بناء المضارع عند اتصاله بنون الإناث يمثل لذلك
 فيه نحو (النسوة يقمن) ، ثم يشهد الآيتين : « والوالدات يُرضعن »⁵ ، قوله تعالى :
 «المطلقات يُرضعن»⁶ ، فالمثال تألف من كلمتين ، والأياتان في كلمتين كذلك⁷.

وفي موضوع الأفعال الخمسة ، يذكر حكم هذه الأفعال رفعاً ونصباً وجزماً ((وحكم هذه
الأمثلة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون
والفتحة))⁸ ، أما مثاله فهو (أنتم تقومون) و (لم تقوموا) و (لن تقوموا) .

والملاحظ أنَّ التمثيل لحالة الجزم والنصب قريبة الشبه بالآية الكريمة التي استشهد بها وهي
«فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا فَلَنْ تَفْعِلُوا»⁹ ، فابن هشام استأنس بهذا الشاهد القرآني ؛ لأنَّه جمع حكمين في
أنَّ واحد وهو مما يضمن فيه الإيجاز والوضوح ومن ثُمَّ عدم شرود فكر الدارس ، وهو أشبه
بما مثل به .

¹ الواضح في علم العربية : 38 . تحقيق : أمين السيد . دار المعارف . مصر . 1975.

² المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 183 .

³ المصدر نفسه .

⁴ اللمع في العربية : 102 . شرح قطر الندى : 49 . شرح شذور الذهب : 44 .

⁵ البقرة / 233 .

⁶ البقرة / 228 .

⁷ ينظر . شرح قطر الندى : 37 .

⁸ المصدر نفسه : 56 .

⁹ البقرة / 24 .

وذلك حديثه عن جمع المؤنث السالم ، اختار له أمثلة موجزة وشواهد تساويها في عدد كلماتها ، فهذا الجمع ((ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة))¹ ، ولم يذكر هنا حالي الرفع والجر ؛ لأن حديثه عن العلامات الفرعية وهما على أصلهما فلم يلتفت إليهما ، ويمثل لحالة النصب بقوله : (رأيت الهندات والزينبات) ، ثم يستشهد الآيتين الكريمتين وهما : « خلقَ الله السمواتِ والأرضَ »² و « أصطفى البناءِ »³ .

والامر نفسه نجده في باب الأسماء الستة ، يقول : ((وشرط الأول منها - ذو - أن يكون بمعنى (صاحب) تقول : (جاءني ذو مالٍ) و (رأيتُ ذا مالٍ) و (مررثُ بذى مالٍ (...))⁴ ، ويبحث هنا عن نظائر لهذه الأمثلة من جهة الإيجاز في الشواهد الواقعية فيستشهد ثلاث آيات ، فللرفع قوله تعالى : « وإن سرك لذو مغفرة »⁵ ، وللنصب قوله تعالى : « أَنْ كَانَ ذَا مالٍ »⁶ ، وللجر قوله تعالى : « إِلَى ظلِّ ذي ثَلَاثِ شَعْبٍ »⁷ .

وكل الأمثلة في الأبواب النحوية تحمل مثل هذه المزية - الإيجاز - فترد أمثلة نصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي وغيره موجزة نحو (ما تأتيني فذكرمني) و (ما أزورك فتحدثي) ، وفي جواب الأمر لاحظ الأمثلة التي تتكون من فعل الأمر وجوابه المضارع المنصوب بعد الفاء نحو (ائتي فأكرمك) و (زرني فأعطيك) .

وفي جواب النهي لا يزيد على الفعل وجوابه المضارع سوى أداة النهي (لا) نحو (لا تأتيني فلكرمك) ، وفي جواب الاستفهام يزيد على هذه الجملة أيضا عنصر واحد وهو أداة الاستفهام نحو (أَتَأْتَنِي فَأَعْطِيَكَ)⁸ ، وفي الباب نفسه ، نصب المضارع بعد (أو) التي تكون بمعنى (إلا) ترد مثل هذه الأمثلة نحو (لازمتك أو تقضيتي) و (لأضربيه أو يقضيني بحقي) ، ويستأنس هذا النحوبي بقراءة لأحد هم فيها هذا الإيجاز وهي قوله تعالى:

¹ - شرح قطر الندى : 52

² - العنكبوت / 44

³ - الصافات / 153

⁴ - شرح شذور الذهب : 40

⁵ - الرعد / 6

⁶ - القلم / 14

⁷ - المرسلات / 30

⁸ - المقتضب : 14 / 2 . اللمع في العربية : 209

﴿قتاً لَوْلَمْ رَأَى يَسْلَمُوا﴾¹ فقد اشتمل الاثنان ، المثال والشاهد ، على فعل وأداة النصب والفعل بعدها² .

وفي باب العطف لا تزيد الأمثلة على المعطوف والمعطوف عليه وبينهما العاطف نحو (جاء زيد وعمرو) و (لقيت بكرًا وخالدًا) و (رأيت زيدًا فعمراً) و (دخلت مكة فالمدينة) و (جاءني زيد فعمرو) و (ضربت زيدًا ثم عمراً) و (أتيت زيدًا أو عمراً) و (انت المسجد أو السوق) و (ضربت زيدًا بل عمراً)³ ، وفي باب التمييز تشتمل الأمثلة على فعل وفاعل وتمييزه نحو (تَفَقَّا زيدٌ شحماً) و (امتلا الإماء ماء) و (ضفت به ذرعاً) و (تصب عرقاً) ، أو جملة اسمية فيها المبتدأ وخبره ومميزه نحو (زيد أفرهم عبداً) و (هو أحسنهم وجهًا) و (هو أفره الناس عبيداً)⁴ .

وفي باب الأفعال التي تتعدى فاعلها إلى مفعولين ، لا يذكر في الأمثلة إلا الفعل ؛ لأن الحديث عنه والفاعل والمفعول الأول والثاني نحو (ظننت زيداً عالماً) و (حسبت أخاك صاحبنا) و (شبّهت زيداً أباك) و (كسوت الرجلين ثوباً) و (رأيت زيداً عالماً) و (وجئت أباك كريماً)⁵ ، مع ملاحظة الفاعل في هذه الأمثلة وهو الضمير الذي يؤمن به بغية الإيجاز والاختصار ، فكل هذه الأمثلة تألفت من ثلاثة وحدات لغوية .

وعند بناء هذه الأفعال للمفعول - على رأي النحوين - تختزل الأمثلة المذكورة آنفا إلى كلمتين فقط نحو (ظننت مُنطِقاً) و (حسِبْت عالماً) و (كُسِيَت ثوباً) و (سُقِيَت ماء)⁶ ، ونلاحظ أمثلة التوابع فنجد أغلبها يتتألف من ثلاثة كلمات نحو (أقبل زيد العاقل) و (جاء زيد أبوك) و (قام بـ شر عـمـك) و (انطلق بـ كـرـ خـالـك) و (خـرجـ الغـلامـ الـحـبـشـيـ)⁷ ، وفي باب التوكيد الأمثلة الآتية (جاء القوم أجمعون) و (قـدـمـ أخـوـتـكـ كـلـهـمـ) و (رأـيـتـ أخـوـيـكـ كـلـهـمـ) و (جاءـنيـ صـاحـبـكـ كـلـاهـمـ) و (مرـزـتـ بـالـرـجـلـ نـفـسـهـ) و (جاءـنيـ الرـجـلـانـ أـنـسـهـمـ) (رأـيـتـ المـرـأـةـ نـفـسـهـ)⁸ ، ومن الموضوعات التي ترد فيها الأمثلة موجزة جداً المفعول معه ، ففيها الفعل أو شبهه ثم الواو ثم المفعول نحو (قـمـتـ وـزـيـدـاـ) و (استـوىـ المـاءـ وـالـخـشـبـةـ) و (جاءـ البرـدـ وـالـطـيـالـسـةـ)⁹ .

¹ - الفتح / 16 . وهي قراءة أبي بن كعب . ينظر . القراءات الشادة . ابن خالويه : 142

² - ينظر . المقتضب / 28/2 . الأصول في النحو . ابن السراج : 2 / 161 تحقيق . د . عبد الحسين الفتلي . طبع الجزء الأول في مطبعة النعمان . النجف الأشرف . والجزء الثاني مطبعة سلمان الأعظمي . بغداد 1973 .

³ - الأصول في النحو : 2 / 50 - 56 - 57

⁴ - المصدر نفسه : 1 / 222

⁵ - الواضح في علم العربية : 44 . اللمع في العربية : 135

⁶ - الواضح في علم العربية : 47

⁷ - المصدر نفسه : 53

⁸ - الواضح في علم العربية : 54

⁹ - اللمع في العربية : 142

وذلك الأمثلة في مبحث المفعول المطلق تشتمل على الفعل والمصدر حسب نحو (ضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربتين)¹ ، فهذه أمثلة وضحت أن المصدر إما أن يكون مزكدا للعامل أو مبيتا نوعه أو مبيتا عدده ، وقد جاءت هذه الأمثلة على درجة كبيرة من الإيجاز . وأمثلة ما ينوب عن المصدر تتسم كذلك بالإيجاز فمما ينوب عنه صفتة نحو (سرت أحسن السير) و (اشتغل الصماء) و (ضربته ضرب الأمير اللص) أو إشارة إليه نحو (ضربته ذلك الضرب) أو مرادف له نحو (شنته بعضاً) و (أحببته مقة) و (فرحت جدلاً) ، وفي مبحث الحال وهو من المنصوبات أيضا ترد أمثلته بهذا الإيجاز ، فمثلا الحديث عن الحال الجامدة المؤولة بمشتق أن تدل على تشبيه نحو (كر زيد أسدأ) و (بد الجارية قمراً) و (انشت غصناً)² ، وهذه الأمثلة لم تزد على ثلات كلمات : الفعل والفاعل ، وهما ركنان مهمان فالفاعل صاحب الحال ثم يأتي الحال .

وننتهي هنا إلى نتيجة واضحة لمن نظر في أمثلة النحويين وأننا لا نعدم هذا الإيجاز في أي موضوع كان وإنهم قدروا ذلك تسهيلا على المتعلم وتجيئها لذهنه إلى الموضوع أو محل التمثيل ، ولم نجد من يشد عن هذا النهج منهم .

2- المرونة

ونقصد بها القدرة على التحكم بهذه الأمثلة وتأليفيها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريدها النحوي ويصوغها بحسب القاعدة التي يستتبعها .

إنَّ هذه المزية لا نجدها في الشواهد الحية الواقعية لسبب واحد ، يفرق بين المثال والشاهد ، لأن الشواهد تننظم كلماتها على نحو عفوي غير مقصود إذ لا يراد بها إيصال فكرة تعليمية أو أي غاية أخرى من هذا القبيل ، بل هي تعبير فيأغلب الأحيان عن مشاعر المنشئ ، وتترد فيها الألفاظ المنتقاة من أفعال وأسماء وربما كانت هذه الكلمات متعددة الأشكال من أسماء وأفعال ثلاثة فأكثر ، وربما تكون كلمات غير مألوفة يصعب على المتعلم معرفة معانيها أول وهلة ، أما النحويون فيذللون هذه الصعوبة بتشكيل الأمثلة المشابهة العناصر في غالب الأحيان ، ويتخرون من الأفعال أسهلها لفظاً وأقلها حروفاً وأقربها إلى نفس المتعلم ، والأسماء على كثرتها لا يختارون منها إلا ما هو سهل وقليل الأحرف لذا يكثر ورود اسم (زيد وعمرو وخالد وبكر) ، والأفعال التي تعكس جانباً مما يدور في محيط المتعلم كـ(ضرب وقام وقعد وأكل وشرب ...) .

¹ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 33 / 2

² - المصدر نفسه : 80 / 2

إنَّ هذه المرونة التي يتميز بها المثال المصنوع أعطته قدرة على الكشف عن جوانب كثيرة عند عرض الموضوع النحوي وخدمت مقاصد النحوين وغاياتهم ، فهم يفضّون نزاعاتهم من خلال المثال ، لما لهم من قدرة على التحكم بكلماته وصوغ عباراته .

وقد أدت هذه الرؤية أحياناً إلى نتائج سلبية في عرض الدرس النحوي ، فهم يتصرّفون أن هناك مسائل يمكن أن تجتمع في عبارة واحدة ، ومن ثم أخذوا يبحثون عن أثر (العامل) في هذه الأشياء ، أو يتحدثون عن الأولوية في تقديم هذه الأشياء ، ونسوا أن هذه المسائل تفتقر إلى الشواهد ، ومن هذه المسائل التي تصور النحوئون أنها قانون لا يمكن تجاوزه ، وتتصوّر معهم الدارسون والباحثون الأمر نفسه ، مسألة ما ينوب عن الفاعل حين حذفه ، فإذا حذف الفاعل ووجد بعد الفعل الذي لم يسمّ فاعله الأمور الآتية : (المفعول به، المصدر ، الظرف، الجار والمجرور) ، فأي شيء من هذه العناصر تتبع إقامته عند النحوين؟ .

فقد اختلفوا فيما ينوب من هذه العناصر ، فالبلصريون يرون وجوب إقامة المفعول به ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ... ولكن ما الشاهد الذي يثبت ذلك؟ لا شواهد غير المثال الآتي :

(ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره)¹ فاجتمع هنا المفعول به (زيد) والمصدر (ضرباً) وظرفاً الزمان والمكان (يوم الجمعة وأمام) والجار والمجرور (في داره) فتعين إقامة المفعول به (زيد) بعد الفعل الذي لم يسمّ فاعله وهو (ضُرب) ، وأما الفريق الآخر فيجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم المفعول أو تأخر ، ولهم مثلاً ، الأول يوضح إقامة غير المفعول مع تأخره والآخر يبين ذلك مع تقدم المفعول وهما (ضُربَ ضربَ شديداً زيداً) - المفعول (زيداً) متاخر .

(ضُربَ زيداً ضربَ شديداً) - المفعول (زيداً) مقدم .

وكذلك الأمر في باقي النوايات ، واستدلوا بقراءة أبي جعفر «ليجزى قوماً ما كانوا يكسبون»² ، فمع وجود المفعول (قوماً) وتقدمه على غيره ناب الجار والمجرور وهو (بما) عن الفاعل ومن ذلك قول الشاعر³ :

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سِيداً وَلَا شَفَقَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا نَوْ هَدِي
والمذهب الثالث في هذه المسألة هو مذهب الأخفش (ت 215هـ) الذي ينصُّ على أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منها فنقول : (ضُربَ في الدار زيدٌ) و(ضُربَ في الدار زيداً)⁴ ، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به نحو (ضُربَ زيدٌ في الدار) ، فلا يجوز (ضُربَ زيداً في الدار)⁵ .

¹ - شرح ابن عقيل : 121/2

² - الجاثية 14/ . وينظر . غاية النهاية في طبقات القراء . ابن الجزي : 382/2

³ - رؤبة بن العجاج . ينظر . ديوانه . ملحقات الديوان : 76 جمع وليم بن لورد . ليبيسك 1903

⁴ - شرح ابن عقيل : 123/2

⁵ - المصدر نفسه

إنَّ هذه المسألة تكشف عن طبيعة الدرس النحوي الذي بدأ يعرض مسائل لا يسندها الواقع اللغوي ، وقوانين وجدت بسبب النحوين ورغبتهم في القياسات التي لا تختلف مع سنن الناطقين باللغة ، وتتجاهل هذه السنن ، ولنا هنا ملاحظات نقول فيها :

1- هل هناك عبارة واحدة صدرت عن أحد هم اجتمع فيها هذه الأشياء ؟ وما نسبة احتمال اجتماعها ؟ .

2- ليس هناك شواهد معتدَّ بها ، مطردة وكثيرة تصور هذا السلوك اللغوي عند عامة الناطقين سوى الأمثلة المصنوعة .

3- المتكلم حرَّ في إقامة ما يشاء منها بحسب ما يؤدي الغرض والاهتمام بما يعكس المعنى وهذه سُنَّة من سنن العرب .

4- الفريق المخالف للبصريين عرفوا بأنهم أصحاب سمع وظلوا في هذه المسألة كذلك ، وقدموا لها شواهد واقعية ووصفوا الحكم في هذا الموضوع من خلالها ، فهذه الشواهد جعلتهم يرون حرية إقامة أي منها تقدم المفعول أو تأخر ، وإنْ كانت شواهدهم تمثل مستويات لا يمكن الركون إليها في تعقيد القوانين النحوية لأسباب عرضناها في التمهيد ، إلا أنهم كانوا أفضل من غيرهم في اللجوء إلى كلام الناطقين وليس الاعتماد على كلام الدارسين ، والإشارة إلى حرية المتكلم في إقامة أي منها ، أما الفريق الثالث الذي يمثله الأخفش فهو الآخر اقتفى أثر أصحابه ليصل إلى سراب يحسبه الظمان ماء، وقرر حكما ثالثا في هذه المسألة من نسج خياله واستناداً إلى الأمثلة لا غير .

إنَّ هذه المسألة لا يمكن أن نقلها بحال ، ولا يمكن أن تجتمع فيها هذه الأشياء في آن واحد ، وإنْ اجتمعت فالمتكلم الحرية لإقامة ما شاء بحسب ما يقتضيه المقصود أو الدلالة التي يتغى الوصول إليها .

ويبدو لي أنَّ هذه المسألة من مبدعات المتأخرین وبالتحديد أن أول من طرقها أبو علي الفارسي وقد سار على دربه من ثلاثة ، ولم يكلفو أنفسهم البحث عن شواهد لها سوى إظهار براعتهم في صنع تلك الأمثلة التي تبين السلوك اللغوي ، ومن هنا تتبيَّن قيمة المثال عند النحوين فهو يتسع لما يريد النحوي وللمعاني التي يريد توضيحها ، فالمبرد أراد أن يوضح الفرق بين (أو) و(الواو) في باب العطف ، فكان المثال خير عون له على ذلك ، فذكر أن الواو تكون للجمع بين الشيئين ومثاله : (اضرب زيداً وعمراً) ، وقال : ((فإنْ ضربَ أحدهما فقد عصاك)) وبهذه العبارة تبيَّن حكم الجمع بين الشيئين ، وفي المثال نفسه أراد أن يوضح أن (أو) للتخيير كالآتي (اضرب زيداً أو عمراً) ، فذكر أنه ((إذا قال (أو) فهو مطيع لك)) أي إنه إنْ ضرب أحدهما مع الأداة (أو) فقد كان مطابقاً لمقتضى الأمر ومن ثمَّ حصلت الطاعة منه .

وذلك الأمثلة الآتية التي يذكرها في الموضع نفسه وهي (لا تأتِ زيداً و عمراً) ، يقول المبرد : ((فأتي أحدهما فليس بعاص)) ويفعل المثال الآخر (لا تأتِ زيداً أو عمراً) ، فيقول

: ف((ليس له أن يأتي واحداً منها))¹ ، فهنا أمثلة طوع إرادة النحو يقلبها بحسب ما يريد لإظهار المعاني التي يرمي إليها .

وفي باب النداء مسألة لا تتضح بنظرة واحدة في الشواهد إلا بعد تأمل ، وهي مسألة النكرة غير المقصودة ، فقولك : (يا رجلاً أقبل) لا يصور لنا المعنى وكذلك (يا غلاماً تعال) ، أما تمثيلهم بما يمكن أن يرد على لسان الضمير بقوله : (يا رجلاً خذ بيدي)² ، فهو تمثيل دقيق جداً ويتضح معه هذا المعنى ، فهو لا يقصد واحداً بعينه .

ذلك مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله ، يذكرون أنه يعمل هذا العمل إذا كان للحال أو الاستقبال ، ولا أظن أن أحداً يشعر بمدلول الزمان في هذه الصيغة بسهولة ، ولكن يمكن أن نشعر بمدلول الزمان في أمثلة النحو ، فترد عندهم الأمثلة على الوجه الآتي :

(زيد ضاربٌ عمراً الساعة)

(رجلٌ ضاربٌ زيداً غالباً)³ .

فالذى أظهر دلالة الزمن الحاضر في المثال الأول كلمة (الساعة) ، أما المثال الآخر فكانت كلمة (غالباً) هي الدالة على المستقبل ، وهذا الأمر يكون مع اسم الفاعل في حالة تجرده من (ال) ، أما إذا كان مقتربنا بها ، فإنه يعمل في الأزمنة الثلاثة والمثال هو الذي يوضح ذلك نحو (جاءَ الضاربُ زيداً أمسِ أو الانَّ أو غالباً)⁴ ، فالكلمات (أمسِ والآنَ وغالباً) هي القرائن الدالة على عمله وهو مقترب (ال) .

وحاول أحد النحويين أن يثبت أن (الواو) في العطف ((لا أصل له في الترتيب)) ، وكانت الأمثلة الأداة التي يوضح من خلالها هذا المعنى فيقول : ((الذي يدل على ذلك شيئاً : أحدهما أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم : (اشتراكَ زيدٍ وعمرو) و (اختصمَ بكرٍ وخالدٍ) ، فالفعلان في المثالين (اشتراك) و (اختصم) يقتضي كل منهما فاعلين ، وكل منهما صدر منه الاشتراك والاختصار ، ومن هنا يمكن أن يكون كل منهما هو الذي قام بالفعل قبل صاحبه ، ومن جهة أخرى أنه لا يجوز الوقوف على المعطوف عليه مع هذه الأفعال فلا يصح أن يقال : (اشتراكَ زيدٍ) و (اختصمَ عمرو)، كما يصح ذلك في قولنا : (جاءَني زيدٍ) .

والثاني (كذا) : مما يدل على أن الواو لم يوضع للترتيب أنك تقول : (جاءَني عمرو اليومَ وزيدَ أمس) ، فيكون ما بعد الواو مقدماً في المعنى)⁵ ، فالواو في هذا المثال لا تكون للترتيب بقرينة (اليومَ و أمس) فما بعد الواو هو أسبق من عمرو في المجيء بدلالة (أمس) الذي يسبق (اليومَ) ، ويستدل كذلك هذا النحو في هذا الموضوع بقوله تعالى مخاطباً

¹ - المقتصب . الميرد : 301/3

² - ينظر : الأصول في النحو : 231/1

³ - المقتصد في شرح الإيضاح : 506/1

⁴ - شرح قطر الندى . ابن هشام : 278

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح : 938 / 2

السيدة مريم عليها السلام : « يا مرير أفتني ليكِ واسجدي واسكري معَ الْأَكْعَبِينَ »¹ ، لأن ((السجود بعد الركوع وهو مقدم في الذكر))² . وعلى النهج نفسه يوضحون الفرق بين (الفاء و ثم) العاطفين فكلاهما يوجب (الترتيب) فقولنا : (ضرَبْتُ زيداً فعمرأً) و (أُعْطِيَتْ بكرًا ثُمَّ خالدًا) ، كان ما بعد (الفاء و ثم) مؤخراً في المعنى ، ولذا لو قال : (اضْرَبْ زيداً فعمرأً) وقدم بالضرب (عمرو) لا يجوز ولا يكون ممثلاً مقتضى الأمر³ . وأوضح من ذا وأدق ما يعرضه النحويون في حديثهم عن الفرق بين (الواو) و (أو) ، فالواو لإيجاب الجمع وأما (أو) فهي لتجويفه ويظهر هذا المعنى من خلال هذين المثالين : (كُلُّ خُبْزًا وَ لَحْمًا وَ تَمْرًا) - وجوب أكل الجميع . و (كُلُّ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا أَوْ تَمْرًا) - جواز الجمع أو التفريق .

وهذا المعنى في الحرفين واضح جداً ، ولكن أراد النحوي أن يجعل المعنى في غاية الوضوح والدقة فقال : ((ولما كان (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء في جميع ما ذكرنا قالوا : زيد أو عمرو قام) ، ولم تقل: قاما ؛ ((لأجل أن المعنى أحدهما قام))⁴ . وهذا الفرق يتضح على نحو جلي من هذا المثال الذي ذكره : (زيد أو عمرو قام) و(زيد وعمرو قاما) .

فال الأول الذي اشتمل على العاطف (أو) أفاد حقيقة معنى أن أحدهما قام لا كلاهما ، والمثال الآخر اشتمل على العاطف الواو ودل على أنهما قاما كلاهما بالفعل .

كل هذه المعاني لا يمكن أن يعرضها النحوي بالشواهد التي بيده ، وترى المثال فيها له مكان متميز يقلبه بحسب ما تقتضيه قواعد الدرس النحوي ، فهذه مزية تحتسب للمثال ، ومن ثم اتخذ وسيلة تعليمية يوضح بها النحويون ما يريدون إظهاره ، يقول ابن هشام في حكم الاسم غير المنصرف : ((أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق ، تقول : (مرْزُ بفاطمةً ومساجدً ومصابيحً وصحراءً ...)))⁵ ، فهنا أعاد المثال ابن هشام في مسألة واحدة أن يجمع أصناف الاسم غير المنصرف من مؤنث إلى صيغة منتهي الجموع إلى الاسم الممدود الذي يقوم مقام علتين .

وارادوا أن يوضحوا أن الموصول الاسمي مثل (مَنْ وَمَا وَأَيْ) تكون كلها بلفظ واحد ، فهي تطلق على المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، فهنا ترد الأمثلة التي تقتضيها القاعدة (يعجبني مَنْ جاءَكَ ، وَمَنْ جاءَتْكَ ، وَمَنْ جاءَتَكَ وَمَنْ جاؤَكَ ، وَمَنْ جَنْتَكَ)⁶ .

¹ - آل عمران / 43

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 938/2

³ - المصدر نفسه : 941/2

⁴ - المصدر نفسه : 2 / 2

⁵ - شرح قطر الندى : 54

⁶ - شرح قطر الندى : 100

والحديث عن اسم التفضيل وحالاته في الجملة وما يترتب على هذه الحال أو غيرها ، ومن هنا يضطر النحوى إلى التمثيل لكل هذه الصور بغية إظهار الأحكام العامة لحالات اسم التفضيل فهو يكون في حالات ثلث :

الأولى : حالة يكون فيها لازماً لـ**الإفراد والتذكير** وذلك في صورتين :

إداحاماً : أن يكون ما بعده (من) جارّاً للمفضول ، وهنا تتطابق هذه الحالة مجموعة أمثلة يكون فيها المفضل متعدد الصور من تذكير وتأييث وإفراد وتنثية وجمع نحو : (زيد أفضّل منْ عمرو) و (الزيدان أفضّل منْ عمرو) و (الزيبدون أفضّل منْ عمرو) و (هند أفضّل منْ عمرو) و (الهنдан أفضّل منْ عمرو) و (الهنداث أفضّل منْ عمرو) .

والحالة الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة نحو :

(زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ) و (الزيدانِ أَفْضَلُ رَجُلِينِ) و (الزيتونَ أَفْضَلُ رَجَالٍ) و (هندٌ أَفْضَلُ امرأةً) و (الهندانِ أَفْضَلُ امْرأتَيْنِ) و (الهنداتُ أَفْضَلُ نسوَةً) .

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا مَطْبِقًا لِمُوصَوفَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِ(الـ) نَحْوِ :

(زيدُ الأفضلُ) و (الزيدانِ الأفضلانِ) و (الزيدونَ الأفضلونَ) و (هنْدُ الفضلَى)
و (الهندانِ الفضليانِ) و (الهنداتِ الفضلياتِ) ^١.

كل هذه الأمثلة سهلة الاختيار والحضور في الدرس وتميز بمرؤنة صياغتها واستعمالها بما يخدم عرض الفكرة.

(جاءَنِي الَّذِي ضَرَبَتْهُ) و (جاءَنِي الَّذِانْ ضَرَبْتُهُمَا) و (جاءَنِي الَّذِينْ ضَرَبْتُهُمْ)
و (جاءَتِي ضَرَبْتُهَا) و (جاءَتِي الَّذِانْ ضَرَبْتُهُمَا) و (جاءَتِي الَّذِينْ ضَرَبْتُهُمْ)².

٢٨١ - شرح قطر الندى :

2 - شرح ابن عقیل : 153/1

-3- الماجستير الفناني

ونعني به الأخيلة وجمال الصور والتعبير الجاد الذي يعكس في الأمثلة طلاوة وجمالاً ، ويعكس معنى يتصل بمواصفات الحياة ؛ فأننا لا نعدم في أمثلة المتقدمين ما يشتمل على ذلك ، ولكن أمثلتهم في الغالب جافة ليس فيها من الناحية الفنية نصيب ، ولعل السبب في هذا يتكرر هنا ، فالنحويون لا يريدون أن يبتعد ذهن الدارس عن فهم القاعدة التحوية بل هم يشدونه إليها دائماً .

ومن النحويين من حاول أن يجدد بعض أمثلته ، فنجده بيتعد قليلاً من هذا المسلك التقليدي الذي اعتاده النحويون ، فأبُو بكر الزبيدي نجد عنده تعبيراً في باب الظرف يخالف تعريف النحويين المعتمد وهو قوله : (**قَعَدْ مِنِي مَقْعِدَ الْحَاجِمِ**) ^١ ، في حين يتناقل النحويون المثال الآتي في الموضع نفسه وهو (**قَعَدْ مِنِي مَقْعِدَ الْقَابِلِةِ**) ^٢ ، وأمثلة أبي بكر الزبيدي ليست تقليدية في باب جمع المؤنث السالم ومنها قوله: (**جَاءَنِي نَسْوَةُ صَالِحَاتٍ**) و (**هُوَلَاءُ نِسَاءُ قَاعِدَاتٍ**) و (**بَعَثْتُ بِدَجَاجَاتِ سَمَانٍ وَبِحَمَامَاتِ بَيْضٍ**) و (**أَهْدَيْتُ دَجَاجَاتِ سَمَانًا**) (**وَدَخَلْتُ حَمَامَاتِ كَثِيرَةً**) و (**رَأَيْتُ أَخْوَاتِ زَيْدٍ**) و (**أَكْرَمْتُ جَارَاتِ عَمْرُو**) و تذكر هذه الأمثلة في باب جمع المؤنث السالم احترازاً مما اشتمل مفرده على تاءً أصلية فينصب بالفتحة حينئذ وهي قولهم : (**سَمِعْتُ أَصْوَاتَنَا**) و (**دَخَلْتُ أَبْيَاتَنَا**) و (**أَكْلَتُ أَحْوَاتَنَا**) و (**أُعْطِيْتُ الْقَوْمَ أَقْوَاتَهُمْ**) ^٣ . كذلك أمثلة البدل فيها شيء من التجديد وابتعد عن تلك الأمثلة التقليدية المكررة ومنها (**قَطَعْتُ الْلَّصَّ يَدَهُ**) و (**يَعْجِنْتِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ الصَّلَاةُ فِيهِ**) و (**أَوْصَيْتُ بَشْعَانَ صَيَامِ فِيهِ**) ^٤ ، وفي باب العدد نجد الأمثلة الآتية (**كَتَبْتُ سَتَّةً وَسَتِينَ كِتَابًا**) و (**بَعَثْتُ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ دَجَاجَةً**) و (**قَرَأْتُ اثْتَنِينَ وَثَلَاثِينَ آيَةً**) ^٥ .

وفي علل امتناع الاسم من الصرف أمثلته الآتية (نحن في عاشوراء) و (جلست في مجالس كريمة) و (صليت في مساجد مختلفة) و (بعثت بقوارير صافية) و (رأيت تجافيف حساناً) .⁶

ونجد أبا علي الفارسي أحيانا ينتقل إلى هذا الطور من التعبير فتشتمل بعض أمثلته على معانٍ لطيفة وحكم بلية وفيها شيء من الحياة يبعد منها الجفاف كقوله : (والاسم الدال على معنى غير عين كالعلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين تقول : (العلم حسن) و (الجهل قبيح) ...)⁷ ، فهذان المثلان قربان من أمثلة اليوم (العلم نور) و (الجهل ظلام)

١ - الواضح في علم العربية : 78

١٥٩/٢ - پندر : شرح ابن عقیل :

الواضح في علم العربية : 87

4 - المصدر نفسه :

5 - المصدر نفسه :

6 - المصدر نفسه :

٧ - المقصد في شرح الإيمان

7 - المقتصد في شرح الإيضاح : 1/70

) ، كما اعتقدنا أن نجد لها في الكتب المدرسية اليوم ، ويردان عند ابن مالك بصورة أخرى بقوله : (العِلْمُ نافعٌ) و (الجَهْلُ ضارٌ) ^١ .

ذلك ترد عند أبي علي أمثلة جديدة في باب الظرف ، فالظرف على ضربين : ظرف من الزمان وظرف من المكان ، وظروف المكان تكون أخبارا عن الأحداث والأشخاص ، مثل كونها أخبارا عن الأحداث (البيع في السوق) و (الصلاة في المسجد) و (الركض في الميدان) ومثال كونها أخبارا عن الأشخاص (اللص في الحبس) .

أما ظروف الزمان فتكون أخبارا عن الأحداث والأشخاص نحو (الخروج غداً) و(الرحيل الساعة) و (مَقْدَمُ الْحَاجِ الْمُحَرَّمُ) ^٢ ، ولا يردان مثالان يرددان في موضوع وقوع ظرف الزمان خبرا عن الأشخاص هما (الورود في أيار) و (الرُّطُبُ في تموز) ^٣ . وفي باب الفاعل ترد أمثلته عند أبي علي كالآتي (جَرَى الفرس) و (غَنَمَ الجيش) و (بَطِيبُ الْخَبِيرُ) ^٤ .

وفي باب الحروف والجر بها يتحدث عن معانيها الحقيقة والمجازية ، فمن معاني (في) الظرفية على وجه الحقيقة ومثاله (المال في الكيس) و (اللص في الحبس) ، ويتسع فيها فيقال : (فلان ينظر في العلم ، وأنا في حاجتك) ، ومن معاني الباء ، الإلصاق : (كتب بالقلم) و (عَمِلَ النَّجَارُ بِالْقَدْوَمِ) ^٥ .

ونلاحظ في باب (أفعال التفضيل) الشيء نفسه وأمثاله (هذِهِ الْمَرْأَةُ قَتَلَاهُنَّ لِلْمُحَبِّ) و (هذِهِ كُثُرَى بَنَاتِي حِيَاءٍ) و (هذِهِ النَّعْمَةُ نَفْسَى النَّعْمِ) ^٦ .

ويجمع ابن مالك خمسة من الأسماء المعروفة بالأسماء الستة في تعبير جديد هو من تعبير المحدثين لبيان ما ينوب عن الكسرة في جز هذه الأسماء ومثاله (رویت عن ذي الفضل من فيه حديث أبيه وأخيه وحمي أخيه) ^٧ ، ولعله ترك الاسم السادس لإبداله ؛ ولأنه لا يناسب معنى الجملة .

ومن أمثلة ابن مالك في باب الظرف (سهرت البارحة إلى غدوة والى بُكْرَةً) و (ما من بُكْرَةً أَفْضَلُ مِنْ بُكْرَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) و (كُلَّ غُدُوْنَ يَسْتَحْبُّ فِيهَا الْاسْتِغْفَارُ) ^٨ ، وفي باب الإضافة يرد عنده المثال الآتي ، الذي يخرج فيه عن سنن الأمثلة و ما تكون عليه غالبا من الإيجاز ، إلا أنه يشتمل على المعانى الطريفة ، يقول نحو : (يَعْمَرُ أَهْلُ الْخَيْرِ مساجِدَ اللهِ طرفي النهار ، ويصومون اثنى الأسبوع وخميسة ، آمِينَ مَعَ أهْلِيهِمْ عَلَيْيِ الْجَنَّةِ) ^٩ .

^١ شرح عمدة الحافظ : 102

^٢ المقتصد في شرح الإيضاح : 1/288

^٣ شرح عمدة الحافظ : 164

^٤ المقتصد في شرح الإيضاح : 1/335 .

^٥ المصدر نفسه : 2 / 822

^٦ المصدر نفسه : 2 / 891

^٧ شرح عمدة الحافظ : 135

^٨ شرح عمدة الحافظ : 415

^٩ شرح عمدة الحافظ : 480

وأمثلة العطف بـ(حتى) عند ابن مالك ابتدعت كثيراً عن ذلك التكرار المعهود عند النحويين وهي (استحسنْتْ قومك حتى خيَلُهم) و (ألقى الفُسْلُ الدروع حتى الرماح) و (غَلَبَكَ النَّاسُ حتى النِّسَاءُ) و (أَحْصَبَتِ الأَشْيَاءُ حتى مثاقيلُ الذَّرِّ) و (حَفِظَ فلانُ الْقُرْآنَ حتى سُورَةَ الْبَقَرَةِ) و (عَرَفَ التَّحْوَ حتى التَّصْرِيفَ)¹ ، في حين أن أمثلة النحويين في هذا الموضوع تتردد دائماً بهذه الصورة (يموثُ النَّاسُ حتى الأنْبِيَاءُ) و (قَدِمَ الْحاجُ حتى المَشَاةُ) و (رأيَتُ الْقَوْمَ حتى زِيداً)² .

والامر نفسه نجده في أمثلة ابن هشام أحياناً ومنها (شَمِمْتُ الطَّيِّبَ) و (ذَقْتُ الطَّعَامَ) و (سَمِعْتُ الْأَذَانَ) و (لَمْسْتُ الْمَرْأَةَ) و (عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ) و (الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ) و (مَالُكُ عَالِمُ الْمَدِينَةِ)³ و (يَا تَأْبِطُ شَرَّاً الْمَقْدَامَ) و (نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكَرٍ) و (بَنْسَ الرَّجُلِ أَبُو لَهِبٍ)⁴ .

ويرد عند النحويين مثال في ندبة الموصول الذي ليس فيه (ال) إذا كانت صلته تعينه وهو قولهم : (وَمَنْ حَفَرَ بَنَرَ زَمْرَدَاهُ)⁵ ، ولكن أبا حيان الأندلسي (ت 745هـ) حاول أن يتجاوز هذا التكرار بمثال آخر على نمطه وشكله والمعنى فيه جديد وهو قوله : (وَمَنْ قَتَلَهُ أَبُنْ مُجَمَّدَهُ)⁶ ، يعني علياً (كَرَمَ اللَّهُ وَجْهُهُ) ، وفي باب التحذير ترد أمثلة عند السيوطي لا نجد لها عند غيره وهي (عَيْنَكَ وَالنَّظَرُ إِلَى مَا لَا يَحْلُّ لَكَ) و (فَمَكَ وَالْحَرَامُ)⁷ ، وعنده في باب المفعول معه مثالان هما (أَنْتَ وَرَأَيْكَ) و (الرَّجُلُ وَأَعْصَادُهَا)⁸ ، وعنده في باب الموصول وصلته المثالان الآتيان (أَنَا فِي الشُّجَاعَةِ الَّذِي قُتِلَ مَرْحَبًا) و (أَنْتَ فِي الشُّجَاعَةِ الَّذِي قُتِلَ مَرْحَبًا)⁹ ، وفي باب تعدية الفعل أيضاً الأمثلة فيها شيء من التجديد فترد عند السيوطي على نحو (ضَرَبَتِ الْفِضَّةَ خَلْخَالًا) و (بَنِيَتِ الدَّارَ مَسْجِدًا) و (قَطَعْتِ التَّوْبَ قَمِيسًا وَالْجَلَدَ نَعْلًا) و (صَنَعْتِ التَّوْبَ خَمَسِيًّا)¹⁰ ، وفي الاستثناء بـ(لَا سِيمَّا) المثال الآتي (يُعِجِّبُنِي الاعْتِكَافُ وَلَا سِيمَّا عَنَّ الْكَعْبَةِ) و (عَدَ الْكَوْفِيُونَ وَالْبَغْدَادِيُونَ (بله) في الْفَاظِ الْإِسْتِثنَاءِ وَمِنْهُمْ مَثَلُهُمْ : أَكْرَمْتُ الْعَبِيدَ بِلْهَ الْأَحْرَارَ)¹¹ .

¹ - المصدر نفسه : 613 - 614 - 615 - 616 .

² - ينظر : الأصول في النحو : 1/224 . المقتصد في شرح الإيضاح : 2/840 . شرح ابن عقيل : 3/225 .

مغني اللبيب : 171

³ - شرح شذور الذهب : 330 - 356 .

⁴ - أوضح المسالك : 288/2

⁵ - الكتاب : 228/2 . - شرح المفصل : 14/2

⁶ - ارتشاف الضرب : 3/144

⁷ - المطالع السعيدة : 1/364

⁸ - المصدر نفسه : 1/438

⁹ - همع الهوامع : 1/86

¹⁰ - المصدر نفسه : 1/151

¹¹ - المصدر نفسه : 1/234

وفي باب حروف المعاني ومجيء (من) لابتداء الغاية ، مثالهم : (من محمد رسول الله إلى هرقل)¹ ، ويرد عند بعضهم في باب الاستثناء مثل هو (كل حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح)² .

وفي باب المفعول لأجله يرد هذان المثالان (قعدت عن الحرب جنباً) و (شهدت الحرب إيقاعاً للصلح بين الفريقين)³ .

إن الأمثلة المذكورة آنفاً نجدها منتشرة في كتب النحوين ، ولا تمثل خطأ عاماً عندهم فهي نسبية ، وقد خرج خلف الأحمر (ت 180هـ) في كتابه (مقدمة في النحو) عن هذا السمت ؛ فان مقدمته هذه تتميز بالأمثلة ذات المنحى الفني والإيجاز الرائعين واستعمال الأمثلة التي تشتمل على المعاني الجميلة مبتعداً عن الجو التقليدي الذي يحيط بالدرس النحوي ، وهذا حكم عام على كل أمثلته ، فهي متميزة لا توجد في غير هذا الكتاب ، ونلاحظ ذلك في كل باب من أبوابه ومنها في باب الحرف (إنما أبوك أخونا) و (كائناً أخوك صديقنا) و(هل الرجل خارج) و (بل الأمير راكب)⁴ وفي باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها الأمثلة الآتية (رأيت عبد الله الظريف راكباً) و (ظننت عندك الشريف جالساً) و (خلت أخاك الشجاع خارجاً) و (ووجدت رجلاً عالماً) و (أبصرت شيئاً) و (سمعت صوتاً حسناً) و (لقيت جيشاً كبيراً) و (شربت شراباً ماتعاً) و (كتبت كتاباً جميلاً)⁵ ، وفي باب حروف الخفض ترد أمثلته على نحو (من محمد إلى عمرو وصيئه) و (على أخيك ثوب سري)⁶ و (تحت الرجل فرس فارة) و (مع عبد الله مال كثير)⁷ وفي باب حروف الجزم الأمثلة الآتية (اركب الدابة) و (خاصم الرجل) و (أغلق الباب) و (كل الطعام) و (قاتل الجيش)⁸ ، وفي باب تفسير النصب يرد المثال الآتي (دخلت الكعبة فوهبت السدنة مالاً)⁹ ، وفي باب الحروف التي تقتضي الفاعل يقول: (أحب زيد مجلسك) و (كره عمرو حضورك) و (اشتهي أبوك طبيخك)¹⁰ ، وفي باب الاستثناء (لقيت الناس إلا أباك) و (أعطيت العسكري ما خلا عمراً)¹¹ ، وفي باب التحذير اشتمل على المحذورات التي ترد في أمثلة النحوين دائماً مع شيء جديد يرد أول مرة وهو قوله :

¹ - المصدر نفسه : 34/2

² - الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب . الجامي : 1/420 تحقيق . أسامة طه الرفاعي . بغداد 1983

³ - المصدر نفسه : 376/1

⁴ - مقدمة في النحو : 40 . تحقيق . عز الدين التنوخي . مطبوعات مديرية التراث القديم . دمشق 1961

⁵ - المصدر نفسه : 42

⁶ - المصدر نفسه : 47

⁷ - مقدمة في النحو : 48

⁸ - المصدر نفسه : 56

⁹ - المصدر نفسه : 67

¹⁰ - المصدر نفسه : 69

¹¹ - المصدر نفسه : 79

(الأسد الأسد) و (الحياة الحياة) ^١.

إنَّ من ينظر في أمثلة خلف الأحمر على قلتها يجدها مخالفة تماماً لأمثلة النحوين التي اعتدنا أن نراها في كتبهم من غير تجديد يطأ عليها ، حتى كأنها من المتحجرات التي يرثها أحدهم عن الآخر ، ولكننا لا نرى هذا الأمر في أمثلة المتأخرین وبخاصة المعنيين بوضع الكتب المدرسية الحديثة ، فانهم تجاوزوا ذلك بعدهما وقفوا على انتقادات الدارسين وتوجيهاتهم ، فنرى الأمثلة الحديثة تخضع إلى ضوابط تربوية توجه المتعلم إلى فكرة سليمة وصحية بغية غرسها في نفوسهم ، ومن هنا نلاحظ أن أمثلتهم تشتمل على المعلومة الأدبية والتاريخية والأخلاقية والعلمية وما إلى ذلك في إطار فني جميل وصور تعكس طلاوة وجمالاً ، وهي بمنأى عن أمثلة المتقدمين جملة .

وعلى أية حال ، أننا يمكن أن نعدُّ هذا الجانب مزيَّة للمثال ؛ برغم أن أمثلة المتقدمين يغلب عليها الجفاف والتكرار ، وإن هذا الجانب نسبي فيه .

^١ - المصدر نفسه : 82

المبحث الثاني

عِيُوبِ المَثَالِ النَّمُوذِجيِّ

الصَّنْوَعِ

- 1 - تكرار الأمثلة وجفافها

إنَّ من يتبع الكتب النحوية ابتداءً من كتاب سيبويه وغيره من الكتب التي تعدَّ باكورة التأليف النحوي ، وحتى العصور المتأخرة يلاحظ أنها تشكل بمجموعها كتاباً واحداً ؛ وذلك لما بينها من شبَّه في كل شيء ، في مادتها ، وطريقة عرضها ، وتبويبها وشواهدها ، فنرى الشواهد فيها كما هي من المنظوم والمنتور ، ويستطيع من يحفظها أنْ يعرف مواضعها في أي كتاب آخر ؛ لأنَّ مواضعها تتكرر أيضاً ، فشواهد النحو العربي ((هي التي وجدت في كتاب سيبويه ومن بعده جمدت وتحجرت وأصبحت تلك على كل لسان عصراً بعد عصر ، ومؤلفاً اثراً مؤلف))¹.

ويصل الأمر إلى أبعد من ذلك ، فنرى تلك الأمثلة المصنوعة – موضوع دراستنا – أيضاً يتناقلها النحويون كما هي من دون ابتكار جديد فيها ، فهي في الغالب لا تحمل في طياتها من صور الحياة شيئاً ذا شأن ، حتى عَدَ هذا الأمر – تكرارها وجفافها – فيما بعد من عيوب الكتب النحوية ، فيرى الأستاذ عباس حسن في حديثه عن لغة النحو وطريقة تأليفه أنه ((ليس العيب مقصوراً على الاختصار المخل أو على الالتواء أو الإطالة ، وإنما يمتدُّ إلى نواحٍ أخرى بلاغية ، تتعلق باختيارهم لألفاظ مرددة وترتيب الجمل معاًدة مبتذلة وبتباعد الأساليب ، بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة ، فلنلاحظ في هذا كله منهج يتوارثونه ويلتزمونه ويحتفظون به))² ، كاختيارهم الدائم ((في كل أمثلتهم : زيداً و عمراً ، خالداً وبكراً ، وضرب زيد عمراً ... حتى بلغت من الابتذال والهوان حداً بغيضاً منفراً))³ . ويحاول الأستاذ طه الرواوي استقصاء عيوب الكتب النحوية في حديثه عن عاهاتها ، ومن هذه العاهات ((الاعتماد على الأمثلة الجافة المكررة وإهمال المهم من الشواهد التي هي مادة الكلام وعدة المتكلم))⁴

ومن هنا نستطيع القول : إنَّ هذه الكتب ليست قادرة على تكوين ملكة لسانية لدى المتعلم – كما أشار ابن خلدون (ت 808هـ) من قبل في مقدمته – ؛ لأنَّ هذه الكتب ((كل همها القواعد الجافة والأمثلة المتجمدة ، والتمارين الذهنية ، والمجادلات العقيمة والاستطرادات الجانبية ، فالمخالفون لهذه الكتب قد يرون ما يشعرون بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها ، فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه))⁵ .

وجزء من هذه العيوب التي ذكرها الدارسون هو التكرار في هذه الأمثلة وجفافها ويعني خلوها من المعاني التي لها صلة بالحياة وما فيها من تشويق وإثارة لاهتمام المتعلمين ونشاطهم الحيوي وسعة أفقها ، ومدى اتصالها بعناصر تكسبها حياة وقوَّة وظرفَة ، فهم لم يولوا أمثلتهم اهتماماً ، ولم ينتبهوا إلى أن ((المثال وحدة لغوية إنسانية يشبه الوحدات الإنسانية التي يتكون منها المجتمع ، فمن الناس من لا تحس له أثراً حيوياً ولا تشعر بفراغ إذا

¹ - التطريز اللغوي . د. محمد خليفة الدناع : 203 . الطبعة الأولى . منشورات جامعة قاريونس . بنغازى 1997

² - اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن : 217 . دار المعرفة . مصر . 1966

³ - المصدر نفسه : الهاشم رقم (2)

⁴ - نظرات في اللغة والنحو . طه الرواوي : 45

⁵ - مقدمة ابن خلدون : 560 . الطبعة الخامسة . دار القلم . بيروت . لبنان . 1984م.

غاب ، ومنهم من تجد في مجالسته سرورا وفائدة وتوجيهها نافعا ، وتحسن أن لحياته مكانة وأثرا ، وكذلك الأمثلة منها ما نجده أبتر مقطوع الصلة بالصور العقلية وبالحقائق الحيوية ويكون أشبه بشخص هام لا تربطه بالحياة صلة ولا يكون له شأن ، ولا أثر ...)¹.

ويبدو أن هذه السمة عانى منها المتقدمون ، وشعر بها الناس في أمثلة النحاة ، فعبارات مثل (ضَرَبَ زَيْدَ عُمَراً) و (قَعَدَ عُمَراً) وغيرها كانت تتردد بشكل كبير في كتبهم وتدور على ألسنتهم ، ولذا أبدوا تذمراً لهم ، ومنهم ذلك الأعرابي الذي أنشد له بعض اللغويين أبياتاً يظهر فيها تذمراً من النحويين ، ومما ابتدعوه ، ويتندر بالمعارك التي أشعلها النحويون بين (زيد) و (عمرو) وغيرهما فيقول :

ما ذا لقيت من المستعربين و منْ تأسيسِ نحومِهِ هذا الذي ابتدعوا
إنْ قَلْتُ قافيةً فيهِ يكونُ لها مَعْنَى يخالفُ ما قاسوا وما وضعوا
قالوا لحنَتَ و هذا الحرفُ من خفْضٍ وذاك نصْبٌ وهذا ليسَ يرتفعُ
و حَرَّشُوا بَيْنَ عَبْدَ اللَّهِ وَاجتهدُوا وَبَيْنَ زَيْدَ وَطَالَ الضَّرَبُ وَالوَجْعُ²

فهو هنا يشير في نقد المبكر إلى أمثلة النحاة في مثل : (ضَرَبَ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا) و (ضَرَبَ زَيْدَ عُمَراً) .

ويصل هذا التكرار حداً فاحشاً في بعض الأبواب النحوية كما يبدو ذلك عند تصفحنا للكتب النحوية مثل باب الاشتغال والتنازع والتعليق وباب الممنوع من الصرف وغيرها ، مع ما في هذه الأمثلة من تحجر وجمود المعاني فهي أشبه بكلمات السحرة كما يرى أحدهم³ .
ونحب أن نشير هنا إلى أن بعض النحويين حاول أن يغير في هذه الأمثلة - كما أشرنا آنفاً - ولكن هذا التغيير جاء بعدما أظهر الناس ضجرهم منها وأشاروا إلى عيوب الكتب النحوية كما نلاحظ ذلك عند المتأخرین من المحدثین .

وعلى أي حال يعد التكرار في الأمثلة وجفافها سمة بارزة فيها وإن ذلك يكون في كل أمثلة الأبواب النحوية ، التي سنذكر جملًا منها والإشارة إلى بعض مصادرها بغية الاختصار .
ترد في باب الاشتغال الأمثلة الآتية (زيداً اضربه) و (عمراً امرز به) و (خالداً اضرب أباً) و (زيداً اشترب له ثوباً) و (أما زيداً فاقتلهُ و أما عمراً فاشتر له ثوباً) و (أما خالداً فلا تشتم أباً) و (أما بكرةً فلا تمرز به) و (زيداً ليضربهُ عمرو) و (أما زيداً فجدعأ له و أما عمراً فسقياً له)⁴ ، و تتكرر هذه العبارات في كثير من الكتب النحوية وهي في باب الدعاء : (اللهم زيداً فاغفر ذنبه) و (زيداً فأصلاح شأنه) و (عمراً ليجزء الله خيراً) و (زيداً قطع الله يده) و (زيداً أمر الله عليه العيش)⁵ .

وفي باب العدد يتناقلون جملًا واحدة مثل : (ثلاثة أبواب) و (أربعة أنفس) و (أربعة أثواب) و (ستة الأجمال) و (أحد عشر درهما) و (إحدى عشرة جارية) و (ثلاثون عبداً)⁶ ، وفي باب التحذير ترد هذه الجمل التي لم يعدلوا إلى غيرها على مرّ الحقب التي مرّ بها النحو

¹ - القواعد النحوية مادتها وطريقتها . عبد الحميد حسن : 22 . الطبعة الثانية . مطبعة العلوم . مصر .

1952

² - الإمتناع والمؤانسة . أبو حيان التوحيدي : 140/2 صحة وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان (د ، ت) .

³ - في التحو العربي - نقد وتجيئه . د . مهدي المخزومي : 166 . الطبعة الاولى . بيروت . 1964

⁴ - الكتاب : 137/1 - 138 - 142

⁵ - المصدر نفسه : 142 / 1

⁶ - الكتاب : 206 / 1

وهي : (الأسد الأسد) و (الجدار الجدار) و (الصبي الصبي) ^١ ، بينما حاول المحدثون أن يتجاوزوا ذلك إلى مفردات هي جزء من مفردات المجتمع المعاصر ، وحاولوا أن يجدوا في هذه الأمثلة بغية أن تكون قريبة إلى أذهان المتعلمين ، وفيها جانب آخر يؤكدون غرسه في نفوسهم مثل : (العجب والغور) و (الغفلة الغفلة) و (النفاق النفاق) و (الكذب الكذب) و (إياكم والنفاق) و (السيارة السيارة) ^٢ .

وفي باب التعليق أمثلة هي علم عليه ، وقد عرف هذا الباب بجموده بسبب أمثلته المكررة من كتاب إلى آخر من جهة وجفافها من جهة أخرى ، فهي لا تعكس دلالات مؤثرة وليس لها من واقع السلوك اللغوي المنطوق ، إنما هي أمثلة تلاعب بها النحويون مجاملة لنظرية العامل التي يلعب سحرها بالألفاظ الجملة الواحدة وما يتفرع عنها من وجود متعددة يحرص على معرفتها النحويون ومن ذلك : (قد عرَفتُ زيداً أبوَ مَنْ هُوَ) و (عَلِمْتُ غلامَ مَنْ أَنْتَ ؟) و (عَلِمْتُ أَزِيدَ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟) و (عَلِمْتُ مَا زَيْدُ فِي الدَّارِ) و (عَلِمْتُ لَزِيدَ مُنْطَلِقَ) ^٣ .

ومن العبارات التي تتردد أيضاً في باب ما ينتصب على إضمار الفعل جملتهم المشهورة : (إلا طعام ولو تمرأ) ^٤ ، وفي باب العطف تردد هذه الأمثلة : (جالس عمرأ أو خالداً أو بشراً) و (كُلْ لحاماً أو خبزاً أو تمراً) ^٥ ، ومن ذلك في باب تعدد الأخبار ، كل النحويين لم ينكروا عن مثالهم : (الرمان حلّ حامض) ، إلا الأخفش الأوسط ، فإنه حاول مخالفتهم في هذا الموضوع عندما تحدث عن قراءة ابن مسعود في قوله تعالى : « وهذا بعلي شيخاً » ^٦ ، برفع (شيخ) ^٧ ، على تعدد الأخبار مثل لها بغية الإيضاح بقوله : (هذا أحضر أحمر) ^٨ .

إنَّ هذا التكرار الفاحش الذي يبقى على هذه الأمثلة سمة لا تنفك عنها واضحة لمن أراد أن يلاحظها ربما له سبب وهو تأثر النحويين بعضهم ببعض ، فاللاحق يقتفي أثر السابق في كل شيء : منهجه وتبويبه للموضوعات ومعالجته للمسائل إلا في بعض الجوانب ومن هنا نلاحظ المبرد يحاكي أمثلة سيبويه وكذلك ابن السراج (ت 316هـ) ينقل أمثلة المبرد حرفيًا ، ومن ذلك حديث المبرد عن (حَتَّى) العاطفة التي يقدم لها الأمثلة الآتية : (ضَرَبَتِ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبَتِه) و (مَرَرَتِ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرَتِه) و (جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدًا جَاءَنِي) ^٩ ، وقد جاء هذا النص بتمامه عند ابن السراج إلا في بعض الأحيان كما قلنا ، فمثلاً يتحدث المبرد عن إضافة (أفعل) التفضيل فيقول : ((ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : (الخليفة أفضل بنى هاشم) ولو قلت :

(الخليفة أفضل بنى تميم) لم يجز وكان محلاً ؛ لأنَّه ليس منهم)) ^{١٠} ، فيذكر ابن السراج المسألة نفسها مع عدوله عن أمثلة شيخه وهي :

^١ - المصدر نفسه : 253 / 1

^٢ - النحو المصفى . د . محمد عيد : 425 الطبعة الرابعة . القاهرة . 1975 . وغيره من الكتب النحوية المدرسية الحديثة .

^٣ - الكتاب : 139/1 - الفوائد الضيائية : 280/2

^٤ - الكتاب : 269/1

^٥ - المصدر نفسه : 184/3

^٦ - هود / 72

^٧ - ينظر : القراءات الشاذة . ابن خالويه : 60

^٨ - معاني القرآن . الأخفش : 365/2 تحقيق فائز فارس الطبعة الثانية 1981 .

^٩ - المقتضب : 35/2

^{١٠} - المقتضب : 38/3

((...) عمرو أقوى الناس) ولو قلت : (عمرو أقوى الأسد) ، كان محلا ؛ لأنه ليس منهم)¹ .

و كانت لهذا النقل الحرفي مساوى لا يمكن أن تغفر ، فمثل موضوع (حتى) العاطفة تناقل النحويون أمثلتها ولم ينفتوا إلى أنها ليست بعاطفة وليس لها من الشواهد التي يمكن أن يطمئن إليها² .

إن هذا التكرار الذي اتسمت به الأمثلة كان سببا في جفافها ؛ لأنها مثلت حقبا بعيدة من تاريخ البنية اللغوية ، ولذا تحجرت وجمدت على حال واحدة ، على أننا لا نعد مثل هذا التكرار والجفاف في أمثلة المحدثين ، فقد جروا القدماء في أمثلتهم أحيانا .

وقد كان من النتائج التي انتهت بهذه السمة إلى ظهور دعوات سواء أكانت إصلاحية أم هدامة ، تدعو إلى إلغاء بعض الأبواب النحوية وإلغاء أمثلتها التي يترتب عليها تعدد في الوجوه الإعرابية غير مماثلة ل الواقع اللغوي المنطوق .

2- رداءة التعبير

إن هذه السمة نجدها في كثير من أمثلة النحاة ، فمنها ما يكون أبتر مقطوع الصلة بالصور العقلية وبالحقائق الحيوية ، ومنها ما يعكس دلالات غريبة لا تسجم والواقع اللغوي وسلوك أفراده ، وكل ذلك سببه النحويون الذين يهتمون بالجانب الشكلي من دون النظر إلى مضمونه .

إن لردانة التعبير جانبا سلبيا أدى إلى تحويل الجمل والعبارات إلى معجميات يحيطها الغموض ، تدفع النحويين في خلق أمثل هذه الأمثلة قضية العامل التي تعمل على ربط ألفاظ التركيب والبحث في العلامات الإعرابية التي تظهر على ألفاظ هذا التركيب أو ذاك ، وتبلغ أقصى درجات الرداءة في ثلاثة أبواب : باب الترخيم والنذبة والاسم الذي لا ينصرف وباب الإخبار ، فمن أمثلة ذلك في باب النذبة مثلا يقول سيبويه : ((في باب تكون ألف النذبة فيه تابعة لما قبلها ، إن كان مكسورا فهي ياء وإن كان مضموما فهي واو ... وذلك نحو : واظهر هوه ... واظهرهاه ... واظهرهموه ... واظهرهماه ... واغلامكيه ... واغلامكا))³ ومما يلاحظ ان هذه الأمثلة لا تستقيم حتى مع قواعد النحو ولا معطيات النحو ومقدماته ، فالنحويون يؤكدون أن باب النذبة من الأبواب التي يجب أن يكون التعبير عنها بوضوح ولا ليبس فيه ولذلك يقول الخليل (ت 175هـ) : ((إذا ندب فائما ينفعي لك ان تفجع بأعرف الأسماء وان تخض ولا تفهم؛ لأن النذبة على البيان))⁴ ، فلا تدب نكرة ولا مبهم وهذه التي ذكروها وغيرها مبهمات لا تعبر عن الموضوع بوضوح ، ويقول سيبويه في موضع آخر عند حديثه عن الاستثناء بـ (غير) : ((وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز بـ (غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا) ولو جاز أن تقول : (أتاني القوم زيداً) ، تزيد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصبا))⁵ ، فهنا سيبويه يجوز مثل هذا المثال : (أتاني القوم زيداً) على أن يكون (زيداً) منصوبا على الاستثناء ، ولكن إذا

¹ - الأصول في النحو : 225/1

² - سقف على حقيقتها في الباب الثاني - الفصل الأول

³ - الكتاب : 224/2

⁴ - المصدر نفسه : 324/1 - 328

⁵ - الكتاب : 343/2

كان الجانب الإعرابي فيه مستقيماً فدلالته أبعد ما تكون عن الاستقامة وتعبيره من الردائة ما لا يخفى .

وترد عنده الأمثلة الآتية التي يتناولها النحويون من بعده : (أعطاهاك) و (أعطاهاوني) و (أعطاهاها) و (أعطاهاه) و هي أمثلة يأباهما الذوق ويترفع عنها لسان الفصحاء ولذلك يقول سيبويه فيها : ((إنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ...))¹ ، فمن الظلم أن ننسب مثل هذه الطلاسم إلى لغة العرب ، ولا يقتصر سيبويه وأمثاله أن يقيسوا هذه المثل على شاهد واحد فريد وهو :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تُطَيِّبُ لِضَعْمَةٍ لِضَعْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابِهَا²

فهذا الشاهد لا يستقيم مع إرادة النحويين ؛ لأن القياس على مثل واحد غير صحيح ؛ ولأن الشعر فيه أحياناً من التعبير السقيم الكثير ؛ ولأنه يمثل لغة خاصة لها قيودها التي تفارق النظام المعهود في اللغة .

ويسأل سيبويه الخليل عن قول للعرب - وهذا ما يفهم من ظاهر كلامه إلا أنه في الحقيقة من كلام النحاة - وهو : (اضرب أيهم أفضل) و (اضرب أي أفضل) و (اضرب أيهم عاقل)³ . فهنا ينصب اهتمام الخليل وسيبوبيه في العامل في (أي) فهل هي مرفوعة أو منصوبة وما القياس في ذلك ؟ بينما المعنى الذي يشتمل عليه هذا التركيب لم يلتفت إليه وهو ضرب الأفضل أو العاقل ، فهما لا يضريان وهذا مما يسبب أحياناً سخرية عند الآخرين باتجاه تعبير النحاة ، وفي باب الممنوع من الصرف تجد الكثير من هذه الأمثلة المبنية في تأليفها ومضمونها ، فهناك قولهم : (هذا ضربون أقبل) ، ويعنون بـ (ضربون) رجلاً اسمه (ضربون) و تمثيلهم لرجل اسمه (رجلين) فيمن تسمى من الذكور بلفظ المثنى أو الجمع ، يقول سيبويه : ((فإن أقيسه وأجوهه أن تقول : (هذا رجلان) و (رأيت رجلين) و (مررت برجلين) ...))⁴ ، فهنا نلاحظ أن هذه الأمثلة تلبيس في تأليفها على الآخرين وحكمها غير واضح ، بينما هناك من النحويين من رأى فيها أن تعامل معاملة الأسماء المزيدة بـ (ألف ونون نحو) (عثمان)⁵ .

ومن أمثل هذه التراكيب الكثيرة التي لا تنسمج مع الواقع اللغوي ولا تفيدها نطقاً ولا تتمي ملحة عند المتعلمين ، وهي غامضة في تعبيرها ولا يمكن أن يستطيع المتعلم فك الغازها إلا النحوي وخياله ، ومن ذلك رجل سمي بـ (يغزو) و (عه) و (ره) ، فما حكم هذه الأسماء من جهة صرفها أو منعها من الصرف ؟ وما التغيير الذي يطرأ عليها ؟ هنا تأتي أمثلة النحويين وهي : (رأيت يغزي قبل) و (هذا و قد جاء) و (هذا أراد قد جاء)⁶ .

وكذلك أمثلتهم الأخرى التي ترد في هذا الباب نفسه ، في رجل تسمى بـ (قل) أو (خف) أو (بع) أو (أقم) ، أمر من : (قل و خاف و باع وأقام) ، فيقولون : (هذا قول قد جاء) و (هذا بع قد جاء) و (هذا خاف قد جاء) و (هذا أقم)⁷ .

¹ - المصدر نفسه : 364/2

² - الشاهد ينسب إلى مغمس بن لقيط الأسدي . ينظر . معجم الشعراء . محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ) : 308 تحقيق . عبد الستار محمد الفراج . دار إحياء الكتب العربية . مصر 1960 وينظر .

الكتاب : 365/2

³ - الكتاب : 399 - 398/2 - 403

⁴ - المصدر نفسه : 232/3

⁵ - المصدر نفسه : 232/3

⁶ - المصدر نفسه : 312/3

⁷ - الكتاب : 319/3

وربما كان هناك من يدعى أنَّ هذه تمارينات قدمها النحوُيون لأجل امتحان المتعلمين ولكن لا يجدر أن تكون هذه التمارين واضحة مفصحه عن قواعد مستتبطة من كلام العرب ومتمثلة للشائع والكثير منه؟ وليس مثل هذه التمارين ما يرجع على المتعلم المستفيد بشيء سوى (تشويش) الذهن وإراهقه ، بل يبدو على أكثر جملها العويس المبهم والكلام المرذول الذي لا يتاسب حتى مع القواعد النحوية التي نادى بها النحويون والقواعد البلاغية التي تؤكد أن تكون التراكيب ومفرداتها متزاوجة لا يبرئ بعضها من بعض كأنها أولاد علات كما يقول علماء البلاغة، ومن ذلك هذه الأمثلة التي ترد في باب الاستفهام والإخبار : (أيُ الرجُلُين هذُ ضارباه أبوها ؟)¹ و (أيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِه مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِه يَأْتِ صَاحِبُك ؟) و في باب الصلة والموصول ترد هذه الأمثلة : (ضَرَبَ اللَّذَانِ الْقَائِمَانِ إِلَى زِيَدِ أَخْواهُمَا الَّذِي مَكْرُمَهُ عَبْدُ اللَّهِ) و (مَرَرْتُ بِالْدَارِ الْهَادِمِهَا الْمَصْلُحُ دَارَهُ عَبْدُ اللَّهِ) و (رَأَيْتُ الْحَامِلَ الْمَطْعَمَهُ طَعَامَكَ غَلَامُكَ) و (قَيَامِ إِلَيْهِ زِيَدٌ مَعْجَبُ الشَّارِبِ مَاءَهُ الْأَكْلُ طَعَامَكَ أَعْجَبَ حُسْنُ حَذَاءِ نَعْلَكَ حَذَاؤُهَا لَا يَسْنَ نَعْلَ أَخِيكَ)² .

إن هذه الأمثلة وغيرها الكثير مما يجري على نسقها في كتب نحاة العرب والدرس النحو التقليدي كان لها جانب سيني في منهج النحاة وعلى المتعلمين لهذا النحو ، ف بهذه الأمثلة جانبوا الجادة الصحيحة التي يدرس النحو فيها ، فهي مخالفة للجانب الوصفي لكلام الناطقين من جهة و يمحوها الذوق السليم من جهة أخرى ، ولم يؤمل لها أن تفيد المتعلمين شيئاً من جهة أخرى .

ويظل الأمر على ما هو عليه ، اللاحق يتبع السابق في نقل هذا الاشتراك من دون النظر إلى حقيقته أو إعادة النظر في هذه المسائل وأمثلتها بغية إصلاحها وإسقاط المخل منها ، فهم يتوارثون العيوب والأخطاء الواحد تلو الآخر فمن يتابع أبا بكر بن السراج في كتابه (الأصول في النحو) فسيجد مسائله وأمثلته هي عينها مسائل وأمثلة شيخه المبرد ، بل ربما يفوقه أحيانا في ردائة تعبيره وسوء اختياره للأمثلة ، لاحظ ما جاء عنده في باب النسبة : (واغلامكموه... واغلامكيمه... واغلامنكاه... واغلاممهوه... واغلامهموه... واغلاممهاه... واغلامنهاه... واغلامنهماه... وانقطاع ظهرهوه... وانقطاع ظهرهيه...)³)

إن هذه الأمثلة لها آثار سيئة جداً على حقيقة النحو العربي الواضح السهل الذي يقوم على الوضوح والبيان ويتجنب اللبس ما أمكن في كل أبوابه ، ومثل هذه وأمثالها فتحت أبواب النقد على مصارعيه اتجاه نحونا ، وقد نوافق أولئك الدعاة إلى إصلاح النحو العربي في بعض جوانب دعواتهم ومنها إبعاد أمثل هذه الجمل العويصة واستبدالها بجمل أخرى توافق القواعد وتساير طريق الناطقين .

٢٩٥/٢ - المقتضب :

2 - المصدر نفسه :

3 - الأصول في النحو : 357/1

الفصل الثالث

**وظائف المثال النحوی المصنوع
و عوامل اللجوء إلیه**

**المبحث الأول: وظائف المثال
النحوی المصنوع**

**المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلی
المثال النحوی المصنوع**

الفصل الثالث

المبحث الأول : وظائف المثال

النحو في المصنوع

لقد وظّف النحويون المثال المصنوع للتعبير عن جوانب كثيرة ظهرت في كتبهم مستغلين طبيعة المثال نفسه وقدرتهم على تأليف كلماته وتكونين أنماط من الجمل بوساطته فهو طوع رغباتهم يتشكل أمام ما يسردون من قواعد ثم يرددونها بهذه الأمثلة التي توضح صحة هذه القاعدة وطريقة الناطقين باللغة وسمتهم المعهود في اللغة .

وجد النحويون في هذه الأمثلة القدرة على تصوير ما يريدون إياضاحه ، فاتهم يصوروون المطرد من القواعد والشائع والكثير مع وجود الشواهد الحية من المنثور والمنظوم ولهم في ذلك سبب يدعوه إلى استعمال مثل هذه الأمثلة – سنذكره فيما بعد ¹ .

ذلك للمثال المصنوع القدرة على تشكيل نطوق العرب المختلفة فقد ظهرت فيه لغات القبائل وكذلك لغات الأمصار مثل الحجاز واليمن .

وفي بعض الأحيان يكون المثال حكما لفضن نزاعات النحو واختلافهم في مسائل كان للمثال فيها حضور متميز ، وتبدو فيه أثر الصنعة والدقة في اختياره التي تفهم أحياناً الخصم مسلماً بحجة هذا الفريق أو ذاك ، ومن ذلك الأمثلة التي صنعها النحويون عند الحديث عن تقديم الفاعل مثل (الزيдан ضرب) و (ضرب زيد) ، فالفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمها عليه نحو المثال الأول (الزيдан ضرب) ، يقول : ((وإنما مثّلنا بالمتثنى دون المفرد ؛ لأنّ من لا يتحقق يظنّ أنه لا فصل بين قوله : (زيد ضرب) و (ضرب زيد) ، حتى كأنه يرفع (زيد) بـ(ضرب) مقدماً كان أو مؤخراً ، فإذا قلنا له : إن الفاعل لا يجوز تقديمها أخذ ينافق بهذا ويقول : (زيد ضرب) أحسن كلام ولا يدرى أنَّ (زيداً) إذا قدم كان مرفوعاً بالابتداء وكان الفاعل ضميره المستكן في (ضرب) بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون : (الزيدان ضرب) ، فلو كان (زيد) في قوله : (زيد ضرب) مرفوعاً بـ(ضرب) وكان (ضرب) فارغاً من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز (الزيدان ضرب) ، فلما لم يقولوا إلا (ضرباً) علمت أن (الزيدان) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في (ضرباً) ، فإذا تقرر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظاً وهو قوله : (زيد ضرب) ، فتقطع بـ(زيداً) مرفوع بالابتداء وإن في (ضرب) ضميراً له))² ، فالنحو وظفوا هذه الأمثلة لحلِّ قضایاهم ونزاعاتهم ، فقد رأينا المثال (الزيдан ضرب) لم يرد في شاهد واقعي ، ولقد أوجده نزاعات النحو تسعفهم في ذلك مخيلتهم في صنع المثال .

ومن هنا نلاحظ تعدد وظائف المثال وحضوره في مناسبات كثيرة في الدرس النحوي ، فهو يتمثل القواعد الشائعة المطردة وتتمثل فيه مسائل غير واقعية وافتراضية ويصور لهجات القبائل العربية المختلفة وما إلى ذلك من وظائف سنعرض لها – إن شاء الله - .

١ - الفصل الثالث . المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلى المثال . العامل التعليمي .

٢ - المقتضى في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني : 327/1 - 328

أولاً : أمثلة لبيان الممتنع من القواعد النحوية

لقد اعتاد النحويون أن يذكروا أمثلة توضح ما يخالف القاعدة النحوية وأنها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطاً من شروط الصحة وفارقته الضوابط التي احتذاه المتكلم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة والى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم .

إن هذا الاتجاه نجده عند النحاة كلهم ولم يشذ منهم أحد في الجري على هذه الطريقة ، وهو يمثل جانباً تعليمياً ، فالنحوي يعمد إلى تصوير تعبيرين ، الأول يساير القاعدة والآخر فيه خروج عنها وغايته في ذلك تنبيه المتعلم على خطأ هذا التركيب ومن ثم الدعوة إلى تركه ، فإذا قال النحوي هذا يمتنع أو لا يجوز فالمعنى أن ارتکاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية ، فلا يجوز لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً أو مضافاً ، ولا أن يدخل الجواز على الأسماء ولا حروف الجر على الأفعال ولا أن يحذف بلا دليل ولا يستغني عمّا افتقر إليه أحد الموصولات ، وكل ذلك لم يعهد عن العرب أنهم نطقوا به غير أن النحاة مثّلوه .

وقد مرّت هذه الطريقة بدورين الأول يمثله سيبويه ، فإنه ذكر مثل هذه الأمثلة الكثيرة وأصدر عليها أحكاماً تدلّ على خطئها ومنها (الكلام المحال ، والقبح ، والكذب والمكره ، والرديء ، والخيث) والدور الآخر يمثله النحويون المتاخرون فإنهم يذكرون الجائز وغير الجائز وقليلاً ما يصدرون مثل تلك الأحكام .

يبدو أن النحويين اقتدوا أثراً الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان أول من ابتدع طريقة (التكلبيات) لمعرفة المستعمل من الكلمات والمهمل منها ، فأخذ النحاة يقتبون هذه الجمل بما تحتمله من تقديم وتأخير ، ومن ثم معرفة ما وافق منها طريقة المتكلمين وما خالفها ومثال ذلك ما يرد عندهم في باب (كان) وهو (كان زيد آكلًا طعامك) فهذا التركيب جائز عند كل النحاة ، ومنه يمكن توليد تسع عشرة جملة ، وبطريقة التكلبيات بتقديم بعض عناصر الجملة على بعض

على النحو الآتي :

- 1 (كان آكلًا طعامك زيد)
- 2 (كان زيد طعامك آكلًا)
- 3 (كان طعامك آكلًا زيد)
- 4 (طعامك آكلًا كان زيد)
- 5 (طعامك كان زيد آكلًا)
- 6 (كان طعامك زيد آكلًا)
- 7 (آكلًا كان طعامك زيد)
- 8 (طعامك كان آكلًا زيد)
- 9 (كان آكلًا زيد طعامك)
- 10 (زيد كان آكلًا طعامك)
- 11 (زيد آكلًا طعامك كان)
- 12 (آكلًا طعامك زيد كان)
- 13 (زيد طعامك كان آكلًا)
- 14 (زيد طعامك كان آكلًا)
- 15 (طعامك آكلًا زيد كان)
- 16 (طعامك زيد كان آكلًا)

- 17-(زيد طعامك كان أكلًا)
 18-(أكلًا زيد طعامك كان)
 19-(طعامك زيد أكلًا كان)

فالجملة الأولى هي نواة كل هذه الجمل (كان زيد أكلًا طعامك) ، يذكرها النحويون لإيضاح أن معنول خبر (كان) لا يتقدم عليها أو على العامل نفسه ، وهنا يذكرون أن الجملة الأولى والثانية جائزة عند كل النحوة ، والثالثة جائزة عند الكوفيين والرابعة جائزة عند البصريين والكسائي (ت 189هـ) وخطأ عند الفراء (ت 207هـ) ، الخامسة جائزة عند كل النحوة ، والسادسة جائزة عند البصريين وخطأ عند الكوفيين ، والسابعة خطأ عند كل النحوة ، والثامنة والتاسعة جائزتان عند كل النحوة والعشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة كلها جائزة عند النحوة بلا خلاف ، أما الرابعة عشرة والخامسة عشرة فهما جائزتان عند البصريين والكسائي وخطأ عند الفراء ، أما السادسة عشرة والسابعة عشرة فهما جائزتان عند كل النحوة ، أما الثامنة عشرة فهي جائزة عند البصريين وخطأ عند الكوفيين ، والتاسعة عشرة جائزة عند البصريين والكسائي وخطأ عند بقية الكوفيين ¹ .

وربما كانت هذه الجمل صحيحة كلها لو عرضت على البحث البلاغي ودرست في باب التقديم و التأخير و ما يتبع ذلك من جهة الاهتمام و العناية بتقديم المفردة داخل الجملة أو لإيضاح دلالة جديدة لها .

إن طريقة النحويين هذه تؤكد لنا حققتين ، الأولى : أن دراسة النحوة لم تكن ((في ذاتها ومن أجل ذاتها كما يتطلب ذلك المنهج الوصفي ، بل كانت دراستهم لها لغرض تعليمي الهدف منه تنمية اللغة من اللحن الذي بدأ يغزو السنة الناس ، ويفشو في كلامهم حتى استوى في ذلك عامتهم وخاصتهم)) ² .

وقد تنبه اللغويون المعاصرون إلى هذه الحقيقة ، فقال تمام حسان : ((إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ، فرضاً على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوًا معياريًّا لا نحوًًا وصفيًّا)) ³ .

أما الحقيقة الأخرى : فإن عمل النحوة هذا يدل على أنهم كانوا معلمين أكثر من كونهم علماء يدرسون اللغة لأجل فهم اللغة واستنباط قوانينها والمراحل التي مررت بها ، وكان المستشرق الألماني برجمانسرا قد أشار إلى أن دارسي اللغة الأوائل قد تعدوا وظيفة (العالم) إلى وظيفة (المعلم) بسبب ((مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات ، وهذا وإن كان واجباً نافعاً فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عمّا يكون في الحقيقة لا عمّا كان ينبغي أن يكون ، والمعلم لا يظنّ أن تعليمه أقوى من الحياة ، فإن نسي هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتوسع إذن الشق بين اللغة الحقيقة الحية ، وما يعلم النحويون كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية)) ⁴ .

¹ - الأشباه والنظائر . السيوطي : 72/2 . راجعه وقدم له . د . فائق ترحبني . الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي . بيروت . 1984.

² - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 134

³ - اللغة العربية معناها ومبناها . د . تمام حسان : 13 . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973

⁴ - التطور النحوي للغة العربية . برجمانسرا : 204 - 205 . ترجمة . د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي . الرياض . 1982م

وهنا نؤكد أن هذه الوجوه غير الجائزة والممتنعة عند النحاة ليس كلها خطأ أو ممتنعة ، فربما كان هذا المنع وعدم الجواز يعبر عن وجه نظر نحوئي وتقليل للمذهب الذي آمن به ، وأحياناً أخرى يعبر لنا هذا عن خطأ واضطراب في المنهج الذي اتبעה النحاة ، وأحياناً يصرون على أساليب خطأوها في النثر وهي من صميم لغة الشعر ، وأحياناً يدفعهم النظر في دلالة التراكيب وعدم استقامتها إلى تخطيتها وحظر استعمالها ، وكل هذه الدوافع تعدّ من الأسس التي جعلت النحاة يخطئون هذه التراكيب ويعنونها ، ويجدون هنا أن نعرض لهذه الأسس وتناقش بعض مسائلها .

أ. مخالفه الضوابط النحوية

ويقوم هذا الأساس على النظر في كلام العرب وما جرى عليه من سنن ، ويظهر أن النحاة حاولوا ما أمكن أن يستقرروا كلام العرب ويستقصوا نظامه العام ، ومن ثم الإشارة إلى ما يخالفه

تعُد هذه الأمثلة الممتنعة مخالفة للأصول العامة المتعارف عليها ، وارتكابها يعُد خروجاً عن قانون اللغة وانحرافاً غير مقبول ، يرى سيبويه أن مثل هذا التركيب (مررث بقائماً رجل) لا يجوز وهو كلام خبيث قبيح ضعيف كما يصف ذلك ؛ ((من قبل أنه لا يفصل بين الجار وال مجرور))¹ ، فالجار والمجرور شيئاً متلازمان في كلام العرب ولا يجوز الفصل بينهما ، ونظير هذا المثال ، المثال الآتي الذي يذكره سيبويه (رب قائماً رجل) وله الحكم المتقدم في القبح والضعف² .

وعند حديثه عن أحکام الحال وضوابطه لا يجوز أن يقال : (قائماً فيها رجل)³ ، فمثل هذه الحالة لا يسوي نصب الحال إلا إذا تقدم العامل عليها وهو جار ومجرور أو ما فيه معنى الفعل كما يتخيله النحاة هنا وهو (استقر) وصاحب الحال نكرة ، وإذا كان العامل في الحال هذه صفتة فلا يجوز تقديمها أي الحال على العامل ، وقد رفض سيبويه أن يكون هذا التركيب قياساً على قولهم : (راكباً مَرَ زيد) أو (راكباً مَرَ الرجل) ؛ لأن العامل في الحال في المثالين كما يرى النحاة متصرف فيجوز تقديم الحال عليه ، أما قولهم : (قائماً فيها رجل) فهو خطأ وصوابه (فيها قائماً رجل) .

ويذكر النحويون أن (الفعل) يكون خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه ... فلا يجوز أن تقول (ذهبَ يقوُم) ولا (يقوُم يجلس)⁴ ، فهذه علامة من علامات الفعل وهو أن يكون خبراً ، ويذكر ابن السراج أن الوجه الصحيح هو ما كان في هذين المثالين (أخوك يقوُم) و (قامَ أخوك) فيكون حديثاً عن الآخر⁵ .

وتذكر للاسم علامة أخرى وهي صحة جرِه بحرف الجر ودخوله عليه ، فيقال : (مررث بزيد وبأخيك وبالرجل) ، فهذه خصوصية تميزه من الفعل والحرف فلا يجوز أن يقال : (مررث بيقوُم) ولا (ذهبت إلى قام)⁶ ، ومثل هذه الأمثلة تعُد خطأً ولا ترد على ألسنة الناطقين وهي (قد الرجل) و (سوف الغلام) و (قد اضرَب الرجل) و (سوف اقتل الأسد)؛ لأن الاسم

¹ - الكتاب : 124/1

² - ينظر . المصدر نفسه : 130/1

³ - المصدر نفسه : 124/2

⁴ - الأصول في النحو . ابن السراج : 37/1

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - الأصول في النحو: 37/1 .

((يعرف بامتناع (قد) و (سوف) من الدخول عليه))¹ ، وكذلك امتناع دخولهما على فعل الأمر .

وهذه الأمثلة غايتها تعليم المتعلم أنها غير صحيحة ومخالفة للضوابط النحوية ، ومعنى ذلك أنها ليس لها وجود إلا في مخيلة النحوي الذي يعده إلى صنعها لغرض تعليمي حسب . كذلك يورد لنا النحاة الأمثلة الآتية وهي مما تعد خطأ (إلى منطلق) و (عن ذاته) ، أما عن سبب الخطأ ؛ فلأن ((الحرف ما لا يجوز أن يخبر عن الاسم ...))² ، وربما وجدنا من النحاة من يجيز مثل هذين التركيبين على فرض وجود من يتسمى بهذين الحرفين (إلى) و (عن) كما يفترض النحاة أسماء أعلام مثل هذه نجدها في أبواب من النحو – سنذكرها فيما بعد³ – ولكن الأجرد بنا إلا نلتفت إلى مثل هذه الافتراضات التي لا سبيل إلى وجودها في الكلام المنطوق .

وعند الحديث عن الفرق بين الأداتين الجازمتين (لَمَا) و (لَمْ) ترد الأمثلة الآتية (إن لَمَا تُقْنَمْ) و (وصلت إلى بغداد لَمْ) ، فالمثال الأول يمتنع وروده في الكلام ؛ لأن ((لَمَا لا تقترن بأداة شرط))⁴ ، والمثال الآخر كذلك يعد خطأ ؛ لأن منفي (لَمْ) لا يحذف كما يحذف بعد نظيرتها (لَمَا) على أنه ورد في لغة الشعر وحكم عليه بالضرورة يقول⁵ :

احفظ وديعتك التي استؤذنتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

ويشترطون لنصب المفعول له شروطا ، منها : 1- أن يكون مصدرا 2- و كونه قليبا 3- و كونه علة 4- وكونه متحدا مع المعلل به في الوقت والفاعل .

وعلى هذا تعد الجمل الآتية كلها ممنوعة وغير صحيحة لمخالفتها الشروط وهي :

- 1 جئتك السمن والعسل
- 2 جئتك قراءةً للعلم – أو – قتلاً للكافر
- 3 أحسنت إليك إحساناً إليك
- 4 جئتك أمس طمعاً غداً في معروفك
- 5 جئتك محبتك إياي⁶

لأن الجملة الأولى فقد منها شرط المصدرية والثانية فيها مصدر ولكنه ليس بقلبي والثالثة ليس علة وإنما علل الشيء بنفسه ، وفي الرابعة فقد شرط الاتحاد في الزمان ، فالظرف (أمس) ناقض الظرف (غداً) ودل على أنهما حصلا في زمانين مختلفين ، وأما الخامسة فلم يتحد فيها الفاعل ، فإن فاعل المجيء هو غير فاعل المحبة بهذه الخروقات للقاعدة ليس لها شواهد ، فيسعف النحويين في تصويرها المثال المصنوع .

ويقرر النحويون أن النكرة لا تنبع بمعرفة ولا العكس فلا يجوز (مررت برجل الفاضل) ولا (بزيده فاضل)¹ . ويشترطون في فعل الجملة الشرطية ستة أمور : 1- لا يكون ماضي المعنى

¹ - المصدر نفسه .

² - المصدر نفسه : 40/1

³ - الفصل الرابع . أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع

⁴ - مغني اللبيب : 367

⁵ - ديوان إبراهيم بن هرمة : 191 . تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . دار الحياة . 1969 وينظر . خزانة الأدب : 628/3 . شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي :

233 . المطبعة البهية . مصر 1322هـ . مغني اللبيب : 369

⁶ - شرح ألا شموني : 345/2

2- لا يكون طبيبا 3- لا يكون جاما 4- لا يكون مقرضا بـ(قد) 6- لا يكون مقرضا بحرف نفي غير (لم) و (لا) . وكل مثال جاء مخالفا لهذه الشروط يعُد خطأ ولا يختلف مع المستوى الأدائي الشائع ، وقد صرَّ لنا النحويون الأمثلة التي تخرج عن هذه الضوابط وهي : 1- إن قام زيد أمس أقسم معه . 2- إن قُمْ - إن ليقُمْ - إن لا يقُمْ . 3- إن عسى - إن ليس . 4- إن سوف يقُمْ . 5- إن قد قام زيد - إن قد يقُمْ . 6- إن لَمَا يقُمْ - إن لَن يقُمْ² .

وفي باب (المفعول معه) يذكرون لصحة نصبه ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون اسما ، والثاني أن يكون بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه³ ، وتترد هنا أمثلة لا تستقيم مع هذه الضوابط : (بعثك الدار باثاثها والعبد بثيابه) و (جاء زيد مع عمرو) و (مزجت عسلاً وماء) و (كل رجلٌ وضياعته) و (هذا لك وأباك) ، إن هذه الأمثلة لا نقول فيها إنها خطأ وغير صحيحة ، بل هي صحيحة ولكنها بحسب الضوابط المذكورة آنفا لا نستطيع عد الكلمات الآتية فيها مفعولا معه وهي (باثاثها - بثيابه - عمرو - ماء - ضياعته - أباك) ؛ لأن (أثاث) لم تقع بعد الواو بمعنى (مع) وإن كان حرف الباء هنا قد تضمن معنى (مع) وقد ورد ذلك في كلام الله تعالى « وقد دخلوا بالكسن وهم قد خَجُوا به »⁴ ، وكلمة (عمرو) لا تكون مفعولا معه ؛ لأنها جاءت بعد الظرف الدال صراحة على المعية وهو (مع) ، وكلمة (ماء) مسبوقة بواو ليست للمعية وإنما هي عاطفة ، وكلمتا (ضياعته و أباك) غير مسبوقتين بفعل أو ما في معناه من المشتقات من الفعل ولقد حكم سيبويه على المثال الأخير (هذا لك وأباك) بالقبح ؛ ((لأنك لم تذكر فعلا ولا ما في معناه))⁵ ، وقد فسر ابن هشام حكم سيبويه بأنه قبيح المراد منه الممتنع⁶ .

وفي باب الحال يذكر النحاة له مواضع تمثل بهذه الأمثلة (جاء زيد سيركب) و (أقبل محمد سوف يضحك) و (جاء زيد ضحك) ؛ لأن ((الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال ؛ لأنه لا يدل على الحال (كما في المثال الأول والثاني) وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا ؛ لعدم دلالته عليها (كما في المثال الثالث) ...))⁷ ، وفي الموضع نفسه (الحال) والحديث عن الرابط في الجملة الواقعة حالا التي لم يذكر معها الواو ((فلا بد من ضمير)) رابط لها ؛ ((وذلك نحو قوله : (أقبل محمد على رأسه قلنوسة) ...))⁸ ، ولو قلت : (أقبل محمد على عبد الله قلنوسة) كان التعبير غير صحيح ((وأنت تزيد الحال ... ؛ لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام ، لا الواو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله))⁹ . واشتغل النحويون في الجملة الموصول بها أن تكون ((خبرية لفظاً ومعنى وهي الجملة المحتملة للصدق والكذب)) ، فالجملتان (جاء الذي قام) و (جاء الذي أبوه قائم) صحيحتان تصلحان صلة لاسم الموصول (الذي) وما جاء خلاف ذلك فهو ممتنع ولا يساير الأكثر الشائع

¹ شرح شذور الذهب : 433

² المصدر نفسه : 338

³ المصدر نفسه : 237

⁴ المائدة 61/

⁵ الكتاب : 297/1

⁶ شرح شذور الذهب : 243

⁷ شرح المفصل . ابن يعيش : 69/2

⁸ المصدر نفسه : 68/2

⁹ شرح المفصل : 68 / 2

، فيذكر النحويون أمثلة ممتنعة في هذا الباب منها : (جاءَ الْذِي هَلْ قَامَ) و(جاءَ الْذِي لَا تَضْرِبُهُ) و (جاءَ الْذِي أَضْرَبْهُ) و (جاءَ الْذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ) و (جاءَ الْذِي رَحْمَةُ اللَّهِ) و (جاءَ الْذِي مَا أَحْسَنَهُ) و (جاءَ الْذِي لَكَنْهُ قَائِمٌ)¹ ، فهذه جمل قصد بها الإنشاء وهو مما لا يحتمل الصدق والكذب ، ويستثنى عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في هذا الموطن مسألة فيقول : ((إنْ أَتَيْتَ بِالْقَوْلِ مَعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَازَ ، لَأَنَّهُ يَصِيرُ أَخْبَارًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْذِي أَقُولُ فِيهِ أَضْرِبْهُ) - (الْذِي أَقُولُ فِيهِ مَا أَكْرَمَهُ) وَإِنْ أَضْمَرْتَ (الْقَوْلَ) كَمَا تَقْدِمُ فِي بَابِ الْخَبْرِ فَقُلْتَ : (الْذِي لَا تَضْرِبْهُ) جَازَ وَالْمَأْخوذُ بِهِ الْجَيدُ هُوَ إِظْهَارُ (الْقَوْلَ))² ، وهذا الكلام الذي ذكره يشتمل على جملة تناقضات :

الأول : تجويز ما منعه سابقاً في المسألة الأولى .

والثاني إظهار (القول) في صلة هذه الجمل كما مثل لم يسمع عن الفصحاء زيادة على ضعفها ورداءة تأليفها .

الثالث : أن هذه الجمل متخيلة ومصنوعة ولا تمثل الواقع اللغوي .

بـ. التقديم والتأخير

من المعروف أن مصطلح (التقديم والتأخير) يدخل في الدرس النحوي والبلاغي ، فالنحويون أشاروا في أبواب كثيرة إلى وجوب تقديم بعض الكلم أو تأخيره أو جوازه من غير الاهتمام بالجانب الدلالي الذي يترتب عليه وهو أمر ما انفك عنه البلاغيون يولونه اهتماماً كبيراً في بحوثهم ، ولذلك كان درسهم متميزاً ، ويبدو أن البلاغيين لم يفرطوا بتركيز ولم يخطئوا إلا إذا وجدوا ضعفاً في تأليفه .

إن النحويين نظروا إلى الكلام وهو في حالة التقديم والتأخير من جهة الآخر الإعرابي فيه لا من جهة المعنى ولذلك أسلقوه كثيراً من التراكيب التي نشأت بسببه ، وهنا نذكر أمثلة ممتنعة وغير جائزة من وجهة النظر النحوية ونقرر ابتداءً أن هذه الوجوه ليست كلها ممتنعة بل بعضها جائز وبعضها اختلف فيه النحويون ، منهم من أجازه ، ومنهم من منعه ، وأمر آخر نشير إليه هو أن بعض هذه الأمثلة لم ترد في كلام العرب من النثر والنظم ، وإنما كانت أمثلته مما صنعه النحويون ، ومن ذلك ما يرد في باب الجملة الاسمية وما يلحقها من عناصر كـ(إنـ) وأخواتها ، فأننا اعتدنا أن نرى عناصرها مرتبة على الوجه الآتي (إنـ) أو إحدى أخواتها ، واسمها ، وخبرها . ويمكن أن يتقدم خبرها في ترتيب آخر وهو : عنصر الزيادة (إنـ) والخبر بعدها مقدم وهو شبه جملة (جار و مجرور أو ظرف) والاسم مؤخر ، وهذا النوع من التقديم سائع أيضاً ، ولكن التقديم غير المألف في هذا الموضع غير ما سبق يتمثل في هذا المثال (إنـ أخوك عبد الله) وقد عـد النحويون التقديم في مثل هذا المثال يؤدي إلى خلل في صحة هذا التركيب وخروج عن المألف ، وهذا لا يجوز ويعـد خطأً : ((لأنـها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته ، فـكما لم تتصرفـ (إنـ) كال فعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تـفـقـ قـوـتهـ))³ ، وعلى أي حال نحن لا نؤمن بمسألة القوة والضعف المنسبتين إلى العوامل والأدوات ، وليس هناك ما يثبت صحة كلام النحويين في هذا الموضوع . وقد ارتضى أحد المحدثين القول بصحبة المثال المتقدم على ((أساس ضبط الاسم نفسه وهو (أخوك) فالواو علامة على أنـ الكلمة

¹ - شرح شذور الذهب : 141 . الأشباه والنظائر : 2 / 186 . شرح الأشموني : 1 / 208

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 317/1

³ - الكتاب : 59/1

مرفوعة وإنها الخبر ...)) ¹ وهذا الكلام غير مرضٍ فكيف يتسعى لنا قبول الخطأ والانحراف عن النظام اللغوي العام ، فإن كان هنا ما يدل على رفع الخبر وهو الواو في (أخوك) فقد يفتقد مع اسم آخر ويحصل لبس بتقديمه وهو ما نحاول تجنبه قدر الإمكان .

ومثل هذا المثال المتقدم يرد عند النحاة المثال الآتي وفي الباب نفسه (كانَ أخوك عبد الله) ² ، ولأن الأداة (كانَ) تعد من أخوات (إنَّ) في العمل ، فلا يجوز فيها ما لا يجوز في (إنَّ) ولا يصح لنا قبول مثل هذا التقديم ؛ لأن السلوك اللغوي الشائع على خلافه .

ومن التقديم الذي رفضه النحويون في باب (كان) ما يظهر في المثالين الآتيين (كانت زيداً الحَمَى تأخذ) و (كانت زيداً تأخذ الحَمَى) ³ والأصل الصحيح لهذين المثالين نحوياً هو (كانت الحَمَى تأخذ زيداً) ف(الحَمَى) معمول (كانت) وفي الفعل (تأخذ) ضمير يعود على (الحَمَى) و (زيداً) معمول الفعل (تأخذ) ، ومن هنا يتضح سبب خطأ هذين المثالين ؛ ((لأنَّه لا يجوز أن يلي (كان) إلا شيء تعلم فيه أو في موضعه)) ⁴ ، وحين أتى بعدها (زيداً) وهو معمول الفعل (تأخذ) فإن هذا يؤدي إلى اللبس حين الإعراب .

ويستقيح الخليل قولهم : (قائم زيد) ⁵ من جهة الإعراب ، فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأً مقدماً و (زيد) الخبر . وكان الأجر بالخليل لا يستقيح مثل هذا الترکيب وألا ينظر إلى جهة الإعراب ، فإن الإعراب لا يتحكم في بعض الأحيان بصورة التقديم إذا كان من وراء التقديم دلالة جديدة .

إن البلاغيين أمثال عبد القاهر الجرجاني يعتنون بمثل هذا المثال ويفكرون صحته وسلامته، ويررون أن هذه الجمل كلها صحيحة وكل واحدة تدل على معنى لا يكون في الأخرى، فالجمل (زيد منطلق) و (منطلق زيد) و (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) و (ينطق زيد) و (زيد ينطق) ⁶ ، جمل صحيحة ولعل ما استقيحه الخليل في قوله : (قائم زيد) يقابل من هذه الجمل (منطلق زيد) وقد ورد مثله في التراكيب نحوية الآتية (تميمي أنا) و (مشنوع من يشنوك) و (رجل عبد الله حَرْ صفتُه) ⁷ ، وهذا التقديم يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند كقوله تعالى : « لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ » ⁸ .

ومن الوجوه الممتعنة التي خضعت لفكرة الإعراب وصار كل تقدير فيها ينتهي بها إلى الخروج عن الضوابط ، الأمثلة الآتية (ما زيداً أنا الضارب) و (زيداً أنت الضارب) و (أنت المئة الواهب) ⁹ ، فلا يجوز تقديم المعمول (زيداً) هنا على العامل فيه (الضارب) ؛ لأن (ال) بمنزلة الاسم الموصول بمعنى (الذي) وهنا حصل خروج عن الضابط الذي ينص على أنه لا يعمل شيء من الصلة فيما قبله ¹⁰ .

¹ - التراكيب غير الصحيحة نحوياً في كتاب سيبويه - دراسة لغوية . د . محمود سليمان ياقوت : 112 .
الطبعة الثانية . دار المعرفة الجامعية . مصر . سنة 1988

² - الكتاب : 131/2

³ - الكتاب : 70/1 . والمقتضى في شرح الإيضاح : 433/1

⁴ - الكتاب : 70/1

⁵ - الكتاب : 127/2

⁶ - دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني : 56 . صحنه . محمد رشيد رضا . مكتبة القاهرة . مصر

⁷ - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 66/1 . شرح ابن عقيل : 229/1

⁸ - الكافرون : 6 /

⁹ - الكتاب : 130/1

¹⁰ - ينظر . المصدر نفسه .

وفي ترتيب الجملة الفعلية وما يتصل بها ترد الأمثلة الآتية التي تعدّ مما لا يجوز ومخالفة لنظام اللغة المعروف ، من ذلك ما يذكر في العلامات التي تختص بالدخول على الفعل وهي علم عليه كـ(سوف) وـ(قد) ، فإن الأولى تختص بالفعل المضارع والأخرى تدخل على الفعلين الماضي والمضارع ، فهما من خواص الفعل ، ومن الخطأ دخولهما على الاسم وما يصور ذلك المثلان الآتيان (سوف زيداً أضرب) وـ(قد زيداً لقيت) ، فمثل هذا التعبير غير صحيح ؛ لأن هاتين الأداتين ((إنما وضعت للأفعال))¹ ، وإن ((من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل لا يكون الذي يليها غيره مظهاً أو مضمراً ، فمما لا يليه الفعل إلا مظهاً (قد) وـ(سوف) ...) ، وهناك أمثلة أخرى تصور شكلًا من أشكال التقديم الممتنع وهي (أنك منطق بلغبي) وـ(أنك منطق عرفت)² ؛ لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر له موقعه الإعرابي المرتبط بال فعلين (بلغ) وـ(عرف) وال الصحيح نحوياً أن يقال : (بلغني أنك منطق) ، قال سيبويه : ((لأن الكلام بعد (أن) وـ(أن) غير مستغنٍ))⁴.

وكذلك لم يعهد تقدم (كي) على الاسم مفصولة عن المضارع ، يقول سيبويه : ((فلا كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدئون بعدها كفبح : (كي عبد الله يقول ذاك)...))⁵ ، فهذا قبيح وال الصحيح نحوياً أن يقال : (كي يقول عبد الله ذاك) ، فلا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ، ومن هذا التقديم المرفوض مثالهم (أذكر أن تنتج نافذك أحب إليك أم أنت) ؛ ((لأن (ذكراً) منصوب بـ(تنتج) فلا يجوز تقديمها على (أن)؛ لأن جميع ما يتعلق بفعل الصلة كالجزء منه))⁶.

ومن التقديم الممتنع في باب المفعول به يذكرون المثال الآتي (ضربَ علَامَهُ زِيدَ) ، ولم يتفق النحويون على هذا التعبير ، فهم على فريقين ، منهم من قبله ، ومنهم من رفضه ، ويبدو أن الذين قبلوه استندوا إلى لغة الشعر التي ورد فيها هذا التعبير ومن ذلك الشواهد الآتية :

وكاد ، لو ساعدَ المقدورُ ، ينتصرُ⁷
ورقى نداءً ذا الندى في ذرى المجد⁸
من الناسِ أبقى مجدهُ الدهرَ مُطعماً⁹
جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدَ فعلَ¹⁰
وحسنِ فعلٍ كما يُجزَى سنمارُ¹¹

- 1- لما رأى طالبوه مصعباً ذعوا
- 2- كسا حلمهً ذا الحلم أثواب سودد
- 3- ولو أنَّ مجدًا أخذَ الدهرَ واحدًا
- 4- جزَى ربَّهُ عنِي عديُ بنُ حاتمٍ
- 5- جزَى بنوه أبا الغيلانِ عنِ كبرٍ

¹ - المصدر نفسه : 98/1

² - المصدر نفسه .

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - المصدر نفسه : 94/1

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 554/1

⁷ - الشاهد ينسب إلى أحد أصحاب مصعب بن الزبير (رض) وهو يرثيه . ينظر . شرح ابن عقيل : 106/2

⁸ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 107/2

⁹ - الشاهد لحسان بن ثابت . ينظر . ديوانه : 454 . وشرح ابن عقيل : 108/2

¹⁰ - أبو الأسود الدؤلي . ينظر . ديوانه : 237 . حفظه وشرحه وقدم له . عبد الكريم الدجلي . الطبعة الأولى . بغداد . 1954 . وينظر . شرح ابن عقيل : 108/2

¹¹ - ينسب الشاهد إلى سليم بن سعد . ينظر . شرح الشواهد . العيني : 2/495 . شرح ابن عقيل : 109/1 .

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 332/1

وقد حمل النهاة هذا على الضرورة في حين استحسن عبد القاهر الجرجاني هذا التقديم قائلاً : ((ولكون المفعول في الرتبة بعد الفاعل جاز ذلك ؛ وذاك أنك إذا قلت : (ضرب غلامه زيد) كان في الظاهر إضمار قبل الذكر ؛ لأن الهاء في (غلامه) المنصوب لـ(زيد) وزيد بعده ، وإضمار الشيء قبل ذكره لا يجوز إلا أن هذا جاز جوازاً حسناً ؛ لأجل أن (غلامه) في قوله : (ضرب غلامه زيد) مفعول و (زيد) فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل ، فإذا قدمته في اللفظ كان مؤخراً في النية والتقدير فيجري قوله : (ضرب غلامه زيد) مجرى قوله : (ضرب زيد غلامه) ، وإذا كان كذلك كان (الهاء) في (غلامه) إضماراً بعد الذكر؛ لأن (زيداً) مذكور قبله في قوله : (ضرب زيد غلامه) وفي حكم ذلك قوله : (ضرب غلامه زيد) ...))¹ ، ولا بدّ لي من تعليق على ما تقدم :

أ. ليس هناك من الشواهد ما يسند ويؤيد هذه المسألة إلا لغة الشعر ولا يمكن الركون إليها

ب. يعدّ البلاغيون ذلك من (ضعف التأليف وعيوبه) ، فكيف نرتضي قول عبد القاهر الجرجاني ((جاز هذا جوازاً حسناً))

ج. نلاحظ تحكم خيال النحويين في مثل هذه المسائل ، فقول عبد القاهر الجرجاني ((فإذا قدمته في اللفظ كان مؤخراً في النية والتقدير فيجري قوله : (ضرب غلامه زيد) مجرى قوله : (ضرب زيد غلامه) ...)) ثم يقول ((إذا كان كذلك كان (الهاء) في (غلامه) إضماراً بعد الذكر ؛ لأن (زيداً) مذكور قبله في قوله : (ضرب زيد غلامه) ...)) ، وكان الأمر بيد النحوي يسيره كيما شاء وكيفما يميله عليه خياله ، وكان القواعد النحوية تتشكل في الخيال وتقوم على النيات التي في الصدور .

ج. الأمثلة الممتدة والضرورة الشعرية

فرق القدماء بين لغتين في الحديث وقد أشاروا في مناسبات كثيرة إلى أنَّ هناك ما يُسمى بلغة السعة وهي لغة النثر التي تسمح للمتحدث بها أن ينطلق بحرية من دون قيود تعوق التعبير ، ولغة أخرى هي لغة الشعر ، لغة التضييق والقيود التي تضطر المتكلم بها إلى أن يتتجاهل القوانين المعهودة للغة والمتافق عليها ، ويعبر عنها أحياناً بأنها اللغة : ((التي يستسهل فيها ما لا يستسهل في غيرها))²

إنَّ هذا الخروج عن المعهود يعدُّ انحرافاً وخطأً ليس للناثر أن يرتكبه ، وهذا الخطأ يشكّل سمة بارزة في اللغة الفنية لغة الشعر ، ولكن النحويين لم يحل لهم هذا التعبير وتجنبوه ، وحاولوا أن يلطفوا عبارة (الخطأ) بتعبير آخر هو ما أسموه بـ(الضرورة) ، وهي ((ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شورية في اللغة وخروجاً عن النظام المأثور في العربية شعرها ونشرها ، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على حد سواء غالباً ما هنالك أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره ، وأنغام قوافيها ، فيقع في هذه الأخطاء عن غير شور منه))³ ونحن إذا نظرنا في معنى الضرورة الشعرية ((بالنسبة للغة المجتمع رأينا أنها اعتراف بالفرق بين نوعين من استعمال اللغة في الطبقة الواحدة من الناس ، فالشخص يكون فصيحاً فيتحدث بالنثر بقواعد ونظم خاصة ، فإذا انتقل إلى الشعر جاز له ما

² - مغني اللبيب : 195

³ - فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب : 163

لا يجوز له هو نفسه في النثر)¹ ، ومع أن القدماء شعروا بهذا الفرق لم يتخذوا الموقف الصحيح إزاء لغة الشعر ونظروا إلى هذين الصنفين من الكلام (النثر والشعر) على أنه على حد سواء ومن ثم ظهرت قواعد ما كان ينبغي لها أن تظهر لولا الشعر ، وكان الأجرد بهم أن يأخذوا من هذه اللغة ما يوافق المستوى العام والشائع وما يخرج عنه يطرح ليدرس في إطار آخر مما يمكن أن نسميه (اللغة الفنية) أو (لغة الشعر) .

لقد ذكر النحويون أمثلة عدوها ممتنعة وغير جائزة إلا أنهم سمحوا لها أن تطرق أبواب الشعر ؛ لأنه ((يستسهل فيها ما لا يستسهل في غيرها)) .

إننا إذا تأملنا الأحكام التي أصدرها النحويون على هذه الأمثلة يتبيّن لنا أنها على أقسام :

الأول : أمثلة عدّت غير صحيحة جاءت في لغة الشعر .

الثاني : أمثلة عدّت غير صحيحة وذكر النحويون أنها من لغة الشعر إلا أنها لم ترد فيها ، ويبعدو أنهم اجتهدوا في هذه الأمثلة .

الثالث : أمثلة غير صحيحة أكد النحويون أنها خاصة بلغة الشعر ولكنها وردت في المنثور . ونقرر هنا أن النحويين جانبهم التوفيق حينما رأوا هذه الأمثلة غير الصحيحة ترد في لغة الشعر ولم يبعدها عن الدرس النحوي وكان المنتظر منهم أن يفطنوا إلى حقيقة الشعر هذه ويضربوا عنها ومن ثم سنجد كثيراً من القواعد الشعرية التي دخلت النحو العربي تأخذ بالانحسار وتختفي ، وتخفي معها المعارك والخلافات التي تدور على مسألة خرج فيها الشاعر عن المعهود من نظام اللغة في بيت واحد يتيم ، وما كان لهم أن يصنعوا أمثلة يحكمون عليها بالرداة ثم يقررون أنها جائزة في الشعر ، ولم يرد منها شيء فذلك خطأ ، وليس من وظيفة النحوي البحث في طرائق للتعبير لم تؤثر عن أبناء اللغة تعهد في الاستعمال؛ إن ذلك خروج عن المنهج السليم الذي يقرره الباحث ابتداء لنفسه ؛ لأن اللغات (توصف) و (يوصف) منها ما يظهر لمعرفة أنماط جملها وتراسيبيها .

لقد اضطرب النحويون واضطربت معهم قواعدهم التي قرروها في ظلّ هذه الأحكام التي توحى للناظر فيها أنها لم تصدر عن منهج سليم ومعرفة صحيحة لقوانين اللغة – ولابدّ لنا من عرض بعض هذه المسائل ليتضح لنا ذلك الذي أشرنا إليه .

1- قرر النحويون – البصريون والковيّيون – بالإجماع أن اسم (كان) لا يكون نكرة كالمثالين الآتيين : (كان إنسان حليماً) و (كان رجُلٌ منطلاً)² ؛ لأنّه يؤدي إلى اللبس ؛ ((لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ؛ فكرهوا أن يبتذلوا بما فيه اللبس و يجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس))³ ، ويقررون أنه ((قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب) وأنه قد يعلم إذا ذكرت (زيداً) وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام))⁴ ، وقولهم هنا : ((قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام)) يوحي أنه ممتنع حتى في لغة الشعر ، وكم من الشواهد التي ورد فيها هذا النطع من التعبير حتى يمكن عدّه من لغة الشعر ؟ كل الذي ورد من ذلك يتمثل في الشواهد الآتية ، الأولى منها قوله⁵ :

¹ - مقدمة لدراسة فقه اللغة . د. محمد أبو الفرج : 112 . الطبعة الأولى . دار النهضة العربية . بيروت

1966

² - الكتاب : 48/1 - 49

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - نسبة سيبويه والسيوطى إلى خداش بن زهير . ينظر . الكتاب : 49/1 . وشرح شواهد مقyi الليب . السيوطى: 310. ونسبة البغدادى إلى ثروان بن فزاره العامرى. ينظر . خزانة الأدب : 67/4 - 230/3

فإنك لا تبالي بعد حول أ ظبي كان أمك أم حمار
وقول حسان بن ثابت¹ :
كان سبيلاً من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
وقول الفرزدق² :
أ سكران كان ابن المرااغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكن

و هذه المسألة اتفق فيها النحويون كلهم ، ومن هنا فان رأي الكوفيين الذي يجعل خبر (كان) منصوباً على الحال يتفق مع ضوابط الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا من المعرفة وهذا الكثير فيها ولا تلتفت إلى القليل الذي ذكره النحويون .

2- ومن الأمثلة غير الجائزة التي ترد في باب عطف النسق ما قرره النحويون في ضوء استقراء المادة النحوية من أن الغالب في لسان العرب عند عطف الاسم الظاهر على المضمر البارز أو المستتر أن يؤكد بضمير منفصل أو بفاصل ما ، وما كان مخالفًا لذلك فهو غير صحيح ، ومن الأمثلة غير الجائزة التي ذكروها أن تقول: (ذهبت وعبد الله) و (ذهبت وعبد الله)³ ، لكنهم أجازوا مثل هذه الأمثلة في لغة الشعر⁴ ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

فُلِتْ إِذْ أَقْبَلْتْ وَرُهْرْ تَهَادِي كناع الفلا تعسَّفَنْ رَمْلَا⁵

وقول جرير⁶ :
وَرَجَأَ الْأَخْيَطُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لِينَالا

إن الحكم الذي أصدره النحويون على مثل هذا التعبير وجعلهم إياه من مقتضيات الضرورة، لا يمكن أن يطمئن إليه ؛ لأنه كان له حضور في النثر ومن ذلك ما جاء في حكاية سيبويه ((مررت برجل سواء والعدم))⁷ ، برفع (العدم) ومنه حديث الإمام علي (كرم الله وجهه) : ((كنت أسمع رسول الله (ص) يقول : كنْتُ وأبُو بَكَرَ وَعُمَرَ ، وَفَعْلَتْ وَأَبُو بَكَرَ وَعُمَرَ ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكَرَ وَعُمَرَ))⁸ ، وقول عمر (رض) : (كنت وجاًز لي من الأنصار)⁹ ، وإننا نذكر هذه المرويات لنبين أن مثل هذا التعبير لا يخص لغة الشعر وإنما جاء في النثر ، وكل هذه المرويات تختلف الطريقة الشائعة في استعمال اللغة وهي مرويات قليلة ، وما كان للتحاة أن يدخلوها إلى جانب الكثير .

¹ - ديوان حسان بن ثابت : 8 . وينظر . الكتاب : 49/1 . خزانة الأدب : 40/4-63

² - ديوان الفرزدق : 481/2 . وينظر . الكتاب : 49/1

³ - الكتاب : 149/1 - 166 - 390 . المقتضب : 210/3 - 212 . الأصول في النحو : 170/1 . اللمع في العربية : 182

⁴ - ينظر : الكتاب : 390/1 . المقتضب : 212/3 . الأصول : 122/2 . اللمع في العربية : 182 . أوضح المسالك : 390/3

⁵ - ديوان عمر بن أبي ربيعة : 462 . شرح محمد العاني . مطبعة السعادة . مصر . وينظر . اللمع : 182 . شرح المفصل : 76/3 . شرح ابن الناظم : 211 . منشورات ناظم خسرو . بيروت لبنان (د،ت)

⁶ - شرح ديوان جرير . محمد إسماعيل عبد الله الصاوي : 451 . الشركة اللبنانية للكتاب . بيروت لبنان (د،ت)

⁷ - الكتاب : 271/1 . المقتضب : 248/3 . شرح شذور الذهب : 448 . أوضح المسالك : 390/3 . شرح الأشموني : 429/2 .

⁸ - صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل البخاري : 12/5 . تحقيق . د . مصطفى ديوب . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . اليمامة بيروت 1980

⁹ - المصدر نفسه : 165/3

3-وفي باب عطف النسق أيضاً فيه صورة ممنوعة وهي عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار ، فلا يجوز ((عطف الظاهر على المكني المخفي) ن هو : (مررت به وعمرت) إلا أن يضطر الشاعر))¹ ، ان ابن السراج وغيره من جمهور البصريين ويضاف إليهم الفراء من الكوفيين يعدون مثل هذا العطف من خصائص الشعر ، وتشهد لهم الشواهد الآتية :

فالليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب²

وقوله :

نعلق في مثل السواري سيفونا وما بينها والكعب غوط نفان³

وقوله⁴ :

هلا سالت بذى الجمامج عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق

وكان إزاء هؤلاء فريق آخر وهم الكوفيون يشاركون بعض البصريين يردون هذا الحكم ويرونه غير خاص بالشعر ويقدمون شواهد من النثر ، فهل حكم الضرورة يشمل المنشور والمنظوم على حد سواء ؟

والشواهد النثرية هي قراءة حمزة (ت 156هـ): «اقتوا الله الذي تسألون به بالأرحام»⁵، بخض (الأرحام)⁶ عطفاً على المضمر المجرور (به) ، وينقل ابن مالك حديثاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً))⁷ ، بجر (اليهود) عطفاً على الضمير في (مثلكم) .

ليس أمامنا الآن إلا أن نعيد ما قلناه من أن النحاة لم يختطوا لأنفسهم منهجاً سليماً في دراسة اللغة حتى يضمن لها اطراد القواعد التي قرروها ، فالشائع الذي يطمئن إليه الباحث هو العطف في مثل هذا النوع يكون بإعادة الجار ، ومن ثم نعرض عن كل مستوى أدائي مخالف لهذا الشائع ، فالقراءة شيء والشعر شيء آخر ، تلك تمثل مستوى لهجياً ، وهذا يمثل لغة فنية ، ولا نلتقي إلى أي شكل من أشكال التعليل أو التقدير كما فعل ابن جني مع القراءة على نية إضمار الجار وكأنه قال : (به وبالأرحام)⁸ ، فذلك خطأ آخر يصيب المنهج العلمي السليم .

4- حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط ممتنع وغير صحيح ومثال ذلك : (إنْ تأتِنِي أنا كريم)⁹ ، قال الخليل نقلًا عن سيبويه : ((لا يكون هذا إلا أن يضطر الشاعر ... وقد قاله الشاعر مضطراً))¹⁰ وهو حسان بن ثابت :

¹ - الأصول في النحو : 80/2 . المع في العربية : 85 . المقتصد في شرح الإيضاح : 959/2

² - قائله مجهول . ينظر . الكتاب : 392/1 . الأصول في النحو : 122/2 . شرح الكافية في النحو . الرضي : 320/1 دار الكتب العلمية . بيروت 1985

³ - الشاهد لمسكين الدارمي . ينظر . خزانة الأدب : 467/1

⁴ - قائله مجهول . ينظر . معاني القرآن . الفراء : 86/2 . عالم الكتب . بيروت 1983 . الإنصاف : 266

⁵ - النساء : 1 /

⁶ - ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 226

⁷ - صحيح البخاري : 792/2 . وينظر . شواهد التوضيح : 107

⁸ - ينظر : الخصائص : 286/1

⁹ - الكتاب : 264/3

¹⁰ - المصدر نفسه

من يفعل الحسنات الله يشكّرها والشرّ بالشرّ عند الله مثلاً¹

وقال الآخر² :

بني شعل لا تنكعوا العنز شربها بني شعل من ينكع العنز ظالم
ويبدو أن هذه المسألة لا يمكن أن تعدّ من طبيعة اللغة الشعرية فهو تعبير مخطئ حتى في
هذا المورد وغير جائز وقد اضطر المبرد إلى تصحيح رواية الشاهد الأول على :
من يفعل الخير فالرحمن يشكّرها³

5- رفع جواب الشرط في موضع يستحقُ الجزم يعُدُّ أيضا خطأً وغير جائز ، وعلى ذلك
مثالهم (إن تأنتي آتنيك)⁴
وقد ورد هذا في الشعر قال⁵ :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

6- قلنا إنَّ النحاة أحيانا يفترضون وجوها من التعبير ليس لها واقع في الاستعمال وهو
مما لا يجوز خطأً ، ويرخصون لها الدخول في الشعر وهذا ما نلاحظه هنا ، والحوال بين
الخليل وسيبوبيه ((سأله عن : (آتي الأمير لا يقطع اللص)) فقال : الجزاء هاهنا خطأ لا يكون
الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر ، ولا نعلم هذا جاء في شعر
البيت))⁶ ومثل هذا يقول في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب ببني على الفعل
وهو باب الاستفهام) و (ذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي
يليها غيره مظهاً أو مضمراً ، فمما لا يليه الفعل إلا مظهاً : (قد وسوف ولما) ونحوهـ فإن
اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب
وذلك نحو (لم زيداً أضربيه) ...)⁷ ، إن ما يهم سيبوبيه هنا تأكيد الأثر الإعرابي في الكلمة (زيد) ، ولم يلتفت إلى أن مثل هذا التركيب ممتنع من جهة أخرى وهي كون (لم) والمضارع
بعدها لا ينفصلان وهما متلازمان كالشيء الواحد ، فان كان هذا المثال غير جائز من جهة رفع
الاسم ونصبه فمن الأولى منه من هذه الجهة .

إنَّ الذي يثير الدهشة هذه الأحكام التي يصدرها النحويون ، فهم يخطئونها من جانب
ويجيزونها في لغة الشعر ويركتون إليها في تعقيد القواعد مع وصفهم إياها أحياناً بأنها قبيحة
أو مستقبحة على حد تعبيرهم . وكيف يرتضي الذوق البلاغي أن يشتمل التأليف على القبيح
والمستقبح ؟

¹ - لم يرد في ديوان حسان بن ثابت ويري الأصممي عن يونس قال (نحن عملنا هذا البيت) ورواه جماعة
لكعب بن مالك الأنصاري . ينظر . الكتاب : 3/264 . خزانة الأدب : 644/3 - 655 - 547/4 . شرح

شواهد مغني التبّيب : 65 - 100 - 159

² - الشاهد ينسب إلى رجل من بني أسد . ينظر . الكتاب : 1/436

³ - المقتصب : 2/72

⁴ - الكتاب : 3/67

⁵ - ينسب إلى جرير وليس في ديوانه وينسب إلى عمرو بن خثاير البجلي . ينظر . الكتاب : 3/67 . شرح ابن
عفیل : 3/36 . خزانة الأدب : 3/396 .

⁶ - الكتاب : 3/101

⁷ - المصدر نفسه : 3/111

7- لا يجوز الفصل بين العدد ومميذه ، فلا يجوز ((...)) عشرون في الدار رجلاً) إلا في ضرورة الشعر))¹ ، وعلى هذا قول الشاعر² : على أتنى بعَدَمَا قَدْ مَضَى ثلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا ويبدو أن النهاة قرروا هذه القاعدة (قاعدة الإجازة) في ضوء هذا الشاهد الوحيد ؛ إذ ليس هناك شواهد أخرى .

8- لا يجوز حذف ضمير الشأن والقصة (في حال الاختيار : (إن زيد ذاهب)) ، على معنى : (إنه زيد ذاهب)³ ، وقد جاء هذا الحذف في الشعر :

انَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَدٍ اَنَّ الْمُهَمَّهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخَطُوبِ⁴

وقال الآخر⁵ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكُنِيسَةَ يَوْمًا يُلْقَى فِيهَا جَادِرًا وَظَبَاءَ

9- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف لا يجوز ((فلا تقول في : (مررت بهنـ جالسة) ، (مررت جالسة بهنـ) ...))⁶ ، وعلى ذلك الوجه غير الجائز جاءت هذه الشواهد : لئنْ كَانَ بِرْدُ الْمَاءِ هِيمَانٌ صَادِيَاً إِلَيْهِ حَبِيبٌ⁷ فـ (هِيمَان) وـ (صَادِيَا) حالان من الضمير المجرور بـ (إلى) وهو الياء . قوله⁸ : فإنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنَسْوَةٌ فَلن يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حَبِيبٍ فـ (فَرْغًا) حال من (قتـل) ومن هنا أجاز بعضهم هذا التقديم مستدلا بما جاء في هذين الشاهدين ، وكان الأجرد بهم أن يبعدوهما من الدرس النحوي ؛ لأنهما يمثلان مستوى فنيا تراعى فيه بعض الجوانب الفنية ومنها (التقديم والتأخير) وما ينشأ عنـهما من نغم موسيقي ينشده الشاعر ، ويـسـخـرـ اللغة لـتحـقـيقـهـ .

10- وما منـ تقديم التميـز على عـاملـهـ فـ (لا يـجوزـ تقديمـ التـميـزـ عـلىـ عـاملـهـ سـوـاءـ كانـ متـصرـفاـ أوـ غـيرـ متـصرـفـ فلاـ تـقولـ : (نـفـساـ طـابـ زـيـدـ)ـ ولاـ (عـنـديـ درـهـماـ عـشـرونـ)ـ ...)⁹ ، وأـجازـ بعضـهمـ هذاـ التـقـديـمـ قـيـاسـاـ عـلـىـ شـاهـدـيـنـ منـ الشـعـرـ وـهـماـ :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تَطِيبُ¹

¹- المقتصد في شرح الإيضاح : 748/2

²- العباس بن مرداس . ينظر . ديوانه : 136 . جمعه وحققه . د . يحيى الجبوري . دار الجمهورية . بغداد .

1968

³- شرح المفصل : 114/3

⁴- الشاهد للأعشى ميمون بن قيس . ورواية الديوان : (من يلمـنيـ عـلـىـ بـنـيـ اـبـنـةـ ...)ـ ولاـ شـاهـدـ فـيـ حـيـنـذـ : 335 . تحقيق . د . محمد حسين . مكتبة الآداب . مصر(د ، ت) وورد في الكتاب : 1/439 . خزانة الأدب :

380/4 - 654/3 - 463/2 :

⁵- يـنـسـبـ إـلـىـ الأـخـطـلـ . يـنـظـرـ . شـعـرـ الأـخـطـلـ (فـيـمـاـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ)ـ : 376 . دار إحياء التراث بيـرـوـتـ (دـ، تـ).

⁶- شـرـحـ ابنـ عـقـيلـ : 641/1

⁷- الشاهد لكثير عزة . ديوانه : 522

⁸- يـنـسـبـ إـلـىـ طـلـيـحةـ بنـ خـوـيلـدـ الـأـسـدـيـ مـنـ اـدـعـىـ النـبـوـةـ وـارـتـدـ عـنـ إـسـلـامـ . وـرـدـ الشـاهـدـ فـيـ . شـرـحـ ابنـ عـقـيلـ : 542/1 . شـرـحـ الأـشـمـونـيـ : 177/2

⁹- شـرـحـ ابنـ عـقـيلـ : 670/1

وقوله²

ضيَعْتُ حزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلَا وَمَا أَرْعَوْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَ

هذه نماذج مما تحدثنا عنه وأغفلنا الكثير ، وإنما أردنا التعريف بهذه الأمثلة المصنوعة غير الجانزة التي احتفل بها النحويون ، واتخذوها مادة تستنبط منها القواعد .

د – الأمثلة الممتحنة والدلالة

ترد أمثلة أخرى عند النحاة تعبّر عن دلالات مخطئة بل محالة ولكن النحاة يرونها صحيحة مستقيمة التأليف والتركيب . من ذلك ما ذكره سيبويه مشيراً إلى التناقض من حيث المعنى في تركيب بعض الأمثلة كالمثاليين :

(أتيَكَ غَدًا) و (سَأَتِيكَ أَمْسِ) ، ويعدُ سيبويه مثل هذه التراكيب من المحال ؛ ((لأنك تنقض أول كلامك بأخره))³ ، وهذه الأمثلة تعد سليمة من جهة ترتيب الكلمات وما ينسب إليها من عمل ، فالمثال الأول الفعل فيه (أتى) استوفى فاعله الضمير ومفعوله كذلك ضمير ثم أنت المكلمات مثل الظرف (غداً) وكذلك المثال الآخر تضمن ترتيباً معهوداً للكلمات إلا أن المعنى كان (محلاً) على حد تعبير سيبويه فالكلام ابتداءً أشار إلى الزمان الماضي والظرف لا يدل عليه بل دل على زمن لم يأت بعد ، وكذلك المثال الثاني . قدم أبو هلال العسكري أمثلة مشابهة لأمثلة سيبويه حينما أراد أن يذكر الفرق بين (الكذب والمحال) ، فالمحال ((ما أحيل عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراراً مثل (سأقوم أمس) و (شربت غداً) و (الجسم أسود أبيض) ... والكذب هو الخبر الذي يكون خبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاده ذلك ويعلم بطلانه استدلاً ، والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قوله : (أقدم زيداً غداً) ، وفي صورة التمني كذلك : (ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة) وفي صورة الأمر (اتق زيداً أمس)⁴ . وذكر سيبويه في باب ((المبدل والمبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر)) مثلاً يكون في أحد وجهيه خطأً في الدلالة و ((ذلك قوله : (مررت برجل حمار) ، فهو على وجه محال ... فإن تعني أن الرجل حمار ...))⁵ ، وقد حاكي أبو هلال العسكري مثال سيبويه هذا بمثال يعطي مثل هذه الدلالة الملبوسة وهو ((...)(يا زيد بكر) على أن يجعل زيداً بكرأ ...))⁶ .

ويذكر سيبويه أمثلة أخرى كلها ممتحنة من جهة المعنى ف((لا يجوز أن تقول : (بعث داري ذراعاً) ، وانت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع ولا يجوز أن تقول (بعث شاة شاة) ، وانت تريد (بدرهم) فيرى المخاطب أنك بعثتها الأولى فالأخير على الولاء . ولا يجوز ان

¹ - ينسب إلى المخبّل السعدي والى أعشى همدان والى قيس بن الملوح العامري . ينظر . شرح ابن عقيل:

293/2

² - من الشواهد التي لا يعلم قائلها . ينظر . شرح ابن عقيل : 294/2 . شرح عمدة الحافظ : 474

³ - الكتاب 25/1 - 26 . المقتصب : 50 / 2

⁴ - الفروق في اللغة . أبو هلال العسكري : 34 - 35 . الطبعة الأولى . منشورات دار الآفاق الجديدة .

بيروت . 1973

⁵ - الكتاب : 439/1

⁶ - الفروق في اللغة : 35

تقول : (ببنت له حسابه باباً باباً) ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً¹ ، ويدرك المبرد أن هذه الأمثلة غير صحيحة من جهة المعنى وهي (كانني أخوك) ، (كنت زيداً فـ) حال أن أردت به الانتقال وأنت تعني أخاه في النسب ، ولكن لو قلت : (كنت أخاك) أي صديقك وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيداً وأنا الساعة عمرّو ، أي غيرت اسمي - كان جائزـ)²

¹ - الكتاب : 393/1
² - المقتضب : 119/1

ويقول النحويون إنَّ (أفعل) التفضيل لا يضاف إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : (الخليفة أفضل بنى هاشم) و (عمرو أقوى الناس) ولو قلت : (الخليفة أفضل بنى تميم) و (عمرو أقوى الأسد) ، ((لم يجز وكان محلا))¹.

وفي باب المبدأ والخبر معرفتين يقر النحويون أنه يجب حصول الفائدة في الخبر ، ولهذا لا يجوز مثل هذه الأخبار التي تصورها الأمثلة (الثلوج باردة) و (السماء فوقنا) ؛ ((لأن ذلك معلوم))² ، ويقابل النحويون هذه الأمثلة أخرى ظاهرها أنها تشبهها إلا أنها جازت لمعنى زائد فيها وهي (الله ربنا) و (محمد نبينا) ، فذلك ((على وجهين أحدهما أن تذكر تقرباً وتبعداً والثاني (كما) أن يقال للجاد الذي يعرف بجهل ذلك فينزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه))³.

ولا يجوز النحويون ((الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقوون بـ (لا) النافية مع صحة المعنى))⁴ ، وهنا نلاحظ اشتراط (صحة المعنى) ، والأمثلة التي تذكر في هذا الباب الآتية (لا تكفر تدخل الجنة) و (لا تدْنِ من الأسد تسلُّم) فالجزم هنا في الفعلين (تدخل) و (تسلُّم) صحيح ؛ لأنَّه ((لو قيل في موضعهما : (إن لا تكفر تدخل الجنة) و (إن لا تدْنِ من الأسد تسلُّم)⁵ ، فالجزم هنا صحيح ؛ لأنَّ المعنى صحيح ، بخلاف المثالين الآتيين (لا تكفر تدخل النار) و (لا تدْنِ من الأسد يأكلك)⁶ ، فالجزم في الفعلين (تدخل) و (يأكلك) غير صحيح من جهة المعنى لا غير ؛ لأنَّ المعنى حينئذ فاسد ، فلو وضعت الأداتان (إن) الشرطية و (لا) النافية قبل فعل الشرط (تكفر) و (تدن) لاختلَّ المعنى وصار (إن لا تكفر تدخل النار) و (إن لا تدْنِ من الأسد يأكلك) ، فهذا المعنى فاسد وغير صحيح ، فالرفع في الفعلين هنا هو الوجه .

وفي باب الظرف يمنع النحويون تعدده بلا خلاف ((فقد اتفقا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين . فلا يقال مثلاً : (قمت يوم الجمعة يوم السبت) ؛ لأنَّ وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محل وكذلك (جلست أماماً خلفك) ؛ لأنَّ وقوع جلوس واحد في مكانتين محل))⁷.

وفي باب التوكيد يمنعون توكيده ضمير الرفع المتصل مستترًا أو بارزاً إلا بتفاصيل ما نحو (قمْ أنت نفسك) و (قمت أنت نفسك) و (قاما هما أنفسهما) أما عن سبب ذلك ، فيذكر السيوطي أن ((علته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو (هند ذهبْ نفسها أو عينها) ؛ لاحتمال أن يظنَّ أنها ماتت أو عميت))⁸.

ويرى النحاة ان الفرق بين أداتي الاستفهام (أيان) و (متى) هو أن (أيان) مختص بالاستفهام عن الأمور العظام ومنه قوله تعالى : « **إِيَّاهُ يَوْمُ الدِّين** »⁹ فالسؤال هنا عن يوم عظيم

¹ - المقتصب : 38/3 . الأصول في النحو : 225/1

² - المقتصب : 306/1 – 307

³ - المقتصد في شرح الإيضاح : 306/1 – 307

⁴ - الكتاب : 97/3 . و ينظر : شرح قطر الندى : 82

⁵ - شرح قطر الندى : 82.

⁶ - المصدر نفسه

⁷ - الأشباه والنظائر : 1/273

⁸ - هم الهوامع : 2/122

⁹ - الداريات 12/

، أما الأمثلة الآتية فتعد غير جائزة من هذه الجهة وهي (أيان يوم قيام زيد) و (أيان قدوم الحاج) ¹ ، وأغلب الظن أن هذه الدلالة مستوفاة من الآية الكريمة لا غير . وفي باب (إن وأخواتها) يرد المثال الآتي الممتنع من جهة المعنى وهو : (لعل الشمس تغرب) ؛ لأن لعل للترجي ((والترجي ارتقاب شيء لا وثيق بحصوله)) ² . إن الأمثلة المذكورة آنفا كلها صحيحة من جهة تركيب كلماتها وتأليفها لكنها انطوت على دلالة غير الدلالة المطلوبة ومن ثم حكم عليها بالخطأ وكانت غير جائزة .

هـ – الأمثلة الممتنعة واللمحات العربية

هنا ترد أمثلة أخرى من نوع آخر تصور هذه الأمثلة نطق القبائل العربية إلى جانب المسلوك اللغوي العام ، وقد عدّها النحويون غير جائزة وممتنعة .

إن هذا الحكم لا يتلاءم مع عمل اللغوي الواصف للغة ويدلل على خطأ المنهج الذي حدّده اللغوي لنفسه في دراسة اللغة ، فكل لغة لها خصائصها وقوانينها وسمات تميزها من غيرها ، وليس هناك ما يسمى بـ (اللغة الضعيفة أو الرديئة أو الخبيثة) ، وما إلى ذلك من نعوت كما ترد في كتبنا النحوية .

إن الذي دعا النحاة إلى مثل هذه النعوت هو الطريقة التي نهجوها في دراسة اللغة فهم حدّدوا المسلوك اللغوي العام والى جانبه الأخلال الأخرى من اللهجات ، فأصبحت هذه الأخلال قليلة ونادرة وضعيفة وقبيلة قياسا إلى اللغة المثلية الموحدة .

لقد كان المنهج العلمي العملي السليم يقتضيهم أن يعلموا على (الأكثر) وألا يدخلوا هذا (القليل) إلى جانب (الكثير) ، ومن ثم لا يضطرون إلى مثل هذه الأحكام التي تجافي الطريقة العلمية الصحيحة ، ومن هنا لا نستطيع مجاراة النحويين والحكم على هذه الأمثلة بالخطأ وعدم الجواز وإنما هي تمثل نطقاً للعرب ، والخطأ في المنهج الذي فتح الباب أمامها للدخول إلى جانب المستويات الأخرى .

وفي ضوء هذا المنهج ظهرت أفكار آمن بها النحويون ومنها فكرة (المطابقة) بين الفعل والفاعل إذا كان مفرداً أو دالاً على اثنين أو أكثر من اثنين وهو الجمع يتبعين إذا كان الفعل متقدماً لا تلحقه علامة على ذلك فيقولون : (قام زيد) و (قام الزيدان) و (قام الزيدون) ، إن السبب الذي جعلهم يؤمنون بهذا أنهم وجدوا بعض العرب يقولون : (قاما الزيدان) و (قاما الزيدون) و (قمن الهناد) فوجدوا هذا المنطوق مخالفًا للشائع فقالوا بوجوب تجرد الفعل من العلامات الدالة على التثنية أو الجمع ، وماذا لو أنهم تغافلوا عن لغة بلحارث ابن كعب المنسوبة إليهم هذه العادة النطقية التي تلحق هذه العلامات بالفعل؟ ومن هذه الأمثلة :

1- خطأ سيبويه توكيده اسم (إن) بالرفع ، والعطف بالرفع على اسمها ، قبل أن تستوفي خبرها ، قال : ((اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إن وزيد ذاهبان) ...)) ³ ، وهنا إشارة إلى تخطئة الشاعر ضابئ بن الحارث البرجمي القائل :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب ⁴

¹ - الفوائد الضيائية : 141/2

² - الأزهرية في علم العربية : 82

³ - الكتاب : 155/2

⁴ - خزانة الأدب : 323/4

وتخطئة من قرأ : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَتُهُ يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ ... »¹ ، برفع (ملائكته)² ، وتخطئة النص القرآني في قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ »³ . إنَّ موقف سيبويه هذا بسبب اهتمامه بهذا المستوى القليل الذي يوحى به قوله (من العرب) ، فلو تركه ليدرس في جانب آخر لتخلص من هذا الموقف .

2- وينقل سيبويه في باب (اسم الجنس الجاري على طريقة : أما كذا فكذا) لهجة عربية حكم عليها بالقلة والخبث⁴ أما أمثلة ذلك (أما العبيد فدو عبدٍ) و (أما العبد فدو عبدٍ) .

3- إذا عطف على اسم (لا) النافية للجنس وكررت جاز في الاسم الثاني البناء والرفع، وإذا سقطت (لا) رفع الثاني على الموضع أو نصب على اللفظ نحو (لا حولٌ وقوّةً أو قوّةً)، حتى الأخفش عنهم ((أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف ، فنقول : (لا رجلٌ وامرأة) على نية (لا) ...))⁵ ، وقد عَدَ ذلك ابن الناظم (ت 686هـ)⁶ وابن هشام⁷ والأشموني (ت 929هـ)⁸ شاداً وقال فيه أبو حيان : (هي لغة ضعيفة)⁹ .

4- أجاز النحويون في المنادي المضاف إلى ياء المتكلّم ست لغات : يا غلام (بالفتح) ، يا غلام (بالكسر) ، يا غلام (بالضمة) ، يا غلامي (بباء مفتوحة) ، يا غلامي (بباء ساكنة) ، يا غلاماً (بالألف) . جعل أبو حيان اللغة الثالثة (قليلة وردية)¹⁰ ، وقال فيها ابن هشام هي : (لغة ضعيفة)¹¹ ، وقد جاءت أمثلة مصنوعة من هذه اللغة وهي (يا قوم لا تفعلوا) و (يا رب اغفر لي)¹² و (يا أم لا تفعلي)¹³ ؛ ولأن القراءات تعكس واقعاً لهجياً فرئت الآية « قال رب احکمْ »¹⁴ برفع (رب)¹⁵ .

5- رأى هشام الضرير (ت 209هـ) من الكوفيين أن (كيف) حرف عطف ، وأجاز هذا المثال : (مرزٌ بزيٍّ فكيف عمرو)¹⁶ ، قال سيبويه : ((هذا رديء لا تتكلم به العرب))¹⁷

¹- الأحزاب / 56

²- هي من القراءات الشاذة وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه :

¹²⁰

³- المائدنة / 69

⁴- الكتاب : 389 / 1

⁵- شرح عمدة الحافظ : 259 . ارتشاف الضرب : 173/2

⁶- ينظر . شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد : 73

⁷- ينظر . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 23/2

⁸- ينظر . شرح الأشموني : 173/2

⁹- ارتشاف الضرب : 173/2

¹⁰- ينظر . ارتشاف الضرب : 539/2

¹¹- ينظر . شرح قطر الندى : 205

¹²- الكتاب : 316/1

¹³- شرح قطر الندى : 205

¹⁴- الأنبياء / 112

¹⁵- قراءة أبي جعفر . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه : 93

¹⁶- ينظر . ارتشاف الضرب : 632/2

¹⁷- الكتاب : 59/1

، ورأى يونس أنه (خطأ)¹ ، ويبدو أن كل هذه الآراء والمنازعات جاءت بفعل شاهد قاله أحدهم :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانْثَقَاثَهُ وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَادِعِ²
فُلُو أَخْذَنَا بِرَأْيِ يُونَسٍ وَتَرَكَنَا مَا قَالَهُ هَذَا الْفَاعِلُ ؛ لَأَنَّهُ خَطَأً مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَعْدَ (كَيْفَ) فِي
بَابِ الْحُرُوفِ الْعَاطِفَةِ.

ثانياً : أمثلة لإيضاح دلالات معجمية

لقد ذكرنا أن السمة العامة للأمثلة المصنوعة هي السمة التعليمية ، وتعني هذه تفسير جملة القواعد النحوية وتوضيحها للمتعلم وهذه السمة تعد الهدف الأول في صنع هذه الأمثلة ولذا راح النحويون يحرصون على الاهتمام بهذا الجانب الذي يتطلبه الدرس التعليمي ، وأقصى ما يتمونه الابتعاد عن النسب في سرد القاعدة ومنع دخول ما لا علاقة له بها .
وجد النحويون أنفسهم أمام مسائل تحتاج إلى تفسير مدلولاتها ، فكانت هذه المسائل على نوعين :

النوع الأول يختص بإيضاح دالة مفردات مما يتعلق بالمصطلح النحوي أو بعض عوانات الأبواب النحوية ومسائلها .

النوع الآخر : يختص بإيضاح دالة الجمل التي توفرت على عنصر اشتراك فيها والتفريق بينهما .

لقد كان للمثال المصنوع حضور في هذا الموضوع ، فسر عان ما يستجدى به النحوي في هذا الشأن ، ولم نجد منهم من يعدل إلى الشواهد إلا ابن هشام ؛ فإنه يلجا إلى الشاهد الصادر عن الناطقين في أحيان ، وفي أحيان أخرى يلجا إلى المثال حينما يفقد الشاهد .

إن هذه النزعة ظهرت عند النحاة المتأخرین ، والسبب الذي يفسر ظهورها في هذه الحقبة ، ابتعاد الدرس النحوي عن طبيعته الأولى السهلة الوصفية بعدما آل النحو أخيراً إلى الطبيعة المعيارية التي تهتم بسرد القواعد مجردة من الرابط الحي بواقع اللغة المنطقية ، فأضحت هذه المفاهيم والمصطلحات وكثير من الدلالات التي تترتب على تأليف الجمل بأتماطها المختلفة يغلب عليها الغموض وتقتصر عن النفاد إلى أذهان المتعلمين وتتصبح عناصر أجنبية وغريبة على المتكلمين بها ، وعلى أبناء اللغة مثلما نرى اليوم في مدارسنا فإن أكثر تلاميذنا يحتاج إلى تفسير لكثير من المصطلحات حتى يفهم الأبواب النحوية وقواعدها ، لذا أخذ النحويون يفسرون كل ما غمض من هذه المصطلحات والجمل بغاية تقریب مدلولاتها إلى أفهم المتعلمين .

وهنا نعرض نماذج من النوع الأول وتفسيراتها في أمثلة النحو :

في باب الممنوع من الصرف أراد ابن السراج أن يبحث عن أصل العلمين (إسحاق ويعقوب) والتفریق بين العلمية والأصل وما يترتب على ذلك من صرف الأسمين أو منعهما من الصرف ، فيرى أن (إسحاق) مصروف إن كان مصدراً : (أسْحَقَ السَّفَرَ إِسْحَاقًا) تريده : أبعد إبعاداً ، ومنه السحیق : البعید ، قال الله تعالى: (أَنْهُوَ يَوْمَ فِي الْرِّيْحِ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ)³ . وإن سميته إسحاق اسم النبي (ص) فهو غير مصروف ؛ ((لَأَنَّهُ غَيْرُ عَنْ جَهَتِهِ فَوْقَ كَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرِ

¹ - ينظر . ارتشاف الضرب : 632/2

² - لا يعرف قائله . ينظر . مغني اللبيب : 273

³ - الحج / 31

المعروف المذهب))¹ ، ويبدو أنَّ ابن السراج تكلَّف في هذا الاستيقن الذي وجده لهذا الاسم ، فمن المعروف أنه من الألفاظ السامية المشتركة .

ويوضح أحدهم معنى (الصلة) في باب الموصول الاسمي ((ومعنى الصلة أنَّ الاسم لا يكون تماماً في أصله فيضم إليه ما يتممه ويكمِّل نقصه كما تقول : (هذا صلة هذا ووصله) أي : يكمله ويزيل نقصه))² .

ويفرق أبو بكر الزبيدي بين الناء الزائدة في باب الجمع المؤنث والناء الأصلية التي هي جزء من الكلمة فـ((إذا كانت الناء أصلية في الواحد جرت بوجوه الإعراب كلها تقول : (سمعتُ أصواتاً) و (أكلتُ أحواتاً) و (أعطيتُ القوم أقواتهم) ، فيظهر النصب فيها ؛ لأنَّ الناء أصلية إلا ترى أنك تقول : (بيت و صوت و حوت و قوت ...)))³ فالفرق واضح من جهة كون الناء جزءاً من الكلمة أو زائدة عليها .

وفي باب النداء يتطلب توضيح معنى الاستغاثة فيقال : ((استغاثَ فلانْ فلاناً ، فأغاثه . أي : استنصره فنصره))⁴ ، وهنا يرد شاهد قرآنٍ ليزيد المعنى وثوقاً وتوضيحاً ، قال الله تعالى : « فاستغاثَهُ الَّذِي مِنْ شَيْئِنِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ »⁵ ، فالمنادي لينصر مستغيث والمنادى لينصر مستغاث .

ويفسر ابن مالك في باب (حروف التحضيض) معنى (الحضن) ، فيقول : ((...)) حضنَ فلانْ فلاناً على الشيء . إذا رغبَه في فعله وحذره من تركه ، فإذا قيل : (حضنه) بالتشديد دلَّ على تأكيد الحدث والمبالغة في التحرير فلذلك قيل حروف التحضيض لا حروف الحضن))⁶ .

ويشرح ابن هشام معنى (النواسخ) ويربطه بالمعنى الاصطلاحي في النحو ، فالنواسخ ((جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال : (نَسَخَ الشَّمْسُ الظَّلَّ) إذا أزالته ، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر))⁷ ، ويدرك معنى (الكلام) في اللغة وله معنيان ، أحدهما : الحديث الذي هو التكليم ، وهنا يرد مثالان عند النحاة (أعجبني كلامك زيداً)⁸ و (أعجبني كلامك هنداً)⁹ ، ويبدو أنَّ المثالين صيغاً على منوال هذا الشاهد الذي يستشهد به النحاة :

قالوا : كلامك هنداً وهي مُصَغِّيَّةٌ يُشفِّيكَ ؟ قلتُ : صحيحٌ ذاك لو كانا¹⁰

أي : تكليفك هنداً . أما المعنى الآخر فهو ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد (واللفظ المفيد ما كان في النفس) يمثل له بمثاليين هما : (قام زيد) و (قَعَدَ عمرو) و نحو ذلك ((فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً))¹¹ .

¹ - الأصول في النحو : 97/2

² - المقتضى في شرح الإيضاح : 315/1

³ - الواضح في علم العربية : 88

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 287

⁵ - الفصوص / 15

⁶ - شرح عمدة الحافظ : 315

⁷ - شرح قطر الندى : 122

⁸ - شرح شذور الذهب : 27

⁹ - الأزهرية في علم العربية : 8

¹⁰ - لا ينسب الشاهد إلى قائل . ينظر . شرح شذور الذهب : 27.

¹¹ - شرح شذور الذهب : 27

ويفسر دلالة (الضمير) وسبب تسميته هذه من قولهم : (أضمرت الشيء) أو (أضمرت الشيء في نفسي) : إذا سترته وأخفيته ...)¹ ، وينقل ابن هشام معنى (بيد) في الكلام عن أصحاب المعجمات فهي تكون بمعنى (غير) ، يقال : (إنه كثير المال بيد أنه بخيل)² .

ومعنى (الإضافة) في اللغة يتبيّن من الأمثلة الآتية :

(صافت الشمس للغروب) ... أي : مالت .

(ضفت ظهري إلى الحائط) ... أي : أملته إليه .

(صاف السهم عن الهدف) ... أي : عدل .

(أضفته إلى فلان) ... أي : أجازته .

(ضافية لهم) ... أي : نزل به .

(تضاف الوادي) ... أي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر .

(أضفت من أمري) ... أي : أشفقت³ .

وفي باب النداء يرد عند بعضهم تفسير معنى (الندبة) ، فهي مصدر الفعل : (ندب الميت . إذا تفجع عليه)⁴ .

ويمثلون لمعنى (اللفظ) في اللغة بقولهم : (أكلت التمر ولفظت النواة . أي : رميّتها) .

ومعنى (الاستثناء) الصرف يقال : (ما ثناك عن كذا . أي صرّف عنه)⁵ .

أما معنى (الإعراب) عند النحويين فهو يتضح بأمثلة وشوادر يذكرونها ، فمعناه اللغوي :
1- الإبارة . يقال : (أعرب الرجل عمّا في نفسه) و (أعرب عن حاجته) : إذا أبان عنها ووضّحها .

2- الإجالة . يقال : (عربت الدابة) . جالت في مراعها .

3- التحسين . يقال : (أعربت الشيء) . حسنته .

4- التغيير يقال : (عربت المعدة وأعربتها) . غيرها

5- إزالة الفساد : (أعربت الشيء) . أزلت عربه أي فساده⁶ .

أما النوع الآخر فهو يختص بايضاح دلالة الجمل التي توافرت على عنصر اشتراك فيها والتفريق بينها ، وقد بحث النحويون هذا الجانب في بابين من النحو هما : الأول في باب كان وشبيهاتها في العمل . والآخر في باب الفعل الذي يتبع إلى مفعولين (باب ظن وأخواتها) . لقد بحث النحويون هذا الباب تحت عنوان (التضمين) ، في الفعل الواحد منها يتضمن دلالتين ، ومن هنا حاولوا التفريق بينها للمتعلم لكيلا تلتبس عليه من جهة ، وليتصور عمل هذه الأفعال في الجملة الاسمية من جهة أخرى .

إنَّ هذه الأنماط من الجمل التي سنعرض نماذج منها نجد النحويين أحياناً يقصدون إليها ويتعلّقون بألفاظها بقصد الإلغاز وهو مما ظهر في حقبة متاخرة عند النحاة ، وأنها مما يؤكد حقيقة أنَّ الدرس النحوي كان تعليمياً لا علمياً .

¹ - شرح شذور الذهب : 134

² - معنى الليبب : 155 . هم الهوامع : 1/232 . المطالع السعيدة : 8

³ - هم الهوامع : 45/2

⁴ - المطالع السعيدة : 1/381

⁵ - الأزهرية في علم العربية : 118

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 1/85 . شرح المفصل : 1/73 . شرح شذور الذهب : 33 . هم الهوامع : 1/195 . الفوائد الضيائية : 13/1

في باب (كان) وأخواتها يذكر النحويون الحكم العام لأفعال هذا الباب وأنها تنبع حكم الجملة الاسمية ، وكل فعل يفيد معنى من المعاني ، لكنها أحياناً تخرج إلى معانٍ أخرى يتربّ عليها حكم جديد يخص دلالتها أو فقدان عنصرها ، فهي مرة تكون (ناقصة) فتشتمل على عنصري الجملة المبتدأ والخبر ، أما إذا كانت (تامة) فتكتفي بعنصر واحد وهو مرفوعها .

ف(كان) أم الباب تفيد في معناها العام الدلالة على الحدث المجرد واسمها متصرف بخبرها اتصافاً مجرداً لا زيادة معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفي أو دوام أو تحول أو زمن خاص كالصباح والمساء والضحي ، ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها فنجد هنا (كان) في استعمالات مختلفة ، فمرة ناقصة تستوفي مرفوعها ومنصوبها ، ومرة تامة تكتفي بمرفوعها وحده ، وربما استوفت اسمها منصوباً مفعولاً لها ، وكل ذلك يتمثل في هذه الأمثلة التحوية :

- أ - (كان زيد قائماً) - (كان عمرو ضاحكاً)
- ب - (كان الله ولا شيء معه) - (إذا كان الشتاء فأدفنوني) - (إن كان ذو عشرة) - (ما شاء الله كان) .

ج - (كُنْتُ الصَّبِيَّ) - (كان فلان الصبي) - (كُنْتُ الصَّوْفَ) ¹ .

د - (جمد الماء فكان ثلجاً) - (احترقَ الخشبُ فكان تراباً) - (أشرقت الشمسُ فكان النورُ وكان الدفءُ وكان الأمنُ) ² .

لقد وردت (كان) هنا في أربع مجموعات ، كانت في الأولى منها ناقصة واردة على الأصل فاستوفت عنصريها الاسم والخبر ، أما المجموعة الثانية فقد كانت فيها تامة اكتفت بعنصر واحد هو مرفوعها وكانت لها دلالة جديدة ، فهي دالة على الثبوت كما في المثال الأول والحدث في المثال الثاني والحضور في المثال الثالث والوقوع في المثال الرابع . أما المجموعة الثالثة فقد تضمنت الفعل (كان) تاماً متعدياً ودالاً على معنى جديد ، فالمثالان الأول والثاني دلت فيه (كان) على معنى (كَفَلَ) ، والمثال الثالث دلت على معنى القيام بالغزل وهو برم الصوف ، أما المجموعة الرابعة فهي (كان) دالة على الصيرورة والتحول وهي هنا تامة أيضاً .

ويسري هذا الحكم أيضاً على أخواتها ، فهي مرة تامة ولها دلالة تخالف الناقصة ، ومنها (ما انفك) إذا جردت من النفي تكون تامة ولها دلالتان :

الأولى : تكون بمعنى (فَصَلَ) ، مثل ذلك (فَكَ الخاتَمَ) ... إذا فَصَلَهُ .

ال الأخرى : تكون بمعنى (خَلَصَهُ) مثل ذلك (فَكَ الأَسِيرَ) ... إذا خَلَصَهُ ³ .

(فَكَكْتُ حِلْقَاتِ السَّلْسَلَةِ فَانْفَكْتُ) أي انفصلت ⁴ .

ومن أخواتها (مازال) فإن النحويين يشترطون فيها أن تكون ماضي (يزال) حتى تعمل هذا العمل ، أما إذا كانت ماضي (يزيل) فهي فعل تمام متعد بمعنى : (ماز يميز) ، وأمثلة ذلك يقال : (زال زيد صانه من معز فلان) ⁵ أي : ميّزه . و (زل صانك عن معزك) أي : مز بعضها من بعض ⁶ . ومصدر هذا الفعل هو (الزيل) ، ولها تصريف آخر وهو : (زال) ماضي (يزول) ومصدره (الزوال) الذي يفيد معنى الانتقال ((فهو تام ، بمعنى: انتقل ، نقول

¹ - همع الهوامع : 115/1 . شرح الاشموني : 400/1

² - النحو الوفي . عباس حسن : 548/1 الطبعة الرابعة . دار المعارف مصر . 1976

³ - ارتشف الضرب : 80/2

⁴ - النحو الوفي : 565/1

⁵ - شرح شذور الذهب : 184

⁶ - شرح الاشموني : 403/1

(زُلَّ عَنْ مَكَانِكَ) . أي انتقل ...)¹ و (... (زَالَ الْحَجَرُ) أي : انتقل من موضعه)² ، وهي ليست هنا من النوا藓 وإنما فعل لازم من الانتقال والهلاك والفناء (زَالَ سُلْطَانُ الطُّغَاةِ زوَالًا)³ ، بمعنى : هلك هلاكاً وفني فباء . كذلك ترد أمثلة للفعل (ظَلَّ) وهي : (ظَلَّ الْجُوْ مُعْتَدِلًا) - (ظَلَّ زَيْدٌ غَنِيًّا) - (ظَلَّ بِمَكَانٍ كَذَا) ، فالمثال الأول فيه الفعل (ظَلَّ) ناسخ محتفظ بعمله ودلالته على اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق طول النهار . أما المثال الثاني ففيه الفعل (ظَلَّ) بمعنى (صَارَ)⁴ ، فهي تستعمل كثيراً بهذا المعنى ((عند وجود قرينة فتعمل بشروطها نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا بَشَّ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْتَيْ ظَلَّ وَجْهُهُ مَسُودًا وَهُوَ كَظِيرٌ ۚ ۝)) ، وأما المثال الثالث فيه (ظَلَّ) فعل لازم ومثله (ظَلَّ الْحَرُّ) بمعنى : دام وطال .⁵ وفيه (بَاتَ) له أمثلة ينبغي لنا التفريق بينها :

(بَاتَ الْقَادُ سَاهِرًا) - (بَاتَ عَمَرُو غَنِيًّا) - (بَاتَ الطَّائِرُ) - (بَثَ مَبِيتًا)⁶ .⁸ فهي ناسخة دالة على اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل كما في المثال الأول ، وتفيد معنى الصيرورة و التحول كما في المثال الثاني وجاءت تامة في المثالين الآخرين لتفيد النزول والمبيت في المكان ليلاً مكتفية بمروعها .

والفعل (أضَحَى) يفيد مع معمولييه اتصاف الاسم بمعنى الخبر اتصافاً يتحقق وقت الضحى مثل : (أضَحَى الزَّارِعُ مُنْكَبًا عَلَى زِرَاعَتِهِ) .⁷

لكنها تأتي بمعنى (الصيرورة) في مثل : (أضَحَى الْمَيَادُنُ الصَّنَاعِيُّ مَطْلُوبًا) .⁹

وتكون تامة في مثل (أضَحَى النَّامُ) أي : دخل في وقت الضحى¹⁰ .

والفعل (أَمْسَى) يفيد الدخول في وقت المساء ، وهو ناسخ للجملة الاسمية في مثل : (أَمْسَى الْمُجَاهِدُ قَرِيرًا) .¹¹

وتكون بمعنى (صَارَ) في مثل : (اقْتَحَمَ الْعَلَمَاءُ الْفَضَاءَ الْمَجْهُولَ فَأَمْسَى مَعْلُومًا)¹² .

والفعل (صَارَ) يفيد مع معمولييه تحول الاسم وتغيره من حالة إلى أخرى ، نحو (صَارَ الشَّجَرَةُ بَابًا) - (صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا)¹³ ، وتستعمل تامة بمعنى (الانتقال من مكان إلى مكان أو من ذات إلى ذات) وتنتعدى به (إلى) نحو (صَارَ زَيْدٌ مِنْ بَلْدٍ إِلَى بَلْدٍ) أو (صَارَ مِنْ بَكْرٍ إِلَى عَمِرِو)¹⁴ و (صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْكَ) . بمعنى : ثبت واستقر لك .

وفي مثل (إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأَمْوَرُ) . أي تتجه وتخضع له وحده¹⁵ .

¹ - الأزهرية في علم العربية : 84² - النحو الوفي : 564/1³ - المصدر نفسه .⁴ - الفوائد الضيائية : 293/2⁵ - النحل 58/⁶ - النحو الوفي : 554/1⁷ - المصدر نفسه .⁸ - المصدر نفسه : 556/1⁹ - المصدر نفسه : 555/1¹⁰ - المصدر نفسه .¹¹ - الفوائد الضيائية : 291/2 . النحو الوفي : 556/1¹² - الفوائد الضيائية : 91/2¹³ - المصدر نفسه .

أما الفعل (فتن) فله حكم (كان) في نسخ الجملة الاسمية في مثل (ما فتن زيد قائماً) وستعمل تامة في مثل : (فتن الصانع عن شيءٍ) بمعنى : نسيه¹.

أما الباب الآخر فهو باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، فإن المعتاد في هذه الأفعال أنها تستوفي مفعولين إن كانت فيها دلالة الظن والشك أو اليقين في الخبر نحو (ظننت زيداً كريماً) و (خلته شجاعاً) و (زعمته طليماً) و (علمته بخيلاً) و (رأيته جباناً) و (وجدته سفيهاً) و (صيَرْتُه ذليلاً) و (اتخذته عدواً) و (جعلته منسياً)².

ولكن هذه الأفعال تعطي دلالة أخرى أحياناً ، وكل فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له ، فيتعدى إلى مفعول واحد أو يكون الفعل مع هذا المعنى الآخر لازماً يكتفي بالمرفوع، ووسيلة النحو في إظهار هذه المعاني هي الأمثلة المصنوعة التي يستطيع بها أن يوضح هذه الدلالات مع وجود الشواهد التي تعكس هذه المعاني التي لا يكون لها أثر في تقريب المعنى كتأثير الأمثلة .

ولنأخذ الفعل الأول الذي يرد في أول هذا الباب وهو (ظن) فان هذا الفعل يرد في تركيبين هما :

-1 (ظننت زيداً كريماً)

-2 (ظن فلان فلاناً) - (سرق لي مال فظننت زيداً) - (عدم لي مال فظننت زيداً)³. إن المثال الأول وما يشبهه يكون فيه الفعل (ظن) دالاً على الاعتقاد ولذلك استوفى مفعوليـه هنا وـهما (زيداً) و (كريماً) ، أما أمثلة المجموعة الثانية فـإن الفعل نفسه فيها دالاً على (الظنة) وهو الاتهـام ، واسم المفعول منه (مظنون وظـنـين) ومنه قوله تعالى : «ـما هوـ على الغـيـب بـظـنـينـ»⁴ . أي بـمـتهمـ ، ولـذـكـ في مـثـلـ هـذـهـ الصـورـةـ يـكتـفـيـ الفـعلـ (ـظنـ)ـ بـمـفـعـولـ وـاحـدـ .

الفعل الثاني من أفعال هذا الباب (حسب) وهو يرد في أمثلة النحاة في صور مختلفة ولكل صورة دلالة تخالف الأخرى ويترتب عليها حكم آخر من أحكام التعدية كما في الأمثلة الآتية :

-1 (حسب عبد الله زيداً بـكـراً)⁵

-2 (حسب زيد) - (حسب الغلام) - (حسب الرجل)⁶

-3 (حسبـتـ المـالـ) - (حسبـتـ النـقـوـدـ التـيـ معـيـ)⁷

إن أمثلة المجموعة الأولى هي من (الظن) ولذلك استوفى الفعل (حسب) فيها مفعوليـه ، أما أمثلة المجموعة الثانية فـإن الفعل اكتـفىـ بالـفـاعـلـ وـحـدـهـ ؛ لأنـ الفـعلـ (ـحسبـ)ـ هـنـاـ صـارـ لـازـماـ لـدـلـالـتـهـ عـلـىـ سـجـيـةـ ، وـصـفـةـ هـذـهـ الأـفـعـالـ فـيـ غـالـبـهـ لـازـمـةـ ، وـ (ـحسبـ)ـ هـنـاـ بـمـعـنىـ صـارـ ذـاـ بـيـاضـ وـحـمـرـةـ أـوـ كـانـ ذـاـ شـقـرـةـ فـيـ شـعـرـهـ وـبـيـاضـ كـالـبـرـصـ⁸ .

¹ - النحو الوفي : 564/1

² - شرح عمدة الحافظ : 244

³ - شرح شذور الذهب : 364 . هـمـ الـهـوـامـعـ : 148/1 . الـفـوـانـدـ الضـيـانـيـةـ : 284/2 . الأـزـهـرـيـةـ : 88

⁴ - التـكـويرـ 24 وـهـيـ قـرـاءـةـ اـبـنـ كـثـيرـ وـأـبـيـ عـمـروـ وـالـكـسـائـيـ . يـنـظـرـ . السـبـعةـ فـيـ القراءـاتـ . اـبـنـ مجـاهـدـ

673

⁵ - الأصول في النحو : 180/1

⁶ - هـمـ الـهـوـامـعـ : 149/1 . الأـزـهـرـيـةـ 84 . النـحـوـ الـوـافـيـ : 19/2

⁷ - الأـزـهـرـيـةـ : 84 . النـحـوـ الـوـافـيـ : 19/2

⁸ - شرح عمدة الحافظ : 244

أما المجموعة الثالثة فهي دلّ الفعل على العد من الحساب فتعدى إلى مفعول واحد ، وقد يكون الفعل (حسب) أيضا لازما إذا دلّ على معنى الشرف ، تقول : (حَسِبَ الرَّجُلُ) : إذا صار ذا حسب ¹.

ومن أفعال هذا الباب (جَعَلَ) يرد بأشكال مختلفة ولمعنى متعدد يفرق بينها النحويون في أمثلة ، فإن كان بمعنى (أوجَدَ) نصب مفعولا واحدا نحو (جَعَلَ اللَّهُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ وَسَائِرَ الْمَخْلوقَاتِ) ² ، أي أوجدها وخلقها . وإن كان معناه (فرض وأوجب) كذلك ينصب مفعولا واحدا كما في المثالين :

(جَعَلْتُ لِلْعَامِلِ كَذَا) ³ و (جَعَلْتُ لِلْحَارِسِ أَجْرًا) ⁴

بمعنى : أوجبت له وفرضت على . ويتعذر إلى مفعول واحد إن كان معناه (عَمِلَ) نحو (جَعَلَ الشَّيْءَ) بمعنى : عمله ⁵ ، ويتعذر إلى مفعول واحد إن كان معناه : (أَلْقَى) نحو (جَعَلَ) المثاع بعضاً على بعض ⁶ .

والفعل (خال) من أفعال (الظُّنُنِ) ويستوفي مفهولين بهذا المعنى كما في قول الشاعر ⁷ :

وحلَّتْ بِيُوتِي فِي يَمَاعِ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمْوَلَةِ طَائِراً

ويخرج إلى معان آخر قدم النحويون لها أمثلة بغية التفريق بينها ، فيكون بمعنى (تكبير) كما في المثال (خال زيد) ⁸ ويكون بمعنى (ضلع) أي : غمز في مشيته أو عرج كما في المثال : (خال الفرس) ⁹ ، وهو هنا فعل لازم كما هو واضح ، ولكن إذا كان بمعنى (نظر وأبصر) فهو يتعذر إلى مفعول واحد كما في المثال (خال زيد الهلال) ¹⁰ أي أبصره ونظره.

الفعل (رأى) إن كان معناه الفهم وإبداء الرأي في أمر عقلي فقد ينصب مفعولا به واحدا أو مفهولين على حسب مقتضيات المعنى مثل (يختلف الأطباء في أمر القهوة ، فواحد يراها ضارة وآخر يراها مفيدة) ¹¹ ، ويتعذر إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (أبصر) وهو حصول النظر بالحسنة نحو (رأيت زيدا) - (رأيت النجم يتلالا) ¹² .

أما إذا كانت الرؤيا منامية تعدى الفعل معها إلى اثنين وهي التي تسمى (رأى الحلمية) نحو (كنت نائما ، فرأيت الصديق مسرعا إلى القطار) ¹³ ، ويكون بمعنى (اعتقد) فيتعذر إلى

¹ - الفوائد الضيائية : 284/2

² - النحو الوفي : 19/2

³ - شرح عمدة الحافظ : 244

⁴ - النحو الوفي : 20/2

⁵ - شرح عمدة الحافظ : 244

⁶ - المصدر نفسه .

⁷ - النابغة الذبياني . ينظر . ديوانه : 133 . صنعة ابن السكينة . تحقيق . د . شكري فيصل . بيروت 1968م

⁸ - الأزهرية في علم العربية : 88

⁹ - المصدر نفسه .

¹⁰ - المصدر نفسه .

¹¹ - النحو الوفي : 15/2

¹² - شرح الأزهرية : 84 . النحو الوفي : 15/2

¹³ - النحو الوفي : 15/

مفعول واحد أيضاً كما في (رأى أبو حنيفة وجوب الوثر) و (رأى أبو حنيفة حلّ هذا أو حرمتة^١) ، ويكون بمعنى (أشار) في نحو (رأى زيدَ كذا)^٢ أي : أشار به . ويتعدى إلى مفعول واحد إذا كان معناه (أصاب الرئة) كما في الأمثلة (رأى الصيد) و(انطلق السهم فرأى الغزال)^٣ . أي رماه فأصاب رئته .

ال فعل (علم) ينصب مفعولين كما في الأمثلة (علمت الكواكب متحركة) ، ولكن إذا كانت من قولهم : (علم الرجل) و (علم البعير)^٤ ، بمعنى حصل تشقيق في شفته العليا فهو أعلم، فهو فعل لازم . ويكون متعديا إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (عرف) مثل : (علمت الخبر) و (علمت المسألة) و (علمت زيدا)^٥ ، أي عرفته وعرفتها .

ال فعل (درى) يتعدى إلى مفعولين بمعنى هذا الباب كما في قول الشاعر^٦ :

دربت الوفي العهد يا عرو ، فاغتبطْ فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

ويتعدى إلى مفعول واحد إن كان بمعنى (خل^٧) أي خدع كما في الأمثلة (درى الصيد) - (درى الذنب الصيد)^٨ أي : استخفى له ليقتسه .

ال فعل (زعم) إن كان من هذا الباب فهو يتعدى إلى مفعولين كما في قول الشاعر^٩ :

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دببا

أما إذا كان بمعنى (كفل) تدعى إلى مفعول واحد كما في المثالين (زعمت زيدا) - (زعم بالشيء)^{١٠} أي تكفل به ، ومصدره (الزّعامة) ومنه قول الشاعر :

* على الله أرزاقي العباد كما زعم *

ويكون الفعل (زعم) لازماً إن كان معناه (هزل أو سمن) يقال : (زعمت الشاء)^{١١} ، أي سمنت أو هزلت .

ال فعل (وَجَدَ) دلالة الاعتقاد والظن فيه تجعله متعديا إلى مفعولين في مثل (وَجَدَتُ الله أكبرَ كلِّ شيءٍ) ، فإنْ كان بمعنى (لقي أو أصاب أو صادف) فينصب مفعولاً واحداً نحو (وَجَدَتُ الضالة) و (وَجَدَتُ القلم)^{١٢} ، ويكون لازماً إنْ دلَّ على معنى (استغنى) أو (حزنَ أو حقدَ) في نحو (وَجَدَ زيداً) و (وَجَدَ الأبيَّ بعملِه)^{١٣} .

ثالثاً : أمثلة منطقية

^١ - شرح شذور الذهب : 364 . شرح الأزهرية : 84

^٢ - شرح الأزهرية : 84

^٣ - شرح عمدة الحافظ : 244 . النحو الوفي : 16/2

^٤ - شرح الأشموني : 9/2 . النحو الوفي : 14/2

^٥ - الفوائد الضيائية : 285/2 . شرح الأزهرية : 84 . النحو الوفي : 14/2

^٦ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 31/2

^٧ - شرح الأشموني : 20/2 . همع الهوامع : 19/1 . النحو الوفي : 18/2

^٨ - ينسب إلى أوس الحنفي . ينظر . مغني اللبيب : 775

^٩ - شرح عمدة الحافظ : 244 . شرح الأزهرية : 84

^{١٠} - لا يعرف له قائل . ينظر . همع الهوامع : 149/1

^{١١} - همع الهوامع : 149/1

^{١٢} - الفوائد الضيائية : 285/2 . النحو الوفي : 18/2

^{١٣} - شرح عمدة الحافظ : 244 . النحو الوفي : 18 / 2

البحث العلمي يفرض على دارس اللغة أن يدرس اللغة بشكلها المعقول الذي تتضح معالمه أمامه من غير أن يغوص وراء الكلمات والسطور أو أن يربط اللغة بجوانب أخرى تفارق النظام المعهود للغة ولا تتصل بالسلوك اللغوي الواقعي للأفراد .

لقد حاول النحويون وضع الدرس النحوي في قوالب منطقية صارمة إذ استحوذ المنطق الأرسطي على الدرس النحوي التقليدي ، وكانت له آثار سيئة فيما بعد ظهرت نتائجه في الدرس ، فمن ينعم في النظر في النحو يجد في أبوابه معميات وفيه أبواب نحوية ما كان لها أن توجد إلا بسبب هذا المنطق الذي آمن به النحويون ، فهذه الأبواب تمثل سلوكاً لغويًا غير واقعي وعادات نطقية لا تصدر عن مستعملى اللغة وإنما هي افتراضات وتخيلات مكبلة بروية منطقية .

ومن المعلوم أنَّ النحويين يعُدُّون أكثرهم من الفقهاء ورجال الدين وقد تعليقوا بالبحوث المنطقية والفلسفية والجدلية بما يخدم العقيدة ويسقط الدافع عنها ومن هنا سيطر الفكر المنطقي عليهم وأخذوا يدخلون كثيراً من مباحثه في الدرس النحوي .

تعُدُّ نظرية العامل من تلك المباحث ومن مظاهر هذا المنطق التي اعتقدتها النحويون وهي فكرة فلسفية محضة مؤداها ((أن كل أثر لابد له من مؤثر)) أو ((كل حادث له محدث)) فأخذوا في ضوء هذه المقوله يبحثون علاقة الكلمات بعضها ببعض ، بل أخذوا يؤلفون جملة وأمثلة مصنوعة تصطدم بقواعدهم التي قرروها بغية معرفة هذه الآثار لا غير كما هو الحال في موضوع (التمارين غير العملية)¹ وفي أبواب كثيرة من النحو ربما سنعرض بعضها .

إنَّ اللغة منطقاً لكنه ((يختلف عن المنطق الأرسطي)) لأنَّ اللغة نتاج كل أفراد المجتمع ، وهو لاءُ الأفراد ... ليسوا أجبيلاً من الفلاسفة والمفكرين ، حتى يتحكم في لغتهم منطق أرسطو وقضائيه ، وهذا الفهم يؤدي إلى التسامح في تناول اللغة وتحليلها ؛ إذ لا تتطلب فيها أحكام عقليَّة عميقَة² والذي فعله النحويون هو إقصام عناصر أجنبية وعوامل ذاتية وفرض وظائف وآراء شخصية في دراساتهم فانتهت إلى هذا الإضطراب والبعد عن الواقع المنطوق بهذه المؤثرات الخارجية .

إذن إننا ملزمون أن نفرق بين (منطق اللغة) و (المنطق الأرسطي) ، والمقصود بمنطق اللغة : التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعناصرها وتقسيم فصائلها وأنواعها وهو ((منطق مقبول ومعترف به في دراسة اللغة ...)) لأنَّه وسيلة لغوية أصيلة ، والآخر (المنطق الأرسطي) مرفوض ؛ لأنَّه تطفل خارجي الأول هدفه التوضيح والإبانة والآخر يؤدي إلى الإضطراب والجدل الذهني ، الأول مفيد في دراسة اللغة ، أما الآخر فلا فائدة فيه ولا نفع منه في تلك الدراسة³ .

عرض النحويون مسائل من هذا النوع يغلب عليها الجانب العقلي ، ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنَّها ليس لها شواهد حية ، وبعضها يمكن صدورها عن المتكلمين إلا أنَّ النهاة مثلاً لها بغية الكشف عن جوانب عقلية فلسفية فيها .

وينبغي هنا أن نذكر أنَّ هذا الاتجاه وجد عند النهاة المتاخرين بشكل واسع وكبير ، أما المتقدمون فلن تعدم وجود مثل هذه المسائل عندهم ، إلا أنها بشكل ضيق ؛ لأنَّ طبيعة عرض مسائلهم كانت أقرب إلى الوصف إلى حد ما ، فمثلاً من المتقدمين ابن السراج الذي تحدث عن المبتدأ وخبره فقال : ((هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحراف وكان القصد

¹ - ينظر . الفصل الثاني . الباب الثاني من هذه الدراسة .

² - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 105-106

³ - أصول النحو العربي . د . محمد عيد : 67 الطبعة الأولى . عالم الكتب القاهرة . 1973 . وينظر . مناهج البحث اللغوي . د . نعمة رحيم العزاوي : 105

فيه تجعله أولاً لثان مبتدأ به ... نحو قوله (الله ربنا) و (محمد نبينا) ...)¹ ، هكذا عرض ابن السراج هذا الموضوع سهلاً واصفاً حكمه من غير أن يقيده بقيود منطقية أو فلسفية، أما المتأخرون فقد بحثوا هذا الموضوع على نحو مخالف للأول فقد اشترطوا في الأخبار (الفائدة) أما إذا لم تتحقق هذه الفائدة فلا تصح هذه الأخبار ومن ذلك هذه الأمثلة (الثلث بارد) - (السماء فوقنا) ؛ ((لأن ذلك معلوم))² ويبدو أن السبب في رفض مثل هذه الأخبار هو النظر إليها من جهة بلاغية ، وإلا فإن هذه الأمثلة من ناحية التأليف والاستقامة التحوية صحيحة ، وهذان المثالان يشبهان المثالين المذكورين آنفًا وهم (الله ربنا) و(محمد نبينا) إلا انهم يرون في هذه الأخبار معنى زائف وهو على وجهين ((أحدهما أن تذكر تقبلاً وتبعداً والثاني (كذا) أن يقال للجاد الذي يعرف بجهل ذلك فينزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه))³ فمثل هذا الحديث نجده عند المتكلمين أصحاب العقائد والنحل .

وتحدث ابن يعيش عن إعراب كلمة الإخلاص والتوحيد ((لا إله إلا الله)) ورأى أنه لا يصح أن يكون لفظ الجلالة فيها خبراً وذلك لأمرتين ((أحدهما أنه معرفة و (لا) لا تعمل في معرفة، الثاني (كذا) أن اسم (لا) هنا عام وقولك (إلا الله) خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام ...))⁴ ، وقد قدم نظائر لهذه الكلمة لإيضاح أن الخاص لا يكون خبراً عن العام وهو المثال : (الحيوان إنسان) فإنه ممتنع ؛ لأن في الحيوان ما ليس بإنسان ، أما لو عكس الأمر وقلنا : (الإنسان حيوان) جاز ؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان .

ومن هذه المسائل الحديث عن حرف العطف (أو) ومعانيه ، ومنها (التخيير) لكن شواهده لا يمكن أن يتلمس فيها المتعلم شيئاً من هذا التخيير ، وقد أحسن ابن هشام حينما قدم مثلاً لا مناص من الإيمان بهذا المعنى فيه ، وهو مثال منطقى استفاده من الأحكام الفقهية فمثاله (تزوج هنداً أو أختها)⁵ ، فقد يربط بين شكل الجملة والمعنى ((لا ترى أنه لا يجوز أن يجمع بين تزوج هند وأختها))⁶ فالمعني هنا واضح والذي أبرز هذا المعنى الفكرة وليس الأداة (أو) ؛ لأننا لو أخذنا مثلاً آخر لهذا المعنى وهو ما ذكره ابن هشام أيضاً (خذ من مالي ديناراً أو درهماً)⁷ ما اتضح لنا هذا المعنى إذ قد يكون المقام للتخيير أو للجمع بين الشيئين ، وكأنما الذي أوحى بهذا المعنى في مثال (تزوج هنداً أو أختها) هو (العرف) لا ما تقتضيه اللغة وضوابطها فالذي تقتضيه القواعد واللغة أن هذا المثال (أليس لي عليك ألف) له جوابان (بلى) و (نعم) فإن كان الأول لزمه (المجبى) وإن كان الآخر لم تلزمـه ، لكن جمعاً من الفقهاء قالوا ((تلزمـه فيما)) و قد فسر ابن هشام سبب ذلك قائلاً إنهم : ((جروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة))⁸ .

ومن ذلك أيضاً الأمثلة الآتية وهي (قد يصدق الكذوب) - (قد يوجد البخيل) فيرى بعض النحوين أن (قد) في هذين المثالين أفادت تقليل وقوع الفعل ، ورأى آخرون أنها ما زالت تعبر عن المعنى الأصلي لها وهو التحقيق أما معنى التقليل فهو مستفاد من قولهم : (البخيل

¹ - الأصول في النحو : 58/1

² - المقتضى في شرح الإيضاح : 306/1 - 307

³ - المصدر نفسه : 306/1 . وشرح المفصل : 98/1

⁴ - شرح المفصل : 107/1

⁵ - شرح قطر الندى : 317 . مغني اللبيب : 87

⁶ - مغني اللبيب : 87

⁷ - مغني اللبيب : 87 .

⁸ - المصدر نفسه : 155

يجود) و (الكذوب يصدق) ، وأكبرظن أن مثل هذه الأمثلة ليس لها واقع لغوي بل هي كلمات نحوية وسائل اصطناعها الفكر النحوي المنطقي¹ .

وастمع إلى حديثهم عن (لو) ودلائلها تجد أن ابن هشام يذكر أنها تدل على ثلاثة أمور ((عقد السببية ، والمسبيبة ، وكونها في الماضي ، وامتناع السبب ، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل)) ، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام ومنها ما يوجب فيه الشروع أو العقل انحصر مسببية الثاني في سببية الأول ، أما مثاله فهو (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً) وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصر المذكور نحو (لو نام لانقضض وضووه) - (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً) ، نجد هنا ما تعارف عليه المناطقة (السبب والسببية والمسبيبة) وما تعارف عليه الفقهاء (انحصر الحكم والوسائل الشرعية والعقلية)² .

وتظهر أمثلة الفقهاء وأحكامهم المنطقية التي لا يتصور أن أحداً من الناس يستعمل مثلها ، ففي باب الجملة الشرطية يذكر النحويون الأمثلة الآتية :

- 1 ((إذا قال الرجل لامراته : (إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فانت طلاق (...))
- 2 ((إذا قال الرجل : (إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعدي حر (...))
- 3 ((فإن قال لها : (إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فانت طلاق (...))
- 4 ((فإن قال لها (إن أجبت منك إجابة ، فإن اغسلت في الحمام فانت طلاق (...))
- 5 ((فإن قال : (كلما أجبت منك إجابة ، فإن مات فلان فانت طلاق (...))
- 6 ((إذا قال لها : (إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طلاق (...))
- 7 ((فإن قال لها : (إن كلمتك وإن دخلت دارك فعدي حر (...))
- 8 ((إن قال لها : (إن دخلت الدار فكلمتك فانت طلاق (...))
- 9 ((فإن قال لها : (إن كلمتك أو دخلت دارك فانت طلاق (...))
- 10 ((إذا قال : (إن كلمت زيداً أو دخلت الدار فعدي حر (...))
- 11 ((إذا قال لها : (أنت طلاق إن دخلت الدار (...))
- 12 ((فإن قال لها : (أنت طلاق إذا دخلت الدار (...))
- 13 ((فإن قال لها : (أنت طلاق إن دخلت الدار (...))³ .

وتتفقع منها عشرات من الجمل التي أغفلناها ، وهذه الأمثلة لا يمكن أن تكون سلوكاً لغويًا يصدر عن مستعملى اللغة ولا يمكن أن تكون من مقتضيات اللغة وانما الذي أوجدها الخيال النحوي والاعتقاد بعمل هذه الأحرف بعضها ببعض وما يترتب عليها من أحكام والخصوص لأفكار أجنبية ومقولات منطقية ، فهذه الأمثلة قامت على فكرة مؤداها ((إذا توالي شرطان فصاعداً بغير عاطف فالجواب للسابق ويحذف جواب المتاخر لدلالة جواب المتقدم عليه ... فأول الشرط يصير خبراً سواء كانت متربة في الوجود أم غير متربة ...))⁴ . إننا لو نظرنا في الأمثلة المذكورة آنفاً وأنعمنا في النظر فيها وفكنا ملياً فيها ما استطعنا أن نصل إلى الحكم الشرعي الصحيح فيها أو من مِن هذه النساء هي التي تطلق ، أما السبب فهو أن العرف الشائع بين مستعملى اللغة لم يألف مثل هذه النطوق والجمل ، إننا ملزمون أن نلجم إلى معرفة ذلك من طريق الفقهاء وشرحهم لها ، فالمرأة الأولى لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة ... فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطيبة بعد العدة ... أما المثال الثاني

¹ - ينظر . المصدر نفسه : 234

² - ينظر . المصدر نفسه : 340

³ - ارتشف الضرب : 562/2 – 565 . الأشباه والنظائر : 412/4

⁴ - ارتشف الضرب : 562/2

فالعبد فيها لا يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم تكون منه العدة ثم العطية ، أما الثالثة فلا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها ، أما الرابعة فيقولون فيها إن أجنب ثلاث مرات واغسل مرة في الحمام فأنها تطلق واحدة ؛ لأن الاغتسال في الحمام مشترط مع الإجناب فلا يقع الطلاق حتى يقعوا معا ، وهكذا بقية الأمثلة كما يظهر شرحها عندهم .

ونلاحظ الأمر نفسه في باب الابتداء وعند الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، فإنهم يذكرون في صحة الابتداء بالنكرة صحة الإفادة ، وتحقق هذه الفائدة عندهم بجملة أمور ، ومنها أن تكون النكرة المبتدأ بها من ((خوارق العادة)) أما أمثلة ذلك فمنها هذان المثلان اللذان يتعدان عند النحاة المتأخرین وهما (بقرة تكلمت) و (شجرة سجَّدت) ¹ .

إن هذه الأمثلة تظهر ما وصل إليه النحو في هذه المرحلة المتأخرة وكيف أحيل إلى قوانين جامدة لا تمثل الواقع المنطوق ، وإن سلمنا بذلك فكم من المرات يمكن حصول مثل هذه الخوارق في حياة الناس حتى تكون سلوكاً لغوي؟ ماذا لو اكتفى النحويون بالقول إن شرط الابتداء بالنكرة هو الفائدة؟ أما من يقرر هذه الفائدة فهو العرف بين الناس ، وما يقتضيه موقف الإخبار ساعة حصول الخبر ، وما يقرره النحويون في هذه المسألة يفرض علينا نبذه وطرحه فلا فائدة فيه .

ونعرض الآن مسألة أخرى من نتاج الخيال النحوي ، أطلقها وكتها قانون لاشك فيه ولا تحوم حوله الشبهات ولا يعترض عليه معارض ، وهذه المسألة مفتعلة ولكنها توضح أن النحاة وصلوا إلى مرحلة نفت فيها قضيائهم ومسائلهم الخلافية ، فأخذوا يقدعون قواعدهم مما يملئه عليهم خيالهم النحوي ففي باب الفاعل ووجوب تقديم المفعول به ، يقرر النحويون مواضع لا يجوز فيها تقديم المفعول به على الفاعل خشية اللبس ، ولكن كيف يحصل هذا اللبس الذي يخشاه النحويون؟ .

إن هذا اللبس يحصل فيما إذا كان الفاعل والمفعول اسمين مقصوريين أو مضارفين إلى ياء المتكلم أو اسمين مشار بهما أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا يكون ثمة دليل أو قرينة ، ولكن أنت لهم الشواهد التي تثبت صحة ما يدعونه؟ لقد هداهم خيالهم إلى هذه الأمثلة التي نسجت بعنایة ، وألفت على نحو دقيق يتضمن جميع ما تصوروه من مواقف قولية تتفق وما يدعون ، وهذه أمثلتهم :

- 1 (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)
- 2 (أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى)
- 3 (أَكْرَمَ ابْنِي أَخِي)
- 4 (ضَرَبَ هَذَا هَذَا)
- 5 (وُلِدَتْ هَذَا هَذَا) ² .

وبهذا اضطر النحويون إلى الاستغناء عن الحركات الإعرابية وأخذوا يلتمسون سبيلاً آخر إلى معرفة الفاعل وتمييزه من المفعول بالرتبة والعنابة بها في هذا المورد بعدما كانت غير محل عنابة مادامت الكلمات تُعرب عن وظائفها التحوية بفضل الحركات التي يميز بها الفاعل من المفعول ، وتأمل الأمثلة المشار إليها جيداً ولاحظ دقّة اختيارها وصنعها ، يتadar إليك أنها قد صيغت بأسلوب عالم مستعمل للغة ، وسترى مقدار التكاليف فيها .

¹ - مغني الليب : 613 . ارتشف الضرب : 199/2 . الأشباه والنظائر : 61/2 . هـ المهامـ : 101/1 .
شرح الأشموني : 304/1

² - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 361/1 . ارتشف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348/1 . هـ المهامـ : 161/1 . شرح الأشموني : 145/2 .

وربما تكون هذه الأمثلة مقبولة وهذا ما فات النحويين - اعتماداً على قرينة غير القرائن التي ذكروها ، فالعملية النطقية عادة ترافقها حركات جسمية معينة يفهم منها المراد من الكلام أو تقوي المعنى الذي يفصح عنه الحديث ، وقد عدت هذه الحركات الجسمية جزءاً من اللغة المنطقية التي تهتم بها الدراسات الحديثة وقد سمي (علم الحركة الجسمية)¹ ، وقد عد أحدهم جملة (ولدت هذه هذه) صحيحة ويمكن تمييز ومعرفة الفاعل من المفعول فيها وإن رحزحا عن مكانيهما بحركة من حركات الجسم ، كذلك يمكن قبول جملة (ضرب هذا هذا) على هذا الأساس وتقديم أيهما شئنا بمساندة حركة إشارية معينة ترافق العملية النطقية.

أما القرائن التي يجوز معها التقديم فتمثل عند النحويين بهذه الأمثلة :

أ - (أرضعت الصغرى الكبّرى)

(أضنت سعدى الحمّى)

(أكلَّ كمثري عيسى)

(أكلَّ كمثري موسى)

(أكلتِ الحوّارى سلمى)

(أبراً المرضى عيسى)

ب - (ضربَتْ موسى سعدى)

(ضربَتْ موسى سلمى)

(ضربَ عيسى زيدٌ)

(ضربَ الموسيان العيسَيين)

(ضربَ عيسى الكريّم موسى)

ج - (ضربَ موسى العاقل عيسى)²

والملاحظ أن هذه القرائن نوعان : لفظية ومعنوية ، فأمثلة المجموعة (أ) القرينة فيها معنوية وهي التي فرق بين الفاعل والمفعول ، فمع وجود القرينة اللفظية في بعض أمثلة هذه المجموعة كما هو الحال في المثال الأول والثاني وهي (تاء التأنيث) إن النهاة لم يأمنوا معها اللبس ؛ لأن كلاً من الفاعل والمفعول فيها معتن الآخر ولا تظهر الحركات الإعرابية عليها وهي (الصغرى ، الكبّرى ، كمثري ، عيسى ، موسى ، الحوّارى ، سلمى ، المرضى) فلم يبق إلا القرينة المعنوية فهي الوسيلة التي رفعت هذا اللبس وفرق بينهما ، فالرضااعة تكون من الكبّرى للصغرى والكمثري والحوّارى يكونان مأكولين فهما مفعول ، وعيسى وسلامى آكلان فهما فاعلان ، والذي يبرئ المرضى عيسى فهو فاعل .

أما المجموعة (ب) فالقرينة فيها لفظية ، فعند إسناد الفعل إلى تاء التأنيث التي تدل على أن الفاعل مؤنث ذهب اللبس معها وعلم أن الفاعل هو (سعدى وسلامى) ، أما الجملة الثالثة من مجموعة (ب) فقد كان أحد ركني الجملة وهو الفاعل (زيد) صحيح الآخر ظهرت الحركة الإعرابية على آخره فبان الفرق بينهما وهذه قرينة لفظية ، والمثال الرابع كانت القرينة فيه أيضاً لفظية وهي دلالة التثنية فيها فالفاعل مرفوع بالآلف وهو (الموسيان) والمفعول منصوب بالياء وهو (العيسَيين) ، أما الجملتان الأخيرتان فيهما قرينة لفظية أخرى وهي وصف أحد ركني الجملة وقد كان الوصف مما تظهر عليه الحركات ؛ لأنه صحيح الآخر وهما (الكريم والعاقل) فزال المانع معهما من التقديم والتأخير .

¹ - ينظر . اللغة وعلوم المجتمع . د . عبد الرحيم : 44 . الإسكندرية 1977م . ودراسات في علم اللغة . د . فاطمة محجوب : 159 . دار النهضة العربية . القاهرة 1976م .

² - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 361/1 . ارشاف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348 . همع الهوامع : 161/1 . شرح الاشموني : 145/2

إنَّ مثل هذه الأمثلة لا يمكن أن تعكس واقعاً لغويَا منطوقاً ولذلك رأينا من النحويين من يرفضها وينكر عليهم إيرادها ، وان النحويين الأوائل أمثال سيبويه لم يذكروا¹ . وهذا فيه دلالة على أن هذه المسألة من ابتداع النحويين المتأخرین .

ولاحظ النص الآتي الذي جاء عند أحد المتأخرین وهو الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) والحديث عن أغراض النعت ، هذه الأغراض التي عرفت عند المتقدمين على نحو واضح ومحدود ، فهو يكون للمدح وللذم وللترحِم ولكنَّ الشیخ توسيع فيها ذاكراً غرضاً آخر يضُج بالصطلاحات المنطقية وهو يكون ((لبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو : (الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز (...)))² ، فانت تلاحظ أن هذه المصطلحات التي سردتها الشیخ لا علاقة لها بالنحو وهي تشکل جزءاً من الدرس المنطقي الفلسفی زيادة على أن الشیخ لم يحسن في تمثيله هذا .

ومن المسائل التي خضعت لفكرة العامل – وهي بطبعتها منطقية – وحضرت فيها الأمثلة وغابت عنها الشواهد الواقعية مسألة تعدد النعوت والمنعوتين ، ففيها ترد الأمثلة الآتية :

-1 (جاءَ زيدٌ ورأيَتْ عمراً الفاضلين أو الفاضلان)

(لقِيتْ زيداً وجاءَني عمو العاقلان أو العاقلين)

(رضيَتْ عن زيدٍ وقبَّلتْ يَدَ عمرو الكريمين)

(هذا مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ عمراً الشاعران)

-2 (انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمرو المحسنان)

(رأيَتْ بشراً وأبصرتْ محمداً الظريفين)

(رأيَتْ زيداً وأبصرتْ خالداً الشاعرين)

(جاءَ زيدٌ وأتى عمرو الظريفان)

(جاءَ زيدٌ ومضى عمرو الكاتبان³)

فهذه الأمثلة ظهرت نتيجة الإيمان بفكرة العامل التي تفرض على النحويين أن يبحثوا عن مثل هذه الجمل والاعتقاد الجازم أنها نطق صحيحة ويمكن ورودها على ألسنة الناطقين بها وقياسها صحيح ، فالمجموعة الأولى تدرج تحت قاعدة نحوية وهي ((وجوب قطع النعت إن تعدد العامل واختلف العمل أو المعنى))⁴ ، فالعامل فيها اختلف من جهة العمل فواحد استوفى مرفوعه وهو الفاعل والأخر استوفى الفاعل والمفعول ، فالنعت هنا لا بد أن يتبع المرفوع أو المنصوب ولكن لا مشكلة هنا تذكر مadam النحويون قرروا وجوب القطع .

أما المجموعة الأخرى فيجوز في النعت الاتباع مطلقاً كما يقول النحويون ، أما السبب الذي يدعو إلى ذلك هو اتحاد معنى العامل وعمله أو اختلافه في المعنى ، فال فعل (انطلق) اتحد معه الفعل (ذهب) في المعنى ، والفعل (رأى) اتحد معه الفعل (أبصر) في المعنى وكذلك الفعلان (جاءَ وأتى) ولما كان الأمر كذلك فالنعت يتبع المنعوتين ، وهنا نشير إلى أمرین :

الأول : مسألة القطع أو الاتباع لا علاقة لها بـ(النعت) وليس من الصحيح هنا أن نسمي النعت في هذه الحالة تابعاً للمنعوت وإنما هو تابع للعامل (الفعل) وخاضع له .

الأمر الآخر : مسألة اتحاد العامل في المعنى مثل (ذهب ومضى) و (جاءَ وأتى) و (انطلق وذهب) تتصل بالبحث اللغوي الذي يرى أن ذلك من المترادف ، وقد آمن أكثر اللغويين أن الترداد هو نتيجة خلط نطق القبائل ، فقبيلة تقول (ذهب) وأخرى تعبر عن المعنى نفسه

¹ - ينظر : المصادر نفسها .

² - الأزهري في علم العربية : 90

³ - شرح عمدة الحافظ : 545 . المقرب : 246 . أوضح المسالك : 9/3 . ارتشاف الضرب : 565/2

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 545

بلغظ (مضى) أو (انطلق) ، وهكذا ، وهنا نتعرض على النحوين وأمثلتهم هذه التي يتصورون أنها واردة عن العرب ، هل يمكن لعربي أن يجمع في كلامه لغتين ؟ . وفي الموضوع نفسه ترد أمثلة يرفضها العرف ويقبلها العقل النحوي فـ (إذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون فلا يخلو إما أن تجمعها نحو قوله : (قام الزيدون العلاء) ^١ . أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين نحو قوله : (قام الزيدون العاقل والكريم والشجاع) ^٢ . أما إذا كان المنعوتون مختلفين فيفرقون ويجمع النعت نحو قوله : (قام زيد وعمرو وبكر العلاء) ^٣ .

هل يمكن أن يجمع مجموعة أشخاص يحملون أسماء واحداً مثل (الزيدون) حتى تجمع نعوتهم أو تفرق ؟ ، إن هذا افتعال وتلاعب بالألفاظ ، وهل من الفصاحة أن يقول العربي : (انطلق زيد وذهب عمرو المحسنان) ؟ ، إن هذا خلاف الإيجاز الذي يبتغيه العربي ، العربي يقول : (ذهب زيد وعمرو المحسنان) أو (انطلق زيد وعمرو المحسنان) . وهل من الفصاحة والبلاغة أن يقول العربي : (رأيت بشراً وأبصرت محمداً الظريفين) ؟ أو (رأيت زيداً وأبصرت خالداً الشاعرين) ؟ ، كل ذلك يخل بشرط الفصاحة والبلاغة ؛ إذ إن العربي الفصيح يقول : (رأيت بشراً ومحمدًا الظريفين) أو (أبصرت بشراً ومحمدًا الظريفين) أما أمثلة النحوين فيها حشو ترفضه البلاغة ويأبه الذوق العربي .

^١ - المقرب : 246^٢ - المصدر نفسه .^٣ - المصدر نفسه .

الفصل الثالث

المبحث الثاني : عوامل الالجوء

إلى المثال النحوي المعنوم

١ - العامل التعليمي

إن الغاية الأولى التي كان يقصدها النحويون من وراء الأمثلة المصنوعة هي تقريب القواعد إلى فهم المتعلمين وطلاب النحو ، وقد مرت بنا أقوالهم في ذلك ^١ ، وقد رأيناهم يفرقون بين الجمل دلالياً وكيف يوضحون المصطلحات وعنوانات الأبواب النحوية ، ويوضحون ما لا يجوز من هذه القواعد والممتنع منها بأمثلة من لدنهم بغية الإيضاح والإفهام وسيتجلى هذا الهدف هنا واضحاً في حديثنا عن العوامل التي دعت النحويين إلى إيجاد مثل هذه الأمثلة .

لقد كان للنحويين اهتمام كبير بهذه الأمثلة جعلهم أحياناً ينسون الشواهد ويتغاضون عنها ، وفي أغلب الأحيان يقدمونها على الشواهد ، وكثيراً ما يمثّلون للمسائل المطردة المعروفة التي يستطيع طلاب العربية أن يتّمسوا لها شواهد لكثّرها ودورانها على ألسنة الناطقين ، ويبدو أن لهم سبباً في ذلك وهو – كما يراه الباحث – يرجع إلى طبيعة الشاهد من جهة وطبيعة المثال المصنوع من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب الماثورة ، تكون سبباً في (تشتت) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعان ، بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزيد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ؛ ولأن المتعلم أخذ يعتقد مثل هذه الأمثلة ويلأفها لشدة الشبه بين عناصرها في أكثر الأحوال فهي تتألف من :

- 1- الفعل (ضرب أو قعد أو قام ... الخ)
- 2- الفاعل (زيد أو عمرو أو خالد أو بكر ... الخ)
- 3- المفعول (عمرو أو غيره) ، بحسب ما يدعو إليه الموضوع من مفردات فهي تنتقل مع النحوي في عرض كل الأبواب النحوية .

وفي باب التشبيه كل الذي يفعله النحوي هو أن يعمد إلى الفعل نفسه (ضرب) وإلى الفاعل نفسه (زيد) بزيادة عنصر التشبيه ألف ونون (الزيدان) وإلى المفعول أيضاً بزيادة عنصر التشبيه ياء ونون (العرين) ومن ثم ينتهي إلى توثيق القاعدة التي سردها للمتعلم وهي رفع المثنى بالألف ونصبه بالباء .

ومن هنا فإن الشواهد لا تستطيع أن تمكن النحوي من التلاعب بلفاظها وامتلاك القدرة على تشكيلها بحسب ما تقتضيه قواعده وما يتغير منها .

ووجدنا النحويين أحياناً يلجؤون إلى المثال للغاية نفسها بسبب المرونة التي يتميز بها المثال ، فالمثال قادر على أن يلم أحکام الموضوع الواحد وأشتاته كلها في عبارة واحدة وموجزة ، وهذا ما لا يمكن أن نجده في شاهد واقعي صادر عن الناطقين باللغة ، وهنا نجد النحوي يستند في هذا الموضوع إلى أمثلة كان السبب وراءها غياب الشاهد .

إن القول إن هذه الأمثلة لا تساعد على شرود ذهن المتعلم لا يدعونا إلى طرح الشواهد ، بل على العكس ما ندعو إليه هو رفض هذه الأمثلة جملة لأسباب ذكرها فيما بعد ، وإن شدة الشبه بين عناصر الأمثلة وتكرارها وأنها لا يزيد عليها ولا ينقص منها إلا في بعض المواضع التي تقتضيها أحکام الموضوع ، تنتهي بنا إلى نتيجة نعرفها حينما حصلت عند المتعلمين قديماً ، فقد تذمر أكثر المتعلمين منها وكرهوا (زيداً وعمراً) ، بل ذهب ضحيتهم بعض العلماء بسبب

^١ - ينظر . الفصل الأول – الباب الأول .

مناقشة مسائل نحوية لا شواهد لها سوى الأمثلة ، التي أوجت النزاع والخلاف بين النحويين ، ووصل هذا التنمر إلى الأعراب الذين ليس لهم علاقة بالدرس النحوى وحلقاته .
فهذه الأمثلة لا يمكن أن تكون نظيراً للشواهد الحية التي تتطلب من المعلم (اختياراً) صحيحاً على وفق ضوابط علمية ، يجعل المتعلم يتذوق ما فيها من معانٍ سامية هادفة .
أما المرونة التي يتميز بها المثال فليس من الصحيح الركون إليها ؛ لأنها جعلت النحويين يتصورون أن عدداً من المسائل التي استطاع المثال أن يحتويها ، هي مما يمكن صدوره عن أبناء اللغة وما يمكن تتحققه وعدده سلوكاً لغويًا صحيحاً ، وقد حصل بسبب ذلك التصور خلاف بلا جدوى ولا نفع .

إذن العامل التعليمي يتمثل بتقريب القواعد وتوضيحها ، والذي يساعد على تحقيق هذا الهدف طبيعة المثال ومرؤنته وتقارب القاعدة وتوضيحها يعُد الهدف الأساسي والأول من وراء المثال ، وقد وقفت عند حدود كل الموضوعات نحوية ، وشملت توضيح الأحكام الإعرابية لبعض الآيات القرآنية ، فالنحوى يقف عند الآي الكريمة بغية الكشف عن إعراب كلمة فيها وبين دلالة عباراتها بأمثلة مصنوعة ، ومن ثم تعد هذه الطريقة من وسائل الإيضاح عند النحويين المتقدمين .

لقد برع النحويون في تأليف المثال وحاولوا قدر المستطاع أن يكون محيطاً بأجزاء الموضوع المختلفة قصداً إلى الدقة وتوضيح الفكرة بأسهل السبل ، ولذا نجد النحويين المتأخرین يشيرون في مناسبات كثيرة إلى أن تمثيلهم كان من الدقة بمكان ، ومنهم عبد القاهر الجرجاني فقد أراد أن يفرق بين زمانى الحال والمستقبل الذين تتضمنهما صيغة (يفعل) فاختار فعلاً استطاع به أن يميز الزمانين وهو الفعل (يصلى) وأمثاله (زيد يصلى) و(زيد سيسىلى) فهو يرى أن الحال هو أجزاء من الفعل متصلة ، فالمثال الأول يدل على أنه قد حصل منه جزء وهو آخر متصل به ويترقب جزءاً تالياً إليه ، أما المثال الثاني فلا التباس فيه بأنه دال على المستقبل وإن الصلاة لم تكن موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلقاً بزمان ثان ، قال عبد القاهر الجرجاني : ((ولهذا مثل كثير من أصحابنا بـ (يتعشى) وـ (يصلى) وـ (يأكل) وـ (يقرأ) ؛ لأن هذا من الفعل يكون أجزاءً يتصل بعضها ببعض ...))¹ ، وأراد في باب الفاعل أن يبين عدم جواز تقديم الفاعل على فعله ؛ لأنه ((كالجزء من الفعل)) فالتمس أمثلة ابتدعى من ورائها الدقة و اختيار المثال بشكل دقيق ، ومثاله (الزيدان ضرب) وكان له سبباً في تمثيله هذا أوضح عنه قائلاً : ((وإنما مثلنا بالمعنى دون المفرد ؛ لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قوله : (زيد ضرب) و(ضرب زيد) حتى كأنه يرفع (زيداً) بـ (ضرب) مقدماً كان أو مؤخراً ، قلنا له : إن الفاعل لا يجوز تقديمها أخذ ينافق بهذا ويقول : (زيد ضرب) ، أحسن كلام ولا يدري أن (زيداً) إذا قدم كان مرفوعاً بالابتداء ، وكان الفاعل ضميره المستكן في (ضرب) بدلاً ما ذكرنا من أنهم لا يقولون : (الزيدان ضرب) ... فلما لم يقولوا إلا (ضرباً) علمت أن (الزيدان) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في ضرباً))² ، فالنحوى هنا كان قد أوصى مثل هذا المثال ليثبت صحة الفكرة التي يؤمن بها ، وإن كان في ذلك غلو و عدم مطابقة الواقع اللغوى .

ويذكر ابن مالك علامات الاسم ومنها النداء ولكنه يسرد هذه العلامة بدقة و اختيار موفق للمثال ، ومثاله : (أيا مكرمان) ، يقول ((وفي تمثيلي : أيا مكرمان ، فائدتان : إحداهما أن (أيا) لا تستعمل والمنادى ممحوف كما تستعمل (يا) ف مجرد ذكرها يعلم أن الذي ولديها اسم .

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 84/1

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 327/1 – 328

الفائدة الثانية (كذا) : أن (مكرمان) من الأسماء الملزمة للنداء فلا يصلاح له من العلامات اللفظية إلا وقوعه بعد حرف مختص بالنداء ، فكان التمثيل به أولى)¹ ، وكان ابن مالك في هذا النص ينبهنا على أن أمثلة الذين تقدموا في هذا الباب كنحو : (يا زيد) أو (يا عبد الله) وأمثالها ليست في دقة أمثلته التي يعرضها عرضاً مقصوداً في نفسه ، ويحيطها بعناية فائقة من لدنه لتشمل أجزاء الموضوع ولتكون دالة عليه من غير التباس .

ويقول في موضع آخر عند ذكر عالمة أخرى للاسم وهي (الإخبار عنه) ومثله (أنا مؤمن) مشيراً إلى حسن اختياره لهذا المثال ، وأنه أجاد في صنعه توضيحاً لهذه العالمة : ((وفي تمثيلي بـ(أنا مؤمن) دون غيره فائدتان :

إحداهما : أن (أنا) اسم ولا يقبل من علامات الأسماء اللفظية القياسية إلا الإخبار عنه ، إما بجعله مبتدعاً مخبراً عنه بما بعده نحو (أنا مؤمن) ، وإما بجعله فاعلاً أو مفعولاً نائباً عن فاعل نحو (ما قام إلا أنا) و (ما قصد إلا أنا) .

فكان التمثيل به ذكر العالمة الإخبارية أولى من التمثيل بـ(زيد) أو غيره مما له عالمة أخرى ، والفائدة الثانية (كذا) : أن في (مؤمن) ضميراً منوياً هو فاعل (مؤمن) فهو اسم؛ لأنَّه مخبر عنه)² ، لاحظ إذن دقة التمثيل ووظيفة المثال التعليمية كيف تبدو عند النحوين، وينجلي معها الغموض والإبهام الذي يمكن أن يعرض للمتعلم ، ومن ذلك ما يذكر في باب (المنوع من الصرف) وما يكون في حالي النصب والجر والتفريق بينهما إذا لم يصاحب (ال) ولم يضف ، فإن الفرق يظهر من جهتين :

الأولى : العامل وهو سابقة .

والآخرى : التابع وهو لاحقة .

فال المتعلِّم عليه أن يلاحظ أول المثال وأخره كما في المثالين الآتيين : (رأيت أحمر قانياً) و(انتفعت بأحمر قانٍ) ³ ، فالسابقة (رأيت والباء) والاسم غير المنصرف واحد وهو (أحمر) والتابع واحد لم يتغير في المثالين وهو (قان) والفتحة على الاسم في المثالين تحتمل أن تكون عالمة للنصب على الأصل وعلامة للجر فرعية نائبة عن الفتح ، ولما كان الأمر يتطلب توضيحاً جيئ بهذا المثال الذي يبين أن العاملين - على حد تعبير النحاة - وهما الفعل (رأيت والباء) يقتضي كل واحد منها عملاً معيناً ، فالأول يتطلب اسماء منصوصاً والأخر يريد هذا الاسم مجروراً ، فهذه عالمة أولى تفرق بينهما ، والعلامة الأخرى أن التابع يساعد على التفريق بين الحالتين ، وقد كان اختياره موفقاً حينما عمد إلى وصف له مزيتان ، الأولى كونه مصروفاً ، والآخرى كونه معتل الآخر وهو ما يسمى بالاسم المنقوص ، فهذا الاسم يعرف بشيئين :

الأول : العالمة الإعرابية الوحيدة التي تظهر عليه من دون تقدير لأجل التقليل أو غيره هي الفتحة كما في المثال الأول و الآخر : أن هذا الاسم إذا جرد من (ال) والإضافة في حالي الرفع والجر تمحذف ياوه كما في المثال الثاني ، ومن هنا تبيّنت حقيقة الفتحة في المثال الأول وهي للنصب وفي المثال الثاني للجر .

إن كل ذلك مما نعدمه في الشواهد إذ لا يستطيع النحوي أن يلتمس فيها ما يريد توضيحه منها ، وقد يكون الأمر أعظم من ذلك حينما نجد نحوياً يفضل المثال على الشاهد ؛ والسبب الذي يدعو إلى هذا التفضيل هو عدم قدرة النحوي على التصرف بهذه الشواهد وتلقيها بحسب ما يريد ، فابن عقيل (ت 769هـ) مثلاً تحدث عن حذف المبتدأ أو الخبر للدلالة عليهما

¹ - شرح عمدة الحافظ : 101

² - المصدر نفسه : 96

³ - المصدر نفسه : 136

واستشهد في ذلك بالآية الكريمة «**وَاللَّاتِي يَسْنَمُ مِنَ الْحِيلِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ اسْتَبَرْ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا فَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنْ**»¹ يقول : ((أي : فعدتهن ثلاثة أشهر ، لدلة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع المفرد ، والظاهر أن المحوف مفرد والتقدير : واللاني لم يحضر كذلك))² يقول بعد ذلك معلقا على ما قاله : ((والأولى أن يمثل بنحو قوله : نعم ، في جواب : أزيد قائم ؟ إذ التقدير : **نَعَمْ زِيدٌ قَانِمٌ**))³.

وتظهر مثل هذه البراعة في صنع المثال عند ابن هشام الأنصاري فإنه فاق كل النحوين في ذلك وفي مواضع كثيرة من كتبه ، فقد تحدث عن الممنوع من الصرف وذكر أنه يعرب على الأصل حينما تدخل عليه (ال) أو يضاف ، ومثاله في حالة الإضافة هو : (مرزت بأفضلكم) ، يقول ابن هشام مظهرا صحة تمثيله هذا ودقته ((وتمثيلي في الأصل بقولي : (بأفضلكم) ، أولى من تمثيل بعضهم بقوله : (مرزت بعثمانينا) ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تذكر فإذا صار نحو (عثمان) نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية ، فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ، بخلاف (أفضل) فإن مانعه من الصرف الصفة وزن الفعل وهو ما موجودان فيه أضفت أم لم تضفه ...))⁴ ، ومن هذا يفهم عدم دقة المثال الذي قدمه سابقوه وهو قوله : (مرزت بأحمدكم)⁵.

وتحدث عن إعراب جمع المذكر السالم وذكر عالمة رفعه ونصبه وجره ومثل لذلك بقوله : (جاء الزيدون والمسلمون) و (رأيت الزيديين والمسلمين) و (مرزت بالزيديين والمسلمين) وقد قصد هذه الأمثلة قصدا حينما أفصح عن ذلك بقوله : ((وإنما مثلت بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاة وصفاتهم))⁶ ، فهو يشير إلى ما يجمع هذا الجمع من أعلام وصفات وبالشروط التي اشترطها النحويون فيها .

وتحدث عن النائب عن الفاعل من جملة أمور ومنها المفعول به وأنه مقدم في النبأة على غيره وجوبا ، أما السبب في ذلك ؛ فلأنه ((قد يكون فاعلا في المعنى كقولك : (أعطيت زيداً ديناراً) ، إلا ترى أنه أخذ ؟))⁷ ، وقد أراد بعد ذلك أن يقيم الحجة وأن يوضح ذلك على نحو دقيق فعمد إلى مثل فيه فعل بناؤه يدل على المشاركة وهو ما يكون من طرفين : (ضارب زيداً عمراً) ، وقال فيه إنه : ((أوضح من هذا ...)) أي من مثاله الأول ؛ لأن الفعل صادر من (زيد وعمرو) وانهما اشتراكا في إيجاد الفعل أي إنهما ضرب أحدهما الآخر ، ثم ذكر أن بعض النحوين جوز في هذا المفعول (عمرو) أن يرفع وصفه ، فأضاف عنصرا جديدا إلى مثاله فصار (ضارب زيد عمراً العاقل)⁸ ، وجعل (العاقل) مرفوعا وهو وصف لمنصوب وهو (

¹- الطلاق / 41²- شرح ابن عقيل : 246/1³- المصدر نفسه .⁴- شرح قطر الندى : 54⁵- شرح ابن عقيل : 77/1⁶- شرح شذور الذهب : 54⁷- شرح شذور الذهب : 160⁸- المصدر نفسه .

عمرا) وأراد أن يوضح أن هذا المفعول المنصوب هو فاعل في الحقيقة ، والفاعل مرفوع ووصفه يكون مرفوعاً وعلى هذا جاء مثاله في خاتمة الدقة والإتقان .

وقد تحدث النحويون عن أحرف العطف ومعانيها ومنها الحرف (أو) الذي يعُدُ التخيير وعدم جواز الجمع بين الشيئين من أشهر معانيه واستدلوا ب Shawāhīd كثيرة ومثلوا بأمثلة ، ولكنها لم تستطع أن تصل إلى دقة أمثلة ابن هشام ، ولم تستطع أن توضح هذا المعنى إلا بعد فضل تأمل لهذه الشواهد والأمثلة ، ولكن من ينظر في مثل ابن هشام يتبدّل له هذا المعنى بلا تأمل وتدقيق في النظر ومثاله (ترَوْجْ هنَّا أَوْ أَخْتَهَا) ¹ ، إنَّ الذي يتبدّل إلى ذهن المتعلم عند سماعه لهذا المثال أن الجمع بين الأختين غير جائز إذ إنَّ أمامة خياراً من اثنين ، إما هنَّا أو أختها والذي أوضح هذا المعنى هو علم سابق لدى المتعلم أن ذلك مما لا يجوز في الشرعية ومحرم ولذا يتعين كون (أو) هنا للتخيير مع عدم إباحة الجمع .

هذه طريقة النحويين المتأخرین في تعاملهم مع الأمثلة المصنوعة للتعليم والتوضیح وانهم يقصدونها قصداً مظهرين براعتهم فيها .

أما الاتجاه الآخر الذي تمثله هذه الأمثلة وأثرها في تقریب القاعدة وتوضیحها فهو ما ظهر من أمثلة عند كشف مشكل في إعراب آية قرآنیة و توضیح دلالتها ، فائنا رأيناهم يمثلون لذلك بأمثلة غایتها التوضیح وتقریب المفاهیم النحویة في هذه الآیات ، وكأن النحويین يجعلون هذه الأمثلة نظائر للآیات القرآنیة أو ردّ هذه الآیات إلى طریقة المتكلمين وسنتهم في الكلام مما يذکر المتعلمين بطريق نظم الكلام ويكتشف عن المعنى الذي ظهر في هذه الآیة الكریمة أو تلك . وهذا الاتجاه نجده عند المتقدمین والمتأخرین على سواء ، فسیبیویه أراد أن یفسر وجه

الرفع في قراءة « وهذا على شيخا » ² ، برفع (شیخ) ³ ، فرأى أنه من قبيل تعدد الأخبار کقولهم : (هذا حلوٌ حامضٌ) ⁴ ، ورأى تلميذه أبو الحسن الأخفش الرأي نفسه إلا أنه قد مثلاً مخالفًا في شكله لمثال سیبیویه وهو قوله : (هذا أخضرٌ أحمرٌ) ⁵ ، ويبدو أن هذا التمثيل تعوزه الدقة وأنه لا يكشف عن الدلالة الصحيحة لهذه الآیة فقولهم : (هذا حلوٌ حامضٌ) كما يرون جامع الطعمین معاً أو كما يقول ابن هشام إنَّ : ((الخبرین فی معنی الخبر الواحد ؛ إذ المعنی هذا مز)) ⁶ ، فهو ليس من باب تعدد الأخبار أما القراءة الكریمة فتدل على التعدد فهو بعلها من جهة وشيخ من جهة أخرى ، فالفرق كبير بين التمثيل والآیة، ويبدو أنهم لم يولوا المعنى اهتمامهم ، واهتموا بالجانب الشکلی في المثال والإشارة إلى تعدد لفظ الخبر فيه .

و عند حديث المبرد عن نصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي ترد عنده الآیة الكریمة (لا

يُقضِي عَلَيْهِ فِيمُوتُوا) ⁷ يقول : ((هو على قولك : (لا تأتيني فأعطيك) أي : لو أتيتني لأعطيك

¹ - مغنى اللبيب : 87

² - هود / 72

³ - قراءة ابن مسعود . ينظر . القراءات الشاذة : 60

⁴ - الكتاب : 83/2

⁵ - معانی القرآن . الأخفش : 2 / 356

⁶ - شرح قطر الندى : 115

⁷ - فاطر / 36

((١ ، وفي الموضوع نفسه أراد أن يوضح سبب عدم نصب المضارع بعد الفاء في قوله تعالى « أَمْرَتِ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ مَا فُصِّحَّ الْأَرْضُ مُخْضَةً »)² ، ((لأنَّه لِيُسْ بِجَواب))³ أي ان الفعل (فتصبح) غير واقع في جواب الفعل (ترى) المتقدم وشرط صحة النصب هو أن يكون جوابا له ويمضي في تفسير ذلك فيقول : ((لأنَّ المعنى في قوله (أَمْ) إنما هو : انتبه وانظر . أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاوَاتِ مَاءً فَكَانَ كَذَا وَكَذَا))⁴ ، ثم يورد مثلاً تجتمع فيه شروط صحة النصب وهو ((أَمْ تَأْتِ زِيدًا فِي كِرْمَكَ)) ؛ ((لأنَّ الإِكْرَامَ يَقْعُدُ بِالإِلَيْتَانِ ، وَلَيْسَ أَخْضَارَ الْأَرْضِ وَاقِعًا مِنْ أَجْلِ رَوْيَتِكَ))⁵ ، فالاستفهام في الآية في معنى الخبر هو سبب في عدم نصب الفعل (فتصبح) ولأنه بمعنى الماضي (أصبح) ، يقول أبو البقاء العكري (ت616هـ) : ((إنَّمَا رَفَعَ الْفَعْلَ هُنَا فَتَصَبَّحَ) وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَفْظُ اسْتِفَاهَ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اسْتَفَاهَ بِمَعْنَى الْخَبَرِ : أَيْ (قَدْ رَأَيْتَ) فَلَا يَكُونُ لَهُ جَوابٌ . وَالثَّانِي (كَذَا) أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ يَنْتَصِبُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَفَاهُ عَنْهُ سَبِيلًا ، وَرَوْيَتِهِ لِإِنْزَالِ الْمَاءِ لَا يُوجِبُ أَخْضَارَ الْأَرْضِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَنِ الْمَاءِ ، وَالْقَدِيرُ : فَهِيَ ، أَيْ الْقَصَّةُ ، وَتَصَبَّحُ الْخَبَرُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فَتَصَبَّحَ) بِمَعْنَى (أَصْبَحَتْ) ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْزَلَ) فَلَا مَوْضِعٌ لَهُ ...))⁶ .

ويتحدث عن جواب (إذا) في قوله تعالى « إِذَا السَّمَاوَاتِ اشْتَقَتْ وَأَذْنَتْ لِرِبَّهَا وَحَقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ »⁷ فيذكر أن فيها أقوالا ، ويمثل لكل قول منها بمثال يكشف عن صحة التوجيهات التي ذكرها ومنها : أن الجواب هو قوله تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أُفْتَيَ كَابِرُ يَمِينِهِ »⁸ ؛ ((لأن الفاء وما بعدها جواب كما تكون جوابا في الجزاء ؛ لأن (إذا) في معنى الجزاء))⁹ ، وأما مثاله لهذا التوجيه فهو (إذا جاءكَ زِيدٌ فَإِنْ كَلَمْكَ فَكَلَمْهُ) ، أما القول الثاني فان يكون محدوداً لعلم المخاطب به ((كَوْلُ الْقَائِلَ عَنْ تَشْدِيدِ الْأَمْرِ : (إِذَا جَاءَ زِيدٌ) أَيْ : إذا جاء زيد علمت ، وَكَوْلُهُ : (إِنْ عَشْتُ) ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب كَوْلُ الْقَائِلَ : (لَوْ رَأَيْتُ فَلَانَا وَفِي يَدِ السَّيْفِ (...))¹⁰ ، وهناك قول ثالث يرى أن (الواو) في مثل هذا تكون زائدة ، فيجوز أن يكون قوله تعالى : « وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ » هو الجواب والواو زائدة ، أما مثال ذلك فهو (حين يقوم زيد حين يأتي عمرو) .

¹ - المقتضب : 18/2² - الحج / 63³ - المقتضب : 20/2⁴ - المصدر نفسه .⁵ - المصدر نفسه .⁶ - التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء العكري : 146/2 . تصحيح وتعليق . إبراهيم عطوة عوض .

الطبعة الثانية . مصر 1969

⁷ - الانشقاق 3-2-1/⁸ - الانشقاق 7/⁹ - المقتضب : 79/2¹⁰ - المصدر نفسه .

إن أمثلة المبرد هذه لا تكشف عن خامض ولا يمكن أن تكون إزاء هذه الآية الكريمة وما تتسم به من حسن سبك وروعة نظم ، ووقف عند قوله تعالى **«وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ أَلْفَيْ بَرِيدَوْنَ»**^١ مشيرا إلى أمرتين : اختيار مذهب النحو في معنى (أو) هنا ، وفساد القول بأنها بمعنى (بل) ، فالبصريون ومنهم المبرد يرون (أو) هنا على بابها للتخيير والمعنى (إذا رأه الرائي منكم قال : هُم مئَةُ أَلْفٍ أو يَزِيدُونَ)^٢ ، أما القول بفساد الرأي الثاني عند المبرد فمن وجهين ((أحدهما أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع وكانت تقول : (ضَرَبْتُ زِيدًا أو عَمْرًا) و (ما ضَرَبْتُ زِيدًا أو عَمْرًا) على غير الشك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم ، والوجه الآخر أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط ونسيان وهذا منفي عن الله عز وجل ؛ لأن القائل إذا قال : (مرَرْتُ بِزِيدٍ) غالطاً فاستدرك أو ناسيًا فذكر قال : (بل عمرو) ليضرب عن ذلك ويثبت ذا)^٣ ، أما الوجه الذي يراه حسناً في هذا الموضع يمثل له بمثال يوضح فيه عن معنى (أو) في نحو : (أَنْتَ زِيدًا أو عَمْرًا أو خالدًا) ، ((تريد رأيًّا هذا الضرب من الناس فكانَه قال - والله أعلم - إلى مئَةِ أَلْفٍ أو زِيادةً))^٤ .

وأراد ابن هشام أن يوضح وظائف الأداة (إن) المكسورة الهمزة والمخففة فذكر أقوال النهاة في قوله تعالى : **«فَلْكُنْ إِنْ فَعَلْتَ الدُّكْرِي»**^٥ وهي ((قيل: هي بمعنى (قد) . وقيل إن التقدير : وان لم تتفع : وقيل ظاهره الشرط و معناه ذمهم و استبعاد لتفع التذكير فيهم ، كقولك : عَظِ الظَّالِمِينَ إِنْ سَمِعُوا مِنْكَ ...) ...))^٦ .

وذكر في باب (إن) ومعانيها أن الكوفيين يرون أنها تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه قوله تعالى **«وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»**^٧ وردَ عليهم ذلك بما ردَ به جمهور النحويين بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك : (إنْ كنَتْ ابْنِي فَلَا تَفْعَلْ كَذَا)^٨ ، ويدركون الخلاف في إعراب (السموات) من قوله تعالى : **«خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»**^٩ أ هي مفعول مطلق أم مفعول به ؟ فأجابوا بأنها مفعول به على حد : (بنَيْثَ الدَّارَ)^{١٠} .

^١ - الصافات / 147^٢ - مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب : 619/2 . تحقيق . د . حاتم صالح الضامن . الطبعة الثانية .^٣ - المقتضب : 304/3 - 305 دار الحرية . بغداد 1975^٤ - المصدر نفسه .^٥ - الأعلى 9/^٦ - مغني اللبيب : 35^٧ - الماندة 57/^٨ - مغني اللبيب : 39 - 40^٩ - إبراهيم 32/^{١٠} - شرح الأزهري : 107

وقال أحدهم في باب حذف الخبر قوله تعالى : « أَفَأَنْبِكُمْ شِئْسَ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ »¹ ، ((فعلى وجهين أحدهما أن يكون التقدير : (هي النار) ، ويكون وعد الله كلاماً مستأنفاً والوجه الثاني (كذا) : أن يكون النار مبتدعاً ووعدها الله خبراً ، ويكون كلاماً تاماً جاء ليبين قوله : « بِئْسَ مِنْ ذَلِكُمْ » ، كما تقول : (عندي شرٌّ من هذا قد أعددت له السيف)² .

وقالوا في نصب (آية) من قوله تعالى : « هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا نَمُوسُهَا يُسُوِّرُ »³ والعامل فيها ((ما في الكلام من معنى الفعل ؛ لأن قوله : هذه ناقة الله ، بمنزلة قوله : تنبهوا ، فكما تقول : (تنبهوا لها آية) فتكون آية حالاً من تنبهوا كذلك يكون حكم (هذه ناقة الله لكم آية) وقد جعل عبد القاهر الجرجاني نظير هذا النصب في الآية الكريمة المثال الآتي (هذا زيد معروفاً) ، كأنه قيل : انتبه له معروفاً⁴ .

وتحدث ابن هشام عن حرف العطف (ثمَّ) وانه يكون للترتيب ناقلاً رأي جماعة من النحويين خالقوا في اقتضائها هذا المعنى تمسكاً بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زِجَّها »⁵ وقوله تعالى : « وَبِدِأَخْلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسَلَةً مِنْ سُلَالَتِهِ مِنْ مَا يَهِي نَسَوَأَ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ »⁶ وأجاب عن الآية بخمسة أوجه ، وكان أحدها ((أن (ثمَّ) لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال (بلغني ما صنعت اليوم ثمَّ ما صنعته أمس أعجب ...)))⁷ ، ويقول الزمخشري في توجيه الرفع في اسمه تعالى في قوله : « قَدْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يَعْتَنُونَ »⁸ ، ((فإنْ قلتَ : لِمَ رَفَعْتَ اسْمَ اللَّهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِنْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ؟ قلتَ : جاءَ عَلَى لِغَةِ تَمِيمٍ حِيثُ يَقُولُونَ : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَّارٌ) يَرِيدُونَ : مَا فِيهَا إِلَّا حَمَّارٌ ، كَانَ أَحَدًا لَمْ يَذْكُرْ))⁹ ، وشتان بين الشاهد القرآني وأمثالهم هذه التي لا ترقى إلى حرف واحد من أحرف آية واحدة ، وربما نلاحظ

¹ - الحج 72/² - المقتصد في شرح الإيضاح : 301/1 - 302³ - الأعراف 73/⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح : 2/267⁵ - الزمر 6/⁶ - السجدة 7/ - 8⁷ - مغني اللبيب : 60⁸ - النمل 65/⁹ - الكشاف : 371/3

شيئاً من الإساعة إلى الشاهد حينما يوازن بهذه الأمثلة الرديئة التي تخذل المعنى الذي تنطوي عليه الآيات المباركة ولا سيما مثال الزمخشري الأخير .

لقد أغفلنا كثيراً من هذه الأمثلة هنا خشية الإطالة في إيضاح هذا الجانب من استعمال المثال عند النحويين وفي هذا القدر ما يكفي لإثبات ما رأيناه وإن النحويين اتخذوا المثال وسيلة لتوجيه جوانب إعرابية في آيات من القرآن الكريم ، ولم يكن من همنا إبداء رأي أو مناقشة بعض الجوانب سوى سردها وبيان أهميتها في هذا الموضوع عند النهاة .

ومن المظاهر التي تساعد على استعمال المثال في الجانب التعليمي : المرونة¹ التي جاءت بسبب طبيعة المثال ؛ لأن المثال هو عبارة عن كلمات يستطيع النحوي أن يؤلفها كيفما يشاء ومتى يشاء ، وزيادة ما يريد زriadته عليه ، وأن يجمع ما نجده مفرقاً في شواهد كثيرة ، فالباب الواحد يتطلب عشرات الشواهد ، لكل قاعدة وكل جزء منه شاهد ، أما المثال فهو قادر على أن يجمع كل أجزاء الباب الواحد وفرعياته في مثال وهذه مزية لا توجد في غيره .

ومن ذلك ما يتحدث النحويون به عن الفعل اللازم والمعتمدي ويفرقون بينهما كما هو معروف بما يميز بينهما وهو أن الأول يلزم الفاعل ولا يتعداه ، والأخر يتجاوزه إلى مفعول ، ثم يقررون أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول وله القدرة على التعدي إلى المنصوبات الأخرى مثل اسم الزمان والمكان والمصدر والحال ... ولكن هل هناك كلام تجتمع فيه هذه الأمور ؟ وإن أراد الفعل أن يستوفي منها شيئاً في مناسبات القول المختلفة فإنه سوف يصل إلى واحد منها أو بعضها ولا يمكن في آن واحد أن يحتويها كلها إلا أنهم قدموا مثلاً اشتمل على هذه المنصوبات كلها وهو قوله : (قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا يَوْمَ الْجَمْعَةِ عِنْدَكَ قِيَامًا حَسْنَا)² و(ضَرَبَتْ زَيْدًا يَوْمَ الْجَمْعَةِ أَمَامَ عُمَرٍ تقوِيمًا لَهُ مَجْرِدًا مِنْ ثَيَابِهِ ضَرِبًا شَدِيدًا)³ ، إننا نستبعد تماماً اجتماع هذه المنصوبات في عبارة واحدة تصدر عن متكلم ، ولكن الداعي إلى اجتماعها موجود وهو الجانب التعليمي الذي يفرض على النحوي أن يقدم للمتعلم ما يوضح هذا القانون الذي ذكره له وهو أن الفعل اللازم وإن لم يكن باستطاعته النفوذ إلى مفعول فإن له القدرة على الوصول إلى المفاعيل الأخرى كالمصدر (المفعول المطلق) والظرف بنيوئيه والمفعول له وغيرها ، والذي ساعد على ذلك مرونة المثال وقدرة النحوي على تشكيل كلماته بحسب ما يريد .

ونلاحظ هنا في النص الآتي الذي يرد عند أبي علي الفارسي عند حديثه عن الأسماء المقتصورة يقول : ((هي على ضربين منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف يلحقه التنوين فيلتقي هو والألف فيحذف لالتقاء الساكنين في الدرج نحو (هذه رحى فاعلم) و (هذه نوى يا فتى) ، فإذا وقفت وقفت على الألف)) قال عبد القاهر الجرجاني شارحاً كلامه هذا ((وإنما يذكرون (فاعلم) و (يا فتى) و (قبل) في مثل هذه الموارض إرادة الدرج إذ لو قالوا : (هذه رحى) أدركه الوقف ولم يحصل المقصد الذي هو ثبات التنوين إذ الوقف يسقط التنوين))⁴ وهذا الكلام صريح على أن هذه العناصر من صنع النحويين وإضافتهم وقد اقتضاها الهدف التعليمي الذي يوضح القاعدة التي ذكرت آنفاً وإن المتكلم قادر على أن يستعمل هذه الأسماء في درج الكلام أو يقف على الألف ، فهذه قيود يضعها النحوي لإيضاح الفكرة .

¹ - تحدثنا في الفصل الثاني عن مزايا المثال النحوي المصنوع وكانت واحدة منها (المرونة) .

² - المقتضب : 187/3

³ - المقتضد في شرح الإيضاح : 629/1

⁴ - المقتضد في شرح الإيضاح : 160/1 - 161

ويتحدث ابن مالك في باب علامات النصب فيقول : ((ويدل على النصب نيابة عن الفتحة الآلف في الأسماء الستة والياء في الاسم المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليهما))¹ ، ونرى ابن مالك هنا عرض الموضوع بشكل إجمالي وقد فرض عليه هذا الموقف أن يقدم مثلاً جاماً لهذه الأحكام كلها فكان مثاله الآتي (رأيت المسلمين كلّيهما والمسلمين أولي الفضل) ، فالمثنى (المسلمين) وما حمل عليه (كلّيهما) والجمع السالم (المسلمين) وما حمل عليه (أولي) وقد نسي أن يضم إلى مثاله الأسماء الستة ، وكان أصل مثاله (رأيت أباك والمسلمين كلّيهما والمسلمين أولي الفضل) .

وقد اقتفي أحدهم أثره في مثل صنيعه هذا حينما عرض (علم المفعولية) وهي عالمة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً وهي أربع : (الفتحة والكسرة والألف والياء)² ، وهنا يرد مثاله الذي يجمع هذه العلامات (رأيت زيداً ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين) ، وقد دلَّ على عالمة نصب المفعول الأصلية وهي الفتح في (زيداً) وقد اختار اسمًا منصرفًا يقبل التنوين ، وعلامة النصب الفرعية الكسرة اختار لها ما يناسبها وهو جمع المؤنث السالم في (مسلمات) وما ناظره وشاكله ، وأما الآلف فتكون عالمة للنصب في الأسماء الستة وقد اختار الأول منها في هذا الباب وهو قوله (أباك) والياء في المثنى (المسلمين) وفي الجمع (المسلمين) . وقد فعل الأمر نفسه ابن مالك في باب الأسماء الستة حينما تحدث عن نيابة الياء فيها عن الكسرة في حالة الجر ، فقد جمع في مثال واحد خمسة منها وغضّ النظر عن السادس الذي يأبه الذوق في هذا الموضوع ومثاله هو (رويتْ عَنْ ذِي الْفَضْلِ مِنْ فِيهِ حَدِيثُ أَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحْمَى أَخْتِهِ)³ ، فالاسم الأول (ذو) والثاني (فو) والثالث (أبو) والرابع (أخو) والخامس (حمو) .

وفي باب التوابع يقول ابن مالك : ((وقولي يجوز توالي التوكيد المتناسبة على الترتيب السابق دون عطف ، نبهت به على جواز أن يقال : (جاءَ الْزَّيْدُونَ أَنفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ كُلُّهُمْ جَمِيعُهُمْ عَامِتُهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ) و (جاءَ الْهَنَدَاتُ أَنفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ كُلُّهُنَّ جَمِيعُهُنَّ عَامِتُهُنَّ جُمَعَ كُتْعَ بُصَعَ بُتْعَ (...))⁴ ، إنَّ ابنَ مالِكَ أَقْنَعَ نَفْسَهُ هُنَّا بِأَنَّ هَذَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ وَنَسِيَ أَنَّ الْمَوْضِعَ يَفْتَرِقُ إِلَى الشَّاهِدَ مِنْ جَهَةٍ وَإِلَى غَایِتِهِ التَّوْضِيْحُ وَالْتَّعْلِيمُ مِنْ جَهَةِ أَخْرَى وَفِي الْبَابِ نَفْسَهُ يَذَكُّرُونَ حَكْمَ النَّعْتِ بِالْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ ، وَمِنْهُ اسْمُ الإِشَارَةِ وَ(ذو) بِمَعْنَى صَاحِبِ الْأَسْمَاءِ النَّسْبِ ، وَهُنَّا يَرِدُ هَذَا الْمَثَلُ لِيُجْمِعُهَا كُلُّهَا بِعَبَارَةٍ مُوجَّزةٍ وَهُوَ : (مَرْتُ بِرَجُلٍ هَذَا وَبِرَجُلٍ ذِي مَالٍ وَبِرَجُلٍ دَمْشَقِيٍّ)⁵ .

ويتحدث ابن هشام عن (المعارف) فيذكر منها ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة (أي الضمير والإشارة والموصول والمعرف بـ (ال) ...) ومثاله (غلامي وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام القاضي)⁶ ، وفي باب الممنوع من الصرف يقررون أنه يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب ومنها : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر نحو (رب فاطمة

¹ - شرح عمدة الحافظ : 131

² - الفوائد الضيائية : 308/1

³ - شرح عمدة الحافظ : 135

⁴ - المصدر نفسه : 559

⁵ - أوضح المسالك : 6/3

⁶ - شرح قطر الندى : 112-111

و عمرانٍ و عَمِّرٍ و يَزِيدٍ و إِبْرَاهِيمٍ و مَعْدُ كَرْبَلَى وَأَرْطَى)¹ ، و واضح أن هذا المثال غايتها التوضيح و بيان حكم الاسم الممنوع من الصرف و قبوله التنوين حينما يفقد إحدى علتي المنع ولذا جمع أصناف الأسماء التي تمنع من الصرف ، فالأول فيه التائيث والثاني فيه زيادة الألف والنون والثالث الاسم المعدول إلى صيغة (فعل) والرابع وزن الفعل والخامس الاسم الأعجمي والسادس المركب تركيب مرج و السابع ما يقوم مقام علتين وهو الاسم المقصور .

و عند الحديث عن علامات الاسم يذكرون منها : الجر وهو يشمل (الجر بالحرف والإضافة والتبعية)² ، فيرد المثل الآتي عندهم الذي يجمع أجزاء هذه العلامة كلها (مرزٌ بغلام زيد الفاضل)³ ، إن هذا المثل في غاية الدقة والإيجاز ، فالجر بالحرف الباء والمجرور هو الاسم (غلام) ثم الإضافة كانت في (زيد) و اكتفى من التوابع بالنعت وهو (الفاضل) ، فلو عمد النحوي إلى هذه الأمثلة : (مرزٌ برجل) و (مرزٌ برجلِ القوم) و (مرزٌ برجلِ فاضل) لكان فيها إسهاب وتطويل على المتعلم و تکثير للأمثلة و تشتيت لأفكاره ، ولم يحسن أحدهم حين مثل بقوله (مرزٌ بزيد الفاضل و غلام هند الفاضلة)⁴ أي إنه لم يبلغ درجة الإيجاز الذي عليه المثل الذي ذكرناه آنفاً . و نذكر هنا أن هناك شواهد لهذه المسألة تفوق الأمثلة إيجازاً و بلاغة لم يلتفت إليها إلا بعض النحوين ، ومن شواهدها البسملة الشريفة قوله تعالى: « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »⁵ ، وفيها الجر بالحرف والإضافة والتبعية .

وفي حديثهم عن الواو العاطفة وخلافهم في معناها ، فالبصريون يرون أنها لمطلق الجمع كما في نحو (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، فيحتمل كون (عمرو) جاءَ بعد (زيد) أو جاءَ قبله أو مصاحباً له ، أما كيف يتبيّن ذلك ؟ فهذا ما تدل عليه القرينة نحو (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ) و (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ) و (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ)⁶ .

وفي باب التوابع أيضاً يفرضون مسألة اجتماع هذه التوابع في عبارة واحدة ، وحينئذ يسألون عن أحق واحد منها بالتقديم ؟ فيذكرون أن أولها بالتقديم هو النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البديل ثم النسق وهنا لا شواهد على صحة هذا الفرض سوى الأمثلة (مرزٌ بأخيك الكريم محمدٌ نفسه رجل صالح ورجل آخر) و (جاءَ الرَّجُلُ الْفَاضِلُ أَبُو بَكْرٍ نَفْسُهُ أَخُوكُ وَزَيْدٌ)⁷ ، إن هذه الأمثلة وغيرها مما ذكرنا في مزايا المثال المصنوع لا يمكن أن نعدّها من واقع السلوك اللغوي ، وتفترق في أغلب أحوالها إلى الشواهد الواقعية ، وتبدو أنها وضعت بدافع تعليمي واعتنى بها لأجل هذه الغاية وتوضيح مفردات الموضوع في عبارة موجزة قصيرة جامعة لكل مفراداته وما يتعلق به ، ولذا لم نشأ مناقشة أكثر هذه الأمثلة واكتفينا بعرضها ووصف الأحوال التي ساعدت على صوغ هذه الأمثلة .

¹ - أوضح المساك : 156/3

² - شرح ابن عقيل : 17/1

³ - المصدر نفسه .

⁴ - شرح الأزهرية : 9

⁵ - الفاتحة / 1

⁶ - شرح ابن عقيل : 226/3

⁷ - شرح الأزهرية : 74 - 90

2- نباهات الشاهد

اعتماد المشتغلون بدراسة اللغات للكشف عن خصائصها ومزاياها ومعرفة القوانين التي تخضع لها أن يتصلوا بناطقى اللغة ويراقبوا سلوكهم اللغوى ، وكل ذلك بغية الوصول إلى تحديد دقيق للسمات العامة والقوانين الكلية التي تحكم هذه اللغة أو تلك وضبط النتائج لتكون القوانين التي تشتمل عليها اللغة واقعية تمثل اللغة وتعكس كل ما يتصل بها ، ومن الخطأ الذى لا يمكن أن يرتكبه باحث أو منهج الركون إلى ما ليس من اللغة أو أن يتدخل في رسم قواعدها وقوانينها باحث ، وهذا هو الذى حصل في دراسة اللغة العربية ولا سيما دراسة النحو ، فقد توهم النحويون أساليب وتركيب ، وتوهموا عناصر أدخلوها دائرة الدرس النحوي وهي غريبة عنه ، ولم يرد بها سماع عن مستعملى اللغة من العرب وقد صرّح بعضهم بذلك .

وقد تتبعنا هذا الموضوع ووقفنا عند عشرات من المسائل النحوية التي توهموها جزءاً من اللغة ونظرنا إليها على أنها تمثل لغة العرب ، فوجدنا خلاف ما رأوا ، وكانت الوسيلة التي عرفتنا بها هي تلك الأمثلة المصنوعة التي أصبحت أدلة مهمة بيد النحوي يثبت بها في اللغة ما ليس منها .

إنَّ هذه العشرات من المسائل النحوية تتبعناها في أغلب الكتب النحوية ، فلم نجد لها شاهداً صحيحاً أو غير صحيح يعتمد به ، فعلمنا من ذلك أن سبباً من جملة أسباب كانت تدعو النحويين إلى اللجوء إلى هذه الأمثلة هو غياب الشاهد الذي يصور حقيقة اللغة ويعكس ما يصدر عن مستعملى اللغة ، والمقام هنا يقتضي منا الإشارة إلى هذا العامل المهم الذي كان يدفع النحويين إلى صناعة مثل هذه الأمثلة ، وترك تفصيل هذه المسائل إلى الباب الثاني - إن شاء الله - ^١ .

3- الخضم للملسبة التربوية

لما أطلَّ القرن العشرون أخذت البلاد العربية بالاستقلال وأصبحت ذات كيانات وطنية وقومية وتدعو إلى استقلالها واستقلال مؤسساتها كافة من كل تبعية أجنبية ، وكان من ذلك التربية والتعليم وما يصدر عنها من مناهج تعليمية ودراسية وأصبحت الكتب المهمة بشؤون النحو العربي وتدریسه تصدر عن مؤسسات تربوية يشرف عليها خبراء في هذا الموضوع ، ومن هنا أخذت هذه المناهج تصطبغ بأفكار مختلفة آمنت بها هذه الحكومات ، التي تدعو إلى بعث التراث والدفاع عنعروبة والشخصية العربية ، وإظهار سماتها وما تتحلى بها من صفات .

وقد تفاوتت هذه الكتب النحوية في مناهجها وطريقة عرضها للموضوعات ، وفي اختيار الشواهد والأمثلة ، فمنها كتب اعتمدت المنهج التقليدي ، ومنها كتب ظهر فيها شيء من التجديد في الشكل وتنظيم الموضوعات ، وفي اختيار الشواهد ، وقامت على منهج جديد في اختيار الأمثلة المصنوعة يخالف القدماء في ذلك .

ان الأمثلة التي ظهرت في الكتب الحديثة وضعت بشكل مقصود لتعبر عن الأفكار التي تؤمن بها هذه الدولة أو تلك ، فالامثلة الحديثة إذن تهدف إلى :

¹ - الفصل الأول : غياب الشاهد وحضور المثال النحوي المصنوع

1- تنمية عقل الطالب ثقافياً وتزيد تجاربه من خلال تضمين هذه الأمثلة حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تشيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه وبميدانه الحيوي بما يزيد من خبرته .

2- اشتمالها على جوانب أخلاقية وعقائدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية¹ التي يعدُّ غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تتبعها العملية التربوية . ومن هنا تكون هذه الأمثلة أقرب إلى لغة الحياة المعاصرة ومفرداتها بما لها من صلة بالحياة الوطنية والعقائدية والعلمية والأخلاقية وبمدى اتصالها بعاصر تكسبها حياة وقوة وطرافة ، وتجعل أثرها في النفس قوياً عميقاً .

ان هذا العامل وراء هذه الأمثلة التي ظهرت حديثاً واضطر واسع الكتب المدرسية إلى التمثيل بها ، فهي تعكس أفكاراً وجوانب لا يمكن أن يتتوفر عليها الشاهد القديم ، ولا تمثل لغة الحياة المعاصرة بكل قضاياها وجوانبها ، ومن هنا إننا نعد وجود مثل هذا العامل وراء لجوء النحويين القدماء إلى الأمثلة ؛ لأن عمل النحاة قديماً عمل فردي عادة ومع ذلك لا نعد في أمثلتهم انعكاساً لبعض جوانب البيئة مما يتعلق بالجوانب التي تهتم بها الأمثلة الحديثة من مثل أخلاقية وأفكار ومسائل علمية ، وما يتعلق بالجانب الديني والفكر الاقتصادي عند العرب يومذاك .

نعرض هنا بعضاً من هذه الأمثلة التي تعكس الفكر العربي الحديث وما يتعلق به من شؤون ، ومنها الوطنية ، فإن التلاميذ وطلبة العربية اعتادوا أن يجدوا مثل هذه الأمثلة عند عرض الموضوع النحوي ، وهذه الأمثلة تحمل أفكاراً يبتغي المعلم غرسها في نفوس تلاميذه ، ومنها حب الأوطان والدفاع عنها والبحث على جهاد أعدائها ، وتأكيد وحدتها وارتباطها بالأمة والتمسك بمقوماتها والترغيب في الموت من أجلها ، فمن الأمثلة التي تؤكد مفردات في حياة التلميذ العربي ومنها : حب الوطن والموت من أجله والعمل على تقدمه وتقدير مجاهديه وذم الجبناء المتهاونين والتمسك بحدوده وتاريخه ، ففي باب الخبر إذا كان هو عين المبدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط قوله :

(شاعرنا : الله أكبر والعزة للعرب)² .

وعند الحديث عن الصيغ القياسية للتعجب يرد قوله :

(أكرم برجال شعينا وأهون بالخطوب مع عزماتهم)³ .

ومن أمثلة التوكيد المعنوي قوله :

(البلاد العربية كلها متحدة المشاعر وإن اختلفت فيها النظم والحكومات والعرب جميعهم أخوة لغتهم واحدة وتاريخهم واحد)⁴ .

ومن أمثلة ضمير الفصل قوله :

(الموت في الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة لا يمحى عاره)⁵ .

¹- لقد رأينا الكتب المدرسية التي صدرت في عقد الثمانينيات في العراق تشتمل على أمثلة تصور الحرب الظالمة التي فرضها النظام المجرم السابق على البلدين المسلمين (العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية) تعمل على تشويه الحقائق لدى المتعلمين ومنها أمثلة تمجد طاغية بغداد اللعين .

²- النحو المصفى . د . محمد عيد : 215

³- النحو المصفى : 565

⁴- المصدر نفسه : 592

⁵- النحو الوفي : 247/1

وفي نصب المضارع بعد واو المعية في جواب النفي وبعد (أو) في جواب التحضيض قولهم :

(لا أموت على فراشي كالبعير المهزول وأبصر الرجالات في حومة الوغى) .

(لا ألزم داري وأشهد الأبطال يمضون للجهاد سراعاً) ¹ .

وفي بناء الفعل الماضي على الضم عند إسناده إلى واو الجماعة وعلى السكون حين إسناده إلى نون النسوة قولهم :

(الشهداء كتبوا بدمائهم مجد العراق وأرخصوا نفوسهم من أجله) .

(العراقيون دافعوا عن الوطن)

(العراقيات دافعن عن الوطن ضد الغزاة) ² .

وفي إعراب المضارع قولهم :

(أنتم تصونون كرامة الأمة) ³ .

وفي موضوع نصب المضارع الصحيح الآخر قولهم :

(نأبى أن يدنس شبر من أراضينا) ⁴ .

وفي إعراب المضارع المعتل الآخر :

(يسعى العراقي في الخير ويدعو إلى السلام ويعمل بما يملئ عليه ضميئه)

(لن يخشى العراق عدوه) ⁵ .

وعند الحديث عن أدوات الشرط قولهم :

(حيثما حللت فاذكر أن وطنك أغلى ما عندك) ⁶ .

وفي نداء النكرة المقصودة قولهم :

(يا شهيد أنت رمز عزنا وكرياننا) ⁷ .

وفي موضوع التوكيد اللفظي المثلان الآتيان :

(لن لن أخون وطني) .

(لا لا أخون وطني) ⁸ .

وفي مجيء الخبر شبه جملة (جار و مجرور) قولهم :

(حب الوطن من الإيمان) ⁹ .

وعند الحديث عن (كان) وأخواتها يرد المثال الآتي :

(سأدافع عن وطني ما دمت حياً) ¹ .

¹ - المصدر نفسه : 377/4

² - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 14 . الطبعة الثانية . المركز الأردني للطباعة الفنية . 1998 .

³ - المصدر نفسه : 22

⁴ - المصدر نفسه : 23

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - المصدر نفسه 56

⁷ - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام : 106

⁸ - قواعد اللغة العربية للصف الثاني المتوسط : 128

⁹ - النحو الإعدادي . د . إبراهيم السامرائي وآخرون : 2/180 . الطبعة الثانية . بغداد (د ، ت) .

وفي موضوع عمل اسم الفاعل المجرد من (ال) المعتمد على نفي قولهم :
 (ما خائنٌ شريفٌ وطنه) ² .
 ومن أمثلة اسم التفضيل :
 (الشهيدُ أقدسُ منك رجلاً) ³ .
 ومن أمثلة جمع المذكر السالم قولهم :
 (إنَّ النصرَ للمُجاهِدينَ العَامِلِينَ) ⁴ .
 وفي موضوع إعراب الأفعال الخمسة قولهم :
 (الجنودُ يحرسونَ الوطنَ) ⁵ .
 ومن أمثلة البدل قولهم :
 (ثغرُ جمهوريتنا البصرة مدينةٌ تاريخيةٌ) ⁶ .
 ولقد كان حضور لوطن المحتل (فلسطين) في أمثلة الكتب النحوية الحديثة وهي كثيرة منها :
 ما يرد في موضوع البدل قولهم :
 (الشقيقة فلسطين جزءٌ من بلاد العرب) ⁷ .
 ومن أمثلة العدد قولهم :
 (استبسَلَ في العمليةِ الدفائيةِ في الأرضِ العربيةِ المحتلةِ تسعَةُ أبطالٍ) ⁸ .
 وفي موضوع عطف النسق يرد المثال الآتي :
 (يتحمّل اليهودُ والعربُ معاً مسؤولية مأساة فلسطين ، ضاعتْ من العربِ تحتَ الضغطِ والفرقَةِ ، بينما قام اليهودُ برسم الهدفِ فالهجرةِ فلاحتلال) ⁹ .
 فالمثال الأول يؤكد صلتها بالأمة ، والآخر يصور شجاعةً أبنائها في الذود عنها .
 أما غرس الأفكار التي تحث على التزامخلق الحسن فلها مكان واسع في هذه الأمثلة ، وتقصدها العملية التربوية قصداً وهي جزء منها وهدف تصبو إليه ، فهذه الأمثلة تؤكد خصالاً كريمةً ومحببةً إلى الإنسان العربي ومنها : الكرم والوفاء والمرءة والمرءة واحترام النفس والأخرين واحترام العمل وتأكيد الرحمة بين الأفراد والتعاطف وحب الخير وصلة الرحم والحنان على القيام بالواجبات وحفظ حقوق الآخرين ، وتقديس الدين ورموزه المحترمة كشخص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه المنتجبين والمصطفى عن أساء ، والحنان على العلم والعمل وغير ذلك ، وكذلك تدعوا هذه الأمثلة إلى نبذ الصفات الذميمه كالغش والخداع والنفاق .

¹ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الابتدائي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 62 . الطبعة التاسعة .
 المجموعة الاستثمارية المتحدة . 1997 .

² - المصدر نفسه : 20

³ - المصدر نفسه : 121

⁴ - النحو الإعدادي : 45

⁵ - المصدر نفسه : 117

⁶ - المصدر نفسه : 168

⁷ - النحو الإعدادي : 168

⁸ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 169

⁹ - النحو المصنفي . محمد عبد : 607

والكذب والأذى والجهل ومقاطعة الأهل وعدم الخضوع والابتعاد عن السفهاء وعن مجالسة أهل الباطل وما إلى ذلك ، ومن هذه الأمثلة التي ترد في موضوع الأسماء الخمسة :

(لا تُقاطع أخاك) .

(لا تكون ذا قسوة) .

(لعلَّ ذَا المروءة يمضي في فعلِ الخير) .

(اقتدِ بذِي رجاحة عقل) ¹ .

(أخوك رحمك وقوتك فهو جديٌّ بعطفك ونصرتك) ² .

وفي موضوع المبتدأ والخبر :

(العمل حقٌّ واجبٌ شرفٌ) .

وفي موضوع الأحرف المشبهة بالفعل قولهم :

(إنَّ العدل أساسُ النَّظَام وإنَّ الرَّحْمَةَ أساسُ التَّعَاطُفِ) .

وفِي مَوْضِعِ بَنَاءِ فَعْلِ الْأَمْرِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ وَالْمَعْتَلِ قَوْلُهُمْ :

(اصْفُحْ عَنِ الْمَعْذِرِ لَكَ وَاخْشُ أَنْ يَقْطَعَكَ وَارِمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَى كَسْبِ مُودَّتِهِ ، وَاسْمُ بِنْفِسِكَ عَنِ الصَّغَافِيرِ) .

وفي إعراب الفعل المضارع قولهم :

(نَحْبُ الْخَيْرَ وَنَكْرَهُ الْأَذْى وَنَفْوُرُ بِرْضَا اللَّهِ وَالنَّاسِ) .

وفي موضوع كان وآخواتها قولهم :

(اقْتَحَمَ الْعَلَمَاءُ الْفَضَاءَ الْمَجْهُولَ فَأَمْسَى مَعْلُومًا) .

(لَتَكُنْ حُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ عِنْدَكَ مَرْعِيَّةً وَلَتَكُنْ صَلَةُ الْقُرْبَى لِدِيكَ مَصْوَنَةً) .

وفي موضوع نصب المضارع بعد (أو) بمعنى (إلى أن) وبعد اللام التعليلية قولهم :

(سَأَوْاظُبُ عَلَى الْجَدَّ أَوْ أَجْعَلُ الْأَحْلَامَ حَقِيقَةً) .

(سَأَجْدُ وَأَجْتَهُدُ لِأَنْجَحَ فِي الْإِمْتَحَانِ) ³ .

وفي جزم المضارع المعتل الآخر قولهم :

(الْمُؤْمِنُ لَمْ يَدْعُ إِلَى الْبَاطِلِ) ⁴ .

وَعِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ قَوْلُهُمْ :

(إِنْ صَدَقْتُ ثُحْرَمْ) .

(مَنْ يَحْتَرِمُ النَّاسَ يَحْتَرِمُوهُ) ⁵ .

وفي عمل المصدر عمل فعله يرد قولهم :

(مَسَاعِدُ الْمَرْءِ أَخَاهُ وَاجِبَةٌ) ⁶ .

وفي موضوع المفعول به قولهم :

(نَحْفَظُ الْعَهْدَ وَنَصُونُ الْأَمَانَةَ) .

(يَحْبُّ الْعَرَبِيُّ إِكْرَامَ الضَّيْفِ) .

¹ - المصدر نفسه : 66

² - المصدر نفسه : 29

³ - قواعد اللغة العربية للصف الرابع : 35 - 40

⁴ - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام : 47

⁵ - المصدر نفسه : 58 - 60

⁶ - المصدر نفسه : 103

وفي عمل صيغ المبالغة عمل فعلها المثال الآتي :

(الوَصْوُلُ أَصْدِقَاءُ مَحْبُوبٍ) ^١ .

ومن أمثلة المفعول المطلق قولهم :

(الْعَرَبِيُّ يَسْتَقْبِلُ الضَّيْفَ مُسْتَقْبِلًا كَرِيمًا) ^٢ .

وفي مجيء الخبر جملة فعلية قولهم :

(الصَّدْقُ يَجْلِبُ الْمَنْفَعَةَ) ^٣ .

ومن أمثلة اسم التفضيل :

(الطَّالِبُ الْمُجْتَهُدُ خَيْرٌ مِنَ الطَّالِبِ الْمَهْمَلِ) ^٤ .

وفي موضوع حروف العطف وعند الحديث عن الحرف (أو) ومعناه التخيير والعنف بالأداة (لكن) ، قولهم :

(نَحْنُ أَبْنَاءُ أُمَّةٍ مَا حَمَدَتِ الرَّذِيلَةَ وَلَكِنَّ الْفَضْيَلَةَ) .

(كُنْ عَالِمًا أَوْ مَتَعْلِمًا) ^٥ .

ومن أمثلة جمع المذكر السالم قولهم :

(الْحَرُّ مَنْ دَافَعَ عَنِ الْمُظْلَومِينَ) ^٦ .

وأما الأمثلة التي ترتبط بحقائق علمية ، فإنها تكشف للمتعلم عن مسائل علمية وتاريخية يتعلّمها بشكل غير منظور إليه بقدر ما ينصب اهتمامه على السبب الذي يدعو إلى وجود مثل هذه الأمثلة مما له صلة بالموضوع النحووي الذي يعرضه المعلم ، فالهدف هنا مزدوج فهو من جهة يبتغي أن يتعرّف المتعلم بالمسألة النحوية من هذا المثال ، ومن جهة أخرى يبتغي لفت نظر المتعلم إلى ما في المثال من مضمون فكري وما يؤكد من حقيقة معرفية من حقائق العلم .

ان هذه الطريقة تعدّ وسيلة تربوية ناجحة تزيد في خبرة المتعلم ، فلاحظ هنا ما تكشف عنه هذه الأمثلة من الحقائق وهي على صفين ، أحدهما يتعلق بالحقائق التاريخية للأمة العربية وتراثها قديماً وحديثاً ، والأخر يعرض حقائق علمية توصل إليها الإنسان المعاصر . فمن الحقائق التاريخية ما يظهر في هذه الأمثلة :

عند الحديث عن الممنوع من الصرف وفي علة العجمة وزن الفعل الأمثلة الآتية :

(قَبْيلَةٌ تَغْلِبُ إِحْدَى قَبْيلَتَيْنِ اشْتَرَكَتَا فِي حَرْبِ الْبَسُوسِ)

(يَرْجُعُ نَسْبُ مُحَمَّدٍ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)

(اسْتَولَى يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَلَى الدُّولَةِ دُونَ مَشُورَةِ الْمُسْلِمِينَ) ^٧ .

وفي حكم الأعلام المؤنثة على وزن (فَعَالٌ) يرد المثال الآتي :

(كَانَتْ سَجَاحٌ زَوْجًا لِمُسِيلَمَةَ الْكَذَابِ الَّذِي ادَّعَى النَّبُوَةَ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) ^٨ .

وفي موضوع التوكيد المعنوي المثالان الآتيان :

^١ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 56^٢ - المصدر نفسه : 75^٣ - المصدر نفسه : 145^٤ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي : 126^٥ - المصدر نفسه : 142^٦ - النحو الإعدادي : 45^٧ - النحو المصنفي : 49 - 46 - 47^٨ - المصدر نفسه : 106

(أُغتيل ثلاثة من الخلفاء الراشدين أعينهم ظلماً) .

(نزل الملائكة أنفسهم أعينهم يقاتلون مع المسلمين يوم بدر) ^١ .

ومن أمثلة عطف البيان قولهم :

(كان من شهداء أحد حمزة عم الرسول) .

(كان من قتلى بدر أبو جهل رأس الكفر) ^٢ .

وفي موضوع البدل المثال الآتي :

(ضرب أبو الشهداء الحسين مثلاً رائعاً) .

(ضرب سيد الشهداء الحسين مثلاً رائعاً لاحترام المبدأ) ^٣ .

وعند الحديث عن بناء الأعلام المختومة بر (ويه) المثال الآتي :

(من علماء الصرف المشهورين ابن درستويه) .

(ألف سيبويه كتابة المشهور في النحو) ^٤ .

وفي موضوع المعاني النحوية والبلاغية التي يفيدها النعت يرد المثال الآتي :

(شوقي الشاعر لقب بأمير الشعراء سنة 1927) ^٥ .

ومن أمثلة العدد والمعدود قولهم :

(دعا النبي إلى الإسلام في مكة ثلاثة عشرة سنة) ^٦ .

وفي موضوع الاسم واللقب والكنية أمثلتهم :

(للعالم الزهراوي فضل على الطب) .

(أهدى الخليفة هارون الرشيد إلى الملك شارلمان ساعة مائة دهش لها الأوربيون) .

(فتح القائد طارق بن زياد بلاد الأندلس بأمر من القائد موسى بن نصير) .

(اهتدى الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى علم العروض) ^٧ .

وفي موضوع المعارف ومنها (العلم) ترد الأمثلة الآتية :

(السفاح عبد الله أول الخلفاء العباسيين) .

(مقام إبراهيم في المسجد الحرام) .

(أبو عمرو بن العلاء عالم بقراءة القرآن واللغة) .

(ابن مقلة خطاط معروف) .

(بلاط مؤذن الرسول) .

(تاج العروس معجم ألفه الزبيدي) .

(كان أبو عبادة البحري أشعر من أبي الطيب ومن أبي تمام حبيب الطائي) .

(الرصافي شاعر عراقي) ^٨ .

^١ - المصدر نفسه : 590 - 591

^٢ - المصدر نفسه : 602

^٣ - المصدر نفسه : 624

^٤ - المصدر نفسه : 105

^٥ - المصدر نفسه : 572

^٦ - المصدر نفسه : 707

^٧ - قواعد اللغة العربية للصف الثاني المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 123 - 125

^٨ - قواعد اللغة العربية للصف الأول المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 14 . الطبعة الثانية عشرة .

ومن أمثلة البدل قولهم :

(بدأت حركة التحرير في زمن الخليفة أبي بكر الصديق (رض) ...).
 (قاد المسلمين في معركة القادسية سعد بن أبي وقاص) ¹.

ومن أمثلة البدل قولهم :

(استند من الكتاب نهج البلاغة) .

(في الكوفة مسجد الإمام على (ع) ...).
 (للساعر أبي فراس قصائد تسمى الروميات) ².

ومن الأمثلة التي تعرض حقائق علمية قولهم عند الحديث عن أفعال الشروع وأفعال المقاربة :

(أخذ العلماء يفكرون في غزو الفضاء) .

(أوشكت الدول الكبرى أن تخرج إلى حيز الوجود مطارات في الفضاء) ³.

وفي اعراب المضارع الصحيح الآخر قولهم :

(يقطع الماس الزجاج) .

وعند الحديث عن اسم التفضيل من أمثلته قولهم :

(الفرات أطول من دجلة) ⁴.

(القمر والمريخ أقرب إلى الأرض من زحل) .

(النحو والبلاغة أسهل من النقد) .

(الشمس هي أكبر من باقي مجموعتها) .

(الطائرة أسرع من السيارة) ⁵.

ويرد في موضوع المفعول المطلق المثال :

(تدور الأرض حول الشمس كل عام دورة) ⁶.

وفي موضوع الاستثناء قولهم :

(لا تظهر الكواكب نهاراً إلا الشمس) .

إن هذه الأمثلة وغيرها كثير يمكن أن تغطي معارف المتعلم وتنميها ، وتزيد من تجاربها وخبرتها ، ولقد كانت نصب أعين الخبراء الواضعين كتب النحو المدرسي ، ومحظ اهتمامهم ، ولذا كان الخضوع للفلسفة التربوية والتعليمية عاملًا مهمًا وراء هذه الأمثلة.

¹ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي : 152

² - النحو الإعدادي : 168

³ - قواعد اللغة العربية للصف الرابع : 145 - 146

⁴ - النحو الإعدادي : 12

⁵ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 56 - 58 - النحو الوافي . عباس حسن : 247/1

⁶ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 68

الفصل الرابع

أقسام الكلام في المثال النحوي

المصنوع

المبحث الأول: الاسم في المثال

النحوي المصنوع

المبحث الثاني: الفعل في المثال

النحوي المصنوع

المبحث الثالث : الحرف في المثال

النحوي المصنوع

نتحدث في هذا الفصل عن جانب مُهمٍ من جوانب المثال النحوي ، أقسام الكلام التي تألف منها وهي الاسم والفعل والحرف ، فإن هذه الأقسام نجدها في أمثلة النحوة قائمة على اختيار معين ، فتتنوع الأسماء فيه من الثلاثي إلى الرباعي فصاعداً وتحتفل أبنيته من موضوع إلى آخر بحسب ما تقتضيه ضوابط الموضوع ، وربما نجد منهم من يقصد هذه الأسماء فيضمونها أمثلته ، فالباحث يعتقد أنَّ النحوة استعملوها بحكمة معينة أحياناً ، وقد أظهروا براعتهم في اختيارها ، ولكن هذا لا يكون حكماً عاماً بل نجدها أحياناً لا تخلي من ابتذال في استعمالها كما ظهر ذلك في باب ما لا ينصرف .

إنَّ الحديث هنا ينصبُ على أنواع الاسم وطريقة استعمال النحوة له في تأليف الأمثلة ولم نرم من وراء هذا الموضوع دراسة (الاسم) في الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة والابتداء ... وما إلى ذلك ، بل اقتصرت على دراسة الاسم أنواعه وأبنيته وبعض دلالاته عند النحوة ، وهذا الحكم ينسحب على القسم الثاني من أقسام الكلام التي تألف منها المثال وهو مما تناولناه في هذه الدراسة وهو (ال فعل) ، فقد اقتصرنا على بعض الجوانب التي تخص الموضوع ومنها زمانه وإعرابه وبناؤه ودلالته وأقسامه ومنها الفعل المتعدد واللازم وأقسام المتعدد إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة ، والأفعال التي ظهرت في باب ما لا ينصرف وبعض اللهجات التي ظهرت في أبنية الأفعال وتصارييفها وعملها ؛ ولذا لم نعرض كل الأبواب التي عقدت للفعل بل اقتصرت على بعض الجوانب التي تخصَّ تأليف المثال .

ولم نبتعد عن هذا النهج الذي التزمناه مع القسم الثالث من أقسام الكلام التي تألف منها المثال النحوي المصنوع وهو الحرف ، ففي هذا المبحث عرضنا معانيه التي مثلوا لها موازنة بالشهود التي استشهدواها ، وما يتصل بالحرف المعاني الحقيقة والمجازية والمعاني الغريبة والنادرة ، وعرضنا للحروف التي ظهرت في بعض الأبواب النحوية ومنها باب ما لا ينصرف الذي يصور لنا أشخاصاً سموا بالحروف كما يتخيل النحوة ذلك وذكرنا السبب وراء هذا الافتراض .

فكل ما يتصل بهذا الموضوع يخص طريقة النحوة في تأليف هذه الأقسام لا كل مظاهر في الأبواب النحوية مما يتصل بالاسم أو الفعل أو الحرف .

الفصل الرابع

المبحث الأول : الاسم في المثال

النحو في المصنوع

لأسماء أهمية كبيرة لسبعين : الأول أنها تؤلف جزءاً كبيراً من الكلام ، بل ربما كانت أكثر من الفاظ الأحداث ، والسبب الآخر أنَّ لها قيمة اجتماعية غير خافية فهي تعكس لوناً من ألوان التفكير الإنساني ، ثم إنها تظهر شيئاً من معالم حضارة الأمة .

والأسماء تؤلف مصدراً من مصادر اللغة ولوناً يظهر المأثور من أساليبها ، يقول إبراهيم السامرائي : ((إطلاق الأعلام على الذوات دليل على تقدم المجتمع الإنساني بصورة عامة ، ذلك أنَّ إطلاق الأعلام يوْلِف مرحلة حضارية في التاريخ الإنساني العام ، ثمَّ إن الأعلام تعطي صورة للمستوى الحضاري الذي يمْرُّ به المجتمع ، ومن أجل ذلك فالإعلام عند الحضريين ذات دلالة عالية تدلُّ على المستوى العقلي الخاص في حين أن الأعلام عند غير الحضريين تدلُّ على مستوى خاص آخر))¹ . فإذا كانت تلك حقيقة ، فأننا نستدلُّ على عقلية الأمة يومذاك وهي تهتم بهذا الموضوع وتعنى به عناية خاصة فنجد الأسماء في لغتهم تتتنوع أشكالها ، فمنها المفرد ومنها المركب ، وتتعدد أبنيتها فمنها الثلاثي ومنها ما يزيد على ذلك ، ومنها المعرف والمبني ، وأسماء تتميز بخصائص لا تكون لغيرها ، وعلى كثرة هذه الأسماء العربية الأصل نجد بينها أسماء أعمجية تحدرت من أمم أخرى تعكس جانباً من جوانب الأمة في الماضي وعلاقتها بغيرها من الأمم التي تعود إليها هذه الأسماء .

إنَّ هذا التنوع في أسماء الأعلام نجده واضحاً في كتب النحوة ؛ لأنَّ المباحث النحوية تقتضيه على وفق ضوابط الموضوع الواحد ، فالاسم المفرد له أبواب تختصُّ به وتنطبق عليه مصاديقه ، والاسم المركب كذلك وهكذا ، فمن الأبواب ما يقتضي أسماء ذكور ، والأبواب التي تستدعي أحکامها أسماء أعلام للإناث نجدها تكثر فيه وتختفى منه أسماء الذكور للسبب نفسه . نريد أن نتبع النحوة في هذا الموضوع لنكشف عن جوانب مهمة منها معرفة أكثر ما يرد من هذه الأسماء في المثال النحوي وطريقة استعمال النحوة لها ، وعلاقتهم بها ومشكلات هذه الأسماء ، وصدق انطباق المفاهيم النحوية وضوابطها عليها وتقسيماتها ، وهل لهذه الأسماء دلالة معينة عند النحوة ؟ .

من أقسام الأسماء التي ترد في أمثلة النحوة :

- 1 الاسم المفرد
- 2 الاسم المركب

1- الاسم المفرد

وهو على أقسام أيضاً ، ومنه :

1- فقه اللغة المقارن . د . إبراهيم السامرائي : 272 . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت . 1983

١- الاسم المفرد الثلاثي

وهو يتميز بخصائص كثيرة ومنها خفته وسهولة استعماله في أكثر الأبواب النحوية ، ولأنه أخف من الأسماء المركبة كما يعتقد النحويون فهو يؤلف نسبة أكبر من تلك الأسماء . اشتهرت مجموعة من الأسماء من خلال كثرة ترديد النحويين لها حتى صارت مضربا للأمثال فهي لا تخلو من مثال ولا صفحة من صفحات الكتب النحوية ، وربما سأل كثير من الناس عن حقيقة هذه الأسماء والسبب الذي يحدو النحويين على التمثيل بها وعلاقتها بالنحو والنحوة ، ومن هذه الأسماء (زيد) ، فمن زيد ؟ وما أسباب احتفاء النحوة به ؟ .

لقد كان لـ(زيد) حضور كبير في أمثلة النحوة فلا يخلو كتاب من ذكر له وقد أحصيت عدد المرات التي تكرر فيها اسم (زيد) في صفحة من صفحات كتاب نحوى فوجدته قد تكرر خمسا وعشرين مرة ^١ . وبهذه الأمثلة استطاعت أن أولف صورة واضحة لهذه الشخصية النحوية .

إن أول ذكر ورد في الكتب النحوية له كان في كتاب سيبويه وهو يتحدث عن الإعراب في أول الكتاب يقول : ((والنصب في الأسماء : (رأيَتْ زيداً) والجر (مرزُتْ بزيدٍ) والرفع (هذا زيد...) ^٢ هكذا ورد بلا مقدمات توضح لنا حقيقته ونسبة ، ولكن من مجموع الأمثلة تتبيّن لنا هويته ، فاما والده فهو (عمرو) مرة و (سعيد) مرة أخرى على نحو ما في المثالين الآتيين (يا زيدُ بنَ عمرو) ^٣ و (يا زيدُ بنَ سعيدٍ) ^٤ .

وينسب إلى قبيلة تميم مرة وقريش مرة ثانية وثيف مرة ثالثة كما في الأمثلة (رأيَتْ زيداً... القرشيِّ أم الثقيِّ) ^٥ و (يا زيدُ التميميِّ بنَ عمرو) ^٦ .

وكنيته (أبو محمد وأبو عبد الله) كما في الأمثلة (يا أبو محمد زيدُ أقبلٌ) و (ضربتُ أبو محمد زيداً) ^٧ و (كتَبْتُ زيداً أبو عبد الله) ^٨ ، وله لقبان كما في المثالين (هذا زيدُ بطَّة) و (زيدُ أنفُ النافَّة) ^٩ ، ومهنه تتعدد فهو فقيه وشاعر وكاتب وتاجر نحو (مرزُتْ بزيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ) ^{١٠} و (جاءَ زيدُ التاجِرُ) ^{١١} ، ويبدو أنه من النحويين فيرد في باب (أفعال) التفضيل هذا المثال (زيدُ أبصرَ بالنحوِ منه بالفقهِ) ^{١٢} .

^١ - ينظر . ارتشف الضرب : 277/2

^٢ - الكتاب : 14/1

^٣ - الكتاب : 203/2 . المقدمة في النحو : 75 . المقتضب : 2/312 . ارتشف الضرب : 124/3

^٤ - أوضح المسالك : 79/3

^٥ - الأصول في النحو : 311/2

^٦ - شرح عمدة الحافظ : 284

^٧ - الأصول في النحو : 369/1 . شرح المفصل : 3/71

^٨ - الكتاب : 37/1

^٩ - شرح ابن عقيل : 119/1 . شرح الاشموني : 1/134

^{١٠} - شرح ابن عقيل : 3/203

^{١١} - شرح قطر الندى : 309

^{١٢} - ارتشف الضرب : 3/231

وأما صفاته فهي كثيرة ، فهو رجل أعرابي ويظهر ذلك في مثال ابن مالك في ألفيته (عند زيد نمرة) والنمرة بفتح النون وكسر الميم كفاء مخطّط تلبسه الأعراب¹ ، وهو متهم بالشاعوبية كما في مثال النهاة (ما لزيدٍ والعرب يسبُّها)² ، وهو طويل نحو (رأيت زيداً الطويل)³ وعاقل في بعض أمثلة بدل الاستعمال (يعجبني زيدٌ عقله)⁴ وهو مبارك كما يرد في مثالهم عند الحديث عن وقوع الحال جامدة لأنه منعوت نحو (هذا زيدٌ رجلاً مباركاً)⁵ وشجاع بل هو في شجاعة الأسد ، يرد ذلك غالباً عند الحديث عن معنى الكاف في باب الحروف (زيد كالأسد)⁶ أو في باب الحال الجامدة المؤولة بالمشتق كما في مثالهم (كرَ زيدٌ أسدًا) ، ومن صفاته أنه (أشهل) كما في قوله : (خلقَ زيدٌ أشهلَ)⁷ ، وهذا المثال ابتدعه أبو حيان الأندلسي ليكون نظيراً لحكاية العرب (خَلَقَ اللَّهُ الْزَرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رَجْلِهَا) ، ونجد النهاة أحياناً يفترضون كون (زيد) اسماء لامرأة هذا في باب ما لا ينصرف وفي التمارين غير العملية ليبينوا حكمه من هذه الجهة فيذكرون أنه ((إنْ سَمِّيَتْ مُؤْنَثًا بِمَذْكُورٍ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ ... فَإِنْ فِيهِ اختلافاً ، فَأَمَّا سَيِّبوُهُ وَالخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ وَالْمَازْنِيُّ فَيَرُونَ أَنَّ صِرْفَهُ لَا يَجُوزُ ؛ لَأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ بَابِهِ إِلَى بَابِ يَثْقُلَ صِرْفَهُ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُولِ وَذَلِكَ نَحْوُ امْرَأَةَ سَمِّيَتْهَا زِيدًا...))⁸ ومن أمثلة ذلك (قامَتْ زَيْدٌ) و (هَذِهِ زَيْدُ الْكَرِيمَةُ)⁹ ، فهنا أسند الفعل إلى تاء التأنيث للدلالة على أن الفاعل (زيد) مؤنث وأشار في المثال الآخر إليه باسم إشارة موضوع للمؤنثة المفردة مع تأنيث الوصف وكونه تابعاً لمؤنث .

ونراه في باب الندبة مندوباً كما في المثال (وا زيد)¹⁰ ، ويذكر النحويون حقيقة هذا الاسم حينما يتحدثون عن الأعلام من حيث الأصل ، فهو عندهم من الأعلام المنقولة عن المصدر : (زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً)¹¹ .

ف(زيد) نجده هو الضارب وهو القاتل وهو الذي يصلوّل ويحول من غير أن يجر أي علم آخر على ضربه أو قتله ، ولكن ما سبب احتفاء النهاة به ؟ الحقيقة أن هناك مزايا توافرت في هذا الاسم جعلته يحضر في كل أمثلة النهاة فهو ((اسم ثلاثي معرب متصرف سهل خفيف ساكن الوسط فيه أجمل ما في الأسماء العربية من جرس موسيقي بديع))¹² ، فهذه المزايا

¹ - شرح ابن عقيل : 217/1

² - شرح عمدة الحافظ : 408

³ - الكتاب : 12/4

⁴ - اللمع في العربية : 175

⁵ - شرح عمدة الحافظ : 443

⁶ - شرح ابن عقيل : 25/3

⁷ - ارشناف الضرب : 336/2

⁸ - الكتاب : 351/3 . الأصول في النحو : 86/2 . الواضح في علم العربية : 156

⁹ - الواضح في علم العربية : 156 . شرح المفصل 5/93

¹⁰ - همع الهوامع : 79/1

¹¹ - المقتضى في شرح الإيضاح : 109/1

¹² - الأمثلة النحوية . د. هادي الحمداني : 103 . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة الثالثة

ملائمة لأكثر موضوعات النحو ففي التثنية يزداد عليه ألف ونون أو ياء ونون وفي الجمع تتطبق عليه شروطه فهو اسم علم عاقل خال من النساء مذكر فيزاد عليه واو ونون أو ياء ونون ، وفي النساء ليس هناك ما يمنع مناداته وغيرها من الأبواب ، ولكنَّ هناك أبواباً لا تتطبق ضوابطها عليه فينحصر عنها ويحلُّ محله غيره من الأسماء ، فمثلاً في باب ما لا ينصرف لا مكان لـ(زيد) فيه ، وفي باب الترخيم كذلك ؛ لأنَّ من شروطه أن يزيد على الثلاثة ، فهذا هو سبب احتفاء النحاة به ولذلك كان موضع عنايتهم مستعملاً أو مهماً ، فعند حديثهم عن القول المهمَّ أو المستعمل يذكرون مقلوبه (دَيْز)¹ ، فقد اجتمعت فيه الأضداد ومن هنا فإن اختيارهم إياه ((اختيار ذكيٍّ وجيد))².

ويبرز اسم علم آخر إلى جانب (زيد) وهو (عمرو) ، بل يمكن القول إنَّ عدد المرات التي ذكر فيها (زيد) هي نفسها بالنسبة إلى (عمرو) في الكتب النحوية ؛ لأنَّه نظيره ومن أنداده ، وأحياناً نراه اسمًا لوالد (زيد) كما مرَّ في المثال السابق (يا زيد بن عمرو) ، وربما كان هو وزيد اسمًا واحدًا كما يفترض النحويون ذلك في باب الحكاية أو النساء يقولون: ((وإن سميَت (زيد وعمرو) رجلاً قلت: (يا زيداً وعمراً فنصبت ونونَت لطول الاسم))³ ، فهو قريبٌ له في مواقف كثيرة ولذلك يشبهونه بـ(زيد) كما في باب حروف المعاني وفي معنى الكاف يقول ابن جني: ((ومعنى الكاف التشبُّه تقول (زيدٌ كعمرو ...)))⁴.

إنَّ الصورة التي يظهر فيها (عمرو) في أمثلة النحاة هي غالباً صورة الرجل الجبان المهزوم في أغلب مواقفه مع (زيد) فهو مفعول به أبداً ، إلا أنه أحسن حالاً في كثير من أمثلة سيبويه كما في الأمثلة الآتية:

(هل عمروٌ ظريفٌ؟)

(عمراً امرُّز بِهِ)

(أما زيداً فاقتلهُ ، أما عمراً فاشترى له ثوباً)

(زيداً ليضرِّبهُ عمرو)

(عمراً ليجزِّهُ اللهُ خيراً)

(زيداً قطعَ اللهُ يدهُ)

(اما زيداً فجدعَاه)

(اما عمراً فسقيأَاه)

(أدخلَ اللهُ عمراً المدخلَ الْكَرِيمَ إدخالاً)⁵.

وربما كان ذلك الاحترام الذي يظهره سيبويه لـ(عمرو) فيه إشارة إلى اسمه (عمرو ابن عثمان) ، ويرى أحد الباحثين أن اختيار هذا العلم في أمثلة النحاة ((غير موفق لما فيه

¹ - شرح ابن عقيل : 14/1 . شرح شذور الذهب : 11

² - الأمثلة النحوية . د . هادي الحданى : 104

³ - الأصول في النحو : 108/2 . اللمع في العربية : 192 . شرح عدة الحافظ : 278

⁴ - اللمع في العربية : 158

⁵ - الكتاب : 139 – 41/1

من مشكلة نحوية ومشكلة إملائية (كذا) ¹ تحمل طلبتنا ثقلهما بمرارة أليمـة)² ، أما المشكلة نحوية فنظهر من خلال خلط أكثر الطلبة بين العلمين (عمر وعمرٍو) والتباس الأمر عليهم في أيهما كان المصنوف من غير المنصرف ، وتتجسد مشكلة الرسم حينما يتوهمن بقاء الواو في حالة النصب فيكتبونه هكذا (عمر٠ا) وتتجسد أيضاً بوضع شكلة الرفع والجر تحت الواو متوجهين أنها حرف الإعراب التي تظهر عليه العلامات الإعرابية فيكتبونه هكذا (عمرٌ ، عمرٍ) ، وهناك مشكلة نطقية فاكتـرـهم لا يميز (عمر من عمر٠و) في النطق فيلفظ (عمر٠و) بلفظ (عمر) .

وافتراض النحويون كون اسم (عمر٠و) لأنـشـيـ في بـاـبـ الـمـنـوـعـ منـ الصـرـفـ كـمـاـ فـعـلـواـ معـ (زـيـدـ) فـقـالـواـ : (مـرـزـ بـعـمـرـ وـعـاـقـلـةـ)³ .

ومن الأسماء الثلاثية المفردة اسم (بشر) ويظهر غريباً عند سيبويه ؛ لأنـهـ منـ أـكـثـرـ النـحـاـةـ الـذـيـنـ اـسـتـعـمـلـوـهـ ، وأـوـلـ مـرـةـ وـرـدـ عـنـهـ فـيـ بـاـبـ تـعـدـيـ الـفـاعـلـ إـلـىـ مـفـعـولـيـنـ ومـثـالـهـ (كسـوـثـ بشـرـاـ الثـيـابـ الـجـيـادـ)⁴ ، ولكنـ هـذـهـ الـغـرـابـةـ تـزـوـلـ إـذـاـ عـرـفـنـاـ أـنـ كـنـيـةـ سـيـبـوـيـهـ هـيـ (أـبـوـ بـشـرـ) ولاسيـماـ أـنـ مـثـالـهـ جـاءـ فـيـ الـمـدـحـ فـكـسـوـةـ بـشـرـ مـنـ الثـيـابـ الـجـيـادـ .

ونراهـ فـيـ أـمـثـلـتـهـ يـجـتـمـعـ هـوـ وـاسـمـ (عـمـرـ) اـسـمـ الـأـبـ كـمـاـ فـيـ بـاـبـ الـمـسـتـشـيـ وـأـمـثـلـتـهـ كـثـيرـةـ وـمـنـهـ قـوـلـهـ : (مـاـ أـتـانـيـ إـلـاـ عـمـرـاـ إـلـاـ بـشـرـاـ أـحـدـ)⁵ ، أـمـاـ النـحـاـةـ الـمـتـأـخـرـوـنـ الـذـيـنـ ذـكـرـ عـنـهـ فـلـاـ يـعـنيـ شـيـئـاـ عـنـهـمـ اـنـمـاـ هـوـ مـجـارـاـ لـسـيـبـوـيـهـ فـيـ أـمـثـلـتـهـ .

وـمـنـ الـأـسـمـاءـ الـثـلـاثـيـةـ الـمـفـرـدـةـ (بـكـرـ) لـكـهـ قـلـيلـ الـاـسـتـعـمـالـ وـرـبـمـاـ لـمـ يـذـكـرـهـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ أـمـثـلـتـهـ وـالـمـبـرـدـ كـذـلـكـ لـمـ يـذـكـرـهـ إـلـاـ فـيـ مـثـلـ وـاحـدـ وـفـيـ مـوـضـعـ وـاحـدـ وـهـوـ بـاـبـ مـنـ مـسـائـلـ (مـاـ) يـقـوـلـ : ((... فـكـاـكـ قـلـتـ : (لـيـسـ بـمـنـطـقـيـ عـمـرـ وـلـاـ قـائـمـاـ بـكـرـ) عـلـىـ قـوـلـكـ : (وـلـيـسـ قـائـمـاـ بـكـرـ) ...))⁶ ، وـيـكـثـرـ عـنـدـ اـبـنـ السـرـاجـ فـيـ كـتـابـهـ بـلـ نـجـدـهـ يـعـتـرـ بـهـ اـعـتـازـاـ كـبـيرـاـ وـلـاـ تـخـلـوـ مـنـهـ أـمـثـلـتـهـ وـرـبـمـاـ كـانـ ذـلـكـ إـشـارـةـ إـلـىـ كـنـيـتـهـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ السـرـاجـ وـمـنـ ذـلـكـ الـأـمـثـلـةـ الـآـتـيـةـ التـيـ جـاءـتـ فـيـ أـبـوـابـ مـتـفـرـقـةـ فـفـيـ بـاـبـ الـأـفـعـالـ التـيـ فـيـهـ حـرـوفـ الـمـضـارـعـةـ وـدـخـولـ لـامـ الـأـمـرـ عـلـيـهـاـ (لـيـفـتـحـ بـكـرـ)⁷ ، وـفـيـ بـاـبـ اـسـمـ الـفـاعـلـ الـذـيـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـعـمـلـ مـنـ غـيـرـ اـعـتـمـادـ قـوـلـهـ : (ضـارـبـ بـكـرـأـ عـمـرـوـ)⁸ ، وـفـيـ بـاـبـ (كانـ) وـضـرـورـةـ أـنـ يـكـوـنـ اـسـمـهـ مـعـرـفـةـ وـخـبـرـهـاـ نـكـرـةـ قـوـلـهـ (كانـ بـكـرـ رـجـلـاـ عـاقـلاـ)⁹ ، وـمـنـ إـعـمـالـ الـمـصـدـرـ (عـجـبـتـ مـنـ ضـرـبـ زـيـدـ بـكـرـأـ) وـ (مـنـ ضـرـبـ زـيـدـأـ بـكـرـ)¹⁰ ، وـفـيـ

¹ - الصواب : (مشكلة الرسم)

² - الأمثلة نحوية : 104

³ - الواضح في علم العربية : 156

⁴ - الكتاب : 37/1

⁵ - المصدر نفسه : 339/2

⁶ - المقتضب : 195/4

⁷ - الأصول في النحو : 51/1

⁸ - المصدر نفسه : 60/1

⁹ - الأصول في النحو : 83/1

¹⁰ - المصدر نفسه : 137/1

باب الأحرف المشبهة بالفعل (لعل بكرًا منطلق) و (تكلم عمرًّا ولكن بكرًا لم يتكلَّم) ^١ ، وفي باب الاستغاثة (يا بكر) ^٢ ، وفي باب الحال (جلس بكرًا متكتأً) ^٣ ، وفي باب النداء (يا بكر) ^٤ .

وهناك أسماء ثلاثة مفردة ترد في أمثلة باب خاص ومن تلك الأسماء (نوح ولوط وعمر وقثم ومضر) ، ف(نوح ولوط) أسمان أعمجيان يذكران غالباً في باب ما لا ينصرف إلا أنهما مصروفان ؛ لأنهما ثلاثة ساكناً الوسط وخفيان ، و (عمر وقثم ومضر) تستعمل استعمالاً خاصاً في باب الممنوع من الصرف ، فهي غير مصروفة للعلمية والعدل والأمثلة كثيرة .

بـ- الاسم المفرد غير الثلاثي

وهذا القسم من الأسماء يحضر في أمثلة النهاة المتأخرین على نحو أدق من استعمال المتقدمين ؛ لأنهم يستعملونه في أبواب مختلفة في حين أن المتأخرین التزموا طريقة منتظمة، فما يتطلب الأسماء الثلاثية مثلوا له بها والأسماء غير الثلاثية نجدها في أبواب تختص بها وتتطابقها ، فمثلاً باب الترخيم تختفي منه الأسماء الثلاثية ؛ لأن الباب يقوم على ضوابط لا تخضع لها فهو يتطلب الاسم العلم المضوم في النداء الزائد على ثلاثة أحرف ومن أكثر هذه الأسماء في هذا الباب (جعفر ومالك وبيرثون وهرقل ومزوان وسعدان ومنصور ومدحور ومسروق وسعيد وعامر) مع اختلاف أحكام هذه الأسماء من جهة التغيير الذي يطرأ عليها بعد ترخيماً .

وقسم آخر من هذه الأسماء غير الثلاثية يكثر في باب الممنوع من الصرف مع اختلاف العلل المانعة لصرفها نحو (إبراهيم وإسماعيل ويعقوب وهارون وجبريل وفرعون وهامان وقارون ويزيد ويشرك وتنبل وأحمد) .

وقسم من هذه الأسماء استعمل في بابين الأول في جمع المؤنث السالم وإن لم يكن مؤنثاً على وجه الحقيقة ، وإنما وجدت لاحقة جعلته مؤنثاً فخضع لضوابط هذا الباب ومنها الأسماء (طلة وحمزة ومعاوية) ، والباب الآخر باب ما لا ينصرف ؛ لأنها أسماء توافرت فيها علة ثانية إلى جانب كونها علمًا وهي التائيت وإن كان لفظياً .

وهناك قسم آخر وهو ما اقترب بـ (الـ) ومنها (الحسن والحسين والعباس والحارث والفضل) وهي أسماء منقوولة من النعوت والمتصادر إلى العلمية ((وما زالت هذه الأعلام معروفة مستعملة ولكنها مجرد عن (كذا) ^٥ هذه الألف واللام التي كانت لازمة لها في العصور

^١ - المصدر نفسه : 230/1

^٢ - المصدر نفسه : 351/1

^٣ - المصدر نفسه : 413/1

^٤ - المصدر نفسه : 330/1

^٥ - الصواب : (من)

التي سبقت عصرنا هذا فالشائع اليوم هو (حسن وحسين بالإمالة وعباس (...))¹ ، وأكثر ما نجد هذه الأسماء في باب النداء وتتابع المنادى أن كان معطوفاً على المفرد أو المضاف اسم بالألف واللام، ومن أمثلة ذلك (يا زيد والعباس) و(يا عبد الله والحارث)² ، وأشهر هذه الأسماء في هذا الاستعمال هو (الحارث) بل نجده يتعدد في أمثلة أغلب النهاة إلا خلفاً الأحمر فإنه يستبدل به أسمى (الحسن والفضل) فيقول : ((مثل قولك : (يا زيد والحسن تعالياً) ، (يا محمد والفضل أقبلاً) ...))³ بل أول مرة يرد اسم (الحسن) في كتب النهاة حين ذكره خلف الأحمر.

ويرد اسم (الحارث) مجردًا من (ال) بكثرة في باب آخر وهو باب الترخيم فيقولون : (يا حارث).

ومن الأسماء غير الثلاثية الاسم (موسى) فإنه ورد في أبواب من النحو ومنها إعراب الأسماء المقصورة عند الحديث عن الإعراب التقديرية وفي باب الممنوع من الصرف ، كذلك في باب الفاعل وعند الحديث عن وجوب تأخر المفعول والتزامه رتبته وبقاء الفاعل في محله حينما يجتمع أسمان كلاهما لا تظهر عليه علامة الفاعلية ولا المفعولية وكانت أشهر أمثلتهم (ضرب موسى عيسى).

ومنها العلم (محمد) ، وقد سمى المسلمون به فيسائر العصور واحتفوا به تقديساً لاسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والحقيقة أنَّ الباحث تتبع أمثلة النهاة التي ورد فيها فوجد أنهم استعملوه استعمالاً خاصاً فلم يذكر في أمثلة يكون فيها ضارباً أو مضروباً أو مذموماً ، بل هو على الدوام يذكر في معرض المدح وإن لم يكن كذلك فهو في موضع لا يخشى فيه ولا ينزع كما نجد الأسماء الأخرى في الأمثلة المصنوعة وأقدم من ذكره في أمثلته هو خلف الأحمر وأكثر من استعمله على ما يبدو هو ابن جني ، ومن أمثلة خلف الأحمر :

(إنَّ مُحَمَّداً قائِمٌ) و (هذا مُحَمَّدٌ خارجاً) و (ليس قاعِداً مُحَمَّدٌ) و (ما مُحَمَّدٌ) و (يا مُحَمَّدٌ تعالَ) و (يا مُحَمَّدٌ بن عبد الله)⁴.

ومن أمثلة المبرد قوله : (مررت بعمرو ومحمد يا فتى) و (هؤلاء الصالحون محمداً)⁵ ، ويرد المثال الآتي عند ابن السراج (يا أبا محمد زيد أقبل)⁶ ، ومن هذه الأمثلة أيضاً قولهم : (كلمت محمداً ابنك) و (يا محمد الكريم) و (محمد منطلق) و (محمد صاحبك) و (صار محمد كاتباً) و (كسوت محمدأ ثوباً) و (حسبت محمدأ جالساً) و (رأيت محمدأ ذا مال) و (

¹ - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 268 - 269

² - الواضح في علم العربية : 82

³ - المقدمة . خلف الأحمر : 76 - 77

⁴ - مقدمة في النحو : 55-57-60-74-75 -

⁵ - المقتضب : 211/4

⁶ - الأصول في النحو : 369/1

مُحَمَّدٌ حيالك) و (أقبلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعاً) و (أقبلَ مُسْرِعاً مُحَمَّدٌ) و (مُسْرِعاً أقبلَ مُحَمَّدٌ) و (قامَ أخوكَ مُحَمَّدٌ) و (رأيْتَ أخاكَ مُحَمَّداً) و (مرزُتَ بأخيكَ مُحَمَّداً) و (أقومٌ إذا قعدَ مُحَمَّداً) ^١ .
 ومن أمثلة ابن يعيش قوله : (لقيْتَ زيداً وَمُحَمَّداً أكْرَمَهُ) و (قامَ زيدٌ وَمُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مِنْهُ) و (أقبلَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ عَلَاهُ الشِّبَابُ) و (صَلَّيْتَ عَنْدَ مُحَمَّدٍ) ^٢ ، وقولهم : (رُزْ مُحَمَّداً لَا بَشَرًا) ^٣ و (جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) ^٤ و (لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدٌ أَنْ يَخْتَصِمَكُ) و (مُحَمَّدٌ مِنْ يَمِينِ الْقَمَرِ) ^٥ ، وفي باب الندب قولهم: (وَالْمُحَمَّدَاهُ) و (يَا مُحَمَّدَاهُ) ^٦ . فهذه أمثلة مصنوعة ذكر فيها العلم (مُحَمَّدٌ) مبجلاً مقدساً وإن لم يكن كذلك فهو لم يخدش أو تنسب إليه صفة ذم، والحقيقة أنَّ في هذا الاستعمال ملمح دينياً ، وما احترام النهاة إلا لهذا السبب ، فقد وردت أحاديث مأثورة وصححة تحتَ على احترامه وإكرامه ، يروي إسحاق بن عمَّار (رض) قال: (دخلتُ على جعفر بن مُحَمَّد الصادق (ع) فأخبرته أنه ولد لي غلام ، فقال : ألا سَمَّيْتَهُ مُحَمَّداً ؟ فقلتُ : قد فعلتُ ، قال : فلا تضرِّبْ مُحَمَّداً ولا تسبِّهُ ، جعلَهُ اللَّهُ قَرَّةَ عَيْنِكَ فِي حَيَاتِكَ وَخَلَفَ صَدْقَكَ مِنْ بَعْدِكَ) ^٧ وعن أبي هارون مولى آل جعده قال : ((كنْتُ جَلِيساً لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ (ع) فِي الْمَدِينَةِ فَفَقَدْنِي أَيَّامًا ثُمَّ إِنِّي جَئْتُ فَقَالَ لِي : لَمْ أَرَكَ مِنْذَ أَيَّامَ يَا أَبَا هَارُونَ . فَقَلَّتْ : وُلِّدَ لِي غَلَامٌ ، فَقَالَ : بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ فَمَا سَمَّيْتَهُ ؟ قَلَّتْ : سَمَّيْتَهُ مُحَمَّداً ، قَالَ : فَاقْبِلْ بِخَدِّهِ نَحْوَ الْأَرْضِ وَهُوَ يَقُولُ : مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ ، حَتَّىٰ كَادَ يُلْصِقُ خَدَّهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ قَالَ : بِنَفْسِي وَبِوْلَدِي وَبِأَهْلِي وَبِأَهْلِ الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً الْفَدَاءَ لِرَسُولِ اللَّهِ (ص) ، لَا تَسْبِهِ وَلَا تَضْرِبْهُ وَلَا تَسْنِي إِلَيْهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ دَارٌ فِيهَا اسْمٌ مُحَمَّدٌ إِلَّا وَهِيَ تَقْدَسُ كُلَّ يَوْمٍ) ^٨ .

ومن الأسماء غير الثلاثية (على) وهو من الأسماء التي استعملت في العصور الإسلامية وما بعدها وتسمى به المسلمين ، وأقدم من أدخله إلى المثال المصنوع هو خلف الأحمر وذكر عنده مرة واحدة في باب تفسير النصب والنداء المنسوب نحو (يَا عَلَيْ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) ^٩ ، وذكر عند المتأخرین مرة واحدة أيضاً وهو عند ابن عقیل في شرحه على الألفية يقول : ((إِذَا أَبْدَلْتَ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ وَجَبَ دُخُولُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْبَدْلِ نَحْوَ (مَنْ ذَا أَسْعَيْدَ أَمْ عَلَيْ ؟) ^{١٠}

^١ - الواضح في علم العربية : 81-53 . اللمع في العربية : 321-177-146-135-119-110-109

² - شرح المفصل : 32/2 - 46 - 69

³ - شرح عمدة الحافظ : 633

⁴ - شرح قطر الندى : 320

⁵ - ارشناف الضرب : 400/2

⁶ - مقدمة في النحو : 78 . الفوائد الضيائية : 323/1

⁷ - أصول الكافي . الشيخ الكليني : 114/5 . دار الكتب الإسلامية . طهران 1389 هـ

⁸ - أصول الكافي : 39/6 وينظر . الفوائد الرجالية . السيد محمد مهدی بحر العلوم : 293 . تحقيق محمد صادق بحر العلوم . الطبعة الأولى سنة 1363 هـ

⁹ - مقدمة في النحو : 57

¹⁰ - شرح ابن عقیل : 203/3

2- العلم المركب

وترد في أمثلة النحو أعلام مركبة بأنواعها المعروفة : المركبة تركيباً إضافياً أو مرجياً أو اسنادياً ، والأعلام المركبة من الأسماء العربية وقد استعملها العرب على مر العصور غير أنا في العصر الحديث نجد منها ما انحصر ومنها ما بقي مستعملاً ولا سيما الأعلام المركبة تركيباً إضافياً والمبدوءة بكلمة (عبد) عملاً بالحديث الشريف ((خير الأسماء عبد الله و عبد الرحمن ...))¹ ولذا قيل : (خير الأسماء ما عبد و حمد) ؛ لأنها صفة لإسلام المسماة بها . وبتتبعنا استعمال النحو لهذه الأسماء وجدناهم على فريقين: فريق منهم يستعملها على نحو غير منظم تبعاً للقواعد التي تتطلبها وهم المتقدمون ومنهم سيبويه والمبرد وابن السراج والزبيدي وأبو علي الفارسي ، وفريق آخر استعمله على نحو منظم موافق للباب الذي يتطلب به وهو لاء هم المتأخرن .

فسيبويه مثلاً عند حديثه عن المبتدأ والخبر المبني عليه يورد المثال الآتي (عبد الله أخوك)² ، ويرد في باب (كان) وأحكامها المثال الآتي (كان عبد الله منطلقاً)³ وعند حديثه عن المفعول يورد المثال الآتي (ضرب عبد الله زيداً)⁴ وفي باب البدل تجد المثال الآتي (مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد)⁵ .

وكذلك ترد هذه الأمثلة عند خلف الأحمر (رأيت عبد الله الظريف راكباً)⁶ و (مع عبد الله مال كثير)⁷ و (ليت عبد الله جالس)⁸ .

والمبرد يتبع المنهج نفسه فيستعمل العلم المركب على نحو غير منظم ففي باب (نعم وبئس) يرد المثال الآتي (بئس الرجل عبد الله)⁹ ، وهكذا بقية النحو من المتقدمين ، أما المتأخرن فنجد عندهم العلم المركب يستعمل في أبوابه التي تتطلبها فأول ما يرد في باب تقسيم العلم على اسم ولقب وكنية ، يذكرون أقسام الاسم المفرد والمركب ، وأقسام المركب ومنها المركب تركيباً إضافياً ، فابن عقيل يورد المثالين (جاءني عبد شمس وأبو قحافة) و(رأيت عبد شمس وأبا قحافة) و (مررت بعبد شمس وأبي قحافة)¹⁰ والحديث هنا عن إعرابه فجزء منه معرب بالحركات كما في (عبد) ومعرب بالحروف كما في (أبي) ، ويرد كذلك فيه المثال

¹ - مسند احمد بن حنبل : 178 / 4 . مؤسسة قرطبة . مصر . (د. ت).

² - الكتاب : 23/1

³ - المصدر نفسه : 24/1

⁴ - المصدر نفسه : 34/1

⁵ - المصدر نفسه : 15/2

⁶ - مقدمة في النحو : 42

⁷ - المصدر نفسه .

⁸ - المصدر نفسه : 63

⁹ - المقتضب : 14/2

¹⁰ - شرح ابن عقيل : 126/1

الآتي وهو ما يقتضيه الباب (يا عبد الله) ^١ ، وكذلك في باب اجتماع العلم المركب واللقب وحكمهما حينئذ نحو (عبد الله أنس النافع) ^٢ ، ويرد المثال نفسه أعني (يا عبد الله) في باب الندبة وحكم المنصب حكم المنادى فإن كان مفرداً بني على الضم وإن كان مضافاً نصب نحو (يا عبد الله) ^٣ .

وهذا المنهج اختطه النحويون لأنفسهم بعد ما مرَّ النحو بأدوار من التبويب والتنسيق لأبوابه وجمع ما يتعلق بكل باب من المفردات وهو ما لم يحصل عند المتقدمين .

إن أشهر الأعلام المركبة تركيباً إضافياً هو العلم (عبد الله) وهذا ((الاسم قديم جداً وقد كان معروفاً في الجاهلية الأولى) وحسبك أن تعرف أنَّ أبا النبيَّ مُحَمَّدَ (ص) هو عبد الله... وليس عبد الله من ابتداعات الإسلام كما يظنُ بعضهم)) ^٤ .

ومثله (عبد الرحمن) لكنه قليل الاستعمال في الأمثلة ، ومن هذا القسم (أبو الحسن) وهو أيضاً قليل ورد أول مرة عند ابن جنِي في باب تعريف الفعل إلى مفعولين قوله : (علمت أبا الحسن عفيفاً) ^٥ ، وفي النداء المضاف (يا أبو الحسن) ^٦ ، وفي المنصب المضاف (يا أبو الحسناء) ^٧ .

ومنها (عبد الملك) ولم يذكره سوى ابن جنِي في باب الندبة (وا عبد الملوك) ^٨ ، ومن الأعلام المركبة تركيباً مزجياً وأشهرها وروداً في المثال المصنوع للأعلام الآتية (سيبويه وعمرويه وحضرموت وبعلبك ومعدى كرب) وهذه الأعلام منها العربي وهي (حضرموت وبعلبك) ومنها الأجمي (سيبويه وعمرويه) ، أما سيبويه فهو اسم علم للنحو المعروف ولم يرد في أمثلة سيبويه نفسه ، وإنما كان نظيره من هذه الأسماء وهو (عمرويه) له حضور فيها ، ومن المعروف عن مثل هذه الأسماء أنها أجميَّة تنتهي بقطع (وبه) على غرار اللغات الأخرى التي تضم نمطاً من الأسماء تنتهي بقطع معين ، وعلى الرغم من معرفتنا أنَّ سيبويه فارسي الأصل إنه ينقل لنا شيئاً في كتابه يبدو منه أنه يجهل حقيقة هذه الأسماء وأصولها وكأنه لا يعرف عنها شيئاً فإنه يقول :

((فإنه زعم (ويبدو أنه الخليل أو غيره من ينقل عنهم) أنه أجميَّ وأنه ضرب من الأسماء الأجميَّة وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأجميَّة ، فكما تركوا صرف الأجميَّة جعلوا ذا

^١ - شرح قطر الندى : 203 . شرح شذور الذهب : 111

^٢ - شرح الاشموني : 134/1

^٣ - ارتشاف الضرب : 144/3 . همع الهوامع : 179/1

^٤ - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 264 .

^٥ - اللمع في العربية : 135

^٦ - المصدر نفسه : 192

^٧ - المصدر نفسه : 202

^٨ - اللمع في العربية : 202

بمنزلة الصوت لأنهم رأوه قد جمع أمريرن فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباوه وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاق) منونة مكسورة في كلّ موضع)¹ ، قوله (زعم) يوحى بما قلناه ، ومن جهة أخرى هناك أمر آخر أنه يجعل المقطع الأخير (ويه) صوتاً مع وجود من يقول إنَّ له معنى كما في تفسير اسم سيبويه ولأمر ما لم يذكر سيبويه اسمه في هذا المثال وهو (هذا عمرويَّه وعمرويَّه آخر)² في حين أن النهاة الآخرين كلُّهم ولا سيما المتأخرُون منهم عندما يتحدثون عن أنواع التنوين يردُّون عذهم هذا المثال في تنوين التكير وفي صرف ما لا ينصرف إذا نَكَر وهو قولهم : (هذا سيبويَّه ومعه سيبويَّه آخر) أو (مرْزُّ سيبويَّه وسيبويَّه آخر)³ ، ويُعَدُّ ابن جني أول من ذكره من المتقدمين في أمثلته ، ويلاحظ أنَّ هذه الأسماء المركبة قد ذكرت في مواضع أكثرها ليس لها واقع في البحث النحوِي وإنما هي مفترضة وإنْ كان هناك تعليق يخصُّ هذا المثال فتركه لإبراهيم السامرائي الذي يقول فيه : ((أقول : إنَّ (سيبويَّه) لقب لعلم وهو (عمرو) وكنيته (أبو بشر) وقد غالب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به ، ونحن لا نعرف علماً آخر معاصرًا له لقب بـ(سيبويَّه) فلما ذكر في (سيبويَّه) الآخر ، ثم إننا نعرف أن ما ختم بـ(ويه) يبني على الكسر كذا جرى في العربية فلم تُؤْنَ هذا ؟ ثمَّ ألا كان من الحق أن يستقرئوا (كذا)⁴ العربية فيأتوا بمثل آخر من نصٍّ فصيح معروف ؟ ...))⁵ .

ويرد في موضع آخر وهو باب الترخيم وهو مثل المورد السابق محل خلاف النهاة فترخيمه يكون بحذف المقطع الأخير منه وهو (ويه) ومثالهم (يا سيب)⁶ ، ولكن هذه النتيجة غير متفق عليها بين النهاة ، وغير متفق عليها من جهة ورودها في كلام الناطقين ، ولكنها ولidea القياس النافق لأحد أركانه وهو النص المقيس عليه ، فقد قاسوه على الاسم المختوم بتاء التائث وعوامل معاملتها بالحذف ومع ذلك اختلفوا في الكيفية⁷ ، وينقل ابن مالك أنَّ هذا مروي ((عن سيبويه فلا يلتفت إلى من منعه))⁸ ، ولكن إذا أخذنا رواية سيبويه من كتابه فسنجد أنه يقول في باب الإضافة إلى الحكاية : ((إنَّ من العرب من يفرد فيقول : (يا تأبِطْ أقبل) ...))⁹ ، فمَمَّا يلاحظ هنا أنَّ القياس جارٍ على المركبات كافة فحدث سيبويه عن المركب تركيب إسناد والنهاة ألحقوها به المضاف والمجزي ، وهذا الموضوع لا يمثل سلوكاً لغويَا لعامة العرب فهو يقول (من العرب) إشارة إلى بعضهم ، ومما يواحد ابن مالك والنحويون الآخرون عليه أنهم قاسوا على مثال واحد وهو خلاف شروط القياس فقد قاسوا على مثال سيبويه (يا تأبِطْ شرَّاً) ، زيادة على ذلك أنَّ هذا الكلام هو مثال للنهاة لا غير وزيادة

¹ - الكتاب : 301/3

² - الكتاب : 203/2 . اللمع في العربية : 239

³ - شرح ابن عقيل : 17/1

⁴ - الصواب : (يستقرئوا) .

⁵ - النحو العربي - نقد وبناء . د . إبراهيم السامرائي : 63

⁶ - شرح المفصل : 23/2 . شرح عمدة الحافظ : 306 . ارتشف الضرب : 157/3

⁷ - ينظر : همع الهوامع : 182/1

⁸ - شرح عمدة الحافظ : 306

⁹ - الكتاب : 269/2

في الفائدة أنَّ أبا حيان الأندلسي ينفي عن سيبويه هذا الجواز ويمنعه¹ ، و على أي حال هذا الموضوع ليس له واقع لغوي من جهة ونلاحظ أنَّ سيبويه مرة أخرى تذكر لاسمها في هذا المورد ومثلَ باسم آخر وهو (تأبُط شرًا) .

ويرد ذكره في باب آخر موضع خلاف أيضاً وهو باب الندبة ، يقول أبو حيان الأندلسي: ((يجوز أن يلحق آخر المندوب (ألفاً) فتلحق المفرد والمضاف والمطول والموصول والمركب تركيب مزج ... تقول ... (وا سيبويهاه ...)))² ويبدو أنَّ هذه المسألة مقيسة ، وهذا نافذ النظر إلى أنَّ هذا يتعارض مع حكم هذا الاسم المبني على الكسر ووجود هذه الألف التي تجعل الاسم معرباً ، فانها أبداً مسبوقة بالفتح ، أما الضمُّ فيصيرها واواً والكسر يصيرها ياءً و هنا (سيبويهاه) الألف مفتوح ما قبلها إلا إذا كان هناك من يقول ببنائه على الفتح أو أنه معرب . ويرد كذلك في باب الممنوع من الصرف فيه اعراباً : الأول أنه مبني على الكسر نحو (جاءَني سيبويه) و (رأيَتْ سيبويه) و (مرَّتْ سيبويه) .

الآخر : اعرابه اعراب ما لا ينصرف نحو (جاءَني سيبويه) و (رأيَتْ سيبويه) و (مررتْ سيبويه)³ . وأظنُّ أنَّ هؤلاء جانبهم الصواب وسلكوا طريقاً بعيداً من الواقع ، فالمشهور بين الناطقين هو التزامه البناء على الكسر .

وورد عند ابن هشام في موضوع المنادى وقد مثلَ له بمثالٍ متَّلِّفٍ زيادةً على أنه مصنوع إذ يقرر أنَّ المنادي المفرد إذا كان مبنياً قبل النداء تقدر فيه الضمة نحو (يا سيبويه) ولكي تظهر هذه الضمة المقدرة يزيد كلمة على مثاله صحيحة الآخر تظهر عليها الحركات وهي تابع المنادي فيقول نحو (يا سيبويه العالم)⁴ .

كذلك الأعلام الأخرى مثل (حضرموت ومعدى كرب وبعلبك) ترد في الموضع التي ذكرناها مع الأحكام نفسها للعلم (سيبويه) أما المركبات تركيباً إسنادياً فأكثرها وروداً هو (تأبُط شرًا) الذي يكثر في باب الحكاية وفاسوه في باب الندبة في الحاقه بـألف ، وفي باب الترخيم .

3- أسماء الإناث

ونود أن نشير ابتداء إلى أنَّ نصيب المرأة من أمثلة النحو قليل جداً ، وهي لا تأتي إلا عند الحاجة إلى أمثلة المؤنث وما يتعلَّق به من متفرعات وإن قلة ذكرها رهن بقلة موضوعاتها، وقد وردت بعض أعلام الإناث في باب الممنوع من الصرف وباب جمع المؤنث السالم وكذلك في جزئيات بعض الأبواب كما في باب المدح والذم وعند الحديث عن قبول

¹ - ينظر المطالع السعيدة . السيوطي : 384/1

² - ارتشاف الضرب : 145/3

³ - شرح ابن عقيل : 15/1

⁴ - أوضح المسالك : 77/3

ال فعلين (نعم وبئس) تاء التأنيث ، وفي باب الأفعال الخمسة والحديث عن (باء) المخاطبة أو التاء في أول المضارع التي تكون لغائبة ، ويلاحظ على مجمل أسماء الإناث التي وردت في المثال أنَّ أكثرها كان ثلاثة ؛ لأنَّه ليس هناك من الأبواب النحوية التي تتطلب أكثر من ذلك ما خلا باب الترخييم الذي يشترط الزيادة على ثلاثة أحرف ، ومنها ما جاء على نمط معين ونوع من الأوزان وهو وزن (فَعَالٌ) ومثله (حَذَامٌ وَقَطَامٌ) وهما أشهر هذه الأسماء ويبدو أنَّ هذا النمط ما زال إلى اليوم إلا أنه قليل ولا يستعمل على الطريقة المشهورة عند العرب بالبناء على الكسر وإنما تستعمل ساكنة الآخر .

إنَّ من أشهر أسماء الإناث التي تؤلف جزءاً من المثال المصنوع هي (هند و عدد) وهما أسمان ثلاثة ساكنة الوسط وهذه السمات استثنى هما من الصرف وجعلتهما منصرفين ويذكرون على شاكلتهما (جمل) ¹ ، وقد جاء اسم (هند) غير مرتبة في كتب النحو في باب جمع المؤنث السالم ، فمن السهولة أن يزيد النحوي عليه ألفاً و تاء فيقول (هند و هنات) ² ، وتذكر عند الحديث عن تثنية الفعل أو جمعه على طريقة (لغة بلحارث) وعد الضمائر علامات للتثنية والجمع إزاء تاء التأنيث التي تلحق الفعل كما في نحو (قامت هند) ³ ، وتذكر في باب اسم التفضيل وأحكامه والحديث عن المطابقة إذا كان مع (ال) فهنا النحوي يلغا إلى اسم علم المؤنث نحو (هند الفضلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنود الفضليات أو الفضلى) ⁴ ، ويذكر عند بعض النحويين جمعها مفترضاً كونه علماً لمذكر هذا في باب الترخييم الذي غلت عليه التمارين غير العملية عند المتأخرین ليتعرف ما يطرأ عليه من تغيير نحو (يا هند أقبل) ⁵ ، ويذكر أحدهم في باب النسبة الذي غلت عليه هذه التمارين أيضاً ليبين حاله بعد إلحاقه بـألف النسبة وهاء السكت فيقول : ((إذا ندب رجلاً سميته (هنات) قلت : (وا هناته) بفتح التاء لمجاورة ألف النسبة)) ⁶ .

وملاحظةأخيرة يمكن أن تعكس حقيقة احتفاء النحو بالعلم (هند) وهي دلالة هذا الاسم كما تقول المعجمات العربية على جماعة الإبل عددها مئة أو مئتان ، فالعربي كان يعشق هذه الحيوانات لصلتها بحياته بل تعدُّ من مفردات حياته الرئيسية فيكون حبه أكبر من ذلك لو وصل عددها إلى هذه الأرقام .

وتترد أسماء أخرى مثل (أسماء وفاطمة) والأكثر فيها أنها ترد في باب الترخييم ⁷ ، ويرد اسم (سعاد) عند الحديث عن أقسام العلم ومنه المرتجل الذي يمثله هذا الاسم ، ويرد كذلك في باب الممنوع من الصرف هو والاسم (زينب) اسمين لمذكر نحو (هذا سعادُ الكريم) و (رأيُ

¹ - ينظر . الواضح في علم العربية : 23

² - اللمع في العربية : 106

³ - ينظر . الأصول في النحو : 1/172

⁴ - ينظر . ارتشف الضرب : 3/220

⁵ - اللمع في العربية : 99

⁶ - ارتشف الضرب : 3/148

⁷ - ينظر . الكتاب : 214/2 - 245 . الأصول في النحو : 1/359

زينب الشريف^١ ، ويرد اسم (زيد وعمرو) علمين لمؤنث وفي الباب نفسه نحو (هذه زيد الكريمة) و (مرتضى بعمرو العاقلة)^٢ ، ويرد على هذه الشاكلة اسم (زيد وقاسم) علمين لمؤنث عند الحديث عن تاء التأنيث ولحاقها الأفعال ((إذا سمي بمذكر كامرأة تسمى (زيداً أو قاسماً) لزم إلحاد العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه نحو (قامت زيد) و (أقبلت اليوم قاسم) ...))^٣ ، ولا أدرى ما السبب الذي دعا النحاة في هذا الموضع إلى تعميم حكم إلزام التاء للفعل مع انهم حرصوا على تأكيد جواز سقوطها مع الفصل ومنه مثالهم المعروف (حضر القاضي امرأة)^٤ .

4- الأعلام النحوية

إنَّ الأسماء التي استعملها النحويُّون فيما سبق أسماء استعملت حقيقة عند العرب ومنها ما بقي إلى الآن تتسمى به الناس ومنها ما انحسر ومنها ما كان قليل الدوران اليوم . ولكننا نرى أسماء أخرى يستعملها النحويُّون أنفسهم لم يألفها الناس من قبل نجدها بأعداد كبيرة وأشكال مختلفة ، وفي أبواب نحوية متعددة فانهم قد صاغوها وتدعوهم إلى ذلك أسباب أكثرها تتعلق بضوابط الأبواب وقواعدها التي تستدعي تغييراً في هذه الأسماء بالحذف أو الزيادة أو الاهتمام بالحركات الإعرابية وملحوظة تعاقبها على هذه الأسماء .

إنَّ الأسماء التي نتحدث عنها الآن نجدها في أمثلة التمارين غير العملية ، وهذه التمارين التي تعدُّ من الأخطاء المنهجية التي آمن بها النحويُّون وإن كانوا قد صرّحوا بحقيقة كونها موضوعة لاختبار الطلاب إلا أن لها عيوباً كثيرة وانها ((لا تفيد نطقاً)) على حدِّ تعبير ابن مضاء القرطبي^٤ (ت 592 هـ) وسنتحدث عنها في الباب الثاني - إن شاء الله - .

افترض النحويُّون هذه الأسماء في الأبواب الآتية : باب الممنوع من الصرف والمنادى والترخييم والنسبة والحكاية ، فلما الباب الأول فانهم أرادوا منه معرفة حكم هذه الأسماء وفي صورتها المفترضة من حيث الصرف والمنع ، والباب الثاني وهو المنادى الذي افترضوه لمعرفة الحركات التي تتتعاقب عليه ، وفي باب الترخييم الذي يستدعي حذفًا في الأسماء المرحمة وفي باب النسبة يستدعي أحياناً الحذف وأحياناً الزيادة ، وأما الحكاية التي تكون على شكل جملة كبيرة وقد سبقها (عامل) فانهم لا يتبعون من ورائها إلا معرفة أثره من خلال الحركات الإعرابية .

^١ - الواضح في علم العربية : 156

^٢ - المصدر نفسه .

^٣ - شرح المفصل : 93/5

^٤ - ينظر . الرد على النحاة : 161 . دراسة وتحقيق . د . محمد إبراهيم البنا . الطبعة الأولى . دار الاعتصام . مصر 1979 .

ففي باب الممنوع من الصرف افترضوا تسمية رجال بالأسماء الآتية (إثمد وإصبع وأبلم وهرق وثاني وحبارى وحائض وطامث ومتئم وجوار وقاض وأعمى)¹ ، فهذه الأسماء عندهم غير مصروفة وكلها ترجع إلى العلل التي ذكروها ، فمنها ما أشبه لفظ الفعل أو وزنه، ومنها ما كان مؤنثاً ، وهذه العلل توجب المنع .

وتعد أسماء كثيرة في باب الترخيم ، ومن ذلك (طائفية ومزاجة ورعشنة وسعلة) فيقال في ترخيمهما (يا طائفياً أقبل) و (يا مزجاناً أقبل) و (يا سعلاً أقبل)² .

وتعد هذه الطائفة من الأسماء في الباب نفسه وهي (عرقوة ، قمحدوة ، رعوم ، طفاؤة ، قطوان ، مسلمون ، مسلمان ، بنون ، فنور ، هبيخ ، حولايا ، بدرايا ، راد ، محمار ، مضار ، خمسة عشر ، اثنى عشر)³ وكل هذه الأسماء تفترض أعلاماً لرجال وتعد أمثلتهم هكذا مع ما يطرأ عليها من تغيير (يا عرقى - يا قمحدي - يا رعي - يا قطاً أقبل - يا طفاً أقبل - يا فنوًّا أقبل - يا هبيًّا أقبل - يا حولاً أقبل - يا بدراياً أقبل) .

وللأسف الشديد أنَّ النحو خالفوا الضوابط المعروفة لهذه الأبيات ولم يتزموا حدودها ولو أنهم اقتصرُوا على ما استعملته العرب في كلامها لتجنبوا هذا العويس الهائل الذي ذكروه في كتبهم ، فمن جهة أنَّ هذه الأسماء لم تعرف على أنها أعلام لذوات حتّى يمكن أن ينطبق عليها شرط من شروط موضوع الترخيم ، ومن جهة أخرى أنَّ العرب لم تستعمل هذا الأسلوب على نحو مستفيض في كلامها ، بل اقتصر على أسماء معدودة في هذا الباب يقول أبو حيان الأندلسي : ((والترخيم فيما كان آخره هاء أو كان (مالكا) و (حارثا) و (عامرا) أكثر من غير الترخيم فيها))⁴ ، وقد أدعى الكسانري والفراء أنهما لم يسمعوا الترخيم فيما ليس في آخره زيادة من أسماء الناس إلا في هذه الثلاثة أي مالك وحارث وعامر ، ويردُّ هذه الدعوى أبو حيان ويرى أنها ((غير صحيحة بل رخصت العرب (خالدا) و (يزيد) و (لميس)...))⁵ ، والحقيقة أنَّ دعوى الكسانري والفراء صحيحة وهي مطابقة للواقع اللغوي المنطوق لدى العرب ، فلو جمعنا بين القولين لكانت الأسماء التي رخصت معدودة (مالك وحارث وعامر وخالد ويزيد ولميس وأسماء وفاطمة وبثينة) وغيرها من الأسماء الأخرى القليلة ، ومع ذلك لا تصل إلى أعداد هذه الأسماء التي يذكرها النحويون فضلاً عن كونها غير واقعية ، ولم تكن أعلاماً للناس ، ومن هنا يقول ابن فلاح (ت680هـ) : ((أكثر ما رخصت العرب ثلاثة أشياء وهي : (حارث ومالك وعامر)...))⁶ ، ومن الغريب أنهم أحياناً يتخيّلون رجالاً اسمه (حمار) في باب الترخيم

¹ - ينظر . الكتاب 197/3 - 200 - 236 . الواضح في علم العربية : 157

² - الكتاب : 244/2 - 245 . المقتضى في شرح الإيضاح : 797/2

³ - ينظر . الكتاب : 249/2 - 259 - 260 - 261 - 263 . الأصول في النحو : 1/360 - 362

⁴ - ارتشاف الضرب : 157/3

⁵ - ارتشاف الضرب : 157/3

⁶ - ينظر : الأشباه والنظائر : 128/2

ويذكرون ترخيمه : (يا حما أقبل) ¹ فَنْ مِنَ النَّاسِ يُرْتَضِي لِنَفْسِهِ أَنْ يُسْمَى وَلَدَهُ (حماراً) حتى يمكن أن يرد علماً تتطبق عليه شروط هذا الباب ؟ .

وفي باب الحكاية يفترضون الأسماء الآتية أعلاماً لذوات ، رجل اسمه (رجلان) ومثالهم (هذا رجلان) و (رأيت رجلين) و (مرزت برجلين) ² ، ورجل اسمه (زيد الطويل) وأخر اسمه (خمسة عشر) و (زيد العاقل) و (عاقلةٌ لبيبةٌ) و (خيرٌ مِنْكَ) ، وأمثالهم (رأيت زيد الطويل) و (مرزت بزيد الطويل) و (مرزت بعاقلةٌ لبيبةٌ) و (جاءَتِي عاقلةٌ لبيبةٌ) ³ و (هذا عاقلةٌ لبيبةٌ) و (رأيت عاقلةٌ لبيبةٌ) ⁴ و (هذا زيد العاقل) و (رأيت زيداً العاقل) ⁵ و (رأيت خيراً منك) و (هذا خيرٌ منك) و (مررت بخيرٍ منك) ⁶ و (هذا خمسة عشر قد جاءَ) و (هذا خمسة عشر آخر) و (مررت بخمسة عشر مقبلاً) ⁷ .

ويرد في باب المنادى الأسماء الآتية (زيد منطلق) و (ثلاثة وثلاثون) و (طحة وزيداً) فيقولون : (يا زيد منطلق أقبل) و (يا ثلاثة وثلاثين أقبل) و (يا طحة وزيداً أقبل) ⁸ ، وفي باب الندبة رجل اسمه (اثني عشر) نحو (واثنا عشر) ⁹ .

فكـل هذه الأسماء لم تعرف أعلاماً للناس ولم تشتهر إلا في عـرف النـحـاة الذين فـرضـتها عليهم مـخيلـتهم والـابـتعـادـ بها عن وجـهـ الـدرـسـ النـحـويـ الذي يـبـحـثـ في السـلـوكـ اللـغـوـيـ الـواـقـعـيـ.

¹ - الأصول في النحو : 365/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 2/793 - 794

² - المقتصب : 36/4 . الأصول في النحو : 3/232

³ - المقتصب : 12/4

⁴ - الأصول في النحو : 2/108

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - الأصول في النحو : 2/107

⁷ - المصدر نفسه : 2/99

⁸ - المقتصب : 4/14 - 224 - 225 . الأصول في النحو : 1/368 . ارتشف الضرب : 3/122

⁹ - الكتاب : 2/226

5- الأسماء في المباحث النحوية الحديثة

اتجهت الدراسات اللغوية وال نحوية في العصر الحديث وجهة موضوعية علمية بفضل التطور الذي شمل جوانب كبيرة من حقول المعرفة وكانت منها اللغات والبحث فيها واتباع مناهج حديثة في دراسة اللغة وتجاوز كل عيوب المناهج القديمة ، فقامت حركة نقدية تقويمية لكتب النحو القدماء عملت على طرح كل ما ليس من النحو وما لا يفيد منه وحاولت تبويه تبويها جديداً على وفق ضوابط تجمع ما تفرق منه وتضعه في محله وتعمل على استبعاد الموضوعات التي لا تستقيم مع الضوابط النحوية من جهة ولا تستقيم اليوم مع الحياة المعاصرة .

ونحن مع ذلك لا نعدم وجود مباحث ما زالت إلى الآن لم يتتبه إليها المحققون ، يعرضون لها من غير أن يلتفتوا إلى حقيقتها ، وقد ظهرت منها في مباحث الاسم عند المحدثين مجازة لأخطاء القدماء التي عرضنا لها واتضح نتيجة متابعة المباحث النحوية المعاصرة أنَّ هناك مفردات ظلت كما هي عند القدماء ولم يحصل فيها تطور ولو قليلاً ، وهذا يخضع لسنة التطور واستعمال الناطقين لها وعاداتهم اللغوية .

ومن هنا حاول مؤلفو الكتب النحوية الحديثة أن يوفقاً بين اتجاهين ، الأول عرض الموضوعات النحوية بمفردات عصرية قريبة من أذهان المتعلمين ، والآخر الإبقاء على مفردات القدماء في الموضوعات التي وجدوها قد تحجرت وبقيت على وضعها الأول .

فالكتب النحوية الحديثة عندما تتحدث عن موضوع ما لا ينصرف وعن علة التأنيث تورد أسماء أعلام للإناث مما عرفته البيئة الحديثة ومنها (أمينة ، أميرة ، فريدة ، كريمة ، نفيسة ، نادية ، نبيلة ، يُسرىَة ، شادية ، فادية ، سُهير ، عفاف ، ناهد ، هيات ، وجдан ، آمال ، أحلام ، إجلال ، إنصاف ، بُوران)¹ ، وفي علة العجمة ترد الأعلام المعاصرة نحو (إدوارد ، الونس ، جونسون ، ميخائيل ، لندن ، برلين ، طهران ، أنقرة ، باريس ، بيافن ، نيكسون جورج)² ، وفي علة التركيب المجزي ترد الأسماء الآتية (نيويورك ، بور سعيد ، بختنصر) نحو (نيويورك من أكبر المدن الأمريكية) و (إنَّ بور سعيد مدينة ذات شهرة بطليةٍ بين مدن العالم الحديثة)³ .

أما في علة وزن الفعل فقد بقيت الأسماء القديمة تداولها الكتب الحديثة وهي (أحمد ويزيد وَتَغلب وَنَرِجس)⁴ غير أنَّ أمثلتهم ظهرت جديدة نحو (استولى يزيد بن معاوية على الدولة دون مشورة المسلمين) و (قبيلة تغلب إحدى قبيلتين اشتراكاً في حرب البسوس)⁵ .

¹ - ينظر . النحو المصفى . محمد عيد : 42

² - المصدر نفسه : 45

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - المصدر نفسه .

وفي علة العدل بقيت كذلك الأسماء القديمة من غير أن يزداد عليها اسم آخر وهي (عمر، زُفر، مُضر، قُشم، جُمح، دُلف، ثُعل، هُبل، رُحل، قُرَح)¹ ، وقد أبدى أحدهم شكّه في هذه العلة فراها متكلفة جداً فقال : ((الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحة عن صفة ثانية تنضم للعلمية فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح (كذا)² إليه النفس... وهذا غريب !! فمن يمكنه أن يتحقق هذا الأصل المدعى !!))³ .

أما الأعلام المختومة بقطع (ويـه) نحو (سـبـوـيـه وـعـمـروـيـه وـنـفـطـوـيـه وـخـالـوـيـه) فقد بقيت على حالها عند المحدثين⁴ ، كذلك بقيت أسماء الإناث مما كان على وزن (فـعـالـ) على حالها⁵ .

وفي باب الترخيم عمد المحدثون إلى اختيار الأسماء التي تنطبق عليها شروط الباب فعلاً ذكروا منها (فاطـمـة وـعـائـشـة وـمـهـمـلـة وـمـسـلـمـة وـمـعـاوـيـة وـطـلـحـة وـأـحـمـد وـجـعـفـر وـسـعـاد وـزـيـنـب وـمـرـوـان وـأـسـمـاء وـنـعـمـان وـمـنـصـور)⁶ .

وقد ظهر عندهم في هذا الباب بعض خيالات النحة القدماء ومنها ترخيم ما سمي بالمتثنى وجمعى التصحيح بحذف زيادتهما من آخر العلم نحو (مـحـمـدـان وـمـحـمـدـين) علمين نحو (يا مـحـمـدـ) و (يا مـحـمـدـ) على لغة من يتذكر لكيلا يقع في لبس بالمفرد⁷ ، وربما كان هذان العلمان قريبين إلى الواقع ؛ لأن هناك من يتسمى بهذا الاسم بصيغة المتثنى ومثله اسم (حـسـنـين) وأيضاً في الباب نفسه ترخيم العدد (تسعة عشر) الذي ورد عند القدماء فيمن تسمى به نحو (يا تسـعـة)⁸ .

وهناك حكم آخر ذكره القدماء وجاراهـمـ المـحدثـونـ فيهـ وهوـ حـذـفـ كـلـمـةـ وـمـعـهـ حـرـفـ قبلـهاـ منـ آخرـ المـنـادـيـ المـسـتـوـفـيـ شـرـوـطـ التـرـخـيمـ وـيـقـعـ هـذـاـ فـيـ لـفـظـيـنـ مـنـ الـمـرـكـبـاتـ العـدـدـيـةـ هـمـاـ (ـ اـثـنـانـ وـاثـنـتـاـ عـشـرـ)ـ إـذـاـ جـعـلـاـ عـلـمـيـنـ فـيـقـالـ (ـ يـاـ اـثـنـ)ـ وـ (ـ يـاـ اـثـنـتـ)⁹ .

ومما يلاحظ على النحة القدماء والمحدثين أنهم يتصورون من الممكن مجيء مثل هذه الأسماء أعلاماً لذوات وهم يعبرون بقولهم (إذا) جاء أو (إذا جـعـلـاـ) وكأنهم يتوقعون حصول ذلك .

¹ - ينظر . النحو المصنفى : 47 . والنحو الوفي : 256/4

² - الصواب : (تستريح) .

³ - النحو المصنفى : 47

⁴ - ينظر . النحو المصنفى : 105 . والنحو الوفي : 311/1 – 315

⁵ - ينظر . النحو المصنفى : 106

⁶ - ينظر . المصدر نفسه : 516

⁷ - النحو الوفي : 108/4

⁸ - النحو الوفي : 109/4

⁹ - المصدر نفسه .

وفي باب نداء الشبيه بالمضاف أيضاً هناك أعلام غير واقعية مجازة للقدماء يقول عباس حسن : ((مثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُميّ بمجموع المتعاطفين من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها نحو (يا سبعةً وعشرين) و (يا تسعه وأربعين) ^١ .

وترد أعلام منقوله من جملة محكية نحو (صنعت خيراً) علم على شخص فيقال في ندائه : (يا صنعت خيراً الشجاع) فالم Nadī (صنعت خيراً) مبني على ضمٍ مقدر على آخره منع من ظهوره حرمة الحكاية في محل نصب ^٢ .

وتظهر عندهم أعلام أخرى حاكوا فيها النماذج القديمة التي ظهرت عند النحاة فالمتقدمون يذكرون في باب المنادى المحلي بـ (ال) حكمه وطريقة ندائه ، فيفترضون بعد ذلك رجلاً اسمه (الرجل قائم) وهو علم منقول من جملة اسمية مبدوءة بـ (ال) وهو عندهم مما جاز ندائوه مباشرةً من غير صلة معينة ، أما العلم الذي ذكر عند النحويين هو (الرجل زارع) في قولهم : (يا الرجل زارع سِرْ على بركة الله) ^٣ .

وفي حديثهم عن المنادى المبني قبل النداء ورد عند القدماء المثال الآتي (يا سيبويه العالم) ^٤ ، يظهر ما يقابلها عند النحاة المحدثين وهو (يا سيبويه النحوي) ^٥ .

لقد كنا نرجو من المحدثين أن يتجاوزوا هذه المسائل التي لا تناسب الواقع اللغوي ولا تناسب الحياة المعاصرة ولا تعدُّ من الأساليب المعروفة اليوم ، فإنْ كان القدماء ارتكبوا أن يكون هناك اسم منقول من جملة كبيرة نحو (جاءَ زيدٌ ضاحكاً) علم لأحدthem وارتضى العرب القدماء ذلك ، فالعربي اليوم يميل بطبيعته إلى اختيار الاسم الخفيف السهل ذي الأصوات الموسيقية القليل الأحرف مجازة للحياة المعاصرة المعقدة إلا ان المحدثين وقعوا فيما فرُّوا منه

^١ - النحو الوفي : 133/4

^٢ - المصدر نفسه : 23/4

^٣ - المصدر نفسه : 38/4

^٤ - أوضح المسالك : 77/3

^٥ - النحو الوفي : 23/4

الفصل الرابع

**المبحث الثاني : الفعل في
المثال النحوبي المصنوع**

الأفعال تولف جزءاً آخر من الكلام وهي الأحداث التي يقوم بها الفاعل لها سوء على وجه الحقيقة أو غير ذلك ، وقد أولى النحويون هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فبحثوا جوانب كثيرة منه ، فتحثروا عن زمانه ومعناه وأقسامه وعلاماته وإعرابه وبنائه ، وتجاوزوا كل ذلك أحياناً ، فأخذوا يفترضون أنَّ صيغ الأفعال يمكن أن يتسمى بها أشخاص ناظرين إلى أثر ذلك في بعض الأبواب النحوية ، وذكروا ما يجوز في الفعل وما لا يجوز وعرضوا لأبنيته وأنماطه المختلفة ، وذكروا خلافاتهم بشأن بعض الصيغ الفعلية ، ولقد كان للمثال النحوي المصنوع أثر بارز في هذه المباحث لأسباب كثيرة ربما ذكرنا بعضها في الفصول السابقة .

إنَّ أكثر الأفعال التي ظهرت في المثال النحوي كانت جزءاً من حياة الإنسان العربي وهو الذي يحيطها خصوصاً لمتطلبات حياته بل هي مفردات رئيسة في حياته وهي تمثل مستوى سهلاً غير معقد من خلال استعمالاته لهذه الأفعال وتعكس نشاطاته التي كانت تصدر عنه ، فنم تبرز في المثال النحوي أمثلة كثيرة للأفعال إلا بقدر ما كان يستعمل الإنسان ، فأفعال مثل (قتل، ضرب، ذهب، مكث، سمع، قال، فعل، أتي، رمى، غزا، خشي، سعى، جلس، مضى، أكل، شرب، ركب، مر، قدم، دخل) تتردد بكثرة ، فالضرب والقتل بعض صفات العربي آنذاك الذي عُرف عنه أنه مقاتل يجوب الصحراً ويغزو من حين إلى آخر .

وقد ظلت هذه الأفعال تتردد في كتب النحو وفي أمثلتهم حقباً ولم يشملها تغيير إلا بقدر ضئيل كما نجد عند النحاة المتأخرین ولم يكن هذا التغيير بشكل كبير عند هؤلاء بل نجدهم بين الحين والآخر يعمدون في أمثلتهم إلى انتقاء أفعال جديدة غير تقليدية .

إننا لسنا نتحدث عمَّا يسمى بالأفعال الناقصة فهذه محدودة من جهة وقد أضفي عليها هذا التحديد أن تكون محفوظة يتناقلها النحويون ولكن ما نتحدث عنه هو التجديد في الأفعال التامة وإظهار ألوان جديدة منها ، فبدأت تظهر أفعال بعد ذلك ردَّ فعل عند بعض النحواء بغية الابتعاد عن الجانب التقليدي في عرض الأمثلة واختيار الأفعال التي لم يسامها الناس ولم يتذمروا منها فكانت هناك أفعال مثل (اشتهى، اضرم، يُصلِّي، يقرأ، مرض، سقط، نفع، وانتفع) كما في الأمثلة الآتية : (اشتهى أبوك طبیخك)¹ ، (اضرم الليلة نارك)² ، (زيد يُصلِّي) ، (هو يقرأ الآن ويُصلِّي بعد غدٍ) ، (أقوم حيث يقوم زيد ، وأصلِّي حيث يُصلِّي)³ ، (هو يقرأ غداً وسيقرأ بعد غدٍ)⁴ ، (مرض بكر) ، (سقط الحائط)⁵ ، (نفعَتْ زيداً وانتفعَتْ بزيد) ، (نفعَتْ القاضي وانتفعَتْ بالقاضي ونفعَتْ القاضي)⁶ .

وأما الأفعال التي ضمنها المحدثون الأمثلة المصنوعة فهي أيضاً تعكس أوجه النشاط المختلفة للإنسان المعاصر ، واستحدثت معايير جديدة فيها وانتقلت أخرى إلى أطوار جديدة ، وما كان منها مستعملاً قديماً وضعت بقوالب أمثلة جديدة .

ونجد عند المتقدمين استعمالاً للأفعال يقوم على وضعها في دلالات منطقية لا تعكس واقعاً منطوقاً وقد أعنفهم على هذا الأمر الأمثلة المصنوعة وأول من بدأ ذلك سيبويه في كتابه وفي باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) يقسم الكلام فيه على : مستقيم حسن ، ومحال ،

¹ - مقدمة في النحو : 67

² - اللمع في العربية : 116

³ - المقتضى في شرح الإيضاح 1/83 . اللمع في العربية : 108 . ارشاف الضرب : 148/2

⁴ - اللمع في العربية : 108

⁵ - الأشباه والنظائر : 52/1

⁶ - شرح عمدة الحافظ : 107 - 112

ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، ومحال كذب ، وأمثلة ذلك عنده (أتيثك أمس) و (سأتيك غداً) و (أتيثك غداً) و (سأتيك أمس) و (حملتُ الجبل) و (شربت ماء البحر) و (قد زيداً رأيت) و (كي زيداً يأتيك) و (سوف أشرب ماء البحر أمس)¹ .
نلاحظ أنَّ هذه الجمل قد ابتدئت بأفعال أعطت هذه الدلالات بمعونة الظروف التي تناقض زمن الأفعال ، وليسَ هذه الأفعال في حقيقتها هي التي جعلت هذه الدلالات محالة وكاذبة وما إلى ذلك من أحكام أصدرها سيبويه عليها ، وإنما الذي جعلها كذلك التركيب كله .
وقد بحث النحويون موضوع الفعل في المثال النحوي المصنوع في مباحث أخرى مهمة نعرض أهمها :

أولاً : الزمن في الأفعال

إنَّ من المعروف عن النحاة أنهم درسوا الزمن في الأفعال صيغًا مفردة ولم تكن دراسة شاملة للزمن في داخل التركيب ، وهذا ما يبدو لنا في تقسيماتهم للفعل (الماضي والحاضر والمستقبل) .

يعرض النحويون هذا الموضوع غالباً في محورين من خلال الأمثلة المصنوعة :

1- دلالة الصيغة نفسها على الزمن (دراسة شكلية) .

2- الصيغة مع اقتراحها بالفرائض الظرفية التي تبين زمن الصيغة .

فسيبوه بدأ كتابه بالحديث عن الأفعال وذكر أنها ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنية لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع)) ، فأما بناء ما مضى فنحو (ذهب ، وسمع ، ومكث ، وحمد) وأبنية ما لم يقع وهو الأمر (اذهب ، وقتل ، واضرب) ومخبرا (يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب)² ، فهذا حديثه عن الأزمنة في شكل الصيغة ، كذلك يفعل غيره من النحاة ومنهم ابن السراج الذي يقدم ثلاثة أمثلة يدرس من خلالها زمن الصيغة وهي (صلى زيد) و (يصلي زيد) و (سوف يصلي زيد) ، فصيغة (صلى) في المثال الأول تدل على أنَّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان ، والصيغة نفسها في المثال الثاني تدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر ، وفي الجملة الثالثة تدل الصيغة على الصلاة وعلى أنَّ ذلك يكون فيما يستقبل³ .

وقد عرض أبو علي الفارسي لهذا الموضوع بشكل آخر حينما أراد أن يفرق بين صيغة الحاضر وصيغة المستقبل في بناء (يفعل) كما في المثالين (زيد يصلي) و (زيد سوف يصلي)⁴ ، فإنه يرى أنَّ الصيغة في المثال الأول تدل على أنَّ جزءاً قد حصل من الفعل وهو أخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزءاً تاليًا يليه .

وأما الصيغة في المثال الآخر فوجود حرف التتفيس وهو حرف وضع للاستقبال يجعله غير ملتبس على وجه بزمان آخر⁵ .

ويبدو أنَّ استعمال هذه الأفعال للتferiq بين الزمانين كان مقصوداً ولذا يذكر عبد القاهر الجرجاني ((أنَّ المقصود في الحال أجزاء متصلة من الفعل ولها مثل كثير من أصحابنا

¹ - الكتاب : 25/1 - 26

² - الكتاب : 12/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 82/1

³ - الأصول في النحو : 39/1

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح : 1/82 .

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح : 83/1

بـ(يَعْشَى) وـ(يُصْلِي) وـ(يَأْكُل) وـ(يَقْرَأ)؛ لأن هذا من الفعل يكون أجزاء يتصل بعضها ببعض إلا ترى أن القراءة جزء من غير فرط مهلة وترابخ وكذلك الصلاة والأكل^١) ، ويقول في الموضع نفسه مؤكداً هذا المعنى ((فإذا قلت : (زَيْدٌ يُصْلِي) تزيد الحال كانت الصلاة موجودة في وقت إخبارك بها وزمان الفعل المستقبل غير زمان الإخبار فإذا قلت : (زَيْدٌ سِيَصْلِي) لم تكن الصلاة موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلقاً بزمان ثان (كذا))^٢. وأما المحور الآخر وهو الزمن في الصيغة الفعلية مع وجود القرينة فأنهم ذكروا أمثلة قدروا من ورائها توضيح الفروق بين الأزمنة في الصيغ الثلاثة مصحوبة بقرينة الظرف ، ومن هذه الأمثلة ما لا يمكن أن يرد في الكلام ؛ لأن المستعملين للغة يشعرون بدلاله الزمن في الصيغة بلا قرينة ، ومنها ما يمكن أن يرد إذا كانت الصيغة مما يمكن أن تحتمل زمنين ، فمن النوع الأول حديثهم عن الزمن في صيغة الفعل المضارع بعد دخول أداة الجزم (لَمْ) عليه نحو المثالين الآتيين (لَمْ يَقْرَمْ زَيْدٌ أَمْسِ) وـ(لَمْ يَقْعُدْ زَيْدٌ أَمْسِ)^٣ ، فال فعلان (يَقْرَمْ ، وَيَقْعُدْ) لفظهما لفظ المضارع ولكنهما لا يدلان على الزمن الأصلي لهما وهو الحال والحاضر بل المعنى فيهما معنى الماضي بسبب وجود الأداة (لَمْ) التي تقلب الزمن إلى الماضي ، وهذا المعنى يكون واضحاً من غير قرينة الظرف (أَمْسِ) إلا أنه استعمله للتوضيح وتقريب المسألة .

وقد بحث أبو علي الفارسي المسألة نفسها حينما تحدث عن الأداة الجازمة (لَمْ) وكيف أنها تجعل الفعل المضارع بعدها معناه معنى الماضي ، وقدّم الأمثلة الآتية : (لَمْ يَقْرَمْ زَيْدٌ أَمْسِ) ، يقول بعد ذلك : ((لو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز : (يَقْرَمْ زَيْدٌ أَمْسِ...)))^٤ ، ويبعدوا لي أن هذا الاستدلال أدق من قولهم إن تركيب (لَمْ يَقْرَمْ زَيْدٌ) بمنزلة (ما قام زَيْدٌ) ؛ لأن قولهم (ما قام زَيْدٌ) تركيب وقولهم (لَمْ يَقْرَمْ زَيْدٌ) تركيب آخر^٥ ، والدليل على ذلك أيضاً عدم ورود التركيب الاتي النقيض للتركيب الأول وهو : (لَمْ يَقْرَمْ زَيْدٌ خَدَا)^٦.

ويقول ابن جني : ((الماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قوله : (قام أَمْسِ) وـ(قَعَدَ أَوْلَى مِنْ أَمْسِ) ...))^٧ والحقيقة أن هذا الكلام تعوزه الدقة ، فظاهر كلامه أن الماضي علامة من علاماته للدلالة على الزمن اقترانه بظرف دال على الماضي ولكن الكثير في كلامهم عدم اقترانه بل ربما كان ذكر الظرف ضرباً من الحشو المخالف للبيان ولسنّة العرب في الإيجاز .

وأما النوع الآخر من الصيغ مما يمكن أن ترد معها القرينة الظرفية فهي صيغة المضارع والأمر ، فصيغة المضارع إن افترنت بـ(السين وسوف) فهي دالة على الاستقبال نحو (سيقرأ غداً) وـ(سوف يُصْلِي غداً) فهما دالان على أن الفعل فيما يأتي من الزمان ((والدليل على ذلك أنك لو قلت : (سيقرأ الآن) ، لم يجز ؛ لأجل أن قوله (الآن) يدل على الحاضر ولا يصاحب المستقبل))^٨ ، إن هذا المثال (سيقرأ الآن) مما يمكن أن نصنفه بالكلام المحال بحسب تصنيفات سيبويه المذكورة آنفاً أي إنه يشبه قوله (أتَيْتُكَ غداً) وـ(سَأَتَيْكَ أَمْسِ) وهو نقض أول الكلام بأخره .

^١ - المصدر نفسه : 83/1

^٢ - المصدر نفسه .

^٣ - الأصول في النحو : 162/2

^٤ - المقتضى في شرح الإيضاح : 1091/2

^٥ - ينظر . المقتضى في شرح الإيضاح : 1091/2

^٦ - المصدر نفسه .

^٧ - اللمع في العربية : 108

^٨ - المقتضى في شرح الإيضاح : 83/1 . اللمع في العربية : 108

ومن الصيغ ما يحتمل فيها الزمان أيضا كالأمثلة الآتية (زيد يفعل خدا) و (زيد يفعل)^١ ، فالصيغة الأولى (يفعل) دلت على الاستقبال لوجود القرينة ، والصيغة الأخرى دلت على الحاضر لعدم قرينة .

ذلك صيغة الأمر والمضارع المسبوق بأداة النهي مما لا يمكن أن يتصور معها الزمن إلا بقرينة نحو (قم خدا) و (لا تقدر خدا)^٢ .

ثانياً : إعرابه وبناؤه

١- إعراب الفعل

أما إعراب الفعل فيُخصِّ المضارع ؛ لأنَّه معرَب ياجماع النهاة وقد أولوه اهتماما بالغا في أمثلتهم لإيضاح هذه الصفة ، فتحذَّوا عن نوعيه الصحيح الآخر والمعتل رفعاً ونصباً وجماً ، فسيبوبيه يتحدث في أول كتابه عن الإعراب ومنها إعراب المضارع الصحيح الآخر ؛ لأنَّه الأكثر في الأفعال الصحيح الآخر لذا قدمه على المعتعل في حديثه فقال : ((والنصب في المضارع من الأفعال (لن يفعل) والرفع (سيفعل) والجزم (لم يفعل ...)))^٣ ، وهنا يشير سيبوبيه في أمثلته إلى ملاحظتين مهمتين الأولى : اقتضاره على الفعل والأداة بقصد الإيجاز ، والأخرى تمثيله لحالة الرفع باقترانه بحرف التسويف والاستقبال الذي يكون معه الفعل مرفوعاً ولا يمكن أن يكون معها منصوباً أو مجزوماً لامتناع اجتماعها لحصول التناقض في زمان الفعل والأداة .

ومن النهاة من يعبر عن حالة رفع الفعل المضارع الصحيح الآخر بجعله مسندًا إلى ضمير الرفع كقول ابن جني : (هو يضرب) ، أما النصب والجزم فيكون بتقدم الفعل الأداة الناصبة أو الجازمة وهذا أشهر الآراء وأصحها في بيان نصبه أو جزمه نحو قوله : (لن يضرب ولم يفعل)^٤ .

ويتحدثون عن إعراب الفعل المضارع الصحيح الآخر في موضع آخر وهو اشتراك الأسماء والأفعال في حالة الرفع والنصب ، فأما حالة الرفع فيمثّلون لها بالمثال الآتي (زيد يقوم) وهذا اختيارهم موفق للاسم الصحيح الآخر والمضارع وهو مما تظهر عليهما الحركات ، وأما النصب فيمثّلون له بالمثال (إنْ زيداً لن يقوم) ، فالأسماء تتصبّب إنْ سبقتها أدوات النصب والأفعال كذلك ، وهذه من الصفات المشتركة بينهما ، بقيت صفة الجزم التي تختص بالفعل يقولون : ((وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو : (لم يضرب ...)))^٥ .

وأما القسم الآخر منه وهو المعتعل أي المضارع فأكثر ما يرد من هذه الأفعال هي (يدعوه ، يغزو ، يرمي ، يقضي ، يسعى ، يخشى ، يخلو) وقد بينوا حالة الرفع فيها والنصب والجزم وهي من المسائل المهمة التي لها علاقة بالدرس النحووي وبالرسم من جهة أخرى التي تلتبس اليوم على طلبة المدارس ، فهو في الرفع ساكن الآخر على حد تعبير سيبوبيه ((تقول : (هو

^١ - المقتصد في شرح الإيضاح : 83/1

^٢ - اللمع في العربية : 109

^٣ - الكتاب : 14/1

^٤ - اللمع في العربية : 206

^٥ - شرح ابن عقيل 1/43 . شرح قطر الندى : 45 - 46 . أوضح المسالك : 28/1 . شرح شذور الذهب :

يرمي ويغزو ويخشى)...))¹ و (هذا يغزو ويرمي) و (هو يغزو عمراً ويرمي بكرأ)² ، وهذا الحكم يشمل أيضاً المضارع المعتل بالآلف نحو (يخشى ويسعى) وغيرها ، فحكم الرفع في هذه الأفعال واحد وهو ثبوت السكون معها .

وأما في حالة النصب فتختلف عبارات النحاة إيجازاً وإسهاباً والدلالة واحدة ، يقول أبو علي الفارسي : ((تحرك الياء والواو في النصب بالفتحة تقول : (لن يدعُ زيد) ، (لن يرمي عمراً) والألف في النصب تبقى على سكونها نحو (لن يخشى) فيكون لفظ النصب كلفظ الرفع))³ ، أي لفظ النصب في المعتل بالآلف كلفظه في الرفع ساكناً .

وأما ابن هشام فيقول في حديثه عن الإعراب المقدر والظاهر إنَّ الفتحة في حالة النصب تظهر على الأسماء المنقوصة والأفعال المعتلة بالياء والواو ((لختها ... كقولك : (إنَّ القاضي لن يقضي ولن يدعُ ...)))⁴ ، والجزم حكمه واحد وهو الحذف ، والحذف هنا نائب عن قطع الحركة التي هي الأصل في الإعراب ، يقول ابن مالك : ((ويدلُّ على الجزم نيابة عن السكون حذف آخر الفعل المعتل نحو : (لم يرمِ ...)))⁵ ، ويقول ابن عقيل : ((الآلف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب ... أما الجزم فيظهر ؛ لأنَّه يحذف له الآخر نحو (لم يخش ...)))⁶ ، ويقول ابن مالك في ألفيته : ((واحذف جازماً ثلاثة)) يقول ابن عقيل : ((أشار بقوله ... إلى أنَّ الثالث وهي الآلف والواو والياء تحذف في الجزم نحو : لم يخش ولم يغز ولم يرم))⁷ .

هذه تقريرات النحاة وأمثالهم المصنوعة التي جاءت موجزة مقتصرة على الأداة والفعل من غير زيادة عنصر آخر ، ولم نجد منهم من لجأ إلى شواهد واقعية إلا ابن هشام الذي كان جاداً فيأغلب الأحيان في البحث عن الشواهد من كلام العرب لأسهل المسائل وأوضحتها وهذه شواهده :

1 - في نصب المضارع المعتل بالياء استشهد النصين الآتيين قوله تعالى : « لَنْ يُؤْتَهُمُ اللَّهُ خِرَاً »⁸ وقوله تعالى : « لَنْ يُدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَيْهَا »⁹ .

2 - وفي حذف الآلف من المضارع المعتل في حالة الجزم استشهد قوله تعالى : « وَلَا تَنسَ

نَسِيكَ مِنَ الدُّنْيَا »¹⁰ وقوله تعالى : « وَلَا تَخْشِنَ إِلَيْهِ اللَّهُ »¹¹ .

3 - وأما المضارع المعتل الآخر بالواو والياء في حالة الجزم فإنه استشهد الآيات الآتية قوله تعالى : « فَلِيَدْعُ نَادِيهِ »¹² وقوله تعالى : « كَلَّا مَا يَضِّنُّ مَا أَمْ »¹ ، وقوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ

¹ - الكتاب : 23/1

² - الأصول في النحو : 170/2 . المقتصد في شرح الإيضاح : 181/1

³ - المقتصد في شرح الإيضاح : 181/1

⁴ - شرح قطر الندى : 58 . أوضح المسالك : 60/1

⁵ - شرح عمدة الحافظ : 134

⁶ - شرح ابن عقيل : 85/1

⁷ - المصدر نفسه . وشرح شذور الذهب : 62 . شرح الأشموني : 90/1

⁸ - هود / 31

⁹ - الكهف / 14 . وينظر . شرح قطر الندى : 58

¹⁰ - القصص / 77

¹¹ - التوبة / 19

¹² - العلق / 17

ما ليس لك به علم² وقوله تعالى : « ولا ينفع الفساد في الأرض »³ و قوله تعالى : « ولا ينفع في الأرض من حما⁴ » ، وما يلاحظ على هذه الشواهد أنَّ ابن هشام يحاول ما أمكن اختصارها وبترها وهو بتر للشاهد غير مخلٍّ ، يقصد من وراء تضييقه ضمان عدم شتات ذهن الدارس فيقتصر عادة على الفعل وكلمة أخرى .

ومما يدخل ضمن الحديث عن الإعراب في الفعل المضارع الأفعال الخمسة ، فسيبويه يتحدث عن حقيقة الضمائر التي أحقت بهذه الأفعال ويرى أنَّ الألف والنون لم يكن الغرض من إلهاقها هو تثنية (يفعل) وإنما هي علامة (للفاعلين) ، ((وذلك قوله : (هما يفعلان) و (لم يفعلان) و (لن يفعلان))...))⁵ ، وكذلك الأمر في زيادة الواو والنون والياء والنون مع المخاطبة وأمثاله (هم يفعلون) و (لم يفعلوا) و (لن يفعلوا) و (أنت تفعلين) و (لم تفعلي) و (لن تفعلي)⁶ .

ويتحدث عبد القاهر الجرجاني عن وظيفة الألف والواو والياء في هذه الأفعال فيقول : ((فإن الألف في (يفعلان) إذا قلت : (الزيدان يفعلان) اسم قائم مقام الزيدان كأن الأصل أن يقال : (الزيدان يضرب الزيدان) و (هذان الرجلان يضربان الرجلان) إلا انهم تركوا ذلك لأمررين : أحدهما الاختصار ... ففيه تكرير وإطالة ، وإذا قلت : (الزيدان يضربان) و (أخواك فاما) كان مختصرا ، والثاني (كذا)⁷ انه كان يلبس ألا ترى أنه لو قلت : (أخواك قام أخواك) ، (رجلان ضرب الرجلان) جاز أن يظنَّ أنَّ الثاني غير الأول))⁸ .

أما إعراب هذه الأفعال فيذكر في باب الإعراب الفرعى ، فالنون تكون نائبة عن الضمة في حالة الرفع وبحذفها في حالتي النصب والجزم كالأمثلة الآتية (لم تفعلوا) و (لن تفعلوا) و (لم تفعلا و لن تفعلوا) و (لم تفعلي يا امرأة) و (أنتم تقومون) و (لم تقوموا و لن تقوموا) و (الزيدان يفعلان) و (الزيدان لن يقوما) و (الزيدان لم يخرج)⁹ ، وقد استشهد ابن هشام كعادته آية قرآنية موجزة جمعت حكمي النصب والجزم في هذه الأفعال وهي قوله تعالى : « فإنْ

لم تفعلوا و لن تفعلوا »¹⁰ .

بـ - بهذه المدخل

¹ - عبس 23 /

² - الاسراء 36 /

³ - القصص 77 /

⁴ - الاسراء 37 . وينظر . شرح شذور الذهب : 62 و 66

⁵ - الكتاب : 18/1

⁶ - المصدر نفسه : 19/1 - 20

⁷ - الصواب : (الآخر) .

⁸ - المقتصد في شرح الإيضاح : 174/1

⁹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 178/1 . شرح قطر الندى : 56 . شرح ابن عقيل : 79/1

¹⁰ - البقرة 24 . وينظر . شرح قطر الندى : 56 . شرح ابن عقيل : 79/1

ويشمل الحديث عن بناء الفعل فعلي الماضي والأمر والمضارع في بعض الوجوه ، وأكثر ما يلاحظ في هذا الموضوع أن الأمثلة فيه تصور مفردة واحدة هي الفعل ؛ لأنه هو المقصود بالحديث ناظرين إلى شكله وحركة بنائه .

أما الفعل الماضي فيقول فيه سيبويه : ((والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم (ضَرَبَ ...)))¹ ويقول الزمخشري : ((هو مبني على الفتح إلا ان يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه))² ، فالبناء على السكون يكون عند لحاق بعض الضمائر به وهي ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل ونا المتكلمين) وأمثلة ذلك عند ابن هشام أربعة : (ضربت ، ضربت ، ضربنا زيداً)³ ، فهو هنا يصور من خلال أمثلته الجانب الشكلي لهذه الضمائر ودلائلها وتأمل مثاله الأخير (ضربنا زيداً) فلم يقتصر على الفعل والضمير ؛ لأنه رأه يحمل الفاعلية والمفعولية أي إنه عدل من الشكل إلى دلالة الترکيب لما رأى الضمير (نا) يكون للفاعل والمفعول في حين لم يفعل مع (ت) ؛ لأنها للفاعل وحده .

وأما فعل الأمر فيتحدث سيبويه عن علامة بنائه فيقول : ((والوقف قولهم : (اضْرِبْ) في الأمر))⁴ ، ويفصل ابن هشام الموضوع بشكل أكثر وضوحاً فيقول : (ما لزم البناء على السكون أو نانبه وهو نوع واحد فعل الأمر ... فيبني على السكون في نحو : (اضْرِبْ) وعلى حذف النون في نحو : (اضْرِبَا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي) وعلى حذف حرف العلة في نحو : (اغْزُ) و (اخْشَ) و (ارْمَ ...))⁵ وأما المضارع فيبني على الفتح والسكون ، بيني على الفتح حين تتصل به إحدى نوني التوكيد كمثال الزمخشري : (لا تضرِبَنَ) و (لا تضرِبِنَ)⁶ .

وحاول ابن هشام كعادته أن يلجم إلى الشواهد القرآنية في هذا الموضوع ومنها قوله تعالى: ﴿لِينَذَنَ﴾⁷ وقوله تعالى: ﴿لِسِجْنٍ وَلِيَكُونَا﴾⁸ ، وقد بلغ هذان الشاهدان من الإيجاز ما يضمن شد أذهان المتعلمين إليهما ولاسيما الثاني منهم فقد اجتمع فيه نون التوكيد وهو الموضع الوحيد الذي اجتمعا فيه في القرآن الكريم ، وعلى أي حال يعد ابن هشام من أكثر النحاة حرضاً على تقديم الشواهد ولاسيما القرآنية إن وجدت .

وبيني الفعل المضارع على السكون حين تتصل به نون النسوة يقول الزمخشري : (إذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً ولم تسقط ... وذلك قوله: (لم يضرِبَنَ) و (لن يضرِبَنَ)⁹ ، أما ابن هشام فليس له في هذا الموضوع إلا الشواهد ومنها قوله تعالى: ﴿وَالْمَطَّلَقَاتِ يُنَبَّصُنَ﴾¹⁰ ، وقوله تعالى: ﴿وَالوَالِدَاتِ يُرْضَعْنَ﴾¹¹ ، إن مثالى الزمخشري مطابقان للوصف الذي ذكره ، فهو ذكر بناء المضارع بعد حديثه عن إعرابه ،

¹ - الكتاب : 16/1

² - المفصل . الزمخشري : 244 . الطبعة الثانية . دار الجبل . لبنان . (د ، ت) .

³ - شرح شذور الذهب : 69

⁴ - الكتاب : 17/1

⁵ - شرح شذور الذهب : 70

⁶ - المفصل . الزمخشري : 244

⁷ - الهمزة 4/

⁸ - يوسف 32/

⁹ - المفصل . الزمخشري : 244

¹⁰ - البقرة 228/

¹¹ - البقرة 233/

فضم الأداتين (لم ولن) ليبين انتفاء عمليهما فيه وعدم سقوط الضمير (نون الإناث) من الفعل بسببيهما كما تسقط نون الأفعال الخمسة .

ثالثاً - أقسام الفعل

ذكرنا بعض أقسام الفعل في فصول من هذا البحث فلا ينبغي لنا هنا إعادتها ، ومنها الأفعال الناقصة ورأينا كيف حاول النحويون الفصل بين نقصانها وتمامها بأمثلة مصنوعة ، وعرفنا قبل قليل أمثلة النحو لأقسام الفعل الصحيح والمعنّى عند الحديث عن إعرابه ، وهناك تقسيمات أخرى ومنها : الفعل المتعدي واللازم .

يبدأ النحويون غالباً بدراسة الفعل اللازم أولاً ويأتي بعده الفعل المتعدي باقسامه كافة ، وربما كان السبب في ذلك سهولته وكثريته ، فيذكرون أحكامه وعلامته التي تميزه من غيره .

فالفعل اللازم لا يتضمن علامة الفعل المتعدي فإذا كان الفعل المتعدي تتصل به (هـ) ضمير يرجع إلى غير المصدر ويصاغ منه اسم المفعول فيقال : (الخير عمله زيد ، فهو معمول) أما الفعل (خرج) فلا يقال منه : (زيد خرجة عمرو ، ولا هو مخزوج به أو إليه)¹ .

ومن علاماته أنه مختص بالفاعل نحو (ذهب زيد)² ، ويعرف أيضاً بعلامات أخرى ومنها ما تبينه هذه الأمثلة (حدث أمر) و (عرض سفر) و (نبت الزرع) و (حصل الخصب)³ ، فالأفعال في هذه الأمثلة لازمة للفاعل وهي دالة على حدوث ذات كما يقول النحوة وما كانت هذه صفتة من الأفعال فهو لازم ومن علاماته في الأمثلة الآتية (طال الليل) و (فصر النهار) و (خلق الشوب)⁴ فهذه الأفعال دلت على حدوث صفة حسية ، ومن علاماته دلالته على عرض نحو (مرض زيد)⁵ .

أما الفعل المتعدي فهو أصناف ، منه المتعدي إلى مفعول واحد ومنه ما يتعدى إلى اثنين وقسم إلى ثلاثة مفاعيل ، فالصنف الأول كثير والثاني قليل والثالث أقل منه ، فهي أفعال معدودة في العربية .

أما الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرها سيبويه تحت باب ((الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)) نحو (ضرب عبد الله زيداً)⁶ ، وقد صنف المتأخرون هذه الأفعال وبواهها في مجموعات ، فنها :

1- ما يتعدى إلى واحد بنفسه غالباً كأفعال الحواس نحو (رأيت الهلال) و(شممت الطيب) و (ذقت الطعام) و (سمعت الأذان) و (لمست المرأة)⁷ ، ويبدو أن ابن هشام صاحب هذه الأمثلة أراد أن يمهّد بها للشوادد التي تضمنت الأفعال التي ذكرها في أمثلته ومن

¹ - شرح الاشموني : 230/2

² - المفصل . الزمخشري : 257

³ - شرح شدور الذهب : 354

⁴ - المصدر نفسه : 355

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - الكتاب : 34/1 . المفصل : 275

⁷ - شرح شدور الذهب : 356

شواهد قوله تعالى: «يَوْمَئِنَ الْمَلَائِكَةَ»¹ وقوله تعالى: «يَوْمَ سَمَعُونَ الصِّحَّةَ»² وقوله تعالى: «لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ»³ وقوله تعالى: «أُولَئِكَ الْمَسْنُونُ النَّاسُ»⁴.

2- ما يتعدى إلى المفعول بالحرف وهو أيضاً كثير ومن ذلك (غَضِبْتُ مِنْ زِيدٍ) و(مَرَرْتُ بِزِيدٍ)⁵.

3- ومنها ما يتعدى إلى واحد مرة بنفسه ومرة بالجار نحو (شَكَرْتُهُ) و (شَكَرْتُ لَهُ) و (نَصَحْتُهُ) و (نَصَحْتُ لَهُ) و (قَصَدْتُهُ) و (قَصَدْتُ لَهُ وَإِلَيْهِ)⁶ ، وقد ظهرت هذه الأفعال في شواهد اختارها ابن هشام ومنها قوله تعالى: «وَاسْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ»⁷ وقوله تعالى: «أَنْ اشْكُنْ لِي فِلَوْ الدَّيْكَ»⁸ وقوله تعالى: «نَصَحْتُ لَكُمْ»⁹.

4- ما يتعدى إلى واحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار نحو (فَغَرَ فَاهُ) و (فَغَرَ فَوهُ) و (شَحَاءُ) و (شَحَاءُ فَوهُ)¹⁰.

أما الصنف الثاني فهو الذي يتعدى إلى مفعوليَن اثنين وقد بحث هذا الموضوع من جوانب عدَّة ، ويلاحظ أنَّ أكثر ما يرد في هذا الموضوع هي الأمثلة المصنوعة ، وقد قسمت هذه الأفعال على تسميات ، فمرة يكون الحديث عنها من جهة الاقتصر على أحد مفعوليها أو عدم الاقتصر على واحد من دون الآخر ، فالقسم الأول تمثله الأفعال (أعطى ، أليس ، كسا ، منَحَ وغيرها) ، يقول سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوليَن ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول)) نحو (أعطى عبد الله زيداً درهماً) و (كسوَتْ بشرأا الشياطِنَ الْجِيَادَ) و (اخترَتْ الرِّجَالَ عَبْدَ اللَّهِ) و (سَمَيَّتْ زيداً) و (كَنِيْتْ زيداً أَبَا عَبْدَ اللَّهِ)¹¹.

ومن أفعال القسم الثاني مما لا يجوز الاقتصر فيه على أحد المفعوليَن منه ما ذكره سيبويه في باب ((الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوليَن وليس لك أن تقتصر على أحد المفعوليَن دون الآخر)) نحو (حَسِبَ عَبْدَ اللَّهِ زيداً بَكْرَأً) و (ظَنَّ عَمْرُو خَالِداً أَبَاكَ) و (خَالَ عَبْدَ اللَّهِ زيداً أَخَاكَ) و (رَأَى عَبْدَ اللَّهِ زيداً صَاحِبَتَا) و (وَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ زيداً ذَا الْحَفَاظِ)¹² ، قال ابن هشام : ((ولا يجوز لك... أن تقول : (عَلِمْتُ زيداً) ولا (عَلِمْتُ قَانِمًا) ، وتترك المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في المثل الثاني (كذا) الذي قبله من غير دليل عليه))¹³ ، وقد مرَّ بنا أنَّ هذه الأفعال تتعدى إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى آخر غير ما وضعت له في هذا الباب مثل

¹ الفرقان / 22

² سورة ق / 42

³ الدخان / 56

⁴ النساء / 43

⁵ شرح شذور الذهب : 354

⁶ المصدر نفسه .

⁷ النحل / 114

⁸ لقمان / 14

⁹ الأعراف / 79

¹⁰ شرح شذور الذهب : 358

¹¹ الكتاب : 37/1

¹² المصدر نفسه : 39/1

¹³ شرح شذور الذهب : 378

ومن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ما يكون أول المفعولين مطلقاً من غير قيد حرف الجر ، ومنها ما هو مطلق تارة ومقيد بالحرف تارة أخرى ، ومنها الأفعال الآتية (أمر ، كَنَّ ، سَمِّيَ ، دَعَا ، صَدَقَ ، كَالَّ ، وَزَنَ ، زَوْجٌ) وغيرها من الأفعال التي تركناها ؛ لأنها لم تمثل بأمثلة مصنوعة كنحو الأمثلة الآتية (أمرْكَ الخير) (و) (أمرْكَ بالخير) و (كنيْتُهُ أبا عبد الله) و (كنيْتُهُ بأبي عبد الله) و (سَمَّيْتُهُ زِيدًا) و (سَمَّيْتُهُ بِزِيدٍ) و (صَدَقْتُهُ فِي الْوَعْدِ) و (زَوْجَتُهُ هَذِهِ) و (زَوْجَتُهُ بِهَذِهِ) و (كُلْتُ لَزِيدَ طَعَامَهُ) و (كُلْتُ لَزِيدَ طَعَامًا) و (وَزَنْتُ لَزِيدَ مَالَهُ) و (وَزَنْتُ لَزِيدَ مَالًا) و (دَعَوْتُهُ بِزِيدٍ) ³ و (دَعَوْتُهُ زِيدًا) ⁴ .
فهذه الأفعال لها شواهد من أنماط مختلفة نثوية وشعرية إلا أن النحاة لجوؤا إلى المثال النحوي لأسباب كنا قد ذكرناها ومنها سهولة حضوره لدى النحوي ولأنه موجز يشتمل على ما يريده ولا يتعداه إلى غيره .

وتبحث هذه الأفعال في باب نيابة المفعول عن الفاعل ، فال فعل يتطلب مفعولين من هذه الأفعال ، فإذا بني للمفعول ، فأي المفعولين ينوب عن الفاعل هنا ؟ وهذه المسألة لم يرد فيها شاهد واقعي ، وسنعرض لها - إن شاء الله - يقول النحاة : ((فإنْ كَانَ الْفَعْلُ يَتَعْدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَقْمَتِ الْأُولُيْنَا مَقْامَ الْفَاعِلِ فَرَفَعْتُهُ وَتَرَكْتُ الثَّانِي مَنْصُوبًا بِحَالِهِ)) نحو (أعطيت زيداً درهماً - أعطي زيد درهماً) و (كسوت زيداً ثوباً - كسي زيد ثوباً) ⁵ ، ويقول ابن مالك في أقويته :

* وباتفاق قد ينوب الثاني من باب (كسا) فيما النباسة أمن *

نحو (كُسِي زيداً جَبَّةً) و (أعْطِي عمرأً درهَمً) بخلاف ما لم يؤمِن التباسه نحو (أعطيت زيداً عمرأً) فلا يجوز : (أعْطِي زيداً عمرُو) بل ((يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأنَّ كلاً منهما يصلح لأنَّ يكون آخذاً))⁶ كذلك يمكن عندهم إنابة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) وإنْ أُمن اللبس ، فلا يجوز عندهم (ظنَّ زيداً قائمً) .⁷

وينقل النحويون أفعالاً أخرى تنصب مفعولين بـ(التضمين) ومنها هذه الأفعال (ضرب ، حفر ، بنى ، قطع ، صنع) التي تتضمن معنى (صير) كما في قولهم : (ضربت الفضة خلخالاً) و (حفرت وسط الدار بنراً) و (بنى الدار مسجداً) و (قطعت الشوب قميصاً) و (قطعت

٣٥٦ - المصدر نفسه :

النحو

3 - الكتاب : 16/1

357 - شرح شذور الذهب :

5 - الكتاب : 43/1 . الممع في العربية :

٦ - شرح الاشموني : 198/2

7 - ينظر . المصدر نفسه .

الجلد نعلاً) و (صنعت الثوب خماسياً) فهذه الأفعال كلها أفعال متعدية إلى واحد في الأصل ولما تضمنت معنى (صير) تعدد إلى مفعولين ، ولم يجوزوا أن يكون المفعول الثاني تمييزاً ؛ ((لأنَّه لا يحسنُ فيه (من (...))) ويرى أبو حيان الأندلسي ((أنَّ هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه))¹.

القسم الثالث من الأفعال المتعدية ، المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة أفعال والأصل فيها الفعلان (أعلم وأرى) والأفعال الباقيه وهي (أنت ونبأ وأخبر وخبر وحدث) وهذه الأفعال تضمنت معنى الفعلين الأوليين ، وأما السبب في تعدد هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فلأنها في الأصل كانت متعدية إلى اثنين وصارت متعدية إلى ثلاثة بهمزة التعدي ، والأمثلة الآتية أكثر ما يتناقلها النحاة (أعلمْتْ زيداً عمراً فاضلاً) و (أرِيتْ زيداً عمراً فاضلاً) و (أنتَبْتْ زيداً عمراً فاضلاً)² و (أرى الله بشراً زيداً أباك)³ و (أرى الله بشراً زيداً أخاك) و (أعلم الله زيداً بكرًا خير الناس)⁴ ، ويقول النحاة : الأصل في هذه الأفعال أن تتعدي إلى مفعول واحد بنفسها وآخر بالباء أو (عن) نحو (أنتَبْتْ زيداً بكتَا) ثم يحذف حرف الجر فيقال : (أنتَبْتْه كذا)⁵ ، وترد عند ابن هشام الشواهد الآتية ، قوله تعالى: « أَنْتَبْتْه بِأَسْمَاهُمْ فَلَمَّا أَنْتَبْتْه بِأَسْمَاهُمْ »⁶ وقوله تعالى: « بَعْنَوْنِي بِعِلْمٍ »⁷ وقوله تعالى: « وَبِنَبِهِمْ عَنْ ضِيفِ إِبْرَاهِيمَ »⁸ وشاهد التعدي إلى مفعولين قوله تعالى: « مِنْ أَنْبَأْكَهُذَا »⁹.

وقد أثار النحويون في موضوع هذه المفاعيل مسألة نيابة أحدهما عن الفاعل حين يبني الفعل للمفعول يقول ابن جني : ((إنْ كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين أقمنا الأول منها مقام الفاعل فرفعته ونصبت المفعولين بعده نقول :

(أعلم الله زيداً عمراً خير الناس) فإن لم تسم الفاعل قلت : (أعلم زيداً عمراً خير الناس(...))¹⁰ ولا يجوز عندهم إقامة الثاني منها ((فلا يجوز : (أعلم زيداً فرسُك مسراً(...))¹¹ ، ولا يجوز عندهم في هذا الباب الإلغاء ، فلو ألغى الفعل (أرى) من قولهم : (أرِيتْ زيداً بكرًا خير الناس) ، (لبقي (زيد بكرًا خير الناس) ، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتف ولا تام))¹².

ونذروا مسألة أخرى في هذا الباب ، باب الفعل المتredi وكنا قد عرضنا لها في مزايا المثال النحوي ، وهي ان الأفعال الازمة والمتعدية تتعدى إلى المفاعيل الأخرى حتى وإن كان الفعل لازما نحو الأمثلة الآتية : (أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جميلاً) و (أعلمْتْ هذا زيداً

¹ - همع الهوامع : 151/1

² - شرح شذور الذهب : 376

³ - الكتاب : 41/1

⁴ - الأصول في النحو : 187/1

⁵ - المقتضى في شرح الإيضاح : 622/1

⁶ - البقرة / 33

⁷ - الأنعام / 143

⁸ - الحجر / 51

⁹ - التحرير / 3

¹⁰ - اللمع في العربية : 117

¹¹ - شرح الأشموني : 198/2

¹² - الأصول في النحو : 187/1

قائماً العلم اليقين إعلاماً) و(أدخل الله عمراً المدخلَ الْكَرِيمَ إدخالاً)¹ ، ومثال الفعل اللازم الذي يتعدى إلى المفاعيل الأخرى كالمصدر والظرفين والحال ومثالهم (قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قياماً حسناً)² .

رابعاً : صور خير جائزة في تراكيب الأفعال

وقد صورت لنا الأمثلة أنماطاً من التراكيب غير الجائزة ، فلم يكن لها وجود إلا في هذه الأمثلة التي يسهل على النحوي تأليفها لبيان الغرض الذي سبقت من أجله ، وقد عرضنا منها الكثير في الفصول السابقة ، وحديثنا الآن عن الفعل ما يجوز فيه وما لا يجوز ، ذكر سيبويه في باب ((ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوببني على الفعل وهو باب الاستفهام)) ومثاله : (لَمْ زِيدَاً أَضْرَبْهُ) و (لَمْ زِيدِيْ يَأْتِكُ)³ ، قال : ((فِإِنْ اضْطَرَ شَاعِرٌ فَقَدِمَ الْإِسْمَ وَقَدْ أَوْقَعَ الْفَعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ سَبِبِهِ لَمْ يَكُنْ حَدَّ الْإِعْرَابِ إِلَّا النَّصْبُ))⁴ فسيبوبيه هنا يتحدث عن أحرف تختص بالدخول على الفعل وأنها ملزمة له ولا تنفصل عنه بحال ومن هذه الأدوات (قد ، و سوف ، ولما) وما يشبه المثال المتقدم الأمثلة الآتية (قد زيداً رأيت) و (سوف زيداً أضربه) و (لَمَّا زِيدَاً أَضْرَبْهُ) وهذه الأمثلة غير صحيحة نحوياً وغير مستقيمة تراكيبها ، ومن هنا عدّها سيبويه من مواضع (الضرورة) وهي لغة الشعر ، والحقيقة أن لغة الشعر تبرأ أيضاً من هذه التراكيب فلي الآن لم نسمع شاعراً ارتكب هذا الخروج الفاحش عن اللغة المستقيمة .

ويتحدث في موضع آخر أيضاً عن بعض الحروف المختصة بالفعل المضارع وأنها لا تدخل على الأسماء من جهة ولا تنفصل عن الفعل من جهة أخرى ومن ذلك (جئـكـ كـيـ زـيـدـ يـقـولـ ذـاكـ) و (خـفتـ أـنـ زـيـدـ يـقـولـ ذـاكـ) يقول سيبويه : ((فلا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنـ (كـذاـ)⁵ وأخواتها بـ فعل))⁶ وفانـساـ هذا المنع أيضاً على عدم جواز الفصل بين الحروف التي تجر الأسماء ، فهـناـ حالة تلازمـةـ بينـ الفـعـلـ وـالـأـدـوـاتـ الـتـيـ تـنـصـبـهـ أوـ تـجزـمـهـ لاـ يـجـوزـ الفـصـلـ بـيـنـهـماـ وقد عـذـ سـيـبـويـهـ هـذـاـ الفـصـلـ قـبـيـحاـ قالـ : ((كانـ قـبـيـحاـ عـنـهـمـ أـنـ يـذـكـرـوـاـ الـاسـمـ بـعـدـ (ـ أـنـ)ـ وـ بـيـتـدـئـوـهـ بـعـدـهـ كـثـيـرـ (ـ كـيـ عـبـدـ اللهـ يـقـولـ ذـاكـ)ـ ...ـ))⁷ ، والملاحظ هنا أن فكرة العمل التي قامت عند المنطقـةـ وـآمـنـ بـهـاـ النـحـوـيـوـنـ تقومـ عـلـىـ فـكـرـةـ (ـ لـكـ أـثـرـ مـؤـثرـ)ـ هيـ التـيـ دـعـتـ النـحـاةـ وـمـنـهـمـ سـيـبـويـهـ إـلـىـ رـفـضـهـاـ ، فالـتـرـكـيبـ أـصـبـحـ مـضـطـرـبـاـ بـهـذـاـ التـقـدـيمـ وـالـفـصـلـ وـيـسـتـدـعـيـ تـقـدـيمـ تـفـسـيرـ للـحـرـكـةـ الإـعـرـابـيـةـ الـتـيـ ظـهـرـتـ عـلـىـ آخـرـ الـفـعـلـ ، وـشـيـءـ آخـرـ يـثـيرـ الـانتـبـاهـ حـقـيقـةـ أـنـ سـيـبـويـهـ لـمـ يـهـتمـ بـهـذـاـ الفـصـلـ وـإـنـ كـانـ حـدـيـثـهـ عـنـهـ ، وـكـانـ اـهـتـمـاـهـ مـنـصـبـاـ عـلـىـ الـحـرـكـةـ الإـعـرـابـيـةـ الـتـيـ ظـهـرـتـ عـلـىـ آخـرـ الـكـلـمـاتـ لـاـ غـيـرـ .

ويذكر ابن السراج في حديثه عن علامات الفعل أمثلة غير جائزة ومنها الأمثلة الآتية (دَهَبَ يَقُومُ) و (يَقُومُ يَجْلِسُ) وهذه الأمثلة غير جائزة عنده ؛ لأن الفعل (ما كان خبراً ولا يجوز أن

¹ - الكتاب : 41/1 . الأصول في النحو : 188/1

² - المقتضب : 187/3

³ - الكتاب : 111/3

⁴ - المصدر نفسه : 86/1

⁵ - الصواب : (بين الاسم وان ...)

⁶ - الكتاب : 111/1

⁷ - المصدر نفسه : 294/1

يُخبر عنه))^١ ، وهناك صور أخرى غير جائزة في الفعل ومنها (اليقُوم) ولا (اليذَهُ)^٢ ، ذكر ذلك عند حديثه عن علامات الاسم ومنها قبوله (ال) التعريف ، ويبدو أنه يشير إلى خطأ هذا التركيب الذي ورد في بعض أشعارهم ومنها قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^٣

وقد عَدَ أبو علي الفارسي ذلك ((من الشاذ في القياس والاستعمال ... إدخال لام التعريف فيه على الفعل ، فهذا شاذ عن القياس ؛ لأنَّ موضع الفعل على خلاف التخصيص ، وشاذ في الاستعمال أيضاً ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع^٤

ويرى الدارسون المحدثون أنَّ اقتران صيغة المضارع بلام التعريف يعدُّ من الإشارات التاريخية إلى مراحل مررت بها هذه الصيغة إلى أن استقرت على الصيغة المعروفة اليوم صيغة (يفعل)^٥ .

وفي حديث ابن السراج عن علامة الخفاض التي تكون للاسم ذكر عدم جواز دخول حرف الخفاض على الفعل ((فلا يجوز أن تقول : (مررْتُ بِيَقُومُ) ولا (ذَهَبْتُ إِلَى قَامَ)...))^٦ ، ويتحدث عن امتناع اقتران صيغة فعل الأمر بالأداتين (قد و سوف) كالأمثلة الآتية (قد اضرَّ الرجل) و (سوف اقتلَ الأسد)^٧ ، وكذلك يمتنع في الفعل أن يكون منعوتاً ولا يكنى عنه فيعود عليه الضمير وأمثلة ذلك (يضرَّ عاقل) و (يقوُم ضربَتُهُ) أو (أقوُم ترکتُهُ)^٨ .

ويذكر النحاة أن الفعل بعد الأداة الجازمة (لَمَا) يمكن حذفه فيقال : (هل دخلتَ البلد ؟ فتقول : قاربَتُها ولَمَا) أي : ولَمَا أدخلَها ، ويقررون منع حذف (الفعل) بعد الأداة (لَمْ) فلا يجوز (قاربَتُها ولَمْ) أو (وصلَتُ إلى بغدادَ ولَمْ)^٩ ، والحقيقة أنَّ هذا الحكم متجل من النحاة الذي يقضي بجواز حذف الفعل بعد الأداة (لَمَا) ؛ لأنَّ سبيوبيه يرى ((أنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً (قد وسوف ولَمَا)...))^{١٠} ، فهنا يؤكد ما قلناه ، أما المسوغ الذي أوحى للنحاة بجواز الحذف بعدها فهو شاهد شعري وهو قوله :

فجئْتُ قبورَهُم بداعاً ولَمَا

والغريب أنهم لم يعطوا الأداة (لَمْ) هذا الحكم مع وجود شاهد وهو قوله :

احفظْ وديعتَكَ التي استودعْتَها

يومَ الأعازِبِ إنْ وصلَتْ وإنْ لَمْ^{١١}

وقد عَدَ ابن هشام ذلك ضرورة^١ .

^١ - الأصول في النحو : 37/1

^٢ - المصدر نفسه .

^٣ - ينسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . ينظر . شرح ابن عقيل : 57/1

^٤ - قائله ذو الخرق الطهوي ينظر . المزهر : 1/209 . وينظر . العسكريةات . أبو علي الفارسي : 110 تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة . منشورات الجامعة الأردنية . 1981 . شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي : 59

^٥ - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 160

^٦ - الأصول في النحو : 37/1

^٧ - المصدر نفسه : 38/1

^٨ - المصدر نفسه : 38/1

^٩ - شرح قطر الندى : 84 . مغني اللبيب : 369

^{١٠} - الكتاب : 86/1

^{١١} - البيت منسوب إلى ذي الرمة وليس في ديوانه . ينظر . مغني اللبيب : 369

^{١٢} - الشاهد لإبراهيم بن هرمة . ديوانه : 191 وينظر . خزانة الأدب : 628/3

ما يلاحظ على مجمل المسائل التي ذكرناها أنها ممتنعة وغير جائزة وقد أعاد المثال النحوي المصنوع النحوين على تصوير هذه الصور المتخيلة وتجسيدها .

خامساً : التسمية بصيغ الأفعال

لقد استهوى النحاة بعض الأبواب النحوية التي حاولوا بها إظهار براعتهم في ذكر الوجوه المتعددة للمفردة واستعمالها بصور كثيرة يغلب عليها الجانب العقلي وليس هي من صميم البحث النحوي فأدخلوا جوانب لا تمت للنحو بصلة بل تخالف ضوابط هذه الأبواب التي يغلب عليها الوضوح والسهولة إلا أنهم بعملهم هذا أحالوا الدرس النحوي إلى معimitات ليس من السهولة فك الغازها ، ومن تلك الأبواب باب ما لا ينصرف وباب الندبة .

تحدثنا في المبحث الأول عن الاسم ورأينا كيف استعمله النحاة وتعاملوا معه وقد افترضوا أسماء حتمتها عليهم فكرة العامل والعمل ، وضوابط بعض الأبواب النحوية التي تتطلب تغييرا بالحذف أو الزيادة وما إلى ذلك وقد تخيل النحاة أيضا أن هناك من يتسمى بصيغ الأفعال فأوردوا جملة من هذه الأفعال يظنون أنها مما يمكن أن يتسمى بها رجل ، وقد ذكروا ذلك في بابين ، باب الممنوع من الصرف وباب الندبة وقد أرادوا من الباب الأول أن يعرفوا حكم هذه الأسماء من جهة الصرف وعدمه ، ومن الباب الآخر ما يطرأ عليها من تغير ، ومن هنا وجدا في كتاب سيبويه بابا لهذا الموضوع سقااه ((باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا))¹ ، وهذه الأفعال منها ما هو ماض أو مضارع أو أمر ، ومنه المضعف وغير الثلاثي والثلاثي ، فينقل سيبويه في كتابه حواره مع الخليل سائلا إياه عن رجل اسمه (يغزو) وأخر اسمه (عه) وأخر اسمه (ره) والفعلان الآخرين فعلا أمر من (وعى ورأى) والهاء للسكت فيجيبه بأنها أسماء مصروفة بأمثلته الآتية (رأيَتْ يغزِي قَبْلَ) و (هَذَا عَوْنَادْ جَاءَ) و (هَذَا أَرَادْ جَاءَ)² ، ويقول في موضع آخر لو ((سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال (أكلوني البراغيث) قلت : (هذا ضربون أقبل (...)))³ ، ويقول في موضع آخر : ((لو سميت رجلا : (قلْ) أو (خَفْ) أو (بُغْ) أو (قُمْ) قلت : (هذا قول قد جاءَ) ، (هذا بيع قد جاءَ) ، (هذا خاف قد جاءَ) ، (هذا أقيم قد جاءَ (...))⁴ .

ويفترض سيبويه رجالا تسموا بفعل مضارع مسبوقة بأداة الجزم فيقول : ((لو سميت رجلا : (لم يُرِدْ أو لَمْ يَخْفْ) لوجب عليك أن تحكيه ، لأن الحرف العامل هو فيه ولو لم تظهر هذه الحروف لقلت : (هذا يُرِيدْ) و (هذا يَخْفْ (...))⁵ ، ويتخيل سيبويه أن أحدهم قد يتسمى بفعل شرط كان قد اقتطعه من جملة يقول : ((لو سميتها بـ(تردد) من قولك : (إن تردد أردد) و (إن تخف أخف) لقلت : (هذا يخاف ويرد (...)))⁶ ، وفي باب الندبة يفترض رجالا اسمه ضربوا) وأخر اسمه (ضربا) قلت : (وا ضربوه ... وا ضرباه ...)⁸ .

¹ - ينظر . معي اللبيب : 369

² - الكتاب : 206/3

³ - المصدر نفسه : 310/3

⁴ - المصدر نفسه : 209/3

⁵ - الكتاب : 119/3 . وينظر . ارتشاف الضرب : 455/1

⁶ - الكتاب : 319/3

⁷ - المصدر نفسه : 319/3

⁸ - المصدر نفسه : 226/2

لقد فتح سيبويه هذا الباب لكل النحو فولجوه من بعده وقد فاقوه في هذه الأمثلة وتوسعوا فيها إلى حد الإفراط ، فنجد النحو اللاحقين له قد جاروه في صياغتها وتوهم وجودها ، فالمبرد يفترض وجود أسماء بصيغ الأفعال ومنها (تضربان ، ضرب ، قام زيد) فهذه الأمثلة تكون في باب الممنوع من الصرف والحكاية والنداء ، وأمثلته الآتية (لقيت تضربان) و(كلمني تضربان) و (هذا ضرب قد جاء) و (هذا قام زيد) و (جاءني قام زيد) ¹ .

وترد عند ابن السراج أمثلة من هذا النمط في باب الممنوع من الصرف يقول : ((فإن سميت على هذا رجلا بـ(يضرب) قلت : (هذا يضرب قد جاء) (مررت بيضرب) (رأيت يضرب) وإن سميتها بـ(ضرب) قلت : (هذا ضرب قد جاء) (رأيت ضرب ...) ² ، ويقول في موضع آخر : ((لو سميت رجلا بـ(تذهب) لتركت صرفه فقلت : (هذا تذهب) ، (رأيت تذهب) ، (مررت بتذهب) فإن سميت بـ(قام عمرو) قلت : (هذا قام عمرو) ، (رأيت قام عمرو ...) ³ ، ويفترض رجلا اسمه (قاما) وأخر اسمه (قاموا) وأخر (تضارب) فيرى أن الفعلين الأول والثاني يحييان والفعل الثالث يصرف ؛ ((لأنه ليس على مثال الفعل)) ⁴ أي إنه من أبنية الاسم ، وهذه الأمثلة (هذا قاما) و (رأيت قاما) و (مررت بقاما) و (هذا قاموا) و (رأيت قاموا) و (هذا تضارب قد جاء) و (مررت بتضارب) ⁵ .

وقد فعل أبو بكر الزبيدي مثلاً فعل سيبويه خصّص بباب لهذا الموضوع سماه (باب ما لا ينصرف مما سمي بالأفعال) ذكر فيه جانبيين ، الأول ما يمثل الصيغ الفعلية التي استعملت أعلاها على الوجه الحقيقي ، والآخر يمثل جانباً أفرط فيه فعمد إلى تخيل صيغ لم يعرف عندهم أنها مسميات أو أعلام حتى يمكن أن ينظر في حكمها من جهة الصرف وعدمه .

فالجانب الأول يمثله الأفعال التي تسمى بها العرب حقيقة مثل (يزيد ، يشكر ، تغلب ، نرجس ، يغوث ، يعوق) فهو يرى فيها - وهذا حكمها المعروف - إذا سميت ((به رجلاً لم ينصرف في المعرفة خاصة ؛ لثقل الفعل تقول : (هذا يزيد) ، (مررت بيزيد) ، (رأيت رجلاً منبني تقلب ...) ⁶ ، أما الجانب الآخر فأمثلته تجافي الواقع ، يقول ((إن سميت رجلاً بقولك : (اضرب أو اسمع أو أقتل) ترکت صرفه وقطعت الألف التي كانت موصولة فقلت : (هذا إضرب) و (مررت بإسمع) و (جاءني أقتل ...) ⁷ ، ويقيس بعض الصيغ الفعلية من جهة البناء على أبنية الأسماء المصروفة فيقول : ((ما كان من الأفعال التي لا زوائد في أوائلها ولها مثل في الأسماء فأنك إن سميت به صرفته نحو رجل سميتها بـ(ضرب) و (خرج) تقول : (هذا ضرب) و (مررت بخرج) ؛ لأنَّ مثاله في الأسماء موجود نحو : حَبْر وَجَمْل)) ⁸ ، كذلك يفترض أشخاصاً تسموا بال فعلين المبنيين للمجهول (قيل وبيع) فيرى فيما حكم الصرف ((لأنَّ مثالها في الأسماء : ديك وفيل)) ⁹ ، أما الأفعال الآتية (ضرب ، قتل ، قتل ،

¹ - المقتنب : 224 – 34 – 13/4

² - الأصول في النحو : 81/2

³ - المصدر نفسه : 82/2

⁴ - الأصول في النحو : 83/2

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - الواضح في علم العربية : 164

⁷ - المصدر نفسه .

⁸ - المصدر نفسه .

⁹ - الواضح في علم العربية : 165 . المقرب : 310

ضرَبٌ) فهي ليست مصروفة ((لأنَّ هذه الأفعال لا نظير لها في الأسماء فتقلت فلم تصرف))¹ ، وأمثلته (هذا ضَرَبٌ) ، (رأيت ضَرَبٌ) ، (مررتُ بقتلٍ)².

ويرد عند أبي بكر الزبيدي في باب الحكاية باب خاص بهذا الموضوع فيقول : ((هذا باب ما يحكى إذا سميت به بفعل قد عمل في شيء أو بكلام معلق بعضه ببعض فذلك تحكيه ولا تغيره عن حاله))³ نحو رجل سميته (ضَرَبَ زِيدٌ) وآخر (قَامَ أخْوَكَ) وآخر (مررتُ بعمرٍ) وأمثلة ذلك : (هذا ضَرَبَ زِيدٌ) و (مررتُ بقامِ أخْوَكَ) و (جاءَ مررتُ بعمرٍ) و(هذا ضَرَبَ) و (مررتُ بضرَبٍ) و (جاءَني ضَرَبٌ)⁴ ، ويقول عبد القاهر الجرجاني في حكم التسمية بصيغ الأفعال في باب الممنوع من الصرف ((فإنَّ كان المثال غير مختص بالفعل ولا غالباً عليه لم يكن له تأثير في منع الصرف))⁵ ومن ذلك الأمثلة الآتية (هذا ضَرَبَ الظريفُ) و (رأيتُ ضرباً) و (مررتُ بضرَبٍ) والسبب في صرف هذه الصيغة ((لأنَّ هذا المثال كثير في الأسماء كـ(جبل) و (زَمْنٌ)...)) ومثال آخر : (هذا دَحْرَجٌ) و (رأيتُ دَحْرَجًا) و (مررتُ بدَحْرَجٍ) فهذا مصروف ((لأنَّ (فَعْلًا) لا يختص بالفعل ولا يغلب بل هو في الأسماء أكثر نحو : جَعْفَرٌ وسَلَّهُبٌ وما أشباهه))⁶.

ويرد عندهم في ندبة رجل اسمه (قومي) وهو أمر للمخاطبة ، ورجل اسمه (قاموا) فندبتهما (وا قوميه) و (وا قاموه)⁷.

إنَّ الحقيقة التي يجب أن نكون ملزمين بالإيمان بها في هذا الباب أنه باب قائم على الافتراض وأنها أمثلة مصنوعة وضعتم لاختبار الطلبة، وأنها لا تمثل الواقع المنطوق وهي أجنبية على كلام الناطقين بالعربية ، إلا أنها أخذت فيما بعد عند النحاة طابعاً واقعياً جداً، فعدت مما يمكن أن ينطق به المتكلمون باللغة وأن يتسموا بمثل هذه الصيغ الفعلية.

سادساً : اللهجات في صيغ الأفعال

ومن الجوانب التي تتعلق بدراسة صيغة الفعل التي لا يمكن الباحث في هذا الموضوع أن يخطاها ، دراسة اللهجات في صيغ الأفعال ، فقد ظهرت أمثلة مصنوعة عند النحاة تصور هذا الجانب ، وأكثر الصيغ التي تحدث النحاة عنها هي صيغ الأمثلة الخمسة (يفعلون وتفعلون ويفعلون وتفعلون وتفعلين) والحديث عن هذه الضمائر هل هي علامات على نوع الفاعل أو هي الفاعل ؟ .

إنَّ الشائع في سلوك اللغة المنطقية عَدَ هذه الضمائر فاعلاً وان الفعل مسند إليها ، إلا ان بعضها من العرب يجعلونها علامات للفاعل فهي أشبه بتاء التأنيث التي يؤمن بها للدلالة على

¹ - الواضح في علم العربية : 165

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 975/2 . شرح ابن عقيل : 333/3

³ - الواضح في علم العربية : 165

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح : 977/2

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 978/2

⁷ - ارشاف الضرب : 147/3

تأنيث الفاعل ، كما في قولهم (ضربتْ هنّ) كما يعلّم النحويون¹ ، فهو لاء يقولون :
(يضربون الزيتون) و (يضربان الزيدين)² وعلى ذلك جاء قول الشاعر :
يُلْمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ التَّخِيدِ لِأَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلْوَمُ³

و هنا نلاحظ خطأين منهجيين ارتكبه النحويون ، الأول : خلط المستوى الشائع بالمستويات الفليلة والمنفردة عن هذا الحكم ، والآخر : التعيل لمثل هذه الأمثلة ، فلو أنهم تجنبوا الخطأ الأول لما وقووا في الخطأ الآخر ، ومن ذلك غلو ابن مالك إذ يقول متحدثا عن نواب الضمة في الرفع : ((النون الكائنة في فعل اتصل به ألف الاثنين أو و او الجماعة او ياء المخاطبة ، فاللياء لا تكون إلا ضميرا ولذلك يتم الكلام بها أبدا بخلاف الألف والواو فانهما يكونان ضميرين إذا تم الكلام بهما : (هما يذهبان) و (هم يذهبون) ... فإن لم يتم الكلام بهما علامتان لكون الفاعل بعدهما مثنى او مجموعا كقولك على لغة بعض العرب: (يذهبان الزيدان) و (يذهبون الزيدون (...))⁴ ان كلام ابن مالك هنا بعيد من الصحة وفيه تمحل ، فما الفرق بين التعبيرين (هما يذهبان) و (يذهبان الزيدان) وهذا التمييز بين الضمائر الذي أشار إليه في رأيه غير مطابق للواقع العلمي والعرف اللغوي .

ومن هذه المسائل أيضاً مسألة إجراء (القول) مجرى (الظن) أي الأفعال التي تنصب مفعولين ، يذكر النحويون أنَّ العرب اختلفوا في ذلك ، فالشائع والكثير يمثله أكثر الناطقين الذين يوجبون حكاية ما بعد القول نحو (قلت : زيدٌ منطقٌ)⁵ ، ما عدا بنى سليم فانهم ينصبون ما بعده مفعولين للقول نحو : (قلت : زيداً منطقاً)⁶ ، و يذكر النحويون أنَّ الذين يوجبون حكاية ما بعد القول يجرونه مجرى الظن بثلاثة شروط :
 الأولى : أن تكون صيغة القول هي (تقول) ببناء الخطاب .
 الثانية : أن يكون مسيقاً باستفهام .

الثالث : أن يكون الاستفهام متصلًا بالفعل أو منفصلًا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

أما مثال المتصل فقولك : (أ تقول : زيداً منطقاً؟) وقول الشاعر :⁷

متى تقول القُلْصَ الرواسما **يُدْنِينِ أَمَّ قَاسِمٍ وَفَاسِما**

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر :⁸

أَبْعَدْ بُعْدٍ تقولُ : الدارِ جامِعَةٌ شَمْلِي بِهِمْ ؟ أَمْ تقولُ : الْبَعْدُ مَحْتُومًا

ومثال المنفصل بال مجرور قولهم : (أ في الدار تقول : زيداً جالساً ؟) ومثال المنفصل بالمفهول قول الشاعر :⁹

ويقولون بعد ذلك : لو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو (أنت تقول : زيد منطلق ؟).

^١ - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1 . شرح عمدة الحافظ : 128

³ - ينسب إلى أبي حيحة بن الجراح . ينظر . مغني اللبيب : 478

128 - شرح عمدة الحافظ : 4

378 - شرح شذور الذهب : ٥

٦ - المصدر نفسه .

⁷ - هدبة بن الخشم . ينظر . شرح شذور الذهب : 379

⁸ - الشاهد قائله مجهول . ينظر . شرح شذور الذهب : 380

⁹ الشاهد للكميٰ بن زيد الاسدي . ينظر ديوانه : 39/3 . جمع وتحقيق . د . داود سلوم . مطبعة النعمان
النَّجْفُ الْأَشْرَفُ 1969 . وشرح ابن عقيل : 60/2 . شرح شذور الذهب : 381

والمحير هنا أن هذه الأمثلة والشواهد التي وردت في هذا الموضوع تمثل مستويين بغض النظر عن متن الشاهد : الأول يمثل لغة الشعر والأخر يمثل كلام النحاة الدارسين ، وكلا المستويين لا يتعذر به في إثبات القاعدة ونأصلها .

أما إذا نظرنا في متن هذه الشواهد فسنجد منها ما هو مجهول القائل كالشاهد الأول والثاني ولا يستبعد أن يكون مصنوعاً؛ لأنّ ((المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضع الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا منصوبين بالفتحة الظاهرة))¹ ومن هنا عدّه الشيخ محمد محبي الدين ((من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن))² ، ومن جهة أخرى نجد أن الشاهد الأول والثالث نصب القول فيهما مفعولاً واحداً صريحاً والآخر مسؤولاً ، وكل ذلك يجعلنا لا نطمئن إلى أن إعمال (القول) عمل (الظن) في كلام العرب وبهذه الشروط يمثل واقعاً لهجياً ، ومن هنا فإن هذه الشروط لاحقة للشواهد ولم تستقر في أكبر عدد من النصوص وإن كانت من الشعر .

وهناك لغة ينقتها أبو حيان الأندلسي عن الأخفش عندما تحدث عن تاء الفاعل مع الفعل الماضي وحركتها ، فالضم للمتكلم وفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة نحو (ضربت ، ضربت ، ضربت) وهذه اللغة هي لربيعة وهي انهم يجعلون بعد الكسر المؤنث في الصيغة الثالثة ياء ساكنة فيقولون : (ضربتيه وأعطيتكيه) ³ .

سابعاً : خلافاته النحوية في بعض صيغ الأفعال

اختلاف النحوين في بعض الصيغ الفعلية ، ما يجوز فيها وما لا يجوز ، فبعض هذه المسائل تؤيدها الشواهد والاستعمال ، وبعضها لا يمثل الواقع ، فعد النحوين إلى المثال النحوي المصنوع للاستدلال على صحة ما يرونـه ومن ذلك اختلافهم في صيغة (أ فعل) في التعجب ، أ هي فعل أم اسم ؟ فمنهم من يراها اسمـا وهم الكوفيـون ، أما أدلتـهم على ذلك فـهي تصغيرـه ولـهم مثـالـان هـما (ما أـخـيـسـنـه) و (ما أـمـيـلـحـه)⁴ ، أما البصريـون فيـرونـه فـعلاـ ومن أدلتـهم أنه فعل ماض مبني على الفتح ، ولو كان اسمـا لـارتـفع على أنه خـبر ، ولـأنـه يـلزمـه مع يـاءـ المـتكلـمـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ ومـثـالـ ذلكـ (ما أـفـقـرـنـيـ إـلـىـ عـفـوـ اللـهـ) وـلاـ يـقالـ (ما أـفـقـرـيـ إـلـىـ عـفـوـ اللـهـ)⁵ ، وـنـجـدـ الأـشـمـونـيـ يـسـتـدلـ عـلـىـ فـعـلـيـةـ هـذـهـ صـيـغـةـ بـقـبـولـهـ نـونـ التـوـكـيدـ وـلـيـسـ هـنـاكـ شـاهـدـ سـوـىـ المـثـالـ الـأـتـيـ (أـحـسـنـ بـزـيـدـ)⁶ وـالـحـقـيـقـةـ أـنـ صـيـغـتـيـ (ما أـفـعـلـ وـأـفـعـلـ بـهـ) صـيـغـتـانـ وـضـعـتـاـ لـلـتـعـبـيرـ عـنـ هـذـاـ معـنـىـ وـهـماـ جـامـدـاتـ لـاـ يـعـرـفـ لـهـماـ تـصـرـيفـ مـعـيـنـ وـلـذـلـكـ نـجـدـهـماـ مـرـةـ يـقـبـلـانـ عـلامـاتـ الـأـسـمـ وـتـارـةـ عـلـامـاتـ الـفـعـلـ فـهـماـ أـقـرـبـ إـلـىـ صـيـغـ أـسـمـاءـ الـأـفـعـالـ ، وـنـتـبـنـيـ هـنـاـ رـأـيـ المـخـزوـمـيـ الـذـيـ يـرـىـ أـنـ ((بـنـاءـ (أـفـعـلـ) فـيـهاـ هوـ بـنـاءـ الـأـفـعـالـ ، وـلـكـنـهـ باـسـتـعـمالـهـ فـيـ التـعـجـبـ جـمـدـ وـفـقـ دـلـالـةـ الـفـعـلـ فـ(ماـ أـفـعـلـهـ) إـذـنـ بـنـاءـ لـفـظـيـ (ماـ أـفـعـلـهـ وـأـفـعـلـ بـهـ) مـرـكـبـ نـسـيـ اـسـتـعـمالـهـ

¹ - منتهي الأربع بتحقيق شرح شذور الذهب في حاشية شرح شذور الذهب . محمد محيي الدين : 381

2 - المصدر نفسه

3 - ارتشاف الضرب : 463/1

4 - شرح قطر الندى : 325

⁵ - شرح ابن عقيل : 110/1 . شرح قطر الندى :

٣٩/١ - شرح الاشموني :^٦

القديم ، وصار يستعمل في التعجب ، ومن العبث تحميلاه ما لا يحتمل ، ومن غير المجدى تحليله إعرايبا كما تحلل المركبات الإسنادية ، فان تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب)) ¹ .

ذلك يختلفون في صيغ الأفعال (عسى ، و ليس ، و بُنْسَ ، و نِعْمَ) فمنهم من يرى أن (عسى وليس) حرفان ، ومنهم من يرى (بُنْسَ و نِعْمَ) اسمين ومنهم من يقول هي أفعال ماضية ، أما دليله فقبول هاتين الكلمتين علامه الفعل (تاء التأنيث الساكنة) كما في أمثلتهم (ليست هنْد ظالمةً فعشتْ أَنْ تفلح) و (بُنْسَتِ المرأة حَمَالَةُ الحطبِ) و (ليست هنْد مفلاحة) و (عشتْ هنْد أَنْ تزورَنَا) ² .

¹ - في النحو العربي - قواعد وتطبيقات . د . مهدي المخزومي : 215 - 216 . الطبعة الثانية . دار الرائد العربي . بيروت لبنان . 1986م

² - شرح قطر الندى : 31 . شرح شذور الذهب : 21

الفصل الرابع

**المبحث الثالث : الحرف في
المثال النحوبي المصنوع**

الحرف هو القسم الثالث الذي يتتألف منه الكلام ، وتميز اللغة العربية بكثره حروفها من جهة وتعدد دلالات هذه الحروف من جهة أخرى ، فلربما تبلغ معاني الحرف الواحد خمسة معان أو أكثر وهذا يعطي التعبير فسحة كبيرة لتصوير المعاني المختلفة ، ولذا كان هذا الموضوع محل عناية النحاة ، فلألفوا الكتب الخاصة بالحروف ولعل من أشهرها كتاب (حروف المعاني) للزجاجي (ت 337هـ) وكتاب (معاني الحروف) للرماني (ت 384هـ) وكتاب (الجني الداني) للمرادي (ت 749هـ) وقد بحثوا في هذه الكتب وغيرها الحروف وعملها .

ومن يتتبع هذا الموضوع يلاحظ أن النحاة المتقدمين اقتصرت على أشهر المعاني للحروف من جهة ولجؤوا إلى الأمثلة من جهة أخرى ، ومن هنا ظهر اتجاهان عند المتأخرین، الأول : الاستدراك على ما تقدم والآخر إدراك أهمية الموضوع والبحث له عن شواهد من واقع اللغة في أغلب الأحيان .

ولذا نرى المتأخرین قد أصابوا الحقيقة حينما استبعدوا طائفه من هذه الحروف أو لم يعدوها من هذا الباب أو ذاك ، لكن الواقع يفرض علينا إلا نبتعد عن حقيقة هذا الباب ، فان من النحويين من لا يرتضى ما وصل إليه المتأخرون ، ويررون المعاني التي أشاروا إليها هي في حقيقة الأمر تعود إلى المعاني الأولى لهذه الحروف ، وهؤلاء هم اتباع المتقدمين الذين التزموا طريقتهم ومذهبهم فررووا ما خالفهم ، وعدوا المعاني التي رأى فيها الفريق الآخر متكافلة ، وحملوها على دلالة الفعل الذي عديت به ولذلك فتحوا باباً سموه (باب التضمين) .

والحقيقة أن هذا الموضوع مهم جداً ، ولذا لم يقل أحد من الباحثين إلى الآن كلمته الأخيرة فيه ، ويرجح الباحث أحد هذه الأسباب لإعراض النحاة عن هذا الموضوع :

الأول : أن النحاة المتقدمين لم يبحثوا هذا الموضوع رهبة من كتاب الله والقول فيه بما يظن وما هو غير راجح عندهم ؛ لأن أكثر شواهد هذه المعاني مصدرها القرآن الكريم .

الثاني : أنهم عرفوا حقيقة هذه المعاني ورأوا أنها تعود بجملتها إلى المعنى الأول لكل حرف ، كما أدعى اتباع المتقدمين .

الثالث : أنهم جهلو هذه المعاني واستدركها عليهم المتأخرون .

والاحتمال الذي نرجحه هو الثالث ؛ لأن موضوع (التحرز الديني) الذي يدعوه بعض الباحثين لا يمكن الاطمئنان إليه ، فإن النحويين قد غالوا في تأويل آيات الكتاب الكريم واجتهدوا في تحریج كثير من مسائله ولم يترجعوا أبداً منه ، أما قضية (التضمين) التي قال بها النحويون فهي وجه آخر للتکلف والتمحل الذي ابتدعوه لرد أقوال المخالفين أو غيرهم .

ونختتم أمراً آخر في هذا الموضوع ، فلربما كانت هذه المعاني من نتائج الخلط في الدراسة النحوية ، وقد استعملت القبائل العربية التي أخذت اللغة منها كل حرف لمعنى وحينما جمعت المعاني المتعددة للحرف الواحد وجد النحويون أن الحرف الواحد له هذه المعاني الكثيرة .

إن ما يعنيه في هذا الموضوع هو منهج النحاة وطريقتهم في استعمال الأمثلة في هذا الموضوع ، وهنا يقال : لماذا لجأ النحويون إلى الأمثلة في هذا المقام ؟ ولماذا اختفت أكثر هذه الأمثلة عند النحاة المتأخرین ؟ ولماذا ظهرت طائفه من الأمثلة عندهم ؟ .

أولاً : معاني الحروف والأمثلة

ما يلاحظ على النحو المتقدمين انهم مثلوا لحروف المعاني بأمثلة مصنوعة واقعاً وأنهم لجؤوا إلى هذه الأمثلة؛ لأن معاني هذا الحرف أو ذاك مشهورة فلا تحتاج إلى شاهد من واقع اللغة؛ ولأن المثال سهل في صورته وشكله ويتميز بمزايها ذكرناها آنفاً تعين على عدم تشتيت ذهن الدارس، وإننا نستطيع أن نلمس آثار ذلك من خلال تمثيل النحو لهذه الحروف المعروفة والمشهورة، فمعنى (الظرفية) مثلاً هو من أشهر معاني الحرف (في) ويتعدد كثيراً في كلام الناطقين ويمكن الالهادء إليه من غير بذل جهد كبير؛ ولذا جاء مثال النحو الذي هو من كلام الدارسين (اللصُّ في الحبس)¹ و (فلانٌ في مكة)² و (زيدٌ في الدار) و (المالُ في الكيس)³ و (زيدٌ في المسجد)⁴ و (الماءُ في الكوز)⁵.

ومعنى ابتداء الغاية المكانية في الحرف (من) مشهور ومعروف بلا خلاف ولذا استغنى النحو عن الشواهد واستبدلوا بها الأمثلة ومنها هذه المجموعة قولهم: (خرجت من البصرة إلى الكوفة) و(سرت من البصرة إلى بغداد) و(سرت من البصرة إلى الكوفة)⁶ و(سرت من موضع كذا إلى موضع كذا)⁷ و(خرجت من الدار) و(جئت من البصرة)⁸ ، ونلاحظ الأمر نفسه عند بحث الحرف (إلى) الذي هو قرين الحرف (من) ونقشه فهو لانتهاء الغاية ومعناه هذا أشهر من أن يعرف وشواهده كثيرة ولا تخفي على أحد.

ذلك معنى التبعيض معروف للحرف (من) وشواهده كثيرة وقد اكتفى النحويون منه بالأمثلة ومنها قولهم: (أكلت من طعامه) و(لبست من ثيابه)⁹ و(أخذت من ماله)¹⁰ و(أخذت من المال) و(شربت من الماء)¹¹ و(هذا من الثواب) و(هذا منهم)¹² و(لبست من الثياب ثوباً) و(قبضت من الدراما درهماً)¹³.

1 - المقتصب : 139/4 . معاني الحروف . الرمانى : 96 . حفظه . د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . الطبعة الثالثة .
دار الشروق . المملكة العربية السعودية 1984 . المقتصد في شرح الإيضاح : 822/2

2 - الأصول في النحو : 414/1

3 - اللمع في العربية : 156 . ارتشاف الضرب : 446/2

4 - شرح ابن عقل : 21/3

5 - الفوائد الضيائية : 303/2

6 - المقتصب : 136/4 . المقتصد في شرح الإيضاح : 822/2 . اللمع في العربية : 155 . ارتشاف الضرب : 441/2 .
الفوائد الضيائية : 320/2 .

7 - الأصول في النحو : 409/1

8 - معاني الحروف . الرمانى : 97

9 - المقتصب : 136/4

10 - المقتصب : 136/4 . الأصول في النحو : 409/1

11 - اللمع في العربية : 155

12 - الأصول في النحو : 409/1

13 - معاني الحروف : 97

ومعنى الاستعلاء للحرف (على) أيضاً معروفاً وهو معنى ملازم له ومن ذلك أمثلة النهاة (على أخيك ثوبٌ)¹ و (أمرتُ يدي عليه)² و (زيدٌ على الفرس)³ و (جلستُ على الكرسي) و (صعدتُ على البيت)⁴.

ومعنى الإلصاق لحرف الباء أيضاً معروفاً ومن ذلك أمثلتهم (لصقت به)⁵ و (أمسكت بزيدٍ)⁶ و (وصلت هذا بهذا)⁷ ، و من المعاني المشهورة لحرف الباء معنى الاستعانة كما في الأمثلة (كتبْت بالقلم)⁸ و (عملَ الصانع بالقدوم) و (عملَ النجَاز بالقدوم) و (نجزَت بالقدوم) و (نجرت الباب بالقدوم)⁹ و (برِيَّت القلم بالسكين)¹⁰.

وكذلك المعاني التي اختصت بها اللام وهي الملك والتعليق والقسم ، ومعنى (عن) المجاوزة ومعنى الباء للعوض ومعنى (أي) تفسير المفردات والجمل ، والكاف للتشبيه ، ومن ذلك أيضاً زيادة الباء في خبر (ليس) ومعنى الباء للتعمية ، كل هذه المعاني التمس لها النحويون أمثلة مصنوعة بدلاً من الشواهد ومن ذلك (الغلام لك والعبد) و (المال لزيدٍ) و (المال لقاسِم) و (هذا الشعْر لفلان) و (الجلباب للجارية)¹¹ ، ومعنى التعلييل في الأمثلة (جئْت لابتغاءِ الخير) و (ضربت للتأديب) و (خرجت لمخافتك)¹² ، وأما القسم فهو من المعاني المشهورة للام (الله لا يبقى أحدٌ) و (الله درك) و (الله لا يؤخر الأجل)¹³ ، ومعنى (عن) المجاوزة كما في قوله: (انصرفت عن زيدٍ) و (سرت عن البلد) و (رميت عن القوس) و (أطعمنه عن جوع وسفينة عن العيمة وكسوته عن الغري) و (رميت السهم عن القوس إلى الصيد)¹⁴ ، ومعنى الباء للعوض قوله: (اشتريت الفرس بألف درهم) و (اشتريته بألفٍ) و (بعثك هذا بهذا) و (ما يسرني أني شهدت بدرأً بالعقبة)¹⁵ ، والحرف (أي) لتفسير المفردات والجمل نحو : (عندي عسْدٌ أي ذهبٌ) و (غضْنَفْرٌ أيَّ أسدٌ) و (قطع رزْقُه أيَّ مات) و (جاءني زيدٌ أيَّ أبو عبد الله)¹⁶ ، ومعنى الكاف التشبيه نحو : (زيدٌ كعمرو) و (زيدٌ كالأسد)¹⁷ ، وزيادة الباء مع حرف النفي أو فعله نحو (زيدٌ ليس بقائم) و (ما زيدٌ بقائم) و (ليس عبد الله بخارج)¹⁸ ، وزيادة (من) بعد كلام منفي ودخولها على

1 - مقدمة في النحو : 47

2 - الأصول في النحو : 226/2

3 - اللمع في العربية : 157

4 - معاني الحروف . الرمانى : 108

5 - المقتضب : 142/4

6 - مغنى الليبب : 137 . أوضح المسالك : 131/2

7 - ارتشاف الضرب : 426/2

8 - الأصول في النحو : 413/1 . المقتضى في شرح الإيضاح : 822/2 . المقرب : 224 . مغنى الليبب : 139 . أوضح المسالك : 135/2 . ارتشاف الضرب : 426/2 . همع الهوامع : 21/2

9 - مغنى الليبب : 139 . همع الهوامع : 21/2

10 - همع الهوامع : 21/2

11 - الأصول في النحو : 411/1 . المقتضى في شرح الإيضاح : 826/2 . المقرب : 221 . ارتشاف الضرب : 433/2 . اللمع : 157

12 - المقرب : 221 . الفوائد الضيائية : 325/2

13 - المقرب : 221 . أوضح المسالك : 132/2 . الفوائد الضيائية : 325/2

14 - اللمع في العربية : 156 . أوضح المسالك : 139/2 + . ارتشاف الضرب : 447/2 . الفوائد الضيائية : 332/2

15 - شرح ابن عقيل : 22/3 . همع الهوامع : 21/3 . مغنى الليبب : 139 . أوضح المسالك : 136/2

16 - مغنى الليبب : 106 . الفوائد الضيائية : 374/2

17 - اللمع في العربية : 158 . شرح ابن عقيل : 25/3 . الفوائد الضيائية : 332/2

18 - أوضح المسالك : 135/2 . معاني الحروف . الرمانى : 40

نكرة معنى استعمال مشهور و كثير و من ذلك أمثلة النها : (ما جاءني من أحد) و (ما كلمت من أحد) و (ما رأيـت من أحد)^١ ، وغيرها من الحروف الأخرى التي اشتهرت معانيها، فان هذه المعاني لما كانت معروفة، لم يكن النحوـي إزاءها ملزماً بالشواهد كما يغلب على الظنـ، ولذا عاد النحوـي في هذا الباب إلى الوظيفة الرئيسة لهذه الأمثلة وهي الإيضاح وتقرـيب القاعدة النحوـية في هذا الموضوع .

ثانياً : معانيـ الحروفـ والشواهد

وفي مقابل ذلك نجد الشواهد التي يقدمها النحوـي لغرض إثباتـ القاعدةـ في هذا الموضوعـ الذي ينصـ على إثباتـ معنىـ من المعانيـ لأحدـ هذهـ الحروفـ ، ولا نجدـ أثراًـ للأمثلةـ إلاـ فيـ أحـيانـ قليلـةـ إلىـ جانبـ الشـاهـدـ وهيـ فيـ جـملـتهاـ أـمـثـلـةـ تـقـصـرـ عنـ إـيـضـاحـ المـعـنـىـ ، وـمـنـ ثـمـ تـقـشـلـ مـحاـولـةـ النـحـوـيـ مـحاـكـاـةـ الشـواـهـدـ ، كـذـلـكـ مـنـ الصـعـبـ التـمـثـيلـ لـهـذـهـ المـعـنـىـ ؛ لأنـ المـعـنـىـ غـيرـ مشـهـورـ وـمـعـرـوفـ ، وـمـنـ ذـكـرـ مـجـيـءـ الـحـرـفـ (ـإـلـىـ)ـ بـمـعـنـىـ (ـمـعـ)ـ فـانـ النـحـاـةـ يـسـتـشـهـدـونـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـلـقـدـ ظـلـلـمـكـ بـسـؤـالـ نـعـجـنـكـ إـلـىـ نـعـاجـمـ)ـ^٢ـ وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـمـنـ أـنـصـارـيـ إـلـىـ اللهـ)ـ^٣ـ وـمـاـ يـحـكـيـ عـنـ عـرـبـ ((ـالـذـوـدـ إـلـىـ الذـوـدـ إـلـىـ))ـ^٤ـ ، وـحـلـواـ عـلـىـ هـذـاـ المـعـنـىـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـوـلـاـ تـأـكـلـوـ أـمـوـالـهـ إـلـىـ أـمـوـالـكـ)ـ^٥ـ ، فـلـيـسـ مـنـ السـهـلـ التـمـثـيلـ لـهـذـهـ المـعـنـىـ وـلـذـكـ لـمـ يـقـلـ بـهـ إـلـاـ بـعـضـ النـحـوـيـنـ .

وقد ذكرنا معنىـ الظرفـيةـ للـحـرـفـ (ـفـيـ)ـ هوـ منـ أـشـهـرـ معـانـيـهاـ فيـ لـسـانـ عـرـبـ وـيمـكـنـ استـحـضـارـ الشـواـهـدـ الـكـثـيرـ لـهـذـهـ المـعـنـىـ وـلـهـذـاـ السـبـبـ كـانـ النـحـوـيـونـ فيـ غـنـىـ عـنـ ذـكـرـ الشـواـهـدـ، فـقـدـمـواـ أـمـثـلـةـ عـلـيـهاـ ، وـلـكـنـ إـذـاـ ذـكـرـ النـحـوـيـونـ أـنـ لـهـاـ مـعـنـىـ آـخـرـ وـهـوـ السـبـبـيـةـ فـرـيـبـاـ كـانـ ذـكـ مـدـعـاةـ الـبـحـثـ عـنـ الشـاهـدـ الأـصـيـلـ مـنـ كـلـامـ النـاطـقـينـ بـالـلـغـةـ ، وـهـنـاـ يـرـدـ عـنـ الدـارـسـيـنـ حـدـيـثـ رـسـوـلـ اللهـ (ـصـ)ـ : ((ـ دـخـلـتـ اـمـرـأـ النـارـ فـيـ هـرـةـ حـبـسـتـهـاـ فـلاـ هـيـ أـطـعـمـتـهـاـ وـلـاـ هـيـ تـرـكـتـهـاـ تـأـكـلـ منـ خـشـاشـ الـأـرـضـ)ـ^٦ـ ، فـنـجـدـ مـنـ الصـعـوبـةـ التـمـثـيلـ لـهـذـهـ المـعـنـىـ ، وـهـذـاـ المـعـنـىـ نـادـرـ جـداـ وـلـمـ يـلـقـتـ إـلـيـهـ النـحـوـيـونـ الـمـتـقـدـمـونـ وـلـاـ الـمـتـأـخـرـونـ وـلـاـسـيـمـاـ أـصـحـابـ الـكـتـبـ الـمـتـخـصـصـةـ بـالـحـرـوفـ الـذـيـنـ سـبـقـواـ اـبـنـ عـقـيلـ أـوـ جـاؤـواـ بـعـدهـ ، وـرـبـمـاـ كـانـ التـعـبـيرـ عـنـ هـذـهـ المـعـنـىـ يـمـثـلـ مـسـتـوـيـ أـرـفـعـ مـنـ الـمـسـتـوـيـ الشـانـعـ ، وـلـذـكـ لـمـ يـعـرـفـ شـاهـدـ آـخـرـ إـلـىـ جـانـبـهـ .

وـمـنـ مـعـانـيـ (ـفـيـ)ـ أـنـهـاـ تـكـوـنـ بـمـعـنـىـ (ـعـلـىـ)ـ وـلـمـ يـجـرـوـ النـحـاـةـ عـلـىـ التـمـثـيلـ لـهـذـهـ المـعـنـىـ وـلـكـنـهـمـ وـجـدـوـ هـذـهـ المـعـنـىـ فـيـ شـواـهـدـ وـمـنـهـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (ـلـأـصـلـبـكـمـ فـيـ جـذـوـعـ النـخـلـ)ـ^٧ـ ، وـقـوـلـ الشـاعـرـ :

^١ - المقضـبـ 137/4 . الـلمـعـ فـيـ الـعـربـيـةـ : 156 . المقـضـبـ فـيـ شـرـحـ الإـيـضـاحـ : 824/2

^٢ - سـوـرـةـ صـ 24ـ وـيـنـظـرـ . المقـضـبـ فـيـ شـرـحـ الإـيـضـاحـ : 824/2

^٣ - آلـ عـمـرـانـ 52ـ وـيـنـظـرـ . مقـيـ اللـبـيـبـ : 104

^٤ - معـانـيـ الـحـرـوفـ الـرـمـاتـيـ : 115 . مقـيـ اللـبـيـبـ : 104

^٥ - النـسـاءـ 2/

^٦ - صـحـيـحـ مـسـلـمـ 2110/4 . بـابـ فـيـ سـعـةـ رـحـمـةـ اللهـ وـأـنـهـ سـبـقـ غـصـبـهـ . وـيـنـظـرـ . شـرـحـ اـبـنـ عـقـيلـ : 21/3

^٧ - طـ 71/4

فلا عَطَشَتْ شِيبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا^١ هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدَيَ فِي جَذْعِ نَخْلَةٍ

ومنه قول عنترة :

بَطَّلَ كَانَ ثَيَابَهُ فِي سَرَحٍ يُحْذِي نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^٢

وقالوا أَيْضًا تَاتِيَ (إِلَى) بِمَعْنَى (فِي) كَمَا فِي الشَّوَاهِدِ الْأَتِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ جَمَعَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٣ ، وَقُولُ الشَّاعِرِ^٤ :

فَلَا تُرْكَنِي بِالْوَعِيدِ كَائِنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرِبُ

وقول الشاعر^٥ :

وَإِنْ يُلْقِي الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي إِلَى ذَرْوَةِ الْبَيْتِ الرَّفِيعِ الْمَضْمَدِ

وَمِنْ ذَلِكَ مَجِيءُ الَّامَ بِمَعْنَى (فِي) كَوْلُهُ تَعَالَى: «وَنَصَعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٦ ، وَمَوْافِقَةُ لَمَعْنَى (إِلَى) كَوْلُهُ تَعَالَى: «سُقْنَاهُ لِلْبَلْدِ مِنْتِ»^٧ وَمَوْافِقَةُ الَّامَ لَمَعْنَى (بَعْدَ) كَوْلُهُ تَعَالَى: «أَقْرِ الصَّلَاةَ لِلَّدُوكِ الشَّمْسِ»^٨ ، وَمَوْافِقَةُ الَّامَ لَمَعْنَى (عَلَى) كَوْلُهُ تَعَالَى: «يَغْزِيَنَ لِلْأَذْقَانِ»^٩ ، وَمَجِيءُ (مِنْ) لَمَعْنَى التَّعْلِيلِ كَوْلُهُ تَعَالَى: «يَجْعَلُونَ أَصَابَعَهُمْ فِي أَذْنِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ»^{١٠} وَقُولُهُ تَعَالَى: «مَنْ أَجْلَ ذَلِكَ كَيْبَنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»^{١١} ، وَمَجِئُهَا

١ - الشاهد لسويد بن أبي كاہل البشکري . ينظر . شرح شواهد مغني اللبيب . السیوطی : 479/1 . معانی الحروف .
الرماني : 96

٢ - شرح دیوان علقة طرفة عنترة : 163 تحقيق وشرح نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968 . وينظر . شرح
شواهد مغني اللبيب : 479/1 . معانی الحروف : 96

٣ - الجاثية 26 . وينظر . مغني اللبيب : 105

٤ - النابغة الذبياني . ينظر دیوانه : 24 . مغني اللبيب : 104

٥ - طرفة بن العبد . دیوانه : 80 تحقيق وشرح . نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968 . وينظر . معانی الحروف
: 115

٦ - الأنباء 47/

٧ - الأعراف 57/

٨ - الإسراء 78/

٩ - الإسراء 107/

١٠ - البقرة 19/

١١ - الماندة 32/

بمعنى (على) كقوله تعالى: «وَنَصَّنَاهُ مِنَ الْقُوْمِ»¹ ، ومجيء الحرف (في) للمصاحبة كقوله تعالى: «اَدْخُلُوا فِي اُمَّرِ»² ، ومجيء (عن) لمعنى التعليل كقوله تعالى: «وَمَا كَانَ اسْغَافَارُ اِبْنِ اَهِيْرَ لَيْهِ إِلَّا عَنْ مُوعِدَةٍ وَعَدَهَا اِنَّهَا»³ وقوله تعالى: «وَمَا خَنَّ بِنَارِكِي الْمَثَا عَنْ قُولِكِ»⁴ .

وذكر النحويون أنَّ (على) تكون بمعنى (مع) كما في قوله تعالى: «وَأَتَى اِمَالَ عَلَى حَبِّيْرِ»⁵ وقوله تعالى: «وَإِنَّ رِئَكَ لِذِي مَغْرِيْرِ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ»⁶ ، ومجيء (على) بمعنى (من) كقوله تعالى: «إِذَا كَانُوا عَلَى النَّاسِ»⁷ وقوله تعالى: «لَفِي جَهَنَّمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ»⁸ ويستدلُّون على ذلك أيضاً بقول النبي (ص): ((احفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكت يمينك))⁹ .

فهذه المعاني التي ذكرناها كلها لم يكن من السهولة التمثيل لها لكونها غير مشهورة أو معروفة ، ولذا رفضها أكثر النحويين وردوها إلى المعنى الأصلي للحرف أما بالتأويل أو بتضمين الأفعال معاني أخرى مما يمكن أن يُفصح عنها بهذه الحروف ، وليس غايتنا الآن مناقشة أقوال النحاة في هذا الموضوع غير أننا نهتم بالحديث عن طريقة النحاة في اللجوء إلى الشاهد أو المثال في هذا الموضوع .

ثالثاً : الشواهد والأمثلة في حروفه المعاني

أحياناً يحرص النحويون على ذكر الشاهد إلى جانب المثل وفي هذا دلالة على أنَّ معنى هذا الحرف معروف ، والغرض من الجمع بينهما زيادة التوكيد والإيضاح وتقريب المفهوم النحوي ، ومن ذلك مجيء حرف الباء لمعنى السببية كما في الأمثلة (عَنْهُ بَنْبِيْهِ)¹⁰ و(بِنْعَمَةِ اللهِ وَصَلَّتْ إِلَيْهِ كَذَا) و (بِزَيْدِ فَعْلَتْ كَذَا)¹¹ و (لَفِيْتُ بِزَيْدِ الْأَسَدِ)¹ و (مَاتَ زَيْدَ بِالْجَوْعِ)² و (حَجَّتْ بِتَوْفِيقِ اللهِ)³ والى جانب هذه الأمثلة الشواهد ومنها قوله تعالى:

¹ - الأنبياء / 77

² - الأعراف / 38

³ - التوبة / 114

⁴ - هود / 53

⁵ - البقرة / 177

⁶ - الرعد / 6

⁷ - المطففين / 2

⁸ - المعارج / 29 - 30

⁹ - سنن الترمذى : 110/5 تحقيق . أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي . بيروت . وينظر . همع الهوامع :

^{28/2}

¹⁰ - المقرب : 224

¹¹ - المقصد في شرح الإيضاح : 826/2

«إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاِخْرَاجِ الْعَجَلِ»⁴ وقوله تعالى : «فَكُلَا أَخْذَنَا بِذِنْبِهِ»⁵. ومجيء الباء للظرفية بمعنى (في) كالأمثلة الآتية (فلان بمكة وفي مكة)⁶ و (زيد بالبصرة)⁷ و (جلست بالمسجد)⁸ و (أقمت بمكة) و (كنت بالبصرة)⁹ و هناك شواهد ومنها قوله تعالى: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِيَدِهِ»¹⁰ و قوله تعالى: «وَإِنَّكُمْ لَنَسْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ»¹¹ وبالليل قال المرادي (ت 749 هـ) : ((وهو كثير في الكلام))¹² ، ومن ذلك مجيء (عن) لمعنى (بدل) كما في المثال (حج فلان عن أبيه)¹³ ومن ذلك قوله تعالى: «لَا جُزْيَ لِنَفْسٍ عَنْ نَفْسٍ شَيْءًا»¹⁴ ، ومجيء اللام لمعنى الاختصاص كقولهم : (الجنة للمؤمنين) و (السرج للفرس) و (هذا الشعر لفلان) و من ذلك قوله تعالى : «إِنَّ لَهُ أَبَا»¹⁵ ، و قوله تعالى : «إِنْ كَانَ لَهُ إِخْرَجٌ»¹⁶ وغيرها من الشواهد .

ومعنى الجنس للحرف (من) معروف كقولهم : (هذا ثوبٌ من خرز) و (بابٌ من ساج)¹⁷ ، والشواهد كثيرة ومنها قوله تعالى: «فاجتبوا إل جسَّ مِنَ الْأَوْثَانِ»¹⁸ ، ومعنى انتهاء الغالية في الحرف (حتى) كقولهم : (سارَ النَّاسُ حَتَّى زَيْدٍ) و (قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ) و (سَرَثَ حَتَّى المَغْرِبِ)¹⁹ وكقوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»²⁰ وغيرها من المعاني التي عرفت واشتهرت في لسان العرب وكان باستطاعة النحاة التمثيل لها .

1 - مغني اللبيب : 139

2 - ارتشاف الضرب : 426/2 . همع الهوامع 21/2

3 - همع الهوامع 21/2:

4 - البقرة 54/

5 - العنكبوت 40/

6 - الأصول في النحو : 414/1

7 - المقرب : 224 . ارتشاف الضرب : 426/2

8 - الفوائد الضيائية : 325/2

9 - معاني الحروف : 36

10 - آل عمران 123/

11 - الصافات 137/ - 138.

12 - الجنى الداني في حروف المعاني . المرادي : 104 . تحقيق . طه محسن . مطبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل . 1976 م .

13 - ارتشاف الضرب : 448/2

14 - البقرة 48/

15 - همع الهوامع : 31/2

16 - يوسف 78/

17 - النساء 11/ .

18 - ينظر . همع الهوامع : 31/2

19 - الحج 30/ . وينظر . معاني الحروف : 97

20 - حروف المعاني . الزجاجي : 64 . تحقيق . علي توفيق الحمد . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . بيروت 1986 م

21 - الفدر 5/

رابعاً : الوجه الممتنع في حروف المعاني

تحدثنا في فصل سابق عن الوجه الممتنع وغير الجائز وذكرنا أن لعدم صحة بعض التراكيب أسباباً لعل منها ما يخص النحوئ نفسه واجتهاده وميله إلى مذهب لا يرتضي هذه التعبيرات فيكون حكمه صادراً عن اجتهاد أو بفعل الخلاف .

ولذا لا نستطيع أن نطمئن إلى الحكم النهائي للنحو على هذه التراكيب ، فمن النحو من حكم تأوياته لردّ أقوال الآخرين ولم يكن حكمه موضوعياً ، فكان دأب النحو البحث عن الجائز وغير الجائز في كل الأبواب النحوية ومنها موضوع الحروف ومعانيها ، ومن ذلك ما ذكره ابن السراج في علامات الاسم إذ يقول: ((إنه لا يجوز أن يُخبر عن الحرف كما يُخبر عن الاسم فلا يجوز أن نقول : (إلى منطلق) كما نقول : (الرجل منطلق) ولا (عن ذاتي) كما نقول: (زيد ذاتي) ولا يجوز أن يكون خبراً فلا يجوز أن نقول : (عمرو إلى) ولا (بكر عن)¹ .

وفي زيادة (من) اشترط النحويون أن تكون مسبوقة بكلام منفي كما في قوله تعالى: « ما لَكُمْ مِنْ رِغْيَرٍ »² وقوله تعالى: « فَمَا أُوجَنَتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَلِيلٍ وَلَا رَكَابٍ »³ ومن غير الجائز أن تأتي زائدة في الإثبات فلا يجوز عندهم (رأيت من رجل) إلا الأخفش الأوسط فاته أجاز ذلك واحتج بقوله تعالى: « يَغْسِلُكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ »⁴ وما زلتنا في معرض الحديث عن إيراد الشواهد والأمثلة ، وهنا نقول إن النحوئ لم تكن به حاجة إلى شاهد ؛ لأن المسألة معروفة ولما اعترضته مسألة الزيادة في الإثبات ذكر لها شاهداً ؛ لأنها قليلة ومختلفة فيها .

ويرى سيبويه أن (لولا) من حروف الجر ولا تجر إلا المضمرات نحو: (لولي) و(لولاك) و (لولاه) ولا يجوز المبرد هذا التركيب ويرى ((أنه لم يرد من لسان العرب))⁵ وهناك شاهدان ورد فيما هذا التركيب وهو قوله :

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دَمَانَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ

وقوله :⁶

وَكَمْ مُوْطَنٌ لَوْلَايٌ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَّةِ النَّوْقِ مِنْهُوِي

ولا يجوز عند ابن هشام أن تكون (إلى) بمعنى (مع) في هذا المثال (إلى زيد مال) بمعنى : مع زيد ، مع إيمانه بصحة هذا المعنى لهذا الحرف في قوله تعالى: « من أنصاري إلى الله »⁸ وقول العرب : ((الذود إلى الذود إيل))¹ ولا يرتضي ابن هشام مجيء (إلى) بمعنى (

¹ - الأصول في النحو : 40/1

² - الأعراف / 59

³ - الحشر / 6

⁴ - الأحقاف / 31

⁵ - شرح ابن عقيل : 7/3

⁶ - الشاهد لعمرو بن العاص . ينظر . شرح ابن عقيل : 7/3

⁷ - البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص . ينظر . المصدر نفسه .

⁸ - آل عمران / 52

في) كما في قوله تعالى: « ثم بِدْعَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »² قال : ((لو صَحَّ مجِيءُ (إلى) بمعنى (في) لجاز : (زَيْدٌ إِلَى الْكُوفَةِ) ...))³ ويبدو أنَّ ابن هشام لا يرتضي القياس على هذا المعنى ولا يعني أنه منكر له . ومجيء الكاف الاسمية المرادفة لمعنى (مثل) لا يكون ذلك عند النحاة إلا في لغة الشعر ، وجوزه بعضهم في الاختيار في نحو : (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ) على جعل الكاف في محل رفع و (الأسد) محفوظاً بالإضافة ، وغير هو لاءُ ردَّ هذا القول قائلًا : ((لو كان الأمر كما زعموا لسمِعِ في الكلام مثل: (مرْزُتْ بِكَالْأَسَدِ) ...))⁴ . ورفض أكثر النحوين البصريين مجيء (على) بمعنى (عن) كما في قول الشاعر :

إذا رضيَتْ عَلَيَّ بُنُوْقُشِيرِ لعمرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رضاها⁵

وبمعنى (مع) كما في قوله تعالى : « وَاتَّى الْمَالَ عَلَى حَبْنَهُ »⁶ وبمعنى (من) نحو قوله تعالى: « وَذَاكَالَا عَلَى النَّاسِ »⁷ وبمعنى (في) كقوله تعالى: « وَاتَّبَعُوا مَا تَنَاهَا الشَّيَاطِينُ عَلَى مَلِكِ سَلِيمَانَ »⁸ وحاجتهم في ذلك أنه ((لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول : (ولَيْتَ عَلَيْهِ) أي عنه ، و (كَتَبْتُ عَلَى الْقِلْمِ) أي به ، و (جَاءَ زَيْدٌ عَلَى عَمِرٍو) أي معه ، و (الدَّرْهَمُ عَلَى الصَّنْدُوقِ) أي فيه ، و (أَخْذَتْ عَلَى الْكَيْسِ) أي منه))⁹ .

خامساً : المعاني الحقيقة والمجازية

الحقيقة والمجاز من المسائل التي بحثها النحويون في هذا الباب واستعنوا بالأمثلة لإيضاح هذه المعاني ، وقد عدُوا المعاني المجازية للحروف ضرباً من التوسيع فيها ، ومن ذلك معنى الابتداء للحرف (من) وهو ابتداء الغالية نحو : (سَرَّتْ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ) فـ ((قد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة))¹⁰ ثم يأخذ هذا المعنى مجرى آخر وهو أشبه بمجرى الأمثل ، ومن ذلك ابتداء الكتب (الرسائل) بالعبارة (مِنْ مُحَمَّدٍ إِلَى عَمْرُو وَصَيْهُ)¹¹ و (مِنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى زَيْدٍ)¹² والممعنـى ((أن ابتداء الكتاب من عبد الله)) و (مِنْ فَلَانٍ إِلَى

¹ - مغني الليب : 104

² - الجاثية 25/

³ - مغني الليب : 104

⁴ - مغني الليب : 239

⁵ - الشاهد للقحيف بن سليم العقيلي . ينظر . خزانة الأدب : 247/4 . شرح ابن عقيل : 25/3

⁶ - البقرة / 177

⁷ - المطففين / 2

⁸ - البقرة / 102

⁹ - همم الهوامع : 28/2

¹⁰ - المقتصب : 136/4

¹¹ - مقمة في التحو : 47

¹² - المقتصب : 137/4

فلان) و (أخْرِيَ اللَّهُ الْكَادِبِينَ مِنِي وَمِنْكَ) ^١ ومنه قولهم : (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمِّ رُوْ) أي ابتداء فضلُه من فضل عمره ^٢ .

و الحرف (في) له معنى حقيقي و هو الظرفية فيكون للشيء كالوعاء الذي يشتمل عليه ويحويه نحو (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) و (زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ) ^٣ ولكنَه يتجاوز هذا المعنى في قولهم: (هُوَ فِي حَالٍ حَسَنَةً) ^٤ ، وقولهم: (فَلَانْ يَنْظَرُ فِي الْعِلْمِ) و (زَيْدٌ يَنْظَرُ فِي الْعِلْمِ) ^٥ ، كأنَ العلم اشتمل عليه ، وقولهم: (فَلَانْ يَنْظَرُ فِي الْعِلْمِ وَأَنَا فِي حَاجَتِكَ) ^٦ ، ويقدم ابن هشام للمعنى المجازي شاهداً وهو قوله تعالى: « وَ لَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حِيَاةٌ يَا أُولَئِكُ الْأَلْبَابُ » ^٧ و مثلاً مصنوعاً وهو قوله : (أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إِصْبَعِي وَالْقَلْنِسُوَةَ فِي رَأْسِي) ^٨ وقولهم : (النِّجَاهُ فِي الصِّدْقِ) ^٩ .

ومن معاني الباء الحقيقة هو الاستعانة نحو (كَتَبْتُ بِالْقَلْمَنْ) و (قَطَعْتُ بِالْمَدِيَةِ) ^{١٠} ، وأما المعنى المجازي فيتمثل بقولهم : (خَضَتُ الْمَاءَ بِرْجْلِي) ^{١١} ، ومعنى الاستعلاء هو المعنى الحقيقي للحرف (على) نحو (جَلَسْتُ عَلَى الْكَرْسِيِّ) ثم يجري مجرى الأمثال فيتتوسع فيها فيقال : (أَمْرَرْتُ يَدِي عَلَيْهِ) و (مَرْرَتُ عَلَى فَلَانْ) و (عَلَيْنَا أَمْرِيرٌ) و (عَلَيْهِ دَيْنٌ) ^{١٢} ؛ لأنَه شيء اعتلاه كما يقول ابن السراج ، وقولهم : (عَلَى أَخِيكَ ثُوبٌ سَرِيرٌ) ^{١٣} وقولهم : (عَلَيْهِ دَيْنٌ) يقول ابن عصفور هي بمعنى (فوق) حقيقة أو مجازاً ... لأنَ الدين قد قهره ، والقهر علوٌ ^{١٤} .

ومن معاني الباء أيضاً الإلصاق وهو على نوعين : حقيقي كقولهم: (أَمْسَكْتُ الْحِبَلَ بِيَدِي) ^{١٥} و (أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ) ^{١٦} وقولهم : (وَصَلَّتُ هَذَا بِهِذَا) ^{١٧} ، وله تعبير مجازي وهو قولهم: (مَرْرَتُ بِزَيْدٍ) ^{١٨} و (لَصَقْتُ بِهِ) و (أَشَمَّتُ بِهِ النَّاسَ) ^{١٩} .

^١ - الأصول في النحو : 409/1

^٢ - معاني الحروف : 97

^٣ - المقتضب : 4/139 . شرح ابن عقيل : 21/3

^٤ - المقرب : 221

^٥ - معاني الحروف : 96

^٦ - ارتشف الضرب : 446/2

^٧ - البقرة / 179

^٨ - مغني اللبيب : 223

^٩ - الفوائد الضيائية : 2/223

^{١٠} - الأصول في النحو : 413/1

^{١١} - ارتشف الضرب : 426/2 . همع الهوامع : 21/2

^{١٢} - الأصول في النحو : 226/2

^{١٣} - مقدمة في النحو : 47

^{١٤} - المقرب : 220

^{١٥} - المع في العربية : 157

^{١٦} - مغني اللبيب : 137 . أوضح المسالك : 135/2

^{١٧} - ارتشف الضرب : 426/2

^{١٨} - المقتضب : 142/4 . مغني اللبيب : 137 . ارتشف الضرب : 426/2

^{١٩} - المقتضب : 142/4

ومن المعاني المشهورة لحرف اللام هو الملك نحو (المال لزيد واللام لك والعبد) و (المال لقاسيم) و (الجلباب للجارية) و (هذا الشاعر لفلان)¹ ، أما المعنى المجازي ويسمى بـ (شبه الملك) فيتمثل في الأمثلة الآتية (الجل للفرس) و (هذا العسل له حلاوة صادقة) و (السرج للدابة) و (لزيد عم هو لعمرو حال)² .

سادساً : المعاني الغريبة والنادرة

ذكر النحويون معاني أخرى للحروف وصفوها بالندرة والغرابة ، ويبدو أنَّ هذه المعاني لم تكن معروفة لا عند المتقدمين ولا المتأخرین وأغلب الظن أنها من مبتدعات النحويين ، ولاسيما إذا لاحظنا الكلام الذي يحتاج به النحاة فهو من كلام الدارسين ، أي من الأمثلة المصنوعة ، فلا يستبعد أن يكون النحاة هم الذين وضعوا هذه المعاني كما وضعوا لها الأمثلة ، ومن ذلك ما يشير إليه ابن هشام من معنى لحرف (على) وهو الاستدراك والإضراب نحو (فلان يدخل النار لسوء صنيعه ، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى) ويستشهد البيتين الآتيين :

بكلِّ تداوينا فلم يُشفَّ ما بنا على أنْ قُرْبَ الدار خيرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ثم قال :

على أنْ قُرْبَ الدار ليس بنافع إذا كانَ مَنْ تهواه لِيُسَبِّ بذِي وَدٍ³

أبطل بر (على) الأولى عموم قوله : (لم يُشفَّ ما بنا) فقال (بلَّى إِنَّ فِيهِ شفاءً مَا) ثم أبطل بالثانية قوله : (على أنْ قُرْبَ الدار خيرٌ مِنَ الْبُعْدِ)⁴ ، وهذا المعنى في الحقيقة من اجتهادات ابن هشام ولم يقل به غيره من النحاة ولاسيما أصحاب كتب معاني الحروف ، وإذا كان ابن هشام يجري في مضمار البصريين ، فهو لا يرتضون المعاني الأخرى للحرف (على) كمجئها بمعنى المعية والمصاحبة مع وجود الشواهد ، فكيف يرتضون مثل هذا المعنى ؟ .

ومن المعاني الغريبة وغير المألوفة التي حكم عليها ابن هشام بالشذوذ مجيء الحرف (إلى) اسمًا وهو ما قال به ابن الأنباري نحو : (انصرفت مِنْ إِلَيْكَ)⁵ ، ويبدو أنَّ ابن الأنباري قاسه على الحرف (على) التي تكون حرفًا واسمًا وفعلاً فيمكن أن يقال في (على) الاسمية (غدُوت مِنْ عَلَيْكَ) و (جئْتُ مِنْ عَلَيْهِ) بمعنى من فوقه⁶ ، وكقول مزاحم بن الحارث العقيلي :

غدُوت مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظمُونَهَا تصلُّ وَعَنْ قِيسٍ بِزِيزَاءِ مجَهِلٍ⁷

ومن المعاني النادرة ما ذكره ابن هشام ناقلاً عن ابن مالك معنى الاستعانة للحرف (عن) ويتمثله بالمثال الآتي (رميَتُ عن القوس) كما يقولون : (رميَتُ بالقوس)⁸ ، فـ (عن) هنا

¹ - الأصول في النحو : 413/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 826/2 . اللمع في العربية : 157 . ارتشاف الضرب : 433/2 . همع الهوامع : 31/2 . الفوائد الضيائية : 325/2

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 826/2 . أوضح المسالك : 131/2 . همع الهوامع : 31/2 . ارتشاف الضرب : 433/2

³ - الشاهدان لعبد الله بن الدمينة . ينظر ديوانه : 82 تحقيق . راتب النفاخ . دار العروبة . مصر . 1959 . وينظر . مغني اللبيب : 193

⁴ - مغني اللبيب : 193

⁵ - المصدر نفسه : 159

⁶ - مغني اللبيب : 159 . وحروف المعاني . الزجاجي : 23

⁷ - الشاهد في خزانة الأدب : 253/4 . الكتاب : 310/2 . المقتصد : 55/3 . شرح المفصل : 38/8 . شرح ابن عقيل : 28/2

⁸ - مغني اللبيب : 198 . الجن الداني في حروف المعاني : 263

بمعنى الباء في إفادة معنى الاستعانة ، وقد أنكره الحريري^١ . ويبدو أنَّ هذا المعنى وغيره من المعاني التي تتعاقب على الحرف الواحد هو من نتائج الدراسات اللهجية ومن أقاليم متعددة وهذا ما تؤيده حكاية الفراء عن العرب أنهم يقولون : (رميَّ عن القوس وبالقوس وعلى القوس)^٢ ، أي إنهم يجعلون (على) أيضاً لمعنى الاستعانة وهو من المعاني النادرة ، ولكن الحقيقة التي يرکن إليها أنَّ هذه المعاني جاءت بفعل استعمال القبائل ، فكل قبيلة تستعمل هذا الحرف لهذا المعنى أو ذاك وإلا من المعروف أنَّ المعنى المشهور لهذا الحرف هو المجاوزة وهو أشهر معانيه كما في مثاليهم (رميَّ عن القوس) ؛ ((لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده))^٣ ، وقد خرج عن هذا المعنى إلى الاستعانة قوله تعالى: «ما ينطقُ عن الهوى»^٤ أي به ، وقول أمرى القيس :

تصدُّ وتبدي عن أسليل وتنقي بنازرةِ مِنْ وَحْشٍ وجراً مُطْفِلٌ^٥

ومن المعاني التي عَدَّها ابن هشام غريبةً مجيء حرف الكاف لمعنى (المبادرة) وذلك إذا اتصل بـ(ما) وليس لهم في هذا المعنى سوى الأمثلة نحو (سِلْمٌ كَمَا تَدْخُلُ) و (صَلَّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ)^٦ ، وقد عَدَّ ابن هشام هذا المعنى (غريباً جدًا)^٧ ، وهو معنى لم يسجله غير ابن هشام ثم نقله عنه السيوطي^٨ .

ويستفاد من مجلل هذه المسائل أمور ، منها : أنَّ أكثرها تمثلت في الأمثلة المصنوعة وهي كلام الدارسين الذي لا يرکن إليه في إثبات قاعدة أو معنى من المعاني ، والأمر الآخر يلاحظ أنَّ هذه المعاني الغريبة لم تعرف عند المتقدمين ولا المتأخرین ، وأنها في أغلب الظنِّ مما ابتدعه النحويون وليس لها واقع منطوق .

سابعاً : التسمية بالحروف

وهذه النزعة ظهرت عند النحاة حين تحذوا عن الاسم والفعل وأعني بها التسمية بالحرف ، وقد ظهر هذا في باب الحكاية الذي أغروا به وبالبحث عن آثار العوامل المختلفة بظهور الحركات الإعرابية وتعاقبها على آخر الكلمة وأثر العوامل في ذلك كلَّه ، فذكروا من ذلك جملًا في أمثلة مصنوعة ومن ذلك قولهم : ((إنْ سميَت بحرف عطف ومعطوف حكته على حسب الموضع الذي نقلته منه فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك : (قام عمرٌ وزيدٌ) : (خرجَ وزيدٌ) و (رأيَتْ وزيدٌ) و (مررتْ بوزيدٌ)^٩ ، ومن ذلك ما يقررون في هذا الباب

^١ - ينظر . درَّة الغواص في أوهام الخواص . الحريري : 169 – 170 الطبعة الأولى . مطبعة الجوانب . القدسية . استانبول 1299هـ .

^٢ - الجنى الداني في حروف المعاني : 263

^٣ - المصدر نفسه : 261

^٤ - التجم 3/

^٥ - شرح ديوان أمرى القيس : 149 جمع . حسن السندي . الطبعة الخامسة . دار الاستقامة . مصر 1930 وينظر . حروف المعاني . الزجاجي : 74

^٦ - مغني الليب : 237 وينظر . هم الهوامع : 30/2

^٧ - مغني الليب : 237

^٨ - ينظر : هم الهوامع : 237

^٩ - المقرب : 325

و هو التسمية بحرف جر و مجرور فإن كان الحرف على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف علة فإنه يُحکى لا غير نحو (زيد) و (في زيد) وإن كان ثانيهما حرفًا صحيحًا أو كان على أزيد من حرفين جاز فيه وجهاً بالإعراب والحكاية ومن ذلك الأمثلة (جاءني من زيد) و (رأيَتْ منْ يومين) ^١ .

ومن ذلك التسمية بالحرف الناصب ومنصوبه كما في المثال (قام إن زيداً) و (رأيَتْ إن زيداً) و (مرزَتْ بإنْ زيداً) و حكمه الحكاية كما هو واضح من الأمثلة ^٢ .
وما كان على حرف واحد أجازوا فيه الإعراب بزيادة حرف عليه من جنس حركته ثم يزاد عليه حرف آخر يماثله ويدغم الأول في الثاني ويعرب فيقولون في أمثلتهم : (جاء بي زيد) و (رأيَتْ بي زيد) و (مرزَتْ بيِّ زيد) ^٣ ، وما كان على حرفين الثاني منها صحيح فيجوز فيه الحكاية والإعراب نحو : (جاءَ مِنْ زيد) و (رأيَتْ مِنْ زيد) و (مررتْ بِمِنْ زيد) ^٤ ، وفي الأمثلة نفسها تظهر حروف على أنها أعلام لذوات نحو أمثلتهم (جاءَ لَوْ وَكِيْ) و (رأيَتْ لَوْ وَكِيْ) و (مررتْ بِلَوْ وَكِيْ) و (جاءَ مِنْ وَعْنُ) و (رأيَتْ مِنْ وَعْنُ) و (مررتْ بِمِنْ وَعْنُ) ، وقد أشرت سابقاً إلى أن هذا الموضوع من مبدعات النحاة وأن أمثلته تمثل جزءاً من التمارين غير العملية التي أطّل النحاة فيها بغية اختبار الطلبة .

^١ - المصدر نفسه .

^٢ - ارشاف الضرب : 449/1

^٣ - المصدر نفسه .

^٤ - المصدر نفسه .

الفصل الخامس

**مظاهر البيئة العربية في المثال
النحوي المصنوع**

**المبحث الأول : الجانب الاجتماعي
في المثال النحوي المصنوع**

**المبحث الثاني : الجانب الديني في
المثال النحوي المصنوع**

**المبحث الثالث : الجانب الاقتصادي
في المثال النحوي المصنوع**

أدركت الدراسات الحديثة مؤخراً عوامل أهمية اللغة ولعلَّ من أهمها أنَّ اللغة ليست وسيلة أو رموزاً فقط كما كان ينظر إليها ، بل هي آداب وتقالييد وعادات وطرق تفكير ووسائل تعبير ولوحن من ألوان الشعور وفلسفة في الحياة .

إنَّ الدراسات الحديثة في علم اللغة أثبتت أنَّ اللغة هي حياة الأمة وجودها وأنها في الحقيقة تعرض وجوه المجتمع المختلفة وعلى ذلك فأنَّ تتبين من دراسة اللغة الكثير من الآداب والعادات التي تسود مجتمعاً ما ، و تستطيع أن تتعرف الطرق التفكيرية التي يتبعها أفراده وتستدل على خفايا شعورهم من طرق تعبيرهم ، ولم يكن بعض العلماء مغالين حين عدوا اللغة أصدق سجل لتاريخ الأمم والشعوب إذا ما أحسن تتبع مراحل تطورها ودراسة خصائص كل مرحلة من مراحلها .

إنَّ التراكيب والألفاظ التي استعملت في الحقبة الجاهلية تصور لنا خصائص ذلك العصر ومنها عادات وتقالييد ونشاط اجتماعي ووجوه حضارية مختلفة وكذلك الفاظ العصور الإسلامية وتراثها تعكس هذه الوجهة المختلفة ، بل نجد آثار ازدهار الحضارة التي مرت بها الأمة يومذاك بينما واضحًا في تلك التراكيب والألفاظ التي استعملت في تلك الحقبة .

ولللغة - آية لغة - ثلات خواص :

1- فاللغة في كل مجتمع نظام عام يشتر� الأفراد في اتباعه ويستخدمه أساساً للتعبير عما يجول في خواطرهم وفي تفاصيلهم بعضهم مع بعض .

2- واللغة ليست من الأمور التي يصنعنها فرد معين أو أفراد معينون ، وإنما تختلفها طبيعة الاجتماع ، وتبعد عن الحياة الجمعية وما تقتضيه هذه الحياة من تعبير عن الخواطر وتبادل للأفكار وكل فرد مثلاً ينشأ فيجد بين يديه نظاماً لغويًا يسير عليه مجتمعه فيتقاهم عنه تلقياً بطريق التعلم والتقليد كما ينافي عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى .

3- واللغة من الأمور التي يرى كل فرد نفسه مضطراً إلى الخضوع لما ترسمه من قوانين وأصول لا ينبغي له الخروج عنها ولا أن يخترع لنفسه نظاماً أو لغة يتفاهم بها فان عمله هذا يصبح ضرباً من ضروب العبث العقيم ولا يجد من يفهم حديثه أو طريقة لنشر مخترعه¹ .

فاللغة ظاهرة اجتماعية ، وبسبب هذه العلاقة بين اللغة والمجتمع ((أصبح جزء من المباحث اللغوية يدرس في علم الاجتماع وهو أمر دعا إلى أن يتفرع من علم الاجتماع علم جديد آخر بالاستقلال والتطور يدعى علم اللغة الاجتماعي هدفه الكشف عن العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية ، وأثر تلك الحياة في الطواهر اللغوية المختلفة))² ، ومن هنا تتبين لنا أمور ، منها : أنَّ اللغة نظام للتعبير عن الأفكار المختلفة ، وهي ذات طبيعة اجتماعية ، ويُخضع لنظامها كل الأفراد .

إذن هذه العناصر الثلاثة تمكناً من الكشف عن الأنظمة والقوانين الحياتية التي كان يخضع لها المجتمع بما أنه يتبع نظاماً صوتياً واحداً وتراكيب لغوية منطقية تستعمل بشكل متبادل بين أفراده ومن خلال ذلك تعرف جوانب كثيرة من حياة الإنسان الذي يتبع هذا النظام اللغوي ومنها الجوانب الاجتماعية والدينية والحضارية والاقتصادية ، فكل هذه الجوانب لها مفردات وتراكيب يكثر تداولها بين الأفراد تعكس هذه الجوانب .

¹ - ينظر : اللغة والمجتمع . د . علي عبد الواحد وافي : 24 . الطبعة الثانية . دار إحياء الكتب العربية . 1951 .

² - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 48 . وينظر . اللغة والمجتمع :

إنَّ الكلمات والتركيبات المتوازنة كثير ما تكون أداة لمن يريد أن يؤرخ لشعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات وهذا ما نلاحظه عند كثير من الكتاب والباحثين ولاسيما الاجتماعيون الذين يتبعون تلك الألفاظ والعبارات ويستشفون منها مرحلة من مراحل ذلك المجتمع سواء كان على المستوى الحضاري أم الديني أم العادات الاجتماعية وغير ذلك .

لقد استقصى الباحث جملة كبيرة من الأمثلة النحوية المصنوعة التي هي جزء من كلام الدارسين الذين عاشوا في حقب مختلفة وعلى مِنْ القرون ابتداء من القرن الثاني عصر التأليف حتى عصرنا الحاضر ، فان هؤلاء صنعوا تلك الأمثلة التي تصور جوانب مما ذكرنا يمكن أن تعكس لنا بصدق بعض الحقائق أو هي أقرب إلى تلك العصور مما كان يجري فيها من أنشطة مختلفة ومن تلك الحقب والمراحل ، وسنعرض هنا أمثلة نحوية مصنوعة من تلك المراحل الزمنية المختلفة ولثلاثة جوانب : الأول الجانب الاجتماعي والثاني الجانب الديني والثالث الجانب الحضاري والاقتصادي .

المبحث الأول

المبحث الاجتماعي

سبق القول إنَّ اللغة أصدق سجل لتاريخ الأمم والشعوب وإنها تعكس ثقافة المجتمع الذي يستعملها وتعبر عن حاجاته وتكشف عن مظاهر الحياة فيه على مرِّ الحقب والمراحل التي يقطعها .

وسيورخ الباحث من خلال هذه الأمثلة النحوية المصنوعة للمجتمع العربي لنتعرف طبيعته، فالطابع الغالب على هذا المجتمع هو (البداوة) وهي مرحلة بدائية عاش فيها المجتمع وهي سابقة لكل مراحل الازدهار التي مرت بها الأمة فيما بعد . هذه المرحلة تتجسد في أمثلة النحوين من خلال جانبين :

الأول الرحلة ، والآخر القيم الاجتماعية .

إنَّ الترحال الدائم دأب العربي في وسط تلك الصحراء المعروفة بخشونتها وفتسانتها وشدة حرَّها وأثر ذلك في نفوس ساكنيها ، كل ذلك من أجل طلب الماء الذي يعدُّ المصدر الأول لحياتهم وحياة حيواناتهم ومن هنا نجد تكراراً ملحاً لتلك الجمل التي تحوي هذا المضمون عند النهاة نحو قولهم: (ألا ماء فأشربه)¹ أو (لاماء ماء بارداً)² و(يا للماء)³ وهذه العبارة تذكر في باب التعجب الذي يوضح عن الحالة الانفعالية حين يرون ماء كثيراً، أما قولهم (ألا ماء بارداً)⁴ فيوضح عن حرارة الشمس التي يكابدونها في تلك الصحراء ويكترون برماليها ، لذا تجدهم يطلبون الماء البارد الذي يعدُّ نعمة كبيرة في حياة إنسان ذلك العصر . ومن هنا نستطيع أن نقف على سرِّ الآيات القرآنية التي خاطبت إنسان ذلك العهد التي صورت له هذا الأمر كما في قوله تعالى (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)⁵ والآيات الكثيرة التي تصور الجنَّة التي تجري من تحتها الأنهر ، ونستطيع أن نعرف القيمة الاجتماعية لمن يملك بئراً في ذلك الوقت من خلال المثال (حَفَرْتُ وسْطَ الدَّارِ بئراً)⁶ ، ومعرفة أثر الفاجعة فيمن حفر بئراً وقد هدم مجتمعه كما في المثال الذي يتكرر عند النهاة في باب الندبة (وَمَنْ حَفَرَ بئراً زَمْرَدَاه)⁷ .

وتتصحَّ معالم البداوة من خلال وقتها عندهم فكثيراً ما يكرر النهاة هذا المثال الذي يبين أفضل أوقاتها وهو قوله : (الْبَدَاوَةُ أَطْيَبُ مَا تَكُونُ شَهْرِيْ رَبِيعٌ أَوْ شَهْرِ رَبِيعٍ)⁸ ، ففي هذه الحقبة تخرج الأرض كلها وتكون جبابها ممتلئة بالماء فيتنعم البدوي بالماء والخضراء .

وترافقهم في ترحالهم حيواناتهم ولعل أهمها الفرس والناقة ، أما الفرس فيذكُر في عرض أسهل المفاهيم النحوية ، فأول ما يذكُر النحوَي تقسيمات الكلام يذكُر الاسم ومن أمثلته (الفرس والرجل والحجر) فهذه معالم من بيته يشاهدها ويحتكُ بها مباشرة في كل أوقاته ويدركون أنواعاً لهذا الحيوان من جهة صفاتِه وأنواعه كالأمثلة الآتية

(بعثَ بِفَرَسٍ أَشَهَبَ) و (رَكِبَ فَرِسًا أَخْضَرَ) و (هَذَا فَرِسٌ أَبْلَقُ)⁹ .

¹ - الكتاب : 23/3

² - المصدر نفسه : 289/2

³ - الكتاب : 217/2 . الأصول في النحو : 353/1 . المقتصد : 788/2 . شرح المفصل : 131/1

⁴ - الواضح في علم العربية : 196

⁵ - الآتيباء 30/

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 128/2

⁷ - الكتاب : 228/2 . شرح المفصل : 14/2

⁸ - الكتاب : 402/1

⁹ - الواضح في علم العربية : 148

وأما الناقة فهي مصدر من مصادر عيشهم تتكرر في أمثلتهم ولعلَّ من أوضحتها قولهم : (أذكرَ أنْ تلَدَ ناقَةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَنْثِي)¹ ، ثم يكون وقت حلها توقيتاً لبعض شؤونهم ويوضح ذلك المثال الآتي (انتظرتَ حلبَ الناقة) .²

وهناك حيوانات ألغوها في بيئتهم وكثُرت في أمثلتهم ومنها (البعير والشاة والثور والحمار) ولعلَّ أكثرها دوراناً (الحمار) الذي شغل مساحة كبيرة من أمثلة النحاة ومنها قولهم : (قامَ القومَ إِلا بعيراً)³ ، وقولهم : (ما جاءني أحدَ إِلا حماراً)⁴ ، وأكثر ما يتكرر في باب الاستثناء ، وأدخله النحويون في باب الترخيص مع فقهه لشروط هذا الباب فهو ليس بعلم في الأقل وهو الشرط الأساسي والمهم في هذا الموضوع فقالوا (يا حما) ، وأدخلوه في باب (أ فعل) التفضيل فقالوا (حمارُكَ أَفْرَهُ الْحَمِيرِ)⁵ .

ويذكر إلى جانب ذلك العامل على (الجمال) في باب الوصف بالنسبة نحو (مرزٌ برجُل جمَال)⁶ ، ولعلنا لا نشعر أهمية هذه الحيوانات كما هي لدى العربي في تلك العصور إذا ما عرفنا أنها تشكل أهم وسانط نقفهم في ترحالهم ، ومن هنا لا نشعر بأهميتها اليوم في أمثلة النحو المعاصر بل انحرست منها وحلَّ محلها وسانط آخر كالسيارة والقطار والطائرة .

وفي الجانب الآخر نجد مجموعة من حيوانات خافوها ومنها (الأسد والضبع والذئب والحيثة) ؛ ولأن صفة الافتراض ملزمة لهذه الحيوانات فقد وردت كثيراً في باب التحذير نحو (الأسد) والأسد) وكذلك في جواب (لا) النافية كالمثال الذي يتردد بكثرة عند كل النحاة وهو قولهم : (لا تدنُ منَ الأسدِ يأكلُك)⁷ وورد في باب التحذير (الحياة الحية)⁸ ، ولعلَّ هذه الأمثلة تشير إلى وجود هذه الحيوانات يومذاك في أنحاء الجزيرة العربية بكثرة وليس كما هو الحال عليه اليوم ، فقد انقرضت ولم يبق لها أثر ، ونستطيع أن نلمس هذه الحقيقة من خلال الآف الألفاظ التي وضعوها لتلك الحيوانات التي تبين صفاتها وأسماءها وفي ذلك دليل على كثرة وجودها ومشاهدتهم لها .

أما المواقف التي كان يستعين بها البدوي على ضبط بعض مواعيده وشؤون حياته التي لها علاقة بأيام محددة فهي واضحة في الأمثلة النحوية ومنها تلك التي تفصح عن المسافات التي كان يقطعها العربي في رحلاته ، فعند الحديث عن الاستفهام بـ(كم) التي توضح العدد أو عند حديثهم عن حذف عامل الظرف يقولون : (كمْ سُرْتَ ؟) فيكون الجواب (شهرين أو شهراً أو يوماً)⁹ ، فهذه المسافات الزمنية توضح مقدار ما يقطعه في رحلته كما عهداً لهم يقولون : مسيراً يوم أو يومين أو شهرين ، ومثل ذلك قولهم : (مضىَتِ السَّنَةُ إِلَى بَغْدَادَ)¹⁰ ، أو تقرن تلك الأوقات بأحد مواسم الشمار أو بظهور الشمس أو القمر وغير ذلك كما في مثالهم (آتِيكَ إِذَا احْمَرَ البُسْرُ وَإِذَا طَلَعَ الشَّمْسُ)¹¹ ، وأحياناً يؤرخون أيامهم بأحداث لها أثر في نفوسهم لما

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 554/1

² - المطالع السعيدة . السيوطي : 416/1

³ - شرح الأشموني : 142/2

⁴ - المقتصد : 412/4

⁵ - شرح المفصل : 4/3

⁶ - الأصول في النحو : 25/2

⁷ - الكتاب : 97/3 . المقتصد : 83/2

⁸ - مقدمة في النحو : 82

⁹ - الأصول في النحو : 190/1

¹⁰ - المقتصد في شرح الإيضاح : 632/1

¹¹ - شرح المفصل : 17/3

أنزلته بهم من شدة وقسوة كما في الأمثلة الآتية يقولون : (جئتك إِذْ الْحَجَاجُ أَمِيرٌ) و (أتَيْتَكَ زَمْنَ الْحَجَاجِ أَمِيرًا وَعَبْدَ الْمَلِكِ خَلِيفَةً) ^١ .

أما جانب القيم الاجتماعية التي يتحلى بها العربي فتمثل بكثير من الصفات ولعل أهم ما يناسب تلك البيئة القاسية الفروسية وهي صفة ملزمة لإنسان ذلك العصر ، ومن الأمثلة عندهم قولهم : (هذا أول فارسٍ مقبل) و (هذا أولٌ فارسٌ شجاعٌ مقبل) ^٢ و (يا لك فارساً) ^٣ و قولهم : (أَكْرَمْ بِهِ فَارسًا) ^٤ و (لقيتْ خمسينَ فارسًا) ^٥ و قولهم في التعجب : (اللَّهُ دَرُّهُ فَارسًا) ^٦ ومن ذلك احتفاوهم ببطالهم الذين عرفوا في هذا الموضوع ومنهم (تأبٰط شرا) كما في المثال (يا تأبٰط شرًا المقدام) ^٧ ، وفي مقابل ذلك نلحظ ذما لكل من يتخاصس عن حضور الحرب ومنها المثال (قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جِبْنًا) ^٨ ، وكثيراً ما يؤكدون هذا المعنى من خلال استعمال الأفعال الدالة على ذلك ومنها (يغزو وضرب ومشتقاتها ويخشى ويقتل) ، كقولهم : (هو يغزو) وقولهم : (القتالُ يوْمُ الْجَمْعَةِ) وربما كان ذلك سبباً في سرورهم كما في المثال الذي يذكرونـه في باب الحال (سرَّنِي ذَهَبُكَ غَازِيًّا) ^٩ ، كذلك يظهر المثال النحوـي حبهـم للسلم والسلام في قولهم : (شَهَدَتِ الْحَرْبُ إِيقَاعًا لِلصَّلْحِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ) ^{١٠} . وربما وجداـهم يفخرونـ بطبيعة سيوفـهم كما في الأمثلة الآتية (مرْزُتْ بِرَجُلٍ مُفَضَّلٍ سِيفُهُ) ^{١١} و (مرْزُتْ بِرَجُلٍ فِضَّلَ حَلِيَّةَ سِيفِهِ) ^{١٢} .

ومن صفاتـ إنـسانـ ذـاكـ العـصـرـ التيـ عـرـفـ بـهـاـ فـيـ جـمـيعـ مـراـحلـهـ التـزـامـهـ عـرـوبـتـهـ وـفـخرـهـ بـانتـسابـهـ إـلـىـ قـبـائلـ الـعـربـ الـأـصـيلـةـ كـمـاـ فـيـ الـأـمـثـلـةـ الـآـتـيـةـ (هـذـاـ عـرـبـيـ مـحـضـاـ) وـ (هـذـاـ عـرـبـيـ قـلـباـ) ^{١٣} وـ (هـذـهـ بـنـوـ تمـيمـ) وـ (هـذـهـ بـنـوـ سـلـولـ) وـ (هـذـهـ أـسـدـ) ^{١٤} وـ (جاءـ قـرـيشـ) ^{١٥} وـ قولـهمـ (مرـزـتـ بـرـجـلـ هـاشـمـيـ وـ بـرـجـلـ عـرـبـيـ) ^{١٦} .

ومن صـفـاتـهـ حـبـهـ لـلـجـودـ وـالـكـرـمـ ، وـمـنـ ذـاكـ قولـهمـ : (كـلـمـةـ حـتـىـ يـأـمـرـ لـيـ بـشـيءـ) ^{١٧} ، وـفـيـ بـابـ الاـخـتـصـاصـ يـرـدـ مـثـالـهـ المشـهـورـ

^١ - المصدر نفسه : 16/3

^٢ - الكتاب : 110/2

^٣ - الكتاب : 237/2

^٤ - الأصول في النحو : 308/1

^٥ - الواضح في علم العربية : 102

^٦ - شرح الأشموني : 639/2

^٧ - أوضح المسالك : 77/3

^٨ - المقتضى : 667/1

^٩ - شرح الأشموني : 560/2

^{١٠} - الفوائد الضيائية : 376/1

^{١١} - الكتاب : 27/2

^{١٢} - المصدر نفسه : 23/2

^{١٣} - المصدر نفسه : 120/2

^{١٤} - المصدر نفسه : 416 - 247/3

^{١٥} - المقتضى : 361/3

^{١٦} - الأصول في النحو : 25/2

^{١٧} - الكتاب : 17/3

(نحن - العرب - أقرى الناس للضيوف)¹ ، ومثالهم الآخر المشهور (ما تأتينا فنكرك) ، ويشبهون ببعضهم بأجواد العرب المشهورين أمثال (حاتم الطائي) ، فيذكرون المثال الآتي في باب أقسام الخبر (زيد حاتم جودا)² ، وفي مقابل ذلك ذمهم لصفة (البخل) و (البخلاء) كما في قولهم (أكل هذا بخلا ؟)³ ، أي أفعل كل هذا بخلا ؟⁴ ، وقولهم (إنك كثير المال بيدك بخيلاً)⁵ .

وفي باب التحذير يحثون على تجنب شتم الحر كما في قولهم: (كل شيء ولا شتيمة حر)⁶ ، وفي باب الإغراء مثالهم (النجدة والمروءة)⁷ ، وفي مقابل ذلك جماعة الصعاليك الذين لا مروءة لهم ومثالهم في باب الاختصاص (أنا - عشرون الصعاليك - لا قوة بنا على المروءة)⁸ . كل هذه الأمثلة تؤرخ لمرحلة عاش فيها العربي وهي مرحلة البداوة ، وهناك أمثلة تؤرخ لمرحلة تالية لهذه المرحلة وهي أكثر رقياً وتطوراً منها ، وفيها نلمح معالم المدنية والتحضر ، وهذه المرحلة تمثل بالأمسكار التي شيدت على كثبان تلك الصحراة ، وبالنظام الطبقي الذي تجسد جلياً بعد عصور الفتح العربي .

إن أكثر الأمسكار التي ذكرت في المثال النحووي المصنوع هي (البصرة والковفة وبغداد) وفي مناسبات عدة ، ومنها الأمثلة الآتية (آلبصرة أنت عليها أمير)⁹ و (دخلت البلاد حتى الكوفة)¹⁰ و (سرت من البصرة إلى الكوفة) و (سرت من البصرة إلى بغداد)¹¹ و (خرجت من الكوفة إلى بغداد)¹² و (خرجت من الكوفة إلى البصرة)¹³ و (مررت برجل بصري و كوفي)¹⁴ و (نزلت بالبصرة) و (خرجت من الكوفة)¹⁵ ، ولعل حب النها للبصرة والkovفة وحب انتسابهم إليهما وإلى مذهبيهما في الدرس النحووي واللغوي هو الذي يحدهم إلى الاحتفاء بذكرهما .

وهناك مدن أخرى ظهرت في المثال النحووي المصنوع لعل أشهرها (حضرموت وبعلبك ومصر ومكة والمدينة وجدة ونخلة وواسط ودابق وهجر وقباء وعمان) كما في الأمثلة الآتية: (مررت برجل مصرى وشامى)¹⁶ .

(نزلت بمكة)

(قدمت من جدة)

(رأيت رجلاً من أهل نخلة)

¹ - الكتاب : 33/2 . شرح المفصل 18/2 . شرح شذور الذهب : 219

² - المقرب : 89

³ - الكتاب : 258/1

⁴ - شرح المفصل : 125/1

⁵ - المطالع السعيدة : 1/448 . همع الهوامع : 1/232 .

⁶ - المقرب : 277

⁷ - شرح شذور الذهب : 223

⁸ - الكتاب : 235/2

⁹ - الكتاب : 117/1

¹⁰ - المقتضب : 38/2

¹¹ - المقتضب : 36/4 . اللمع في العربية : 155

¹² - اللمع في العربية : 156

¹³ - الأصول في النحو : 409/1

¹⁴ - المصدر نفسه : 25/2

¹⁵ - الواضح في علم العربية : 153

¹⁶ - الأصول في النحو : 25/2

(دخلت واسطاً)

(مررت بدارقَ)

(قدِّمتُ من هجرَ)

(نزلت بقباءَ)

(دخلت عمانَ) ¹(حضرموت طيبةَ) ²

أما النظام الظبيقي فيتمثل بطبقة العبيد والوصيف والجواري والقلمان الذين يشكلون مرآة تعكس مظهراً من مظاهر القوة للأمة يومذاك فهم من غير العرب الذين جيء بهم أسرى من الأمم الأخرى في ظل الفتح العربي لتلك البلدان التي حررها ، وبعكس وجودهم جانيا آخر للمدنية والتحضر للمجتمع العربي ورقيه عن مرحلة البداوة .
وتظهر أحوال العبيد في المثال النحوي المصنوع بأشكال مختلفة ومنها ألوانهم كما في الأمثلة الآتية :

(مررت بغلام أحمرَ)

(ابتعت غلاماً أسودَ)

(جائني غلام أبيضَ) ³

وفي باب أفعال التفضيل قولهم : (هو أفره الناس عبيداً وأجواد الناس دوراً) ⁴ وقولهم : (عبْدُك خيرُ العبيد) ⁵ ، وأما في باب العدد فمما يعُدُ ويكون تفسيراً لبعض الأعداد ولاسيما الأعداد الكبيرة التي تظهر ملكية الرجل لهؤلاء العبيد وفخره بملكيته ومنها قولهم : (مررت بعشرين جاريةً) و (جاءني اثنان وثلاثون غلاماً) ⁶ ، وفي باب الاستفهام يسأل بالأدلة (كم) عن عددهم وبالهمزة لتعيين جنسهم كما في المثالين الآتيين (أ غلام عندك أم جارية؟) (أ زيد أنت وصيف له أو غلام له؟) ⁷ و (كم غلاماً ملكت؟) ⁸ ، ويسلط المثال النحوي الضوء على جمال الجواري فترد الأمثلة الآتية التي تبين أحوالهنَّ كنحو قولهم : (عجبٌ من الجارية حسنتها ونظرت إليها حليها) ⁹ وقولهم : (يا ذا الجارية الواطئها زيد) ¹⁰ ، وترد في المثال ألفاظ العقود لبيع العبيد وشرائهم أو إعطائهم حرية نحو قولهم : (هذا ملك يمينك) ¹¹ و(مررت بعبدٍ بعنته) ¹² ، وقولهم : (أنت حرٌ) ¹³ ، يذكر عند حديثهم عن الكلام الإنساني وهناك كثير من الأمثلة .

وهناك جانب آخر من جوانب المدنية في المثال النحوي يتمثل في الترغيب في طلب العلم بعدما بدأ عصر التأليف والدرس على أثر فتح تلك الأ MCSارات كبيرة التي احتضنت هذه الحقبة،

¹ - الواضح في علم العربية : 164² - شرح المفصل : 20/1³ - الواضح في علم العربية : 148⁴ - الأصول في النحو : 223/1⁵ - شرح المفصل : 4/3⁶ - الواضح في علم العربية : 148⁷ - الكتاب : 300/2 - 117/1⁸ - المقتصد في شرح الإيضاح : 741/2⁹ - شرح عمدة الحافظ : 580¹⁰ - الكتاب 53/2 . الأصول في النحو : 37/2 - 38¹¹ - المقتصد : 52/2¹² - أوضح المسالك : 8/3¹³ - شرح شذور الذهب : 32

وقد اشتهر علم النحو والفقه والتصريف من بين كل العلوم ، فنجد لها تردد في أمثلتهم مثل (أعرف النحو حتى التصريف)¹ و (تعلم إما فقهاً أو نحواً)² و (تعلم الفقه أو النحو)³ ، وقد ازدهر هذا الجانب حتى أخذ أفراد المجتمع يرفعون شعار (العلم نافع والجهل ضار)⁴ ، ونجد أمثلة أخرى في هذا الباب توضح صوراً لحبهم العلم وشيوخه كما في قوله : (على كُمْ شيخ قرأت ؟)⁵ وقولهم : (أخذت عنه العلم)⁶ وقولهم : (نظرت في العلم)⁷ وكذلك يرد المثال الآتي الذي يحث على مجالسة العلماء بكثرة في باب العطف بـ(أو) و (إما) اللتين تفيدان معنى الإباحة وهو قوله : (جالس الحسن أو ابن سيرين) و (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)⁸ .

ويظهر احتفاظهم بالعلماء والشعراء الذين احتلوا مكاناً بارزاً في بيئتهم كما في الأمثلة الآتية (مرزت بسيبوه وسببوه آخر)⁹ ، وقولهم : (جاء ابن خالوته ورأيته ابن خالوته) و (يا سيبويه العالم)¹⁰ وقولهم : (مرزت بالفرزدق فائماً) و (يا فرزدق)¹¹ ، وقولهم : (مرزت بامرئ القيس الشاعر)¹² وقولهم في الندبة : (وا معي كرباه) و (وا سيبويهاه)¹³ و (وا تأبط شراه)¹⁴ .

إنَّ هذه الأمثلة تصور أمة في مرحلة من مراحل عمرها الطويل ، وتؤرخ عادات وسلوكاً في حقبة مررت بها الأمة وتمكن الدارس فيها من تصور حالة المجتمع في تلك العصور . ووجدنا في أمثلة النحاة نزعة شرقية إزاء المرأة فمع قلة الأمثلة التي ورد ذكرها فيها إنها كانت قليلة الشأن عندهم ولا نجد أي تعاطف معها أو احترام لها ، ولا ننسى أنهم قريبوا عهد بالجاهلية ، ومن ذلك أمثلتهم (الرجل أفضل من المرأة)¹⁵ ، وب يأتي ذلك عند الحديث عن (ال) التعريف التي تكون للجنس وبيان الحقيقة ، فحقيقة (الرجل) أفضل من حقيقة (المرأة) ، ومثله قولهم عند الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ومنها النكرة الموصوفة (رجلٌ خيرٌ من امرأة)¹⁶ ، وقولهم (والله لا أتزوج النساء)¹⁷ ، كما يرد ذكرها في باب النساء بصفتها على

¹ - شرح عمدة الحافظ : 616

² - مغني اللبيب : 86

³ - شرح عمدة الحافظ : 88

⁴ - المصدر نفسه : 102

⁵ - المصدر نفسه : 532

⁶ - الفوائد الضيائية : 332/2

⁷ - معاني الحروف . الرمانى : 96 . المقتضى : 822/2

⁸ - مغني اللبيب : 86

⁹ - شرح عمدة الحافظ : 17/1 . شرح ابن عقيل : 17/1

¹⁰ - أوضح المسالك : 77/3

¹¹ - الأصول في النحو : 314/1 . 330 . شرح المفصل : 57/2

¹² - شرح شذور الذهب : 434

¹³ - ارتشاف الضرب : 145/3

¹⁴ - المصدر نفسه .

¹⁵ - شرح قطر الندى : 109

¹⁶ - الأشباه والنظائر : 61/2

¹⁷ - مغني اللبيب : 150

وزن (فَعَالٌ) الذي نصَّ النحويون على دلالته وهو ((سُبٌّ للمؤنث)) وهذه جملة من أمثلتهم (يا خَبَاثٍ و يا دَفَارٍ و يا لَكَاعٍ و يا فَسَاقٍ و يا فَجَارٍ و يا زَنَاء و يا سَرَاقٍ)¹ .

¹ - شرح شذور الذهب : 92 . المطالع السعيدة : 118/1

المبحث الثاني

الجانب الديني

أما الروح الدينية في المثال النحوي المصنوع فهي واضحة وبارزة جداً ، بل هي سمة غالبة على هذه الأمثلة وقد أفت مجموعة كبيرة أكثر من سابقتها وهذا يصور لنا مدى تعلق النحاة بالعاطفة الدينية التي كانوا يؤكدون بها انتقامتهم إلى المجتمع الإسلامي . لقد اشتمل المثال النحوي على موضوعات كثيرة من العقيدة الإسلامية فهناك أمثلة فقهية تخص الفرائض وأحكامها وأمثلة للدعاء وأمثلة للأيمان والاقسام التي استعملت في توكييد أحاديثهم وأخبارهم أو في التزام عهودهم وعقودهم وأمثلة تظهر فيها العبادات الزمانية ، عبادات الأيام والليالي والشهور المحرّمة والمقدّسة ، وهناك أمثلة تعكس جوانب أصولية وعقيدية وتتضح منها أهمية العبادات وغایاتها .

ونجد جانباً مهماً وهو الإشارة والتصريح بالشخصيات الدينية المقدّسة أولئك الذين تركوا أثراً واضحاً في حضارة الأمة الإسلامية فكان عهداً على النحاة هذا الذكر الجميل لهم .

ولا نجد أثراً للديانة الوثنية التي سبقت عصر الرسالة المحمدية المقدّسة غير ما احتفظت به الكتب النحوية واللغوية وهي كلمة واحدة وهي كلمة (هُبَّ) التي تذكر في باب الممنوع من الصرف على أنها غير مصروفة للعدل ، وهي على وزن (فعل) ويبدو أن الكلمات التي جاءت على هذا الوزن عددها قليل جداً فعَزَ على النحاة أن يذكروها إلى جانب نظيراتها .

وهناك أمثلة توضح عبارات تستعمل في المعاملات وبعضها يصور أحداثاً إسلامية مهمة وجوانب أخرى من تاريخنا الإسلامي . فمن ذلك أمثلة الدعاء ولغته ، فالآمة الإسلامية أمة دعاء وقد حثّهم على ذلك القرآن الكريم ، إذ قال الله تعالى: « ادعوني اسْبِّحْ لَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ

يُسْكِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سِيدُّ الْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ »¹ وقد جعل الله الدعاء عبادة كما أشارت الآية الكريمة وفيها ذمٌّ لمن يعرض عنها ، ومن هنا عَذَ الدعاء من أفضل العبادات . والدعاء طلب العبد من ربّه أنْ يحقق حاجاته وهذه تتتنوع بحسب مقتضيات زمانية ، ولنر الآن ما أراده الداعي من خلال الأمثلة النحوية قبل ما يقارب الألف سنة من الآن وربما أكثر من ذلك .

أمثلة الدعاء تكون على قسمين منها في الشرّ ومنها في الخير ، فمن الدعاء في الشر قولهم : (خيبةً ودفراً وعقرًا وبؤساً وأفةً وتفةً وبعداً وسُحْقاً وتعساً وتباً وجوعاً وجوساً)² ، وقولهم : (ترباً وجندلاً)³ وقولهم :

(العجبُ لَكَ وَالوَيْلُ لَكَ وَالترَابُ لَكَ وَالخَيْبَةُ لَكَ)⁴ وقولهم : (لا مرحباً ولا أهلاً - لا مسراً ولا كرامةً - لا شللاً - لا سقياً ولا رعيَاً - لا هنيئاً ولا مريئاً - لا سلام عليك)⁵ وقولهم : (أما الكافرُ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)⁶ وقولهم : (وَيْلٌ لِّلْكَافِرِ)⁷ . أما أمثلة الدعاء في مورد الخير فقولهم : (لا يقطع الله يمينك - ليجزك الله خيراً)⁸ وقولهم : (سقياً ورعياً)¹ ، دعاء بالسقي وهو

¹ - غافر / 60

² - الكتاب : 211/1

³ - المصدر نفسه : 314/1

⁴ - المصدر نفسه : 328/1

⁵ - المصدر نفسه : 301/2

⁶ - المصدر نفسه : 142/1

⁷ - المطالع السعيدة : 258/1

⁸ - الكتاب : 8/3

وفرة الماء وبالرعي بوفرة الكلاً وما مصدر حياة الإنسان يومذاك وبهما يستقرُّ ويحيا ومن أجلهما ينتقل من مكان إلى آخر .

^١ - شرح المفصل : 102/2

وقولهم (اللَّهُمَّ غَلَامًا) ¹ أي هب لي غلاماً ، ويرد في أمثلة النهاة دعاء لاصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قوله : (غَفِرَ اللَّهُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ) ² ويرد كذلك دعاء للنبي بالصلاه عليه وهذا ما يذكر في باب عطف البيان وقولهم : (صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ) ³ وقولهم في باب التنازع : (صَلَّى اللَّهُ وَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ) ⁴ وقولهم : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّوْفَ الرَّحِيمَ) ⁵ ، ويرد في باب الاشتغال (اللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ) ⁶ ، ويرد في باب نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء الأمثلة الآتية (اللَّهُمَّ ثُبِّ عَلَيَّ فَاتُوبَ) ⁷ و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَأُفْوَزْ وَلَا تَوَاهِنِي فَاهْلِكَ) ⁸ وقولهم : (طَوَبِي لِلْمُؤْمِنِ) ⁹ ، إنَّ هذه العبارات تمثل مفاهيم استحدثتها الإسلام ولم تعرفها الجاهلية .

وأما أمثلة القسم فهي تعكس الروح الإسلامية وتعاليمها ، فقد ورد في الأثر ((منْ كَانَ حَالَفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ) ¹⁰ ، ومن هنا فقد اختفت تلك الأيمان والأقسام التي عرفت في الجاهلية مثل القسم بالأصنام أو الآباء وغيرها وحلَّ محلَّها أقسام استحدثها الإسلام كقولهم : (عَمْرَكَ اللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ) و (قَدْعَكَ اللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ) ¹¹ و قولهم (وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ) و (أَقْسِمْ لَأَفْعَلَنَّ) و (أَقْسِمْتُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ) ¹² وقولهم : (لَعْمَرْكَ لَأَفْعَلَنَّ وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ وَعَلَيَّ يَمِينُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ) ¹³ .

وترد في الأمثلة الإشارة إلى الفرائض التي هي من فروع الدين وأحكامها ومنها الصلاة : مقدماتها مثل أوقاتها والطهارة وأركانها والأذان وبعض فقراته ونوافلها ، فمن مقدمات الصلاة الوضوء والطهارة التي تتوقف صحة الصلاة عليها فيرد المثال الآتي في باب الفاء العاطفة التي تفيد الترتيب (تَوَضَّأَ فَغَسَّلَ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ) ¹⁴ ، ومن مقدماتها دخول الوقت ففي باب نصب المضارع بعد (حَتَّى) إذا كانت دالة على المستقبل (سرث حَتَّى أسمع الأذان) ¹⁵ و (أَنَا أَنَامُ حَتَّى يُسْمَعَ الْأَذَانُ) ¹⁶ ، ومن فقرات الأذان في باب (أنَّ) المفتوحة الهمزة قولهم : (أَشَهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ¹⁷ .

ومن فقرات الإقامة يرد قوله : (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) ¹⁸ عند حديثهم عن معنى (قد) في الدلالة على التقريب ، ويرد عند ابن هشام مثال يشير إلى سجود السهو وهو قوله : (سَهَّا

1 - المصدر نفسه .

2 - المقتضب : 325/2

3 - شرح عمدة الحافظ : 593

4 - ارتشف الضرب : 95/3

5 - شرح شذور الذهب : 136

6 - شرح قطر الندى : 192

7 - شرح شذور الذهب : 309

8 - الفوائد الضيائية : 248/2

9 - المطالع السعيدة : 258/1

10 - صحيح مسلم : 1267/3

11 - الكتاب : 322/1

12 - المصدر نفسه : 104/3

13 - المقتضب : 325/2

14 - مغني اللبيب : 123

15 - الكتاب : 27/3

16 - المقتضب : 38/2

17 - المصدر نفسه : 342/2

18 - المقتضب في شرح الإيضاح : 904/2

فَسَجَدَ)^١ عند حديثه عن دلالة الفاء العاطفة لمعنى التسبّب ، وفي مكرورات الصلاة يرد المثال الآتي في عمل المصدر وهو قوله : (أَنْكَرْتُ صِيداً فِي كُلِّ سَاعَةٍ صَلَاةً ظَبِيًّا)^٢ ، وقولهم في إباحة صلاة النافلة من جلوس : (لَكَ أَنْ تَتَنَفَّلْ قَاعِدًا)^٣ ، وأما أوقات الصلاة فمنها صلاة الظهر والعصر والمغرب جاء ذكرها عند الحديث عن الإخبار عن أسماء المعاني بالظرف الزمانى وقولهم : (هَذِهِ الظَّهْرُ أَوِ الْعَصْرُ أَوِ الْمَغْرِبُ)^٤ ، وهناك إشارة إلى صلاة الصبح في المثال (قَمْتُ سَحْرًا)^٥ عند الحديث عن الظرف (سُحْرًا) ، ومن أوقات الصلوات المهمة المخصوصة في الأيام مثل يوم الجمعة المبارك ، ففي باب البدل يرد المثال (يَعْجِبُنِي يَوْمُ الْجَمْعَةِ الصَّلَاةُ فِيهِ)^٦ و المثال في جواب (متى قمت؟ يوم الجمعة)^٧ و قوله (صَلَيْتُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ)^٨ ، ولهذا السبب كان يوم الجمعة مباركا كما في مثالهم (يَوْمُ الْجَمْعَةِ يَوْمٌ مَبَارِكٌ)^٩ ، فهو يعد أحد أعياد المسلمين ، وجزء من صلاة الجمعة خطباتها التي أشار إليها النهاة في مثالهم (أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمْرُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ)^{١٠} ، فهذا المثال يؤرخ لحقبة كان فيها النساء والخلفاء هم القائمون بالصلاحة لا غيرهم .

وتشير بعض الأمثلة إلى أن الصلاة تكون توقيتاً لبعض مواعيدهم كما في المثال (جَنَّثَ فِي دُبْرٍ كُلِّ صَلَاةٍ وَفِي أَدْبَارِ الصلوات)^{١١} .

ومن أركان الإسلام المهمة الصوم ، فله قدسيّة واضحة في أمثلة النهاة ، ولا سيما شهره المبارك شهر رمضان ، وأول مقدماته رؤية هلاله التي تعد من أهم شروط صومه وأهم علامة يثبت بها كما ورد في الأثر الشريف ((صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته))^{١٢} ، فيرد المثال الذي يتكرر عند النهاة في باب حذف العامل إذا دل عليه الدليل وقولهم :

(الْهَلَالُ وَاللَّهُ)^{١٣} و (الْهَلَالُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ)^{١٤} ، ويرد صوم رمضان في باب نياية الظرف عن الفاعل فيقولون : (صِيمَ رَمَضَانُ)^{١٥} ، ويرد في باب آخر وهو الظرف المتصرف قوله : (صَمَّتْ رَمَضَانَ)^{١٦} هذا في الصوم الواجب ، وأما المستحب فتشير الأمثلة إليه فهناك مثال يضاف فيه الصوم إلى الوقت ويسند إليه على سبيل المدح والمبالغة قوله : (نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَانِمٌ)^{١٧} وفيه إشارة إلى الزهد والإرتباط بالله .

وفي حذف عامل الظرف عند السؤال عنه بـ(متى صمت؟) فجوابه عندهم (يَوْمُ الْخَمِيسِ)^{١٨} ، ومن الصوم المستحب شهر شعبان أو بعض أيامه ويرد في مثال بدل الاستعمال نحو قوله : (أَوْصِيكَ

١ - شرح قطر الندى : 314

٢ - ارتشف الضرب : 176/3

٣ - شرح الأشموني : 560/2

٤ - الكتاب : 222/1

٥ - شرح المفصل 46/2

٦ - الواضح في علم العربية : 88

٧ - المقتصب : 190/1

٨ - المقتصد : 638/1

٩ - المصدر نفسه : 632/1

١٠ - الكتاب : 402/1

١١ - شرح المفصل : 45/2

١٢ - صحيح البخاري . كتاب الصوم : 674/2

١٣ - المقتصب : 29/4 . شرح المفصل : 94/1

١٤ - الكتاب : 57/1 . شرح المفصل 1/125

١٥ - شرح شذور الذهب : 159 . شرح الأشموني : 194/2

١٦ - شرح الأشموني : 358/2

١٧ - الكتاب : 400/1

١٨ - المقتصب : 190/1

بشعian صيام فيه)¹ ، وعند الحديث عن العطف بـ(حتّى) مع وجود القرينة بخروج ما بعدها عما قبلها يرد المثال (صمت الأيام حتّى يوم الفطر) و(صمت الأيام حتّى يوم الخميس)² ، ومن أيام الصوم يقولون : (صمت يوم الجمعة)³ وقولهم : (يعمّر أهل الخير مساجد الله طرفي النهار ويصومون اثنى الأسبوع وخميسته أمين مع أهليهم عليـي الجنة)⁴ ، وقد ورد في الآثار أن صوم يوم الاثنين والخميس من شهور مخصوصة كشهر شعبان مهم جداً وقد أشار المثال إلى ذلك كقولهم : (صمت يوم الخميس)⁵ ، ويرد في جملة الشرط وجوابه (أي يوم تصنم أصم)⁶ ، و يعد شهر الصوم من المواقف التي يشير إليها النهاة في مثالهم (قدّمت شهر رمضان)⁷ .

ومن أركان الإسلام المهمة (الحجّ) الذي ذكر في الأمثلة من جهات عدة ، فمن جهة توافر شرط الاستطاعة عملاً بقوله تعالى : « وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْيَتِيمِ مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَيِّلًا »⁸ ومن شروط الاستطاعة ما ورد في مثالهم في باب نصب المضارع بعد الفاء (ليـث لـي بـعـيرا فـاحـجـ عـلـيـه)⁹ ثم تأتي النـيـةـ في قـصـدـ بـيـتـ اللـهـ الـحـرـامـ وـمـاثـلـهـ الـذـيـ يـذـكـرـ فـيـ بـابـ الـأـفـعـالـ الـتـيـ تـنـصـبـ مـفـعـولـاـ وـاحـدـاـ إـذـاـ قـصـدـ بـهـ مـعـنـىـ آخـرـ قـوـلـهـ : (حـجـوـتـ بـيـتـ اللـهـ)¹⁰ ، ثـمـ يـذـكـرـ زـمـانـ خـرـوجـ الـحـاجـ إـلـىـ موـسـمـ الـحـاجـ قـوـلـهـ : (خـرـوجـ الـحـاجـ شـهـرـ رـمـضـانـ)¹¹ ، فـهـذـهـ الـمـسـافـةـ الـزـمـنـيـةـ الـتـيـ يـقـطـعـهـ الـحـاجـ إـلـىـ هـنـاكـ كـانـتـ تـبـلـغـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ مـاـ يـصـوـرـ الـمـعـانـةـ الـتـيـ كـانـ يـوـاجـهـهـ الـفـرـدـ الـمـسـلـمـ فـيـ حـقـبـةـ مـعـيـنـةـ وـبـيـةـ وـسـاطـنـقـلـهـ كـانـتـ بـدـائـيـةـ تـنـتـطـلـ وـقـتـاـ لـوـصـولـ إـلـىـ هـنـاكـ ، أـمـاـ زـمـانـ الرـجـوعـ إـلـىـ الـدـيـارـ وـالـفـرـاغـ مـنـ الـفـريـضـةـ أـيـضاـ وـرـدـ فـيـ الـمـثـالـ وـهـوـ قـوـلـهـ : (مـقـدـمـ الـحـاجـ شـهـرـ الـمـحـرـمـ)¹² ، فـهـذـهـ الـفـريـضـةـ كـانـتـ فـيـ وـقـتـ مـنـ الـأـوـقـاتـ شـاقـةـ وـتـحـتـاجـ إـلـىـ جـهـدـ كـبـيرـ وـمـؤـونـةـ كـثـيرـةـ وـلـرـبـماـ كـانـ الـحـاجـ يـوـصـيـ أـهـلـهـ خـشـيـةـ الـهـلاـكـ وـالـمـوـتـ فـيـ طـرـيقـهـ إـلـىـ هـنـاكـ ، وـإـذـاـ مـاـ وـازـنـاـ بـيـنـ أـيـامـهـ هـذـهـ وـأـيـامـهـ فـسـنـجـدـ أـنـ هـذـهـ الـفـريـضـةـ فـيـ الـوـقـتـ الـحـاضـرـ لـاـ تـكـلـفـ الـإـنـسـانـ الـمـسـلـمـ سـوـىـ وـقـتـ قـصـيرـ بـفـضـلـ وـسـائـلـ الـنـقـلـ الـفـاخـرـةـ وـالـسـرـيـعـةـ الـتـيـ تـقـلـلـ لـهـ مـنـ الـجـهـدـ وـمـنـ الـزـمـانـ الـذـيـ يـقـضـيـهـ فـيـ رـحـلـتـهـ هـذـهـ ، فـخـرـوجـ الـحـاجـ فـيـ أـيـامـهـ هـذـهـ يـكـوـنـ قـرـيبـاـ مـنـ أـيـامـ ذـيـ الـحـجـةـ وـهـوـ موـسـمـ الـحـاجـ فـهـوـ بـالـتـحـديـدـ يـكـوـنـ فـيـ آخـرـ ذـيـ الـقـعـدـةـ ، وـقـدـوـمـهـ كـذـكـ لـاـ يـكـافـيـ وـقـتـاـ كـثـيرـاـ فـهـوـ فـيـ الـغـالـبـ يـكـوـنـ فـيـ الـخـامـسـ عـشـرـ مـنـ ذـيـ الـحـجـةـ أـوـ بـعـدـ بـقـيلـ .

ويـذـكـرـ فـيـ الـمـثـالـ النـحـوـيـ الـمـصـنـوـعـ الـعـبـارـاتـ الـتـيـ تـصـوـرـ تـهـنـئـةـ الـحـاجـ بـعـدـ رـجـوعـهـ فـيـ بـابـ حـذـفـ عـاـمـلـ الـمـصـدـرـ قـوـلـهـ : (حـجـاـ مـبـرـورـاـ)¹³ ، وـتـرـدـ أـمـثـلـةـ فـيـ أـبـوـابـ مـتـفـرـقـةـ أـخـرـىـ تـخـصـ مـوـضـعـ الـحـاجـ ، فـفـيـ بـابـ الـمـفـعـولـ مـعـهـ قـوـلـهـ : (شـائـكـ وـالـحـاجـ)¹⁴ وـقـوـلـهـ فـيـ حـذـفـ عـاـمـلـ

¹ - الواضح في علم العربية : 88

² - المقرب : 217

³ - شرح المفصل : 17/3 . شرح عمدة الحافظ : 411

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 480

⁵ - شرح شذور الذهب : 231

⁶ - المصدر نفسه : 338

⁷ - المقتصد : 632/1

⁸ - آل عمران / 97

⁹ - شرح شذور الذهب : 98

¹⁰ - أوضح المسالك : 309/1

¹¹ - المقتصد : 632/1

¹² - المصدر نفسه : 288/1

¹³ - شرح الاشموني : 327/3

¹⁴ - المقرب : 277

الظرف في جواب : (متى سير عليه ؟) ، (مقدم الحاج) ¹ ، وهناك مثال يوضح أن هذه الفريضة يمكن أداوها بالنيابة عن الميت وهو قولهم (حفظ فلان عن أبيه) ² . ومن المسائل التي حواها المثال النحوي المصنوع مسألة الصدقات التي تعكس جانبًا من أهداف الشرع المقدس بخلق حالة من التكافل الاجتماعي ، فترد الأمثلة الآتية (أخذت زكاة ماله درهماً) و قولهم : (تصدق بمالي درهماً درهماً) ³ و قولهم : (تصدق بدرهم دينار) ⁴ ، وفي باب النعت لغرض الإبهام قولهم : (تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة) ⁵ .

ومن المسائل الشرعية (الاعتكاف) الذي يذكر في المثال النحوي ومن شروطه أن يكون المعتكف صائمًا كما في باب حذف الخبر قولهم : (اعتكف صائمًا) ⁶ ، ومن شروطه أن يكون في المسجد فيذكر المثال (اعتكفت عند المحراب) ⁷ ، وأفضل المساجد التي يعتكف فيها الكعبة الشريفة كما يرد في المثال (يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة) ⁸ ، وهناك أمثلة توضح أزمنة للاعتكاف كقولهم : (اعتكفت أمس) ⁹ و (اعتكفت يوم الجمعة) ¹⁰ .

للقرآن الكريم وتلاوته أهمية عند النحاة وترد في أمثلتهم العناية به ففي باب الممنوع من الصرف قولهم : (قرأت سورة إبراهيم) ¹¹ ، وفي العطف بـ (حتى) يرد مثالهم (حفظ فلان القرآن حتى سورة البقرة) ¹² ، ويرد في باب إعمال المصدر المنون ورفع فاعله قولهم : (عجبت من قراءة في كل حال القرآن) ¹³ ، ويرد مثال يشير إلى استحباب الاستغفار كما في قولهم عند الحديث عن الظرف المتصرف (كل غدوة يستحب فيها الاستغفار) ¹⁴ ، ومثال واحد يشير إلى فريضة الجهاد وهو قولهم في نصب المضارع بعد الواو في جواب الترجي قياساً : (لعلني سأجاهد وأغنم) ¹⁵ .

وأما الأمثلة التي توضح بعض مسائل الأصول والعقائد فهي مسائل سهلة وواضحة ليس فيها تلك الصعوبة المعروفة في هذه الموضوعات ولا ذلك الجفاف المعهود وربما كان هذا مطابقاً للوضع الأول الذي عرفت فيه الشريعة المقدسة السمحاء ، فقد خاطبت الإنسان العربي بأسهل المفاهيم لا تتعدى الشهادتين إلا أنها بعد حقبة ظهرت مدارس كلامية وتفرعت مسائل ونوقشت بعض جوانب الفلسفة اليونانية القديمة في ضوء الفكر الإسلامي ، ومن هذه الأصول التوحيد والنبوة فعند الحديث عن الابتداء والخبر وشرط الخبر تحقق الفائدة فيه يذكر المثال (الله ربنا و محمد نبينا) ¹⁶ ، وقولهم : (الله إلينا) ¹ ، وترد العبارات الآتية في تزييه الله

¹ - الكتاب : 222/1 . الأصول في النحو : 193/1 . شرح المفصل : 42/2

² - ارتشاف الضرب : 448/2

³ - الكتاب : 392/1

⁴ - شرح قطر الندى : 322

⁵ - شرح الأزهرية : 90

⁶ - شرح عمدة الحافظ : 177

⁷ - المصدر نفسه : 411

⁸ - همع الهوامع : 234/1

⁹ - شرح شذور الذهب : 98 . المطالع السعيدة : 117/1

¹⁰ - شرح الاشموني : 358/2

¹¹ - المقتضب : 158/1

¹² - شرح عمدة الحافظ : 616

¹³ - ارتشاف الضرب : 176/3

¹⁴ - شرح عمدة الحافظ : 415

¹⁵ - ارتشاف الضرب : 415/2

¹⁶ - الأصول في النحو : 58/1

وتوحيد قولهم في باب المصادر المنصوية على المفعول المطلق : (سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادُ اللَّهِ وَرِحَانَهُ)² و (بِرَاءَةُ اللَّهِ مِنِ السَّوْءِ)³ و (اللَّهُ أَكْبَرُ دُعْوَةُ الْحَقِّ)⁴ وقولهم في باب الاختصاص : (بَكَ - اللَّهُ - نَرْجُوكَ الْفَضْلَ) و (سُبْحَانَكَ - اللَّهُ - الْعَظِيمِ)⁵ ، ومنها عبارات التمجيد والتمجيد لله تعالى كقوله في باب يختار فيه ان تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها و ما أشبه المصادر من الأسماء و الصفات : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) و في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ هُوَ) و (الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ) و (الْمَلِكُ لِلَّهِ أَهْلُ الْمَلْكِ)⁶ .

وهناك مثال يتردد في باب الاستفهام وأول من صنعه على ما يبدو ابن السراج يوضح جوابه قولين للمذاهب الإسلامية وهو قوله : (الْحَسْنُ أَوْ الْحَسِينُ أَشْرَفُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةَ ؟)⁷ ويرد بلفظ آخر عند من تلاه وهو (الْحَسْنُ أَوْ الْحَسِينُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةَ)⁸ ، فإذا كان الجواب (ابْنُ الْحَنْفِيَّةَ) فهو قول الكيسانية الذين يعتقدون بإمامته ، وأما الجواب الأول فهو لبقية المذاهب الإسلامية .

ويرد مثال آخر يصور مذهبا عقانيا ، وربما كان هذا المثال يورخ لسنة (37 هـ) السنة التي ظهر فيها هذا المذهب وهو قوله : (كَمْ ثُرَى الْحَرُورِيَّةُ رَجُلًا)⁹ وهم جماعة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه (حروراء) وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالقو الإمام علياً عليه السلام¹⁰ .

ويصور المثال النحوي المصنوع نماذج من رجالات الإسلام يدلل هذا على اعتزاز النحاة والمجتمع بهؤلاء الرجال الذين تركوا آثارا طيبة في تاريخ الأمة ، وفي باب الندبة يذكر جد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد المطلب مقتربنا بأهله ما قدمه من إنجاز وهو حفر بئر زمزم الذي عَدَ الغسل والشرب منه جزءا من مناسك الحج ف يقولون : (وَمَنْ حَفَرَ بَئْرَ زَمْزَمَاهُ ، فَهُذِهِ فَاجِعَةٌ لَا تَعْدُلُهَا فَاجِعَةٌ لِكُلِّ سَاكِنِيِّ الْجَزِيرَةِ أَحْنَافٌ وَمُشْرِكُينَ مَادَامُوا بِدَوْا .

وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكانة رائعة في أمثلة النحو كما في هذه الأمثلة في باب (أن) المفتوجة (أَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)¹² وباب المبتدأ و الخبر (اللَّهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدُ نَبِيُّنَا)¹³ وقولهم في التنازع : (صَلَّى اللَّهُ وَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ)¹⁴ و في عطف البيان (صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ)¹⁵ ، ومثال آخر يصور قيادة النبي للأمة في أول دعوته الشريفة يذكر في دلالة

¹ - شرح المفصل : 20/1

² - الكتاب : 322/1

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه : 381/1

⁵ - المصدر نفسه : 235/2

⁶ - المصدر نفسه : 62/2

⁷ - الأصول في النحو : 224/2

⁸ - المقتضى : 95/1 . مغني اللبيب : 951

⁹ - المقتضى : 748/2

¹⁰ - ينظر . لسان العرب مادة (حر) : 258/5

¹¹ - الكتاب : 228/2 . المقتضى : 275/4 . شرح المفصل : 14/2

¹² - المقتضى : 342/2

¹³ - الأصول في النحو : 58/1

¹⁴ - ارشاف الضرب : 95/3

¹⁵ - شرح عمدة الحافظ : 593

الحرف (من) على ابتداء الغاية المكانية وهو (منْ مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ إِلَى هِرَقْلٍ) ¹ ، أما الخلفاء فلهم ذكر أيضا في الأمثلة النحوية ففي باب (نعم وبئس) يقولون : (نَعَمُ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ (رض) ...) ² و (نِعَمُ الْعُمَرُ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رض) ...) ³ ، ويذكر في باب الخبر والحديث عن الرابط فيها، فإن كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط المثال الآتي (هُجَيْرٌ أَبِي بَكْرٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ⁴ و الهجيري الدين والعادة والذات ، فعادة الخليفة الأول الإكثار من قول : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .

ويرد المثال الآتي (أَعْطِيهِمْ سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ) ⁵ أو (مَضَتْ سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ) ⁶ عند الحديث عن المثلثي ودلالته على التنکير وصيرواته معرفة بدخول (ال) التعريف عليه . وهذه العبارة ظهرت بعد عصر النبوة وبعد عصر الخلافة الراشدة ، و كان يشترط على من يتصدى لأمر الخلافة أن يسير بسيرة الشيفين أبي بكر و عمر (رضي الله تعالى عنهم) فقيل سنة العمارين . ويرد في باب عطف البيان و البديل قولهم : (قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ) و (قَالَ عَمَرُ الْفَارُوقُ) ⁷ ، ويرد في باب التمييز مثالمهم (أَكْرَمُ بَأْبَيِ بَكْرٍ أَبِيَا) ⁸ ، ويرد في باب نياية المفعول عن الفاعل لغرض التعظيم بصون اسمه عن مقارنة الفاعل قولهم : (طَعَنَ عُمَرُ) ⁹ ، أي عمر بن الخطاب (رض) وطاعنه فيروز أبو لؤلؤة وهو عبد حمير (لعنة الله) .

ويرد في باب تقدير الجاز في المضاف إليه إشارة إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان وقولهم : (عَثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ) ¹⁰ . أما الخليفة الرابع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (كَرَمُ اللَّهُ وَجْهُهُ) فيذكر في باب الندبة في مثل رائعة الصياغة وهو قوله : (وَمَنْ قُتِلَهُ أَبْنُ مُلْجَمَاهُ) ¹¹ ، ويذكر ولده الحسن والحسين وابن الحنفية وهم أخوة ثلاثة لأب واحد ولا مين اثنين في المثال الذي ذكرناه قبل قليل (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية) ¹² ، ويذكر الحسين (عليه السلام) في باب تقدير الجاز في المضاف إليه وهو قوله : (الحسينُ قُتِلَ كَرْبَلَاءَ) ¹³ و (الحسينُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ) ¹⁴ ، وقولهم في بناء (أفعى) التفضيل للمفعول إذا لم يلبس : (لَا أَظَلَمُ مِنْ قُتْلَ كَرْبَلَاءَ) ¹⁵ ، ويذكر في باب الإضافة التي ليست بمحضة مثال يوضح أهمية مكانة السيدة أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ودورها في مسيرة الإسلام يقولون : (عائشَةُ عَلِمَى أَزْوَاجَ النَّبِيِّ) ¹⁶ .

¹ - هم الهوامع : 34/2

² - أوضح المسالك : 288/2

³ - الأصول في النحو : 120/1

⁴ - المقرب : 190

⁵ - الكتاب : 104/2

⁶ - المقتضب : 323/4

⁷ - شرح قطر الندى : 295

⁸ - شرح الاشموني : 639/2

⁹ - شرح الأزهري : 78

¹⁰ - شرح عمدة الحافظ : 483

¹¹ - ارتشاف الضرب : 144/3

¹² - الأصول في النحو : 224/2 . المقتصد 1/95 . مغني الليبب : 951

¹³ - المصادر نفسها .

¹⁴ - شرح شذور الذهب : 356

¹⁵ - ارتشاف الضرب : 219/3

¹⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 891/2

وإذا ما عدونا الخلافة الراشدة إلى ما بعدها فسنجد من أعلام الحقبة الأموية الحسن البصري وتلميذه ابن سيرين الذي عرف بعلم تعبير الرؤيا ويكثير ذكرهما في باب العطف بـ(أو) التي تفيد الإباحة قولهم : (جالس الحسن أو ابن سيرين)^١ .

وإذا تجاوزنا هذه الحقبة إلى القرن الثاني الهجري فسنجد ذكرا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت وتلميذه أبي يوسف القاضي يترددان في مثال يتناقله النحويون في باب الابتداء والخبر وجواز تقديم الخبر إذا كان معرفة والمبتداً معرفة مع وجود القرينة إذا كان للتشبيه وهو قولهم : (أبو يوسف أبو حنيفة) ² ، فالمراد الإخبار بتشبيه أبي يوسف بابي حنيفة ، ويذكر أبو حنيفة والإمام الثالث محمد بن إدريس الشافعي في مثال آخر في باب الأفعال التي تنصب مفعولين وخروج هذه الأفعال عن هذا العمل إذا دلت على معنى غير المعنى الذي ينصب مفعولين فيرد المثال الآتي (رأى أبو حنيفة حلّ كذا ، ورأى الشافعي حرمته) ³ .

وهناك أمثلة ذكرت فيها أسماء أعلام تركت أثراً سيّا في تاريخ الأمة الإسلامية والمجتمع العربي؛ ولذا نجدها تذكر في مواضع الذم ومن هذه الأسماء الوالي الأموي الحاج بن يوسف التقي الذي يرد في مثال في باب (نعمٌ وبنسٌ) وهو قوله: (بنس الحاج حاج ابن يوسف⁴)، ويرد في الباب نفسه أمثلة فيها ذم لأبي لهب وزوجه اللذين كانا حجر عثرة في طريق الرسالة الإسلامية وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم في أول الدعوة، فيقولون: (سأء الرجل أبو لهب) و(ساعت المرأة حمالة الحطب)⁵ و(بنس الرجل أبو لهب)⁶ و(بنس المرأة حمالة الحطب)⁷، وهذا المعنى مقتبس من قوله تعالى: «تبَّتْ يَدَا أَبِي لَهْبٍ»⁸، وقوله تعالى: «وَامْرُ أَنَّهَا حَمَالَةَ الْحَطَبِ»⁹.

وترد في المثل النحوي المصنوع بعض أيام الإسلام التي تمثل صراعاً من أجل إحقاق الحق وإزهاق الباطل وإعلاء رأية الإسلام ، فيرد في دلالة الحرف (الباء) على معنى البدالية كقولهم : (ما يسرئني أني شهدت بدرأ بالعقبة)¹⁰ ، وهناك مثال يشير إلى أحداث سنة (36هـ) السنة التي حدثت فيها واقعة الجمل التي أحدثت تغييراً كبيراً في الأمة إذ بسببها صارت فرقاً وأحزاباً وهو قول النهاة في باب الظرف : (شهدت يوم الجمل)¹¹ ، ومن أيام الإسلام يوم عرفة وهو التاسع من ذي الحجّة المبارك ، يقول النهاة في باب الظرف المتصرف : (يوم عرفة يوم

١ - الأصول في النحو :

² - شرح المفصل 87/1 . شرح ابن عقيل : 232/1

3 - أوضحت المسالك : 309/1

4 - الأصول في النحو : 120/1

5 - شرح عمدة الحافظ : 798

٦ - أوضاع المسالك :

١٧٥ - شرح شذور الذهب :

٨ - المد / ١

9 - المد/4

١٣٥/٢ : أوضاع المسالك^{١٠}

¹¹ - شرح عمدة الحافظ : 579/1 . شرح الاشموني : 359/2

مبارك^١) ، ومن هذه الأيام يوم عاشوراء و هو العاشر من محرم الحرام ، و عاشوراء من أوزان العدد النادرة جداً وهو مسموع وغير مقيس ، فيرد في باب الممنوع من الصرف لعلة التأنيث المثال الآتي (نحن في يوم عاشوراء^٢) و هناك أحداث حصلت في هذا اليوم إلا أنها مختلف في صحة حدوثها ولكن المثال يشير إلى تلك الحادثة الأليمة وهي استشهاد الإمام الحسين عليه السلام في يوم العاشر من المحرم سنة (61هـ) ، و يبدو أن هذه الحادثة هي السبب في احتفاظ اللغة بهذه المفردة .

وترد في المثال النحوي المصنوع أمثلة تعكس ما يمكن أن نسميه بلغة الوعاظ والزهاد وهي الأمثلة الآتية، ففي باب (حتى) بمعنى (كي) الناصبة قولهم : (أطع الله حتى يدخلك الجنة^٣) و (أسلمت حتى أدخل الجنة^٤) و (أسلم حتى تدخل الجنة^٥) وفي باب الأفعال التي تتجزم لدخول معنى الجزاء فيها قولهم : (لا تعص الله يدخلك الجنة^٦) وفي باب نصب المضارع بعد الفاء السببية في جواب طلب صريح قولهم : (تُبْ فيغفر لك الله^٧) و في باب الحال قولهم : (إني عبد الله ... أكلًا كما يأكل العبيد^٨) و قولهم في باب (إن) المخففة من الثقيلة : (إن الله يرحم العباد ولو عصوه^٩) و في العطف بـ(أو) التي هي للتخيير قولهم : (جالس العلماء أو الزهاد^{١٠}) و في العطف بـ(حتى) قولهم : (مات الناس حتى الأنبياء^{١١}) وفي مجيء الحرف (على) لمعنى الاستدراك المثال الآتي (فلان يدخل النار لسوء صنيعه على أنه لا يبأس من رحمة الله^{١٢}) و قولهم في باب حذف أداة و فعل الشرط : (لا تكفر تدخل الجنة^{١٣}) و في نصب المضارع بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا) قولهم : (لا قتلَ الكافر أو يُسلِم^{١٤}) و قولهم في نصب المضارع بعد الفاء السببية في جواب التحضيض : (هلا انتقيَ الله تعالى فيغفر لك^{١٥}) و (هلا أسلمت فتدخل الجنة^{١٦}) و قولهم في عمل المصدر : (مصابك^{١٧} الكافر حَسَنٌ) و قولهم في أغراض النعت ومنها الترحم : (اللهم أنا عبدك المسكون^{١٨})

^١ - شرح ابن عقيل : 579/1

^٢ - الواضح في علم العربية : 149

^٣ - المقتضب : 38/2

^٤ - المقتضب 1082/2 . شرح ابن عقيل : 403/2 . الفوائد الضيائية : 264/2

^٥ - شرح عمدة الحافظ : 336

^٦ - المصدر نفسه : 83/2

^٧ - شرح عمدة الحافظ : 338

^٨ - شرح المفصل : 64/2

^٩ - شرح عمدة الحافظ : 237

^{١٠} - المصدر نفسه : 88 . أوضح المسالك : 52/3

^{١١} - شرح ابن عقيل : 229/3 . أوضح المسالك : 44/3

^{١٢} - مغني اللبيب : 193

^{١٣} - شرح شذور الذهب : 347 . شرح قطر الندى : 82 . الفوائد الضيائية : 264/2

^{١٤} - شرح شذور الذهب : 299 . شرح قطر الندى 72

^{١٥} - شرح شذور الذهب : 309

^{١٦} - المصدر نفسه : 410

^{١٧} - المصدر نفسه : 432

(له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء - له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين)¹ و قولهم في مسوغات الابداء بالنكرة : (مؤمنٌ خيرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ)².

وهناك أمثلة تبين أهم المعاملات التي تدور في أوساط المجتمع الإسلامي وعلى طريقة الدين الجديد وليس على ما كانت عليه في الجاهلية ومنها الزواج ، فقد كان العرب في جاهليتهم يبيحون الجمع بين الأخرين لرجل واحد في زمن واحد ، ولما جاء الإسلام حرم ذلك على المؤمنين عملا بقوله تعالى : « وَأَنْ جَمِيعًا بَيْنَ الْأَخْيَرِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ »³ وقد عكس المثال هذا المفهوم في باب العطف بر (أو) التي تفيد معنى التخيير ولا يجوز الجمع بين الشيئين قولهم : (تزوج زينب أو أختها)⁴ و (تزوج هنداً أو أختها)⁵ ويرد في الموضوع نفسه عبارات تتعلق به ومنها ما يدل على العقد في وجوب النكاح يقولون عند الحديث عن الكلام الإنساني : (قولهك لمن أوجب لك النكاح : قبلت النكاح)⁶.

وهناك جانب آخر من الأمثلة يعكس بعض المستحبات التي ما زالت إلى الآن متعرضا عليها في أوساط المسلمين وهي استحباب التختم والنقش على حجرة الخاتم وهذا ما يرد في باب الحكاية في المثالين الآتيين قولهم : (رأيَتُ عَلَى خَاتَمِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ)⁷ وقولهم : (قرأتُ عَلَى خَاتَمِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)⁸.

ان هذه الأمثلة تمثل حضارة ما زالت باقية وستبقى ، لأن لغة الدين ثابتة فهي تمثل مفاهيم غير قابلة للتغيير وهي أيضا ((تتميز بصفة مهمة جدا هي المحافظة الشديدة بحيث يستمر نص معين قيد الاستعمال مئات السنين بدون (كذا) تغيير أو تبديل)⁹.

¹ - الكتاب : 361/1

² - المقرب : 88

³ - النساء 23/

⁴ - أوضح المسالك : 52/3

⁵ - مغني اللبيب : 87

⁶ - شرح شذور الذهب : 32

⁷ - المقتضب : 310/2

⁸ - المصدر نفسه : 11/4

⁹ - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . نايف خرما : 211 . وينظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 52 .

المبحث الثالث

الم جانب الاقتصادي

من المعلوم أنَّ اللغة لا تعرض الوجه الأخلاقي وما تعتقد الشعوب والمجتمعات من أديان وأفكار دينية حسب ، بل تعرض وجوهه المختلفة فكل مجتمع يتصرف بصفة تتعكس في لغته وبها يعرف وتكون دالة عليه وإذا كان المجتمع اقتصادي النزعة فإنه أيضاً يعكس هذه النزعة على لغته ، فنجد أن التعبير عن الأمور الحيوية العامة يتم بالفاظ اقتصادية الطابع ، في الإنجليزية مثلاً قولهم : (to pay visit) وترجمتها : (دفع زياره) بدلاً من (ردَ زياره) ويقال أيضاً : (the watch gains or loses) وترجمتها : (الساعة تربح أو تخسر) بدلاً من (الساعة تقدم أو تؤخر) ، ولغبة المادة على المجتمع الأمريكي نجد أن بعض أساليبهم مطبوعة بالطبع المادي أيضاً ، فإذا أعجب أحدهم بفتاة جميلة وأراد أن يفصح عن إعجابه ذاك قال : (she is beautiful like a million dollars) و قد ترجمت (هذه الفتاة تساوي مليون دولار) .

إنَّ المجتمع العربي يتسم بصفة ثابتة ومنذ مئات السنين وهي غلبة الجانب الروحي عليه ، وأحياناً يوازن بين الجانب الأخلاقي والمادي فهي أمَّة أدب وأخلاق ودين وهذا طابعه العام ، ولكن لا يعني هذا أنه لم يعرف نشاطاً آخر كغيره من المجتمعات ، بل نجد حضوره في كثير من جوانب الحياة ومن ذلك نشاطه الاقتصادي الذي نخصُّه بالحديث عن حقبة متقدمة ، فإذا ما أخذنا العبارات التي استعملت في تلك الحقبة التي تخصُّ شعوبنا اقتصادياً فسنجد ما يمكن أن يصور لنا الصفة أو المقاييس الذي يمكن أن نصدره على هذا المجتمع وبيان قيمة هذه الشعوب ومعرفة هل كان متقدماً أو بدويًا .

والى جانب تلك العبارات هناك جانب آخر يمكن أن يصور لنا ملامح هذا النشاط وهو الأرقام التي استعملها المجتمع فهي مقاييس لمعرفة قوَّة هذا النشاط وضعفه من خلال الوقوف على قيمة المعدود ونوعه وأهميته وحجم الأرقام التي تعرفها المجتمع . إنَّ أغلب ما ورد في الأمثلة النحوية يكاد يكون في جملته صورة قريبة للحياة التي كان يحياها الناس في ذلك العهد فمن السهل علينا أن نستوضح وضعهم وما كانوا عليه ، فإذا نظرنا في مثلهم (مرزٌ برجُل جمالٍ) ¹ فسوف نستطيع أن نستدل على أنَّ هذه المهنة كانت في وسط بدوي بدني ، لأنَّها تناسبه وتنسجم مع مفرداته المشهورة .

ولكن هناك أمثلة نستشفُ منها أنَّ المجتمع العربي أخذ ينتقل إلى مرحلة أقرب إلى المدنية والتحضر وهذه الأمثلة : (مرزٌ برجُل بِرَازٍ) و (مرزٌ برجُل عَطَارٍ) و (مرزٌ برجُل سَرَاجٍ) و (مرزٌ برجُل نَجَارٍ) ² و (زَارَكَ النَّاسَ حَتَّى الْحَجَامُونَ) ³ ، إنَّ هذه المهن تصوَّر ما آل إليه المجتمع وإلى استقراره واستقرار أهله في أماصاره .

وهناك عبارات توضح المكابيل والأوزان التي تعارفوا عليها ولربما بقي إلى الآن الكثير منها وفي مجتمعات كثيرة ومن ذلك قولهم : (هذا راقود خلاً - عليه نُحْيٌ سَمْنَاً) ⁴ و (كُمْ جَرِيباً أَرْضُك ؟) ⁵ وقولهم : (السَّمْنُ مِنْوَانَ بَدِرَهِمْ) ⁶ و قولهم : (الْبَرُّ الْكَرُّ بَسْتِينَ) ⁷ و (عَنْدِي رَطْلٌ زِيتَانَ وَمِنْوَانَ سَمْنَاً) ⁸ وقولهم : (شَبَرٌ أَرْضًا وَجَرِيبٌ نَخْلًا) ⁹ وقولهم : (قَفِيزٌ بَرَّا وَصَاعٌ تَمَرًا) ¹⁰ ، إنَّ المهم في هذه العبارات نوع المكيل والموزون الذي يعكس طبيعة الحياة وسهولتها آنذاك ، فأقصى ما كان يتمناه العربي أن يحصل عليه (التمر والسمن والبرَّ والزيت) ، فتتكرر عبارات مثل قولهم : (آتِيكَ إِذَا احْمَرَ

¹ - الأصول في النحو : 25/2
² - المصدر نفسه .

³ - أوضح المسالك : 171/3

⁴ - الكتاب 2 117/2 . شرح المفصل : 70/2

⁵ - الكتاب : 160/2

⁶ - شرح المفصل : 91/1

⁷ - المصدر نفسه .

⁸ - المصدر نفسه . وشرح شذور الذهب : 256

⁹ - شرح شذور الذهب : 256

¹⁰ - المصدر نفسه .

البُسرُ)¹ وقولهم : (كُلْ لحِمًا أو خبِرًا أو تَمْرًا)² وقولهم : (هل عَنْدَك شَعِيرٌ أو بُرْأُ أو تَمْرٌ)³ و (أكْثَرْ خبِرًا أو تَمْرًا)⁴ وقولهم : (أَلَا تَمْرًا طَيْبًا)⁵ .

أما الأرقام فنلاحظ أنَّ معدودها يعكس مفردات هي الصق بطبيعة البيئة العربية ، أما حجم هذه الأرقام فقد استعملوا الأرقام المفردة والمركبة وألفاظ العقود والمنات والألف ومضاعفاته .

إنَّ المعدودات هي من مفردات البيئة فهناك (الجمال والأفراس والاثواب والدرارم والدانير والإبل والنوق والقنم والشياه) وأهم هذه المعدودات (الجواري والعبيد والغلمان) فيقولون : (ثلاثة أثواب – أربعة أنفس – ثلاثة أثواب ستة الأجمال – أحد عشر درهماً – إحدى عشرة جارية)⁶ و(ثلاثون عبداً – مائة درهم – مائة درهم – ألف درهم – ألف غلام)⁷ و (مرزُّ بِرْجُل مائة إبله)⁸ و قوله : (عندي عشرون جارية – مائة جارية – ألف غلام)⁹ و (عندي ثلاثة أجمال وأربعين أينق)¹⁰ و (عندي ثلاثة من الإبل وثلاثة من القنم – عندي ثلاثة من الغنم الذكور ومن الشاء ذكور)¹¹ وقولهم : (بعث الشاء شاة ودرهماً)¹² وقولهم : (عندي اثنا عشر غلاماً وثلاثون جارية وخمسون درهماً)¹³ و (عندي خمسة أبغُل وخمس بغلات وأربعة أحمراء وأربعين أئن)¹⁴ و (عندي عشرون غلاماً وعشرون جارية)¹⁵ و (أشتريت منه عبد ومنه أمة – عندي ألف قميص وألف جبة واشتريت ألف بستان وألف دار)¹⁶ ، كذلك العبارات التي تتضمن أدوات الاستفهام أو ما يستفهم به عن العدد وما شابه تعكس ملامح المجتمع من هذه الجهة ومن ذلك قوله : (كم لك غلاماً ؟) و (كم عندك جارية ؟) و (على كم جذعاً بيتك مبنيٌّ ؟)¹⁷ وقولهم : (كم غلاماتك ؟)¹⁸ و (كم ناقة وفصيلها ؟)¹⁹ ، فما يستفهم عنه وعن عدده (العبيد والجواري والنوق) التي تشكل مظهراً من مظاهر الفوة ، فوة الفرد ونشاطه الاقتصادي ، ولذلك نجد في أمثلتهم استعمال الأداة (كم) الخبرية التي تفيد التكثير والتي ترد في معرض الافتخار فيقولون : (كم عبيد ماكت) و (كم عبد ماكت)²⁰ .

وهناك عبارات أخرى يرد فيها ذكر العملة النقدية المتداولة آنذاك كقولهم : (إنَّ أَلْفَا في دراهمك بيض – إنَّ في دراهمك أَلْفَا بيض)²¹ وقولهم : (هذه مائة وزن سبعة ونقد الناس)²² وقولهم :

¹ - الكتاب : 60/3

² - المصدر نفسه : 184/3

³ - المصدر نفسه : 175/3

⁴ - الواضح في علم العربية : 56

⁵ - المصدر نفسه : 96

⁶ - الكتاب : 206/1

⁷ - المصدر نفسه : 207/1

⁸ - المصدر نفسه : 28/2

⁹ - المقتضب : 170 – 168 – 65/2

¹⁰ - المقتضب : 186/2

¹¹ - المصدر نفسه : 187/2

¹² - المصدر نفسه : 256/3

¹³ - اللمع في العربية : 147

¹⁴ - المصدر نفسه : 243

¹⁵ - المصدر نفسه : 144

¹⁶ - المصدر نفسه : 244

¹⁷ - المقتضب : 55/3 . الأصول في النحو : 317/1

¹⁸ - الأصول في النحو : 317/1

¹⁹ - شرح شذور الذهب : 328

²⁰ - شرح قطر الندى : 245

²¹ - الكتاب : 143/2

²² - المصدر نفسه : 120/2

(مئتا درهم ومائة درهم ومئتا الدينار وألف درهم)¹ ، وبيدو أنَّ هذه الدراده والدنانير من المسكوكات الرومية ؛ لأنَّ هناك إشارة في المثل إلى مرحلةٍ ضرب النقود العربية كما حدث في عهد عبد الملك بن مروان ومن ذلك قولهم (هذه مئة ضرب الأمير)² و (هذا الدرهم ضرب الأمير)³. وعلى أية حال هذه الأمثلة تبين الحياة السهلة التي يغلب عليها الطابع البدائي وهذه عبارات اللغة التي تستعمل في المعاملات التجارية وغيرها غير ثابتة بل تتطور بفعل تطور الحياة وما تصل إليه من تحضر .

¹ - المصدر نفسه : 207/1

² - المصدر نفسه .

³ - المقتصب : 25/2

الباب الثاني

المثال النموي المصنوع

دراسة تقويمية

الفصل الأول

نواب الشاهد و محضور
المثال النموي المصنوع

ذكرت في فصل سابق سبباً من جملة أسباب دعت النحاة إلى اللجوء إلى هذه الأمثلة وهو افتقار بعض المسائل إلى الشاهد الصادر عن الناطقين الذي يمثل حقيقة وجود هذه المسائل ، وقد أرجأت الحديث عنه إلى هذا الباب .

يجمع علماء اللغة المحدثون على أهمية الدراسة العلمية للغة وهم يعنون بذلك استعمال المناهج العلمية في دراستها وانه لا يمكن أن نصل إلى أية نتائج صحيحة إلا إذا درست بمنهج على درجة عالية من التنظيم ، ويررون أنَّ هذه الدراسة لا يمكن أن تكون بهذا الوصف إلا إذا توافرت لها سمات ضرورية ، منها (الوضوح والدقة والنظام والموضوعية والشمول واليقين)^١ .

غير أن الملاحظ على المنهج الذي اتبعه لغويو العرب ونحوائهم لم يكن يتسق بهذه السمات فنجد مثلاً مصطلحاتهم لا تشير إلى مدلول واحد في بعض الأبواب التحوية وغموض مفهومها وعلى الباحث أن يبذل أقصى جهده ليكون للمصطلح الواحد مدلول واحد وهذا ادعى للدقة وأدنى للوضوح .

وأما سمة النظام والتنظيم ، فنظرة واحدة إلى النحو العربي يتبيّن لنا من خلالها اضطراب القواعد وتصادم الأقوسات التي قامت عليها ، وما القواعد في حقيقتها إلا وصف لسلوك عملٍ في تركيب اللغة ويجب أن يكون هذا السلوك مطرباً حتى يُعد قاعدة ، ومن الضروري إيراد الشواهد التي توصل إليها الاستقراء لتكون سندًا لقواعد وإضافاتها^٢ ، غير أننا نلاحظ خلاف ذلك في دراسة القدماء .

وأما سمة الموضوعية فكما تكون الدراسة علمية ينبغي أن تكون موضوعية ، والموضوعية في أحد وجوه تعريفها هو أن يكون التفكير مرتبًا بالظواهر الخاصة للنحو ، بحيث تُصبح الدراسة هي الفيصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وأرائها الشخصية ومعتقداتها^٣ ، ولهذا قيل إن المعالجة الموضوعية علمية والمعالجة الذاتية غير علمية . وإننا نعد في بعض الأحيان هذه السمة في دراسة النحو فقد كانت دراستهم تخضع لاجتهاداتهم وميولهم الذاتية وتحيزهم لجماعات ينتمون لها ومن هنا يمكن أن تكون المذاهب النحوية المعروفة في تاريخ النحو العربي تطبيقاً لذلك ، فإنها قامت انطلاقاً من ميول أصحابها الذين ارتكزوا أشياء ورفضوا مسائل أخرى على حساب المنهج العلمي السليم الذي كان يقتضيهم لا يدخلوا عواطفهم في دراسة اللغة .

ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى الغايات التي من أجلها وضع النحو وجدناها متعددة فهو تارة وصفيٌّ وأخرى تعليميٌّ وثالثة فلسفية جدلية وقد لا نعد جانبها من البحث المقام من أجل التسلية العقلية أو لإظهار المقدرة ولنيل الحظوة ، وهذا خلاف المنهج العلمي الذي يقتضيهم أن يدرسوا ((اللغة من أجل ذاتها)) ومعنى ذلك ((أنه يدرسها لغرض الدراسة نفسها يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها ، فليس دراسته أن يحقق أغراضًا تربوية مثلاً أو أية أغراض عملية أخرى . إنه لا يدرسها هادفاً إلى ترقيتها أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر ، إن عمله قاصر (كذا) ^٤ على أن يصفها ويحلّلها بطريقة موضوعية))^٥ .

^١ - ينظر . مدخل إلى علم اللغة الحديث . محمد حسن عبد العزيز : 5 . دار الفكر العربي . سنة 2000 .
ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 73

² - ينظر . اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان : 163 – 164 . مطبعة الانجلو المصرية 1955 .

ومدخل إلى علم اللغة : 46

³ - الأصول . تمام حسان : 14

⁴ - الصواب (مقصور) .

⁵ - علم اللغة . مقدمة للقارئ العربي . د . محمود السعران : 54 . دار المعارف . مصر سنة 1962

والحقيقة التي لا يمكن أن نعدوها أن طابع دراسة النحو العرب وخيالاتها كانت تتسم بهذه السمات ، فهو نحو تعليمي غايتها ((ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ))¹ ، والبحث عن الوجه الجائز وغير الجائز تعد سمة للنحو التعليمي ، فلا يخلو كتاب من كتب النحو إلا وقدر هذه الغاية و ((إن قواعد العربية التي تتعلمها اليوم موجهة في الغالب لكي تعصم اللسان من الخطأ ، ويكفي في التدليل لذلك أن تتصفح كتاباً من كتب النحو التي خصصها أصحابها لبيان اللحن أو الخطأ في اللغة ليتبين لك ما تمتلك به من أحكام توجب على المتكلم أن يقول كذا أو كذا أو تنهى عن أن يقول كذا أو كذا))² وهذا يختلف الهدف من دراسة اللغة بين اللغويين التقليديين والوصفيين ، فاللغويون التقليديون يقدمون قواعد تعصم اللسان أو القلم من الخطأ واللحن وتنقيده بمستوى لغوي محدد يجب الحفاظ عليه ويمتنع الخروج عنه وترسم له حدوداً لما ينبغي أن يقول وهي حدود لم تستخلص من الاستعمال الفعلي المعاصر للغة وإنما هي حدود صورتها كتب النحو ورسمها جهابذة اللغة . أما اللغويون الوصفيون فهم يسجلون ما يقوله المتكلم تسجيلاً أميناً يصور ما قاله بالفعل لا ما ينبغي عليه أن يقوله .

ان الأمثلة التي تبين ما لا يجوز أن يقال في النحو توضح أن النحو بذلك خرجوا عن المنهج السليم الذي يقتضيه أن يدرسوا اللغة (في ذاتها) وعدم الغور فيما وراءها والبحث عن عناصر لا تظهر على سطح اللغة ، ويرى أحد الباحثين أن أسباب بحث النحو في هذا الموضوع بعضها تاريخي وبعضها فكري منهجي ، فأما السبب التاريخي فهو افتاؤهم أثر الخليل وعمله في طريقة التقليبات التي اتخذها أسلوباً لحصر ألفاظ اللغة المستعمل منها والمهمل ، فأخذ أول الأمر يؤلف بين الحروف ثلاثة ثلاثة ؛ لأن أصول الكلم العربية لا تقل حروفها عن ثلاثة ، ومضى في عمله هذا حتى استند كل ما يحتمل أن يكون أو يحدث في تأليف الحروف ، وبعد أن فرغ من هذا العمل المضني عاد إلى تلك الألفاظ الثلاثية من جديد واستعرض ما يعرف من كلام العرب وما حفظ وما روى عنهم فثبت المستعمل الذي نطق به العرب ووضعوه لمعنى ، واستبعد المهمل الذي لم يرد في لسان العرب وبيدو ((أن النحو قد بهرم هذا الأسلوب في التأليف وفي وضع علوم اللغة وهو باهر حقاً ، فلم يملكون إلا أن يقلدوه ويقتدوا سبيله ، فجمعوا كل ما يمكن أن ينطق به المتكلم بالعربية فألفوا الكلام على هذا الغرار وألفوا التراكيب على الوجوه المحتملة كلها أو أكثرها حتى إذا جاؤوا إلى المرحلة التالية مرحلة إثبات المستعمل واستبعاد المهمل ضلوا وتخبطوا وتشعبت بهم المسالك حتى لا يقادون يهتدون سبيلاً))³ ويبقى عملهم هذا عمل المعلم لا العالم الباحث ؛ إذ إنَّ العالم يفحص ما يكون في الحقيقة لا ما كان ينبغي أن يكون ، زيادة على ذلك أن منهج النحو كان مضطرباً إزاء هذه الأمثلة غير الجائزة ، فليست كلها خطأ أو ممتنعة فربما كان هذا المنع وعدم الجواز يعبر عن وجهة نظر نحوية وتقليد للمذهب الذي يجري في مضماره ، وأحياناً تكون هذه الوجوه غير الجائزة تمثل مستوى آخر مثل لغة الشعر وقد خططوها في النثر ، وأحياناً يدفعهم النظر في دلالة التراكيب وعدم استقامتها إلى تخطئتها وحظر استعمالها ، ومنها ما يمثل لغات لبعض القبائل لكنهم خططوها ؛ لأنها لا تسير الشائع والكثير ، كل ذلك ما كان يحصل لو بحثوا في ما كان يمثل حقيقة اللغة .

إنَّ أهمَّ ما يميز علم اللغة الحديث الذي يستعمل المنهج العلمي في دراسة اللغة من المناهج التقليدية هو أنه ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية

¹ - اللغة العربية معناها وبناؤها . تمام حسان : 13

² - مدخل إلى علم اللغة : 136

³ - نحو التيسير . د . أحمد عبد الستار الجواري : 53 . مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة 1962

الموجودة بالفعل ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة إلا أن الملاحظ من أمثلة النحو في الحقيقة أنها تصور لنا قواعد لا تمثل الواقع المنطوق وهذا يعُد عيبا آخر يزداد على تلك العيوب التي ذكرها الباحثون ، فهذه الأمثلة أظهرت في نحونا قواعد لا شواهد لها وابتعدت بالدرس عن الواقع حينما أخذ النحو يعتمدون كلامهم في تعريف القواعد.

إن اللغوي حينما يريد دراسة لغة من اللغات عليه أن ينظر في كلام أهلها لنتضخ خصائصها ويقف على قوانينها ، فمن ((البديهي أن يكون النحو في أصل وضعه قواعد مستتبطة من كلام العرب ما صحت روایته عنهم وما أمكن الحكم بفضحاته وسلامته من التكلف والتوعر وما صح بناؤه وعم استعماله))¹ ، وهذا موضع اتفاق الباحثين ، إلا أننا نجد في أمثلة النحو ((كلاماً لم يجر على السنة أحد من العرب ولم يسمع عنهم ولم يسلك سبيل كلامهم ، ومن ينظر في كتب النحو ولاسيما المتأخرة ، يجدها مملوءة بالأمثلة المصنوعة التي وضعها النحو .. ليوضحوا قواعد معينة قضت ضرورة المنهج الخاطئ (كذا) ² أن يضعوها...))³ وهذه ليست وظيفة النحوي وهو أن يدخل في اللغة ما ليس منها، فعندئذ تقوم الدراسة على أساس غير صحيح وتظهر الفروق بين القوانين والكلام المستعمل ، فالنحو إلى الشواهد في اللغة ملحة ((حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها في أي من المجالات ... ولأن ذلك يتربّ عليه فساد في الأحكام الدينية بالإضافة (كذا) إلى الفساد اللغوي))⁴ ، وعلى الرغم من أن النحو وأشاروا إلى الكلام العربي الذي يحتاج به إنهم حادوا عن هذا المنهج واستندوا إلى كلامهم في ثبيت القاعدة تدفعهم إلى ذلك دوافع وفهم مخطئ وارتباطهم بمفاهيم منطقية و حاجتهم في مواضع كثيرة إلى الشواهد الحية التي افتقرت إليها قواعدهم .

إن الدراسة النحوية فقدت كثيراً من خصائص الدراسة العلمية وواحدة من تلك الخصائص هي (الواقعية) ؛ لأنهم ((لم يدركون أن الأحكام النحوية لا تستنبط من خارج الدرس النحوية ولكنها تستنبط من الدرس النحوي نفسه ومن الاستعمالات التي توجه النحو توجيهها لغويلاً يبني على منطق العقل))⁵ ولم يلاحظوا أهمية كلام الناطقين وتختلفوا عن كثير من المسائل التي قعدوا لها في صور أمثلتهم ، في حين كان من المفروض أن تكون الشواهد النحوية ((مستقاة من واقع اللغة وحقيقة ما هو شائع من التعابير على السنة الكثرة الغالبة من الناس...))⁶ .

ونزيد على ما سبق أن الركون إلى هذه الأمثلة فيه خروج عن الغرض الذي وضعت له وهو (الإيضاح) كما ذكر النحويون وأصحاب المعجمات ، وقد تتبه إلى هذه الحقيقة المحدثون غير أنهم تضجروا من مسائل محدودة تضمنها بابا التنازع والاشتغال ، ومن أمثلة أدركوا أنها لا تمثل لغة العرب ولم تصدر عنهم ولا هي على غرار كلامهم بل ليست مما يحتاج أحد إلى أن يتكلم به في حال من الأحوال ((ومن أراد الدليل الواضح على ذلك فعليه بباب الاشتغال ولاسيما الموضع التي يزعمون فيها جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه بنصب ضميره...))⁷ ، ويقول مهدي المخزومي مكرراً الصيحة في وجه أمثلة هذين البابين : ((يجب أن نعمل على إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب ناء بها النحو وناء بها الدارسون ، وعلى محو كل أثر

¹ - المصدر نفسه : 46

² - الصواب (المخطئ) .

³ - نحو التيسير : 46 – 47

⁴ - الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته : 51

⁵ - في النحو العربي نقد وتجهيز : 153

⁶ - الشواهد والاستشهاد . عبد الجبار النايلية : 136

⁷ - نحو التيسير : 47

للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو وفي مقدمة هذه الآثار أبواب في النحو ندرسها فلا نحسن أننا ندرس نحواً أو لغة أو أسلوباً كباب التنازع وباب الاشتغال))¹. إن أكثر هذه الدعوات تدعو إلى استبعاد هذه الأبواب من النحو بسبب هذه الأمثلة التي اكتفى بها النحويون وارتضوها وأكثروا منها وأفروطوا فيها ومن ثم خرجت عن حدود النحو فألقت مجموعة من المعميات التي تكذب الذهن في الكشف عن ملغازاتها وتبعث في النفس الشعور بالنفور من قراءتها .

إن كثيراً من الباحثين أشاروا إلى عيوب الكتب النحوية أو الدرس النحوي ومن هذه العيوب الاعتماد على هذه الأمثلة ، يقول إبراهيم أنيس في شواهد النحوة : ((إنهم غالباً يقعنون ... بتلك الأمثلة التي اصطنعواها هم اصطناناً وافتراضوها افتراضات تأييداً لرأي يحرصون عليه أو حكم يعتزون به))² ، ويقول عباس حسن : ((ليس العيب مقصوراً على الاختصار المخل أو الالتواء أو على الإطالة وإنما يمتد إلى نواحٍ أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم لألفاظ مرددة وتراتيب لجمل معاذلة وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة فالنحوة في هذا كلّه منهج يتوارثونه ويلتزمونه ويحتفظون به))³ ، وأكّد طه الرومي هذه العيوب ومنها ((الاعتماد على الأمثلة الجافة المكررة وإهمال المهم من الشواهد التي هي مادة الكلام وعدة المتكلم))⁴ ، ويرى إبراهيم السامرائي أنَّ ((النحوي القديم لم يهتم باستيفاء مادته من كلام العرب ، فربما صنعت الشواهد اعتقاداً منه أنَّ شيئاً من ذلك يجوز أن يرد في كلامهم))⁵ ، ولكنهم لم يدركوا حجم هذا الخطأ الذي وقعوا فيه ، فحملوا بذلك ما لم يحملوا وألزموا بمعرفة ما لم يعرفوا ((فهم لم يكونوا نحاة ولا فلاسفة بل كانوا يتكلمون فقط))⁶ ، إنَّ عمل النحوة هذا تتبه إليه ذلك الأعرابي بفطرته السليمة حينما وقف على مجلس الأخفش الأوسط ، فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه ، فحار وعجب وأطرق ووسوس !! فقال له الأخفش : ((ما تسمع يا أخي العرب ، قال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا))⁷ ، إنَّ قول الأعرابي هذا ساذج لكنه في الوقت نفسه صحيح ورائع فالنحوة يتكلمون في كلام العرب بما ليس منه ومن ذلك الوقت أخذت أبحاث النحو ودراساته تبعد شيئاً فشيئاً عن الغرض الذي تخدمه ، وحدث الفراق بين النحو واللغة ، فدارت الدراسات اللغوية حول نفسها تستقي مادتها من الذهن لا من اللغة ، ومن الفلسفه العقلية لا من الواقع ، ومن الشواهد المتجمدة لا من بحوث ميدانية قوامها الاستقراء والمتابعة ومن المصادرات التي تعتمد على القياس والافتراضات لاختصاص الألفاظ طوحاً أو كرها ، لا من ملاحظة الناطقين باللغة واستعمالهم لها ومتابعة ذلك بالدراسات المتطرفة .

إنَّ الأمثلة النحوية المصنوعة اشتغلت على مسائل كثيرة غير ما ذكر الباحثون في بابي الاشتغال والتنازع ، وإن هذه المسائل غاب عنها الشاهد الذي يمكن أن نعتد به من جهة كونه كلاماً منتشرأً اعتاده أكثرية الناطقين ولا يمثل سلوكاً لجماعة من الناس أو مما يغلب عليه الجانب الفني وغير مقيد بقيود معينة ، ومن هنا ذكر أن هذه المسائل فقدت هذه المزايا ، فقسم

¹ - في النحو العربي نقد وتجهيز : 163

² - من أسرار اللغة : 342

³ - اللغة والنحو بين القديم والحديث : 217

⁴ - نظرات في اللغة والنحو : 45 . تاريخ علوم اللغة العربية . طه الرومي : 155 . الطبعة الأولى . مطبعة الرشيد . بغداد . 1949

⁵ - الفعل زمانه وأبنيته : 214

⁶ - اللغة والنحو بين القديم وال الحديث : 174

⁷ - الإماتع والموانسة . أبو حيان التوحيدي : 139/2

منها لا شواهد لها وقسم ثان له شواهد من مستوى آخر كالشعر والقسم الثالث له شواهد متنوعة لكنها قليلة جداً لا يعتد بها ولا تبيح لنا القياس عليها .
وأسأعرض هذه المسائل - إن شاء الله - بشكل موضوعي لنتعرف حقيقتها :

المسألة الأولى : تنوين التكير

يذكر التنوين علامة للاسم ، وقد جعله النحويون على أقسام ومنها (تنوين التكير) الذي يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ويرد على ذلك المثال الآتي عند كل النحوة : (مررت بسيبويه وسيبويه آخر) ¹ ، إلا سيبويه فإنه لأمر ما عدل عن ذكر اسمه فمثل بقوله : (مررت بعمرويه وعمرويه آخر) ² ، فسيبويه الأول (وينطبق الحكم على عمرويه كما في المثال الآخر) مبني على الكسر و (سيبويه) الثاني منون تنوين التكير ، إن النحوة كلهم لم يقدموا شاهداً من كلام العرب لإثبات صحة هذه القاعدة سوى هذا المثال ، ولابراهيم السامرائي رأى في هذه المسألة إذ يقول : ((إن سيبويه لقب لعلم وهو (عمرو) وكنيته (أبو بشر) وقد غلب اللقب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به ونحن لا نعرف علمًا آخر معاصرًا له لقب سيبويه ، فأين التكير في سيبويه الآخر ؟ ثم إننا نعرف أنَّ ما ختم بـ(ويه) يبني على الكسر كذا جرى في العربية فلم تُؤنَّ هذا ؟ ثم ألا كان من الحق أن يستقرروا العربية فليأتوا بمثل آخر من نصٍّ فصيح معروف ؟)) ³ .

المسألة الثانية : عوامل الفعل (لَمَا ، لَم ، قَد ، سُوفَه) .

وقد ذكر النحويون هذه العوامل وأنها تختص بالفعل ولا تنفصل عنه بحال ومن الخطأ دخولها على الأسماء ، لأنها ((إنما وضعت للأفعال)) ⁴ وإن ((من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل لا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً)) ⁵ كما في الأمثلة (سوف زيداً أضرب) و (قد زيداً لقيت) و (لم زيداً أضربه) ⁶ ، يقول سيبويه : ((فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب)) ⁷ .
إن هذه التراكيب لم ترد في نثر ولا شعر حتى يمكن أن ننظر إلى الأثر الأعرابي الذي يهم سيبويه أكثر مما ينظر إلى واقعية مثل هذه التراكيب .

المسألة الثالثة : إمداداته (هَنْ)

كلمة (هَنْ) تذكر مع مجموعة من الأسماء يطلق عليها (الأسماء الستة) وهي التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات إلا (هناً) فمعربة بالحركات ، يقول ابن عقيل : (الفصيح فيه أن

¹ - شرح عمدة الحافظ : 17/1 . شرح ابن عقيل : 17/1

² - الكتاب : 203/2 . اللمع في العربية : 239

³ - النحو العربي نقد وبناء : 63

⁴ - الكتاب : 98/1

⁵ - الكتاب : 98/1

⁶ - المصدر نفسه : 85/1 – 111/3

⁷ - المصدر نفسه : 85/1

يعرّب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة ((هذا هن زيد))¹ نحو (هذا هن زيد) و (رأيَتْ هن زيد) و (مررْتُ بِهِن زيد) ، ويبدو أنَّ هذا السبب هو الأكثر وجاهة في استبعادها من هذا الباب ، ويقول ابن عقيل : ((والنقص في (هن) أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً نحو (هذا هنُوه) و (رأيَتْ هنَاه) و (نظرْتُ إِلَى هنِيه) وأنكر الفراء جواز تمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ))² ، ويبدو أنَّ (الإتمام) هو لغة لبعض العرب غير معروفة وشائعة شياع لغة النقص التي هي أشيء وأعرف .

إنَّ كثيراً من مشكلات النحو كانت عيناً تحمل ثقله طلبتنا اليوم ، فانهم يعتادون في دراستهم الأولى أنها خمسة أسماء وحين يتخصصون يجدونها ستة وكل ذلك بسبب الخلط في الدراسة النحوية القديمة التي قامت على مختلف النطوق مجتمعة . إنَّ ما حفظه سيبويه لو كان شائعاً لسمعه غيره من النحاة ولذلك أنكره الفراء ، ومع ذلك ما سمعه سيبويه لا يمكن أن نعتد به ؛ لأنَّه قليل ونادر ، وتمسكهم بهذه الأمثلة دليل على عدم صحته ، واقتصر المحدثون بأمثلة النقص كما في قولهم: (هذا هن) و (أهملْتْ هنَا) و (لَمْ ألتَّفْتْ إِلَى هن)³ .

المسألة الرابعة : نواصي الفعل المضارع

1 - (إذن) النافية .

ذكر النحويون الأداة (إذن) ضمن الأدوات التي تنصب المضارع بشرط إذا توافرت لها نصبت الفعل بعدها وهي أن يكون الفعل مستقبلاً وأن تكون في صدر الكلام وألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل ، وهذه الشروط اتفق عليها النحويون كما في الأمثلة (أنا أكرمك ... إذن أجزيك) و (انطلق زيد ... إذن ينطلق عمرو) و (أنا أزورك ... إذن أكرمك وإنْ أحسن إليك) و (أنا آتيك إذن أكرمك)⁴ ، وذكروا أنها إذا فقدت شرطاً أهملت ورفع الفعل بعدها فإذا كان الفعل دالاً على الحال لم ينصب نحو أن يقال : (أحْبَكْ . فتقول : (إذن أَظْنَكْ صادقاً)⁵ ، ويرفع الفعل بعدها أيضاً ولا ينصب إذا لم تتصدر نحو (زيد إذن يكرمك)⁶ ، ويرفع أيضاً إذا فصل بينها وبين الفعل بفاصل نحو (إذن زيد يكرمك) ، وأجازوا بالإجماع الفصل بالقسم نحو (إذن والله أكرمك)⁷ ، وعلى ذلك قول الشاعر⁸ :

إذن والله نرميهم بحربٍ شبيب الطفَلَ مِنْ قَبْلِ المشيبِ

وأجاز بعض النحاة الفصل بالنداء والظرف والدعاة وبمعنى الفعل و (لا) النافية وحينئذ يكون الفعل منصوباً أو مرفوعاً نحو ((لو قلت : إذن يا زيد . قلت : أكرمك . بالرفع ، وكذا إذا

¹ - شرح ابن عقيل : 49/1

² - المصدر نفسه .

³ - النحو الوفي : 111/1

⁴ - المقتضب : 10/2 . اللمع في العربية : 208 . شرح ابن عقيل : 6/4 . شرح شذور الذهب : 29 - 291 . مغني التبيب : 31 .

⁵ - شرح ابن عقيل : 6/4 . شرح شذور الذهب : 29 . أوضح المسالك : 169/3 . شرح قطر الندى : 161 . ارشناف الضرب : 153/2 . الفوانيد الضيائية : 243/2 .

⁶ - المصادر نفسها .

⁷ - المقتضب : 11/2 . المقرب : 287 .

⁸ - حسان بن ثابت . ينظر . شرح ديوانه : 94 .

قلت : إذن في الدار أكرمك ، وإن يوم الجمعة أكرمك))¹ و (إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة)² ، وقرروا أنها إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان يعني أن تعمل النصب أو لا تعمل كما في قوله تعالى : « وإن لا يلبيثون خلافك إلا قليلا »³ قوله تعالى : « فإذا لا يؤمنون الناس تقيرا »⁴ ، ويقول ابن هشام : ((وقرئ شادا بالنصب فيهما))⁵ و ((إذا لا يلبيثوا⁶ ... فإذا لا يؤمنوا⁷ ...)) .

نلاحظ مما سبق أن مسألة نصب المضارع بـ (إذن) وبالشروط التي ذكروها لم تشهد لها إلا الأمثلة ، وقد تنبه إلى ذلك الأستاذ الجواري إذ قال : ((كل ما أورده النحاة شاهدا على قاعدتهم هذه لا يعدو أن يكون مصنوعاً ، لم يؤثر عن العرب شيء منه ، ولم يؤيده الاستعمال))⁸ ، ويبعد أن ذلك سببه التوهם والخلط فهي لا تعمل في الكثير الشائع ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((والأكثر أن لا تعمل))⁹ ، أي إنها مع شروط العمل أيضاً لا تعمل ونلاحظ أن الشواهد التي جاءت فيها عاملة النصب في الفعل أبیات من الشعر أكثرها مضطربة ، أما الكلام المنثور وهو القرآن الكريم فقد جاء على خلاف ما يتصورون فهي مهملة فيه ، وقد نصّ النحويون على أنها كانت عاملة في قراءة شادة وهذا السبب الذي دعا النحويين إلى القول بأنها ناصبة ، فهي لغة لبعض العرب وفي ضوء هذه اللهجة اشترط النحويون لها هذه الشروط ، فهم خلطوا بين لغة الإهمال وهي أشيع ولغة الإعمال التي هي قليلة ولا يكاد يعرف لها شواهد يمكن أن نعد بها ، وقد ساير المحدثون القدماء في هذه المسألة ، ومما يوسع عليه أنهم أدخلوها في مفردات الكتب المدرسية اليوم¹⁰ معبقاء الفهم المختلط لهذه المسألة ، فيرى عباس حسن أن الأكثر في (إذن) أن تتنصب المضارع في اللغة الشائعة ، وإن إهمالها لغة ، فهو يسأل : ((هل يجوز إهمال (إذن) مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟)) ويستحسن غایة الاستحسان إعمالها والحالة هذه ويجدر ((الرغبة الشديدة في اتباع الأشهر توحيداً للبيان ومنعاً لفوضى التعبير إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره))¹¹ ، وقد أجاب مجمع اللغة العربية في القاهرة عن السؤال نفسه بعد دراسة شاملة وتحقيق وافٍ بما نصه ((ورد النصب بـ (إذن) في كلام العرب وورودها في القرآن مفصولة بالحرف (لا) ليس يمنع عملها وكون ورودها في القرآن (قراءة لا) لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج ولكن من المعزو إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل (إذن) مع استيفاء شروط الإعمال وقد ينسب إلى البصريين قبول

¹ - شرح قطر الندى : 62

² - ارتشاف الضرب : 397/2

³ - الإسراء 76.

⁴ - النساء 53/

⁵ - مغني اللبيب : 32

⁶ - قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر . القراءات الشادة . ابن خالويه : 27

⁷ - قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب . ينظر . المصدر نفسه : 77

⁸ - نحو الفعل . د . أحمد عبد الستار الجواري : 41 . وينظر . جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره . د . نعمة رحيم العزاوي : 102

⁹ - ارتشاف الضرب : 396/2

¹⁰ - ينظر : النحو المصفى . محمد عيد : 358 . النحو الوافي 308/4 . قواعد اللغة العربية . للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 32 . الطبعة العاشرة . سنة 1996

¹¹ - النحو الوافي : 316/4

الإلغاء إلا أن ذلك موصوف بالقلة ، واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب) ١ .

إن القراءة التي أشار إليها مجمع اللغة العربية هي ليست من القراءات السبع أو غيرها ، وإنما هي من القراءات الشاذة بنص النحو والمشتغلين بالقراءات² ، ويبدو أن إهمال (إذن) مع الشروط أو من دونها هو أقرب إلى التيسير ويعضد هذا الرأي أنها جاءت مهملاً في أوthic النصوص النثرية ، ومن ثم ندعوا إلى إعادة النظر في هذه المسألة .

بـ - فعل (حتى) من المفعول

يذكر النحويون لـ (حتى) الناصبة للفعل أحکاماً ومنها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء ، إلا أن بعضهم أجاز الفعل ، فقد أجاز الأخفش و ابن السراج فصلها بالظرف كما في مثالهما (أقعد حتى عندك يجتمع الناس) وبشرط ماضٍ نحو (أصحبك حتى إن قدر الله أتعلم العلم) وجوز هشام الضرير الفعل بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو (وأصبر حتى إليك تجتمع الناس) ³ .

إن تجويز النحوة هذا لا يسنه سمع عن العرب ولم تأت به شواهد مستقاة من واقع اللغة ، بل حضر بدلًا منها المثال النحوي المصنوع ، زيادة على ذلك أن أدوات النصب كغيرها من الأدوات بينها وبين الفعل حالة تلازم فلا يكون بينها فصل ، وإن أردنا أن نؤمن بعمل هذه الأحرف فعلينا أن نفترض ظهور الفتحة ، إلا إذا ذهب النحوة إلى أن الفواصل التي أجازوها غير حصينة على حد تعبيرهم أحياناً .

المسألة الخامسة : فعل الشرط وجوابه

يذكر النحويون لفعل الشرط و فعل الجواب ثلاثة صور ، الأولى : أن يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين نحو قوله تعالى: « إن تنصوا الله ينصكم » ⁴ والثانية أن يكونا ماضيين نحو قوله تعالى: « إن أحسنت أحسنت لآفسِكُم » ⁵ والثالثة أن يكون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً نحو قوله تعالى: « من كان يُريد الحياة الدنيا فزنهَا نُوف إلَيْهِ أَعْمَالَهِ » ⁶ ، واتفقا على ذلك إلا أن المتأخرين ذكروا صورة رابعة وهي أن يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً

¹ - مجلة المجمع اللغوي المصري : 198 . المجلد 25 . نوفمبر سنة 1969 . وينظر . النحو الوافي :

316/4

² - ينظر : القراءات الشاذة . ابن خالويه : 27 - 77

³ - همع الهوامع : 10/2

⁴ - محمد (ص) 7/

⁵ - الإسراء 7/

⁶ - هود 15/

نحو (إنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ)^١ ، وافتراض المبرد مجيء مثل هذه الصورة فقال : ((لو قال : (مَنْ يَأْتِي أَتَيْتُهُ ، لجَازِ ...))^٢ ، ثم يقول في موضع آخر : ((فَلَمَا : (إنْ تَأْتِي أَتَيْتُكُ) فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر))^٣ . فالمبرد لا يتصور مجيء مثل هذه الصورة في غير الشعر ، ومن ثم صرَّح أكثر النحويين الذين خلقوه بأن ذلك لا يكون إلا في الشعر^٤ ، ويقول الرضي (ت 686 هـ) : ((ومثله قليل لم يأتِ في الكتاب العزيز ، وقال بعضهم : لا يجيء إلا في ضرورة الشعر))^٥ ويقول ابن عصفور : ((ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة ، ويجزم إذ ذاك المضارع ويكون الماضي في موضع جزم ...))^٦ ومن شواهد الشعر قوله :

إذا هي حشة على الخير مرة عصاها وإن تأمر بسوء أطاعها^٧

وقوله :

وَمَا يُرْدُ مِنْ جَمِيعِ بَعْدِ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمِيعًا^٨

وقوله :

وَإِنَّكَ مِمَّا تُعْطِ بَطَنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَ مَنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَعًا^٩

وقوله :

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

إلا ان ابن مالك يرى أنه ((لا يختص ... بالشعر خلافاً لبعضهم))^{١١} بل يمكن أن يرد في النثر وقد جعل قوله تعالى: « إِنْ شَاءَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَا خَاضِعِينَ »^{١٢} من ذلك فعطف على الجواب الذي هو (تُنزل) قوله (ظَلَّتْ) وهو ماضي اللفظ ولا يعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحل محله^{١٣} ، واستشهد قول النبي (ص) : ((مَنْ يَقُمْ لِلَّهِ الْقَدْرَ إِيمَانًاً وَاحْتِسَابًاً غُفرَانًاً))^{١٤} ، وما جاء على لسان السيدة عائشة أم المؤمنين (رضي الله تعالى عنها) : (إنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلًا أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقًّ))^{١٥} ، وهذا ما جعل ابن مالك فيما

^١ - ينظر . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : 240 حققه وقدم له . محمد كامل برکات دار الكاتب العربي . سنة 1967 .

^٢ - المقتضب : 59/2

^٣ - المقتضب : 71/2

^٤ - ينظر . المقرب : 302 . ارتشف الضرب : 563/2 . همع الهوامع : 58/2

^٥ - شرح الكافية : 232/2

^٦ - المقرب : 302

^٧ - ينظر . شرح عمدة الحافظ : 354

^٨ - ينسب إلى أبي دهبل الجمحي ولم أجده في ديوانه برواية أبي عمرو الشيباني تحقيق عبد العظيم عبد المحسن مطبعة القضاء النجف الاشرف الطبعة الأولى 1972 . وينظر . شرح عمدة الحافظ : 354 . خزانة الأدب : 279/3

^٩ - ديوان حاتم الطائي : 78 . دار صادر بيروت . 1963 . ينظر . شواهد التوضيح 68 . الجنى الداني . المرادي : 550

^{١٠} - قعنبر بن ضمرة . ينظر . المحتسب : 1/206 . مغني اللبيب : 908 . الاشموني : 3/585

^{١١} - ينظر . التسهيل : 240

^{١٢} - الشعراة 4/4

^{١٣} - ينظر . شواهد التوضيح : 69 . أوضح المسالك : 206/4 . شرح الاشموني : 3/585

^{١٤} - صحيح مسلم . مسلم بن الحاج (ت 523هـ) : 1/523 . باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويف . شرح عمدة الحافظ : 371 - شواهد التوضيح 67 . شرح ابن الناظم : 273 . أوضح المسالك : 206/4

شرح الاشموني : 3/85

^{١٥} - صحيح البخاري : 238/3

بعد يصرّح ((بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء))¹ ، وساير بدر الدين والده في ذلك مخطنا من قال إنه ضرورة² .

من كل ذلك نلاحظ أن النحاة مضطربون في إصدار الحكم الأخير على هذه الصورة بين المنع وكونها من لغة الشعر ، ويبدو أن الذين جعلوها من مقتضيات الشعر وأحكامه لاحظوا أنها ليست بالكثيرة في لغة العرب وإنما تعارف عليها الشعراء لا غير ، أما ابن مالك فهو ينظر إلى الشواهد كلها على أنها مستوى واحد ومن ثم هي كثيرة عنده مع صراحة قوله ((كثرة صدوره عن فحول الشعراء)) زيادة على شاهدين من النثر أحدهما للنبي (ص) والأخر للسيدة عائشة (رض) .

أما الشاهد القرآني فابن مالك يرجع كون الفاء فيه عاطفة ويجزم بذلك إلا ان النحاة يجوزون أن تكون أيضاً استثنافية وأن يكون الفعل بعدها في موضع رفع³ ، وأما الشاهد الشعري فهو شيء آخر وطريقة للأداء مخالفة في نظامها للنشر ، ولذلك كان النمط الرابع لهذه الجملة مصدره الشعر بكثرة بشهادة ابن مالك نفسه ، والشعر لا يصلح أن تستتبط منه القواعد ؛ لأنّه لا يمثل لغة التفاهم لكل الناس ولا يمثل التيار الشائع ولا تقاد له هذه اللغة إلا بقيود يضطر معها الشاعر إلى صرف الكلام عن وجهته المعروفة أو استحداث تراكيب لم يألفها الناطقون باللغة .

وأما الحديثان فإذا تجاوزنا شبّهـةـ الـقـدـماءـ فيـ الـاسـتـشـهـادـ بـالـحـدـيـثـ الشـرـيفـ نـرـىـ أنـ الـحـدـيـثـ وـالـحـدـيـثـيـنـ وـحتـىـ الـثـلـاثـةـ وـالـأـرـبـعـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـهـضـ بـقـاعـةـ نـحـوـيـةـ وـنـسـتـدـلـ بـهـاـ عـلـىـ صـحـةـ هـذـاـ الأـسـلـوبـ أـوـ شـيـاعـهـ ، وـإـنـ كـانـ اـبـنـ مـالـكـ يـقـوـلـ : ((لـثـبـوـتـهـ فـيـ كـلـامـ أـفـصـحـ الـفـصـحـاءـ))ـ فـانـهـ (صـ)ـ وـاحـدـ مـنـ مـجـتمـعـ كـبـيرـ وـالـقـوـاعـدـ تـكـوـنـ مـحـلـ اـعـتـمـادـ مـاـ كـانـتـ تـمـثـلـ عـادـةـ نـطـقـيـةـ لـمـسـاحـةـ كـبـيرـةـ مـنـ النـاطـقـيـنـ ، وـقـدـ تـنبـهـ لـغـوـيـوـ الـعـرـبـ إـلـىـ هـذـاـ الـأـمـرـ حـيـنـاـ قـالـ أـبـوـ عـمـرـوـ بـنـ الـعـلـاءـ (تـ154ـهـ)ـ : ((أـعـمـلـ عـلـىـ الـأـكـثـرـ))ـ ، وـلـوـ عـمـلـ اـبـنـ مـالـكـ وـأـسـرـابـهـ بـذـكـ لـمـثـلـ هـذـهـ التـرـاكـيـبـ وـجـودـ فـيـ النـحـوـ ؛ إـذـ وـجـدـنـاـ النـحـاـةـ الـلـاحـقـيـنـ لـابـنـ مـالـكـ يـسـتـدـلـوـنـ بـمـاـ اـسـتـدـلـ بـهـ وـيـشـيرـوـنـ إـلـىـ قـلـتـهـ فـيـ سـعـةـ الـكـلـامـ⁵ـ ، وـأـخـيـرـاـ أـدـخـلـ الـمـخـتـصـوـنـ الـمـحـدـثـوـنـ هـذـهـ الصـورـةـ الـرـابـعـةـ إـلـىـ الـكـتـبـ الـمـدـرـسـيـةـ وـحـاـلـوـاـ مـحاـكـاـةـ أـمـتـلـةـ الـقـدـماءـ نـحـوـ قـوـلـهـ : ((إـنـ يـجـتـهـدـوـ نـجـوـاـ))ـ⁶ـ ، وـأـشـارـوـاـ إـلـىـ قـلـتـهـ مـجـارـةـ لـحـمـ النـحـاـةـ .

المـسـأـلةـ السـادـسـةـ : تـقـدـيمـ الضـمـيرـ الـأـخـرـ

يتحدث النحويون في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين عند اجتماع ضميرين أحدهما أخص من الآخر فقرروا أنهما ((إن كانوا متصلين وجب تقديم الأخص منها فتقول : (الدرهم

¹ - شواهد التوضيح : 15 - 16

² - ينظر . شرح ابن الناظم : 273

³ - ينظر . التبيان في إعراب القرآن . العكبري : 166/2

⁴ - طبقات النحويين واللغويين . الزبيدي : 39 تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . مصر 1973

⁵ - ينظر . حروف المعاني : 74 . أوضح المسالك : 206/4 . شرح ابن عقيل : 34/4 . شرح الاشموني :

585/3

⁶ - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 58

أعطيتكه و أعطيتنيه (...))¹ ، بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنه للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال نحو ((أعطيتهوك) ولا (أعطيتهوني) فهذا التعبير من أساليب العامية وهو من الرديء ومع ذلك يذكر النحويون أنَّ بعض النحاة قد أجازوا هذا التعبير مستدلين بحديث عثمان بن عفان (رض) : ((أراهُمني الباطلُ شيطانا))² ، ويقول سيبويه : ((فإنْ بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : (قد أعطاهوني) فهو قبيح لا تتكلم به العرب ولكنَّ النحويين قالسوه))³ ويقول أيضاً : ((وأما قول النحويين : (قد أعطاهوك و أعطاهوني) فإنما هو شيء قالسوه لم تتكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه ...))⁴ ويقول أيضاً : ((فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : (أعطاهاه) و (أعطاهاه) ، جاز وهو عربي ولا عليك بأيهما : بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم والأكثر في كلامهم : أعطاها إيه))⁵ ، ثم يستدل على ما أجازه والذي وصفه بقوله (هو عربي) بقول الشاعر : وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطْبِقُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا⁶

ولو أنعمنا النظر في هذه النصوص المستقاة من كتب النحاة وأنصتنا لكلماتهم لرأينا أنهم يتحدثون عن صور من نحو العامية ولذلك لم تسعفهم سوى الأمثلة ، والنحاة أنفسهم في هذا الموضوع يؤكدون أنَّ هذه الأساليب ليست بالكثيرة ولم يألفها لسان العرب وأنها من قياساتهم ، وهذا نسأل عن أساس عدول النحاة عن أساليب العرب الجميلة إلى أساليب هابطة لا تخضع لذوق سليم ، فثمة فرق بين قول النحاة : (أعطانيه وأعطيتك وأعطاكني) وقول العرب : (أعطاك إياتي وأعطيه إياتي) وقول النحاة (أعطاوه وأعطاه) وقول العرب : (أعطاه إيه) وأرداً من ذلك شاهدهم ، فهو من جهة يتبع نظام الشعر ومن جهة أخرى يصور لنا هذا الشاهد أسلوبًا من أساليب العامية وليس هناك شاهد آخر يوافقه على صحة هذا الأسلوب .

المسألة السابعة : الميقات والغير

في موضوع المبتدأ والخبر مسائل غريبة ، ومن ذلك ما يذكرونه عند الحديث عن جريان الخبر المشتق على من هو له وعلى غير من هو له ، فإن جرى على غير من هو له ... وجب إبراز الضمير عند البصريين سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأمثلة ذلك قولهم : (زيد هنْ ضاربُها هو) وقولهم : (زيد عمرٌو ضاربُه هو) ¹ ، فالمثال الأول يمكن أن يحذف الضمير (هو) منه ؛ لأن اللبس ، وأما المثال الآخر فلا يجوز حذف الضمير منه ؛ لأنه حينئذ يلتبس الضارب بالمضروب فلا يُعرف هل (زيد) فاعل أو مفعول ؟ .

إن ما يلاحظ هنا أن هذه الأمثلة تعارض المبادئ الثابتة في باب المبدأ والخبر ، وواحد من هذه المبادئ ينصُّ على أن (الخبر هو الجزء المتممُ للفائدة) فهل يتحقق ذلك في الجملة الخبرية (هنَّ ضاربُها) فتكمِل الفائدة في قولهم : (زيد هنَّ ضاربُها) ؟ . ومبدأ آخر يقول (إنَّ

1 - شرح ابن عقیل : 106/1

² النهاية في غريب الحديث والأثر . ابن الأثير (ت 606هـ) : 177/2 . تحقيق . محمود محمد الصاهي وظاهر أحمد الزاوي . المكتبة العلمية . بيروت (د ، ت) . وينظر . شرح ابن عقيل : 106/1

3 - الكتاب / 363

4 - الكتاب : 364/2

365/2 : الكتاب - 5

⁶ الشاهد لمغلس بن لقيط الأسي . معجم الشعراء . المرزباني (ت 384هـ) : 308 . وينظر . المصدر نفسه .

الخبر عين المبتدأ) فهل يتحقق في هذه الجملة الخبرية فتكون هي عين المبتدأ الأول (زيد) ؟

و كذلك ترد عندهم الجمل الآتية التي تجري مجرى الجمل السالفة وهي (زيد أخواه ضاربُهُما هو) و (هنْ زيد ضاربُهُ هي) و (هنْ زيد ضاربُهُ جاريَّهُما) و (الهندان الزيدان ضاربُهُما)² ، إننا إذا عدنا إلى هذه الجمل لاثبات حقيقتها فسنجدها أمثلة مصنوعة لفُقها النحاة ، وقد اجتهدوا في العثور على شبيه لها في فصيح العربية فأخفقوها في مسعاهم سوى شاهد شعري واحد وهو قوله :

قُومِي دُرَا الْمَجْد بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ³

فلم يبرز الضمير (هم) بعد (بانوها) لأنفقاء الحاجة إليه لأمن اللبس وهو رأي الكوفيين في هذه المسألة ، أما البصريون فلا يرتكبون ذلك ، ونختار هنا رأي إبراهيم السامرائي الذي يقول : ((إذا كانوا قد وجدوا شاهدا ضعيفا لم يستطيعوا أن يجدوا له آخر ، فهل يحق لهم الذهاب لهذا المذهب الوعر ؟ والشاهد هو قول شاعر مجهول أكبر الظن أنهم صنعوا على شاكلة : (زيد هنْ ضاربُهَا هو) ...)) ثم ((إن الشاهد الشعري شيء ضعيف ولو جاء كثيراً بذلك لما تقضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيئ سائرة على الوزن المعروف))⁵ ، زيادة على ما يقوله إبراهيم السامرائي نسأل : كم يمكن أن ترد من هذه الأمثلة في لسان العرب ؟ وألا يمكن أن يكون في مثل هذه العبارات والأمثلة إخلالا بالفصاحة المعروفة ، وهل يمكن أن يقبل البلاطيون مثل هذه الأمثلة ؟ إن هذه المسألة بنيت على أمثلة النحاة التي تفتقر إلى الذوق البلاغي والى الشواهد الكثيرة التي تعطيها الشرعية وتتصبح قاعدة يرکن إليها ، ثم أليست هذه الألاعيب مما ضُحِّمَ النحو العربي لأنها أعطته ما ليس منه ؟ .

المسألة الثامنة : كان وأخواتها

١- حذفه (كان)

ذكر النحاة أنَّ (كان) تحذف في مواضع وجوباً وجوازاً ، ومن مواضع الوجوب التي ذكروها أنها تحذف بعد (أن) المصدرية ويعوض عنها بـ (ما) ويبقى اسمها وخبرها ، ويصف النحويون ذلك بالكثرة ، وينذرون أن ذلك يكون في موضع (أريد فيه تعليل فعل بفعل)⁶ ، ويغضدون هذه المسألة بالأمثلة الآتية ومنها قول ابن مالك في ألفيته : (أما أنتَ برأ فاقرب)⁷ وقولهم : (أما أنتَ منطلقاً انطلاقت)⁸ ، فهذه الأمثلة يتافقها النحويون منذ زمن بعيد وقد زاد عليها عباس حسن من المحدثين أمثلة أخرى ومنها قوله : (أما أنتَ غنياً فتصدق) و(أما

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 265/1 . شرح ابن عقيل : 207/1

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 267/1 - 268

³ - لا يُعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 207/1

⁴ - النحو العربي نقد وبناء : 75

⁵ - النحو العربي نقد وبناء : 75.

⁶ - شرح ابن عقيل : 135/1

⁷ - شرح ابن عقيل : 296/1 . شرح الاشموني : 437/1

⁸ - أوضح المسالك : 187/1 . شرح قطر الندى : 135 . همع الهوامع : 122/1

أنت قوياً فاعمل بجدٍ) و (أما أنت شاباً فحافظ على شبابك بالحكمة) ¹ ، وأمثالهم هذه محاكا لقول العباس بن مرداس الذي قامت عليه هذه الأسطورة وهو :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع ²

فهذا الشاهد الوحيد بآيدي النحاة وليس هناك شاهد آخر إلى جانبه وهو يتعدد عند كل النحاة الذين يتحدثون عن حذف (كان) في مثل هذا الموضع . ويرون أنَّ أصل مثالهم (أما أنت منطلاقاً انطلق) هو (انطلق لأنْ كنت منطلاقاً) فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به ... فصار : (لأنْ كنت منطلاقاً انطلق) ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من (لأنْ ... ثم حذفت (كان) اختصاراً أيضاً فانفصل الضمير فصار (أنْ أنت) ثم زيدت (ما) عوضاً فصارت (أنْ ما أنت) ثم أدخلت النون في الميم فصار (أما أنت) ، والحقُّ (أنَّ هذا الكلام ... بما فيه من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وإدخال صناعة ذهنية مجدها هدفها تسويغ حذف (كان) في مثل هذا الأسلوب وإنْ كانت اللغة - وهي أسلوب التعبير السلس - تبراً تماماً من تلك الصناعة النحوية) ³ ويقول إبراهيم السامرائي : ((أنا لاأشعر أنَّ (أما) هذه أصلها (أنْ كنت) ولا نعرف تعويضاً على هذه الشاكلة ، وكيف تكون (ما) عوضاً من (كان) ؟ فقد قالوا إنَّ (ما) زائدة فيكيف تعوض (كان) و (كان) من الأفعال المهمة في بناء الجملة فضلاً عن أنَّ (الفعل) ذو قيمة كبيرة في الجملة العربية)) ⁴ ، ويرى أن قولهم : (أما أنت برأ فاقترب) غير قولهم : (أنْ كنت برأ فاقترب) وإنْ هذه ليست كذلك .

والحقيقة أنَّ هذه المسألة قامت على أمثلة النحاة وشاهد واحد ذكرناه رواه برواية مخطئة ومصححة ، وبسبب الخطأ في الرواية وما حصل فيها من تصحيف ظهرت هذه الأسطورة في نحونا ، ويبدو أنَّ الذي روى الشاهد بصورته الصحيحة كما أرادها العباس بن مرداس هو ابن دريد (ت 321هـ) وروايته هي :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع ⁵

ونلمح صحة هذه الرواية فيما قاله المبرد في مثاله (أما كنت منطلاقاً انطلق) ⁶ ، وعلى هذا فليس ذلك من باب الجمع بين العوض والممعوض ومن هنا يرى ابن عقيل أن المبرد أجاز هذا الجمع مسouغاً ما ظهر في مثل المبرد من الجمع بينهما ⁷ .

إنَّ هذه المسألة وأمثالها كما لاحظنا قامت على جمل مصطنعة وعلى فهم مخطئ لبعض أساليب القول ، فماذا لو كان النحاة على درجة كبيرة من التحفظ إزاء أمثال هذه المسألة فأنهم سوف يستبعدون كثيراً من القواعد التي لا أصل لها في لسان العرب ولم تألفها العربية ، ونأسف على وقوع بعض المحدثين في أخطاء المتقدمين نفسها ، ومنهم عباس حسن الذي لم ينفك ينقل هذه الأوهام النحوية ويؤمن بها من دون تحقيق فيعمد إلى صنع الأمثلة على شاكلة أمثلة النحاة .

¹ - النحو الافي : 582/1

² - ديوان العباس بن مرداس : 128 . وورد الشاهد في . الكتاب : 148/1 . شرح ابن عقيل : 124/1 خزانة الأدب : 421/4 - 80/2

³ - النحو المصفى . محمد عبد : 256

⁴ - النحو العربي نقد وبناء : 80

⁵ - الاشتقاد . ابن دريد : 313 . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخاجي . مصر

⁶ - المقتصب : 38/2

⁷ - ينظر . شرح ابن عقيل : 298/1

بـ - زوادة (كان)

ذكر النحويون من أحكام هذا الفعل أنه يزداد في الكلام ، وأكثر ما يكون ذلك بين شيئين متلازمين على حد تعبير النحاة ، وهذا الإطلاق على ما يبدو أو قعهم في أوهام ، فانهم استقصوا الأشياء المتلازمة في اللغة فوجدوها تمثل في المبتدأ والخبر والفعل وفاعله والصلة والموصول والصفة والموصوف والجار و مجروره ، فتوهموا وقوع (كان) زائدة بين هذه الأشياء بعد أن وجدوا كثرة زيادتها بين (ما) التعبجية و فعل التعجب وما شئان متلازمان ، ومن هنا صرّح النحويون بأنها تزداد بينهما قياسا ولا تزداد في غير هذا إلا سمعا¹ ، ولكن ما الذي يمكن أن يسعفهم في هذه الموضع التي ذكروها غير الأمثلة التي يعمدون إليها كلما احتاجوا إليها ، ومن أمثلة زيادتها بين المبتدأ والخبر (زيد كان قائم)² وبين الفعل ومرفوعه نحو (لم يوجد كان مثلث)³ وبين الصلة والموصول نحو (جاء الذي كان أكرمته) وبين الصفة والموصوف نحو (مررت برجل كان قائم)⁴ ، ولكن ماذا لو وازننا بين أمثلة النحاة المصنوعة وشواهد them و مروياتهم المسموعة فأننا سنقف على حقيقة هذه المسألة . أما زيادتها بين المبتدأ والخبر فليس لهم شاهد في ذلك غير مثالهم المصنوع ، وأما زيادتها بين الفعل ومرفوعه فلهم شاهد لاكته السنة النحاة في كل الكتب النحوية وهو قوله : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكاملة منبني عيسٍ لم يوجد كان أفضل منهم)⁵ ، فقولهم :

(لم يوجد كان أفضل) حاكوا فيه مثالهم وهو (لم يوجد كان مثلث) حتى ليخيل إليك أن (كان) لا تكون زائدة إلا بين فعل مثل (يوجد) ومرفوعه ولا يكون غيره ، وأما زيادتها بين الصلة والموصول فليس له شاهد أيضاً لكن الذي حفظهم إلى القول بذلك هو حالة التلازم بينهما فتخيلوا هذه الصورة دون أن يؤثر عن العرب ما جاء على هذا النحو من التركيب المتلذذ التقليل . وأما زيادتها بين الصفة والموصوف فإلى جانب المثال المصنوع ذكروا شاهداً وهو قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام⁶

وهذا مذهب سيبويه إلا ان ابن هشام أنكر ذلك وأجرى (كان) على النفع وعد قوله (لنا) خبرا لها⁷ ، ولكن إنكار ابن هشام على ما يبدو يتعلق بحكم زيادتها في هذا الشاهد ؛ لأن زيادتها وردت في شاهد وهو قوله⁸ :

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكور

ومن مواضع زيادتها بين الجار والمجرور وقد عدوه شادا⁹ ، واستشهدوا قوله¹⁰ :

سراة بني أبي بكر تسامي على كان المسومة العرب

¹ - ينظر . شرح ابن عقيل : 288/1 - 289

² - شرح ابن عقيل : 288/1

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - شرح ابن عقيل : 289/1

⁶ - رواية الديوان : (فكيف إذا رأيت ديار قومي) : 2/835 وينظر . أوضح المسالك : 360/1

⁷ - أوضح المسالك : 360/1

⁸ - قائله مجهول . ينظر . ارتشاف الضرب : 290/3 - 59/1 . حاشية الصبان على شرح الاشموني : 40/1 . دار إحياء الكتب العربية . (د ، ت)

⁹ - ينظر . شرح ابن عقيل : 291/1

¹⁰ - قائله مجهول . ينظر . اللمع في العربية : 100 . شرح المفصل : 7/98 . ارتشاف الضرب : 90/3

والغريب أن عباس حسن من المحدثين حاول أن يحاكي هذا فصنع مثلاً لزيادة (كان) بين الجار والمجرور مع قول القدماء إنه شاذ ولم نجد منهم من مثل لهذا الموضع غيره ، ومثاله هو (القلم على كان المكتب)¹ . ويذكر أيضاً أنها تزاد بين المعطوف والمعطوف عليه وهنا يرد شاهد شعري وهو قول الفرزدق² :

في لجة عمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

ومن أمثلة عباس حسن التي لم يرد مثلها عند النحاة قوله : (الصديق مُخاصٌ في الشدة
كان والرخاء)³ ، وما أشترط في هذه المسألة أن تكون زيادتها بلفظ الماضي غير أنها وردت
بلفظ المضارع شذوذًا وهو ما جاء في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل⁴

ولم يذكر النحاة لها مثلاً إلا عباس حسن فإنه يمثل لهذه الحالة بقوله : (أنت تكون رجل
نابه الشأن)⁵ .

من كل ذلك نلاحظ أن هذه المسألة قامت على منهج مضطرب فان أكثر ما استندت إليه هي الشواهد الشعرية ، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من هذا البحث ((أن الشاهد الشعري ليس شيئاً قوياً ، فالكثير من الشواهد الشعرية تعرض طائق من التعبير لا يمكن أن تكون في المترسل من الكلام المنثور))⁶ ؛ لأنه ((خاضع فيه لقيد الوزن وقيد القافية ولذلك فهو (كذا) 7 يلغا إلى كل معقد من التركيب ليس له غرضه ولتأتي لغة الشعر كما يريده))⁸ ، ومن أجل هذا ((فان لغة الشعر ليست اللغة القوية السهلة الواضحة التي نجدها في النثر ، و تستطيع أن تحصي من شواهد الشعر مادة كثيرة ضعيفة سقية التركيب ، وللنحاة ولع بالتمسك بهذه الشواهد الضعيفة واتخاذها مادة ، أو قل إنهم بنوا القواعد النحوية عليها وهي قول شاعر اضطره الوزن أو اضطرته القافية إلى ارتکاب ما تجنبه في سائر شعره أو ما تجنبه الناثر ولم يجر به لسان))⁹ وهذا هو الحق فإن أكثر هذه الشواهد تصل إلى حد الركاكة ومنها ((ما قيل إنه مصنوع ولم يقله قائل وربما صنعه النحوي))¹⁰ كمارأينا في بعض الشواهد التي ذكرناها ، والى جانب ذلك أكثر اعتماد النحاة على أمثلتهم المصنوعة ، وهذا يدل على منهج النحاة في السماع غير الواضح الذي يشمل مستويات متعددة ويركز إلى كل مسموع ومقول والى كل قائل كما ركزوا إلى قول السيدة أم عقيل (رض) وهي ترفض ولدها ، زيادة على ذلك أن هذه المسموعات قليلة ونادرة جداً ، وهذا هو السبب الذي دعاهم إلى أن يصرحوا أنَّ هذه الزيادة في هذه الموضع محكومة بالسمع ، أما مع (ما) والفعل في صيغة التعجب فهي كثيرة ومقيسة ، يقول عباس حسن : ((الأنساب الأخذ بالرأي القائل بقياسيتها في التعجب وهذه دون غيره من باقي الحالات منعاً للخلط وفراراً من سوء الاستعمال ، وهذا عيبان يتوقفاهما الحرير على

¹ - النحو الوفي : 579/1

² - شرح ديوان الفرزدق : 850/2 ورواية الديوان : في حومة الخ

³ - النحو الوفي : 579/1

⁴ - شرح ابن عقيل : 292/1

⁵ - النحو الوفي : 579/1

⁶ - النحو العربي نقد وبناء : 87

⁷ - الصواب (ولذلك هو) .

⁸ - المصدر نفسه : 103

⁹ - الفعل زمانه وأبيته . إبراهيم السامرائي : 69

¹⁰ - النحو العربي نقد وبناء : 103

سلامة لغته الخبير بأسرارها)¹ ، وهذه الأمثلة التي صنعوا القدماء والمحدثون فيها الكثير من سوء الاستعمال وجاءت نتيجة الخلط فوق المتقدمون والمحدثون في خطأ واحد .

ج - معمول خبر (كان)

من المسائل التي تخص هذا الباب ذكر النحويون أنه لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومحرر² ، فالأصل في مثل هذه الحالة يتمثل في الجملة الآتية (كان زيد أكلًا طعامك)³ ، وقد ولدوا من هذه الجملة أمثلة كثيرة يصرون من خلالها ما يجوز من هذا التقديم وما يمتنع ، فإذا كان المثال الأول مقبولا وهو الصورة الطبيعية التي يعتادها الناس في كلامهم فهناك صورة أخرى بدرجة هذا المثال من التقبل وهو (كان أكلًا طعامك زيد)⁴ ؛ لأن خبر (كان) ومعموله تلاها ، وكذلك إذا تلاها اسمها وبعد معمول خبرها فإنه مقبول لدى كل النحاة نحو (كان زيد طعامك أكلًا) لكن إذا تلاها معمول خبرها في نحو (كان طعامك أكلًا زيد) أو (كان طعامك زيد أكلًا) فإنه غير جائز عند نحاة البصرة ومقبول عند الكوفيين ، وقد احتج الكوفيون بقول الفرزدق⁵ :

فأصبحوا والنوى عاليٌ معرَّسُهم وليس كلَّ النوى يُلقي المساكينُ

ورد عليهم البصريون بتأويلات كثيرة للبيت حتى يستقيم مع قاعدتهم ، والفريقان كلاهما على خطأ ، فركون الكوفيين إلى الشعر والاستدلال به على صحة هذا التركيب الذي ورد فيه ليس ب صحيح ، فلغة الشعر مستوى من اللغة وذلك مستوى آخر ولكن خصائصه التي تميزه من صاحبه وهي تقتضي التقديم غير المألوف وتؤخر بحسب ما يقتضيه النغم الموسيقي . وأما خطأ البصريين فإنهم لم يلتقطوا إلى هذا الأمر ومن ثم وقعوا في خطأ آخر وهو (التأويل) وهو البحث عن عناصر أجنبية عن النص ومتخلية .

وبعد ذلك يتسعون في هذا المثال ويخرجون عن حديثهم الأول وهو إيلاء (كان) معمول خبرها إلى صور أخرى ومنها تقديم معمول الخبر والخبر على (كان) واسمها نحو (طعامك أكلًا كان زيد) وينذرون أنه جائز عند البصريين والكسائي وخطأ عند الفراء ، ومنها تقديم المعمول على (كان) واسمها وخبرها نحو (طعامك كان زيد أكلًا) ومنها تقديم خبر (كان) ومعمول الخبر باسم (كان) نحو (أكلًا كان طعامك زيد) وهي خطأ عند كل النحاة ، وهكذا تتفرع مجموعة كبيرة من هذه الأمثلة التي لا أصل لها في لسان العرب وليس هناك شاهد فصيح وملح يشابهها غير أمثلة النحاة التي لا تُكُسِّب أي قاعدة شرعية معينة .

ونحو مثالهم (كان زيد أكلًا طعامك) يرد مثال آخر عندهم وهو قولهم : (كانت الحَمَى تأخذ زيداً)⁶ ، وقاروا على أخوات (كان) ما يشبهه (ليس) وهو (ما) النافية التي تضمنها المثال الآتي وما تفرع منه من جمل وهو (ما زيد بأكلِ طعامك)⁷ .

¹ - النحو الوفي : 581/1

² - ينظر . شرح ابن عقيل : 280/1

³ - الأشباه والنظائر : 72/2

⁴ - المصدر نفسه .

⁵ - ديوانه : 887/2

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 425/1

⁷ - المصدر نفسه : 435/1

إنَّ هذه المسألة لم تورث اللغة غير العويس من التراكيب التي هي من وضع النحاة وليس مسموعة عن العرب ، وقد أعرضنا عن الكثير منها .

د - تقديم خبر (كان) وأخواتها

وذكر النحويون أنواعاً من التقديم والتأخير وقبلوها مع أنها لا تسجم مع قوانين اللغة وذوق البلاغي ، و من ذلك ما قرروه في حكم تقديم خبر (مadam) عليها مع ان الشائع والمجمع عليه أنه لا يتقدم عليها خبرها فلما تكون كلمة (خالدين) من قوله تعالى : «

خالدين فيها مادامت السموات والأرض »¹ خبراً لها وإنما هو حال ، إلا ان بعض النحاة تصورووا أنه يجوز تقديم خبرها عليها كما في نحو (لا أصبعك ما قائمًا دام زيد)² ، وفي ذلك خلاف بين النحاة ، وهذا الخلاف دليل على عدم صحة هذه المسألة إلى جانب فقدان الشواهد .

ومن ذلك خلافهم في تقديم خبر (ليس) عليها ، وقد اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرین ومنهم ابن مالك إلى منع ذلك وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى جوازه نحو (قائمًا ليس زيد)³ ، ويقول ابن عقيل : ((لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معنوي خبرها عليها))⁴ و ذلك في قوله تعالى : « **ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا**

عنهما »⁵ وقد تقدم على (ليس) والنحاة يقولون : ((ولا يتقدم المعنوي إلا حيث يتقدم العامل))⁶ وإذا قيلنا ما استدل به أبو علي نسأله : هل هذا الشاهد الفريد الذي لم يوجد إلى جانبه ما يكون له نظيرًا كافياً للاستدلال على اطراد هذه المسألة ؟ أو يمكن أن تصبح قانوناً ثابتاً ؟ ولنلاحظ الآن ما يقرره النحويون في تقديم الخبر على ما كان من هذه الأفعال مسبوقة بالنفي يجعلوها على قسمين ، قسم يشترط النفي في عمله نحو (مازال) وأخواتها ، وبعض النحاة أجازوا أن يقال : (قائمًا مازال زيد)⁷ ومنهم ابن كيسان (ت 299هـ) وبعضهم لم يجز ذلك .

والقسم الآخر هو ما لم يكن النفي شرطاً في عمله مثل (كان) وبعضهم أجاز أن يقال : (قائمًا ما كان زيد) وبعضهم منع ذلك⁸ ، وتعدد أمثلة أخرى تصور النفي بغير (ما) وبعضهم أجاز (قائمًا لم يزل زيد) و (منطلقاً لم يكن عمرو)⁹ وبعضهم منعها .

¹ - هود / 108

² - ينظر . شرح ابن عقيل : 275/1

³ - ينظر . شرح ابن عقيل : 277/1

⁴ - المصدر نفسه : 278/1

⁵ - هود / 8

⁶ - شرح ابن عقيل : 278/1

⁷ - شرح ابن عقيل : 276/1

⁸ - المصدر نفسه .

⁹ - المصدر نفسه .

إن كل هذه المسائل لم تتح لها الشواهد التي تثبت حقيقتها غير الأمثلة التي تعكس اجهادات النحاة فحسب ، يقول إبراهيم السامرائي : ((فأنت ترى أن هذه التراكيب غريبة البناء وربما عسر عليك أن تجد مثيلاً (كذا) ¹ في المؤثر من العربية ولكن النحاة أفسوها على هذا الترتيب الذي تأبه العربية الفصيحة وما يدل على ضعفها أن تقرأ منها وأخرين أجازوها وهذا دليل اضطراب منهجهم)) ² .

المسألة التاسعة : أحكام النفي

1- إعمال (لا) حمل (ليس)

ذكر النحاة أنَّ (لا) تعمل عمل (ليس) في النفي فيكون الاسم معها مرفوعاً والخبر منصوباً ، ولكن بشروط :

((أحدها (كذا) ³ أن يكون الاسم والخبر نكرين ، الثاني إلا يتقدم خبرها على اسمها ، الثالث إلا ينقض النفي بـ (إلا) ...)⁴ ، وزاد ابن هشام شرطاً رابعاً وهو ((أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر)) ⁵ ولكن : ما الشواهد على ذلك ؟ وكم يبلغ عددها للاستدلال على عمل لها مطرد وخارج عن القلة إلى الكثرة ؟ .

إنَّ أول ما يقدمه النحوي في هذه المسألة هو المثال النحوي المصنوع الذي توافرت فيه هذه الشروط نحو قوله :

(لا رجلٌ أفضَلُ مِنْكَ) ⁶ و (لا أحدٌ مُفْضِلاً عَلَى أَحَدٍ أَمَامَ عَدْلِ اللَّهِ) و (لا رجُلٌ حاضرًا) ⁷ ثم شاهد شعرى لا يعرف قائله :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَشَاهِدَ آخَرُ أَيْضًا لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ :

نَصْرِئُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَادِلٍ فَبُؤْتَ حَصْنَأَ بِالْكَمَاهِ حَصِينًا ⁸

وشاهد ثالث خرج عن هذه الشروط فعملت فيه (لا) في المعرفة وهو للنابغة الجعدي قوله :

وَحَلَّتْ سُوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سُوَاهَا وَلَا عَنْ حِبَّهَا مُتَرَاخِيًّا ⁹

إنَّ هذه الشواهد لا يطمأن إليها فال الأول والثاني لا يعرف لها قائل وأغلب الظن أن أحد النحاة صنعهما بدليل أن النحاة المتأخرین لم يضيفوا إليها شاهداً ثالثاً ، أما قول النابغة فقد خذل النحاة في فقهه لأحد هذه الشروط ، فمن الخطأ جداً أن يجعل ابن مالك القياس على هذا الشاهد سائغاً ¹⁰ ، فهل يمكن أن نعد ابن مالك ممن يقيس على القليل والنادر ؟ .

¹ - الصواب (تجد مثيلاً لها) .

² - النحو العربي نقد وبناء : 76

³ - الصواب (الأول) .

⁴ - المقرب : 115 . شرح ابن عقيل : 313/1

⁵ - شرح قطر الندى : 141

⁶ - المقرب : 115 . شرح ابن عقيل : 313/1

⁷ - النحو المصنفى : 265 . جامع الدروس العربية : 295/2

⁸ - شرح ابن عقيل : 315/1 . شرح الاشموني : 1/473

⁹ - ديوان النابغة : 171 . وينظر . شرح ابن عقيل : 315/1 . شرح الاشموني : 1/473

¹⁰ - ينظر . شرح ابن عقيل : 316/1 . شرح الاشموني : 1/476

إن الشرط الذي زاده ابن هشام دقيق جداً وهو قوله : (أن يكون في الشعر لا في النثر) وإن كان عمل (لا) من لغة الشعر فكم شاهداً يمكن أن يرد حتى يمكن أن نعد ذلك من نحو الشعر؟ .

بـ - عمل (إن) عمل (ليس)

وفي عمل (إن) عمل (ليس) يقول ابن عقيل : (مذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل ليس)¹ ومن شواهد إعمالها قول أحدهم² :

إلا على أضعف المجانين
إن هو مستولياً على أحدٍ
وقول الآخر³ :

إن المرأة ميتاً بانقضاء حياته ولكن لأن يُبعى عليه فيخذل

وقراءة سعيد بن جبير (رض) : « إن الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم »⁴ بنصب كلمة (عبد) ، فهذه الشواهد لا تمثل كلام أكثر الناطقين ، والأول والثاني منها لا يعرف لهما قائل ، والقراءة تمثل جانباً لهجياً ومستوى أدائي آخر ، ثم يرى ابن عقيل أنه ((لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرين بل تعمل في النكرة والمعرفة)) وهنا يورد ابن عقيل الأمثلة الآتية (إن رجل قاتماً) و (إن زيد قاتماً) و (إن زيد قاتماً)⁶ وفي هذه الأمثلة مندوحة للنحو عن أن يتصرف في اللغة كيف يشاء ، وإن أعزته الشواهد لجأ إلى (زيد) و (عمرو) فصنف كلاماً يظن أنه صالح للاستدلال به على صحة قواعده .

المسألة العاشرة : أفعال الرجال

وهذه الأفعال هي (عسى وحرى وأخلوق) التي تشبه في عملها (كان) وأخواتها مع بعض الفروق في تأليف تراكيبها . أما (عسى) فهي كثيرة الورود في النصوص العربية وמאزالت مستعملة كثيراً في عربتنا المعاصرة .

ولكن (حرى) و (أخلوق) يمكن أن نقول فيهما إنها من المتحجرات اللغوية التي احتفظت بها العربية القديمة ، واحتفظت بأمثالها التي وضعها النحاة أنفسهم ، ومن ذلك قول سيبويه : (أخلوق السماء أن ثمطر) ⁷ وقولهم : (حرى زيد أن يفعل) و (أخلوق عمرو

¹ - شرح ابن عقيل : 317/1

² - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عدة الحافظ : 216 . شرح ابن عقيل : 272/1

³ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عدة الحافظ : 217 . شرح ابن عقيل : 273/1 . شرح الاشموني : 255/1

⁴ - الأعراف / 193/

⁵ - ينظر . المحاسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها . ابن جني : 157/1 تحقيق . علي النجدي ناصف وأخرون . لجنة إحياء التراث الإسلامي . الجمهورية العربية المتحدة سنة 1386هـ .

⁶ - شرح ابن عقيل : 319/1

⁷ - الكتاب : 479/1 . وشرح ابن عقيل : 332/1 . همع الهوامع : 28/1

أن يصلح)¹ و (حرى زيد أن يقوم)² بمعنى : رُجى منها ذلك ، وأخيراً زادت الكتب المدرسية أمثلة أخرى نحو قولهم : (حرى المقصر أن يستقيم) ففي القول رجاء وأمل أن يستقيم المقصر في سلوكه ، وقولهم : (أخلوق العدو أن يثوب إلى الحكم والرشد)³ ، والحقيقة لم يستطع النحويون ((أن يضبطوا كلاماً من هذين الفعلين في نص معروف))⁴ ولهذا نراهم يعتمدون على هذه الأمثلة المصنوعة من جهة ، ومن جهة أخرى أننا لا نشعر كما لا يشعر الكثير من الطلبة والتلاميذ بمعنى (الرجاء) فيهما، يقول إبراهيم السامرائي في الفعل (حرى) أنه لم يره ((بمعنى الرجاء في أي نص من النصوص القديمة ولم أجده ذكرا في المعجمات المطولة كاللسان وغيره))⁵ ويقول في الفعل الآخر (أخلوق) : ((لم نر مفصحا عن الرجاء في أي من النصوص العربية ولو حدث شيء من ذلك لتمسك به النهاة ولما جاؤوا بمثلهم الوحيد في هذا الفعل ... وفي لسان العرب : أن (أخلوق) بمعنى : استوى في الأرض ، فهم يقولون : (أخلوق الرسم) أي استوى في الأرض ، أما إفادة الرجاء فلم نعثر عليها في نص مفيد))⁶ .

المسألة الحادية عشرة : العطف على اسم (إن)

انفردت (إن) و (لكن) بجواز العطف على موضعها مع الاسم في أحد القولين ، والطف إما أن يكون بعد ورود الخبر أو قبله ، ورأوا أن العطف إذا كان بعد اكتمال الخبر جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع على الموضع ، وإن كان العطف قبل ورود الخبر فحكمه النصب على اللفظ ليس إلا ، وأما شواهدهم فهي أمثلة نحوية ومنها (إن زيداً قائم وعمراً) و (إن زيداً قائم وعمرو) و (إن زيداً وعمراً قائمان) و(إنك وزيداً ذاهبان)⁷ يقول ابن عصفور : ((ولا يجوز الرفع على الموضع ؛ لأنَّه لم يتم الكلام ، فإنْ جاء شيء من ذلك فشاذ لا يقاس عليه))⁸ ، ومثال الشذوذ قوله : (إنك وزيد ذاهبان)⁹ وفيه إشارة إلى قوله تعالى: « إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ وَالنَّاصِرُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ مُخْرَجُونَ »¹⁰ وقول الشاعر¹¹ :

وَمَنْ يُكَوِّنْ أَمْسِيَ بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لِغَرِيبٍ

¹ - شرح عمدة الحافظ : 818

² - شرح ابن عقيل : 332/1

³ - قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 55

⁴ - النحو العربي نقد وبناء : 85

⁵ - المصدر نفسه .

⁶ - النحو العربي نقد وبناء : 85 . وينظر . لسان العرب . مادة (خلق) : 91/10 - 92 جاء في لسان العرب قوله : (أخلوق السماء أن تمطر . أي قاربت وشابهت أن تمطر . وائلوق السحاب . أي استوى) .

⁷ - المقرب : 124

⁸ - المصدر نفسه .

⁹ - المقرب : 124 . شرح ابن عقيل : 375/1

¹⁰ - الماندة 69 /

¹¹ - البيت لضابئ بن حارث البرجمي . ينظر . خزانة الأدب : 323/4

فاما قراءة الجمهور وهي قراءة المصحف فقد جاءت في موضع آخر من سورة البقرة بنصب (الصابئين) وهي قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئَيْنَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ... »¹ ، قالوا فيه : ((هو شاذ في الرواية صحيح في القياس))² ، وأما المشهور فيها فهو الرفع ولكن النحاة فيه أقوالا - وكل هذه الأقوال لم تنتبه إلى نتائج تسجم مع البحث العلمي السليم ، فكل قول يفضي إلى مشكلة وإلى رأي لا يتفق مع طبيعة اللغة ، فالقول الأول يرى : أنَّ (النية) هو تأخير كلمة (الصابئون) بعد خبر (إنَّ) وكان الأصل في الآية ((إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً فَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ وَالصَّابِئَيْنَ)) فهو مبتدأ والخبر مذوق ، وخرج البيت على هذا القول أي : فإني لغريب وقيار بها كذلك .

والثاني : أنه معطوف على موضع (إنَّ) كقولك : (إنَّ زِيداً وَعَمِراً قَانِمَانِ) وهذا خطأ لأن خبر (إنَّ) لم يتم و (قَانِمَانِ) إنْ جعلته خبر (إنَّ) لم يبق لـ (عمراً) خبر ، وإن جعلته خبر (عمراً) لم يبق لـ (إنَّ) خبر ، ثم هو ممتنع من جهة المعنى ؛ لأنك تخبر بالمعنى عن المفرد . والقول الثالث : أن (الصابئون) معطوف على الفاعل في (هادوا) وهذا فاسد من جهتين ، الأولى : أنه يجب كون (الصابئون) هدوا وليسوا كذلك ، والأخرى أن الضمير في (هادوا) لم يؤكد حتى يصح العطف عليه . والقول الرابع : أن يكون خبر (الصابئون) مذوقاً من غير أن ينوي به التأخير وهو ضعيف لما فيه من لزوم الحذف والفصل . والقول الخامس : أن (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) فما بعدها في موضع رفع و (الصابئون) كذلك . والقول السادس : أن (الصابئون) في موضع نصب ولكنه جاء على لغة (بلحارث) الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال والجمع بالواو كذلك وهو بعيد . والقول السابع : أن يجعل النون حرف الإعراب ، فإن قيل فأبأوا على الفارسي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو قيل : قد أجازه غيره والقياس لا يدفعه³ .

بهذه الأقوال أجهدت النحاة من جهة وعارضت ما اصطلحوا عليه من قواعد من جهة أخرى ، فماذا لو أنهم أخذوا بالحكم العام والأكثر وهو ((إنَّ كان العطف قبل ورود الخبر حكمه النصب على اللفظ ليس إلا)) ؟ وتنظر إلى ما خالفة على أنه أسلوب آخر ورد منه القليل وإن كان في كتاب الله القرآن الكريم ، فهو أحياناً يميل إلى اللغة غير القياسية ويعرض عن اللغة القياسية ، فهذه التفرعات التي وردت إلى جانب القاعدة العامة ظهرت بسبب هذا الشاهد القرآني والشاهد الشعري ، وإن أخذنا بهما من القلة ولا ينبغي لنا أن نعدهما قاعدة .

المسألة الثانية عشرة : أحكام الاستثناء

وفي هذا الباب مسائل وردت في نحوها لا تتفق مع طبيعة اللغة العربية ولا تلائم بلاغتها وقد قامت على فهم مخطئ ومنهج مضطرب واستند النحاة فيها إلى أمثلة صنعواها ، وأما الشواهد المسومة فلم يظفروا بشيء منها وقد مثل ذلك إخلالاً بطبيعة اللغة وخروجاً عن نواميسها . ومن هذه المسائل :

¹ - البقرة / 62

² - التبيان في إعراب القرآن : 1/221

³ - التبيان في إعراب القرآن : 1/222 . وينظر . مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب : 1/233

١- تقديم المستثنى والمستثنى منه

أشار النحويون في هذا الباب إلى نوع من التقديم هو في طبيعته رديء ويخالف طبيعة تأليف جملة الاستثناء التي وردت في لسان العرب ، بل هو تقديم ابتدعه النحاة في أمثلتهم من غير أن يكون له في الاستعمال واقع فعلية ومن ذلك تقديم المستثنى على المستثنى منه كما في قولهم : (ما قام إلا زيداً أحد) و (ما مررت إلا زيداً بأحد) ^١ و (ما قام إلا زيداً القوم) و (قام إلا زيداً القوم) ^٢ ، كذلك إذا كانت هناك مستثنيات متعددة كما في قولهم : (قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم) و (ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم) ^٣ ومنه قولهم : (ما جاءني إلا زيداً أحد) و (ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) و (ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً) ^٤ ومن ذلك أيضاً تقديم المستثنى في أول الكلام نحو قولهم : (إلا زيداً قام القوم) و (ما إلا زيداً في الدار أحد) ^٥ .

إنَّ النحاة لم يلتفتوا إلى أنَّ مثل هذه الجمل لم ترد عن العرب حتى يمكن محاكاتها والنسخ على منوالها ، ولم يكن التتحقق من صحة هذا التركيب من مهمهم ، بل كانوا مغربين بالبحث عن إعراب هذه المستثنيات بعد تقديمها بين وجوب النصب وجوازه ، وبين قلتها وكثرتها وبين كون الكلام موجباً أو منفياً ، وإذا أخذنا بكلام السيوطي الذي يقول : ((الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً أو منفياً فلا يقال : (إلا زيداً قام القوم) ولا (إلا زيداً ما قام القوم) ؛ لأنَّه لم يسمع من كلامهم ؛ ولأنَّ (إلا) مشبهة بر(لا) العاطفة وواو (مع) وهما لا يتقدمان)) ^٦ اتضحت لنا أنَّ من هذا التقديم خرقاً للقواعد والمبادئ الأساسية للغة، فإذا كان غير مسموع ، فما المسوغ لمثل هذه التراكيب المبتلة التي تبعث في النفس الملل والنفور ؟ وإذا كان هناك شاهد أو شاهدان ، فهل يحقُّ لنا أن نجعلهما حجة وننعقد بمقتضاهما ؟ إنَّ ((هذا محض هراء ولو وجدوا في كلام العرب شيئاً من هذا لجاؤوا به ، وكأنَّهم يصوغون أمثلتهم بعيداً عن اللغة التي يستعملها أهلها)) ^٧ .

بـ - تحرار أداة الاستثناء

وعدوا إلى صنع أمثلة في هذا الموضوع تصور لنا أنه يمكن أن تتكرر أداة الاستثناء في جملة واحدة ، وبهذا انحرفوا عن أساليب العربية الجميلة التي تؤكد المزاوجة بين كلمات التركيب الواحد بلا تناقض ومن ذلك قولهم : (قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا الآخالداً) ^٨ وقولهم : (له على عشرة إلا تسعه إلا ثمانية إلا سبعه) ^٩ ومن أمثلة المحدثين (أحب ركوب السفن إلا

^١ - اللمع في العربية : 152

^٢ - شرح ابن عقيل : 601/1

^٣ - المصدر نفسه : 609/1 . شرح الاشموني : 426/2

^٤ - المصدر نفسه .

^٥ - ارشاف الضرب : 307/2

^٦ - المطالع السعيدة : 443/1

^٧ - في النحو العربي نقد وبناء : 98

^٨ - المقرب : 187

^٩ - همع الهوامع : 228/2 . شرح الاشموني : 427/2

الشراعية إلا الصغيرة) و (ظهرت النجوم إلا الشمس إلا القمر إلا المريخ) و (ما غاب إلا الشمس إلا القمر إلا المريخ النجوم) وقولهم : (جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد) و (اشتهر الخلفاء إلا مُحَمَّداً إلا الأمين) ¹ وقولهم : (أخضرت أشجار الحديقة إلا واحدة إلا أوراقها) و(أثمرت أشجار الحديقة إلا شجرة ليمون)² وهي لا تقل رداءة عن أمثلة المتقدمين ، وهذه النماذج النحوية لا يمكن أن تكون في لغة فصيحة بلغة تميل إلى الإيجاز الذي هو حد البلاغة ، إن الإيجاز يقتضي أن يقال : (قام القوم إلا زيداً و عمراً وبكرأ) أو (ظهرت النجوم إلا الشمس والقمر والمريخ) أو (جاء القوم إلا هارون الرشيد) وليس من الإيجاز ما صنعه النحويون .

ج - (غير) في الاستثناء

ومن أوهام النحاة في هذا الباب أنهم رأوا أن (غيرا) تقع موقع (إلا) في الاستثناء ، قال سيبويه : ((اعلم أن (غيرا) أبداً سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا) ... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا)) جاز بـ (غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا))³ ومن أمثلة المبرد قوله : (أتاني القوم غير زيد) و (ما جاءني أحد غير زيد) و (ما مررت بأحد غير زيد)⁴ ومن الأمثلة الحديثة قولهم : (أسرع المتسابقون غير سعيد) و (ما ضحك الحاضرون غير صالح)⁵ و (أشرقت الشمس كل ساعات النهار غير ساعة) و (ما وطى القمر بشر غير بضعة رجال)⁶ ، والحقيقة أننا لا نعرف سبب هذا الوهم الذي وقع فيه النحويون ولكن ربما كانت نقطة البداية من الأداة (إلا) التي استعملت في بعض الأحوال صفة وهي في أصل وضعها تستعمل بكثرة أداة للاستثناء ، ورأوا أن (غيرا) تكون لها نظيرًا من جهة أنها موضعية في الأصل للوصف ومن ثم استعملت في الاستثناء . يقول المبرد : ((وأصل (غير) في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها ، وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بـ (غير) لما شبهت (غير) بها))⁷ ويقول عباس حسن : ((إن استعمال (غير) في الاستثناء ليس هو الأكثر وإنما الأكثر أن تكون نعتا لنكرة فتفيد مغایرة مجرورها للمنعوت إما في ذاته المادية نحو (أقبلت على رجل غير على) وإما في وصف طاري على ذاته المادية نحو (خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذي دخل به)... أو نعتا لشبهة النكرة وهو المعرفة المراد منها الجنس نحو قوله تعالى : «**إهدا الصِّراطَ المستقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**»⁸ فكلمة (غير) مجرورة وهي لذلك نعت لكلمة (الذين) المراد بها جنس لأقوام معينين ...

¹ - النحو الوفي : 338/2

² - النحو المصنفي : 494

³ - الكتاب : 343/2

⁴ - المقتضب : 284/1

⁵ - النحو الوفي : 343/2

⁶ - النحو المصنفي : 490

⁷ - المقتضب : 285/1 وينظر . الأشباه والنظائر : 96/2

⁸ - الفاتحة 5/6

((١ ويرى أنها في)) الكثرة أن تقع موقعاً إعرابياً آخر مما تصلح له الأسماء الجامدة كالمبتدأ ... ومنه خبر النواسخ ... وكالفاعل ونائبه والمفعول به ... وكل هذا قياسي فصيح))² ، والحق أنَّ (غيراً) ليست للاستثناء وأن النهاة جانبوا الصواب حين عدُوها من هذا الباب ولو أن النهاة فطنوا إلى استعمال القرآن لهذه الكلمة لما تورطوا في رأيهم المشار إليه ذلك أن هذه الكلمة لم ترد في القرآن للاستثناء بل وردت فيه ... بحسب موقعها من الكلام³ ، فقد وردت في سبع وسبعين آية معربة بحسب موقعها ، وقد تابع الباحث هذه الموضع فوجدها تعرب فاعلاً ومفعولاً وخبراً للنواسخ وصفة وحالاً وغير ذلك ، ومنها قوله تعالى: « إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مُأْمُونٍ »⁴ فهي هنا خبر (إنَّ) وجاءت خبراً لـ(كان) في قوله تعالى: « فَلَوْلَا أَنْ كَثُرَ غَيْرُ مُدِينِ »⁵ ونعتا في قوله تعالى: « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجُونٌ غَيْرُ مُنَوْنٍ »⁶ ، وجاءت نعتا ثانياً كما في قوله تعالى: « فَذَلِكَ يَوْمُ عُسْيَنٍ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ سِيرٍ »⁷ ومفعولاً به في قوله تعالى: « فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ »⁸ وجاءت حالاً في قوله تعالى: « بِاَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا اُفْqَرُوا بِالْعَوْدِ اُحْلَتْ لَكُمْ هِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْلِي عَلَيْكُمْ غَيْرُ مُحْلِي الصِّدِّيقِ وَأَنْتُمْ حُرُّمٌ »⁹ . إنَّ مسألة الاستثناء بـ(غير) يجب أن نعيد النظر فيها ونقول كلمتنا الأخيرة في وظيفتها ومن ثمَّ استبعادها من هذا الباب ولاسيما الكتب المدرسية ، التي ربما ترهق التلاميذ في عدم الالهتاء إلى معنى الاستثناء فيها وعدم قدرتهم على محاكاة الأمثلة لها وإنها ليست لهذا المعنى إلا في أمثلة النهاة المتکلفة .

المسألة الثالثة عشرة : حروفه الجر والإضافة

١- حروفه الجر

^١ - النحو الوفي : 346/2

² - المصدر نفسه

³ - نحو القرآن . احمد عبد الستار الجواري : 62 . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد 1974 وينظر . مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د. نعمة رحيم العزاوي : 126 . جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره . د. نعمة رحيم العزاوي . مجلة الصاد : 100 . المجلد الثاني كانون الآخر 1989

⁴ - المعراج 28/

⁵ - الواقعة 86/

⁶ - التين 6/

⁷ - المدثر 9/ - 10

⁸ - الذاريات 36/

⁹ - الماندة 1/

ذكرت في الفصل الرابع من الباب الأول من هذا البحث بعض المعاني الغريبة والمقدرة للحروف وقد رأينا أنها من مبتدعات النحاة لأسباب منها أنها غير معروفة إلا عند المتأخرین، ولأنها لم تكن لها شواهد سوى الأمثلة المصنوعة ، ومن ذلك معنى الاستدراك الذي أعطوه الحرف (على) في نحو (فلان يدخل الناز لسوء صنيعه على أنه لا يبأس من رحمة الله) ^١.

وذكروا أن الحرف (إلى) يمكن أن يكون اسمًا كما كانت (على) اسمًا ومثالهم (انصرف من إليك) ^٢ ، كذلك عدوا الحرف (عن) مما يمكن أن يكون لمعنى (الاستعانة) في نحو (رميَّ عن القوس) كما يقولون : (رميَّ بالقوس) ^٣ ، وقد أنكر الحريري هذا المعنى ^٤ ، ويبعدو من حكاية الفراء التي ينقلها المرادي أن هذا المعنى مروي عن بعض قبائل العرب فهم يقولون : (رميَّ عن القوس وبالقوس وعلى القوس) ^٥ .

ومن المعاني التي لم يذكر لها شواهد سوى الأمثلة ما ذكره ابن هشام لحرف الكاف وهو (المبادرة) وذلك إذا اتصل بـ(ما) نحو : (سلِّمْ كما تدخلُ) و (صلِّ كما يدخلُ الوقت) وقد عده معنى غريباً ولم يسجله غير ابن هشام ثم نقله عنه السيوطي ^٦ .

بـ - الفصل بين المضافة والمضافة إليه

رأى بعض النحاة أن القسم من جملة ما يمكن أن يصح الفصل به بين المضاف والمضاف إليه مستدلين بما رواه الكسائي وهو قوله : (سمعت صوت - والله - زيد) ^٧ ولهذا السبب قال ابن مالك في ألفيته ^٨ :

فَصُنْلُ مُضَافٌ شِبْهٌ فِعْلٌ مَا نَصَبْ
مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجْزٌ وَلَمْ يُعْبَرْ
بِأَجْنِبِيِّ ، أَوْ بِنَعْتِ ، أَوْ نِدَّا
فَصُنْلُ يَمِينٌ وَاضْطَرَارًا وَجْدًا

مستندا إلى هذه الحكاية التي ثروى بصورة أخرى وهي (هذا غلام - والله - زيد) ^٩ ، واعتقد أن ما رواه الكسائي ليس من كلام العرب فكل كلام فيه (زيد) فهو من كلام النحاة ، فضلا عن ندرته .

المسألة الرابعة عشرة : إعمال المصدر المعرفة بـ(ال)

^١ - معنى الليبب : 193

^٢ - معنى الليبب : 195

^٣ - المصدر نفسه : 198 . الجنى الداني في حروف المعاني : 263

^٤ - ينظر . درة الغواص في أوهام الخواص . الحريري : 169 - 170 .

^٥ - الجنى الداني : 263

^٦ - معنى الليبب : 237 . وينظر . مع الهوامع : 30/2

^٧ - شرح عمدة الحافظ : 497

^٨ - ينظر . شرح ابن عقيل : 82/3

^٩ - شرح ابن الناظم : 158 . شرح ابن عقيل : 83/3 . مع الهوامع : 52/2 . شرح الاشموني : 277/2

يُعمل المصدر عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً في حالتين ، الأولى إذا كان مضافاً نحو قوله تعالى: «لَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ»¹ ، والأخرى إذا كان منوناً نحو قوله تعالى: «أَدْطَعَمْ» في يومِ ذِي مَسْجِبَتِهِ يَبِيمًا² ، وذكروا حالة ثالثة إذا كان محلّ بـ(ال) إلا أن هذه الحالة لم يذكر لها النحويون شواهد يعتقد بها سوى الأمثلة التي تدل على أنَّ هذه الحالة غير مسموعة ولذا نرى بعضهم ذهب إلى ضعفها³ ، ومنهم من رأى أنَّ إعماله (شاذ قياساً واستعمالاً)⁴ ، وقبل عمله (قليل)⁵ ومنهم من قصره على الضرورة⁶ ، وأشهر الشواهد الشعرية التي جاء فيها عاماً لقوله:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيْرَةِ أَنْتِي
وَقَدْ أَشَارَ أَبْنَ مَعْطَفٍ فِي الْفَيْهِ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ وَإِلَى ضَعْفِ عَوْلَ المَصْدِرِ :
كَ(الضَّرْبِ مَسْمَعاً) فَقَالُوا ضَعْفًا
وَهُنَاكَ شَوَاهِدُ أُخْرَى وَمِنْهَا قَوْلَهُ⁹ :
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ
يَخَالُ الْفَرَارَ يُرَاخِي الْأَجْلَ
وَقَوْلَهُ¹⁰ :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَيْهِ
وَمِنْ تُرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا
وَلَكِنَ النَّحَاةُ لَمْ يَرْتَضُوا عَوْلَهُ فِي الشِّعْرِ أَيْضًا فَنَرَاهُمْ يَوْجِهُونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ تَوْجِيهَاتٍ تَفْقَدُ
عَوْلَهَا حَجْتَهَا ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْمَصَادِرَ الْمُحَلَّةَ بـ(ال) لَمْ تَعْمَلْ عَوْلَهَا بِلِّذِي عَوْلَهُ عَوْلَهُ مُنْتَرٌ مُقْدَرٌ ، فَفِي الشَّاهِدِ الْأُولَى قُدْرَ بِقَوْلِهِمْ : (ضَعِيفُ النِّكَايَةِ نِكَايَةُ أَعْدَاءِهِ)¹¹ وَحِينَذِلَا شَاهِدٌ
فِيهِ ، وَأَمَّا الشَّاهِدُ الْآخَرُ فَقَالُوا : إِنَّ (مَسْمَعاً) مَنْصُوبٌ بِالْفَعْلِ (لَحْقَتُ) لَا بِالْمَصْدِرِ (الضَّرْبُ)
(وَلَا حَجَةٌ فِيهِ أَيْضًا¹² ، وَلَمْ يَأْتِ عَوْلَهُ فِي شَاهِدٍ نَشَرِي صَحِيحٌ ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا كَلَامِ الْعَرَبِ)
فَقَدْ قَالَ النَّحَاةُ : ((لَمْ يَجِئْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ))¹³ ، وَمِمَّا يَلَاحِظُ أَنَّ أَحْكَامَ النَّحَاةِ اخْتَلَفَتْ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ حَكْمِ الشَّذُوذِ وَالْقَلْةِ وَكَوْنِهَا مِنْ مَقْتضَيَاتِ الْمُسِيءِ وَاعْتِرَافِهِمْ بِعَدْمِ سَمَاعِهِ
عَنِ الْعَرَبِ فِي نَصِّ فَصِيحٍ وَصَحِيحٍ فَاضْطَرُوا إِلَى تَصْوِيرِهَا فِي أَمْثَالِهِمْ ، وَمِمَّا يَلَاحِظُ عَلَى

¹ - الحج / 40

² - البلد / 13 - 14

³ - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 1/563 . شرح المفصل 60/6 شرح شذور الذهب : 381

⁴ - شرح قطر الندى : 277

⁵ - البيان في إعراب غريب القرآن . أبو البركات الانباري : 1/272 . تحقيق . د . طه عبد الحميد . دار الكاتب العربي 1969 . المقرب : 142

⁶ - ينظر . شرح ألفية ابن معط . شرح . عبد العزيز بن جمعة الموصلي : 2/1010 . تحقيق ودراسة . علي موسى الشوملي . الطبعة الأولى . مكتبة الخويجي . الرياض 1985 . شرح المفصل : 60/6 شرح شذور الذهب : 381

⁷ - الشاهد لمالك بن زغبة . ينظر . الكتاب 1/99 . المقرب : 144 . شرح ابن عقيل : 3/97 . همع الهوامع : 93/2

⁸ - شرح ألفية ابن معط : 2/1010

⁹ - قائله مجهول . ينظر . الكتاب 1/99 . المقرب : 144 . همع الهوامع : 2/93

¹⁰ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن الناظم : 296 . شرح قطر الندى : 269

¹¹ - ينظر . شرح ألفية ابن معط : 2/1010 . شرح المفصل : 6/63

¹² - المصدر نفسه .

¹³ - ينظر . التوطنة . أبو علي الشلوبين : 253 . دراسة وتحقيق . يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة (د ، ت) - شرح ألفية ابن معط : 2/1010

أمثالهم أنها هي التي صمنت للنهاة عمل المصدر المحلي بـ(ال) صراحة فعمل الرفع والنصب كما في نحو قولهم : (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زِيدٌ عَمَراً) ¹ وقولهم : (أَعْجَبْتِي الضَّرْبُ زِيدٌ عَمَراً) والشتم بـ(كَرْ خَالِدًا) ² وقولهم : (يُعْجَبْتُ الْإِكْرَامُ عَنْدَكَ سَعْدُ بْنِهِ) ³.

إنَّ استقراء النهاة كان صحيحاً في تصوير الحالتين الأولىين لعمل المصدر وقد أسعفهم الشواهد الكثيرة والمطردة ، وأما الحالة الثالثة فبعض النهاة الذين قالوا بعمله كانوا يحترمون تلك الشواهد الشعرية بلا التفات إلى حقيقتها أو إلى تلك التوجيهات التي اصطنعها بعض النحوين فعدُوا في ضوء ذلك هذه الحالة ثالثة وعمدوا إلى تلك الأمثلة المصنوعة وأكبر الظن أنَّ هذه الأمثلة جاءت بعد الشواهد ومحاكاة لها .

إنَّ المنهج العلمي يقتضينا أن نستبعد هذه المسألة وأمثالها من نحونا ليكون أكثر واقعية وأصدق تمثيلاً ل الكلام العربي ، وهرباً من هذا الاضطراب الذي أوقع النهاة في مشكلات كثيرة ، والأجرد بنا أن نستمع إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة إذ يقول فيها : ((الأحسن أن لا (كذا) ⁴ يعمل)) ⁵ ومن ثمَّ نقل ما أمكن من هذه التفريعات في القواعد وما يترتب عليها .

المسألة الخامسة عشرة : التوافع

1- التوكيد

1- التوكيد بـ(عَامَة)

يذكر النهاة من بين ألفاظ التوكيد المعنوي كلمة (عَامَة) للدلالة على الشمول كـ(كل) كما في مثالهم (جاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ) ⁶ ومن الأمثلة الحديثة : (أَحْسَنْتُ إِلَى فَقَرَاءِ الْفَرِيَةِ عَامَّتُهُمْ) ⁷ و (أَبْدَى الْلَّاعِبُونَ عَامَّتُهُمْ مَهَارَةً فَانِقَةً) ⁸ ، قال ابن مالك في الفيتة :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كُلَّ فَاعِلٍ مِنْ عَمَّ فِي التوكيد مِثْلَ النَّافِلَةِ

يقول ابن عقيل : ((وَقَلَّ مَنْ عَدَهَا مِنَ النَّحْوِيْنَ فِي الْفَاظِ التوكيد وَقَدْ عَدَهَا سَيِّبوِيْهِ...)) ⁹ ومثاله (مَرْتُ بِهِمْ عَامَّتُهُمْ) ¹⁰ ، ويشرح ابن عقيل قول ابن مالك : (مثل النافلة) : ((وَ انْمَا قَالَ مِثْلَ النَّافِلَةِ ؛ لَأَنَّ عَدَهَا مِنَ الْفَاظِ التوكيد يُشَبِّهُ النَّافِلَةَ أَيِّ الزِّيَادَةِ ؛ لَأَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيْنَ لَمْ يَذْكُرُهَا)) ¹¹ و يقول أبو حيان الأندلسي : ((وَأَغْفَلَهُ أَكْثَرُ النَّهَاةِ)) ¹ وهذه حقيقة الأمر

¹- اللمع في العربية : 270 . المقرب : 144 . ارتشف الضرب : 3/176

²- المقتصد في شرح الإيضاح : 563/1

³- ارتشف الضرب : 176/3

⁴- الصواب (إلا) .

⁵- المقرب : 144

⁶- شرح ابن عقيل : 208/3 . ارتشف الضرب : 2/610

⁷- جامع الدروس العربية . الشيخ مصطفى غلايني : 3/233 راجعه . د . عبد المنعم خفاجة . الطبعة الثامنة عشرة . منشورات المكتبة العربية بيروت لبنان 1985

⁸- قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي : 128

⁹- شرح ابن عقيل : 208/3

¹⁰- الكتاب : 189/1

¹¹- شرح ابن عقيل : 208/3

أن النحاة لم يعرفوها ولم يعرفوا لها شواهد ، ولكنهم لمحوا فيها الدلالة على العموم كـ(كل) فظنواها مثلها .

2 - وينقل أبو حيان عن ابن مالك أنه يمكن الاستغناء بـ(كلاهما) عن (كليهما) و(كليهما) فيمكن أن يقال : (قام الرجلان كلاهما) و (قامت المرأةان كلاهما) ، ويقول أبو حيان : ((ويحتاج إلى سماع من العرب))²

3 - وذكروا في هذا الباب مسألة تعدد العامل واختلافه فلا يجوز عندهم إذا اختلف العامل توكيده نحو (مات زيد وعاش عمرو كلاهما) ، أما إذا اتفقا فقد أجاز الأخفش ذلك مستدلا بالمثل الآتي (انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما) ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((ويحتاج إجازة ذلك إلى تصریح بسماع من کلام العرب ، والذي تقضييه القواعد المنع ؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معنول فلا يجتمعان على تابعه))³ إن هذه المسألة قيست على مسألة أخرى في باب النعت حينما يتعدد واختلف العامل ، وقد ذكرت أن هذه الجمل مخالفة لطبيعة البلاغة العربية ولنظام الجملة كما أشار أبو حيان ، فالبلاغة ترتضى قولهم : (انطلق زيد وعمرو كلاهما) أو (ذهب زيد وعمرو كلاهما) ولا ترتضى قولهم : (انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما) .

4 - واختلفوا في توکید الضمير العائد المنصوب إذا كان (محذوفا) فقد أجازه الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وغيره من البصريين كما في نحو (جاءَ الذِّي ضربَ نَفْسَه)⁴ .

بـ - العاطفة

وفي باب العطف ترد مسائل ليس لها ما يعدها ويصححها و يجعلها قواعد لها شرعيتها، ولا تملك من الشواهد ما يمكن القياس عليها ما عدا الأمثلة التي لا تقل رداءة عن أمثلة أي مسألة أخرى عرضناها آنفاً ومن ذلك المسائل الآتية :

1 - (حتى) العاطفة

جرى النحويون البصريون عند الحديث عن العطف وحروفه أن يذكروا بينها الحرف (حتى) فقد عدوه حرفاً عاطفاً وأعطوه تفصيلات وشروط لصحة العطف به ، يقول المبرد : ((إنها عاطفة إذا رفع بعدها الفعل))⁵ للدلالة على وجود قرينة للعطف بها نحو (ضربتُ القوم حتى زيداً ضربته) و (مررتُ بال القوم حتى زيد مررتُ به) و (جاءَني القوم حتى زيد جاءَني)⁶ و (استحسنتُ قومك حتى خيلُهم) و (ألقى الفسلُ الدروعَ حتى الرماح) و (غلبَ الناسُ حتى النساءُ) و (أحصيَتِ الأشياءُ حتى مثاقيلُ الذر)⁷ ، وذكروا أنها تقضي الترتيب ولم يرتض بعضهم ذلك فيجوز أن يقال : (حفظَ فلانُ القرآنَ حتى سورةَ البقرة) وإنْ كانت سورة البقرة

¹ - ارتشاف الضرب : 610/2

² - المصدر نفسه .

³ - ارتشاف الضرب : 612/2 وينظر . همع الهوامع : 124/2

⁴ - همع الهوامع : 91/1

⁵ - المقتضب : 39/2

⁶ - المقتضب : 39/2 وينظر . الأصول في النحو : 277/3 . المقتصد في شرح الإيضاح : 840/2

⁷ - شرح عمدة الحافظ : 613 . أوضح المسالك : 46/3

أول ما حفظ أو متوسطاً حفظها ويجوز أيضاً أن يقال : (عَرَفَ النَّحْوَ حَتَّى التَّصْرِيفَ) لمن كان علمه بغير التصريف متأخراً¹.

ومن شروطها أن يكون المعطوف بعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص ، وأن يكون المعطوف بها ظاهراً لا مضمراً وأكثر ما ترد في موضع التعظيم أو التحبير أو القوة أو الضعف ، والأمثلة التي تتضمن هذه الشروط عند النحو هي (قَدِمَ الْحاجُّ حَتَّى الْمَشَاةُ وَالنِّسَاءُ)² وقولهم : (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُلُوكُ)³ ، فهذا في التعظيم والقوة وقولهم : (أَكَلَ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا)⁴ و (أَعْجَبَتِي الْجَارِيَّةَ حَتَّى حَدِيثَهَا) و (زَارَكَ النَّاسُ حَتَّى الْجَاهِمُونَ)⁵ و (فَلَانٌ يَهْبِطُ الْأَعْدَادُ الْكَثِيرَةَ حَتَّى الْأَلْوَافَ) و (الْمُؤْمِنُ يُجَزِّي بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مَثْقَالُ الذَّرِّ)⁶ ، ومن أمثلة المحدثين (وَسَعَ قَلْبُ الرَّسُولِ كُلَّ النَّاسِ حَتَّى الْعَصَةَ) و (شَمِيلٌ عَدَلٌ عُمَرٌ كُلَّ الرَّعِيَّةِ حَتَّى الظُّلْمَةَ) و (تَصَدَّقَ الْمُحَسِّنُ بِالْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ حَتَّى الْأَلْوَافِ)⁷ و (قَاتَلَ الْعَرَابِيُّونَ حَتَّى النِّسَاءَ) و (لَقَدْ قَاتَلَ الْعَرَابِيُّونَ حَتَّى الشَّيْوُخَ)⁸ ومذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف⁹ ، ويرى أبو حيان أن العطف بها ليس بالمعروف¹⁰ ، ومنهم من يراها لغة ضعيفة¹¹ ، ويرى ابن هشام أنه قليل¹² ، وأهل الكوفة ينكرونها البتة على حد تعبير بعض النحواء ويرون أن (حتى) في هذه المثل ابتدائية وما بعده يعرب بإضمار عامل .

والذي أراه أن مذهب الكوفيين قد أصاب الحقيقة ، فهذا العطف ليس بالمعروف في لغة العرب على أن أمثلة النحو المصنوعة التي تدل على حاجة النحو إلى شواهد لهذه المسألة تدل أيضاً على أن المسألة ليس من واقع اللغة . وإذا ارتضينا قولهم إنها لغة (ضعيفة) أو (قليلة) كما يصفها النحويون في هذا دلالة على أن منهج النحو غير السليم هو الذي أوجد هذه المسألة والكثير من أمثالها مما لم يُعرف في لسان العرب ، كذلك إذا نظرنا إلى مجموع ما استدل به النحو من أمثلة وجدنا أنه لا يمكن أن يقوى لنا صحة العطف بـ(حتى)؛ لأنَّه كلام الدارسين الذي يناهض المنهج العلمي القائم على وصف اللغة من دون أي تدخل في الحذف منها أو الزيادة عليها ، ومن هنا نلاحظ أن النحو على فريقيْن : الأول التزم أمثلة المتقدمين ولم يزد عليها والفريق الآخر وهو المحدثون فقد زادوا على أمثلة المتقدمين ، ولكن كل ذلك أمثلة نحوية مصنوعة غايتها الإيضاح إلا أنها خرجت عن وظيفتها هذه وأخذت إطاراً جديداً عند النحو وبها استدلوا على صحة قاعدة أو تفريع عليها ، وهذا في غاية الغرابة إذ إن النحو

¹ - شرح عمدة الحافظ : 616

² - الأصول في النحو : 224/1 . المقتضى في شرح الإيضاح : 2/840 . شرح ابن عقيل : 3/225 - 229 .

معنى الليبب : 171

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المقتضى : 2/841 . معنى الليبب : 171 . أوضح المسالك : 3/44

⁵ - معنى الليبب : 171 . أوضح المسالك : 1/46

⁶ - أوضح المسالك : 3/46

⁷ - النحو المصنف : 611

⁸ - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 140 - 142
⁹ - ينظر . المقتضى في شرح الإيضاح : 2/957 . معنى الليبب : 173 . أوضح المسالك : 3/24 . ارشاف

الضرب : 2/631 - 646

¹⁰ - ارشاف الضرب : 2/631

¹¹ - المصدر نفسه .

¹² - ينظر . معنى الليبب : 173 . أوضح المسالك : 3/44

يذكرون ما ليس من اللغة ويفرعون عليه ويشترطون الشروط ، فزيادة على ما اشترطوا أنهم يرون أن ما بعدها يجب أن يكون مجانسا لما قبلها فلا ((تقول : (ضرب القوم حتى حماراً (...))¹ وذكرت أنهم إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض معها فرقا عن الجارة نحو (مررت بال القوم حتى بزيد)² .

2 - (كيفه) العاطفة

وذهب بعض النحاة إلى أن (كيف) تكون عاطفة ، ويرى هشام الضرير (ت 209هـ) من الكوفيين أنها لا تكون عاطفة إلا بعد نفي ولكن ليس هناك من الشواهد ما يصور شرطه سوى مثال واحد وهو قوله : (ما مررت بزيد فكيف أخيه)³ و هناك مثال جاءت فيه (كيف) عاطفة في الإثبات وهو قوله (مررت بزيد فكيف أخيه)⁴ قال سيبويه : ((هذا يشبه قوله النحويين (ما مررت بزيد فكيف أخيه) وهذا رديء لا تتلهم به العرب))⁵ ونؤكد هنا القول إن ما ذكر فيه (زيد و عمرو) ليس من كلام العرب .
ومن النحاة من استدل بقول الشاعر وفيه (كيف) عاطفة في الإثبات أي خلاف شرط هشام الضرير وهو :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانْتَ قنائِهُ وهانَ عَلَى الأَدْنِي فَكِيفَ الْأَبَادِ⁶
ويرى يونس أن الجر (خطأ)⁷ ، وسبب الخطأ اقترانها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف أي : فكيف حال الأبعد ، على حد قراءة : « وَاللهِ يَرِيدُ الْآخِرَةَ »⁸ بخفض (الآخرة)⁹ ، أو بالعطف بالفاء و (كيف) مقحمة لإفاده الأولوية بالحكم .
ويرى الباحث أن هذا القول منسوب إلى هشام الضرير وحده من الكوفيين و هشام يحترم السمع دون حدود ك أصحابه ولكن لم يرد عنه أنه استشهد شاهدا من كلام العرب والذي استدل بالشاهد آنفا هو عيسى بن موهب¹⁰ ، وهو شاهد فريد ولا تقبل فكرة تأسيس قاعدة على شاهد واحد ما لم تطرد المسألة في شواهد مستفيضة ، ولا نقبل بكلام المؤولين ، ولو نحي هذا الشاهد أو أخذنا بتخطئته لما اضطرر النحاة إلى ذلك .

3 - العاطفة بـ (ليس)

¹ - المقتضى في شرح الإيضاح : 842/2

² - معنى الليبب : 171

³ - الكتاب : 219/1

⁴ - الكتاب : 219/1 . ارشاف الضرب : 632/2

⁵ - الكتاب : 219/1

⁶ - لا يعرف قائله . ينظر . معنى الليبب : 273

⁷ - ارشاف الضرب : 632/2

⁸ - الأنفال / 67

⁹ - قراءة ابن جمزا . ينظر . المحتسب . ابن جني : 1/281

¹⁰ - ينظر . همع الهوامع : 2/138

وينسب العطف بـ(ليس) إلى الكوفيين وأنها تكون عاطفة في المفردات وأمثلة ذلك عندهم قولهم : (ضربت عبد الله ليس زيداً) و (قام عبد الله ليس زيداً) و (مررت بعبد الله ليس زيداً) و (ظننت زيداً ليس عمراً قائماً) و (قام القوم ليس زيداً) و (ضربت القوم ليس زيداً) و (مررت بالقوم ليس زيداً) ^١.

أما البصريون فيرون العطف بـ(ليس) خطأ وينقل ابن كيسان عن الكسائي أنه يرى أن (ليس) هاهنا ((على بابها ترفع اسماء وتتصب خبرا وأجريت في النسق مجرى (لا) مضمرا اسمها فإذا قلت : (رأيتك زيداً ليس عمراً) ففيها اسم مجهول وهو الأمر ، و (رأيت) مذوفة اكتفاء والتي تقدمها و (عمرو) محمول على المذوف لا على العطف على ما قبله)) ^٢ وهنا ثلاث ملاحظات ، الأولى أن هذا العطف ليس بالمعروف في لسان العرب وهو كغيره لم تتبته الشواهد سوى الأمثلة التي يصنعها النحويون كلما أعزتهم الشواهد ، الثانية أن هذا العطف ينسب في حقيقة الأمر إلى واحد من الكوفيين وهو هشام الضرير لا الكوفيين كلهم ^٣ ، الثالثة أنهم استدلوا عليه بشاهد نادر وهو قوله :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل ^٤

والذهب الكوفي يقولون فيه يقيس على الشاذ والنادر والقليل والضعف ، وهذا خطأ جرّهم إلى أخطاء تركت أثراً سينا في النحو العربي .

4 – العطف بـ(متى)

وينسب إلى الكسائي أنه يراها عاطفة ويمثل لها بقوله : (مررت بزيد فمتى عمرو) والبصريون والكوفيون منعوا ذلك ، ويبدو أن السبب واضح جداً فليس هذا العطف معروفاً ^٥.

ومما يلاحظ هنا أن هناك مشابهة بين قولهم في (كيف) العاطفة و (متى) العاطفة هي اقترانهما بالفاء .

5 – العطف على المنادى

^١ - ارشاف الضرب : 79/2 - 630

^٢ - المصدر نفسه : 631/2

^٣ - ينظر . ارشاف الضرب : 630/2

^٤ - الشاهد للبيهقي بن أبي ربيعة . ورواية الديوان : (فإذا جوزيت قرضاً ...) ينظر . شرح ديوان البيهقي بن أبي ربيعة : 145 . قدم له وشرحه . إبراهيم جزيني . دار القاموس الحديث . بيروت لبنان . مكتبة النهضة بغداد . أوضح المسالك . ابن هشام : 354/3

^٥ - ينظر . ارشاف الضرب : 632/2

وأجازوا أن يعطف بـ(لا) على الاسم المنادى ولهم مثال يصور ذلك وهو قولهم : (يا زيد لا عمرو)¹ ، إلا ان أكثر النحاة تنبهوا إلى حقيقة هذا العطف المصنوع وانه ليس من كلام العرب ولم يوجد مستعملاً في كلام يحتاج به وأنكره النحويون المتبعون الموثوق بهم².

ج - البدل

1 - بدل الغلط

ذكر النحويون أن البدل يكون على أربعة أقسام هي البدل المطابق وبديل بعض من كل وبديل الاشتغال ، وهذه الأقسام الثلاثة اتفقا على صحتها وثبتوها في لسان العرب ولها شواهد في غایة الوثاقة والصحة نثرا ونظمًا ، في كلام الله القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم . أما القسم الرابع وهو ما يسمى ببدل الغلط فقد أجمعوا على عدم صحته وانه غير وارد في كلام العرب لا النثر ولا النظم ولا في كتاب الله العزيز ؛ لأن القرآن منزه عن الغلط³ .

وكذلك لا يكون في الشعر الفصيح ((لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فإذا وجد غلطًا أصلحه ...))⁴ ولا في كلام فصيح أو مستقيم وهذا ما يؤكد النحاة كلهم ومنهم خطاب الماردي الذي ينقل عنه أنه قال : ((وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، فطالبت غيري فلم يعرفه ...))⁵ .

وأسطورة بدل الغلط قامت كغيرها على أمثلة مصنوعة وأشهرها مثالهم الرديء الذي يتناقله النحويون وهو : (مررت بزيد حمار)⁶ ونحو (رأيت زيداً داره) و (كلمت زيداً عمرأ) و (مررت برجل حمار)⁷ و (عجبت من زيد عمرو) و (أكلت خبزاً تمراً) و (رأكبت فرساً حماراً) و (استغثت زيداً عمرأ) و (أكلت خبزاً لحماً)⁸ وغيرها من الأمثلة التي لم يكتفي المحدثون بها حتى زادوا عليها من أمثلتهم نحو (قابلت أستاذ النحو الأدب) و (أضاعت لي النجوم القمر) و (حضرت من طنطا الإسكندرية)⁹ .

ثم بعد ذلك يقسم النحويون هذا القسم على أنواع أخرى وهي (بدل النسيان ، بدل الإضراب ، بدل البداء) وهو تكثير للأقسام بلا طائل أو فائدة ، وقد حاول النحويون أن يضعوا حدًا لكل

¹ - شرح عمدة الحافظ : 623 . ارتشاف الضرب : 645/2

² - المصدر نفسه .

³ - ينظر . المقتضب : 28/1 - 97/4 . المقرب : 267 . المقتصد في شرح الإيضاح : 2/935 . شرح المفصل : 3/66

⁴ - شرح المفصل : 3/66

⁵ - ارتشاف الضرب : 2/626 . وينظر . همع الهوامع : 2/126

⁶ - الواضح في علم العربية : 89 . المقتصد في شرح الإيضاح : 2/935 . شرح المفصل : 3/66

⁷ - المقتضب : 4/297

⁸ - شرح عمدة الحافظ : 580 . شرح ابن عقيل : 3/249

⁹ - النحو المصنفى : 2/628

قسم واعتقد أنهم لم يوفقا إلى ذلك فهم يذكرون مثلاً واحداً يمكن أن تتطبق عليه العنوانات الأربع ، فابن هشام يذكر هذه الأقسام ويمثل لها بمثال وهو قوله : (تصدق بدرهم دينار) فهو يحتمل ((أن تكون قد أخبرت بأنك تصدق بدرهم ثمَّ عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدق بدينار ، وهذا بدل الإضراب)) ويكون بدل الغلط إذا ((أردت الإخبار بالتصدق بدينار فسبق لسانك إلى الدرهم)) وأما بدل النسيان فيكون إذا ((أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين فساد ذلك القصد)) ثم يقول : ((وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان وقد بيناه ويوضحه أيضاً أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان))¹ ، وزيادة على كل ذلك نرى أن هذا الأسلوب والتعبير من العامية الربية ، ولا يستقيم مع الفصاحة ولذلك كان البلاغيون أحسن شأنًا من النحاة ، فهم منعوا هذا القسم من البدل ؛ لأنهم لا يتكلمون إلا على الكلام الفصيح² .

2 - بدل المضمر من المظاهر

وهناك مسألة أخرى تتعلق بموضوع البدل وهي إبدال الضمير من الاسم الظاهر نحو (رأيَتْ زيداً إياه) وأكد النحويون أن هذا القسم من البدل لم يقل به المتأخرُون ؛ لأنَّه لم يرد في كلام فصيح ولم يرد مسماً عن العرب وإنما هو من وضع النحاة³ ، وهذا ظاهر من مثالهم المصنوع .

إنَّ هذه المسائل التي عرضناها وغيرها كانت سبباً في إشارة مشكلات كثيرة في نحونا العربي لعلَّ من أبرزها أنها أظهرت قواعد في نحونا لا تمثل الواقع المنطوق للعرب ، وأظهرت المنهج الذي آمن به النحويون وهو منهج لا يُخضع المسموع عن العرب إلى حدود وضوابط بل يسمح لكل ما سمع عنهم أن يلح البحث اللغوي وإن كان نادراً وقليلاً وشاذًا ، ومن ثمَّ أجازوا لأنفسهم القياس على هذا القليل وقعدوا في ضوئه قواعدهم ، أو انهم كانوا ينظرون إلى هذا المسموع على أنه مستوى واحد نثراً ونظمًا ، ومن هنا رأينا اعتقادهم بالشاهد الشعري واحترامهم للاقاعدة التي قامت على شاهد شعري واحد وبغضونه بأمثلة نحوية مصنوعة هي من كلامهم وبالحال أن الشاهد الشعري شيء والمثال النحوي – وإن كان من التشر – فهو شيء آخر ، ومن المعلوم أن اللغوي حينما يريد دراسة لغة لزمه النظر في كلام أهلها لتتضاح خصائصها ويظهر له نظامها وقوانينها وليس من وظيفته أن يدخل في هذا العمل ما ليس منه وليس من وظيفته أن يزيد على نظامها أنظمة أخرى ، أو يخترع قواعد لا سند لها من المسموع أو يكثر من التفريعات والأقسام فتفقوم الدراسة على أساس غير صحيح.

ومما يواخذ عليه النحاة أنهم لم يلتزموا الفصيح من كلام العرب الشائع بل تلقوا أرداً الأساليب التي تبلغ بهبوطها العامية كما رأينا في موضوع بدل الغلط وغيره من المسائل التي لا

¹ - شرح قطر الندى : 322 . وينظر . ارتشاف الضرب : 625/2

² - ينظر . شرح الأزهريه : 106

³ - ينظر . اللمع في العربية : 175 هامش (1) . مغني اللبيب : 594

تعرض للمتكلم في موقف جاد بل قد ت تعرض له في مواقف التخاطب اليومي ، وما يقال في هذه المواقف لا يرقى لأن يكون مصدرا لتقعيد اللغة وصياغة نظامها .

الفصل الثاني

المثال النموي المصنوع
في التمارين غير العملية

ذكرت في الفصل الأول من الباب الأول أن مصطلح (التمثيل) يتجاوز في حدوده أمثلة النحو المصنوعة ، والنصوص الشعرية التي ركنا إليها النحويون مما تجاوز عصور الاحتجاج التي تعارفوا عليها ليشمل ما يساوي من أمثلة فيها من التكلف والصنعة ما يطلق عليه اسم (التمارين غير العملية) مثل البحث عن أصول الحروف أو الأبنية الغريبة وكذلك التراكيب التي لا يمكن ورودها في نصٍّ عربي قديم أو حديث لما تفيض به كتب النحو .
ولأنَّ هذه التمارين اشتغلت على جمل من وضع النحو فهي تدخل ضمن نطاق هذا البحث، وسنتعرف حقيقتها وحدَّها وسماتها ورأي القدماء فيها والنظرية اللغوية الحديثة .
ولكن قبل تناول التفاصيل وتمهيداً للتعرِيف بها أودُّ أن أذكر جانبًا مهمًا في هذا الموضوع بغية الكشف عن حقيقته .

إنَّ التمارين غير العملية يمكن تقسيمها على نوعين ، قسم منها نوافذ في مسائل وأبواب متفرقة ، ولكن اللافت للنظر حقاً أنَّ هذه المسائل يقف عندها الدارسون والباحثون وقفة جادة وينظرون إليها على أنها مسلمات ، ولم نجد منهم مَنْ يصرَّح بعدم صحتها أو نفي حقيقتها ، وقسم آخر نصَّ النحويون صراحة على أنها تمارين وضعَت لاختبار التلاميذ ، وخصصت لها أبواب معينة ، والحال أنَّ هذين القسمين هما وجهان لعملة واحدة ، والقاسم المشترك بينهما هو أنَّهما غير وارد़ين عن العرب وليس لهما أصلٌ تماماً .

إنَّ من مسائل القسم الأول التي توحِي للدارسين أنها قواعد صحيحة ومبادئ أساسية في النحو ما ذكروه في باب الفاعل ، في حكم وجوب تقديمِه على المفعول والتزامه رتبته خشية اللبس ويكون ذلك ((إذا كان الفاعل والمفعول اسمين مقصوريين أو مضارفين إلى ياء المتكلِّم أو اسمين مشار بهما أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا يكون ثمة دليل أو قرينة)) وقد تجسدت هذه القاعدة في الأمثلة الآتية (ضرب موسى عيسى) و (أكرم موسى عيسى) و (أكرم ابني أخي) و (ضرب هذا هذا) و (ولدُتْ هذه هذه) ¹ .

وقد وجدنا هذه الخشية من علة اللبس ليس في هذا الباب فحسب بل تعدته إلى باب (كان) ولهم أمثلة على هذه الشاكلة ومنها قولهم : (كان صديقي أخي) ² ، فلا يجوز عند النحويين التقديم إلا حيث وجدت القرينة ، سواء كانت لفظية أو معنوية وترد لذلك أمثلة ومنها (أرضعت الصُّغرى الكُبُرِي) و (أضنَّتْ سُعْدَى الْحُمَّى) و (أكلَّتِ الْحُوَّارِي سلمى) و (أبرا المرضى عيسى) وأما الأمثلة التي جاز فيها تقديم المفعول بوجود القرينة اللفظية فتتمثل عندهم بهذه الجمل (ضربت موسى سلمى) و (ضربَ عيسى زيدُ) و (ضربَ الموسيان العيسَيْن) و (ضربَ موسى العاقِلُ عيسى) ³ .

وترد مسألة أخرى من هذه النحو في مبحث النحو في موضوع النعت وتعدده وتعدد المعنوتين ، وفيها الأمثلة الآتية قولهم : (جاءَ زيدٌ ورأيَتُ عَمَراً الفاضلين أو الفاضلان) و (لقيَتْ زيداً وجاءَني عَمِّرو العاقلان أو العاقلين) و (رضيَتُ عن زيدٍ وقبلَتْ يَدَ عَمِّرو الكريمين) فهذه الجمل تصور قاعدة للنحو في هذا الباب تنصلُ على ((وجوب قطع النعت إنْ تعدد العامل واختلف العمل أو المعنى)) ⁴ ، وهناك أمثلة أخرى لقاعدة تجُوز في ((النعت

¹ - شرح المفصل : 1/73 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 1/361 . ارشاف الضرب : 2/199 . المطالع السعيدة : 1/348 . هم الهوامع : 1/161 . شرح الاشموني : 2/145

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 1/188

³ - شرح المفصل : 1/73 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 1/369 . ارشاف الضرب : 2/199 . المطالع السعيدة : 1/348 . هم الهوامع : 1/161 . شرح الاشموني : 2/145

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 545 . المقرب : 246 . أوضح المسالك : 3/9 . ارشاف الضرب : 2/565

الاتباع مطلقاً إن اتحد معنى العامل وعمله أو اختلف في المعنى)) نحو قولهم : (انطلق زيداً وذهب عمرو المحسنان) و (رأيت بشراً وأبصرت محمداً الظريفين) و (رأيت زيداً وأبصرت خالداً الشاعرين) و (جاء زيداً وأتي عمرو الظريفان) و (جاء زيداً ومضى عمرو الكاتبان) و (هذا مؤلم زيداً وموجع عمراً الشاعران)¹ . وتظهر في الموضوع نفسه جمل أخرى تدرج تحت قاعدة للنحوين ترى أنه ((إذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون فلا يخلو إما أن تجمعها نحو (قام الزيتون العقلاء) أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتون نحو (قام الزيتون العاقل والكريم والشجاع) أما إذا كان المنعوتون مختلفين فيفرقون ويجمع النعت نحو (قام زيداً وعمرو وبكر العقلاء)² .

كذلك يندرج تحت هذا النوع من الأمثلة ما جاء في باب جملة الشرط التي يتعدد فيها فعل الشرط والأداة والمسوغ لذلك هو ((إذا توالى شرطان فصاعداً بغير عاطف فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر لدلالة المتقدم عليه ... فأول الشرط يصير خبراً سواء كانت مرتبة في الوجود أو غير مرتبة ...))³ وهذه أمثلة من عشرات الجمل التي أعرضنا عنها خوفاً من الإطالة نحو (إذا قال الرجل : (إنْ أَعْطَيْتُكِ إِنْ وَعَدْتُكِ إِنْ سَأْلَتِي فَعُبْدِي حَرْ) و (فإنْ قال لها : (إنْ سَأْلَتِي إِنْ أَعْطَيْتُكِ إِنْ وَعَدْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ) و (فإنْ قال لها : (كُلُّمَا أَجْنَبْتُ مِنْكَ إِجْنَابَةً فَإِنْ اغْتَسَلْتُ فِي الْحَمَّامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ) و (فإنْ قال : (كُلُّمَا أَجْنَبْتُ مِنْكَ إِجْنَابَةً ، فَإِنْ مَاتَ فَلَانْ فَأَنْتِ طَالِقٌ)⁴ .

إنَّ هذه الأمثلة تصلح لأن تكون تمرينات للفقهاء والقضاة لا لطلبة اللغة ، ولما استملت عليه هذه الأمثلة من عويس فلا أظنَّ أنَّ هؤلاء يهتدون إلى حكمها أو يكونون قادرين على حلِّ ملغزاتها .

كذلك مسألة ما ينوب عن الفاعل حين حذفه ، فإذا حذف الفاعل بعد المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ، فالنحوة يتصورون إمكان اجتماع المفعول به والمصدر والظرف والجار وال مجرور ، ومن ثم يتحدثون عن الأولى بالنيابة عن الفاعل من هذه العناصر حينئذ ، فبعضهم يرى وجوب إقامة المفعول به ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده ، وهذا البعض من النحوة ليس له ما يؤكّد قاعدته هذه إلا الأمثلة نحو (ضربَ زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره) وبعضهم يرى جواز إقامة غيره وهو موجود تقدم المفعول به أو تأخر نحو (ضربَ ضرباً شديداً زيداً) و (ضربَ زيداً ضربَ شديداً) وفريق ثالث يرى أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منها نحو (ضربَ في الدار زيداً) و (ضربَ في الدارِ زيداً) وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول نحو (ضربَ زيداً في الدار)⁵ ولا اعتقد أنَّ هناك من يخالفنا فيحقيقة هذه المسائل التي لا تعدو كونها اختبارات وضعها النحويون لاختبار التلاميذ ، ولم يكن في حكمنا هذا إجحاف لحق هؤلاء النحوة لو كانوا يملكون الشواهد الكثيرة والمطردة ، ولكنهم في الحقيقة افقرروا إليها ثم أسعفتهم الأمثلة التي يرجعوا في تأليفها في أعقد المسائل .

ومن المسائل التي لا نشك في كونها من أمثلة التمارين ما يذكرونها في باب التعدي واللزوم حينما يقررون أنَّ الفعل اللازم وإنْ كان لا يتعدي إلى مفعول له القدرة على التعدي إلى المنصوبات الأخرى كما في نحو قولهم : (قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قياماً حسناً)⁶

¹ - المصدر نفسه .

² - المقرب : 246

³ - ارتشاف الضرب : 562/2

⁴ - ارتشاف الضرب : 562/2 . الأشباه والنظائر : 412/4

⁵ - شرح ابن عقيل : 123/2

⁶ - المقتضب : 187/3

و (سرث يوم الجمعة فرسخين طلباً للحاجة راكباً فرساً سيراً شديداً)¹ كذلك يعتقدون إمكان اجتمع (التوابع) كلها في جملة واحدة ، وهنا يلفتون انتباه المتعلم إلى أحق واحد منها بالتقديم ، فيذكرون أنَّ أولاهَا بالتقديم النعت ثمَّ عطف البيان ثمَّ التوكيد ثمَّ البدل ثمَّ عطف النسق كما في نحو (مررتُ بأخيكِ الكريم مُحَمَّدٍ نفسِهِ رجُل صالح ورجُل آخر) و (جاءَ الرَّجُلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسُهُ أخوكَ وزيدُ)² ، وترد قضية أخرى في بابِ (كان) وهي ((لا يجوز أن يلي (كان) إلا شيء تعلم فيه أو في موضعه))³ والكلام المحظور هنا يتمثل بقولهم : (كان طعامك زيدٌ أكلاً) أو (كان طعامك أكلاً زيدُ)⁴ وقولهم : (كانتِ زيداً تأخذ الحمى)⁵ فإذا راجعنا كتب النحو في هذه المسألة فسنجد هذين المثالين يتفرعان إلى عشرات الجمل ، وكل جملة لها حكم ، فمنها الممنوعة عند بعضهم والجازة والضعيفة عند آخرين والذي سوَّغ للنحويين كل ذلك هو شاهد شعري لا يُعرف له قائل ، خالف فيه القانون العام الذي ينسج على منواله الناطقون باللغة .

إنَّ هذه المسائل بلغت من الدقة ما جعل كثيراً من النحواء - الذين افتلعواها - إنَّ يصدقونها ويؤمنوا بحقيقةتها ، ومن ثمَّ وقع من تلامهم - دارسون وباحثون - في هذا الوهم فأصبحت مسلمات لديهم .

إلا أنها لا نرتضي هذه الافتلالات ؛ لأنَّها وليدة خيال نحويٍّ خصبٍ استطاع أنْ يُوجدها ، وقباسات شاذة قائمة على شاهدٍ فريد لم يعرف منشئه وجوانب عقلية ومنطقية ، وأوضح الأدلة يقيناً على أنها ليست من واقع اللغة وأنَّها تمريرات من صنع النحواء .

أما القسم الآخر فهو ما نصَّ النحويون بقولٍ صريحٍ على أنها تمارين وضعٍ لاختبار الطلبة ، ومن خلالها يستذكرون الضوابط التي تخضع لها وأحياناً يستفاد من قياساتها على ما يراه بعضهم .

إنَّ المقصود بـ(التمارين غير العملية) هي تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النحو والصرف ، ولا تقدم للغة شيئاً مفيداً ، فهي تدلُّ على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة ، وهي من صنع النحواء ولم يرد بها سماع عن العرب باعتراف النحواء أنفسهم ، وقد دخلت في المباحث النحوية والصرفية فنراهم يتحدثون عن حروف الكلمات ، وأيُّها الأصل ؟ وأيُّها الزائد العارض ؟ ولا سيما الكلمات التي لا تعرف أصولها مثل (كلاً وكلتاً) فقد قال الكوفيون فيها - في خلافٍ طويل مع البصريين - إنَّ فيهما تثنية لفظية ومعنىَّة ، والدليل على أنَّ الفهما للتثنية أنها تنقلب إلى الباء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضرر ، وشملت أيضاً إيجاد كلمات قياساً على كلمات أخرى كما يُقل عن ابن جني (ت 392هـ) قوله : ((وما يدلُّ على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صَمْحَمَ) من الضرب (ضَرِبَ) ومن القتل (قَتَلَ) ومن الأكل (أَكَلَ) ومن الشرب (شَرَبَ) ... فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون لم تجد بُداً من أن تقول بالعربية وإنَّ كانت العرب لم تنطق بوحد من هذه الحروف ...))⁶ كذلك يشمل هذا العنوان تلك الجمل الطويلة المبتذلة التي تتسم بالتعقيد والإلغاز والمعميات التي دخلت في

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 629/1

² - شرح الأزهري : 74 - 90

³ - الكتاب 350/1

⁴ - شرح ابن عقيل : 287/1

⁵ - الكتاب 351/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 433/1

⁶ - الخصائص . ابن جني : 360/1

مباحث النحو وأبوابه كافة ، وخالفت أشهر الضوابط النحوية والمبادئ الأساسية في النحو ، وضعها النحويون بغية امتحان المتعلمين ، وقد قيل في أسباب وجودها عوامل منها :

- 1 التعمق في القياس إلى حدٍ خرج به عن حدود استعماله إلى افتراضات لا قيمة لها .
- 2 وربما كان للمنافسة العلمية وإظهار المقدرة على الصناعة أثر في ذلك وهذا ما رأيناه متمثلاً في موقف ابن جني الذي يُعزى إليه بعض المسؤولية عن هذه التمارين .
- 3 الترديد المنطقي الذي اضطرهم إلى القسمة العقلية ، فاجتمع الهمزتين في كلمة واحدة مسألة صرفية ، فاما أن تكونا في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وعلى كل حال إما أن تكونا ساكنتين أو متحركتين أو متخلفتين وعند محاولتهم تطبيق هذا افترضوا أشياء لم تنطق بها العرب ¹ .

ونزيد على هذه الأسباب سبباً آخر وهو أثر نظرية العامل في هذه التمارين وأمثلتها ، فانهم مغرمون بها إلى حدٍ تطبيقها في كل مفردات النحو ، بل يمكن عدّها العمود الفقري في قضايا النحو ، فتأثير الأنفاظ بعضها في بعض مسألة آمن بها النحويون وما انفكوا عنها ، ومنها تظهر الوجوه المتعددة لمسألة الواحدة ، وأول من بدأ ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي ((أرسى نظرية الاحتمالات التي تفضي إلى القول بتنوع أوجه الإعراب في الكلمة الواحدة نتيجة الاختلاف في تقدير العامل وهذا ما أدى به إلى الحديث عن التمارين غير العملية في اللغة والشاذ فيها مما خرج عن القياس)) ² .

وهذه التمارين قامت على افتراضات في كل الأبواب لينظر فيما بعد إلى التغيير الذي سيلحق التراكيب وهذا دافع النحويين ، فجده في باب ما لا ينصرف أسماء أعلام لا تستقيم مع ضوابط هذا الباب وكذلك في باب النسبة والترخيم والنداء وغيرها فكل هذا الخروج عن الضوابط وأمثلته يمكن عدّها من التمارين غير العملية ، غير ان النحويين يعتقدون لهذه التمارين باباً يسمونه (باب الإخبار بالذى والألف واللام) الواقع أن مساحة هذه التمارين أوسع وأشمل مما تصوروه .

يحاول النحويون توضيح طريقة الإخبار بالذى والألف واللام فيقولون : ((إذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ(الذي) ... فجيء بالذى واجعله مبدأ ، واجعل الاسم خبراً عن (الذي) وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسيطها بين الذى وبين خبره (كذا) ³ وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة الذى ، واجعل العائد على الذي الموصول ضميرًا يجعله عوضاً عن (كذا) ⁴ ذلك الذي صيرته خبراً)) ⁵ ومثال ذلك الإخبار عن (زيد) من جملة (ضربت زيداً) يقولون : (الذي ضربته زيداً) ، وبهذه الطريقة يتحقق الإخبار المزعوم الذي يفقد أحياناً أهم مبدأ وهو تحقق الفائدة فترت عشرات الأمثلة وكل مثال يصور موضوعاً من النحو ، فيبدأ الإخبار بأسهل الجمل مثل جملة (قام زيد) فيخبر عن (زيد) بقولهم : (القائم زيد) وشبه الجملة مثل (زيد في الدار) فالإخبار عن (زيد) بقولهم : (الذي هو في الدار زيد) والإخبار عن (الدار) بقولهم : (التي زيد فيها الدار) وفي باب الفعل المتعدي مثل جملة (ضرب عبد

¹ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 90

² - المدارس النحوية . شوقي ضيف : 90 . الطبعة الثالثة . دار المعرفة . مصر . 1976

³ - الصواب (بين الذي وخبره) .

⁴ - الصواب (من) .

⁵ - شرح ابن عقيل : 61/4 . وينظر . المقتصب : 3/89 . الأصول في النحو : 271/2 . شرح المفصل 3/56 . ارتشاف الضرب : 5/2 . الأشباء والنظائر : 3/175 .

الله أخاك) الإخبار عن الفاعل بقولهم : (الضارب أخيك عبد الله) والإخبار عن المفعول بقولهم : (الضارب عبد الله أخيك) ، والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين كما في قولهم : (أعطيني زيداً درهماً) فـالإخبار عن (زيد) بقولهم : (المعطي أنا درهماً زيد) والإخبار عن المفعول الثاني بقولهم : (المعطي أنا زيداً درهماً) والإخبار عن الفاعل فيها بقولهم : (المعطي زيداً درهماً أنا) وفي باب (كان) وأخواتها أيضاً شملتها هذه الأمثلة فـالإخبار عن (زيد) من قولهم : (كان زيد أخاك) بقولهم : (الكائن أخيك زيد) والإخبار عن الخبر (أخيك) بقولهم : (الكائن زيد إيه أخيك) وجملة (ليس زيد منطقاً) يخبر عن اسمها بقولهم : (الذي ليس منطقاً زيد) ويخبر عن خبرها بقولهم : (الذي ليس زيد إيه منطق) ، والإخبار عن البدل كما في جملة (مررت برجل زيد) بقولهم : (المار به أنا رجل زيد) وفي جملة الفعلين المتنازعين مثل (ضربت وضربني زيد) فـالإخبار عن تاء المتكلم يتحقق بقولهم : (الضارب زيداً والضاربه هو أنا) وفي الأفعال التي تتصبّ ثلثة مفاعيل كما في نحو (أعلم زيد عمراً خالداً أخيك) فـالإخبار عن الفاعل (زيد) بقولهم : (المعلم عمراً خالداً أخيك زيد) والإخبار عن المفعول الأول (عمراً) بقولهم : (المعلم زيداً إيه خالداً أخيك عمرو) ¹ ، وهكذا بقية الموضوعات النحوية ، وبعد هذا السرد الممل لهذه الأمثلة نسأل : ما الفائدة التي ابتغاها النحاة منها ؟ وما الفائدة التي يمكن ان نجنيها منها ؟ ومن أراد ان يطالع هذه المسائل في أي كتاب من كتب النحو فانه سيفق على ما لا يرتضيه منطق ، فمن جملة ملاحظات تثير الغرابة أنهم يذكرون في هذه التمارين (ما يجوز وما لا يجوز) وقد اعتادوا هذا الأمر في كل أبواب النحو فما يعني هذا ؟ هل يعني أن الجائز منها مسموع و (غير الجائز) غير مسموع ؟ والحقيقة أن ما يفهم من ظاهر كلامهم أنه ذلك ولكنه في حقيقته غير جائز ؛ لأنه لا يستقيم مع قواعدهم وأقويساتهم في هذا الباب .

سماته أمثلة التمارين غير العملية

حين ننظر في هذه الأمثلة لا نجد لها مزية تعطى النحاة العذر في العناية بها وتخصيص مساحات كبيرة وواسعة من كتبهم لها ، وإذا كان النحويون يرون أنَّ في هذه المسائل وأمثالها اختباراً ، فليس هذا الاختبار بمجدٍ ولا ينفع المتعلمين بأي حال .
ومن خلال دراستنا لهذه الأمثلة رأينا أنَّ أبرز سماتها ما يأتي :

أولاً : الطول

إنَّ من أبرز سمات هذه الأمثلة هو الطول وهذا ما يمكن ملاحظته من دون أن نبذل جهداً في النظر إليها ، فتبرز هذه السمة واضحة من جهتين ، الأولى من خلال عدد كلمات المثال الواحد ، وكل مثال من هذه التمارين طويل يكثير عدد الكلمات فيه وان صغرى الجمل اشتملت على خمس كلمات أو ست ، وأما الأمثلة الطويلة فقد اشتملت على عشر كلمات وأكثر من ذلك ، ومن هذه الأمثلة قولهم : (محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافت أخاك) ² وقولهم : (أيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِكَ تَأْتِهُ تُكْرِمُهُ نَاتِي) ³ .

¹ - المصادر نفسها .

² - المقتنص : 196/3

³ - الأشباه والنظائر : 175/3

وأما الجهة الأخرى فتخص تلك الجمل الكثيرة التي تتفرع إلى عشرات ومئات الأمثلة ، فالمسألة الواحدة تطول أحكامها وتطول أمثلتها ، ويمكن أن نستفيد مما ينقله السيوطي عن ابن العريف (ت390هـ) ، فإن الأخير أظهر في مسألة واحدة من تخرifice مع أمثلتها بلغت من وجوه الإعراب ((ألفي ألف وجهٍ وبعمرنة ألفِ وجَهٍ وواحداً وعشرين ألفَ وجَهٍ وستمئة وجَهٍ وهي هذه : ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وأدك فاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد))¹ ويرى الباحث أنه لا مبالغة في ذلك أبداً ، فهذه المسألة بلغت من الطول في تفريعاتها وفي عدد كلمات المثال الواحد كما ظهر في المثال فقد اشتمل على ثلاط عشرة كلمة ، وربما كانت هذه الجمل الكثيرة والطويلة تشغل مساحات واسعة من كتب النحو ومن ثم انتهت إلى ما هي عليه الآن من الصخامة ، وقد كان المبرد محمد بن يزيد النحوي البصري من أبرز النحاة المكررين في هذا الموضوع في كتابه (المقتضب) فقد أطال القول في هذا الباب حتى أمل وقد تنبه إلى هذا محمد عضيمة محقق الكتاب فقال : ((لم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل هذه الإطالة سوى ما في شرح الكافية للرضي ، وقد لام العصام الرضي على هذا فقال في شرحه للكافية : أكثر الرضي البحث عنه لاسيما في الإخبار عن المتنازع فيه ، وفيه إملاك لا يتبعه مزيد نفع))² وقد حذّر المبرد تلميذه ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) الذي هو في حقيقته نسخة من المقتضب في مسائله وشوأهده وأمثاله ، وأمثلة التمارين فيه لا تقل عن أمثلة المبرد فقد عقد ابن السراج في الجزء الثاني من كتابه صفحات كثيرة ابتداء من الصفحة الحادية والسبعين بعد المئتين إلى الصفحة السابعة والثمانين وثلاثة كما فعل شيخه المبرد وهكذا بقية النحاة اللاحقين لهم .

ثانياً : مخالفة الضوابط البلاغية

يمكن أن نقرر هنا أنَّ من أكبر الأخطاء التي ارتكبها النحويون في دراساتهم أنهم وضعوا حداً فاصلاً بين الأبحاث النحوية والبلاغية ، حينما جعلوا كُلَّاً منها يجري في مضمار آخر من دون أن يتلقاها ، وبهذا الفراق الذي حصل بينهما ، دخل النحو والنحويون في متأهلات وأوهام لم يتلقوا إليها ، وفي الوقت الذي منع النحويون فيه وجودها من الكلام و منه التقديم أو التأخير بسبب شغفهم بنظرية العامل والبحث عن أسباب ظهور هذه العلامات الإعرابية على هذه الكلمة أو تلك كان البلاغيون على طرف نقیض فهم يعنون بجوانب أهم من ذلك بكثير ومنها جانب المعنى الذي يترتب على تأليف الكلمات بهذا الشكل أو غيره ، وفي حالة تقديم الكلمات وتأخيرها ؛ ولأنَّ البلاغيين التزموا الكلام (الفصيح) خالفهم النحويون فأخذوا يدخلون إلى دائرة الدرس النحوي الكلام الهابط الرديء أو العامي كما رأينا ذلك في موضوع (بدل الغلط) وتتجلى هذه الرداءة في أقصى درجاتها وبشكل واضح في أمثلة هذه التمارين .

لقد تحدث البلاغيون عن الكلام الفصيح وشروط فصاحته وأنه لا يكون فصيحاً إلا إذا خلا من ستة عيوب هي تناقض كلمات التراكيب الواحد مجتمعة ، وضعف التأليف ، والتعقيد اللفظي ، والتعقيد المعنوي ، وكثرة التكرار ، وتناسب الإضافات .

وقالوا إنَّ عيب التناقض يحصل حينما تكون الكلمات ثقيلة على السمع في تركيبها بعضها مع بعض ، عَسِرَة النطق لا يكاد ينطق بها اللسان ، وأما ضعف التأليف فإنَّ الكلام جاريًا

¹ - المصدر نفسه .

² - المقتضب : 89/3 هامش : (1)

على خلاف ما اشتهر من قوانين النحو المعتبرة عند جمهور العلماء ، والمقصود بـ(التعقيد اللغطي) هو كون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد به بحيث تكون الألفاظ غير مرتبة على وفق ترتيب المعاني ؛ وذلك كالفصل بأجنبى بين الموصوف والصفة وبين البدل والبدل منه وبين المبتدأ والخبر وبين المستثنى والمستثنى منه ، ما يسبب ارتباكا واضطرابا شديدا ، وأما التعقيد المعنوي فهو كون التركيب خفي الدلالة على المعنى المراد بحيث لا يفهم معناه إلا بعد عناء وتفكير طويل ، وملخص القول أن فصاحة الكلام تكون بخلوه من تنافر كلماته ومن ضعف تأليفه وتعقيد معناه ، ومن وضع ألفاظه في غير الموضع اللائق بها .

إن أمثلة التمارين لا يمكن عدّها من الكلام الفصيح بأي حال لافتقارها إلى هذه الضوابط التي ذكرناها بل لا يمكن أن نجد شرطا واحدا من شروط الفصاحة فيها ، فمن أمثلة المبرد قوله : (مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَاتِهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يُكْرِمُكَ) ¹ فهذا تعبير سقيم ، تأبه البلاغة العربية التي تشترط المزاوجة بين المفردات لا أن تكون متنافرة ، ويقول أيضا : ((لو قلت : أيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صاحبَكَ . كانَ جِيداً)) ² ولا نعرف أين الجودة فيه ؟ ويحاول المبرد أن يجلو عنها الغموض ذاكرا تأويل الكلام وهو ((أيُّ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِهِمْ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صاحبَكَ)) ³ ولكن ما زال المثال يشكو الغموض والضعف في تأليفه .

ونلاحظ من خلال مواقف النحاة واختيارهم لهذه الأمثلة أنهن يهتمون بالجانب الشكلي والبحث عن أثر الكلمات بعضها في بعض من دون البحث عن المعاني التي يترتب عليها تأليف الكلام ، يقول المبرد في مثاله : ((أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ مَنْ يَأْتِكَ نَاتِهِ تَكْرِمُهُ تَأْتِي)) كان إعراب (أي) النصب ⁴ . ويقول في مثاله : ((أَيُّهُمْ أَمَّةُ اللهِ الْمُتَكَلِّمُ فِيهَا هُوَ)) لا يكون في (أمة الله) إلا الرفع ⁵ ، فالمبرد لم يلتفت إلى رداءة التعبير وسقمه بقدر ما كان اهتمامه منصبا على إعراب مفرداته .

ومثل هذه الأمثلة قوله : ((فَإِنْ قُلْتَ : (الذِّي الَّذِي لِلذَّانِ الَّذِينَ فِي الدَّارِ جَارِيَّهُمْ مُنْظَلِقُونَ إِلَيْهِمَا صَاحِبَاهَا أَخْثُرُهُ زِيَّدُ (...)) ⁶ ويصفه المبرد بقوله (جِيداً بِالْغَا) ويقول : ((ولَوْ قَلْتَ : (ظَنَنْتُ بِنَاءَ الدَّارِ السَاكِنَاهَا الْمُعْجَبُهُ الْقَائِمُ عَنْهُ الْذَاهِبُ إِلَيْهِ أَخْوَاهُ مُعْجَبًا بَكْرًا) كانَ جِيدًا)) ⁷ وتقول : ((الضَّارِبُ الشَّاثِمُ الْمَكْرُمُ الْمَعْطَيُهُ درَهَمًا الْقَائِمُ فِي دَارِهِ أَخْوَكُ سُوْطًا أَكْرَمُ الْأَكْلِ طَعَامَهُ زِيَّدُ عَمَراً خَالِدٌ بَكْرًا عَبْدُ اللهِ أَخْوَكُ)) ⁸ ومع ان هذا المثال تألف من عشرين كلمة إلا أنها لم تؤلف مجتمعة معنى مفهوما وفائدة يحسن السكوت عليها ، وكل كلمة منه تبرا من الأخرى التي جاورتها ولا تألف معها .

ويقول المبرد : ((هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سلما إلى ما نذكره بعدها ... من مسائل طويلة أو قصيرة معنأة الاستخراج)) نحو (أعجب المدخل السجن المدخله الضارب ، الشاتم المكرم أخيه عبد الله زيدا) ⁹ وقد حرص على تفسيرها بقوله : ((أردت : أعجب زيدا المدخل السجن المدخله الرجل الذي ضرب الرجل الذي أكرم أخيه عبد الله))

¹ - المقتضب : 62/2

² - المصدر نفسه : 297/2

³ - المصدر نفسه .

⁴ - المصدر نفسه : 297/2

⁵ - المصدر نفسه : 300/2

⁶ - المقتضب : 132/3

⁷ - المصدر نفسه : 24/1

⁸ - المصدر نفسه : 22/1

⁹ - المصدر نفسه : 193/3

ويبدو أنه أخفق في تفسيره فما زال الكلام غامضاً ويلاحظ أنه لم يرد في الجملة الأصل (زيد) إلا أنه ورد في تفسيرها ، وكان النحاة يتبركون بذكره وهو مصدر إلهامهم .

ويقول أيضاً : ((نقول : رأيت المطعمَ المكرَّمَ المعطيَه درهـماً عبد الله)) فهذه مسألة صحيحة وتتأوّل إليها : رأيت الرجل الذي أطعنهُ الرجل الذي أكرمهُ الرجل الذي أعطاه درهـماً عبد الله))¹ . وأرداً ما تصل إليه هذه الأمثلة قولهم : (مررت برجل أخـبـثـ ما يكونـ أخـبـثـ منكـ أخـبـثـ ما تكونـ) و (مررت برجل خـيـرـ ما يكونـ خـيـرـ منكـ خـيـرـ ما تكونـ) والتقدير : (مررت برجل خـيـرـ منكـ إذا كانـ خـيـرـ ما يكونـ إذا كنتـ خـيـرـ ما تكونـ)² والحال أن المقدار والتقدير كليهما غير واضحين ويولفان كلاماً عويساً إلى العربية لغة البيان ، ويتجاوز المبرد كل ذلك ليطبق هذه المبادئ على إحدى آيات الله البينات فيقول في الآية الكريمة : « فإذا نفحـيـ الصـورـ نـفـخـتـ وـاحـدـةـ »³ فإذا أخبرت عن (الصور) قلت (المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور) وإن أخبرت عن (النفخة) قلت : (المنفوخة في الصور نفخة واحدة)⁴ فأين تعبير القرآن من هذه الأمثلة التي شوّهـتـ بل أفسـدتـ صـفـاءـ الآيةـ الكـريـمةـ ؟ـ .ـ

ويمضي الخالدون على نهج أسلافهم في هذا الموضوع بين الإفراط والتفريط ، فترد عندهم الأمثلة نفسها ، ومن النماذج التي وردت عند ابن السراج قوله : (كان الذي التي أخـبـثـ هـنـدـ أخـبـثـ زـيـدـ) وقوله : (اللـذـانـ الـذـيـ أخـوـهـ زـيـدـ أخـوـهـماـ أبـوـهـ أخـوـاـكـ)⁵ ، وفي باب تعدد المبتدآت يذكر أبو حيان الأمثلة الآتية (زـيـدـ هـنـدـ الـأـخـوـنـ الـزـيـدـوـنـ ضـارـبـوـهـاـ عـنـدـهـمـاـ بـاـذـنـهـ)⁶ و (زـيـدـ غـلامـهـ أـبـوـهـ عـمـرـوـ الـعـرـمـاـنـ مـنـظـلـقـانـ مـنـ أـجـلـ عـمـرـوـ عـنـدـ أـبـيـ غـلامـ زـيـدـ)⁷ ومن أمثلة السيوطيـةـ : (زـيـدـ عـمـهـ خـالـهـ أـخـوـهـ أـبـوـهـ قـائـمـ) ومعنى الكلام كما يتصوره هو (أبو خـالـيـ عـمـ زـيـدـ قـائـمـ)⁸ ، إنـ معـانـيـ هـذـهـ الـجـمـلـ مـشـكـلـةـ جـداـ وـلاـ يـسـطـعـ أـحـدـ أـنـ يـهـتـدـيـ إـلـيـهـاـ مـهـمـاـ قـضـىـ وـقـتاـ مـنـ التـفـكـيرـ وـالتـأـمـلـ ،ـ فـأـيـ تـمـارـينـ هـذـهـ الـتـيـ تـكـدـ الـفـكـرـ وـتـبـعـثـ عـلـىـ سـوـءـ الـظـنـ بـأـمـةـ الـفـصـاحـةـ ،ـ وـالـحـمـدـ لـهـ أـنـهـمـ ذـكـرـواـ أـنـ ذـكـرـ لـيـسـ مـنـ كـلـامـ الـعـرـبـ .ـ

ثالثاً : مخالفـةـ الضـوابـطـ النـحوـيـةـ

من المعروف عن النحاة أنهم شديدو الحرص على احترام (القاعدة النحوية) ومبادئ النحو العامة التي تطرد في كل موضوع منه ، ويضخون بالنصوص في بعض الأحيان إذا وجدوا فيها ما يعارض القاعدة ، ولكنهم لم يكونوا كذلك عند عرضهم موضوع (التمارين غير العملية) فقد حادوا عن هذا الطبع وسلبوا النحو أساسياته الأولية ، وسواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد ، ففي باب الاسم الذي لا ينصرف اتفقوا على منع الصرف عند وجود

¹ - المصدر نفسه : 196/3

² - المصدر نفسه : 250/3

³ - الحافة / 13

⁴ - المقتضب : 102/3

⁵ - الأصول في النحو : 338/2

⁶ - ارتشاف الضرب : 65/2

⁷ - المصدر نفسه : 66/2

⁸ - هـمـ الـهـوـامـعـ : 108/1

علتين فيه إحداهما رئيسة لابد من توافرها وهي (العلمية) وعلة أخرى ، والمهم أن نعرف أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا بوجود العلة الأولى وهي مهمة جداً وتضبط لنا الأسماء التي ينطبق عليها قواعد هذا الموضوع ، وهذا ما كنا نرجوه من النحوين إلا أنهم تغافلوا عن ذلك ، فتخيلوا أن هناك من يمكن أن يسمى بـ(إثمد وأصبع وأبلم وهرق وثمانى وحبارى وحانص وطامث ومنتيم وجوار وقاض وأعمى)¹ فهذه الأسماء عندهم غير مصروفة وكلها ترجع إلى العلل التي ذكروها ، فمنها ما أشبه لفظ الفعل أو وزنه ومنها ما كان مؤنثاً ، فهذه العلل توجب منع الاسم من الصرف إذا توافرت العلة الأولى (العلمية) ولكنها ليست بأعلام ولم تستعمل كذلك .

ومن العلل التي لا تجيز للاسم أن يلحقه التنوين وزن الفعل وهذه العلة فطن النحوين إليها في أسماء أعلام مهما كان عددها فهي تبقى محدودة ومعروفة ومنها (يزيد ويشرب ويعرب ...) وغيرها لكنهم تجاوزوا حدود ما سمع من هذه الأعلام الفعلية ، فجد في أمثلتهم صياغاً وأوزاناً فعلية لم يتسم بها أحد من الناس ومنها (يغزو) و (عَهْ) و (رَهْ) و (ضرَبُوا) ورجل يُسمَّى (قلْ) و (خفْ) و (بغْ) و (قمْ) و (تضربان) و (ضرَبَ) و (قامَ زيدْ)² وغيرها الكثير مما يرد في كتب النحو ، وهذه الأسماء لا يمكن أن نعدّها من جملة تلك الأسماء التي توافرت فيها علينا المنع ؛ لأنها لم تستعمل أعلاها إلا في عرف النحو وهذا ما يشكل خرقاً لهذه الضوابط التي أظهروا احترامهم لها ظاهراً ولكنهم بعملهم هذا أثبتوا العكس ، وقد انحرفوا عن الجادة أكثر حينما عذّوا بعض الحروف في هذا الباب منوعة من الصرف والحال أن هذه المسائل قائمة على ظنون وخيال نحوئي .

واشتهرت النحوين في موضوع (الترخيص) أن يكون الاسم معرفة ؛ لأنه نداء ولا ينادي إلا العلم المعرفة وأن يكون زاندا على ثلاثة أحرف ولا يكون مركبا ، ولكن الأمثلة التي عرضوها لا تنطبق عليها هذه الشروط ومنها الأسماء الآتية (عُرقوبة ، قَمْحُدوة ، رَعُوم ، طَفَاوَة ، قَطْوان ، مُسْلِمُون ، مُسْلِمَان ، بَنُون ، قَتْوَر ، هَبِيَخ ، حَوَلَايَا ، بَرْدَرَايَا ، رَادْ ، مَحْمَار ، مَضَار ، خَمْسَة عَشَر ، اثْنَي عَشَر)³ فأكثرها ليست أعلاماً أو معارف ومنها المركب ، ومن جهة أخرى أن هذه الأسماء لم تعرف على أنها أعلام لذوات حتى يمكن أن ينطبق عليها شرط من شروط موضوع الترخيص

واشتهرت النحوين في باب النسبة أن تكون بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، ينقل سيبويه عن الخليل قوله : ((إذا ندبَتَ فإنما ينبغي لك أن تفعَّل بأعرف الأسماء ، وأن تخصَّ ولا تبهم ؛ لأن النسبة على البيان))⁴ لكن النحوين لم يلتزموا هذا الجانب بل وردت عندهم أسماء مندوبة مثل (اثْنَي عَشَر)⁵ و (قومي) و (قاموا) و (غلام)⁶ وأشباه ذلك من الألفاظ التي لا تفصح عن معنى ولا تستقيم مع ضوابط النحو التي يؤكدونها .

وما رأينا في أمثلة جملة الاستثناء ، فإن النحو قد أربكوا ترتيبها في هذه الأمثلة وخالفو المعهود في لسان العرب حينما قدموا فيها أداة الاستثناء والمستثنى كما في قولهم : (قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم) أو قولهم : (إلا زيداً قام القوم) أو قولهم : (إلا زيداً ما قام

¹ - ينظر . الكتاب : 197/3 - 200 - 236 . الواضح في علم العربية : 157

² - ينظر . الكتاب : 119/3 - 209 - 206 - 119 . ارشاف الضرب : 455/1

³ - ينظر . الكتاب : 249/2 - 260 - 295 - 249 - 261 - 260 . الأصول في النحو : 1/363 - 360

⁴ - الكتاب : 324/1 - 328

⁵ - المصدر نفسه : 226/2

⁶ - ارشاف الضرب : 147/3 . شرح ابن عقيل : 284/3

القوم) مع اتفاقيهم على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً ؛ ((لأنه لم يسمع من كلامهم ؛ ولأن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة وواو (مع) وهما لا يتقدمان))¹. وفي باب الإخبار بـ (الذي) ترد عشرات الأمثلة كما أشرنا إلى ذلك من مثل قوله : (جاءني الذي التي اللذان اللذان الذي يحبهما عندهما في دارهما عنده جاريتك) مع ان المبرد وأمثاله يؤكدون حقيقة من حقائق النحو وهي أن الصلة والموصول ((كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً))² ولا يجوز أيضاً الفصل بين الموصول وصلته لحاجة كل موصول إلى صلة ؛ لأن الموصول من الأسماء المبهمة التي لا تتضح معانيها إلا بالصلة المفسرة له ، ويؤكدون حالة التلازم بين هذين العنصرين ، وقد تتبه أحد النحوة إلى أن العرب ((لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع التحويين))³ ، فمثل هذه المسائل لم نجدها في شاهد شاذ مهما كان مستواه .

وفي أمثلة تعدد المبتدآت نحو (زيدٌ هذِ الأخوانَ الزيادونَ ضاربوها عندها بادنه) لم يرد في كلام العرب أن تتعدد المبتدآت إلى هذا الحد في الغالب أن يكون هناك مبتدآن والأخبار تتعدد ، ثم إن هذه المبتدآت فقدت أخصّ خصائص جملة الابتداء وهي تحقق الفائدة فلا فائدة في هذه الجمل الكثيرة ومبتدآتها ولا يكون الخبر فيها عين المبتدأ .

إنَّ هذه الأمثلة خرجت تماماً عن المعهود في كلام العرب وتجاوزت حدود القواعد النحوية التي أكدّها النحويون مع ما فيها من رداءة تعبير وابتذال ينبو عنهم الذوق فهي مخالفة للكلام الفصيح وليس فيها منه شيء ، وقد رأينا من شروطه أن يكون الكلام جارياً على غير القوانين المعهودة وإلا فإنه ضعف في تأليفه الذي يعدُّ من عيوب الكلام وهذا ما تمثل في هذه الأمثلة واضحاً .

رأي النحويين والنظرية اللغوية الحديثة

ذكر النحويون القدماء أن هذه التمارين هي في حقيقتها مما وضعه النحويون ولم يخالف أحد منهم هذا القول ، قال المبرد في أحد فصول كتابه : ((ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون))⁴ ، وقال ابن السراج : ((باب الإخبار عن (الذي) هو الباب الذي أفرد له النحويون وجعلوه كحدٍ من الحدود))⁵ ، وقال آخر : ((أعلم أنَّ النحوة وضعوا باباً يسمونه باب الإخبار بالذي أو ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرير المتعلمين فيما تعلم في هذا الفن من المسائل وتذكيره إياها))⁶ فالقدماء متذمرون على أنَّ هذه الجمل لا نظير لها في كلام العرب ، واتفقوا على الغاية التي من أجلها ظهرت وهي (اختبار المتعلمين) وعمل النحوة هذا مخالف لطبيعة وظيفة النحو ، فالنحوئي وظيفته هي البحث لا التعليم ، وثمة فرق بين عالم بحث ومعلم يلقي تلميذه المعرف ، إن ما يجب على النحوئي أن يلاحظ ما هو موجود فعلاً ليدرسه ويكشف عن خصائصه وليس من شأنه ترقية اللغة أو تعليمها أو اختبار المتعلمين بها

¹ - المطالع السعيدة . السيوطي : 443/1

² - المقتضب : 197/3

³ - همع الهوامع : 108/1

⁴ - المقتضب : 62/2

⁵ - الأصول في النحو : 280/2

⁶ - الفوائد الضيائية : 103/2

فهذه وظيفة المعلم كما هو معهود ولاسيما بعد ما عرفنا طبيعة هذه الأمثلة التي خالفت الضوابط النحوية والبلاغية بما فيها من ضعف في تأليفها فلا يمكن أن تخدم المتعلمين بأي حال لا من جهة تذكيره بالقواعد ولا تخدم ملكته اللسانية ، بل على العكس تنتهي به إلى حالة من الفوضى وتتشوّيش ذهنه وتشويه المبادئ الأولية التي تعلمتها ، فلا يمكن أن نعدها تمارين مفيدة بأي حال وأقل ما يمكن أن نقول فيها إنها تمثل براعة النحاة الذهنية التي ابتعدت عن الغرض الذي تخدمه وتفرغت لصنعة الإعراب التي شغلتهم عن كل ما يمكن أن يفيد المتعلمين أو أن يخلقوا ملكة ذوقية لدى المتعلم تجعله يشعر بالأساليب الجمالية في التراكيب أكثر مما يبحث عن أسباب ظهور الحركات في أواخر الكلمات أو إجازة رفع أو نصب.

وهذا مارأينا في معميات المبرد وكيف أنه يشير صراحة إلى أن النصب أو الرفع هو الذي يكون في هذه الكلمة أو تلك من دون أن يلاحظ ما في هذه الجمل من ملغزات أو إبهام وغموض وتعقيد مفرداتها ، يقول أحد الدارسين : ((وهذا المبرد حذو شيوخه من البصريين في اتخاذ أسلوب المعلمين لتمكين القاعدة في عقول تلاميذهم واتجه إلى هذه النماذج التجريدية التي تشبه نوعا من الرياضة العقلية بهدف التدريب ، وهذا الأسلوب التعليمي استهدف به المبرد سوق الأمثلة النظرية ، لا يستهدف دلالتها أو معناها بقدر ما يستهدف دوران القاعدة واطرادها فهي تمارين تذكرنا بتمارين (الجبر) التي تقوم على لغة الحروف والأرقام مستهدفة تدريب العقل وتمرينه في ممارسة هذا النوع من الرياضة العقلية))¹ وهي ليست كذلك وبهذا القدر بل هي تمارين عقلية تكُد العقل وترهقه ولا تعود على المتعلم بكثير فائدة في إظهار المعاني ، وإنما كل همها أو هم النحاة منها إظهار فكرة العمل وتدربيتهم عليها ، ويقول : ((ويلجا المبرد إلى ما يمكن أن نسميه بالإلغاز على المتعلمين فهو المعلم وهو يريد أن يمتحن التلميذ ويكتفي أن تقرأ المقتضب للمبرد لتدرك مدى ما يعده لتلاميذه من مسائل يمتحن بها المتعلمون ، وهذه المسائل لا تكشف عن تعبير يأخذ صاحبه بطوعية اللغة وانسيابها بقدر ما يتوجه إلى الإلغاز والتعميمية وإبعاد العامل عن المعمول وتدخل العوامل والمعمولات ليوقف أذهان المتعلمين في الوصول مثلا إلى الفاعل البعيد جدا عن فعله والمفعول المتقدم جدا على فاعله ومجموعة أخرى من الصفات والتوابع الأخرى مع مجموعة من الإضافات حتى يمتحن بها المبرد تلاميذه))² ولكن هل يظن المبرد ومن تقدمه وتلاه أنهم أحسنوا صنعا ؟ والحقيقة أنَّ أساليبهم ساعدت على التوقف عن التعبير ، فكتب النحو تتناول القاعدة على سبيل الإحصاء وتضرب لذلك أمثلة دون التوقف عند التذوق أو استنباط مواضع الجمال في النص وتركوا ذلك للبلغيين فأمست اللغة متزاولة بين اللغويين والنحاة والبلغيين بما لم يحقق نموا واطرada للتعبير اللغوي الدال الذي يعبر عن صاحبه التعبير الصحيح ف() كانت مناهج المعلمين تدور في تلك الأمثلة دون تعميقها أو التوقف عند معرفة القاعدة من خلال النصوص الدالة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفيما قاله السلف الصالح وما تركه الشعراة من دواوين))³ .

¹ - في نقد النحو العربي . د : صابر بكر أبو السعود : 111

² - المصدر نفسه : 112

³ - المصدر نفسه : 113

وربما نجد إشارة عند أحد القدماء إلى موقفه من هذه التمارين وأمثلتها وهو العكبري يظهر امتعاضه منها وأنها لا يمكن أن تكون حجة في الاستدلال بها على شيء ، يقول : ((كيف نجعل ما وضعه البصريون للتقرير والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء))¹ ولكن من أجرأ النحو وأوضحهم موقفاً من هذه الأمثلة هو ابن مضاء القرطبي الذي شعر بفطرته السليمة بقسم هذه الأمثلة فتكرر رفضه لها حيث عرضت له في أبواب النحو .

لقد واجه ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحو) قياس التمارين غير العملية ذاكراً رأيه في صراحة ووضوح فيما تناوله من مظاهره ، ففي أمثلة باب التنازع أورد جملة من هذه الأمثلة مما ورد في باب التنازع والاشتغال كنحو (أعلمُت وأعلمني زيدٌ عمراً منطلقاً) و (أعلمُت وأعلمني إيه زيدٌ عمراً منطلقاً) و (أعلمُت وأعلمني إاهما الزيدين العرين منطلقين) و (أعلمُت وأعلمنيهم إاهما الزيدين العرين منطلقين وأعلمنيهم إاهما) و قال : ((ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ؛ لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب))² والأسس التي بنى عليها رأيه في رفض ذلك القياس هي :

أولاً : يعُد العلاقة بين المقياس والمقياس عليه علاقة مختلفة أدَّت إلى هذه التمارين التي لا تجدي ، فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدلُّ على مفعول به واحد قياس بعيد في التنازع ... فليس لأحد أن يخترع في اللغة كما يريد ولذلك وصفه بأنه ينبغي أن يسقط من النحو ووصفه أخيراً بعدم الجدوى .

ثانياً : اللغة لا تؤيد ذلك القياس ، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب ، والمفردات غير العملية لا تفيد في معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة ، فهذا الرفض كان من أسسه احترامه للنصوص اللغوية الصحيحة ، يقول أحد الدارسين : ((إنَّ القياس يبني ... على الكثرة النسبية في كل موضوع على حدة ، والذي لا يحقق صفة الكثرة بالنسبة لغيره في نفس الموضوع (كذا)³ يحكم عليه بالقلة أو السماع .. ولكن أمر القياس لم يتفق تماماً مع تلك الفكرة ، فقد خرج النحو عن هذا الإطار ليثبتوا أقيسة لم ترد لها نصوص))⁴ .

لقد رفض ابن مضاء قياس التمارين غير العملية سواءً أكان ذلك في الجمل أو المفردات وأساس هذا الرفض أن العلاقة في هذا القياس علاقة مختلفة ؛ لأنها بعيدة أو مظنونة وإن كلام العرب وصحته وفصاحتها لا يتفق مع هذه التمارين ... ورفض هذه التمارين صحيح من وجهة النظر اللغوية الحديثة ((فهي مجهد دراسي عقيم لا يخدم اللغة بقدر ما يجهد الذهن ويشوش منهج الدراسة))⁵ . إن العلاقة المختلفة التي رفض ابن مضاء هذا القياس على أساسها تمثل مجھوداً عقلياً له لتوضيح أساس وجود هذه التمارين التي لا تفيده ؛ إذ يشخص به وجود هذه المشكلة ولكن هذا التشخيص وحده لا يكفي ؛ إذ ما تزال المشكلة قائمة تتطلب الحل . والأساس الصحيح لرأيه ما ذكره هو عن اللغة وصحتها وفصاحتها ، فاستقراء اللغة هو الوسيلة الصحيحة التي ترفض على أساسها هذه التمارين ولا يؤذن لها في التداول بين المتكلمين أو الدارسين ؛ لأن الجمل في هذه التمارين غير صالحة في اللغة ؛ إذ لم تستعمل هي ولا نماذج مماثلة لها إنما تستعمل لوجود نصها في اللغة أو نماذجها العامة في الصياغة، أما ما لا معنى له فلا يمكن وصفه بأنه من اللغة وإنما يمكن وصفه بأنه صناعة نحوية ، بل صناعة غير مفيدة

¹ - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى (التبيان في شرح الديوان) : 309/3 .
ضبطه وصححه مصطفى السقا وأخرون . دار المعرفة . بيروت لبنان . 1978 .

² - الرد على النحو : 119

³ - الصواب (في الموضوع نفسه) .

⁴ - أصول النحو العربي . محمد عيد : 122

⁵ - المصدر نفسه : 125

ومن حقها الرفض ولا ندري كيف يمكن أن يقبل العرف اللغوي أن يسمى رجلا بـ(على أو لدى) ثم تنتهي أو تجمع أو أن يسمى رجلا بـ(حمار) حتى يرخم أو ينذهب .
لقد كان هذا الموقف موفقا وهو رفض التمارين على أساس اللغة وصحتها وهذا مسلك يتفق في روحه مع المنهج اللغوي الحديث .

إن الأساس لمناقشة الفكرة العقلية التي كانت سببا في ظهور هذه الأمثلة هو العرف اللغوي الاجتماعي فهو وحده صاحب الحق في قبول الجمل والكلمات التي تصاغ على أساس النماذج اللغوية المتعارف عليها وليس الأمر في ذلك موكولا إلى الذهن وما يضنه من أقيسة ، والتمارين غير العملية منشؤها الذهن والأقيسة ، فقد قامت على أساس شخصي تحكمي وبانعدام هذه الصفة الاجتماعية في هذه التمارين فقدت أهم خاصية اللغة ومن حق الباحث رفضها وعزلها عن الدراسة .

الفصل الثالث

المقياس و المثال النموي

المعنى

المبحث الأول : أن يكون المقاييس
عليه مسموعا

المبحث الثاني : أن يكون المقاييس
عليه كثيرا

يُعدُّ القياس مصدراً من مصادر الدراسة النحوية واللغوية ومن طرق تنمية اللغات ، وقد أولى النحويون المتقدمون هذا المصطلح اهتمامهم وحرصوا على العناية الفائقة به إلى حد الإفراط والخروج عن المألوف ، ووضعوا له حدوداً وأركاناً فهو ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل)) أو ((حمل فرع على أصل بعْلَة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع)) أو هو ((ربط الأصل بالفرع بجامع ...)) ¹ وقيل في حِدَّه أيضاً : ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)) ² وعَرَفَهُ المحدثون بقولهم : ((إعطاء حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولما توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه كما أجاز الجمهور ترخيص المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التائيث ، وكما أجاز طائفه حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حذف حرف الجر قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، نقول : (قضيت الليلة التي ولدت في سروري) أي ولدت فيها ، جاز ذلك أن نقول : (هذا الكتاب الورقة تساوي درهماً) أي الورقة منه بدرهم)) ³ ، وأما أركانه فهي أربعة : أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس ، وحكم وعلة جامعة ⁴ ، ومن تطبيقات النحو ما قالوه في رفع ما لم يُسمَّ فاعله فيقولون هو : ((اسم أسد الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأسد هو الفاعل والفرع ما لم يُسمَّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع)) ⁵ .

وربما بدا هذا الرسم لمصطلح القياس واضحاً من الناحية النظرية عند النحوة ، أما من الناحية العملية فلم يكن بهذا الوضوح وخرج عما رسموه له من حدود وما قرروه من أركان، فليس (القياس) بهذه الصورة وبهذا الوضوح عند النحوة ، فهو ملتبس الدلالة ، وقد اختلفوا في طرق تطبيقه وخرجوه عن مبادئه الأساسية ، ويعزو أحد الباحثين ذلك إلى عدم فهمهم لهذا المصطلح على نحو صحيح ، فيقول : ((لست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية بقدر ما أسيء فهم واستعمال (كذا) ⁶ مصطلح القياس اللغوي)) ⁷ ، لقد مرّ مفهوم القياس في تاريخ العربية الطويل بثلاث دلالات :

الدلالة الأولى وهي التي تلاحظ عند المتقدمين من علماء العربية في القرنين الأول والثاني من الهجرة ، وهم الذين ورثوا ألفاظ العربية وتراكيبها ونحوها وسمعوا العرب وأرادوا بعد هذا أن يقعدوا القواعد لهذه اللغة ، فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم ، فسيبوبيه حين يستعمل في كتابه كلمة (القياس) يعني به أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة روي لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة عامة ولم يكن يخطر ببال أحد من هؤلاء العلماء أن يستتبعه شيئاً في اللغة كصيغة أو تركيب أو دلالة ، فهذا المعنى الأول للقياس ... فإذا قال عالم مثل ابن سلام (ت 231هـ) : ((

¹ - لمع الأدلة في أصول النحو . الانباري : 42 . تحقيق . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية . دمشق .

1957

² - الاقتراح في علم أصول النحو : 70

³ - القياس في اللغة العربية . محمد الخضر حسين : 27 . الطبعة الثانية . دار الحادثة بيروت . 1983

⁴ - ينظر . لمع الأدلة : 42 . الاقتراح : 71

⁵ - لمع الأدلة : 42

⁶ - الصواب (فهم مصطلح القياس واستعماله) .

⁷ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة . محاضرات ألقاها د . إبراهيم أنيس : 15 . مطبعة النهضة الجديدة . القاهرة . 1966

وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها وضع قياسها أبو الأسود الدؤلي¹ فهو لا يريد أكثر من أنَّ أباً الأسود قد بدأ وضع قواعد عامة لبعض نصوص اللغة من دون أن يستنبط جديداً يزيده على لغة العرب.

أما الدلالة الثانية فتبدأ بعد مرحلة وضع هذه القواعد وبعد طبقة علماء المرحلة الأولى، فقد وجد الذين جاؤوا بعدهم أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة في كل مظاهرها ... ووجدوا بأنفسهم حاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير بها عن تلك الحياة الجديدة، وهناأخذ القياس اللغوي معنى جديداً لم يكن مألوفاً لدى سيبويه ولا المتقدمين من معاصريه وهو استبطاط شيء جديد من صبغ أو دلالات.

ثمَّ أخذ القياس لدى النحويين المتأخرین دلالة ثالثة وهي مجرد المشابهة واستغلوا هذا في تعليقاتهم لكثير من الأحكام فكانوا يقولون مثلاً إنَّ : (لا) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياساً على (إنَّ) ؛ لأنَّ كلامهما يفيد التوكيد².

ويمكن هنا أن نقرر أنَّ هذا الفهم السيئ لمصطلح (القياس) لم يكن مقصوراً على فئة من النحاة دون فئة أخرى ، بل هو صفة لكل النحاة أي نجده واضحاً عند جماعة النحاة البصريين والковفيين على حد سواء ، وكلا الفريقين لم يحسن استعماله وخرج عن مبادئه العامة التي يمكن أن يكون أشهرها المبدأان الآتيان :

1- أن يكون المقيس عليه مسموعاً.

2- أن يكون المقيس عليه (الأصل) كثيراً.

وسأتناول هذين الركنتين في مبحثين مستقلتين بغية الوقوف على الحقيقة التي ذهبت إليها وهي خروجهما عن مبادئ القياس وعدم الالتزام بتطبيقاته الصحيحة وخرق أركانه التي أظهراها عنايتهم بها من الناحية النظرية فحسب.

¹ - طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحى: 29. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت . سنة

1988

² - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 15 - 16 - 17

الفصل الثالث

المبحث الأول : أن يكون
المقياس عليه مسموعا

ذكرت أن للقياس ثلاثة دلالات ، وكان أحدها ما عرف لدى المتأخرین من النحاة بصفة خاصة ، وهي مجرد المشابهة بين المقیس والمقیس عليه أو الأصل والفرع ، وقد استغلوها هذا المدلول في تعليقاتهم لكثير من الأحكام ، فكانوا يقولون مثلاً إن (لا) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قیاساً على (إن) ؛ لأن كلاً منها يفيد التوكيد ، وأسرفوا في استعمال الكلمة القياس بهذا المعنى إسراها كبيراً إلى حدّ أنهم ذهبوا إلى (أن النحو كلّه قیاس)¹ وهذا المعنى للقياس يطلق عليه في عرف النحاة بـ (القياس التمثيلي) الذي يعني إلحاد نوع من الكلم بأخر في حكم ، وقد اشترطوا له حتى يكون صحيحاً أن يكون وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحاً وألا يوجد بين الأصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل إلى الفرع ويزيد بعضهم على هذا إلا يكون حكم الأصل مخالفاً للأصول خارجاً عن حدّ القياس² ، فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي برـ (لن) قائلاً إن (لن أضرب) نفي لقولك : (سأضرب) فكما جاز قولك (زيداً سأضرب) يجوز قولك : (زيداً لن أضرب) ومثال القياس على ما خالف القياس أنَّ الكسائي يقول : (لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو (عليك وأمامك) على ما ورد في الرواية ، بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها وما جاء على خلاف الأصل لا يصحُّ القياس عليه بحال³ .

وهذا المعنى للقياس هو الذي جعل بعض الباحثين والدارسين ينكرونه ويررون أنَّ اللغة لا تثبت به ، ولهم الحقُّ فإن هذا القياس لا يجدي ولا ينفع وربما كان من تطبيقات هذا النوع من القياس ما عرف بالتمارين غير العملية بكل أنماطها ومسائلها ، والسبب الذي يدعو إلى رفض مثل هذا القياس ؛ لأنَّه لم يؤيد بسماع عن العرب ولا تستند الرواية ولذلك نجد بعضاً من النحاة شعر بذلك فرفض كثيراً من قياسات أصحابه لافتقاره إلى المسموع وربما كان أبرز هؤلاء أبو حيان الأندلسيَّ فإنه من المتشددين إزاءه ويصرح برفضه لهذا القياس ، ولكن ربما خرج عن موقفه في بعض الأحيان فيسير في ركب منْ يجوزه فيقول في وقوع الجملة المنافية حالاً : () والمنافية بـ (إن) لا أحفظه في كلام العرب والقياس يقتضي جوازه فتقول : (جاءَ زيدٌ إنْ يدرِي كيفَ الطرِيقَ) قياساً على وقوعها خبراً في حديث ((فَظَلَّ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى))⁴ فقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بـ (إن) النافية على جملة الخبر من قبيل قياس التمثيل .

والذي نريد أن نلفت إليه أن هذا القياس ليس من النوع الأول الذي يستند إلى المسموع الكثیر المستفيض أو القليل كما فعل النحويون حينما أجازوا القياس عليه ، وإن هذا القياس برزت فيه الأمثلة النحوية المصنوعة فهي الأداة الوحيدة التي يملكونها النحوي القائم والحالة هذه وليس لها غيرها ، وهو قياس غير عمليٍ ولا ينفع اللغة في شيءٍ ولا يفيد نطقاً وهو لا يخضع لأداة البحث العلمي الصحيح وإنما مرده إلى العقل والمنطق ومنه البحث عن العلل التي تجمع الوجهين الأصل والفرع ، ونجترئ هنا جملة من مسائل توضح قياس النحاة الذي لم يستند إلى المسموع الذي نطق به العرب .

¹ - هذا ما يراه الكسائي في مطلع قصيدة منسوبة إليه . ينظر . إنماء الرواية على أنباء النحاة . جمال الدين علي بن يوسف الققطني (ت 646هـ) : 267 تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى . دار الكتب المصرية . القاهرة . 1952 .

² - ينظر . القياس في اللغة العربية : 79

³ - المصدر نفسه .

⁴ - جاءت الرواية في كتب الحديث بصيغة المضارع (فيظلُّ الرجل ...) . ينظر . مصنف عبد الرزاق (ت 211هـ) : 303/2 . الطبعة الثانية . المكتب الإسلامي سنة 1403هـ . وارشاف الضرب : 368/2

نحوه المضارع بعد (فاء) السببية .

يكثر في العربية نصب المضارع بعد (فاء) السببية إذا كان المضارع في جواب طلب محضر أو نفي محضر ومعنى (أن يكون الطلب محضر) في مفهوم النهاة إلا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر ((فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء)) نحو (صَهْ فَأَحْسَنْ إِلَيْكَ) و (حَسْبُكْ حَدِيثٌ فِي نَاسٍ)¹ ، ولكن الكسائي من الكوفيين أجازه قياساً على فعل الطلب الأمر ، ومن أمثلته (نَزَالْ فَنَكْرَمَكَ) و (حَسْبُكْ حَدِيثٌ فِي نَاسٍ) و (صَهْ فَنَكْرَمَكَ) و (صَهْ فَأَحْدَثَكَ)² و (صَهْ فِيهَا النَّامُ) و (نَزَالَ الشَّرَّ فَتَأْمَنَ عَوَاقِبَهُ) و (نَزَالَ إِلَى مَيْدَانِ الْإِصْلَاحِ فَتُحَبَّ)³ ويرى ابن جني وابن عصفور أن ذلك جائز إذا ((كان اسم الفعل من لفظ الفعل)) نحو (نَزَالْ فَنَحَدَثَكَ) ومعناه أن يكون مشتقاً من الفعل أما إذا لم يكن من لفظه فلا يجوز عندهما نحو (صَهْ فَنَكْرَمَكَ)⁴ ، وقد تبنى عباس حسن رأي الكسائي مطلقاً ورأى أنَّ فيه تيسيراً⁵ ، ويميل الباحث إلى هذا الرأي ؛ لأن النهاة تعارفوا على أنَّ صيغة الأمر الصريح واسم فعل الأمر من صيغ إنشاء الأمر .

* وينصب الفعل المضارع أيضاً بعد فاء السببية في جواب الدعاء وشرطه أن يكون بالفعل ، ولكن الكوفيين أجازوا كونه بالاسم قياساً لدلالة على الطلب ، فالبصريون لا يجوزون نحو (سَقِيَا لَكَ فِي رَوْيَيْكَ اللَّهُ) و (سَقِيَا لَكَ فَتَسْلِمُ) و (رَعِيَا لِمَنْ مَعَكَ فَتَجْنِبَهُمُ الْمَخَاوِفُ) والكوفيون أجازوا ذلك⁶ ، وعدَّ رأيهم مقبولاً للتوسيعة والتيسير⁷ .

□ وأجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب في جوابه الفعل المضارع المقرر بالفاء كما ينصب في جواب التمني ، وتتابعهم ابن مالك⁸ نحو (لَعَلَكَ تُحْسِنُ اختِيَارَ الْكَلَامِ فَتَفْوَزُ بِاعْجَابِ السَّامِعِينَ) واستأنسوا بقراءة حفص : « لَعَلَيْكَ أَلْبَغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعُ »⁹ بنصب (أطلع)¹⁰ .

¹ - شرح ابن عقيل : 14/4² - أوضح المسالك : 179/3 . شرح شذور الذهب : 305 - 408³ - النحو الوفي : 366/4⁴ - شرح شذور الذهب : 305⁵ - ينظر . النحو الوفي : 366/4⁶ - شرح شذور الذهب : 306 . النحو الوفي : 368/4⁷ - ينظر . النحو الوفي : 368/4⁸ - شرح ابن عقيل : 20/4⁹ - غافر / 36¹⁰ - قراءة عاصم في رواية حفص . ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 570 . وشرح ابن عقيل : 20/4 . وشرح شذور الذهب : 72

بناء (كان) للمفعول

يبني الفعل التام - لازماً ومتعدياً - للمفعول بتغيير جزئي في بنائه ويترتب على هذا التغيير أحكام كانت قبل البناء للمفعول هي للفاعل كالرفع والإسناد وغيرها ثُمَّ تُعطى للمفعول إنْ وجَد أو غيره في حالة عدم وجوده مما ذكره النحاة ، وقد تجاوز النحاة الفعل التام وقادوا عليه الفعل الناقص (كان) وهو ما لم يرد به شاهد أو تألفه العربية ولكنها القياس ، فيقولون في جملة (كان زيد قائماً) : (كَيْنَ قَائِمٌ) ¹ والكسائي يقول : (كان يُقَائِمُ) وهذا بناء غريب ، فالتغيير لم يلحقه ولحق خبره ، والفراء يقول : (كَيْنَ يُقَائِمُ) وفي (كان زيد قام) قالوا : (كَيْنَ قِيمٌ) وهشام الضرير يقول : (كَيْنَ يُقَائِمُ) وأجاز بقية الكوفيين (كَيْنَ قَائِمٌ) ² ولم يجوز ابن السراج هذه الجمل من قبل ((أن (كان) فعل غير حقيقي إنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ (كان) إلى شيء واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى)) ³ ، وهذا الرأي كون (كان) فعلاً غير حقيقي يخالف ما تعارف عليه النحويون ؛ لأنَّه يكون فعلاً تماماً إذا اكتفى بمرفوقه ، وهو تام التصرف من جهة ودالاً على الحدث والزمن فهو كغيره من الأفعال يتضمن هذه الدلالة على فعليته ، ولكنَّ ابن السراج لم يألف هذا الاستعمال ولم يره وارداً فحكم عليه بكونه فعلاً غير حقيقي ولكنَّ الذين قاسوه رأعوا هذا الجانب فيه لمشابهته الأفعال الأخرى فتتطبق الأحكام نفسها عليه ، ويرى ابن عصفور أنَّ الخلاف في بنائهما للمفعول ((ولكن الصحيح أنها تبني للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر ؛ إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المذوق)) فيقال على طريقته : (كَيْنَ فِي الدَّارِ) و (كَيْنَ يَوْمُ الْجَمْعَةِ) ⁴ ، ولا أظنَّ أنَّ ابن عصفور اعتمد على واقع لغوي لتقرير هذه المسألة سوى القياس على الأفعال الأخرى كما رأينا ، واستدراكه على النحاة لأنَّه أدرك أنَّهم وقعوا في خطأ .

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

يعدُّ باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل من المسائل التي ظهرت بفعل القياس الذي لا يسند السمع والرواية وليس له من الشواهد الفصيحة والصحيحة ، وإنما قاسوها على الأفعال اللازمية التي تُعدَّ بهمزة النقل إلى مفعول واحد ، وهذه تتعدى إلى مفعوليَن ، وإذا نقلت بالهمزة تعدَّ إلى ثلاثة مفاعيل نحو (أرى الله زيداً بشراً أخاك) و (أعلم الله زيداً بكرًا خيراً الناس) ⁵ و (أريت زيداً عمراً خيراً الناس) و (أعلمت زيداً عمراً منظقاً) ⁶ ، والمحدثون رددوا مثل هذه الأمثلة نحو (أعلمَ الغلامَ حرفةً وسيلةً الرزق) و (أعلمَ الشَّبَابَ الاستقامةَ طرِيقَ السَّلَامَةِ) و (أريتَ المتعلمَ فَهْمَ رائِدَ النَّبُوغِ) و (أريتَ الخبراءَ الآثارَ كنوزاً)

¹ - الأصول في النحو : 81/1² - ارتشاف الضرب : 185/2³ - الأصول في النحو : 81/1⁴ - المقرب . ابن عصفور : 85⁵ - المقتضب : 187/1⁶ - المقتضب في شرح الإيضاح : 1/348 – 349 . شرح عدة الحافظ : 250 . شرح ابن عقيل : 1/452

¹ و (أعلم الأمي القراءة مفيدة) و (أريث الجاحد الله حقاً) ² ، وأنكر إبراهيم السامرائي هذه التعديه وقال : ((لم نجد (أعلم) وأخواته تنصب ثلاثة مفاعيل في نصوص فصيحة معروفة ...)) ³ ، وقال محمد الخضر حسين : ((وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح (كذا) في القياس ، وأعطي هذا الحكم لـ (ظن وحسب وحال وزعم) وإن لم يرد به سماع)) ⁴ .
وأما أخوات (أعلم) في هذا الباب وهي (نباً وأنبأ وأخبر وخبر وحدث) فقد ذكروا لها شواهد إلى جانب الأمثلة المصنوعة ، فمثلاً (نباً) قولهم : (نبات زيداً عمراً قائماً) ومنه قول النابغة الذبياني ⁵ :

نَبَّتْ زَرْعَةً - وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمَهَا
يُهْدِي إِلَيْهِ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وَمَثَلُ (أَنْبَأُ) قَوْلُهُمْ : (أَنْبَأَتْ عَبْدَ اللَّهِ زِيدًا مَسَافِرًا) وَمِنْهُ قَوْلُ رَجُلٍ غَيْرِ مَعْرُوفٍ :
وَأَنْبَأَتْ قِيسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرًا أَهْلَ الْيَمِينِ ⁶
وَمَثَلُ (أَخْبَرُ) قَوْلُهُمْ : (أَخْبَرْتُ زِيدًا أَخَاهُ مَنْطَلِقًا) وَقَوْلُ الْحَارِثَ بْنِ حَلْزَةَ الْيَشْكَرِي ⁷ :
وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفَا وَغَابَ بِعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي
وَمَثَلُ الْفَعْلِ (خَبَرُ) قَوْلُهُمْ : (خَبَرْتُ زِيدًا عَمِراً غَانِبًا) وَقَوْلُ الْعَوَامَ بْنِ عَقبَةَ ⁸ :
وَخَبَرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيْضَةَ فَاقْبَلَتْ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرَ أَعُوذُ بِهَا
وَمَثَلُ (حَدَثُ) قَوْلُهُمْ : (حَدَثْتُ زِيدًا بَكْرًا مَقِيمًا) وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْحَارِثَ ⁹ :
أَوْ مَنْعَمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّ ثَمَوْهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

ولم يفطن النحويون إلى أن أسلوب المثال النحوي المصنوع مختلف عن نظم هذه الشواهد، فالأفعال التي وردت في الأمثلة جاءت مبنية للفاعل ، وأما في الشواهد فهي مبنية للمفعول كلها

وزادوا على ذلك الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً وهو باب (أعطى) فعدوها إلى ثلاثة مفاعيل كما في نحو (استعطيت زيداً عمراً درهماً) و (أكسيت زيداً عمراً ثوباً) ¹⁰ ، وأجاز الأخفش قياساً أن يعامل غير (علم ورأي) من أخواتهما القلبية معاملتها في النقل إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فيقال على مذهبه :

(أظنت زيداً عمراً فاضلاً) و (أحسبت وأخلت وأزعمت) ¹¹ ، وخلاصة الموضوع أن هذه المسألة لا يسندها السمع وهي مقيسة عند النحاة ، ولذلك لم تسuffها إلا الأمثلة المصنوعة .

بناء الأفعال التي تنصب مفعولين وثلاثة للمفعول

¹ - النحو الوفي : 58/2

² - النحو المصفي : 335

³ - النحو العربي نقد وبناء : 90

⁴ - القياس في اللغة العربية : 57

⁵ - ديوان النابغة الذبياني : 59 . وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1

⁶ - شرح ابن عقيل : 456/1

⁷ - ديوان الحارث بن حلزة : 17 . تحقيق . هاشم الطعان . مطبعة الرشاد . بغداد . 1969 . وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1

⁸ - ينظر . المقاصد النحوية : 442/2 . شرح ابن الناظم : 82 . شرح ابن عقيل : 390/1

⁹ - ديوان الحارث : 12 وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1

¹⁰ - ارتشف الضرب : 83/3

¹¹ - شرح الاشموني : 198/2

وفي الباب نفسه يرى النحاة صحة بناء الأفعال التي تنصب مفعولين وثلاثة للمفعول بحكم كونها أفعالاً تامةً ومتصرفة وهذا هو وجده المشابهة بينها وبين الأفعال التي تنصب مفعولاً واحداً ، ولكنهم لم يجدوا في الكلام الفصيح شواهد على ذلك ، وهذا ما يفسّر كثرة الأمثلة المصنوعة في هذا الموضوع ، ففي باب الأفعال التي تنصب مفعولين مما يُسمى بباب (أعطي) أو (ظنَّ) وأخواتها ترد الأمثلة الآتية (أعطي زيد درهماً) و (كُسِيَ أخوك ثوباً) و (البَسْتِ الجبة أخاك) و (ظنَّ عبد الله أخاك)¹ و (ظنَّ عمرو منظلاً) و (حسب زيد عالماً) و (كُسِيَ زيد ثوباً) و (سيُحَسِّبُ القوم خارجين)² و (ظنَّتْ طالعة الشمس)³ ، وأما أمثلة الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل فهي (أعلم زيد بكرًا خير الناس) و (أعلم زيد عمراً خير الناس) و (أعلم زيد فرسك مسرجاً)⁴ ، ولم يختلف النحويون في الحقّ هذه الأفعال بهذا الحكم إلا في بعض المسائل التي يترتب على بنائتها للمجهول من إقامة الأول أو الثاني أو الثالث من المفاعيل وأعطوا الأحكام الأخرى التي يختص بهذه المسألة من تقديم وتأخير ومراعاة التأنيث والذكر وغيرها ، ويرى الباحث أنه لا ضرر في الحقّ هذه الأفعال بحكم الأفعال الأخرى فيجوز أن تبني للمفعول ، وحكم هذه الأفعال أهون من حكم بناء (كان) للمفعول لغرابة صيغة (كِيْنْ) بعد بنائها في حين أن بناء صيغ هذه الأفعال مألوف ومشابه لصيغ الأفعال الأخرى بعد بنائها .

* العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة المهمزة

ذكر النحاة في العطف على اسم (إنَّ) المكسورة الهمزة أن ذلك يكون بعد اكتمال الخبر أو قبله ، وذكروا وجوهاً لكل حالة ، وقد قاسوا عليها (أنَّ) المفتوحة الهمزة نحو (عَلِمْتُ أَنَّ زيداً وعمراً قائمان) بالنصب فقط عند الجمهور⁵ ، والأصل الذي قاسوا عليه هو نظيرتها (إنَّ) المكسورة أجازوا العطف على اسمها في ضوء شاهد من الشعر وشاهد من القرآن الكريم حار النحاة في توجيهه⁶ .

¹ - المقتصب : 50/4

² - الواضح في علم العربية : 47 . المقتصد في شرح الإيضاح : 348/1 . شرح ابن عقيل : 512/1 . الفوائد الضيائية : 274/1 . المطالع السعيدة : 352/1

³ - المطالع السعيدة : 352/1

⁴ - الأصول في النحو : 77/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 349/1 . شرح ابن عقيل : 513/1 . شرح الأشموني : 230/2

⁵ - شرح ابن عقيل : 382/1

⁶ - ينظر . الباب الثاني . الفصل الأول : 215

التنازع

من الأبواب النحوية موضوع التنازع الذي غالى فيه النحويون وخرجوا عن حدوده السهلة الأولية التي بني عليها ، وذهبوا إلى أبعد مما حددته طبيعة الموضوع ، وهو يعني ابتداءً عند النهاة ((توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زِيدًا) ، فكل واحد من (ضربت) و (أكرمت) يطلب (زيداً) بالمعنى)¹ .

وقد اختلفت أقوال النحاة في أي الفعلين أحق بالعمل باستحقاق الفاعل أو المفعول ، وكل الآراء التي اختيرت في هذا الموضوع لم تثبت أمام نقد الفريق الآخر المخالف ، وأكثر المحدثين اختار رأي الفراء الذي يرى أن كلا الفعلين يطلب الفاعل و هو الذي أحدث الفعلين² ، يقول المخزومي : ((إنَّ هذَا الْأَصْلُ الَّذِي بَنَوْا عَلَيْهِ هَذَا الْبَابَ ... بَاطِلٌ مِّنْ أَسَاسِهِ فَإِنَّ الْفَعْلَ عَامِلٌ ، وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ ؛ لِأَنَّ الرُّفْعَ وَالنَّصْبَ وَغَيْرُهَا عَوَارِضٌ يَقْتَضِيهَا الْأَسْلُوبُ ، وَتَقْتَضِيهَا طَبِيعَةُ الْلُّغَةِ))³ وأكثر المحدثين أبدى تضجره من هذا الموضوع و منهم إبراهيم السامرائي الذي يرى أنَّ هذَا الْبَابَ مَحْضَ افْتَحَالَ وَأَسْطُورَةٍ وَأَنَّهُ ((لَا حَاجَةٌ لِدَارَسِ الْحِدِيثِ أَنْ يَقْرَأَ هَذَا الشَّيْءَ الْمَفْتَعَلَ وَهُوَ مَحْضَ تَصْوِرٍ وَخَيْالٍ وَلَيْسَ التَّحْوِ إِلَّا وَصَفَا لِلظَّوَاهِرِ الْلُّغَوِيَّةِ الْوَاقِعِيَّةِ))⁴ و يرى المخزومي افتقار هذا الباب إلى الشواهد الصحيحة والفصيحة ومن النثر فيقول ((وكل ما استطعت الوقوف عليه من النثر: أمثلة مصنوعة جيء بها تمثيلا، وقد غلووا في التمثيل لها غلواء كبيرا))⁵ والحق أنهم تجاوزوا الجمل السهلة التي مثل بها النحويون إلى جمل أكثر تعقيداً وابتدأوا قياساً على أصول غير موجودة ، فهم يقيسون في هذا الباب على الأفعال التي تتصلب مفعولين فترت الأمثلة الآتية نحو (ظننت وظنني زيداً عاقلاً) و (ظننت وظنني إيه زيداً عاقلاً)⁶ و نحو (ضَرَبَ وَأَعْطَى ثُوَبَا عَبْدَ اللَّهِ عَمْرَا) و (أَعْطَيْتُ وَظَنَنْتُ سَالِمًا صَبِحًا)⁷ و (أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتُ إِيَاهُ زِيدًا عَمْرًا قَانِمًا) و (أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتُ زِيدًا عَمْرًا قَانِمًا إِيَاهُ) و (أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتُ زِيدًا عَمْرًا قَانِمًا إِيَاهُ إِيَاهُ) و (يُحْسِنُ وَيُقِيسُونَ فِي تَثْبِيتِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوَاكَ عَاقِلًا) وَ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوِيَكَ عَاقِلِينَ)⁸ و (يُحْسِنُ وَيُقِيسُونَ فِي تَثْبِيتِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوَاكَ عَاقِلًا) وَ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوِيَكَ عَاقِلِينَ)⁹ و (يُحْسِنُ وَيُقِيسُونَ فِي تَثْبِيتِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوَاكَ عَاقِلًا) وَ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوِيَكَ عَاقِلِينَ)¹⁰ و (يُحْسِنُ وَيُقِيسُونَ فِي تَثْبِيتِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوَاكَ عَاقِلًا) وَ (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ أَخْوِيَكَ عَاقِلِينَ)¹¹ ، ومن أمثلة ابن السراج (ما أحسن وأجمل زيداً) و (ما أحسن وأجمله زيداً) و (ما أحسن زيداً وأجمله) و (ما أحسن وأجملهما أخويك) و (ما أحسن وأجملهم أخوتك)¹² ، وهناك أمثلة

¹ - شرح ابن عقيل : 159 - 157/2² - ينظر . في النحو العربي نقد وتجهيزه : 163 . والنحو العربي نقد وبناء : 105³ - في النحو العربي نقد وتجهيزه : 162 - 163⁴ - في النحو العربي نقد وبناء : 105⁵ - في النحو العربي نقد وتجهيزه : 166⁶ - الواضح في علم العربية : 183⁷ - ارتشاف الضرب : 95/3⁸ - شرح الاشموني : 308/2⁹ - الواضح في علم العربية : 183¹⁰ - شرح ابن عقيل : 1548/1 - 549¹¹ - المقتضب : 184/4¹² - الأصول في النحو : 105/1

تصور جواز أن يكون أحد المتنازعين خبراً والآخر دعاء نحو (غَفَرَ اللَّهُ وَوَهْبَتْكَ لَزِيدَ) والتنازع بين فعل تام وفعل ناقص مثل (كان) نحو (ضَرَبَ زَيْدُ وَكَانَ عَمْرُو أَخَاكَ)^١، فلاحظ فيحقيقة هذه الجمل أنَّ العربية ((لم تع مثل هذه التراكيب في عهد من عهودها وأن هذه الأمثلة ليست من العربية في شيء بل هي بالهدر وكلام السحرة أشبه))^٢، ويرى الباحث أنه ليس من السهولة اختيار قول من أقوال النحاة في هذه المسألة لما هو موجود إزاء كل مسألة من مجادلات منطقية وعقلية ، وهذا دليل على أن هذا الباب لا يصور طبيعة اللغة في الإيجاز والجوانب الفنية التي تتمتع بها تراكيبها وإن رضينا بما ورد من شواهدنا على علاتها فليست هناك أوجه شبه بينها وبين هذه الأمثلة المفرطة بالابتدال التي تشوّه رونق اللغة المعروفة وهي تناسب طبيعة الأمثلة في التمارين غير العملية بل هي منها وهي مرفوضة ؛ لأنها لم تؤيد بسماع من العرب وما كان كذلك فليس هو من اللغة ولا يخضع لقوانيتها .

النحو

وفي هذا الباب مسائل لم تستند إلى مسموع قط حتى يقاس عليها ومن ذلك نصب وصف المنادي المفرد كما في نحو قوله : (يا زيدُ الظريفَ) و (يا زيدُ العاقلُ) و (يا رجل الطويلُ)^٣ ، وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي وينقل عن الاصمعي أنه لم يجد النصب في أشعار العرب^٤ ، ويشهد لذلك الأمثلة لا غير .

□ وقاس أبو عثمان المازني النصب في مثل قوله : (يا أيُّها الرجل) قياساً على قوله : (يا زيدُ الظريفَ)^٥ ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ ((لأنه هو المقصود بالنحو))^٦ ، والملاحظ أن أبياً عثمان أجاز هذا النصب على النصب في (يا زيدُ الظريفَ) وهو لم يرد في كلام العرب ، فهو مرفوض من هذه الجهة .

□ وأجازوا أن توصف (أي) في النحو باسم الاشارة نحو (يا أيهذا ويا أيهذان ويا أيهؤلاء) و (يا أيهذا أبو القاسم) قال أبو حيان : ((وهي تراكيب تحتاج إلى سماع من العرب))^٧ .

□ وفي باب النسبة ذكر النحاة أنه لا يصلح أن يكون المندوب اسمًا موصولاً مقترباً (ال) أما مجرد منها فأجازوا بشرط أن تكون صلته شائعة الارتباط بالموصول معروفة بذلك بين المخاطبين وقد مثل المتقدمون بقولهم : (وا من حفر بئر زمزمه)^٨ وقولهم : (وا من قتلته ابن ملجماه)^٩ ، ومن الأمثلة الحديثة قولهم قياساً على هذه الأمثلة التي لم تستند إلى منطق (وا من بنى هرم مصر) و (وا من أنشأ مدينة القاهرة)^{١٠} .

^١ - ارتشاف الضرب : 95/3

^٢ - في النحو العربي نقد وتوجيه : 166

^٣ - شرح ابن عقيل 269/3 . المقتضى في شرح الإيضاح : 772/1 . المطالع السعيدة : 258/2

^٤ - ينظر . المقتضى في شرح الإيضاح : 772/1

^٥ - المقتضى في شرح الإيضاح : 778/1

^٦ - المقتضى في شرح الإيضاح : 778/1 . شرح ابن عقيل : 269/3

^٧ - ارتشاف الضرب : 128/3

^٨ - الكتاب : 228/2 . المقتضى : 275/4 . شرح المفصل 14/2

^٩ - ارتشاف الضرب : 144/3

^{١٠} - النحو الواقفي : 92/4 .

□ ومنع جمهور البصريين لحاق الألف في النسبة لنعت المندوب؛ لأنَّه منفصل عن المぬوت وأجازه يونس والковيون وابن مالك نحو (وازِيدُ الطوبيلاه) وأجاز خلف لحوقها نعت (أي) نحو (يا أيها الرجلاء)^١.

□ وفي باب الترخيم منع البصريون ترخيم المركب تركيب مزج، قال السيوطي: ((وينبغي ألا يجوز ترخيمه؛ لأنَّه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم))^٢ وإنما قالوه ((بالقياس من جهة أنَّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التائيث فعوْل معاملتها بالحذف في الترخيم))^٣ ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه فقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخمسة عشر وسيبويه: (يا حضر ويا خمسة ويا سيب)^٤.

نون الوقاية

أجازوا قياساً على الأفعال التي تلحقها نون الوقاية إذا اتصلت بباء المتكلّم أن تلحق (خلا وعدا وحاشا) نون الوقاية فقالوا: (قام القوم خلاني و ما عداني وحاشاني) إنْ قدرت أفعالاً^٥.

عمل اسم الفاعل في التثنية والمجمع

وقاس النحويون عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة في حالة التثنية والجمع على مفردها ولهم في ذلك الأمثلة النحوية المصنوعة ومنها قولهم: (هذان الضاربان زيداً) و (هؤلاء القاتلون بكرأ)^٦ و نحو (الزيدان ضاربان عمراً) و (الزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً) و (الزيدون الضاربون عمراً الآن)^٧.

عمل اسم التفضيل

يعدُّ اسم التفضيل من المشتقات وهذه المشتقات أكثرها تعلم فترفع فاعلاً وتتصبب مفعولاً، وقد ذكر النحاة أنَّ اسم التفضيل يرفع فاعلاً بلا شرط على لغة بعض العرب، ولكنهم يرون أنَّ اسم التفضيل حتى ي العمل لابد من وجود مسوغ لذلك وهو أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع أجنبياً لا سببياً للوصف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين، والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما لاسم وثانيهما لذلك الاسم الظاهر، وأمثلة ذلك قولهم:

^١ - همع الهوامع : 1 / 180.

^٢ - المصدر نفسه : 182/1.

^٣ - المصدر نفسه .

^٤ - المصدر نفسه .

^٥ - أوضح المسالك : 77/1.

^٦ - شرح ابن عقيل : 116/3.

^٧ - الفوائد الضيائية : 200/2.

ما رأيت أحداً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه فِي عينِ زيدٍ¹ و بهذا المثال لقيت المسألة بمسألة الكحل ومن أمثلتها قولهم : (ما رأيت رجلاً أبغضَ إِلَيْهِ الشَّرُّ منه إِلَيْهِ)² و قولهم : (ما رأيت كذبةً أكثرَ عَلَيْهَا شَاهَدَ مِنْ كذبَةً أَمِيرٌ عَلَى مَنْبِرٍ) و (ما رأيت قوماً أَشْبَهَ بعَضَّ مِنْ قَوْمِكَ)³ و نحو (ما جاءَ رجُلٌ أَقْبَحُ فِي وِجْهِهِ الْحَيَّةُ مِنْهَا فِي وِجْهِ زيدٍ)⁴ ومثال المحدثين (ما رأيت رجلاً أَكْمَلَ فِي وِجْهِهِ الإِشْرَاقُ مِنْهُ فِي وِجْهِ الْعَابِدِ الصَّادِقِ) و (ما شَاهَدْتُ عَيْنَنِي أَجْمَلَ فِيهَا الْحَوْرُ مِنْهُ فِي عَيْنِ الظَّبَاءِ) و (ما سَمِعْتُ بِبَلَادَ أَكْثَرَ فِيهَا التَّرَاءُ الْمَدْفُونُ مِنْهُ فِي الْبَلَادِ الْعَرَبِيَّةِ) و (ما رأيت ورقةً أَحْسَنَ فِي سُطُورِهَا الْخَطُّ مِنْهُ فِي وَرْقَةِ مُحَمَّدٍ)⁵ ، فهذه المسألة ليس لها من الشواهد ما يثبت واقعيتها في نحو سوى ما وجد النها من المشابهة في عمل اسم التفضيل المشتق من الفعل وقياساً يجوز ذلك فيه كما يجوز في المشتقات الأخرى وأعانهم على ذلك الأمثلة المصنوعة التي جاءت كلها على نسق واحد .

وأغرق في القياس ابن مالك وأطلقه في هذه المسألة ليشمل ما سُبقَ بنهي أو استفهم ، يقول : ((ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهم فيه معنى النفي)) نحو (لا يكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ) و نحو (هل فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِالْحَمْدِ مِنْهُ بِمَحْسِنِ لَا يُمْنَنُ) قال أبو حيان : ((الأولى الاقتصرار فيه على مورد السمع ولا يقاس عليه ؛ إذ رفع أ فعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ))⁶ .

□ وأجاز ابن مالك قياساً أن يبني اسم التفضيل للمفعول إذا لم يلبس فيقال : (لا أظلم من قتيلٍ كربلاءً) و نحو (عبدُ اللهِ بْنُ أَبِيِّ الْعَنْ مِنْ يَهُودِيٍّ) و (لا أحرم مِنْ عَدِمِ الانتصاف)⁷ .

اشتقاق أفعال المدح والذم

أجاز النحويون قياساً أن يشتق من كل فعل ثلاثي على (فعل) لقصد المدح والذم ويعامل معاملة (نِعْمَ و بِئْسَ) في جميع أحكامهما نحو (شَرْفَ الرَّجُلِ زيدٍ) و (لَوْمَ الرَّجُلِ بَكْرًا) و (شَرْفَ عَلَمَ الرَّجُلِ زيدٍ) و (شَرْفَ رَجُلًا زيدٍ) واختلفوا في مثل الأفعال (عَلَمَ و سَمِعَ و جَهَلَ) المكسورة العين عند تحويلها إلى هذه الصيغة فلم يجوزوا أن تضم عينها وأبقوها كسرتها نحو (عَلِمَ الرَّجُلُ زيدٍ) و (جَهَلَ الرَّجُلُ عَمْرُو) و (سَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرًا)⁸ ، ومن أمثلة ابن السراج (ضربَتِ الْيَدُ يَدُهُ) و (جَادَ الثَّوْبُ ثُوبُهُ) و (طَابَ الطَّعَامُ طَعَامُهُ) و (قَضَى الرَّجُلُ زيدٍ) و (دَعَا

¹ - عمدة الحافظ : 772 . شرح شذور الذهب : 415 . ارتشاف الضرب : 234/3 . الأزهرية : 76

² - الأصول في النحو : 28/2

³ - ارتشاف الضرب : 234/3

⁴ - الأزهرية : 76

⁵ - النحو الوفي : 449/1 - 428/3

⁶ - ارتشاف الضرب : 235/3

⁷ - شرح عمدة الحافظ : 759 . وينظر . ارتشاف الضرب : 219/3

⁸ - شرح ابن عقيل : 168/3

الرجلُ زيدٌ) وينقل ابن السراج عن الكسائي أنه كان يقول في الفعلين الآخرين : (قضو الرجلُ و(دعو الرجلُ) يقول ابن السراج : ((وهو عندي قياس))¹ .

تصغير (أ فعل) في التعجب

لم يجز النحويون تصغير (أ فعل) في التعجب نحو (أحسنْ بزيدٍ) وأجازها ابن كيسان نحو (أَحِسِنْ بزید) قياسا على صيغة (ما أ فعله) في قوله : (ما أَحِسَنَ زيداً)² ، وهذا القياس جاء على أصل لم يسمع في كلام العرب ، فالمقياس والمقيس عليه لم يردا عنهم . هذه المسائل وغيرها لم تكن مسموعة وقيست بفعل المشابهة بين المقياس والمقيس عليه في بعض جوانبه مما أدى إلى ظهورها وهي في حقيقتها انحراف عن اللغة ولم تتلق قبولا لدى النحاة كلهم وأغلبها قياسات فردية صدرت عن أفراد منهم ببرؤية عقلية ومنطقية وخرجت عن طبيعة القياس ومبادئه الأساسية ومنها أن يكون مؤيدا بالسماع ، فكل كلام لم يؤيد بسماع عن العرب لا يقبل ولا يرکن إليه .

¹ - الأصول في النحو : 115/1

² - ارتشاف الضرب : 35/3

الفصل الثالث

**المبحث الثاني : أن يكون المقيس
عليه كثيرا**

ذكرت أنَّ القياس لم يكن واضحًا بالمعنى الذي ذكره النحاة من الناحية النظرية ، فكلَّ من المذهبين البصري والكوفي فهم خاصٌ وموقف خاصٌ من القياس ، أما موقف البصريين فيقال: ((إنهم وضعوا الأحكام وقعدوا القواعد على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب . فكلما وجدوا قدراً كافياً من الأمثلة واعتقدوا أنَّ هذا القدر يسُوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسواها))¹ ، وقد فهم هذا الموقف من كلام أبي عمرو بن العلاء حينما سأله سائل :

((أخبرني عَمَّا وضعْتَ مِمَّا سَمِيَّتْهُ عَرَبِيًّا ، أَيْ دَخَلَ فِيهَا كَلَامُ الْعَرَبِ كُلُّهُ . فَقَالَ : لَا ، قَالَ (السائل) : كَيْفَ تَصْنَعُ فِيمَا خَالَفْتُكَ فِيهِ الْعَرَبُ وَهُمْ حُجَّةٌ . قَالَ أَبُو عُمَرٍ : أَعْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَسَمَّى مَا خَالَفْتِي لِغَاتٍ))² فَقُولَّ أَبِي عُمَرٍ (أَعْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ) معناه أنه يؤسس القاعدة أو الحكم العام على الأمثلة الكثيرة أو الأكثر أي إنَّ البصريين كانوا يستقرُّون على الأمثلة المروية عن العرب ، فإذا وجدوا منها قدراً كافياً يتصل بظاهره من ظواهر اللغة وضعوا لها قاعدة عامة .

إنَّ ما يعنيه هذا أنَّ القياس المطرد في كلام العرب لبناء القاعدة هو مبدأً أساسيًّا ومراعاة كثرة المسموع هو الذي يُعوَّل عليه في ذكر الأحكام النحوية واستبطاطها والنسيج على منوالها، ويجب أن يكون القياس مبنياً على الكثرة النسبية في كل موضع على حدة والذِّي لا يحقق صفة الكثرة بالنسبة إلى غيره في الموضع نفسه يحكم عليه بالقلة أو السُّمَاع .

أما موقف الكوفيين من القياس فقد شاع عنهم أنهم لم يسلِّكوا هذا المسلك فهم لا يتَرددون في وضع القاعدة على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، وكان أول من أثار هذه التهمة وجعلها على لسان الدارسين والباحثين أبو الطيب اللغوي³ .

ولا أظنُّ أنَّ ما قيل في طريقة قياس البصريين كان صحيحاً إلى حدٍ ما ولا ما قيل في طبيعة قياس الكوفيين أيضاً ((فَإِنَّا نَتَشَكَّرُ فِي هَذِهِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الْكَوْفَيْنِ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْكَوْفَيْنِ لَمْ يَكُونُوا يَعْرَفُونَ أَنَّ فِي الْلُّغَةِ مَسَائِلَ شَادَّةً وَلَا نُسْطِيعُ أَنْ نَتَصَوَّرَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْغَافِلَةِ بِحِيثِ يَسْوُونَ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ الَّتِي وَرَدَتْ لَهُمْ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً وَتَلَكَ الَّتِي لَمْ يَرِدْ لَهُمْ سُوَى مُثَلَّيْنِ))⁴ و ربما كان هذا الموقف من الكوفيين يعود إلى سببين في ظني :

الأول : سببه (القياس الفردي) الذي يقوم به أحد النحاة منهم فيجيز القياس على الشاهد النادر والفردي في موضوعه .

والآخر : الفهم السيئ لموقف الكوفيين من القياس في كثير من المواقف والمسائل .
ويبدو أنَّ السبب الأول كان وراءه أحد نحاة المذهب الكوفي وهو علي بن حمزة الكسائي ، الذي أجاز عشرات من المسائل قياساً على شاهد شاذ أو نادر ، ومن ثمَّ أخذ الدارسون يرددون هذا القول في القياس الكوفي ، ولكن إذا كان الحكم الذي أصدره النحويون على المذهب الكوفي بأنه يقيس بهذه الطريقة بسبب إجازات الكسائي وقياسه فأنا نقرُّ هنا أنَّ الحكم نفسه يصدق على المذهب البصري ، فهذه كتب النحو التي تتبعناها تظهر فيها إجازات وقياس على القليل والنادر من كلام العرب للأخفش سعيد بن مسعود تزيد كثرة على المسائل التي أجازها الكسائي ، فالأخفش - كما يرى الباحث - نظير للكسائي في موضوع القياس وفي إجازة كل شاذ ونادر والقياس عليه .

¹ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 17

² - طبقات النحويين واللغويين . أبو بكر الزبيدي : 39

³ - مراتب النحويين . أبو الطيب اللغوي : 90 . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مكتبة نهضة مصر . القاهرة .

⁴ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 19

إنَّ قياس الكسائيَّ إذن كان هو السبب في هذه الشبهة التي أُصْنِفَت بالمذهب الكوفيَّ ، فعمل الكسائيَّ وقياسه ومثله الأخفش من البصريين قياس فرديٌّ ، وهذا القياس يؤدي في الغالب إلى استتباط شيء غير مألف في البيئة ومنحرف عن السلوك اللغوي الشائع .

وربما نجد من البصريين غير الأخفش من ينحو هذا المنحى في القياس على القليل فيقول ابن جني : ((إنه قد يقاس على القليل لموافقته للقياس و يمتنع على الكثير لمخالفته للقياس))¹ ففي مثل (شنوعة) ينسب إليها ويقال (شنتي) وهذا هو المثل الوحيد المروي عن العرب ، ومع ذلك يمكن أن يقاس عليه ويقال : (ركوبة وركبي) ولا يقاس على (ثقيف ثقفي وفريش فريسي) مع كثرة ما روی عن العرب من هذا النوع ، فهذا الموقف والمبدأ الذي يتزمَّنُه ابن جني ربما أعطى الكوفيين عذراً في بعض المواقف التي قاسوا فيها على القليل ، وفي الوقت نفسه يوحي لنا باضطراب المنهج الذي التزمَّ به البصريون في القياس والعمل على الأكثر الذي أشار إليه أبو عمرو ، ويخرج البصريون في هذا الموضوع عن القياس على الكثير كما في مسألة وقوع المصدر حالاً ، فإن النهاة ذكرت أنه كثير في العربية، بل عَدَ المستشرق الألماني برشتراسر ذلك مزية من مزايا العربية التي انفرد بها عن أخواتها الساميات² ، ومع ذلك صرَّح جُمْهُور النهاة أنه ((لا ينقاَس مطلقاً (كذا)³ ...)) وفاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل فأجاز (جاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً) وفاسه ابن مالك بعد (أما) نحو (أما عَلِمَ فَعَالِمٌ) وبعد خبر شُبَّهَ به مبتدئه نحو (زَيْدٌ زَهِيرٌ شَعْرًا)⁴ ومنه قوله تعالى: « ثَمَّ أَدْعُهُنَّ بِأَتِينَكُمْ سَعْيَا »⁵ وقوله

تعالى: « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَحَافًا »⁶ وقوله تعالى :

« وَالَّذِينَ يُنْقَنُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سَرَّاً وَعَلَانِيَةً »⁷ وقوله تعالى: « ادْعُوا رِبَّكُمْ تَضَعَّفُ وَخُفْيَةً »⁸ ، وآيات كثيرة من هذا النمط ، وقولهم : (أَخْذَتْ ذَلِكَ مِنْهُ سَمْعًا) و (صَارَ إِلَى الإِسْلَامِ طَوْعًا)⁹ ، كما يرى أحد الباحثين أن كتاب (الإنفاق في مسائل الخلاف) الذي يضمُّ المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون هي قليلة نسبياً وهي محدودة وليس بينها ما يؤيد هذا المسلك المزعوم والمنسوب إلى الكوفيين¹⁰ ، فلم يقل الكوفيون مثلاً أنه يجوز أن يكون نعت المرفوع مكسوراً ، لأنَّهم سمعوا (هذا جَرُّ ضَبٍّ حَرَبٍ) أي لم يضعوا حكماً عاماً على مثل هذا الشاهد المنفرد المنعزل كما ينسب إليهم .

أما السبب الآخر فيكفي أن نقف عند مسألة واحدة مما قيل إن الكوفيين فيها قاسوا على القليل أو الشاذ أو النادر ، فمما يمكن أن يكون مثلاً للفهم المختلط إزاء الكوفيين وقياسهم ما

¹ - الخصائص . ابن جني : 115/1

² - ينظر . التطور النحوي للغة العربية : 159

³ - الصواب (أبداً) ؛ لأنَّ المضارع يؤكد نفيه بكلمة (أبداً) وليس من الصحيح قولهم (مطلقاً) .

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 444 . أوضح المسالك : 82/2 . همع الهوامع : 238/1

⁵ - البقرة / 260

⁶ - البقرة / 273

⁷ - البقرة / 274

⁸ - الأعراف / 55

⁹ - التطور النحوي : 159

¹⁰ - ينظر . طرق تتميم الألفاظ في اللغة : 23

يذكره النحويون من أن الكوفيين أجازوا دخول لام الابتداء على خبر (لكن) قياسا على شطر بيت لا يعرف له قائل وهو :

ولكنني من حبّها لعميده¹

والحقيقة أنَّ الكوفيين لم يجزروا ذلك وإنما هذا القول للفراء وحده ، ولم يذهب مذهب أحد منهم ، ومن جهة أخرى أن الفراء لم يقل بالقياس عليه ، وإنما يرى أنَّ (لكن) مركبة من (إن) ولام وكاف ، يقول الفراء في ذلك :

((إنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدت نونها ؛ لأنَّ أصلها : (إنَّ عبدَ الله قاتم) فزيت على (إنَّ) لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا))² ، إذن ما أجازه الفراء مشروط بكون (لكن) مركبة ولأنَّ أصلها (إن) وزيدت عليها لام وكاف ، فدخلوها أي لام الابتداء على خبرها إنما هو نظر إلى الأصل ورجوع إليه والأصل يجوز ذلك فجاز دخولها عليها ، لذا نرى الفراء يقول بعد ذلك : ((فلَمْ تدخل اللام إلا لأنَّ معناها إن))³ أما إذا لم تكن كذلك فهم على وفاق مع البصريين بعدم جواز دخولها . ومن المفيد أن نذكر أنَّ النظرية اللغوية الحديثة تتبنى رأي الفراء بكون (لكن) مركبة فيقول برجشتراسر إن (لكن) : ((مركبة من (لا) و (كُن)) المقابلة لـ (ken) العبرية ولـ (ken) الآرامية التي معناها : (هكذا) فمعنى (لا كن) : ليس كذا))⁴ وتبني هذا الرأي إبراهيم السامرائي ورأى أن ما توصل إليه الفراء من الكوفيين من القول بتركيب (لكن) : ((أقرب إلى الصواب وأهدى إلى الطريق الصحيح الذي وصل إليه بالفطنة والنظر السديد))⁵ ، هذه حقيقة الأمر ، ويبعد أن أكثر الدارسين والباحثين لم يتبنوا حقيقة كثير من المسائل ومن ثمَّ لم ينصفو هذه الجماعة من النهاة وبالغوا في إساعته فهمهم .

إنَّ ما قيل في المذهب البصري من أنه يقيس على الأكثر وأنه لا يرتضي ((القياس على مثل أو مثالين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة))⁶ فإذا كان هذا هو الغالب في طريقة قياسهم فإنَّ الكوفيين في أغلب مواقفهم أيضاً ينحوون هذا المنحى ، كذلك يقيس البصريون أحياناً على المثل الواحد والمثالين كغيرهم من النهاة بل يقيسون بغير سماع ولا نقل في بعض الأحيان ، وهذه مجموعة من مسائل يظهر منها طريقة قياس النهاة بشكل عام وخروجهم عن قانون القياس الذي يقضي بكون المقيس عليه كثيراً وهو ما يؤكدونه في مناسبات كثيرة في كتبهم إلا أنهم لم يلتزموا بذلك فجعلوا القليل والشاذ أصلاً يقاس عليه .

وإذا نظرنا في هذه الشواهد التي قاسوا عليها فسنجد لها مخالفات للشائع على ألسنة الناس في محاوراتهم وخطاباتهم ، فأكثرها من الشعر ، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من هذا البحث أنَّ الشعر لا يصلح لنقعيد القواعد وأنَّ أسلوبه مغاير للأسلوبات الأخرى .

إنَّ ما قاسه النحويون في هذه المسائل لم يتحتاج إليه أحد من الناس كما يبدو ، ولم نرَ منهم من نسج على منوال هذا القياس ، بل لم يتعدَّ قياسهم حدود أمثلتهم النحوية المصنوعة، فلم نرَ من يحتذى بهذه الأمثلة ، وربما وجدنا من يرى في هذا القياس على القليل والشاذ والنادر تيسيراً وتسهيلاً على الناس ؛ ذلك لأنَّ مقتضى قياس النهاة على الشاهد الواحد أنهم يعطوننا رخصاً كثيرة تيسر الأمر علينا ويمكن في العصر الحديث أن تستغل هذه الرخص لتيسير مسائل اللغة على الدارسين والمتكلمين ، ويرى الباحث ((أنَّ في كثرة الرخص اللغوية فساداً لا تيسيراً

¹ - ينظر . شرح ابن عقيل : 363/1 . مغني اللبيب : 385/1 . الاقتراح : 72

² - معاني القرآن . الفراء : 465/1

³ - المصدر نفسه .

⁴ - التطور النحوي للغة العربية : 179

⁵ - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 66

⁶ - اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن : 46

؛ ذلك لأنَّ أوضح ما تعترُّ به أي لغة أن تكون قواعدها مطردة منسجمة ليمكن الفهم والتفاهم . وليس معنى هذا ألا توجد شواذ في اللغة بل معناه ألا تصبح الشواذ أساساً لأي قاعدة وإلا اضطربت الأحكام في اللغة)¹ .

والخلاصة : أنَّ كلا المذهبين لم يكن ملتزماً بمبادئ القياس التي تعارفوا عليها ولم يحسنوا تطبيقه ، فأصبحت العيوب مشتركة في هذا الجانب إلى حدٍ ما ، وفي هذه المسائل التي نعرض لها الآن توضيح أكثر لهذا المبدأ الذي خرجوا عنه .

نصب المضارع بعد (أو)

يذكر النحويون أنَّ المضارع ينصب بـ (أنِ) المضمرة إضماراً واجباً بعد حرف العطف (أوْ) بمعنى (حَتَّى) أو (إلا) ولهم في هذه المسألة أربعة شواهد ثلاثة من الشعر والرابع قراءة ، أما القراءة فهي قوله تعالى: «تَاتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»² فرثت «أَوْ يُسْلِمُوا» على

معنى : إلا أن يُسلِّموا حتى يُسلِّموا ، أما الشعر فكقول أمرئ القيس⁴ :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوْلُ مَلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذِرَا

أي : إلا أن نموت ، وقول زياد الأعجم⁵ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَرْتُ قَنَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، وقول الآخر⁶ :

لَأَسْتَهْلِنَ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنْيَ فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي : لاستهلن الصعب حتى أدرك المنى ، فأجاز النحاة قياساً على هذه الشواهد أن يقال: (لأنْزَلْتَكَ أَوْ تَقْضِيَتِي)⁷ أي : إلا أن تقضيتي ، وقولهم : (لأَقْتَلَنَ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ)⁸ ومن الأمثلة الحديثة (أقرَّا الْكِتَابَ أَوْ أَتَعَبَ) أي حتى أتعب أو إلى أن أتعجب ونحو (أَتَنَاهُ الْطَّعَامُ أَوْ أَشْبَعَ) ونحو (أَصْلَى الصَّبَحَ وَأَتَبَعَدُ أَوْ شَرَقَ الشَّمْسُ)⁹ ونحو (أَتَقْنَ عَمَلِي بِإِلْحَاصِ أَوْ أَرْضَى ضَمِيرِي) و (أَنَاضَلَّ ضَدَ الزَّيْفِ أَوْ تَنْجَلِي الْحَقِيقَةَ) ونحو (لَا أَتَرَكَ مَا أَقْتَلَ بِهِ أَوْ يَثْبَتَ أَنَّهُ خطأ) ونحو (أَصْدَقُ حَدِيثَ النَّصْحِ أَوْ أَحْسَنَ غَثَّةَ)¹⁰ ، فهذه المسألة لها أربعة شواهد عددها النحويون مما يمكن القياس عليها مع ملاحظة أن هذه الشواهد منها الشعر ومنها قراءة وهي تمثل مستوى لهجيا لا يستقيم مع الشائع .

¹ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 34

² - الفتح / 16

³ - قراءة أبي عبد الله بن مسعود . ينظر . القراءات الشاذة : 143

⁴ - شرح ديوان امرئ القيس : 89

⁵ - ورد الشاهد في الكتاب: 1/428 وشرح ابن عقيل: 4/123. وشرح شواهد مغني اللبيب .السيوطى: 74

⁶ - قائله مجهول . ينظر . شرح ابن عقيل : 8/4

⁷ - المقتضب : 2/28 . شرح شذور الذهب : 298

⁸ - شرح شذور الذهب : 299

⁹ - النحو الوفي : 4/326

¹⁰ - النحو المصنفى : 368

نسبة المضارع بعد (كيـهـ أـنـ) .

أجاز الكوفيون وقوع (أـنـ) الناصبة المصدرية بعد (كـيـهـ) في النثر والشعر على حد سواء قياسا على شاهد واحد وهو قول جميل¹ :

فـقـالـتـ : أـكـلـ النـاسـ أـصـبـحـتـ مـانـحاـ لـسـانـكـ كـيـماـ أـنـ تـغـرـ وـتـخـدـعـاـ

فـأـجـازـواـ أـنـ يـقـالـ : (جـئـنـكـ كـيـ أـنـ تـكـرـمـنـيـ)² وـ (اـسـمـعـ الـموـسـيـقـيـ كـيـ أـنـ تـهـدـأـ أـعـصـابـكـ) وـ (اـسـمـتـعـ بـالـغـنـاءـ كـيـ أـنـ تـنـتـعـشـ)³ ، وـ قـدـ عـدـ الـبـصـرـيـوـنـ ((أـنـ مـثـلـ هـذـاـ الـاستـعـمـالـ أـنـمـاـ يـجـوزـ لـلـشـاعـرـ))⁴ ، ثـمـ أـنـ رـوـاـيـةـ الـديـوـانـ هـيـ :

فـقـالـتـ : أـكـلـ النـاسـ أـصـبـحـتـ مـانـحاـ لـسـانـكـ هـذـاـ كـيـ تـغـرـ وـتـخـدـعـاـ وـحـينـذـ لـاـ شـاهـدـ فـيـهـ لـهـمـ⁵ .

(إنـ) المـخـفـفـةـ منـ الثـقـيـلـةـ .

إذا خفت (إنـ) فلا يليها من الأفعال إلا الناسخة للابداء نحو (كانـ) وأخواتها و (ظـنـ) وأخواتها ، قال الله تعالى : « إـنـ كـانـتـ لـكـيـرـةـ إـلـىـ عـلـىـ الـذـيـنـ هـكـيـ لـلـهـ »⁶ وـ قوله تعالى : « إـنـ يـكـادـ الـذـيـنـ كـنـ وـالـيـزـلـقـونـكـ بـأـصـارـهـمـ »⁷ وـ قال تعالى : « إـنـ وـجـدـنـاـ أـكـنـ هـمـ لـفـاسـقـيـنـ »⁸ وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش فإنه أجاز هو والكوفيون إلا يكون الفعل بعدها من الأفعال الناسخة قياسا على قول العرب : ((إـنـ يـزـيـنـكـ لـنـفـسـكـ وـإـنـ يـشـيـنـكـ لـهـيـهـ)) وـ قولهـمـ : ((إـنـ قـنـعـتـ كـاتـبـكـ لـسـوـطـاـ)) وـ قولـ أحدـيـ الشـوـاعـرـ :

شـلـثـ يـمـيـنـكـ إـنـ فـتـلـتـ لـمـسـلـمـاـ حـلـثـ عـلـيـكـ عـقـوبـةـ المـتـعـمـدـ⁹

فـأـجـازـ الـأـخـفـشـ وـالـكـوـفـيـوـنـ أـنـ يـقـالـ (إـنـ قـامـ لـأـنـاـ) وـ (إـنـ فـعـدـ زـيـدـ)¹⁰ ، فـهـذـهـ الشـوـاهـدـ انـحرـفتـ عنـ الـمـسـلـكـ الـعـامـ وـأـجـازـواـ الـقـيـاسـ عـلـيـهـاـ ، وـأـشـكـ فـيـ نـسـبـةـ هـذـاـ القـوـلـ إـلـىـ الـكـوـفـيـوـنـ الـذـيـ تـنـسـبـهـ كـتـبـ الـنـحـوـ الـبـصـرـيـ ، فـرـبـمـاـ كـانـ هـذـاـ مـنـ وـضـعـهـمـ وـلـكـنـ لـاـ شـكـ فـيـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ الـأـخـفـشـ بـعـدـمـاـ نـسـبـهـ إـلـيـهـ أـصـحـابـهـ .

¹ - ديوان جميل بثينة : 79 . دار صادر . بيروت . 1966 . وينظر . مغني الليبب : 242 . شرح شذور الذهب : 289

² - شرح شذور الذهب : 288

³ - النحو الوفي : 305/4

⁴ - شرح شذور الذهب : 289

⁵ - ينظر . الديوان : 79

⁶ - البقرة / 143

⁷ - القلم / 51

⁸ - الأعراف / 102

⁹ - ينسب إلى عاتكة بنت زيد وإلى صفية زوجة الزبير . ينظر . شرح ابن عقيل : 1/382 . مغني الليبب : 37 خزانة الأدب : 4/348

¹⁰ - مغني الليبب : 1/37 أوضح المسالك

نصب الفاعل ورفع المفعول

يدرك النحاة أنه من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً إذا لم يلبس وفاس ابن الطراوة (ت 528هـ) ذلك على قراءة شاذة و هي قوله تعالى: «**فَنَلَقَى آدَمَ مِنْ رِزْنِهِ كَلَمَاتٍ**»¹ ، بنصب (آدم) الفاعل ورفع المفعول (كلمات) ² ، فأجاز أن يقال : (خَرَقَ الثوب المسمار) و (كَسَرَ الزجاج الحجر)³ وذكر ابن عقيل أنه (لا ينفاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع)⁴.

الحال من النكارة

القانون المعتمد في اللغة العربية والشائع أن يكون صاحب الحال معرفة إلا أن هناك شواهد ندّت عن هذا النظام المعهود وهي قليلة جداً ، فقد جاء فيها صاحب الحال نكرة من غير مسوغ يذكر ومنه قول بعض العرب : ((عَلَيْهِ مِئَةُ بِيضاً)) و ((مَرْرُثُ بِيَمَاءَ قَدْعَةَ رَجُل)) وفي الحديث ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَأَءَهُ رَجُلٌ قَيَامًا))⁵ وقد أجاز سيبويه ذلك ومن أمثلته (فيها رجل قائم)⁶ ويبدو أن مثال سيبويه فيه إشارة منه إلى إباحة محاكا هذه الشواهد والجري على نظامها .

تعريف الحال

اشترط النحاة أن يكون الحال نكرة جرياً على الشائع في كلام العرب ، ولكن وردت أمثلة قليلة جداً جاءت الحال فيه معرفة ، فذهب يونس والبغداديون إلى جواز ذلك مطلقاً ، أي بلا تأويل لهذه الأمثلة القليلة ؛ لأن الجُمهُور من النحاة حاولوا تأويلها فقالوا : هي ((معرفة لفظاً منكرة معنى)) أما يونس وغيره فقد أجازوا قياساً أن يقال : (جاءَ زَيْدَ الرَّاكِبَ) ورأى الكوفيون أنه ((إنْ تضمنَتِ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تَعْرِيفَهَا وَإِلَّا فَلَا ، فَمَثَلُ مَا تضمنَ مَعْنَى الشَّرْطِ قَوْلُهُمْ : (زَيْدَ الرَّاكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِيَ) وَالتَّقْدِيرُ (زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى)...))⁷ وهذا تعسف من النحاة ؛ لأنهم قاسوا هذه المسائل على شواهد قليلة جداً ومنفردة عن جُمهُور كلام العرب ، والكوفيون أشد تعسفاً في أمثلتهم وتأويلاتهم وتقديراتهم ، وما أظن أن هناك كلاماً يشبه هذه الأمثلة .

¹ - البقرة / 37.

² - هي قراءة ابن كثير . ينظر . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها . مكي بن أبي طالب : 237/1 تحقيق . د . محبي الدين رمضان . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . 1981 .

³ - شرح ابن عقيل : 535/1 . مقyi اللبيب : 917

⁴ - شرح ابن عقيل : 535/1 .

⁵ - وفي روایة ((صَلَّى وَرَأَءَهُ قَوْمٌ قَيَاماً)) ينظر . صحيح البخاري : 244/1 . وينظر . الكتاب : 272/1 . شرح عده الحافظ : 420 . شرح ابن عقيل : 263/2 . شرح شذور الذهب : 251 . الأشباه والنظائر : 277/3 .

⁶ - الكتاب : 272/1 . الخصائص . ابن جني : 224/2 . الأشباه والنظائر : 277/3 .

⁷ - شرح ابن عقيل : 630/1 .

تقديمه الحال على صاحبها المجرور

منع جمهور النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ؛ لأنه لم يرد في اللغة المثلثي التي يشتر� فيها غالبية الناطقين ، ولهم الحق في ذلك ، إلا أن أبا علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان (ت 456هـ) وابن مالك أجازوه قياسا على شواهد قليلة أكثرها من الشعر وواحد منها من المنثور ومن ذلك قول كثير عزة¹ :

لَذْنَ كَانَ بِرْدُ الْمَاءِ هِيمَانَ صَادِيَا
وَمِنْهُ قَوْلُ طَلِيْحَةَ بْنُ خَوِيلَدَ²

فَإِنْ تَكُنْ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنَسْوَةً
وَقَوْلُ الْآخِرَ³

تَسْلَيْتُ طَرَا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عَنِي
وَقَوْلُ الْآخِرَ⁴

غَافِلًا ثُرِّعْضُ الْمُنْيَةِ لِلْمَرِءِ فِيْدِعَى وَلَاتِ حِينَ إِبَاءِ

وعلى ذلك قوله تعالى: «**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافِةً لِلنَّاسِ**»⁵ ، فأجازوا قياسا على ذلك أن يقال: (مرزٌ جالسةً بهنِدٍ)⁶ و (مرزٌ بِرْجُلٌ خَيْرٌ مَا تَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ)⁷ ، ويرى ابن مالك أنه جائز لثبوته ((بالقياس وال Shawāhid الكثيرة، فاما القياس فان (جالسة...) منصوب بـ(مرزٌ) وهو فعل متصرف لا يفترق في نصبه الحال إلى واسطة كما لا يفترق إليها في نصب ظرف أو مفعول مطلق...))⁸ ويبعد أنه يقيس تقديمها على تقديم بعض المنصوبات التي يشترط في تقديمها أن يكون العامل فيها متصرفًا.

إن الشواهد التي قاسوا عليها هذه المسألة لا تنہض بقاعدة أمام الشائع والكثير وأكثر شواهدها من الشعر ، وربما قدّم الشاعر تقديمها غير مألفه فنعت ذلك حينئذ من خصائص الشعر ، وإذا تجاوزنا تأويل النحاة للآلية الكريمة فليس من الحق أن نقيس على مثل واحد وهذا خلاف اتفاق النحاة .

تقديمه التمييز على حامله

ومن التقديم غير المألف تقديم التمييز على عامله ، فهذا ما منعه لغة عامة العرب ، وارتضته لغة الشعر بشكل خاص ، فجمهور النحاة على منع تقديم التمييز على عامله ،

¹ - ديوان كثير عزة - (القسم الثاني الأبيات التي تنسب إليه) : 522 . وينظر . شرح عمدة الحافظ : 428
شرح ابن الناظم : 128 . وشرح ابن عقيل : 641/1 . شرح الاشموني : 529/2

² - ينظر . المقاصد النحوية : 154/3

³ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 426 . شرح ابن الناظم : 129 . شرح الاشموني : 525/2

⁴ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 428 . شرح الاشموني : 532/2

⁵ - سبأ 28/

⁶ - شرح عمدة الحافظ : 426 . شرح ابن عقيل : 641/1 . شرح الاشموني : 522/2

⁷ - شرح عمدة الحافظ : 428

⁸ - المصدر نفسه : 426

وارتضى تقديم الكسائي والمبرد والمازني وابن مالك ، يقول ابن مالك : ((وبقولهم أقول قياسا علىسائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح))¹

ويقصد ابن مالك بالكلام الفصيح الشواهد الشعرية ، ومنها قوله² :

أَتَهْجُرُ سَلْمِي بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تَطْبِبُ

وقول الآخر³ :

وَوَارِدٌ كَانَهَا عَصْبُ الْقَطَا ثَثِيرٌ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

وقول الآخر⁴ :

ضَيَعْتُ حَزِيمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلَا وَمَا ارْعَوْيَتُ وَشَبِيَّاً رَأْسِي اشْتَعَلا

ونسي ابن مالك أن الشاعر يقدم ويؤخر بما تقضيه موسيقى الشعر ، فرب كلمة إذا وضعت في موضع آخر أعطت تنعيميا يخالف موضعها الأول ، ومع ذلك أجازوا قياسا على هذه الشواهد أن يقال كما تصوره أمثلتهم المصنوعة : (عرقاً تصبب زيد) و (نفساً طبت) (سمناً عندي منوان) و (برأ عندي قفيزان)⁵ و (نفساً طاب زيد) و (شبيباً اشتعل رأسى)⁶ ، ولا أظن أن هناك ما يجر المتكلم على هذا الأسلوب كما هو الحال في الشعر .

عمل صيغة المبالغة (فعل)

أنكر المازني وتابعه المبرد وابن السراج والجرمي (ت 225هـ) إعمال صيغة (فعل) ويوضح المبرد سبب هذا الإنكار أن ((هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة تقول : فلان حذر ، أي ذو حذر وفلان بطر ، كقولك : ما كان ذا بطر ولقد بطر ، وما كان ذا حذر ولقد حذر ، فإنما هو كقولك : ما كان ذا شرف ولقد شرف))⁷ أي إن المبرد يرى أن هذا البناء لما لا يتعدى في الأصل وهو دال على الوصف ك(بطر وأشر وكريم ولئيم)⁸ ، وقد أجاز سيبويه وغير هؤلاء عمل صيغة (فعل) في المبالغة قياسا احتجاجا بقول أبيان اللاحقي :

حَذَرْ أَمْوَارًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مَنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ⁹

وأنكر المبرد هذا الشاهد بقوله : ((هذا بيت موضوع محدث وانما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره))¹⁰ وهذه التهمة ذكرها النحويون زاعمين أن سيبويه سأل أبيان اللاحقي : هل تعدى العرب (فعلًا) ؟ قال أبيان : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه ، ورأى بعضهم أن هذه أقصوصة يبطلها شاهد لزيد الخيل¹¹ :

¹ - شرح عمدة الحافظ : 476

² - المخلب السعدي . ينظر . المقتضب : 36/3 - 37 . الخصائص : 384/3

³ - هو ربيعة بن مقرروم الضبي . ينظر . خزانة الأدب : 3/566 . شرح عمدة الحافظ : 476

⁴ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 1/671 . شرح الأشموني : 2/663

⁵ - شرح المفصل : 2/73

⁶ - شرح ابن عقيل : 1/670

⁷ - المقتضب : 2/115

⁸ - ينظر . تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في مجازات العرب . الأعلم الشنتمري : 110 . والأصول في النحو : 1/125

⁹ - الكتاب : 1/58 . المقتضب : 2/116 . شرح ابن عقيل : 3/114 . ارتشف الضرب : 3/191

¹⁰ - المقتضب : 2/116

¹¹ - ديوان زيد الخيل : 42 . صنعة . د . نوري حمودي القيسى . مطبعة النعمان النجف الأشرف . (د.ت).

أناي أنهم مزفون عرضي جاش الكرملين لها فدي
وقال أبو حيان الأندلسى : ((وأما (فعل) فلا أعلم أحدا حكاه في النثر انما حكى منه سببويه في الشعر))¹ يشير إلى الشاهدين اللذين ذكرناهما ، ويبدو أن أبي حيان أدرك الفرق بين لغة الشعر والنشر ، وانتهى إلى القول بالاقتصار في (فعل على المسموع)² لكن الذين أجازوا عمل هذه الصيغة أجازوا القياس عليها وأن يقال : (أنا فرق زيداً وحدراً عمراً)³ ومن الأمثلة الحديثة (أنت حذر أخطاءك) و (الجندي حذر عدوه) و (جلس الطالب في الصف يقظاً عقله)⁴ والحقيقة لو تجاوزنا زعم النها في أقصوصة أبان اللاحقي وعددنا ذلك الشاهد من الشواهد الصحيحة فلن يكون هو وغيره من الشواهد التي ذكرناها إباحة للقياس عليها ؛ لأنها قليلة ولا يعتد بها من هذه الجهة ، ونقتصر على ما سمع منها على رأي أبي حيان الأندلسى .

ولكن رأي المبرد في مثل هذا البناء (فعل) يراه الباحث وجيهًا جدًا فهو من أبنية الصفة المشبهة وقد شعر المبرد منها أنها دالة على الثبوت والدואم لا على تكثير الفعل ، وهذا واضح من الأمثلة التي وردت ، فقولهم (يقظاً عقله) على وجه الثبوت فهو وصف ثابت فيه وغريزة له ، لكنهم فهموا من قرينة (جلس الطالب) ونصب (يقظاً) على الحال أنه وصف غير ثابت ومنتقلاً .

عمل اسو المفهوم المجرد من (ال)

قيد النحويون عمل اسم الفاعل إذا جرد من (ال) بأن يكون دالاً على الزمن الحاضر أو المستقبل وأن يكون معتمداً على جملة أشياء ومنها الاستفهام والنفي وأكثر ما يرد في أمثلة النحواء حرف الاستفهام الهمزة و(هل) وحرف النفي (ما) نحو (أضارب زيد عمراً) و(ما ضارب زيد عمراً) و(أقام الزيدان) و(ما قائم الزيدان)⁵ ، ولكن ابن مالك أطلق القياس على أسماء الاستفهام الأخرى وأحرف النفي وأفعاله مثل (لا، إن، ليس، ما الحجازية) ولكن ليس له من الشواهد الصحيحة والكثيرة ، بل ما اعتمد عليه من الشواهد لم يظهر فيها حرف الاستفهام سوى اسم (غير) في النفي ، وربما وجد أكثر من شاهد في اعتماد الوصف على النفي بـ(غير) نحو قوله⁶ :

غَيْرُ لَاِ عَدَكْ فَاطِرُ الْهَوَى **وَلَا تَقْنَزْ بَعْارِضِ سَلَمٍ**

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمِنٍ يَنْقُضُ بِالْهَمِّ وَالْحَزْنِ

هذا كل ما يمكن أن يعتمد عليه في قياسه الذي احتوى أمثلته فحسب نحو (كيف جالس العمران؟) و (ليس قائم الزيدان)⁸ و (لا قائم الزيدان ولا العمران) و (إن قائم الزيدان) و (ليس منطلق إلا العمران) و (ما ذا هب عبداك) وفي أدوات الاستفهام قوله : (هل معتقد أخواك؟) و (ما فاعل الزيدان؟) و (من ضارب العمران؟) و (متى راجع العمران؟) و

١ - ارتشاف الضرب :

المصدر نفسه 2 -

³ - الأصول في النحو : 125/1 . ارشاد الضرب :

٤- قواعد اللغة العربية للصف الخامس الادبي : 28 - 29

١٨٩/١ - ١٠٧/٣ - عقیل ابن ایں شرح

⁶ لا يعرف له قائل . ينظر . شرح ابن عقيل : 95/1

⁷ - ينسب إلى أبي نواس وليس في ديوانه . ينظر . شرح ابن عقيل : 189/1 . خزانة الأدب : 345/1.

8 - شرح ابن عقیل :

أين قاعد صاحبک ؟) و (كيف مقيم ابنک ؟) و (کم ماکت صديقاك ؟) و (آيانقادم رفيقاك ؟)¹ ، ولم يعتد أبو حيان بهذا القياس لأنه لاحظ افتقاره إلى السماع ، يقول : ((والمشهور من أدوات الاستفهام الهمزة ، فاللحوظ ألا يثبت تركيب من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك إلا بعد السماع))² ، وقد نسج المحدثون أمثلتهم على طريقة القدماء فقالوا : (ما خائب الشاهدان) و (ليس محبوب الغاردون) و (كيف جالس الضيوف ؟) و (من مكرم الآباء ؟) و (متى قادم السانحون ؟)³ .

تقديمه السنة على الموضوع

أجاز بعض النحاة تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين قياسا على شاهد شعري غير معروف صاحبه وهو :

ولست مُقرّاً للرجال ظلامةً أبي ذاك عمّي الأكرمان وخالي
فأجازوا قياسا عليه أن يقال : (قام زيد العاقلان وعمرو)⁴ .

إن مثل هذا الأسلوب لم يرد في لغة العرب ، ولا استبعد أن يكون هذا الشاهد مصنوعا ، ثم إن فيه خرقا لطبيعة القانون النحوي الذي يرى أن النعت جزء من المعنوت فهما كالاسم الواحد لذا لا يجوز أن يتقدم أحدهما على الآخر ، إن تقدم شيء من ذلك فقد خرج من باب النعت⁵ .
لهذه جملة من المسائل التي أعرضنا عن بعضها تبين منها أن قياس النحاة لم يكن خاضعا للضوابط التي تبنوها ومنها القياس على الأكثر والكثير ، فقايسوا على القليل والشاذ والنادر ، ولم يتجاوز حدود أمثلة النحاة المصنوعة ، ثم ما رأينا في طبيعة شواهدهم التي لا يصلح أكثرها للقياس عليها .

¹ - ارتشف الضرب : 27/2

² - المصدر نفسه .

³ - النحو الوفي : 449/1 – 450

⁴ - مغني اللبيب : 803

⁵ - ينظر . الكتاب : 210/1

الفصل الرابع

اللهجات في المثال

النحو المصنوح

أولاً : اللهجات في الدرس النحو

لقد عانى الدرس النحو جملة مشكلات لعل أكبرها أثرا فيه ظاهرة الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وما ترتب عليها فيما بعد من مشكلات عقدت الدرس النحو وفرعت مسائله وانتهت الكتب النحوية بسببها إلى هذه الموسوعات الكبيرة ، وهذا يدعونا الآن أن نسأل : هل نظر النحاة إلى اللغة الفصحى على أنها مستوى خاص واللهجات مستوى آخر ، أو رأوا أن الفصحى هي اللهجات نفسها على تعددها وطول الزمن بها ؟ فأي هذين الاعتبارين أخذ به النحاة ؟ .

إن النظر في أي كتاب نحوى واحد يجعلنا نجيب عن هذا السؤال فنقول إنهم أخذوا بالاعتبار الآخر وهذا ما يبرز واضحا في منهجهم الذي يقضي بأن الفصحى هي لهجات القبائل جميعها ((والذى يكشف عن هذا التصور ويدل عليه مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوى ، فقد كانوا يلجؤون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم (الماده اللغوية) من كل سبيل : بالرحلة إلى الbadia ، وبالأخذ عن البداوة الراحلين إلى المدن ، وكان السماع أهم الأساليب التي أعادتهم في هذا المجال وهم في سمعتهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحبها ، دون أن يفطنوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية تميز فيما يسمعون بين المستويات الهجوية ومستوى اللغة الفصحى))¹ ، وقد كان لهذا التصور آثاره البعيدة والسيئة في دراسة اللغة على تعدد مستوياتها وتتنوع أساليبها في مجالاتها كافة: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، وفي الدراسة الصوتية رأوا ((أنَّ الخصائص الصوتية للهجة ظواهر لغوية تنتهي إلى اللغة الفصحى في الوقت الذي تنتسب فيه إلى اللهجات)) وعلى هذا الأساس يجوز في الفصحى مثلا زيادة سين على كاف المؤنث وفقا قياسا على أنَّ من العرب مَنْ يقول : (مررت بِكُنْ) و (نزلت عَلَيْكُنْ)² ويجوز فيها كسر فاء ((كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورا ... كقولك : (بِعِير ، رَغِيف ، رَحِيم) وهي لغة بنى تميم))³ بل من اللغويين مَنْ أجاز كسر (فييل) وإن لم يكن فيه حرف حلق اعتمادا على أن من العرب مَنْ يقول : (كَثِير و كَبِير و جَلِيل و كَرِيم)⁴ .

إن إدراك اللغويين العرب لاتصال هذه الظواهر الصوتية باللهجات بعينها لم يسلم إلى ما كان ينبغي أن يفطنوا إليه وهو وجود فوارق أساسية في المجال الصوتى بين اللغة من ناحية واللهجات من ناحية أخرى ، ثم بين اللهجات بعضها مع بعض ، ولكنهم على العكس من ذلك تصوروا أن هذه الظواهر المتناقضة تنتهي إلى المستوى الذي تنتهي إليه اللغة ، وأنه ليس ثمة فوارق نوعية بين هذه اللهجات واللغة الفصحى وإنْ كان ثمة فوارق في الدرجة بين اللهجات بعضها مع بعض طبقاً لمدى شيوخ تلك الخصائص الصوتية أو عدم شيوخها ، ويرى أحد الباحثين أن تصور النحاة هذا جعلهم يخرجون بنتائجتين على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي ((... الأولى اتصف اللهجات العربية المعترف بها في البحث اللغوي جميعا

¹ - تقويم الفكر النحوى . د . علي أبو المكارم : 157 . الطبعة الأولى . دار الثقافة . بيروت . لبنان . 1975 م

² - سر صناعة الإعراب . ابن جني : 203/1 . تحقيق . د . حسن هنداوى . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق 1985 .

³ - تشقيق اللسان وتلقيح الجنان . ابن مكي الصقلي : 227 . تحقيق . د . عبد العزيز مطر . القاهرة 1966

⁴ - المصدر نفسه .

بالفصاحة ، واعتبار (كذا) الفوارق بينها مجرد فوارق في درجة الفصاحة وحدتها ... والثانية (كذا) التوحيد بين اللغة وبين (كذا) لهجة قريش ، بناء على ما في تصورهم من أن القرآن أنما أنزل بلغة قريش أوضح لغات العرب وأصفاها)¹ ولكن لم يرتضى الدارسون المعاصرون أيًّا من هاتين النتيجتين أو يقرُّوا الأساس الذي أسلم إليهما ، كذلك أجاز اللغويون العرب عدداً من الصور الصوتية المختلفة باختلاف النطق اللهجي وخصائصه لكلمات ، فقد أجيَّز أن تتعاقب في عدد كبير من الكلمات في العربية الفصحى (الفاء والثاء) و (اللام والنون) و (الميم والباء) و (العين والباء) و (السين والثاء) و (الحاء والجيم) و (النون والميم) و (الهاء والخاء) و (والهاء والعين) و (الهاء والباء) و (ال DAL والنون) و (السين والثاء) و (الثاء وال DAL) ... الخ من هذه الصور التي تبيّن العلاقة بين الصوتين ربما كانا متقاربين أو مختلفين ، ولذلك من المؤكَّد أن إجازة الصور الصوتية المختلفة للكلمة الواحدة في اللغة الفصحى لا ترتكز على غير التصور المخطى الذي تقرُّ فيه أن خصائص اللهجية كافية يمكن أن تمتد إلى اللغة بعد المهمات وحداتها المكونة لها ، ومن المؤكَّد أيضاً ((أن هذه الأخطاء الصوتية قد تركت آثاراً عميقَةً المدى في المعاجم العربية ، فقد تعددت المواد اللغوية فيها بتنوع الصور المقولَة بها ، كذلك كان لها آثارها الكبيرة أيضاً في ظاهرِي : التراوِفُ والاشتراك اللفظي))².

ومن آثار الخلط في الصيغ ومنها تصريف الأفعال ما نلاحظه من اختلاف في تصريف صيغة الماضي من الثلاثي والمضارع بين اللهجات ولاسيما لهجتي قريش وتميم³ ، فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت (زَهَدَ وَحْدَهُ) كسرتها تميم غالباً وقالت : (زَهَدَ وَحْدَهُ) ، وفي المضارع يتجلَّ الاختلاف بين اللهجات أولاً في حركة حرف المضارعة ، فقبيلاتِ أسد وقيس تكسره يقولون : (تَلْعَمُ وَتَعْلَمُونَ) على حين تفتحه بقية اللهجات⁴ .
والاختلاف في صيغ المشتقات مبني على الاختلاف بين اللهجات ويتبَّع ذلك في صيغ المصادر وأمثلة المبالغة⁵ ، وصيغة (فَعِيلٌ) بمعنى فاعل ، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ، ولكن من تميم من يكسرها⁶ .

كذلك يلاحظ الأمر نفسه في صيغ جمع التكسير واحتلافها ، فمردتها في مجموعها إلى فوارق لهجية وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتنوع صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإن من هذه الصيغ ما يطرد والمطرد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيرة ، أما غير المطرد فينتمي إلى لهجات أقل شيوعاً .

وربما وجدنا من الباحثين من يرى فروقاً بين صيغة وأخرى من جهة المعنى ، أي إن هناك اختلافاً في معاني هذه الصيغ فقد ((يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى لأن تكون اللحظة مشتركة فيفرق بينها في الجموع أو يكون معناها واحداً غير مشترك ولكن جموعها تختص بمعنى مختلف وذلك نحو : الربيع ، فإن ربيع الكلأ يجمع على أربعة ، ويجمع ربيع الجدول على

¹ - تقويم الفكر النحوي : 166

² - المصدر نفسه : 170

³ - ينظر . المزهر في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي : 276/2

⁴ - ينظر . الصاحبي . ابن فارس : 19

⁵ - ينظر . المزهر 276/2

⁶ - ينظر . المنصف . ابن جني : 19/1 . تحقيق . إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . دار إحياء التراث مصر .

. 1967

أرباعاً)¹ و على منهجه هذا لا بدّ من وجود معنى يفرق بين صيغة جمع (عَيْد) و (عِبَاد) و (كُفَّار) و (كَفَرَة) وغيرها ، ويحاول فاضل السامرائي وأضرابه في حقيقة الأمر أن يحمل الصيغة أكثر من طاقتها ، ونجد هذا المنحى عند القدماء كما فعل أبو هلال العسكري في كتابه (الفروق في اللغة) .

أما التأثير في النحو بسبب هذا الفهم المخطئ للهجات القبلية وعددها من اللغة الفصحي فواسع ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن نلمس فيه بشكل أو باخر أثر اللهجات القبلية ، ولعلّ أوضح هذه المسائل في باب النفي تردد لغتا الحجاز وتيمم في عمل (ما) النافية العاملة عمل (ليس) وعمل (إلا) في الاستثناء المنقطع بين اللهجتين أيضاً ولغة هذيل في استعمال (متى) حرف جر ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي² :

شَرِبَنْ بِمَاء الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجْ خَضْرٌ لَهُنَّ نَثِيجٌ

وتشير لغةبني عقيل (لعل) بخلاف استعمالها المشهور فيجررون بها الاسم كقول كعب بن سعد الغنوبي :

فَقَلَّتْ أَدْعَى أُخْرَى وَارْفَعَ الصَّوْتَ جَهَرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ³
وَأَجَازَ النَّحَاةُ أَنْ تَعْمَلَ (مَذْ) فِيمَا يَلِيهَا الْجَرُّ أَخْذَا بِلِغَةِ قَرِيشٍ وَمِزِينَةٍ وَغَطْفَانٍ وَعَامِرٍ بِنْ صَعْصَعَةٍ ، وَالرَّفْعُ أَخْذَا بِلِهْجَتِي أَسْدٍ وَتَمِيمٍ ، وَأَجَازُوا أَنْ تَعْمَلَ (إِنْ) النَّافِيَةُ عَمَلَ (لَيْسْ) أَخْذَا بِلِغَةِ أَهْلِ الْعَالَيَةِ⁴ ، وَأَجَازُوا الْجَزْمَ بِ(أَنْ) أَخْذَا بِلِهْجَةِ بَعْضِ بَطْوَنِ ضَبَّةٍ وَهُمْ بَنُو صَبَاح٥ ، وَأَجَازُوا الْجَزْمَ بِ(لَنْ) أَخْذَا بِعَبْضِ الْلِّغَاتِ ، وَجَوَازَ النَّصْبُ بِ(لَمْ)⁶ ، وَتَبَدُّو آثارُ الْهَجَاتِ وَاضْحَاهُ فِي أَبْوَابِ النَّحَاةِ وَهِيَ تَصْوِرُ لَنَا الْلِّغَةَ الَّتِي يَنْطَقُ بِهَا الْعَرَبُ عَلَى أَنَّهَا أَمْشَاجٌ مُجَمَّعَةٌ وَلَكِنَّهَا مُتَنَافِرَةٌ وَقَدْ خَلَفَ هَذَا أَعْقَمُ الْأَثْرِ فِي الْبَحْثِ الْلُّغَوِيِّ بِعَامَةٍ وَالنَّحْوِيَّةِ بِشَكْلٍ خَاصٍ .
ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تتخلص من هذا الخطأ وأن تنتهي هذا الخلط وأن تصل إلى تحديد لمستوى النصوص التي تتناولها بالدرس والتحليل لأمكن تذليل عقبة مهمة من العقبات التي تعرّض البحث اللغوي وتبدد جهوده و تستنفذ طفاته .

ثانياً : مشكلات الخلط ونتائجها

إنّ عمل النحاة حينما عمدوا إلى حشر لهجات العرب بكل أشكالها إلى جانب اللغة الموحدة التي هي أكثر شيوعاً ولد صعوبات ومشكلات في الدرس النحوية ولعلّ أبرزها :

أ - مشكلة (اضطراب القواعد النحوية) الذي جاء نتيجة هذا الخلط و (تصادم الأقيسة) فإن أساس القاعدة الضابطة هو الاطراد والعموم الذي يهون به على الذهن تمثل الأصل الشامل تمثلاً يرجع إليه في التطبيق والاستعمال ، ولكن الطريقة التي درس بها النحويون اللغة على أنها مجموع لهجات العرب لم تدع قاعدة واحدة تسلم من التناقض بسبب التزامهم هذا المنهج ، فإذا كان الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً أمكن أن يكون العكس أخذًا بما سمع عن بعض العرب ، وإذا كان الشائع عدم مراعاة المطابقة بين الفعل والفاعل من جهة العدد أمكن مراعاتها

¹ - معاني الأبنية العربية . د . فاضل السامرائي : 133 . الطبعة الأولى . الكويت . 1981

² - ديوان الهذليين : 51/1 - 52 . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة 1965

³ - شرح شواهد مغني اللبيب : 236

⁴ - همع الهوامع : 124/1 - 125

⁵ - المصدر نفسه : 3/2

⁶ - المصدر نفسه : 56/2

احتراماً لبعض لهجاتهم التي سمعها النحاة ، وكذلك يذكرون الحكم العام في لسان العرب لـ (لعل) و (لم) و (لن) و (أن) المصدرية الناصبة ، فال الأولى تتصبّب الاسم وتترفع الثاني ولكن لغة عقيل تختار الجر ، وربما وجداً بعضهم يختار لها أن تتصبّب الاسمين ، والثانية تجزم الفعل ولكنها أهملت في بعض اللغات حملًا لها على (ما) غير العاملة فجاء الفعل بعدها مرفوعاً أخذها بعض اللغات من جهة وأجازوا أن تكون أيضاً ناصبة للفعل بعدها جرياً على لغة أخرى . وإذا كان الحكم العام للأدلة (لن) النصب للفعل المضارع فقد شاعت في بعض اللغات كونها جازمة ومثلها (أن) في لغةبني صباح .

وكل ذلك مرده إلى عدم مراعاة العرف اللغوي ((واقتصر هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة ؛ لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة ؛ إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغويٍّ لبيئةٍ خاصةٍ في بيئةٍ أخرى ...))¹ ، فلم يحدد النحاة بيئةً واحدةً معينةً صالحةً للدراسة ولم يحصروا ذلك في زمن معين ، بل شمل مساحاتٍ واسعةً من القبائل العربية التي تختلف نطوفها وحقيقة زمنية ممتدّة في ثلاثة قرون وهي حقبةٌ طويلةٌ لا يمكن أن يُطمأن إلى اللغة فيها من حيث بقاوها على حالة واحدة ساكنة ، بل تعرض لها أنماطٌ من التغيير ، فقد أدى تناول اللغة في هذه المساحة الزمنية الواسعة إلى أن تكون المادة اللغوية غير متجانسة ، وقد ترتّب على ذلك أيضًا ((أن تكون القاعدة المبنية على هذه المادة متعارضةً متصادمةً ينقض بعضها بعضاً ، وقد تجلّى هذا التصادم والتعارض في القواعد في كثرة الوجوه التي تروي للظاهرة الواحدة أو في الموضوع النحووي الواحد ، وكان المنهج السليم يقضي بأن يقصر النحاة دراستهم للغة على عصر محدد يضمن فيه استقرار اللغة ومحفوظتها على خصائصها بحيث لا تحدث في أثناء تغيرات ذات أهمية))² ، إذن كان ينبغي للعلماء إلا يخلطوا بين اللغات لكنهم لم يتبعوا لهذا التحرز المهم فخلطوا بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجةً لهذا المبدأ ، ويمكن ((التحقق من مظاهر ذلك بتصفّح كتاب (ارشاف الضرب) لأبي حيان - وهو أحد المخطوطات التي عنيت باللغات في مسائل النحو - حيث (كذا) تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنته في اللغات التي تتدافع وتختلط ...))³ والتي تدارك على القاعدة العامة أو تنقضها تماماً في كثير من الأحيان مما زاد من تعقيد النحو ((فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدةً وممثلةً في الأداب الجاهلية والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاشرات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز ، ولكنهم حاولوا إفحام تلك الصفات المحلية للهجات العربية فبدت لنا القواعد اللغوية مضطربةً متعددة الوجوه))⁴ .

ب - المفاضلة بين اللغات

وبسبب هذا الخلط بين اللهجات وإقحامها في الدرس النحووي إلى جانب اللغة الموحدة يبرز أثر آخر وهو (المفاضلة بين اللغات) فانهم لاحظوا أن اللغة الشائعة هي مألوفة عند الناطقين وتجري على ألسنتهم من غير أن يشعروا بغرابة تأليفها ، في حين أن اللهجات المحلية الأخرى هي على نقىض قوانين اللغة المثلثي وقد تصادمت معها فهنا بدأ النحويون يُظهرون نزعه إزاء هذه اللغات وهي نزعه استهجان هذه اللغات وتضعيفها وجعلها لغات قبيحة وردية أو استحسانها في حين آخر ، فنجد سيبويه وغيره من النحاة يردد تراكيب ويرفضها ؛ لأنها وافقت

¹ - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنشر والشعر . محمد عيد : 11

² - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د. نعمة رحيم العزاوي : 136

³ - الرواية والاستشهاد باللغة : 165

⁴ - في اللهجات العربية . إبراهيم أنيس : 48 . الطبعة الرابعة . مكتبة الأنجلو . 1973

لغات للعرب قال : ((وتقول : (مررت بعد الله خير منه أبوه) فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصلبه في المعرفة فيقول : (مررت بعد الله خيراً منه أبوه) وهي لغة رديئة))¹ قوله : ((ومن العرب من يقول (خمسة عشرك) وهي لغة رديئة))² قوله في حكاية يونس في نصب المصادر المبهمة (أما العبيد فنحو عبد) و (أما العبد فهو عبد) و ((هذا قبيح ضعيف ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ؛ فخبث إذا أجري غير المصدر كالمصدر وشبيهه بما هو في الرداعة مثله وهو قوله : (ويل له وتب ...)))³.

لقد أكدت الدراسات الحديثة أنه ((ليس هناك لغة رديئة وأخرى جيدة ... وإذا كان صرف العامية ونحوها يختلفان عن صرف الفصحي ونحوها ، فليس معنى هذا أن العامية خطأ أو لغة رديئة ، هي خطأ بالنسبة إلى الفصحي وليس بالنسبة إلى ما يقوله الناس))⁴ أما إذا نص الدارس في استقراء اللغة على الاستحسان أو الاستهجان ((فقد أقحم على موقفه الوصفي معنى دخيلا يتعلق بآرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة فليس من عمل الباحث أن يفضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغة بالجودة أو الرداعة ؛ إذ يجب عليه ... أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطرودا أم ما تفرد عن هذا الاطراد))⁵ ؛ لأن كل لغة أو لهجة هي في حقيقتها نظام اجتماعي يحقق الصلة بين الناطقين به ، هي سلوك وعادة نطقية فليس من الصحيح أن نزدريها أو نعييها أو نهزأاً من يسلك على وفق نظامها .

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ؛ إذ عدوها جميعاً من اللغة الفصحي ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد ((بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول (كذا) المسائل بهدف تقوية رأي أو استضعف آخر))⁶ إذن لا تمييز في علم اللغة الحديث بين لغات بدائية وأخرى متطرفة ، فجميعها تعكس واقعاً اجتماعياً وحضارياً يكون خصائصها وجوانبها المتعددة ... وما كان ليحصل هذا التفاضل لو أنهم احترموا (السماع) الذي اعتمدوا عليه وصانوه من كل ((موضوع ، ومن احترامه تحري المسموع منه ، فلا يدرس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل ، ومن احترامه إلا نساوي بين القليل والنادر والأكثر والشائع فغمط حق هذا الأخير ، وأن حشرنا فيه الضعيف والشاذ والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد ... خفر لذمته ونقض لعهده))⁷ .

ثالثاً : القياس على لغات العرب

بكَّ النحويون كافة في الأخذ بالقياس على لغات العرب جميعها منذ بداية دراسة اللغة بشكل عام والنحو بشكل خاص ، وهذا ما نجده عند الخليل وسيبوبيه حينما يصفان وجهاً بأنه (عربي) مع فلتته وعدم مسايرته للشائع ، وقد أشاروا إلى صحته ، وهذا إذن منها بمحاكاته

¹ - الكتاب : 31/2

² - المصدر نفسه : 299/3

³ - المصدر نفسه : 289/1

⁴ - نحو عربية ميسرة . د . أنيس فريحة : 75 . دار الثقافة . بيروت 1955

⁵ - المستوى اللغوي للفصحي واللهجات وللنثر والشعر : 96

⁶ - المصدر نفسه : 97

⁷ - من تاريخ النحو . سعيد الأفغاني : 74 . دار الفكر . بيروت

والقياس عليه ، ولذلك جاء بعدهما ابن جني وكان عمله صريحا بلا إشارة حينما عقد فصلا في كتابه (الخصائص) تحت عنوان ((باب اختلاف اللغات وكلها حجة)) فهو يقول : ((أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، إلا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها ، لأن لكل من القولين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد أحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها - لكن غاية ما لديك في ذلك أن تخير إحداهما فتقويها على اختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسيين أقبل لها وأشد أنهاً بها ، فاما رد إحداهما بالأخرى فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متداينتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فاما أن تقل إحداهما و تكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما))¹ فابن جني يفتح الباب أمام القياس لا ليشمل ما شاع في لسان العرب بل كذلك يشمل لهجات القبائل العربية الأخرى وإن كانت ضعيفة أو ردئه ومخالفة للقوانين المبنية على الشائع والمطرد ، ويستحسن ابن جني أن يتخير المتكلم ما يقوى ويشيع من اللهجات ، بيد أنه إذا استعمل اللهجات الضعيفة لم ((يكن مخططاً ل الكلام العرب ، لكنه كان يكون مخططاً لأجود اللغتين ، فاما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا ويقول على مذهب من قال كذا وكذا))² ثم يقول ابن جني مصورة الحكم الأخير في هذا الموضوع : ((وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ))³ .

إن فلسفة ابن جني هذه قاصرة ومقصرة وتؤدي إلى المشكلات التي ذكرناها ، بل لو أخذنا بهذه الفلسفة لصار النحو أخلاطا من القواعد متضاربة متعارضة ، وسنجد النحو خاضعا لفوضى لا تتفق عنه ، فالفاعل يكون مرفوعا ومنصوبا وساكن الآخر ، وغيرها من الأحكام التي ستظهر في ظل هذه الفلسفة والقياس الواسع ، مع أن غاية ما يبتغيه اللغوي الدارس للغة أن تكون اللغة محتفظة باطراد القواعد ما أمكن ولا يكون ذلك مع هذه الفلسفة التي أخذ يرددتها النحويون بعد ابن جني أمثال أبي حيان الأندلسي الذي يقول : ((كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه))⁴ ، ويلاحظ أن هناك نحويا من الفريق الكوفي إزاء ابن جني في هذا الموضوع ولكنه يخالفه في هذه النظرة من ناحية القياس على اللغات أي الجانب العلمي ، وهو الفراء الذي يقول : ((واعلم أن كثيرا مما نهيت عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسيط بإجازته لرخصت لك أن تقول : (رأيت رجلان) ولقلت : (أردت عن تقول ذلك) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا نلتفت إلى من قال : يجوز ، فإنما سمعناه ، إلا أنا نجيئ للأعرابي الذي لا يتخير ، ولا نجيئ لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا : (السلام علام) ولا (جيئ من عندك) ...))⁵ ، ما الذي يفهم من نص الفراء بشكل عام ؟ إن الفراء يقرر وجود كثير من ظواهر اللهجات التي سمعها العلماء وأخذ بهذا السمع كله بعضهم ، وانتهى من ذلك آخرون ، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فمثلاً في النص السابق منع الفراء مجاراة الجماعة الذين يلزمون المثنى الآلف في كل الأحوال الإعرابية كما في قولهم : (رأيت رجلان) أما إبدال الهمزة عيناً في (أن) والياء ألفاً في (علام) وتسهيل الهمزة في

¹ - الخصائص : 10/2² - المصدر نفسه : 12/2³ - المصدر نفسه .⁴ - المزهر : 103/1⁵ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة . الجاوي : 5 . تحقيق . عز الدين التتوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي . (د ، ت) .

(جئت) وفتح الدال في (عندك) فهي من ظواهر اللهجات التي يفهم من الفراء رفضها أو الأخذ بها وإن خالفة في ذلك الآخرون .

لقد جانب النحاة الصواب حينما أدخلوا هذه اللهجات إلى جانب التيار الأكثر والأشيع بسبب ما انتهى إليه النحو العربي من مشكلات ونتائج ويمكن أن يتخلص النحو العربي من ذلك بتنقيته بازالة كل ما كان منسوباً إلى لهجة قليلة أو (ضعيفة) على حد تعبيرهم وتصطدم مع الكثير .

رابعاً : المواجهة في المثال النموي المصنوع

وجدت من جملة المجالات التي يستعمل فيها النحاة المثال النموي المصنوع هو تصوير لهجات العرب بأنماطها المختلفة ، وقد ذكرت آنفاً أن النحاة تجاوزوا حدود وظيفة المثال التي أجمعوا عليها وهي (التقرير والتوضيح) ففي رأي الباحث أنه لا يمكن قبول صور هذه اللهجات في هذه الأمثلة الصناعية التي يوغلها النحوويون الدارس نفسه ، فربما أدى هذا الأمر إلى خلق لهجة أو لغة ليس لها مستند تاريخي ، أو ما يقوى نسبتها إلى قبيلة عربية ، وهنا يمكن الخطر ، ولعلنا نستفيد هنا من قول رمضان عبد التواب في لهجة (الكشكشة) المنسوبة إلى ربيعة ومضر وأسد يقول : ((أما إلحاق كاف المؤنة شيئاً فلما يوردوا له شواهد من الشعر أو من النثر ، و إنما اكتفوا بالتمثيل لذلك بقولهم (رأيتكم و بكشْ و عليشكْ...))¹ ، ومن ذلك أيضاً مجيء الحال من النكرة فان عبد القاهر الجرجاني يرى أنه لغة للعرب ولكنها قليلة وعليها جاءت بعض النصوص² ، وقد مثل لها سيبويه وغيره بقوله : (فيها قائماً رجل³) ، وسأشير في هذا الفصل إلى بعض النطوطق التي نسبت إلى العرب بلا دليل .

إن دراسة اللهجات على جانب كبير من الأهمية لو أتيح لها المكان الصحيح إذ يخصص لها بحث مستقل غايته الوقوف على خصائص لغة هذه القبيلة أو تلك ولاسيما إذا كانت هذه الدراسة في ضوء شواهد صحيحة واردة عنهم وليس كما فعل النحويون حين مثلوا لها ، كما ((أن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل وخلطها على الوجه الذي اختاره اللغويون الأوائل مفید أتمَّ الفائدَة في حصر صيغها وتجميع مفرداتها وتراسيئها ولم شبات أبنيتها ولكنَّه مسيء إلى ضبط حروفها ضبطاً إعرابياً واستخلاص القواعد النحوية منها لما يحدُثه من أحكام متعارضة متضاربة في كل مسألة وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتتبّعوا لهذا عند وضعهم النحو واستنباطهم قواعده وأن يسلّكوا مسلكاً بعيداً عما يسيء ، متفقاً مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل وإن تشابهت في أمور كثيرة تختلف في أخرى))⁴ وكان واجب الحيطة يقضي عليهم أن يلجموا إلى إحدى طرفيتين ((الأولى وضع نحو خاص لكل قبيلة يسابر لغتها ولهجتها ويلازم لسانها دون غيرها من القبائل فيجيء نحوها صافياً لا بلبلة فيه ولا اضطراب ولا اشتراك ، الثانية (كذا) اختيار مثل لغويٍّ بلاغيٍّ أسمى ليكون وحده المرجع الذي تستربط منه القواعد النحوية الموحدة فإذا تمَّ استنباطها وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها لا ينفرد بها قبيل دون قبيل ولا فرد دون آخر، واستخدموها (كذا)⁵ جميعاً في لغتهم العلمية والأدبية وسائر

¹ - فصول من فقه اللغة العربية : 144 - 145

² - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 208/1

³ - الكتاب : 276/1 . الخصائص : 213/1 . شرح المفصل : 79/2 . شرح ابن عقيل : 640/1

⁴ - اللغة والنحو بين القديم والحديث : 106

⁵ - الصواب : (استعملوها) .

نواحيهم الجدية . أما الشؤون اليومية الراتبة التافهة فكل لغته ولهجته الخاصة إن شاء استعملها أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة)¹ .

إن الأنسب لنا اليوم أن نتخير عند الضبط اللغة الضاربة في الفصاحة الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لافتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة توحيدا للتفاهم وفرارا من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ، فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها دون محاكاتها في الضبط أو القياس عليها ، بل علينا أن نجد الكتب التعليمية من هذه المستويات وألا نشير إليها تخلصا من مشكلاتها وتفاديا نتائجها .

وقد وردت مسائل كثيرة في نحو تنصُّ على هذه اللغات المحلية التي تتعارض مع اللغة الفصحى ولم يكتفى النحاة في بعضها بالشواهد بل زادوا عليها الأمثلة المصنوعة واكتفوا حينا بالأمثلة وربما كان السبب في ذلك افتقارهم إلى الشواهد أو لأنها لهجات قديمة انقرضت ولم يبق لها آثار يمكن الاعتماد عليها ، وفيما يأتي عرض بعض هذه المسائل .

بناء صيغة (**فَعَالٍ**) في الأسماء وإنرامها

ومثال ما جاء على هذه الصيغة (حَذَام) و (قَطَام) فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل الأحوال فيقولون : (جاءَتِي حَذَام) و (رأَيْتُ حَذَام) وعلى هذا قول أحد هم :

إذا قالْتَ حَذَام فصدقواها فإنَّ القولَ ما قالْتَ حَذَام
وأما لغة بعض بنى تميم فيعربونه بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا أي أعراب ما لا ينصرف فيقولون : (جاءَتِي حَذَام) و (رأَيْتُ حَذَام) و (مررَتُ بِحَذَام) ³ .

(هَلْمٌ) في لغة العجائز وتميمه

يستعمل الحجازيون (هَلْمٌ) ملتزمين فيها طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب المخاطب بها فيقولون : (هَلْمٌ يا زيدُ) و (هَلْمٌ يا زيدان) و (هَلْمٌ يا زيدون) و (هَلْمٌ يا هندُ) و (هَلْمٌ يا هندان) و (هَلْمٌ يا هندات) و على لغتهم جاء قوله تعالى : « وَالقَائِلُونَ إِلَّا خَوَاهُمْ هَلْمٌ إِلَيْنَا » ⁴ و قوله تعالى : « قُلْ هَلْمٌ شَهِداً كُمْ » ⁵ ولغة تميم تلحقها بالضمائر البارزة بحسب المخاطب بها فيقولون : (هَلْمٌ و هَلْمَّا و هَلْمَّوا و هَلْمَّنَ و هَلْمَّي) ⁶ .

¹ - المصدر نفسه : 107

² - هو لجيم بن صعب . الشاهد في شرح ابن عقيل : 63/1 . مغني الليبي : 291

³ - شرح قطر الندى : 16 - 17

⁴ - الأحزاب / 18

⁵ - الأنعام / 150

⁶ - شرح قطر الندى : 33

اللغات في الأسماء الستة

وردت لغات في الأسماء الستة إلى جانب اللغة الفاشية وهي المعربة بالحروف بالواو رفعا وبالألف نصباً والياء جرا ، ومن هذه اللغات ما جاء في لفظة (أب وأخ وحم) وهي لغة النقص أي مجردة من حرف المد التي فيها عن بعض العرب وإعرابها بالحركات الظاهرة بالضمة رفعا والفتحة نصباً والكسرة جرا يقولون : (هذا أبُهُ وأخُهُ وحمُهَا) و (رأيْتُ أبُهُ وأخُهُ وحمُهَا) و (مررتُ بآبِهِ وأخِهِ وحمِهَا) وعليه قوله ¹ :

بآبِهِ اقتدى عديٌ في الكرم ومن يُشَابِهُ أبَهُ فما ظلم

وقيل في هذه اللغة إنها نادرة ² . وهناك لغة أخرى في الأسماء الثلاثة وهي إزامها الألف رفعاً ونصباً وجرا نحو (هذا أباه وأخاه وحماه) و (رأيْتُ أباه وأخاه وحماه) و (مررتُ بآباه وأخاه وحماه) ³ نحو (أباك كريم) و (إنَّ أباك كريم) و (أثنيتُ على أباك) ⁴ وعلى هذه اللغة قول الشاعر ⁵ :

إنَّ أباها وأبا أباها قَدْ بَلَغَ فِي الْمَجِدِ غَایَتَاهَا

ذلك هناك لغة أخرى في الاسم السادس (هن) فإذا استعمل مضارفاً فجمهور العرب تستعمله معرباً بالحركات ويبدو أن هذا السبب هو الذي دعا المحدثين إلى استبعاده من الدرس الحديث لا غيره ، فيقولون : (جاءَ هنُك) و (رأيْتُ هنُك) و (مررتُ بهنُك) فهذه اللغة المشهورة في كلام العرب ، وهناك لغة أخرى تجريه مجرى الأسماء الأخرى فتعربه بالحروف بالواو والألف والياء وهي لغة مخالفة للكثير وقليلة جداً ، ويقال إنه لم يطلع عليها بعض النحاة أمثال الفراء والزجاجي فأسقطاه من عدّة هذه الأسماء وجعلوها خمسة بدلاً من ستة ، و من أمثلتهم لهذه اللغة قولهم : (هذا هنوك) و (رأيْتُ هناك) و (مررتُ بهنيك) ⁶ .

لغات المثنى

المعروف في أعراب المثنى لشيوعه وكثرته في لسان العرب أن يكون بالحروف بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، ولكن لسوء المنهج الذي اتخذه النحاة ظهرت لغات أخرى في هذا الموضوع ومنها اللغة التي تلزم المثنى الألف مطلقاً وعلى ذلك أمثلة النحاة نحو (جاءَيْ زيدان) و (رأيْتُ زيدان) و (مررتُ بالزيدان) ⁷ ، ويلحق بذلك ملحقاته كنحو (جاءَ زيدان كلاهما) و (رأيْتُ زيدان كلاهما) و (مررتُ بالزيدان كلاهما) ⁸ ، واسم الاشارة

¹ - ديوان رؤبة بن العجاج . (ملحقاته) : 182 وينظر . شرح ابن عقيل : 50/1

² - ينظر . شرح ابن عقيل : 49/1 - 50

³ - المصدر نفسه .

⁴ - النحو الوفي : 112/1

⁵ - ينسب إلى أبي النجم العجي والمى رؤبة بن العجاج . ينظر . شرح شواهد مغني اللبيب : 47 . شرح ابن عقيل : 51/1

⁶ - شرح قطر الندى : 48 . شرح شذور الذهب : 42

⁷ - شرح المفصل : 128/3 . شرح ابن عقيل : 58/1 . شرح شذور الذهب : 46

⁸ - شرح ابن عقيل : 58/1

الموضوع للمثنى نحو (جاءَنِي ذَانٌ) و (رأَيْتُ ذَانٍ) و (مَرَرْتُ بِذَانٍ)¹ ، وربما يلحق بهذه الموصول الاسمي الموضوع للمثنى وهو (الذَّانُ) ولكنهم لم يمثلوا له ، وعلى أي حال فإن هذه اللغة تسب إلىبني الحارث وبطون من ربعة ، ولها من الشواهد ما يثبت عزوها إليهم وهي متنوعة وكثيرة ومنها قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش: « إنْ هَذَا ذَانٍ سَاحِرٌانٌ »² بتشدید نون (إنْ)³ وقول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
فَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایَتَاهَا

كذلك وردت في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ((لا وتران في ليلة))⁴ . ومن الطريف أنَّ إبراهيم السامرائي يذكر أن هناك لغة تلزم المثنى الياء والنون رفعاً ونصباً وجراً غير أن المصادر لم تنص على وجود شيء من هذه اللغة ولا نعرف كيف اهتدى إلى معرفتها⁵ .

اللغامات في نون المثنى

نون المثنى حقها الكسر ولكن من العرب من يفتح هذه النون في حالة الجر والنصب فيقول : (مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ) و (ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ) وعلى ذلك أنسدوا قول حميد بن ثور⁶ :
على أحوزيين استقلت عشيَّة فما هي إلا لمحَّة فتغيَّبَ

وهناك لغة أخرى فيها وهي ضمها نحو (هَمَا خَلِيلَانْ) و (الْزَّيْدَانُ وَالْعَمَرَانُ) وجاء عليها قوله⁷ :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقَذَانُ
فَالنُّومُ لَا تَأْلِفُهُ الْعَيْنَانُ

التطابق بين الفعل والماءِل المتعدد

الشائع في لغة العرب أنه إذا أسد الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع نحو (قَامَ الْزَّيْدَانُ) و (قَامَ الْزَّيْدِينَ) و (قَامَتِ الْهَنْدَاثُ) وهناك لغة تسب إلى بلحارث بن كعب تتحقق الفعل وهو في هذه الحالة الضمائر ويرى أكثر النحاة ومنهم سيبويه أنهم أحقوا هذه الضمائر علامة للتثنية والجمع كما أحقوا الفعل تاء التأنيث حينما يكون الفاعل مؤنثاً كما في قولهم : (قَالَتْ فَلَانَةُ) ، وقد احتفى النحويون بهذه

¹ - شرح المفصل : 128/3

² - طه / 63

³ - النشر في القراءات العشر : 321/2

⁴ - سنن الترمذى : 333/2

⁵ - ينظر . دراسات في اللغة . إبراهيم السامرائي : 70 . مطبعة العاني . بغداد . 1961 م

⁶ - ديوان حميد بن ثور: 55. صنعة . عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة. 1951 م

⁷ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح المفصل 4/143 . شرح الأشموني : 74/1

اللغة فلم يخل كتاب نحوٍ منها ، ومثلوا لها مع وفرة شواهدنا ، ومن أمثلتهم (ضربوني قومك) و (ضرباني أخواك) ¹ و (قاموا الزيدون) و (يقومون الزيدون) و (ضرباً الزيدان) و (ضربوا الزيدون) ² و (يذهبان الزيدان) و (يذهبون الزيدون) ³ ونحو (سعداً الزيدان) و (سعدان الزيدان) و (سعدوا العمرتون) و (يسعدون العمرتون) و (سعدنَ الهنّادُ) و (يسعدنَ الهنّادُ) ⁴ و من أمثلة المحدثين قولهم : (طلعاً النيران) و (أقبلوا المهنّون) و (برعنَ الفتياً) ⁵ وقد عرفت عند النحاة المتقدمين بلغة (أكلوني البراغيث) وقد عد النحويون هذه اللغة ضعيفة ⁶ ، وغير فصيحة ⁷ ، وقد حاول النحاة توجيهها بجعل الفعل خبراً مقدماً والفاعل مبتدأ مؤخراً ، ومنهم من حمله على إبدال الظاهر من المضمر ، ويرى الباحث أنه من غير المستحسن أن تحمل هذه اللغة على هذه الوجوه من أجل جعلها مسايرةً للكثير ، وقد ردَّ الاشموني على هؤلاء بقوله : ((ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخذون عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتنمية والجمع ، وذلك بناءً منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا)) ⁸ ، وأعتقد أن الاشموني يمتلك هنا حسناً لغوياً صحيحاً ففهم المسألة على حقيقتها ، ولو استبعدت هذه اللغة من الدرس النحوي ما تكفلت هذه الأمثلة ولا توجيهها فليس ذلك من مهمة النحوي ، كذلك لو استبعدت لاختفت عبارات المفاضلة فلا هي ضعيفة أو غير فصيحة أو رديئة .

وعلى هذه اللغة وجهت الآية الكريمة : « عمّا وصموا كثيرون » ⁹ وقوله : « وآسى في النجوى الذين ظلموا » ¹⁰ وقول الفرودق :

بحوران يعصرنَ السليطَ أقاربه	ولكنْ ديافيُّ أبوه وأمه
وقد أسلماه مبعذ وحميم	وقول الآخر ¹² :
فأعرضنَّ عنِي بالخدودِ النواضرِ	تولى قتالَ المارقينَ بنفسِه وقوله ¹³ :

¹ - الكتاب : 40/2

² - الأصول في النحو : 172/1 . شرح المفصل : 87/3

³ - شرح عمدة الحافظ : 128 . شرح ابن عقيل : 1/467 . المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1

⁴ - شرح الاشموني : 108/2

⁵ - النحو الوافي : 73/2

⁶ - معنى اللبيب : 479

⁷ - البيان في غريب إعراب القرآن : 301/1 – 302

⁸ - شرح الاشموني : 118/2

⁹ - المائدۃ 71/

¹⁰ - الأنبياء 3/

¹¹ - ديوان الفرزدق : 50/1

¹² - ديوان عبد الله بن قيس الرقيات : 196 . تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت .

1951

¹³ - ينسب إلى عبد الرحمن محمد بن عبد الله الغنبي . ينظر . شرح ابن عقيل : 83/2

الجزء (لن)

وحي عنهم الجزم بـ(لن) ومن ذلك قوله¹ :

لَنْ يَخْبِرُ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دُونِ يَأْتِكَ الْحَلْقَه

وقول كثير² :

أَيَادِي سَبَا يَا عَزْ مَا كَنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلِ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكُمْ
وَيَبْدُوا أَنَّهَا مِنَ الْغَاتِ النَّادِرَةِ جَدًا ، وَقَدْ عَدَ ابْنُ هَشَامَ الشَّاهِدَ الثَّانِي مُحْتمَلًا ((للاجتزاء
بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ لِلضَّرُورَةِ))³ وَلَمْ يَمْثُلْ لَهَا النَّحْوَيُونَ الْمُتَقْدِمُونَ بِمَثَالِ إِلَّا عَبَاسُ حَسَنُ مِنَ
الْمُعاصرِينَ الَّذِي قَالَ : (لن أَنْطِقُ لِغَوَا) وَ (لن أَشْهَدُ زُورَا)⁴.

لام المعمود

قال أبو حيان الأندلسي : من العرب مَنْ يُدْخِلُ (أنْ) في موضع لام الجحود فيقولون : (ما
كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَظْلِمَكَ) وَ (لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدٌ أَنْ يَخْتَصِمَكَ)⁵.

إهمال (أنْ) المصدرية الناصبة

يقول ابن عقيل : من العرب مَنْ لَمْ يَعْمَلْ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع وإنْ وقعت بعد ما لا
يَدْلُ عَلَى يقين أو رجحان فيرفع الفعل بعدها حملًا على نظيرتها (ما) المصدرية فيقولون : (أَرِيدُ أَنْ تَقُومُ)
كما يقولون : (عَجِبْتُ مَا تَفْعَلُ)⁶.

(ذو) الموصولة

تَعُدُّ (ذو) من الأسماء الستة وتعرّب بالحرروف التي اشترطوها لهذه الأسماء زيادة
على شرط آخر وهو أن تكون بمعنى (صاحب) وإذا لم تستعمل بهذا المعنى فهي موصولة اسمي
بمعنى (الذي) وتستعمل بهذه الطريقة عند طيئ فسميت بـ(ذو) الطائية ، وهذه القبيلة
تستعملها في مسلكين ، جماعة منهم يستعملونها بالواو مطلقاً وتكون للمفرد والمثنى والجمع
على حد سواء فيقولون : (هذا ذُو قَالَ ذَاكَ) و (هذا زَيْدٌ ذُو قَامَ) و (رأيَتُ زَيْدًا ذُو قَامَ) و (

¹ - يناسب إلى أحد الإعراب . ينظر . مغني الليب : 375 . وهم الهوامع : 4/2 الاشموني : 278/3

² - ديوان كثير عزة : 55 والرواية فيه : (فلم يحل) ولا شاهد فيه على ذلك . وينظر . مغني الليب : 375

شرح الاشموني : 278/3

³ - مغني الليب : 375

⁴ - النحو الوفي : 300/4

⁵ - ارتشاف الضرب : 400/2

⁶ - شرح ابن عقيل : 5/4

مررث بزيد ذو قام أبوه) و (مررث بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاموا)¹
وعلى هذه اللغة قوله² :

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجِدِي وبنري ذُو حفرَتْ وذُو طويث

وقول أحدهم : ((لا وذو في السماء عرشه))³.

وجماعة أخرى يجرونها بالحروف فيعودونها أعراب الأسماء الستة ، ويدرك ابن هشام أن هذه اللغة شادة نحو (جاءني ذو قام) و (رأيتك ذات قام) و (مررث بذى قام)⁴ وعلى هاتين اللتين روي قول منظور بن سحيم⁵ :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

ويبدو أن لغة الجماعة الأولى هي أكثر من لغة الآخرين ولذلك شواهدنا كثيرة وعدت الأخرى شادة .

(ما) النافية العاملة عمل (ليس)

وهذه الأداة من أدوات النفي لها خصوصية في الاستعمال اللهجي في لغتي الحجاز وتميم ، فيقال لها (ما الحجازية) أو (ما التمييمية) وهذه النسبة يحددها الاستعمال ، فلغة الحجاز تجريها مجرى (ليس) في رفع الأول ونصب الثاني وهي تقيد عند الفريقين نفي (المسند) عن (المسند إليه) ، و من أمثلتهم على لغة الحجاز : (ما زيد قائمًا) و(ما هذا أخاك)⁶ و (ما عمرو منطلقًا)⁷ و (ما عمرو جالساً)⁸ و (ما زيد ذاهبًا) و (ما عبد الله خارجاً)⁹ ومن الأمثلة الحديثة (ما الشجاع خوافًا) و (ما المخلص مضاعًا وإن تأخر جزاوه) و (ما الغشاش ناجياً وإن تأخر عقابه)¹⁰ ، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم إذ يقول الله تعالى: « ما
هذا بشأً »¹¹ وقوله تعالى: « ما هنَّ أمهاتِهِمْ »¹² ، وأما لغة تميم فهي تهملها كما لا تعمل الأحرف الأخرى مثل (هل و إنما)¹³ فيكون الاسمان ما بعدها مرفوعين ومن أمثلتهم : (ما زيد منطق) و (ما زيد قائم)¹⁴ و (ما الشجاع خواف) و (ما المخلص مضاع وإن تأخر

¹ - شرح المفصل : 147/3 . شرح ابن عقيل : 45/1 - 149 . شرح شذور الذهب : 40 - 145

² - سنان بن الفحل . حماسة أبي تمام . شرح التبريزى : 231/2 . الطبعة الثالثة . مطبعة السعادة . مصر

1973

³ - شرح شذور الذهب : 40

⁴ - شرح المفصل 147/3

⁵ - حماسة أبي تمام . شرح التبريزى : 24/2

⁶ - المقتصب : 188/4

⁷ - الأصول في النحو : 92/1

⁸ - اللمع في العربية : 119

⁹ - شرح عمدة الحافظ : 213

¹⁰ - النحو الوفي : 593/1

¹¹ - يوسف 31

¹² - المجادلة 2/

¹³ - ينظر . المقتصب : 188/4 . اللمع في العربية : 119

¹⁴ - اللمع في العربية : 123 . شرح شذور الذهب : 196

جزاؤه) و (ما الغشاش ناج وإن تأخر عقابه) ¹ ، وعلى لفتهم قرئت الآيات: «ما هذابش» ² و «ما هنْ أمهاتِهِمْ» ³ ، ويرى عباس حسن أن ((الذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال ، لأن اللغة العالمية لغة القرآن وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى – وهي صحيحة أيضاً ويجوز الأخذ بها منعاً للبلبلة وتعدد الآراء من غير فائدة)) ⁴ ، ولكن الحقيقة خلاف ما يراه عباس حسن فليس لغة الإعمال لغة عالية ولا غيرها قياسية أو ما إلى ذلك ؛ لأن الاستعمال القرآني لا يؤيد هذه القاعدة ، ولكن ما درج عليه القرآن والعرب هو اقتران خيرها بالباء ، أما تجرده من ذلك فلم يرد إلا في موضعين هما قوله تعالى: «ما هذابش» ⁵ وقوله تعالى: «ما هنْ أمهاتِهِمْ» ⁶ ، ولكن لماذا تجاهل النحاة هذا الواقع في الاستعمال على كثرته وشيوعه وجعلوا منه صورة فرع مع كثرته ، ومن النصب والتجرد من الحرف الجار أصلاً على ندرته ؟ ويجيب عن هذا السؤال الجواري قائلاً : ((والجواب سهل ميسور مرده إلى استمساكهم بالأصول التي رسموها لقواعد الإعراب ، واتخاذهم إياها سبيلاً لا يحيدون عنه مهما قام الدليل العلمي على خطله أو ضيق حدوده عن استيعاب المادة العلمية)) ⁷ ، فالحرف عند النحاة إذا اختص بالأسماء ولم يكن كالجزء منها عمل فيها الجر ، وأما إذا أشبه الأفعال في الدخول على الجمل ، عمل فيها عمل الرفع والنصب ، ولما كانت أدلة النفي (ما) شبيهة بالفعل الناسخ (ليس) فهي تعمل عمله ، وعمله رفع الأول ونصب الثاني ، وبناء على هذا التفكير النظري الصرف جعلوا نصب (ما) لخبرها هو الأصل ، وجعلوا اقترانه بالباء مهما كان وروده كثيراً هو الفرع ⁸ ، وقال الجواري : ((ولعنة لو أردنا أن نعاود النظر في هذه القاعدة لانتهينا إلى أن خبر (ما) النافية يقع مجروراً بالباء في أغلب أحواله ، ولا سيما حين يكون مشتقاً ، ويقع منصوباً شأن أخبار النواسخ بقلة ولا سيما حين يكون جاماً غير مشتق)) ⁹ ولعل ما يقوى رأي الجواري القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود «ما هنْ بِأَمْهاتِهِمْ» ¹⁰ فقد جاء خبرها مجروراً بالباء على الأصل في استعمال العرب ، وهذا يدعو إلى أن يعيدوا النظر في الأساس العقلي الذي بنوا تلك القاعدة عليه ؛ لأن اللغة لا ير肯 فيها إلى المنطق المجرد ؛ إذ كثيراً ما يقود هذا المنطق إلى البعد عن الواقع ، ويفرض أموراً غريبة لا يؤيدتها الاستعمال . إنَّ ما جاء وسمع من شواهد وإنْ كان من طريق نصوص عالية في الفصاحة إلا أنها قليلة والأفضل أن نقتصر على ما سمع من لغة الحجاز ونسلك مسلك ما شاع ووافق القياس .

¹ - النحو الوفي : 593/1 . النحو المصنفى : 262

² - قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر . المحتسب . ابن جني : 342/1

³ - قراءة عاصم . ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 628 القراءات الشاذة . ابن خالويه : 153

⁴ - النحو الوفي : 593/1

⁵ - يوسف 31

⁶ - المجادلة 2/

⁷ - نحو القرآن . الجواري : 90 - 91

⁸ - ينظر . نحو القرآن : 91 . جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتبسيطه . د . نعمة رحيم العزاوي :

102 . مجلة الصاد . المجلد الثاني . جمادى الآخر 1989 .

⁹ - نحو القرآن : 92

¹⁰ - القراءات الشاذة . ابن خالويه : 153

□ وهناك لغة أخرى ترتبط بـ(ما) النافية ، فإن النحاة اشترطوا لعملها عمل (ليس) شروطا ، منها : أن يتأخر خبرها عن اسمها ، والأخر لا ينقض نفيها بـ(إلا) غير أن الفراء جوز إعمالها والحالة هذه نحو (ما قائمًا زيد¹) ، وأجازه الأخفش مع (إلا) نحو (ما قائمًا إلا زيد²) وقال المبرد إن ذلك : ((خطأ فاحش وغلط بين³) ، لكن الجرمي عده (لغية) لبعض العرب⁴ ، وعلى هذه اللغة التي زعموها قول الفرزدق⁵ :

فاصبُوا قد أعادَ الله نعمتَهم إِذ هُمْ قرِيشٌ وَإِذ مَا مثَلُوهُ بَشَرٌ

ومما يلاحظ أن النحاة يقولون : ((إنَّ قوماً ينصبون هذا))⁶ ويبعدوا أنهم يقصدون بـ(القوم) الفرزدق وحده وهو منبني تميم ، وتميم لا يعملونها بأي حال وإن توافرت فيها شروط العمل ، إلا ان الفرزدق أخذ لغة الحجاز وزاد عليهم فأعملها مقدما خبرا على اسمها وهو من الخطأ ويبعدوا أنه توهם ، فاغلب الظن أن هذه ليست بلغة أو كما يقول الجرمي : (لغية) .

(مسى) في لغة المجاز وتميمه

يذكر النحاة أن (مسى) اختصت من بين نظيراتها من الأفعال بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم نحو (هند عشت أن تقوم) و (الزيدان عسيا أن يقونا) و (الزيتون عسوا أن يقوموا) و (الهندان عستا أن تقوما) و (الهنديات عسینن أن يقمن) ، وأما لغة الحجاز فيجوز تجريدها من الضمير فيقولون : (هند عسى أن تقوم) و (الزيدان عسى أن يقونا) و (الزيتون عسى أن يقونوا) و (الهندان عسى أن تقوما) و (الهنديات عسى أن يقمن) وهي في لغة تميم ناقصة وفي لغة الحجاز تامة⁷ .

(زيادة) (كان)

ذكر النحاة مواطن زيادة (كان) وأغلب ما يكون بين الشيئين المتلازمين كال فعل ومرفوعه والمبدأ والخبر والصلة والموصول ، وذكروا أيضا ما شد من ذلك وهو زيادتها بين الجار والمحرر ، ولكنهم لم يذكروا أنها تكون زائدة بين اسم (إن) وخبرها ، وقد ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في حكاية عن بعض العرب نحو (إن أفضلهم كان زيد⁸) ، وقد ذكرت آنفا أن كل كلام فيه (زيد وعمرو) فهو من كلام النحاة وليس من الصحيح نسبته إلى العرب .

(أن) (معنى) (لعل)

¹ - هم الهوامع : 124/1 . ارشاف الضرب : 103/2

² - ينظر . الأصول في النحو : 109/1 . هم الهوامع : 124/1 . ارشاف الضرب : 103/2

³ - المقتضب : 191/4

⁴ - ينظر . المقتضب في شرح الإيضاح : 1/432 . هم الهوامع : 124/1

⁵ - ديوان الفرزدق : 1/223

⁶ - المقتضب في شرح الإيضاح : 1/432

⁷ - شرح ابن عقيل : 1/343 . النحو الوفي : 3/623

⁸ - المقتضب في شرح الإيضاح : 1/402

وردت (أَنْ) في لغة بعض العرب بمعنى (لعلَ) وهي المفتوحة الهمزة المشددة النون ،
كقولهم (أَتَ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً) أي لعك ، وعلى ذلك قراءة من قرأ « وَمَا يُشَعِّكُمْ
أَهْلًا إِذَا جَاءَتْ لَأَيْقَنَنْ » ¹ أي : لعلها إذا جاءت .

إِحْمَالُ (إِنْ) الْمُحْفَظَة

من المعروف في لسان العرب أن (إِنْ) إذا خفت بطل عملها وكان اسمها ضمير شأن ممحظها ، ولكن سيبويه روى عن يثق به أنه سمع بعض العرب يقول : (إِنْ عَمِراً لِمَنْطَقْ)
² و (إِنْ جَرِيرَاً لِشَاعِرْ أَمْوَيْ كَبِيرْ) و (إِنْ أَبَا حَنِيفَةَ لِإِمَامْ عَظِيمْ) و (إِنْ بَغْدَادَ لِبَلْدَ تَارِيخِيَّ
مَشْهُورْ) ³ قال ابن مالك : ((رَبِّمَا عَمِلْتَ مَخْفَفَةً ، لَأَنْ تَخْفِيفَهَا عَارِضٌ فَجَازَ لَا يَعْتَدُ بِهِ))
⁴ و على هذه اللغة خرجت قراءة نافع وابن كثير : « وَإِنْ كَلَّا لِمَا لَيُؤْفِنَهُمْ رِئَكَ أَعْمَالَهُمْ » ⁵ بتخفيض
(إِنْ) ونصب (كلا) ⁶ .

نصب (ليته) و (لعل) الأسمين

الحكم الموحد في عمل هذه الأحرف هو نصب الاسم الأول ورفع الآخر ، لكن النحاة ذكروا أن هناك نطوقاً للعرب تتلزم الأسمين بعدها النصب فيقولون : (لعلَ أباكَ مَنْطَقاً) ⁷ و (ليت زيداً
قائماً) ⁸ و (لعلَ زيداً أَخَانَا) ⁹ ، والملحوظ أن الشواهد التي جاءت في هذا الموضوع من
الشعر و كانت مثار جدل ونزاع بين النحاة بين رفضها وقبولها بعد تأويلها ، ومن هذه الشواهد
قوله ¹⁰ :

يا ليت أيام الصبا رواجا *

و قوله ¹¹ :

ألا يا ليتني حمراً بواهِ *

ويبدو أن (ليت) و (لعلَ) لا تختصان بهذا الحكم بل يشمل أخواتها مثل (إنْ) و (كانَ)
كما في قوله ¹² :

¹ - الأتّعام / 109 وينظر . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . مكي بن أبي طالب : 444/1

² - شرح عمدة الحافظ : 235

³ - النحو الوفي : 673/1

⁴ - شرح عمدة الحافظ : 234

⁵ - هود / 111

⁶ - ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 339

⁷ - مغني اللبيب : 377

⁸ - الفوائد الضيائية : 352/2

⁹ - هم الهوامع : 134/1

¹⁰ - قائله مجهول . ونسب إلى العجاج وليس في ديوانه . وليس له تتمة . ينظر . خزانة الأدب : 290/4 . الكتاب : 284/1 . مغني اللبيب : 376 . الفوائد الضيائية : 352/2

¹¹ - قائله مجهول . ينظر . هم الهوامع : 134/1

¹² - ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه . ينظر . مغني اللبيب : 55

حُطاك خفافاً إنْ حراسنا أَسْدا	إذاً اسود جنح الليل فلتاتِ ولتكنْ
قادمةً أو قلماً محرفاً	وقوله ^١ :
* إجراء القول مجرّد (الظنّ) في نصبه المفعولين	كانَ أذنيه إذا تشوّفاً

وهي لغة لبني سليم ينصب فيها (القول) مفعولين فهم يجيزون ذلك مطلقاً أن يقول : (قلتْ زيداً منطلاقاً) أما باقي العرب فيوجبون الحكاية فيقولون : (قلتْ : زيدٌ منطلقٌ) ^٢ وقد وردت شواهد من الشعر على لغة بني سليم ولكن لم يكن فيها مفعolan صريحان وقد ذكرناهما آنفاً ^٣.

الجر بـ (خلا)

تعدُّ (خلا) من الأدوات الخاصة بموضوع الاستثناء وهي في أصلها فعل لازم لا يتعدى إلا في هذا الموضوع ، ولكنها وردت في لغة لبعض العرب حرف جر يجر ما بعدها فيقولون : (ما أتاني القوم خلا عبد الله) ^٤.

الاستثناء المنقطع

إذا اشتملت جملة الاستثناء على أركانها ومنها المستثنى منه أي إنه تام ولكنها منفيّة غير موجبة ، وكان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون : (ما مررت بأحد إلا زيداً) و (ما أتاني أحد إلا حماراً) ^٥ وبلغة أهل الحجاز جاء التزيل الكريم ، قال الله تعالى: « ما لهم من علم إلا اتباع الظن » ^٦ وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال فيقولون : (لا أحد فيها إلا حمار) ^٧ ، وقرئ على لغتهم : « ما لهم من علم إلا اتباع الظن » ^٨.

(ال) في الإضافة الممحضة

أجاز الكوفيون في الإضافة الممحضة دخول (ال) على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوله (ال) أيضاً وهي لغة لقوم أجازوا القياس عليها ، يقول المبرد : ((اعلم أن قوماً يقولون : (أخذتُ ثلاثة دراهم يا فتى) و (أخذتُخمسة عشر درهماً) وبعضهم يقول : (أخذتُ الخمسة عشر درهماً) و (أخذتُعشرين درهماً

^١ - رجز محمد بن ذؤيب العماني ، وينسب إلى أبي نحيلة . ينظر . خزانة الأدب : 292/4 . مغني اللبيب :

² - مع الهوامع : 134/1

³ - شرح شذور الذهب : 378

⁴ - الباب الأول . الفصل الرابع : 150.

⁵ - الكتاب : 349/2 . شرح المفصل : 78/2

⁶ - الكتاب : 319/2 . شرح قطر الندى : 246

⁷ - النساء / 157

⁸ - الكتاب : 319/2 . شرح قطر الندى : 246

⁸ - وهي قراءة أبي و الأعمش . ينظر . القراءات الشاذة : 15.

التي تعرف) وهذا كله خطأ فاحش ()¹ ومن أمثلة المحدثين (قرأ الثلثة الكتب في السبعة الأيام)² ، وبيدو أن الكوفيين والمبرد كلّيهما لم يصيروا الحقيقة ، فالمبرد أخطأ حين خطأ هذا السلوك اللغوي الذي نسبه إلى العرب ، فهذه عادة نطقية ليس لهم ذنب في الجري على نظامها ، وأخطأ الكوفيون حين قاسوا على قليل مخالف للكثير والمشهور في اللغة الموحدة .

الفصل بين المضامن والمضامن إليه

أجاز الكسائي الفصل بين المتضاديين بالقسم أخذًا بحكاية عن العرب نحو (هذا غلام - والله زيد)³ وأجاز ابن مالك الفصل بالشرط أيضاً موافقة لبعض نطوق العرب نحو (هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك)⁴ وأظن أن هاتين اللقتين لا وجود لهما إلا في هذين المثالين ، وأجاز الكسائي أيضًا الفصل بالقسم بين الجار وال مجرور في النثر اعتمادًا على أنه سمع من بعض العرب نحو (اشتريته بو الله درهم)⁵ .

حذفه وآداؤه

وهناك لغة لبعض العرب تحذف حرف القسم من المقسم به نحو (الله لأفعلن) قال المبرد فيه : ((و ليس بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحوين ، و إنما ذكرناه ؛ لأنّه شيء قد قيل ، وليس بجيد عندي ؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض))⁶ إن الذي يهمنا من قول المبرد قوله : ((لأنّه شيء قد قيل)) ومن قال له أن يفرط بهذا المقول ، ولكن كان عليه أن يدرسه في مكان آخر بعيد من الدرس النحوي الموحد ، و قوله : ((لأن حرف الجر لا يحذف وي العمل إلا بعوض)) وهذا السبب هو الذي يدعو المبرد إلى أن يستردّي هذه اللغة وهو (العمل) مع نص النحاة على قياسية حذف الجار وبقاء عمله في موارد ، منها : بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو (بكم درهم اشتريت ؟) أي من درهم⁷ ، وفي جواب ما تضمن مثل المحفوظ نحو (زيد في جواب : بمن مررت ؟)⁸ ، وفي المقرّون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحفوظ نحو (أزيد بن عمرو ؟) استفهاماً لمن قال : (مررت بزيد)⁹ ، وفي المقرّون بـ (هلا) بعده نحو (هلا دينار) لمن قال : (جئت بدرهم)¹⁰ وغيرها من المواقف .

¹ - المقتصب : 175/2

² - النحو الوفي : 14/3

³ - شرح ابن الناظم : 158 . شرح ابن عقيل : 83/3 . همع الهوامع : 52/2 . شرح الاشموني : 277/2

⁴ - شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهري : 58/2 - 60 . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي .

⁵ - همع الهوامع : 37/2

⁶ - المقتصب : 336/2

⁷ - معاني القرآن . الفراء : 169/1 . أوضح المسالك : 270/4 . شرح الاشموني : 301/2

⁸ - همع الهوامع : 36/2 . شرح الاشموني : 301/2

⁹ - همع الهوامع : 37/2

¹⁰ - شرح الاشموني : 302/2

عمل اسم التفضيل

ذكر سيبويه لغة تعلم (أ فعل) التفضيل الرفع في اسم بعده نحو (مررت بعد الله خير منه أبوه)¹ و نحو (مررت برجل أحسن منه أبوه)² وعدّها سيبويه (لغة رديئة)³ ، وعدّها آخرون (لغة قليلة) و (ضعيفة)⁴ .

حذفه فاء (كيفه) الاستفهامية

هناك لغة لبعض العرب تُحذف فاء (كيف) فيقولون : (كَيْ زَيْدٌ ؟) بمعنى (كيف زيد ؟)⁵ ، و يرى ابن هشام أن هذا الحذف يشبه الحذف في (سوف) حينما قالوا (سو)⁶ ، وعلى هذه اللغة قول الشاعر⁷ :

كَيْ يَخَافُ الْرَّاجِيكَ مَنْعًا وَقَدْ أَغْنَى
يُتَّ بِالْبَذْلِ مَعْدَمًا عَنْ سُؤَالِ
وَقُولِهِ⁸ :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا شَرِّثْ
قَتْلَاكُمْ وَلَظِيَ الْهَيْجَاءَ تَضَطَّرُمْ ؟
وَقَدْ أَظْهَرَ الْبَغْدَادِيُّ (ت 1093 هـ) شَكًّا بِهَذِهِ الْلُّغَةِ ذَاهِبًا إِلَى القَوْلِ إِنَّهَا مِنْ لُغَةِ الشِّعْرِ
: ((إِذْ لَوْ كَانَتْ (كَيْ) مُوْضِيَّةً لِلْاسْتِفَهَامِ لَوْرَدَتْ فِي النَّشْرِ ، وَلَدُونَتْ فِي كِتَابِ الْلُّغَةِ كِسَائِرَ
الْأَلْفَاظِ الْمُوْضِيَّةِ))⁹ وَيَبْدُو أَنَّهُ أَدْرَكَ هَذَا الْأَمْرَ بَعْدَمَا فَقَدَ الشَّوَاهِدُ الصَّالِحةُ الَّتِي تَثْبِتُ هَذِهِ
الْلُّغَةَ ، وَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهَا إِلَّا الشِّعْرُ .

هذه المسائل وغيرها كثيرة ، صور فيها النحويون بعض لهجات العرب المختلفة للكثير ، وقد احتواها المثال النحوى المصنوع بما فيه من مزايا تجعل النحاة قادرين على تأليف هذه النطوق به ، ومما يلاحظ أن أكثر هذه اللغات لم تنسَ إلى أسماء القبائل التي تتكلم بها ، كما أن وجود المثال وحده في بعضها يجعلنا نقف متحفظين من حقيقتها وصحة نسبتها ، ويبعد أنها نطوق نادرة .

¹ - الكتاب : 233/1

² - شرح عمدة الحافظ : 772 . شرح شذور الذهب : 415

³ - الكتاب : 233/1

⁴ - شرح قطر الندى : 282 . مغني اللبيب : 580 . شرح الأشموني : 389/2 . المقتصد في شرح الإيضاح :

101/3 . 535/1 . شرح عمدة الحافظ : 773 . همع الهوامع :

⁵ - شرح عمدة الحافظ : 392

⁶ - مغني اللبيب : 270

⁷ - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 392

⁸ - ينسب إلى عبد الله بن معاوية والى الابيرد الرياحي والى سيار بن هبيرة والى المغيرة بن حبناه . ينظر .

شرح شواهد مغني اللبيب : 189

⁹ - خزانة الأدب : 107/7

الْفَاتِحَة

١- النتائج

إن موضوع (المثال النحوی المصنوع) لم يسبق الباحث إليه أحد من الدارسين ، وهذا يدعونا إلى القول إن نتائجه ووصف جوانبه المختلفة واستقصاء جزئياته كانت جديدة .

ولأسباب تخص طبيعة الموضوع تحدثت في التمهيد عن الشاهد النحوی وقد وضح الباحث أن الشاهد النحوی كان من مستويات مختلفة كما هو معروف لدى الباحثين من المنظوم والمنثور ، وقد أكد هذه الحقيقة الذين درسوا أصول الفكر النحوی فذكروا أن الكلام الذي يحتاج به في النحو هو (القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر عن العرب من شعر ونشر) وقد رأى الباحث أن هناك نتيجتين ترتبتا على ذلك ، الأولى أن كلام هؤلاء كان أقرب إلى الواقع النظري ، فليس كل ذلك احتاج به ، فالحديث الشريف أثيرت حوله الشبهات ، وامتنع أكثرهم ولاسيما المتقدمون منهم من الاحتجاج به ، إلى جانب كون النحو العربي في حقيقته ذا صبغة شعرية فالشعر هو الغالب فيه ، ثم إن هؤلاء لم يذكروا المثال النحوی الذي اعتمد النحاة عليه في تقعيد بعض القواعد وترسيخ بعض المسائل التي لم تثبت بكلام الناطقين ، والنتيجة الأخرى أن هذه المستويات بمجموعها ترتب عليها مشكلات ، فالقرآن الكريم يمثل لغة الإعجاز ويصل إلى الذروة في فن البيان لهذا تعارضت معه أكثر القواعد النحوية التي مثلت الشائع على ألسنة الناس ، والشعر هو كذلك يمثل لغة تخضع لبعض القيود التي تدعو الشاعر إلى الانحراف عن القواعد ومن ثم ظهرت قواعد في ضوء هذا الانحراف ، واعتمادهم على المثال النحوی مناهض للبحث العلمي السليم ، فليس من وظيفة العالم والدارس للغة أن يدرس اللغة من أجل ترقيتها أو استحداث قواعد لها ، وإنما يجب أن يكون موقفه منها موقف الواصل لخصائصها وقوانينها وأنماط جملها وما إلى ذلك .

أجمع النحويون واللغويون على أن وظيفة المثال النحوی إيضاح القواعد وتقريبها إلى أذهان المتعلمين وقد حرصوا على أن يذكروا ذلك في حد المثال النحوی ، وقد حاول الباحث أن يفرق بين المثال النحوی الذي مصدره الدارسون النحاة والشاهد المصنوع الذي انحدر من عصور الاحتجاج ولكنه لا ينسب إلى أحد من الناس أو أنه مما وضعه النحاة أو أحد الرواة ، وكذلك فرق الباحث بين المثال النحوی من جهة والنصوص التي ذكرها بعض النحاة على سبيل (التمثيل) وهي تلك النصوص التي تخطت حدود عصر الاحتجاج كما رأينا ما ينسب إلى أبي نواس وأبي العلاء الموري والعباس بن الأحنف .

وقد كان للمثال النحوي مزايا كشفت لنا عن سبب احتفاء النحاة به وميزته من الشواهد ومنها :

1- الإيجاز والاختصار ، فقد قصدوا ذلك بغية تقريب القاعدة وتوجيه أذهان المتعلمين إلى الموضع المراد توضيحه .

2- المرونة ، وقصد الباحث بها قدرة النحوي على التحكم بهذه الأمثلة وتلبيتها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريدها ويصوغها بحسب القاعدة التي يستتبعها ، ومن ذلك قدرة المثال على أن يصور اجتماع التوابع كلها في مثال واحد واجتماع العناصر التي تنوب عن الفاعل في جملة واحدة وغير ذلك من الأمثلة التي عرضتها في الفصل الأول من الباب الأول .

3- الجانب الفني وأعني به الأخيلة وجمال الصور والتعبير الجاد في المثال وما يظهر به من طلاوة وجمال ومعنى يتصل بموافق الحياة ، ولكن هذه المزية لم تكن في درجة واحدة فأكثر أمثلة المتقدمين نعدم فيها هذه المزية وحاول بعض المتأخرین أن يصوغوا أمثلتهم على وفق هذه الصفة . وإن للمثال عيوبا ذكرنا منها عيب التكرار والجفاف ورداءة التعبير ، وقد حاول الباحث استقصاء أهم الوظائف التي يؤديها المثال النحوي وأهم العوامل التي أجالت النحاة إلى التمثيل به ، فمن وظائفه بيان الممتنع من القواعد وانها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطا من شروط الصحة وفارقت الضوابط التي احذاها المتكلم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة والى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم ، ومن وظائفه إيضاح دلالات معجمية من خلال تفسير بعض المصطلحات النحوية بأمثلة مصنوعة وإيضاح دلالة الجمل التي توفرت على عنصر اشتراك فيها والتفريق بينها كما في (كان) وأخواتها و (ظن) وأخواتها وغيرها . ومن وظائفه إظهار بعض الجوانب المنطقية وأغلب هذه الأمثلة يغلب عليها الجانب العقلي ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنها ليس لها شواهد واقعية ولعل أوضح مثال على ذلك ما قرره النحويون في باب الفاعل ووجوب تقديمها على المفعول به خشية اللبس كما في واحد من أمثلتهم المشهورة (ضرب موسى عيسى) .

أما أهم العوامل التي أجالتهم إلى استعمال هذه الأمثلة في رأي الباحث فهي:

1- العامل التعليمي : وهو ما يرجع سببه إلى طبيعة الشاهد النحوي من جهة وطبيعة المثال النحوي من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب المأثورة تكون سببا في (تشتيت) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعان بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزيد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ، ومن هنا فإن الشواهد لا تمكن النحوي من التلاعب بلفاظها ولا تتيح له القدرة على إعادة تلبيتها بحسب ما تقتضيه قواعده .

2- ومن هذه العوامل (غياب الشاهد النحوي) وافتقار جملة من المسائل للشاهد الذي يعطيها الشرعية ويجعل منها قواعد واقعية، وقد عرضنا لهذا العامل في الفصل

الأول من الباب الثاني ، وقد أظهر الباحث أن هذه المسائل اكتسبت شرعيتها من أمثلة النحاة الصناعية لا غير ، وأبدى تحفظه إزاءها والدعوة إلى إعادة النظر فيها ومن ثم استبعادها من الدرس النحوي .

3- ومن هذه العوامل (الخصوص للفلسفة التربوية) للدولة وقصدنا بذلك الأمثلة الحديثة التي ترمي إلى :

ا - تتميم عقل الطالب ثقافيا وتزيد في تجاربه وخبرته بتنضيمها حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تشيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه .

ب - اشتغالها على جوانب أخلاقية وعقيدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية التي يعُدُّ غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تتبعها العملية التربوية

وعرض الباحث في الفصل الرابع (أقسام الكلام في المثال النحوي) الاسم والفعل والحرف ، وأوضح طريقة استعمال النحاة لهذه الأقسام التي تألف منها المثال وطريقة اختيارهم لها والكشف عن جوانب مهمة فيها وأسباب احتفائهم بهذه العناصر المكونة لها وما يتصل بذلك من مسائل مدننا القول فيها بشكل أوضح عن جزئيات مهمة ونتائج علمية تتناسب والبحث العلمي ووجهات النظر الحديثة .

ومن الجوانب المهمة التي كان للمثال النحوي علاقة واضحة بها موضوع (التمارين غير العملية) التي وضعها النحويون لاختبار المتعلمين بحسب ما نصَّ على ذلك النحاة أنفسهم واتفقوا عليه ، فأوضح الباحث أهم سماتها ومنها الطول ومخالفة الضوابط البلاغية والنحوية ، والوقوف على حد هذه الأمثلة في هذه التمارين والأسباب التي دعت النحاة إلى إيجادها وأخيراً موقف النحويين منها ووجهة النظر اللغوية الحديثة ، وتبني الباحث هذا الموقف على وفق الأسس التي رفضت في ضوئها هذه التمارين . وللقياس النحوي علاقة بأمثلة النحاة المصنوعة وتتضخم هذه العلاقة من جانبيين ، الأول أنهم قاسوا على شواهد قليلة وأجازوا في ضوئها وجوها معينة أظهرها المثال النحوي ولم يتجاوز هذا القياس أمثلتهم ، والجانب الآخر أنهم قاسوا في بعض الأحيان بلا سمع يرکن إليه ومن ثم كان المثال أبرز ما وضح هذا الجانب .

وأخيراً برزت في المثال ظواهر لهجية ، فبسبب قدرة النحوي على تأليف المثال وتحكمه به استطاع المثال أن يتمثل هذه اللهجات ونطوق العرب المختلفة ، ولعل من أبرز المشكلات في هذا الموضوع أنهم ضمنوا المثال النحوي المصنوع من اللهجات ما ليس له واقع فعلي بسبب فقدان الشواهد التي تثبت وجود هذه اللهجات .

بـ - الاقتراحات

يعتقد كثير من الباحثين أن النحو العربي يشكو من مشكلات كثيرة بعضها يتعلق بكتب النحو ومناهج النحاة والمادة النحوية وطريقة تبويب موضوعاته وقواعده التي انبثقت من خليط من اللهجات وال Shawahid التي تعددت مستوياتها ، وبسبب ذلك تعرض النحو العربي لهجوم ونقد لاذع ((فقد شنت عليه حملات كان بعضها ظلماً لا يستند إلى أساس ولا تقدم غير التجريح ، وانطوى بعضها الآخر على اقتراحات هي إلى الهدم أقرب منها إلى البناء ، في حين أن هناك دعوات لم تهدف إلى النقض أو الهدم ، وإنما انطوت على اقتراحات جزئية لم تنتظم النحو كله ، ولم تعن برسم بديل له ، فلم ترق لذلك إلى مستوى المحاولات العلمية الشاملة))¹ ، ولكننا يمكننا الإفادة من محاولات جادة وعلمية ظهرت في العصر الحديث بغية النهوض بال نحو وتذليل عقباته وصعوباته، وجعل قواعده ومفرداته أكثر واقعية .

ومن خلال عرض هذه الدراسة استطاع الباحث أن يشخص بعض هذه الصعوبات أو ما شاب النحو من مشكلات ومسائل ابتعدت به عن الواقع العلمي ومتطلبات منهج البحث الجاد الذي يصف خصائص هذا النحو ولا يتتجاوز ذلك ، ومن هنا فإن هذه محاولة جادة أقدم بها بعض المقترنات التي تتعلق بهذا الموضوع موضوع (المثال النحوي المصنوع) وتبدأ هذه المحاولة من مستوى التخصص ، فيرى الباحث محاولة إعادة كتابة (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) خطوة أولى في تذليل أكثر صعوبات النحو ، وهذه الخطوة تقوم على الأسس الآتية :

أولاً : الاقتصر على الشائع والأكثر في لسان العرب ، فمن حسن حظ النحو أن النحاة ذكروا في كل باب أولاً الشائع والأكثر والى جنبه المستويات الأخرى ، فمن السهولة الوقوف على الشائع والاكتفاء به .

ثانياً : تجريده من الأمثلة الصناعية وما ندَّ عن المستوى الأكثر وانفرد ، مما يتصل بمراحل تاريخية لبعض الظواهر النحوية .

ثالثاً : الاقتصر على الشواهد بأنواعها المختلفة شرط أن تكون موافقة للشائع .

رابعاً : استبعد كل ما ليس من النحو وجعله أقرب إلى الواقع والاقتصر على المسائل التي هي موجودة بالفعل ولها من الشواهد ما يؤيدتها ، واستبعد كل ما لا يفيد منه الدرس كأمثلة التمارين غير العملية .

¹ - في حركة تجديد النحو وتسخيره في العصر الحديث . د . نعمة رحيم العزاوي : 52

خامساً : استبعد كل الظواهر اللهجية منه وشواهد هذه اللهجات التي تتعارض مع قواعد الكثرة ، ويمكن تخصيص مادة (اللهجات العربية) للطلبة المتخصصين ، تدرس على انفراد لغرض الوقوف على خصائصها ومعرفة ما يمكن الإفادة منه .

سادساً : وندعو إلى طرح الأمثلة النحوية من كتب المدارس الثانوية وإقامة الشواهد الصحيحة الفصيحة عوضاً منها لغرض صقل أدواتهم وتربية ملكاتهم والإفادة من رأي ابن خلدون في ذلك ، فقد كان يرى أن كتاب سيبويه قادر على خلق ملكة لسانية لدى المتعلم لكثرة شواهده واستماله على كلام العرب إلى جانب القوانين النحوية على خلاف كتب المتأخرین التي وقفت عند حدود القوانين المتجردة الجامدة التي لا تفيد المتعلم شيئاً¹ ، ونفيـد من مقررات المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الأقطار العربية الذي عقد في بيت مري بلبنان عام 1947م الذي أقرَّ في مجال القواعد النحوية والصرفية مقترنات ومنها ((يجب أن يكون تعليم القواعد النحوية في عبارات موضوعات حيوية تهم التلاميذ وتشوّقهم ، لا في أمثلة صناعية تؤلف لهذا الغرض ...))² .

سابعاً : ويمكن استعمال هذه الأمثلة فقط في تعليم العربية للتلاميذ المبتدئين لتواضع قدراتهم وصعوبة فهم النصوص الفصيحة عليهم وحينذاك فقط يمكن أن نقول إن الغرض من الأمثلة النحوية هو (توضيح القواعد وتقريرها) فان هذه الوظيفة تكون مناسبة لهؤلاء التلاميذ .

¹ - ينظر . مقدمة ابن خلدون : 560 .

² - مجلة مجمع دمشق : 139 - 157 . المجلد (23) سنة 1948م . وينظر . الدراسات اللغوية في العراق . د . عبد الجبار جعفر القزاز : 153 . دار الرشيد للنشر . 1981 م .

ثبوت المصادر

والمراجع

المقانع الكريمة

- ١ -

- (1) الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته . د . محمد حسن حسن جبل . دار الفكر العربي . القاهرة . (د ، ت) .
- (2) ارتساف الضرب من لسان العرب . محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) . تحقيق وتعليق . د . مصطفى أحمد النماص . الطبعة الأولى . مطبعة المدنى . مصر 1408 هـ - 1987 م .
- (3) الأزهرية في علم العربية . الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي الشافعي (ت 905 هـ) . بلا طبعة . (د . ت) .
- (4) الأشباه والنظائر في النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) . راجعه وقدم له . د . فائز ترحبني . الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي . بيروت . 1984 م .
- (5) الاشتقاد . أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321 هـ) . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخاجي . مصر . (د ، ت) .
- (6) الأصول - دراسة ابیستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - د. تمام حسان . دار الشؤون الثقافية العامة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر . نشر مشترك . بغداد 1988 م .
- (7) الأصول في النحو . ابو بكر ابن السراج (ت 316 هـ) . تحقيق . د . عبد الحسين الفتائى .طبع الجزء الأول في مطبعة النعمان النجف الاشرف . وطبع الجزء الثاني مطبعة سلمان الاعظمي . بغداد 1973 م .
- (8) أصول الكافي . الشيخ محمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) . دار الكتب الإسلامية . طهران 1388 هـ .
- (9) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . د . محمد عيد . الطبعة الأولى . عالم الكتب . القاهرة 1973 م .
- (10) الاقتراح في علم أصول النحو . السيوطي . تحقيق وتعليق . د . أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . 1396 هـ - 1976 م .
- (11) الإمتاع والمؤانسة . أبو حيان التوحيدي (ت 400 هـ) . صحيحه وضبطه وشرح غريبه . أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان (د ، ت) .
- (12) إنباء الرواة على أنباء النحاة . جمال الدين علي بن يوسف القفقاني (ت 646 هـ) . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى . دار الكتب المصرية . القاهرة 1952 م .

(13) الإنصال في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين . أبو البركات الانباري (ت 577هـ) . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة . مطبعة السعادة . مصر . شعبان 1380هـ - فبراير 1961م .

(14) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت . لبنان 1974م .

- بـ -

(15) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر . د . أحمد مختار عمر . الطبعة الثالثة . عالم الكتب . القاهرة 1398هـ - 1978م .

(16) البيان في إعراب غريب القرآن . أبو البركات الانباري . تحقيق . د . طه عبد الحميد . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . دار الكاتب العربي 1389هـ - 1969م .

- دـ -

(17) تاريخ علوم اللغة العربية . طه الراوي . الطبعة الأولى . مطبعة الرشيد . بغداد 1949م .

(18) تأويل مشكل القرآن . أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) . شرحه ونشره . السيد . أحمد صقر . الطبعة الثانية . دار التراث . القاهرة 1973م .

(19) التبيان في إعراب القرآن . المسمى (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) . تصحيح وتعليق . إبراهيم عطوة عوض . الطبعة الثانية . مصر . سنة 1389هـ - 1969م .

(20) تشفيف اللسان وتلقيح الجنان . ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) . تحقيق . د . عبد العزيز مطر . القاهرة . 1966م .

(21) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) . حفظه وعلق عليه . د . زهير عبد المحسن سلطان . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية 1992م .

(22) التراكيب غير الصحيحة نحويا في كتاب سيبويه - دراسة لغوية - د . محمود سليمان ياقوت . الطبعة الثانية . دار المعرفة الجامعية . مصر . 1988م .

(23) تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد . جمال الدين محمد بن مالك (672هـ) . حفظه وقدم له . محمد كامل برकات . دار الكاتب العربي . سنة 1387هـ - 1967م .

(24) تشذيب منهج النحو . شاكر الجودي . مطبعة المعارف . بغداد . 1368هـ - 1949م .

- (25) التطريز اللغوي . د . محمد خليفة الدناع . الطبعة الأولى . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي . 1997 م .
- (26) التطور اللغوي التاريخي . د . إبراهيم السامرائي . معهد البحوث والدراسات العربية 1966 م .
- (27) التطور النحوي للغة العربية . برجشتراسر . ترجمة . د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي . الرياض 1982 م .
- (28) تقويم الفكر النحوي . د . علي أبو المكارم . الطبعة الأولى . دار الثقافة . بيروت . لبنان 1975 م .
- (29) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة . أبو منصور الجواليقي (ت 540 هـ) . تحقيق . عز الدين التتوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي (د ، ت) .
- (30) التوطئة . أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبيين (ت 645 هـ) دراسة وتحقيق . يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة (د ، ت) .

- ٤ -

- (31) جامع الدروس العربية . الشيخ . مصطفى الغلايني . راجعه . د . عبد المنعم خفاجة . الطبعة الثامنة عشرة . منشورات المكتبة العربية . بيروت . لبنان (د ، ت) .
- (32) الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) . صححه . أحمد عبد العليم البردوني . الطبعة الثانية . دار إحياء التراث العربي . بيروت 1965 م .
- (33) الجنى الداني في حروف المعاني . بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) . تحقيق . طه محسن . مطبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل 1976 م .

- ٥ -

- (34) حاشية الصبان على شرح الأشموني . محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) . دار إحياء الكتب العربية (د ، ت) .
- (35) حروف المعاني . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) . تحقيق . علي توفيق الحمد . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . بيروت 1986 م .
- (36) حماسة أبي تمام . شرح الشيخ أبي زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزى (ت 502 هـ) . الطبعة الثالثة . مطبعة السعادة . مصر 1973 م .

- ٦ -

- (37) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ). الطبعة الأولى . المطبعة الميرية . بولاق . 1299هـ .
- (38) الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ). تحقيق . محمد علي النجار . الطبعة الثانية . بيروت (د ، ت) .

- ٦ -

- (39) دراسات في علم اللغة . د . فاطمة مجحوب . دار النهضة العربية . القاهرة . 1976م .
- (40) دراسات في اللغة . إبراهيم السامرائي . مطبعة المدنى . بغداد . 1961م .
- (41) الدراسات اللغوية في العراق . د . عبد الجبار جعفر الفراز . دار الرشيد 1981م .
- (42) درة الغواص في أوهام الخواص . أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516هـ) الطبعة الأولى . مطبعة الجوائب . القسطنطينية . استانبول 1299هـ .
- (43) الدرر اللوامع على همع الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ). الطبعة الأولى . مطبعة كردستان العلمية . الجمالية . مصر 1328هـ .
- (44) دلائل الإعجاز في علم المعاني . عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ). صحة . محمد رشيد رضا . مكتبة القاهرة . مصر (د ، ت) .
- (45) ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق . محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق . دار الحياة . 1969م .
- (46) ديوان أبي الأسود الدولي . حققه وشرحه وقدم له . عبد الكريم الدجيلي . الطبعة الأولى . بغداد 1954م .
- (47) ديوان أبي نواس . (رواية الصولي) . تحقيق . د . بهجت عبد الغفور الحديثي . دار الرسالة للطباعة 1980م.
- (48) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس). تحقيق . د. محمد حسين. مكتبة الآداب. مصر (د،ت).
- (49) ديوان جميل بثينة . دار صادر . بيروت 1966م .
- (50) ديوان حاتم الطاني . دار صادر . بيروت 1963م .
- (51) ديوان الحارث بن حلزة . تحقيق . هاشم الطعان . مطبعة الرشاد . بغداد 1969م .
- (52) ديوان حميد بن ثور. صنعة . عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة 1951م.
- (53) ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب). جمع . وليم بن الورد . ليبيك . برلين . 1903م.
- (54) ديوان زهير بن أبي سلمى . تحقيق وشرح . كرم البستاني . دار صادر . بيروت 1968م .
- (55) ديوان زيد الخيل . صنعة . د . نوري حمودي القيسي . مطبعة النعمان النجف الاشرف (د ، ت) .

- (56) ديوان العباس بن مرداس . جمعه وحققه . د . يحيى الجبوري . دار الجمهورية . بغداد 1968م.
- (57) ديوان عبد الله بن المدينة . تحقيق . راتب النفاخ . دار العروبة . مصر 1959م.
- (58) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق وشرح . د . محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت 1951م .
- (59) ديوان العجاج (رواية الأصمعي) . تحقيق . د . عزة حسن . دار الشرق . بيروت 1971م
- (60) ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرح . محمد العناني . مطبعة السعادة . مصر .
- (61) ديوان كثير عزة . جمعه وحققه . د . إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . لبنان 1971م
- (62) ديوان الحكيم بن زيد الاسدي . جمع وتحقيق . د . داود سلوم . مطبعة النعمان النجف الاشرف 1969م.
- (63) ديوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكري) . تحقيق . د . شكري فيصل . بيروت 1968م
- (64) ديوان المهلبيين . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة 1965م .

- د -

- (65) الرد على النحاة . ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) . دراسة وتحقيق . محمد إبراهيم البنا . الطبعة الأولى . دار الاعتصام . مصر 1979م.
- (66) رسالة ذم الخطأ في الشعر . أحمد بن فارس (ت 395هـ) . حققه وقدم له وعلق عليه د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخاجي . مصر . 1400هـ _ 1980م .
- (67) رسالة الملائكة . أبو العلاء المعري (ت 449هـ) . تحقيق وتعليق . محمد سليم الجندي . المكتب التجاري . بيروت . لبنان (د ، ت)
- (68) الرواية والاستشهاد باللغة – دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث . د . محمد عيد . الطبعة الثانية . عالم الكتب . القاهرة . 1976م

- هـ -

- (69) السبعة في القراءات . ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت 324هـ) . تحقيق . د . شوقي ضيف . دار المعارف . مصر 1972م.

- 70) سر صناعة الإعراب . ابن جني . تحقيق . د . حسن هنداوي . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق 1985 م .
- 71) سنن الترمذى . أبو عيسى محمد الترمذى (ت 279هـ) تحقيق . أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي . بيروت (د ، ت) .

- هـ -

- 72) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) . تحقيق . محمد محى الدين عبد الحميد . الطبعة العشرون . دار التراث القاهرة 1980م .
- 73) شرح ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (ت 686هـ) . منشورات ناظم خسرو . بيروت . لبنان (د ، ت) .
- 74) شرح ألفية ابن معط . شرح . عبد العزيز جمعة الموصلي . تحقيق ودراسة . علي موسى الشوملي . الطبعة الأولى . مكتبة الخويجي . الرياض 1985م .
- 75) شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهري . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي . (د ، ت) .
- 76) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (المسمى التبيان في شرح الديوان) . أبو البقاء العكبري . ضبطه وصححه . مصطفى السقا وآخرون . دار المعرفة . بيروت . لبنان 1978م .
- 77) شرح ديوان امرئ القيس . جمع . حسن السندي . الطبعة الخامسة . دار الاستقامة . مصر 1930م .
- 78) شرح ديوان جرير . محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . الشركة اللبنانية للكتاب . بيروت . لبنان (د ، ت) .
- 79) شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري . عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس . بيروت 1980م .
- 80) شرح ديوان العباس بن الأحنف . عبد الحميد الملا . مطبعة المشهد الحسيني . مصر . (د ، ت) .
- 81) شرح ديوان علقة - طرفة - عنترة . تحقيق وشرح . نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968م .
- 82) شرح ديوان الفرزدق . جمع . عبد الله الصاوي . المكتبة التجارية الكبرى . مصر (د ، ت) .
- 83) شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة . شرح . إبراهيم جزيني . دار القاموس الحديث . بيروت . لبنان . مكتبة النهضة . بغداد (د ، ت) .
- 84) شرح شذور الذهب . ابن هشام الانصاري . تحقيق . محمد محى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . مصر 1953م .
- 85) شرح شواهد مغنى الليبب . السيوطي . المطبعة البهية . مصر 1322هـ .

- (86) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . ابن مالك . تحقيق . عدنان عبد الرحمن الدوري . مطبعة العاني . بغداد 1977م .
- (87) شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . مصر 1963م .
- (88) شرح الكافية في النحو . رضي الدين الاسترابادي (ت 686هـ) . دار الكتب العلمية . بيروت 1985م .
- (89) شرح المفصل . موفق الدين ابن يعيش (ت 643هـ) . عالم الكتب . بيروت (د ، ت) .
- (90) شروح سقط الزند . أبو العلاء المعربي . تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعربي 1368هـ .
- (91) شعر الاخطل . دار إحياء التراث . بيروت (د ، ت) .
- (92) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . ابن مالك . تحقيق . طه محسن . دار آفاق عربية . بغداد 1985م .
- (93) الشواهد والاستشهاد في النحو . د . عبد الجبار علوان النايلية . الطبعة الأولى . مطبعة الزهراء . بغداد 1976م .

- حـ -

- (94) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . أحمد بن فارس . تحقيق . د . مصطفى الشويفي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر . بيروت 1964م .
- (95) صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) . تحقيق . د . مصطفى ديب . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . اليمامة . بيروت 1980م .
- (96) صحيح مسلم . مسلم بن الحجاج بن الحسين (ت 261هـ) . تحقيق . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت (د ، ت) .

- ط -

- (97) طبقات فحول الشعراء . أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحى (ت 231هـ) . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية سنة 1988م .
- (98) طبقات النحوين واللغويين . أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي (ت 379هـ) . تحقيق . محمد أبو الفضل . دار المعارف . مصر 1973م .

99) طرق تنمية الألفاظ في اللغة . محاضرات ألقاها د . إبراهيم أنيس . مطبعة النهضة الجديدة . القاهرة 1966م .

- بحـ-

100) العسكرية . الحسن بن أحمد عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت 377هـ) . تحقيق . إسماعيل أحمد عميرة . منشورات الجامعة الأردنية 1981م .

101) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي . د . محمود السعران . دار المعارف . مصر سنة 1962م .

102) العمدة في محسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيق القiroاني (ت 456هـ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة حجازي . القاهرة سنة 1363هـ - 1944م .

103) عيار الشعر . ابن طباطبا العلوى (ت 322هـ) . تحقيق . طه الحاجري ومحمد زغلزل سلام 1959م .

- بحـ-

104) غاية النهاية في طبقات القراء . شمس الدين ابن الجزري (ت 833هـ) . نشره . برجمشتراسر . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . مصر 1351هـ - 1932م .

- فـ-

105) الفروق في اللغة . أبو هلال العسكري . الطبعة الأولى . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت 1973م .

106) فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب . الطبعة الثانية . القاهرة 1404هـ - 1983م .

107) الفعل زمانه وأبنيته . د . إبراهيم السامرائي . مطبعة العاني . بغداد 1966م .

108) فقه اللغة المقارن . د . إبراهيم السامرائي . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت 1983م .

109) الفوائد الرجالية . السيد محمد مهدي بحر العلوم . تحقيق . محمد صادق بحر العلوم . الطبعة الأولى سنة 1363هـ .

110) الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب . نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ) . تحقيق . أسامة طه الرفاعي . بغداد 1983م .

- 111) في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - عبد الوارث مبروك . الطبعة الأولى . الكويت . 1406 هـ - 1985 م .
- 112) في حركة تجديد النحو وتسويقه في العصر الحديث . د . نعمة رحيم العزاوي . دار الشؤون الثقافية . بغداد 1995 م .
- 113) في اللغة ودراساتها . د . محمد عيد . عالم الكتب . القاهرة 1974 م .
- 114) في اللهجات العربية . د . إبراهيم أنيس . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو 1973 م .
- 115) في النحو العربي - قواعد وتطبيق . د . مهدي المخزومي . الطبعة الثانية . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان 1986 م .
- 116) في النحو العربي - نقد وتوجيه . د . مهدي المخزومي . الطبعة الأولى . بيروت 1964 م .
- 117) في نقد النحو العربي . د . صابر بكر أبو السعود . دار الثقافة للنشر والتوزيع 1988 م .

- ثق -

- 118) القراءات الشاذة . الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) . عنى بنشره . ج . برجمشتراسر . دار الهجرة (د ، ت) .
- 119) قواعد اللغة العربية للصف الأول المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة الثانية عشرة . المطبعة الوطنية سنة 2000 م .
- 120) قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة التاسعة . المجموعة الاستشارية المتحدة 1997 م .
- 121) قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش . وآخرون . الطبعة العاشرة . المركز الأردني للطباعة الفنية 1998 م .
- 122) قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة الحادية عشرة . عمان . 1421هـ - 2000 م .
- 123) القواعد النحوية مادتها وطريقتها . عبد الحميد حسن . الطبعة الثانية . مطبعة العلوم . مصر 1952 م .
- 124) القياس في اللغة العربية . محمد الخضر حسين . الطبعة الثانية . دار الحداة . بيروت 1983 م .

- علم -

- 125) الكامل في اللغة والأدب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) . تحقيق . تغاريد بيضون ونعيم زرزور . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان 1409هـ - 1989 م .

- (126) الكتاب . سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) . تحقيق وشرح . عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة . عالم الكتب 1403هـ - 1983م .
- (127) كتاب الصناعتين . أبو هلال العسكري (ت 395هـ) . تحقيق . علي محمد الباقي ومحمد أبو الفضل . الطبعة الثانية . عيسى الحلبي وشركاؤه . مصر 1971م .
- (128) الكشاف عن حفائق غواص التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ) . طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان (د ، ت) .
- (129) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) . تحقيق . د. محيي الدين رمضان . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة 1981م .

- ل -

- (130) لسان العرب . ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري (ت 711هـ) . طبعة مصورة عن طبعة بولاق . المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر . - الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت) .
- (131) اللغة بين المعيارية والوصفيية . د. تمام حسان . مطبعة الانجلو المصرية . 1955م .
- (132) لغة الشعر في العراق بين مطلع القرن العشرين وال الحرب العالمية الثانية . د. عدنان العوادي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . دار الحرية للطباعة 1985م .
- (133) اللغة العربية معناها ومبناها . د. تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م .
- (134) اللغة وعلوم المجتمع . د. عبده الراجحي . الإسكندرية 1977م .
- (135) اللغة والمجتمع . د. علي عبد الواحد وافي . الطبعة الثانية . دار إحياء الكتب العربية . 1951م .
- (136) اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن . دار المعرفة . مصر 1966م .
- (137) لمع الأدلة في أصول النحو . أبو البركات الأنباري . تحقيق . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية . دمشق 1957م .
- (138) اللمع في العربية . ابن جني . تحقيق . حسين محمد محمد شرف . القاهرة 1977م .

- م -

- (139) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ابن جني . تحقيق . علي النجدي ناصف وآخرين . لجنة إحياء التراث الإسلامي . الجمهورية العربية المتحدة سنة 1386هـ .
- (140) المدارس النحوية . د. شوقي ضيف . الطبعة الثالثة . دار المعرفة . مصر 1976م .
- (141) مدخل إلى علم اللغة الحديث . محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العربي . سنة 2000م .

- (142) مراتب النحويين . عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ) . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة نهضة مصر . القاهرة (د ، ت) .
- (143) المزهر في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى وآخرين . شركة البابي الحلبي . مصر (د ، ت) .
- (144) المستوى اللغوي للفصحى والمهجات وللنثر والشعر . د . محمد عيد . عالم الكتب . القاهرة 1981م.
- (145) مسند احمد . أبو عبد الله احمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ) . مؤسسة قرطبة . مصر . (د. ت).
- (146) مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب الفيسي . تحقيق . د . حاتم الضامن . الطبعة الثانية . دار الحرية . بغداد 1975م .
- (147) مصنف عبد الرزاق (ت 211هـ) . الطبعة الثانية . المكتب الإسلامي سنة 1403هـ .
- (148) المطالع السعيدة في شرح الفريدة . السيوطي . تحقيق . د . نبهان ياسين حسين . دار الرسالة للطباعة . 1977م .
- (149) معاني الأبنية العربية . د . فاضل السامرائي . الطبعة الأولى . الكويت 1981م .
- (150) معاني الحروف . علي بن عيسى الرمانى (ت 384هـ) . حققه . د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . الطبعة الثالثة . دار الشروق . المملكة العربية السعودية . 1984م .
- (151) معاني القرآن . الأخفش سعيد بن مساعدة (ت 215هـ) . تحقيق . فائز فارس . الطبعة الثانية . 1981م .
- (152) معاني القرآن . القراء يحيى بن زياد (ت 207هـ) . عالم الكتب . بيروت 1983م .
- (153) معجم الشعراء . محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ) . تحقيق . عبد الستار محمد الفراج . دار إحياء الكتب العربية . مصر 1960م .
- (154) مغني التبيب عن كتب الاعاريب . ابن هشام . تحقيق . د . مازن المبارك وآخرين . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت 1985م .
- (155) المفصل في علم العربية . الزمخشري . الطبعة الثانية . دار الجبل . لبنان (د ، ت) .
- (156) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . العيني بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ) . مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي . الطبعة الأولى . المطبعة الميرية ببولاق . سنة 1299هـ .
- (157) المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني . تحقيق . د . كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . بغداد 1983م .
- (158) المقتصد . المبرد . تحقيق . محمد عبد الخالق عصيمة . عالم الكتب . بيروت سنة 1963م .
- (159) مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ) . الطبعة الخامسة . دار القلم . بيروت . لبنان 1984م .

- (160) مقدمة في النحو . خلف بن حيان الأحمر البصري (ت 180هـ) . تحقيق . عز الدين التنخوي . مطبوعات مديرية التراث القديم . دمشق 1961م .
- (161) مقدمة لدراسة فقه اللغة . محمد أحمد أبو الفرج . الطبعة الأولى . دار النهضة العربية . بيروت 1966م .
- (162) المقرب . علي بن موسى بن عصفور (ت 669هـ) . تحقيق . د . أحمد عبد الستار الجواري . و . د . عبد الله الجبوري . 1986م .
- (163) من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو المصرية 1972م .
- (164) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي . منشورات المجمع العلمي العراقي 1421هـ - 2000م .
- (165) من تاريخ النحو . سعيد الأفغاني . دار الفكر . بيروت (د ، ت) .
- (166) من حديث الشعر والنشر . طه حسين . الطبعة التاسعة . مطبعة دار المعارف . مصر (د ، ت) .
- (167) المنصف . شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري . تحقيق . إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين . دار إحياء التراث . مصر 1967م .
- (168) من قضايا تعليم اللغة العربية - رؤية جديدة . د . نعمة رحيم العزاوي . مديرية مطبعة وزارة التربية . بغداد 1988م .
- (169) منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الاشموني) . الاشموني علي بن محمد (ت 929هـ) . تحقيق . محمد محبي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . لبنان 1375هـ - 1955م .
- (170) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون) . الشيخ محمد بن أعلى بن علي التهانوي (ت 1158هـ) . خياط . بيروت . (د ، ت) .

- ن -

- (171) النحو الإعدادي . د . إبراهيم السامرائي وآخرون . الطبعة الثانية . بغداد (د ، ت) .
- (172) نحو التيسير . د . أحمد عبد الستار الجواري . مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة 1962م .
- (173) نحو عربية ميسرة . د . أنيس فريحة . دار الثقافة . بيروت 1955م .
- (174) نحو العربي نقد وبناء . د . إبراهيم السامرائي . دار الصادق . بيروت (د ، ت) .
- (175) نحو الفعل . د . أحمد عبد الستار الجواري . بغداد . 1974م .
- (176) نحو القرآن . د . أحمد عبد الستار الجواري . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد 1974م .
- (177) نحو المصنفى . د . محمد عيد . الطبعة الرابعة . القاهرة 1975م .
- (178) نحو الوافي . عباس حسن . الطبعة الرابعة . دار المعارف . مصر 1976م .
- (179) النشر في القراءات العشر . ابن الجوزي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان (د ، ت) .

- 180) نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي . الطبعة الأولى . منشورات المكتبة الأهلية 1962م .
- 181) النهاية في غريب الحديث والأثر. ابو السعادات مجد الدين مبارك ابن الأثير (ت 606هـ). تحقيق . محمود محمد الضاحي وآخرين . المكتبة العلمية . بيروت (د ، ت) .
- 182) النواذر في اللغة . أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ) . تحقيق ودراسة . د . محمد عبد القادر أحمد . الطبعة الأولى . دار الشروق . بيروت لبنان 1981م .

— ه —

- 183) همع الهوامع شرح جمع الجواب . السيوطي . عني بتصحیحه السيد محمد بدر الدين النساني . الطبعة الأولى . السعادة . مصر 1337هـ .

— و —

- 184) الواضح في علم العربية . أبو بكر الزبيدي . تحقيق : أمين السيد . دار المعارف . مصر . 1975

— الدوريات —

- 185) الأمثلة النحوية . د . هادي الحمداني . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة الثالثة 1972م .
- 186) جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتسويقه . د . نعمة رحيم العزاوي . مجلة الضاد . العدد الثاني . كانون الآخر 1989م .
- 187) قرارات المجمع - المسالة الخامسة : جواز إلغاء النصب بـ (إن) . مجلة المجمع اللغوي المصري . المجلد الخامس والعشرون . نوفمبر سنة 1969م .